هموم ثقافية في عصر العولمة

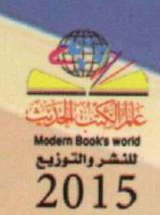
(دراسات فلسفية تأصيلية)



الاستاذ الدكتور

عزمي طه السيد أحمد

أستاذ الفلسفة



عالم الكتب الحديث

Modern Book's world

للنشر والتوزيع

2015


مكتبة
طريق العلم

هموم ثقافية في عصر العولمة

(دراسات فلسفية تأصيلية)

الكتاب

هموم ثقافية في عصر العولمة

تأليف

عزمي طه السيد أحمد

الطبعة

الأولى، 2015

عدد الصفحات: 236

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2014/6/2780)

ISBN 978-9957-70-868-9

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272- 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
almalktob@gmail.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 471357 1 00961

فاكس: 475905 1 00961

هموم ثقافية في عصر العولمة

(دراسات فلسفية تأصيلية)

الأستاذ الدكتور

عزمي طه « السيد أحمد »

أستاذ الفلسفة الإسلامية

عالم الكتب الحديث

Modern Books World

إربد-الأردن

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مُحتويَات الكِتابَ

تَقـديم

الأديب والمفكر العربي

إبراهيم العجلوني

لَكَ الحمدُ ربّنا العظيم، وصَلاةً زكيّة على نبيّنا المصطفى وعاطرَ تسليم، وبعد ..

فَثمّةَ « هاهنا » وقوفٌ مليٌّ إزاء كتابٍ هو مرآةٌ صاحبه بمعنى، وقطعةٌ بالغةُ الدّلالة من نُمْرُقَةِ عَقْلِهِ وديباجةِ منطقِهِ بمعنى، وأُنموذجٌ لما تَشتدُّ حاجتنا إليهِ من وعي غير مُسْتَلَبٍ بمعنىً، إلى غير ذلك من دقائقَ ولطائفَ تتخايل ما بين السُّطور، وتؤكّد - إلى ما سَبَق - ما يَعْهده أحبّةُ أخينا الكبير الدكتور عزمي طه السيد أحمد، وتلامذتهُ، وقُرّاؤُه من صدور أعمالِه كلِّها من مشكاة واحدة، ومن اشتمالِها على منهج في النظر واحدٍ، تعضِدُ البصيرةُ فيه البّصَر، وتتواؤمُ فيه المَلَكاتُ وتتكامل النّظَرات؛ بحيثُ يمْكِنُ القولُ إنّ قارئ الفصل الواحدِ مِنْ أسفاره قادرٌ، إن أُوتِيَ الزّكانةَ والفَطانة، على أن يتوسّم طَرَائقَه الحِسَانَ في السّبْر والتقسيمِ، والتحليل والتقويم، وأن يَرَى في ذلك كله إلى شاهدِ صِدْقٍ على ما تُؤتِيهِ الهَدْأَةُ الموضوعيّةُ وسَعَةُ التصوّر والأصالةُ المعرفية من وافرِ زادٍ ويانع قطافٍ، وعلى ما تبسُطُه من آفاق العلم ومن مراتِب العِرْفانِ للناظرين ..

ولعلنا أنْ نستذكرَ - في هذا المقام - تلك الحفاوةَ التي كانت تُوليها أمة « إقرأْ » للعلمِ وما يَسْطُرونْ، وللكُتُبِ وكاتبيها. فقط حفِظَ لنا تاريخنا الحضاريّ مواقفَ

مُضيئةً كانت توزن فيها الأفكار بالنُّضارِ ، وتُحْمَلُ فيها الكتُبُ في جِفانِ الذّهب على الهامات ، ويُدارُ بِها في الميادين والساحات .

ولَعَل أثَارةً من هذه الحفاوةِ بالمعرفة ورجالها أن تكون تحدّرت إلينا عبر أطباق العُصور لنقف اليوم مع هذا الكتاب الجديد لصديقنا الحبيب الأستاذ الدكتور عزمي طه السيد أحمد عن الثقافة العربيّة وتحدياتها في عصرِ العولمة ، الذي يُعَدُّ - بحقٍّ - كتاباً في النقد الحضاري ، قبل أن يكون كتاباً في تأمُّل اللحظة التاريخيّة التي تعبرها ثقافتنا ، وفي تبيُّنِ أدوائها ؛ فَضْلاً عما يتراءى فيه من سمات الأصالة الذاتية ، تلك التي تتجلّى في تحرير المفاهيم والمصطحاتِ ، وتَنَخُّلِ الدّعاوى والنظريات والحرصِ البالغ على تدقيق المعاني وتوضيح المُرادات .

إنّ ما ذهب إليه المؤلف الكريم من إمكان إصلاح العولمة وإقامتها على أُسس سليمة هو ضَرْبٌ مشهود من هذا النقد الحضاري الذي نتوسمه في جُلّ أعماله القيمة . وهو حين يُوضَعُ في سياقه من الجهود العلميّة والأبحاث الفلسفيّة لصاحبِهِ ، ويُرى إليه في نَسَق شاملٍ مّما أعطى فأوفى ؛ فإنّه قمينٌ بأنْ يُعْتَبَرَ مواجهةً منطقيةً وتحليليةً - وعلى غير مثالٍ سابق في حدود علمي - لواقع السياسة والفكر في العالم العربي ، وإسهاماً موزوناً في إصلاح هذا الواقع التي استشرى فيه الفَسَادُ وأصبَحَ أمرُهُ كُلُّه فُرُطا ..

وإنّ مما يُحْمَدُ لأُستاذنا الكريم أنّه كان أبْعَدَ الكاتِبين ، لعهدنا هذا ، عن الاستيئاس من رحمة الله ، وأدناهم إلى التفاؤل الموضوعي - القائم بشروطه - بقُدرة هذه الأمّة ، المستهدفة بألوانِ الكُيودِ ؛ على النهوضِ ، وعلى استعادة دورها المنوط بها في العالمِ ، وعلى أن تكون مرّة أخرى - بتوافر الأسباب لا بأخيلة السراب - خيرَ أُمّة أُخرجت للناسِ ، تأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر ، وتؤمن بالله ..

إن كاتبنا هنا رَجُلُ إصلاح من نمطٍ عزيز وطراز فريد . لا يعتريه الوهن أو يتسلل إلى روحه القنوط ..

ومِثل كل الإصلاحيين الكبار ، ولا سيما أهلَ الفكرِ والفلسفة منهم ، فإن كاتبنا تستوقفه الجُزئيات بدلالاتها كما تستوقفه الكُلّيات ، ويَصْبِرُ لتفتيش المقولاتِ وتحليل النظريات صَبْرَه لِورْي وإذكاء العزائم واستنهاضِ المروءات ، ويُبدئُ ويعيدُ في ذلك كأنّما هو يتمثّلُ قول الشاعر :

أأنـا الـعـاشـق الـوحـيـد لتلقى　　　تـبـعـات الـهـوى عـلـى كتفيا

بيد أن كاتبنا ، وأستاذَنا الكريم ، من أولي العزم – ولكل امرئٍ من اسمه نصيب – من أهل النظر وأصحاب المجاهدات .

وإن ذلكَ حَسْبُهُ يومَ تُنصَبُ الموازين للعامِلين .

والحمدلله رب العالمين ...

إبراهيم العجلوني

المقـدّمَة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أنبياء الله أجمعين ، وعلى محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحابته ومن اتبع هداه إلى يوم الدين ، وبعد ؛

فإن الأمة تعيش في هذه الأيام عصر العولمة ، الذي ترجمه الكثيرون بـ « عصر التغريب » ، أو « عصر الأمركة » حيث يحاول الغرب بعامة ، وأمريكا بخاصة فرض السيطرة على العالم في كل المجالات : السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية والاجتماعية والثقافة ، لكن أخطر مجالات هيمنة العولمة على الدول العربية وغير العربية ، هو « العولمة الثقافية » الذي تحاول فيه أمريكا بكل الوسائل المتاحة نشر ثقافتها وفرضها على ثقافات الأمم والشعوب الأخرى ، الأمر الذي حين يحدث تتلاشى عنده هُوية هذه الأمم أو الشعوب ، أو تختفي معالمها الأساسية على أدنى تقدير .

وفيما يتعلق بالأمة العربية ، فإن العولمة في هذا العصر قد فرضت عليها عدداً من التحديات التي لابدَّ لها من مواجهتها بصبر وحزم وإرادة موحدة ، ذلك أن قطراً عربياً بمفرده لا يمكنه أن يقف الوقفة الحازمة المطلوبة تجاه تيار العولمة القوي والجارف ، لكن الأمة مجتمعة موحدة الإرادة والتوجه تستطيع ذلك ، ويمكنها عندئذ التصدي لتحديات العولمة والتغلب عليها ، بل ونرى أنه بإمكانها – إذا ما تحقق شرط التوحد المشار إليه آنفاً – أن تفعل أكثر من ذلك ؛ أن تعيد إلى العالم التوازن الثقافي المفقود

والمطلوب ، وذلك بما تمتلكه من مرجعية ثقافية قيمية يمكن أن تقدمها للعالم كبديل عن هذه المرجعية الثقافية الأمريكية ، التي تعمل أمريكا على نشر قيمها بكل السبل والوسائل المباشرة أحياناً وغير المباشرة في أحيان أخرى ، وهي في حقيقة أمرها لا تصلح أن تكون مرجعية إنسانية ولا قيماً إنسانية ، ذلك أن القيم التي تكون قيماً إنسانية بالمعنى الحقيقي للكلمة لا بدَّ - فيما رأيناه في بحوثنا هنا وفي بحوث غيرها - أن يكون مصدرها الله سبحانه وتعالى ، وهذه الصفة والميزة موجودة في المرجعية القيمية الثقافية للأمة العربية .

لكن الإنصاف والموضوعية في الحق يقضي أن نقول : إنه قبل أن نقول للناس والآخرين أن لدينا مرجعية ثقافية إنسانية في قيمها ، أن نقوم نحن بتجسيد هذه القيم وهذه المرجعية في سلوكنا فنكون بذلك قدوة لغيرنا ، يقتدى بنا ويؤخذ منّا وعنّا .

هذه الفصول التي ضمها هذا الكتاب هي أوراق علمية تقدمنا بها في مؤتمرات وندوات علمية مختلفة ، كانت تحاول كلها معالجة الهم الثقافي والتحديات التي أنتجتها أو فرضتها العولمة على الأمة العربية ، وهي تشكل في جملتها وحدة متآلفة متكاملة في معالجة هذا الموضوع ، ونحن - بطبيعة الحال - لا نزعم أنها قامت بمعالجة كل جوانب الموضوع ، لكننا نزعم واثقين أنها عالجت عدداً من المشكلات التي تضمنها العنوان الجامع لها وأن المعالجة كانت بطريقة عقلانية وتحليلية هادفة إلى فهم الواقع من جهة متطلعة في الوقت نفسه إلى بيان الطموح وما ينبغي أن يكون عليه حال الأمة تجاه هذه المشكلة الكبيرة ، مشكلة ثقافتنا وتحديات عصر العولمة ، الأمر الذي نرجو أن يكون عاملاً في زيادة وعينا بقضايا أمتنا بحيث يكون هذا الوعي سلاحاً من جملة الأسلحة التي يمكن أن نواجه بها هذه التحديات التي يرى الغالبية العظمى من الباحثين والمفكرين أنها تكاد أن لا يكون لها مثيل في تاريخ الأمة .

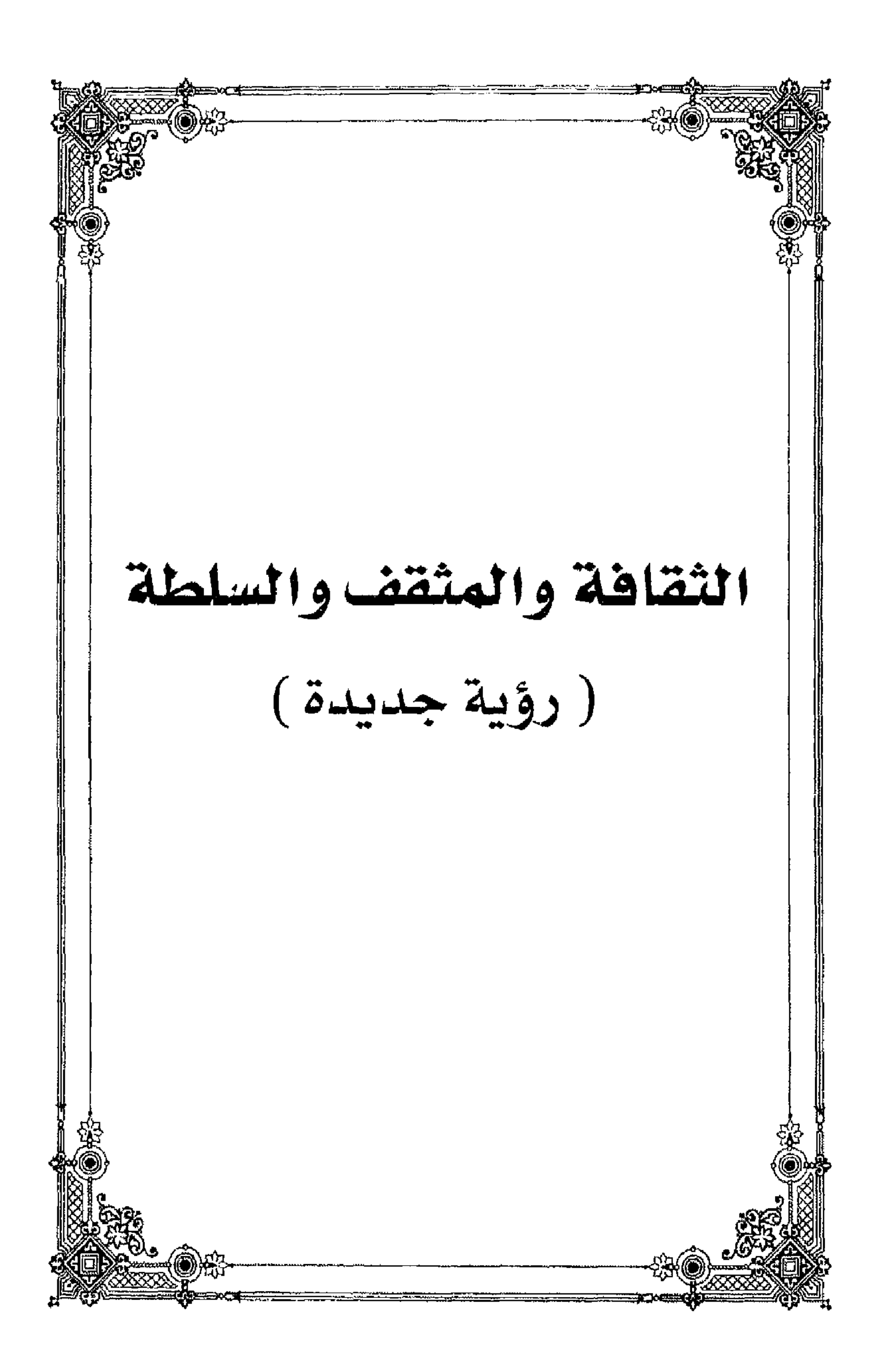
وقبل الختام يسرني ويسعدني أن أضع في صدر الكتاب ما رآه وما قرأه المفكر والأديب العربي الإسلامي الصديق الأخ **إبراهيم العجلوني** في هذا الكتاب ، شاكراً

له هذه القراءة التي أعتز بها شخصياً ، ذلك أن ما قاله في تقييم هذا الكتاب لا أستطيع قوله ولا يجوز لي ذلك ، فالكاتب يكتب ويترك للآخرين حق النقد والتعليق والتقييم . وإني على يقين أن هذه القراءة الدقيقة لهذا المفكر الجاد الملتزم (إبراهيم العجلوني) تعطي للقارئ الكريم حافزاً للنظر فيما تضمنه الكتاب من رؤى وآراء .

وختاماً ، يسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى دار عالم الكتب الحديث ، ممثلة في شخص صاحبها الأخ بلال عبيدات ، لقيامه بنشر هذا الكتاب على أوسع مدى ممكن .

وبالله التوفيق

عمّان ٢٠/٦/ ٢٠١٤ عزمي طه السيد أحمد



الثقافة والمثقف والسلطة

(رؤية جديدة)

الثقافة والمثقف والسلطة

(رؤية جديدة)

درجتُ منذ أعوام ، وما زلت ، على وصف مصطلح الثقافة بأنه مصطلح « جذاب ومضلل » : أما جاذبيته فما أظنها خافية لما يحمله هذا اللفظ من دلالات إيجابية ولاستخدامه في سياقات المدح والثناء المختلفة والتسابق في الانتساب إلى الثقافة بصورة أو بأخرى ؛ وأما التضليل فناتج عن الكثرة الكاثرة من المفاهيم التي تطرح للثقافة دون أن تراعي الشروط المنهجية في وضع المصطلحات ، وهو ناتج من جهة أخرى عن غياب المنهجية الملائمة في معالجة القضايا المرتبطة بالمصطلح (أي القضايا الثقافية) . هذا هو الحكم العام ، وعكسه ، وهو النادر ، هو الاستثناء .

ولا أظن أن باحثاً ينكر أهمية المنهج في البحث ، وأن غياب مراعاته وعدم الالتزام بقواعده أمر يخرج نتائج بحوثنا - التي هذه صفتها - من دائرة العلم ، فضلاً عن عدم توقع نتائج إيجابية من مثل هذه البحوث .

سأشير فيما يلي إلى أبرز المواطن التي غابت فيها المنهجية عند تعرض الغالبية العظمى من الكتاب لمعالجة قضايا الثقافة ، لأنتقل بعد ذلك إلى عرض المفهوم الجديد الذي حددناه للثقافة ، ثم إلى تحديد مفهوم المثقف وبيان ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين المثقف والسلطة .

غياب المنهجية في معالجة القضايا الثقافية

أولاً : غياب المنهجية عند تحديد مفهوم « الثقافة » :

الثقافة ليست شيئاً مادياً من أشياء الواقع يشار إليه فيقال : هذه هي الثقافة كما يشير الواحد منا إلى البحر والنهر والجبل والوادي والشمس والقمر والحيوان والإنسان وسائر الأشياء ، فليس تعريف الثقافة تعريفاً شيئياً يرجع فيه إلى الجنس والفصل أو إلى الصفات الجوهرية المميزة للماهية ، وإنما هي مصطلح وضع ليدل على أمور تفرزها الحياة الاجتماعية ليصار بمعونته إلى فهم هذه الأمور ، فهو مصطلح مجاله العلوم الاجتماعية .

ولوضع المصطلح شروط ينبغي أن يراعيها واضح المصطلح ، وهي شروط متفق عليها عند العلماء ، وفلاسفة العلم والمناطقة .

إن تخلف أي واحد من هذه الشروط في تحديد ما لمفهوم الثقافة كافٍ - من الناحية المنهجية - لرفض المفهوم ، ولهذا فإن هذه الشروط هي في الوقت ذاته المعايير التي نحكِّمها في نقد تعريفات الثقافة (وأي تعريف علمي آخر) .

شروط وضع التعريف الاصطلاحي

قبل أن نضع هذه الشروط أمام القارئ ، نرى من المفيد توضيح المقصود بلفظ : مصطلح ، فنقول :

المصطلح لفظ مفرد أو مركب يضع له الباحث (أو الباحثون) في حقل من حقول العلم معنى محدداً ، يشترط على الآخرين أن يفهموا عنه دلالة هذا اللفظ ومعناه وفق ما جرى تحديده ، ويلتزم هو في بحثه أن يستخدم هذا اللفظ بالمعنى نفسه ، وللعالم أو

الباحث الحرية في اختيار معنى محدداً للفظ ليصير مصطلحاً ، ولكنها حرية مقيدة ، أي مشروطة بشروط معينة[١] .

ومن مظاهر هذه الحرية أنه ليس من اللازم أو الواجب على الباحث - في تحديده للمصطلح - أن يكون المعنى الاصطلاحي هو المعنى اللغوي للفظ ، ولا قريباً منه ، وإن كان أكثر العلماء يختار ألفاظه الاصطلاحية بحيث يكون بين معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي مناسبة ما ، لكن هذا ليس شرطاً لازماً ، فقد يأخذ العالم اسمه الشخصي ويجعله مصطلحاً علمياً ، كما نجده كثيراً في العلوم الطبيعية .

أما الشروط التي ينبغي أن يراعيها العالم والباحث عند وضع المصطلح وتعريفه ، فهي كما يلي :

١. **الوضوح** : ويقصد به أن يكون المعني الذي يحدده الباحث للمصطلح قابلاً للفهم ولإدراك دلالته ، خالياً من الغموض والإبهام ، ولا يعتمد على المجازات والتشبيهات البلاغية ، ولا يحتمل عدة تفسيرات أو تأويلات ، بل له دلالة واحدة ومعنى واحد فقط .

٢. **التمييز** : ويقصد به أنه يكون المفهوم أو التعريف الذي نقدمه لمصطلح ما ، مميزاً له عن بقية الألفاظ الاصطلاحية الأخرى في داخل الحقل الذي ينتمي المصطلح إليه وفي خارجه ، فلا يختلط أو يلتبس معناه ودلالته بمعاني ودلالات مصطلحات أخرى ، وهذا ما نجده بصورة تامة في مصطلحات العلوم الطبيعية بعامة كالفيزياء والكيمياء ، مثل : الكتلة ، الوزن ، الشغل ، القدرة ، الكتلة الذرية ،

---

(١) هذا التحديد للمصطلح موجود - من حيث المعنى - في كتب المنطق المدرسية الجامعية ، وما أوردناه في المتن هو صياغتنا الخاصة لمعنى المصطلح تبلورت لدينا من الخبرة في تدريس مادة المنطق في المرحلة الجامعية ، والأمر كذلك فيما يتعلق بالشروط التي حددناها لوضع المصلح وتعريفه بعده .

التأكسد، الاختزال... الخ، فكل مصطلح من هذه المصطلحات له معناه المحدد والمميز له عن بقية المصطلحات.

وفي حالة وضع تعريف للثقافة، ينبغي أن لا يشير المعنى الذي يعبِّر عنه التعريف إلى مفاهيم أخرى، فلو وضعنا أو وجدنا تعريفاً للثقافة، وكان هذا التعريف يصلح لأن نعرِّف به أمراً آخر مثل: العلم أو الحضارة أو الدين أو العقل أو العادات أو التقاليد أو القيم أو غير ذلك، فإن هذا التعريف - في مثل هذه الحالة - لن يكون متميزاً، وبالتالي لا يكون مستوفياً لشروط التعريف الاصطلاحي، الأمر الذي يستوجب من الباحث الناقد رفضه، لأنه في هذه الحالة سيكون تعريفاً مضللاً لا يرشد إلى معرفة حقيقة ما يعرِّفه.

٣. **القدرة على توضيح وفهم المشكلات المرتبطة بالمصطلح**: في حالة مصطلح الثقافة ينبغي أن يكون المفهوم الذي نختاره أو نضعه له قادراً على توضيح حدود ومعالم وحقيقة المشكلات الثقافية، مثل: التنمية الثقافية، الغزو الثقافي، الهُوية الثقافية، دور المثقف في المجتمع... الخ، فإذا لم يكن المفهوم قادراً على مثل هذا التوضيح فإنه لن يكون له جدوى أو فائدة علمية، ويكون غير مستوف للشروط المنهجية اللازم توفرها في التعريف الاصطلاحي.

٤. **القدرة على اقتراح حلول للمشكلات المرتبطة بالمصطلح على المستوى النظري**: ينبغي أن يعين المصطلح الباحث على الوصول إلى حل نظري للمشكلة المرتبطة به، وهذا لا يكون بصورة مباشرة بطبيعة الحال، لكن مفهوم المصطلح يكون أساساً أو منطلقاً ينطلق منه الباحث، على هدى وبصيرة في البحث عن الحل، فيأتي الحل منسجماً مع المفهوم ويكون بينهما اتساق منطقي، وأحياناً يوحي المصطلح للباحث بالحل النظري.

وبالنسبة لمصطلح الثقافة كثيراً ما يتطرق الكتاب والباحثون إلى معالجة مشكلة ثقافية، ويكون الحل المقترح بعيد الصلة، وأحياناً لا صلة له البتَّة، بمفهوم الثقافة الذي اعتمده الكاتب، وأحياناً أخرى لا نجد عند الكاتب مفهوماً واضحاً للثقافة يمكن الاحتكام إليه في فهم الحلول التي يقترحها، أو إدراك الصلة بينه وبين هذه الحلول.

وعليه فإذا تحققت في تعريف ما للثقافة الشروط السابقة لكنه لم يستطع أن يساهم في حل المشكلات الثقافية، فإنه سيكون في هذه الحالة تعريفاً قاصراً عن استيفاء شروط التعريف الاصطلاحي.

٥. **القدرة على اقتراح حلول للمشكلات المرتبطة بالمصطلح على مستوى الواقع العملي، إذا كان يرتبط بالمصطلح مشكلات عملية**: وهذا الشرط نحتاجه في حالة مصطلح الثقافة الذي ترتبط به مشكلات لها وجود في الواقع العملي، وليست موجودة على مستوى الفكر النظري فحسب، فمشكلات مثل: التنمية الثقافية، والغزو الثقافي، ودور المثقف في المجمع، والأمن الثقافي، وغيرها، هي مشكلات قائمة في الواقع الفعلي للمجتمعات المختلفة ومعالجتها بحاجة إلى حلول قابلة للتطبيق على أرض الواقع، فينبغي أن يكون المفهوم الذي نضعه لمصطلح هذا شأنه، لديه القدرة على توجيهنا نحو الخطوات والإجراءات العملية التي تؤدي إلى حل المشكلة، ويكون التعريف أكمل وأفضل كلما كان أقدر على هذا الأمر.

وهكذا لا يكفي للمفهوم أن يعطينا حلاً نظرياً أو مثالياً، ويكون تطبيقه في الواقع أمراً مستحيلاً عسيراً.

ثانياً : غياب المنهجية عند تحديد مفهوم المثقف :

لا خلاف – فيما أتوقع – على أن مفهوم المثقف مرتبط بمفهوم الثقافة باعتبار المثقف هو الذي لديه ثقافة أو الذي اكتسبها أو الذي يمارسها ، فهو مثقف بثقافة اكتسبها ، أو لنقل إننا هكذا نفهم المثقف ، إذ لا ينفصل مفهومه لدينا عن مفهوم الثقافة ، وأنه إذا حددنا مفهوم الثقافة استطعنا أن نحدد مفهوم المثقف ، فالترتيب المنطقي للمفهومين هو : ثقافة ← مثقف ، وليس العكس .

لذا نعدّ من الأخطاء المنهجية في تحديد مفهوم المثقف ما يلي :

أ- تحديد مفهوم المثقف بعيداً عن مفهوم الثقافة ، فقد صادفنا العديد من البحوث تتحدث عن المثقف وتحدد له مفهوماً معيناً دون أن تربطه بمفهوم معين للثقافة وكأنه مصطلح لا صلة له بمصطلح الثقافة ؛ فعلى سبيل المثال نجد محمد كرّو في مقالة له بعنوان : « المثقفون والمجتمع المدني في تونس » ، يستعرض نشأة مصطلح « المثقف » في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر ، ومفهومه ، ويتساءل حول صلاحية هذا التعريف في إطار دراسة مجتمع عربي إسلامي ، وينتهي - بعيداً عن أي تحديد لمفهوم الثقافة – إلى أن صفة المثقف العصري أينما وجد وهي « الوعي النقدي والشمولي »[١] .

ب- الكلام على المثقف دون تحديد دقيق للمقصود بالمثقف ، من ذلك ما نجده في مقالة للدكتور الطاهر لبيب بعنوان : « العالم والمثقف والأنتلجنسي » ، يتحدث فيها عن المثقف دون تحديد دقيق له ، ويكتفي بتقرير أن : « المشكل أن مفهوم المثقف مرن متعدد المعاني ، قابل لكل استعمال »[٢] ، ويتحدث الباحث إبراهيم

---

(١) الثقافة والمثقف ، ص ٣٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

محمود ، في مقالة عنوانها : « المثقف العربي والعنف »[1] ، دون أن يقدم تحديداً للمثقف ، من هو ومن يكون ؟

ج- تحديد مفهوم للمثقف لا ينسجم أو يتعارض مع تحديد الباحث نفسه - وفي البحث الواحد أحياناً - لمفهوم الثقافة . الدكتور عبد المالك التميمي في مقالة له بعنوان : « بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر » ، يشعر بالحاجة المنهجية لتحديد مفهومات الثقافة والمثقف[2] ، فيتبنى تعريف د . طبيب تيزيني للثقافة والذي يرى أن الثقافة هي « النشاط والإنتاج الفكري والروحي الذي ينجزه أناس متميزون لكونهم نشيطين ومنتجين في هذا الحقل ، إنهم المثقفون »[3] ، ومع أن هذا التعريف يتضمن تحديداً ما للمثقف ، لكننا وجدنا الباحث يختار تعريف هشام جعيط للمثقف ، وهو أنه « الذي يبدع ويخلق ويمثل دوراً في ربط الثقافة بالواقع الفكري أو السياسي »[4] ، وبعد ذلك يضع الباحث من عنده تعريفاً للنخبة المثقفة قائلاً : « هي جماعة حصلت على قدر من الثقافة تؤهلها لأن تكون متميزة مستقلة في رأيها قادرة على التفكير والإبداع ، هدفها المصلحة العامة »[5] ، إن النقد والتحليل لمضامين هذه التعريفات الثلاثة يبين قدراً من عدم الاتساق وغياب المنهجية .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ص ١٠١-١١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٠١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٠١ .

ثالثاً : غياب المنهجية الملائمة عند بحث مشكلاتنا الثقافية :

وهذا الغياب نلاحظه في الأمور التالية :

١- غياب التحديد للمصطلحات الأساسية المستخدمة في البحث - عدا مصطلح الثقافة - الأمر الذي يجعل المتلقي يفهم من المصطلح ما يريده هو لا ما يريده الكاتب وتكون النتيجة سوء الفهم ، وعدم وصول رسالة الكاتب إلى المتلقي وحصول الارتباك الفكري وضياع الجهد في الحوار والنقاش أحياناً كثيرة بلا طائل يذكر ، لقد اطلعنا على عدد من المقالات قدمت في « ندوة الأدباء والكتاب العرب ومواجهة التحديات الراهنة » المنعقدة في عمان في ديسمبر ١٩٩٢ ، حول موضوعات : المثقف والسلطة ، فرأينا بعضها لا يلتفت إلى تحديد مفاهيم المثقف والسلطة والثقافة ، ولا تحديد مفاهيم أصناف المثقفين التي يوردونها في بحوثهم التي جاءت لأجل توضيح هذه المفاهيم والصلات بينها .

٢- استخدام المصطلح الواحد ، وبخاصة مصطلحي (ثقافة ومثقف) بأكثر من معنى في البحث الواحد ، أو السياق الواحد ، مما يسبب حيرة ويوقع الباحث في التناقض أحياناً كثيرة . في أحد كتب الثقافة الإسلامية التي تدرس في الكليات المتوسطة والجامعات ، نجده يعرف الثقافة بأنها « مجموعة من المعارف تؤخذ عن طريق الإخبار والتلقي والاستنباط ، مثل التاريخ والفلسفة والأدب والتفسير ، والفنون مثل التصوير والنحت وما يتبعها »[1] ، ونجده يعرف « الثقافة الإسلامية بأنها طريقة الحياة التي يعيشها المسلمون في جميع مجالات حياتهم وفقاً للإسلام وتصوراته ... »[2] ، فالثقافة بعامة معرفة تضم علوماً متعددة فإذا

---

(١) صالح هندي ، دراسات في الثقافة الإسلامية ، ط٣ ، عمان ، ١٩٩٢م ، ص ١٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

أضيفت إلى الإسلام أصبحت طريقة الحياة ، وهذا اختلاف بيّن ، ونجد مثل هذه الملاحظة في معظم الكتب والبحوث التي عالجت موضوع : **الثقافة الإسلامية** .

٣- معالجة قضايانا **الثقافية** باستخدام نظريات وأطروحات غربية عنها ، ذلك أن حقيقة ومضامين قضايانا الثقافية تختلف كثيراً وبصورة جوهرية عن قضايا المجتمعات الغربية بعامة ، وهذه قضية باتت معروفة لكثرة التأكيد عليها من قبل العديد من الكتاب والباحثين ، بل إن القضايا الثقافية في المجتمعات الغربية مختلفة ، فقضايا المجتمع الفرنسي غير قضايا المجتمع الأمريكي غير قضايا المجتمع الإيطالي... الخ ، إن فرنسا تشكو من غزو ثقافي أمريكي ، أما نحن فنشكو من غزو ثقافي غربي ، وليست أبعاد المشكلة واحدة في الحالين ؛ وكذلك مشكلة المثقف والسلطة هي في المجتمع الاشتراكي غيرها في المجتمع الرأسمالي غيرها في عالمنا العربي... ، إن قضايانا الثقافية مرتبطة بنا وبظروفنا في الماضي والحاضر وأهدافنا وآمالنا المستقبلية ، ونحن في كل هذا نختلف عن المجتمع الغربي ، وبالتالي كانت قضايانا غير قضاياه ، ثم نأتي بعد هذا لنأخذ أطروحات ونظريات ومصطلحات ومناهج ، قد تكون نجحت في معالجة القضايا القائمة في الغرب ، لنفرضها على عقولنا ونستخدمها - وفي أحيان كثيرة - دون أي تغيير ، لمعالجة قضايانا ! ! إن مثل هذا السلوك البحثي غير منهجي من جهة ، ولا يتوقع منه أن يأتي بنتائج إيجابية حاسمة من جهة أخرى ، هذا فضلاً عن كون مثل هذه المعالجة تقليداً لا أصالة فيه (لا نعني بالأصالة هنا المعنى المتكرر في سياقات أخرى والذي يشير إلى الصلة بالتراث والتمسك به) ، إن تطبيق العديد من المفاهيم التي تنطوي عليها الأطروحات الغربية على واقع غير الواقع الذي جاءت هذه المفاهيم لتصفه من مثل : المثقف البرجوازي ، المثقف العضوي ، المثقف الليبرالي ، المثقف التقليدي ، وغيرها من المصطلحات التي نجدها

في أطروحات المفكرين الغربيين، هو في جوهره «ولع المغلوب في الاقتداء بالغالب» - كما أوضحه ابن خلدون - إنه مظهر من مظاهر التبعية والتقليد. إن هذا القول لا يعني البتة عدم دراسة الفكر الغربي وأطروحاته المختلفة، وإنما يعني أن نبتعد عن التقليد الأعمى، وإن كان ولا بد من التقليد فليكن تقليداً مبصراً، وعن وعيّ، وهذا له شروطه، وهو مرحلة تسبق مرحلة الأصالة وتمهد لها. أمثلة هذا نجدها عند محمد أركون في تطبيقه على القرآن منهجيات طبقت على النصوص المسيحية في الغرب، وعند طيب تيزيني وغيره في تبني المقولات الماركسية، وتبني البعض لطروحات سارتر وغرامشي حول الثقافة والمثقف والسلطة، لقد لاحظ أحد الباحثين بحق «أن مشاريع الحداثة العربية تستند إلى قراءات تستمد جهازها المفهومي وحتى إشكالياتها من سياقات نظرية ما بعد الحداثة[1]»، ودعى إلى «الانثناء عن نقدية نظرية لم يتشكل بعد موضوعها من أجل إنشاء مضمون (يقصد مضمون إيجابي للنهضة) لم يحن بعد نقده»[2]،

٤- استخدام إطار مرجعي قيمي في معالجة قضايانا الثقافية مستمد من الفكر الغربي الذي نشأ ونما وترعرع في البيئة الغربية التي تختلف في جوانبها الرئيسية والعديدة عن البيئة العربية الإسلامية، لقد بيّن أحد الكتّاب (غالي شكري) كيف كان ساتر - الذي زرع «مصطلحه في أرض الغرب، لأن بذرة المصطلح غربية»[3]، إطاراً مرجعياً لتعريفنا العربي لإشكالية المثقف والسلطة، كما كان غرامشي - الذي كان «يخاطب اليسار أساساً[4]»، إطاراً مرجعياً آخر في فترة لاحقة[5].

---

(١) الثقافة والمثقف، ص ص٤٩-٧٩.

(٢) محمد محجوب، هايدغر وفوكو، الحياة الثقافية، (تونس)، العدد ٥٠، ١٩٨٨م، ص٨٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٨٢.

(٤) الثقافة والمثقف، ص٥٣.

(٥) المصدر نفسه، ص٥٥.

إن البحث عن إطار مرجعي قيمي أمر مهم جداً عند معالجة القضايا الثقافية ، لكن الذي نراه خطأً منهجياً وعملياً هو أن نبحث عن هذا الإطار المرجعي خارج البيئة التي ظهرت فيها المشكلات أو القضايا الثقافية بالفعل ، فأهداف المجتمع واعتقاداته لها دور كبير في عملية البحث عن الإطار المرجعي لمعالجة هذا المجتمع الثقافية .

مفهوم (جديد) للثقافة

نقدم فيما يلي المفهوم الذي توصلنا إليه لمصطلح الثقافة ، وهو الآتي :

الثقافة معرفة عملية مكتسبة ، تنطوي على جانب معياري ، وتتجلى في السلوك الواعي للإنسان (فرداً وجماعة) في تعامله في الحياة الاجتماعية مع الوجود (بأجزائه المختلفة) .

يحتاج هذا التعريف إلى شرح وتوضيح ، كما هي العادة في التعريفات حيث يُعبَّر عن المعنى بعبارات موجزة دقيقة تستثنى كل قول فيه أدنى فضول ، فنقول في شرحه بإيجاز ما يلي :

١. **الثقافة** (في هذا التعريف) **معرفة** في المحل الأول ، والمعرفة لفظ عام يشير إلى كل ما يعرفه الإنسان ، نوعاً أو فرداً ، من معلومات حول كل الموضوعات التي يزخر بها هذا الوجود أو بعضها ، فلفظ المعرفة يقال على المعرفة كلها ويقال على الجزء منها وإن كان محدوداً . وأبسط صور المعرفة أن تكون خبراً واحداً ، أو معلومة واحدة ، عن موضوع واحد . ويكون في العادة حول الموضوع الواحد أخبار عديدة أو معلومات عديدة ، فلو أخذنا الحديد موضوعاً ، فإننا يمكن أن نقول عنه : إنه فلز ، وإنه يتمدد بالنسختين ، وإنه موصل جيد للكهرباء ، وإنه قابل للطرق والسحب ، وإنه تصنع منه آلات عديدة ... وغير ذلك من المعلومات التي

يعرفها الإنسان عن الحديد ، فهذه معرفة مكونة من أخبار أو معلومات عديدة ، لكن موضوعها واحد . وكل شيء في هذا الوجود جليلاً كان أم حقيراً ، مادياً كان أم معنوياً ، يمكن أن يكون موضوعاً لمعرفة ما . على أنه يحسن أن نلاحظ أن امتلاكنا لمعرفة حول موضوع ما أو أكثر ، لا يعني بالضرورة أن تكون هذه المعرفة صادقة وتامة ، فقد يكون لدينا معرفة حول موضوع ما ، لكنها معرفة غير صادقة أو ناقصة .

ونرى من المناسب هنا أن نشير إلى أن العلم يشير إلى معلومات عن موضوعات - مثله في ذلك مثل المعرفة - لكن هناك فرق بين المعرفة والعلم ، وهو أن المعرفة تحتمل الصدق أو الكذب ، في حين أن لفظة علم تشير إلى المعرفة التي تم التحقق من صدقها ، فلا يقال لمعرفة ما بأنها علم إلا إذا كانت قضاياها صادقة ؛ وعليه ، فكل علم معرفة وليست كل معرفة علماً .

٢. و**الثقافة** معرفة عملية ، ذلك أن المعرفة ، منذ عهد اليونان قديماً وحتى وقتنا الحاضر ، قد صنفت إلى قسمين : المعرفة النظرية ، وهي تلك المعرفة التي تكون الغاية من اكتسابها الوقوف على حقائق الأشياء التي هي موضوعاتها فقط ، أي تكون غايتها هي الوصول إلى المعلومات والأخبار الصادقة عن الموضوع . أما القسم الثاني فهو : المعرفة العملية ، وهي المعرفة التي يقصد بها العمل أو الفعل أو السلوك أو التطبيق ، فالفرق في الغاية هو الذي يحدد لنا الفرق بين نوعي المعرفة هذين : النظرية والعلمية ؛ أن نضرب المثال الآتي لتوضيح الفرق بين نوعي المعرفة : إذا قلنا : المعادن تتمدد بالتسخين ، فهي حقيقة أو خبر أو معلومة عن موضوع ما هو المعادن تعبر عن إحدى خصائص هذا الموضوع ، فهذه معرفة نظرية ؛ أما إذا قلنا : عند بناء قضبان السكك الحديدية تترك فراغات بين القضبان ، فإننا هنا أمام معلومة أو خبر ينطوي على غاية عملية ، إذ هذه المعلومة ترشد

إلى فعل معين وسلوك معين ، فهي تقع في مجال المعرفة العملية . لكن القارئ يستطيع أن يلاحظ الصلة الوثيقة بينهما ، وهي أن المعلومة العملية مستندة ومبنيّة على المعلومة النظرية .

الثقافة تدخل في قسم المعرفة العملية ، لأنها - كما سنوضح فيما يلي - تهدف إلى العمل والفعل والسلوك ، سواءٌ أكان ذلك في صورة مجملة عامة أو كلية كالقواعد والمبادئ العامة ، كالقول : « درء المفاسد مقدم على جلب المنافع » أم في صورة مفصلة جزئية ، كالمعرفة المتعلقة بفعل معين محدود ، كالذي بينته الآية الكريمة : ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِۚ﴾ [النساء : ١١] فيما يتعلق بتوزيع الميراث ، والمعرفة النظرية الخالصة لا تدخل في الثقافة من حيث هي كذلك لكنها يمكن أن تتحول إلى معرفة عملية بعد أن يجري تحويرها أو تحويلها إلى صورة أخرى تغير غايتها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعرفة العملية ، التي تكون غايتها هي العمل والفعل والسلوك والتطبيق ، ينبغي أن تكون مرتبطة ومبنية على معرفة نظرية صحيحة ، إذا ما كان هدفنا هو الفعل الصائب والسلوك السديد ، والمعرفة العملية التي ليس لها سند من المعرفة النظرية الصحيحة تكون أشبه بالتخبط وأقرب إلى العبث منها إلى العمل الهادف المجدي .

٣. والثقافة معرفة عملية مكتسبة ، أي يحصل عليها الإنسان بعد أن لم تكن موجودة لديه ، ويكتسب الإنسان هذه المعرفة بطرق الاكتساب المختلفة كتقليد الوالدين والأساتذة والآخرين من رفقاء وغيرهم ، أو التعليم بطرقه المختلفة المنظم وغير المنظم ، كما يكتسبها من المجتمع والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ، المحلية والعالمية أو غير ذلك من طرق الاكتساب .

والمعرفة المكتسبة تقابل المعرفة الفطرية ، فالثقافة ليست معرفة يولد الإنسان مزوداً بها ، فذلك يكون غريزة وفطرة ، لكنه يكتسبها شيئاً فشيئاً ، ويظل الإنسان قادراً على اكتساب المعرفة ، نظرية كانت أم عملية ، من المهد إلى اللحد .

٤. والثقافة معرفة عملية مكتسبة **تنطوي على جانب معياري** ، والمقصود بالجانب المعياري ، هنا هو وجود حالة يقاس في ضوئها حال الثقافة قرباً أو بعداً ، تقدماً أو تخلفاً ، أي وجود معيار ، وهذه الحالة المعيارية لأي ثقافة هي بمثابة الهدف الذي يسعى الأفراد والجماعات للوصول إليه والاقتراب منه ما أمكن ، فهي بمثابة الصورة المثلى والأكمل لما ينبغي أن يكون عليه واقع الثقافة .

إن ذكر الحالة المعيارية أو الجانب المعياري للثقافة في عبارة التعريف يشير ضمنياً إلى حالين : الأول ، هو واقع الثقافة ، أي ما هو كائن في الواقع الفعلي ، هذا الواقع الكائن يمكن بالطبع ملاحظته ورصده وتحديد ملامحه العامة وسماته التي يتشابه بها أو يختلف فيها عن غيره من المجتمعات الأخرى ، إن الأفراد في كل المجتمعات يتعاملون مع الوجود وأجزائه المختلفة بطرق وأساليب تختلف كثيراً أو قليلاً من مجتمع لآخر ، فلكل مجتمع واقعه الثقافي .

أما الحال الثاني فهو الحالة المعيارية للثقافة ، تلك التي تكون مضمرة في أحكامنا التي نطلقها عندما نقول : هذا المجتمع متقدم ثقافياً أو متخلف ثقافياً ، أو نقول مثل هذا عن فرد ما ؛ إن مثل هذا الحكم لا يكون له معنى البتَّة إذا لم يكن في ذهننا هذه الحالة المعيارية (المعيار) التي أصدرنا حكمنا في ضوئها .

إن إبراز الجانب المعياري في الثقافة أمر ضروري في معالجتنا للعديد من القضايا الثقافية ، لأن هذه الصورة المعيارية هي الصورة الأكمل والأمثل التي يسعى الأفراد والمجتمعات للوصول إليها أو الاقتراب منها ما أمكن .

ويمكن في هذا الصدد أن نثير السؤال الآتي : من أين يستمد هذا الجانب ومن يحدده ويرسم معالمه ؟ لن ندخل هنا في جواب مفصل ، لكننا نقول بإيجاز : إن هذه الصورة المعيارية قد تكون مستمدة من دين من الأديان وضعي أو سماوي ، وقد تكون من وضع البشر يرسمونها في ضوء ما يرونه هم مناسباً بناءً على ما لديهم من معتقدات واستعانة بما لديهم من معلومات . وسنرى أنه في الثقافة الإسلامية - كما سيأتي بيانه - يستمد الجانب المعياري من الإسلام وشريعته .

على أنه يحسن التنبيه إلى أن الجانب المعياري في الثقافة (بعامة) يمكن أن يتغير في ثقافة ما من وقت إلى آخر ، وذلك إذا ما حدث تغير في العقيدة المؤسسة عايها هذه الثقافة ، وهذا يحدث في الثقافات التي تستند إلى عقائد علمانية من وضع البشر أو التي تستند إلى أديان منزلة من عند الله لكن البشر حرفوا فيها وغيروا وبدلوا تبديلاً ، وأما إذا كانت هناك ثقافة عقيدتها ثابتة لم تتغير ولم تتبدل منذ ظهورها ، فإن الثقافة المؤسسة عليها ستكون ثابتة في جانبها المعياري لثبوت أساسها .

وننبّه أيضاً إلى أن ثبات الجانب المعياري في الثقافة لا يعني ثباتاً في كل جوانبه ، وإنما هو في الأساس ثبات في القيم التي يتضمنها ويمثلها هذا الجانب المعياري وليس من الضروري أن يكون ثباتاً في الشكل أو الصورة التي يتجسد الجانب المعياري فيها ، فقد يتغير الشكل أو الصورة ويبقى الجانب المعياري ثابتاً في القيم التي يحملها[1] .

---

(١) نضرب مثالاً : إن ثقافة ترى أن التعامل مع الضيف يكون في إكرامه ، قد تتخذ أشكالاً مختلفة في تجسيد سلوك الكرم ، لكن ، وبالرغم من اختلاف شكل السلوك يظل الثابت هو قيمة الكرم نفسها في التعامل مع الضيف .

٥. والثقافة معرفة علمية مكتسبة تنطوي على جانب معياري ، **وتتجلى في سلوك الإنسان الواعي** ، ذلك أنه إذا كانت لدينا المعرفة المشار إليها آنفاً ، مدونة في الكتب والصحائف أو مخزونة في الأذهان ، فإن ذلك - وإن كان ضرورياً لكي نصل إلى الثقافة بالفعل - لا يكفي حتى نقول : إننا مثقفون وإن لدينا ثقافة ، فهذا الأمر حتى يصل إلى تمامه لا بد أن يظهر جلياً واضحاً في سلوك الإنسان ، فرداً وجماعة ، فما نفع أو جدوى معرفة غير قابلة للتطبيق أو مرشدة إلى عمل ولا تطبق أو يعمل بموجبها ؟

وهذا السلوك ينبغي أن يكون سلوكاً واعياً ، وليس سلوكاً يقوم به الإنسان كيفما اتفق ، والسلوك الواعي هو الذي يقوم به صاحبه وهو يعرف معرفة تامة هدف هذا السلوك والغاية التي ستتحقق من وراء القيام به ، ويعرف أن الطريق أو المنهج الذي يسير عليه والوسائل التي يستخدمها والأفعال التي سيؤديها تقود كلها إلى تحقيق هذا الهدف . والحق أن هناك درجات في هذا الوعي ، لأنه مرتبط بمدى المعرفة التي يمتلكها الإنسان الذي يمارس السلوك ، إذ إن هذه المعرفة تتفاوت من فرد لآخر كماً وكيفاً ، ولكن أدنى درجات الوعي أن يدرك المرء أن سلوكه المعين الذي سيقوم به سيوصله إلى الغاية التي يريدها ، سواءٌ أكان هذا الإدراك على وجه اليقين أم على وجه الظن الراجح والاحتمال الغالب .

وهكذا ، يتضح - في ضوء مفهومنا للثقافة - أن الثقافة تتعارض مع السلوك العشوائي اللاواعي ، لأن مثل هذا السلوك لا يدرك صاحبه عواقبه ولا يعرف غاياته ولا ما يمكن أن ينتج عن ممارسته ، بينما السلوك الثقافي - لدينا - هو السلوك الواعي الذي وصفناه آنفاً ، وهو نقيض السلوك العشوائي اللاواعي تماماً .

٦. هذا السلوك الواعي سلوك اجتماعي ، أي سلوك يقوم به الإنسان في المجتمع خلال ممارسته لحياته الاجتماعية وقيامه بالدور المنوط به فيها ، فنحن في الثقافة لا نتحدث عن سلوك إنسان متوحد يعيش منعزلاً عن الناس والمجتمع في وسط صحراء أو على جزيرة منعزلة ، وهذا السلوك الاجتماعي (الثقافة) يظهر في المجتمع على مستوى الفرد كما يظهر على مستوى الجماعة ، فهناك ثقافة فردية وثقافة مجتمعية .

٧. والإنسان في هذه الحياة الاجتماعية التي يعيشها في مجتمع ما ، يتعامل - في كل ما يصدر عنه من أنواع السلوك - مع الوجود الذي يحيط به والذي هو جزء منه .

ونحتاج هنا إلى توضيح المقصود **بلفظ الوجود** ، هذا الذي لا مفر للإنسان من التعامل معه ، فنقول : إن لفظ **وجود** لفظ عام جداً ، بل هو أعظم الألفاظ وأوسعها دلالة ، فهو يشير إلى كل شيء موجود سواء أكان وجوده مادياً حسياً ، أي يدرك بالحواس ، أم كان وجوده روحياً أو غير مادي ، أي لا يمكن إدراكه بالحواس ، ولفظ **وجود** عند غالبية المفكرين من الألفاظ البديهية المعنى الواضحة بذاتها التي لا تحتاج إلى توضيح ، ولا توجد ألفاظ أخرى أوضح وأبسط منه لكي توضحه ، بل يوضِّح به غيره من الألفاظ ، ولذلك فإن المرء حين يحاول توضيح دلالة لفظ **وجود** يجد نفسه يوضح اللفظ بنفسه ، إذ يضطر إلى استخدام اللفظ نفسه أو لفظاً مشتقاً منه ، وذلك لبداهة معناه ووضوحه في الأذهان ، وهكذا فلفظ **الوجود** لفظ واسع الدلالة لشموله كل الموجودات وانطباقه كوصف على كل موجود منها ، فنحن نقول عن الله سبحانه وتعالى ، خالق كل شيء ، إنه موجود ، ونقول عن الإنسان إنه موجود ، ونقول عن البعوضة وما هو أدنى قدراً من ذلك إنها موجودة .

ولسعة دلالة هذا اللفظ لجأ المفكرون والفلاسفة منذ القدم إلى تقسيم الوجود[1] . إلى أقسام مختلفة ليسهل عليهم بعد ذلك البحث عن حقيقة الوجود والتعرف عليه ، وليس غرضنا هنا مثل هذا البحث ، لكننا بحاجة في بحثنا إلى اختيار تقسيم للوجود يسهل علينا مهمة بحثنا هذا في الثقافة .

لذا لجأنا إلى قسمة الوجود مستمدة من القرآن الكريم ، وهي قسمة الوجود ، أي ما هو موجود ، إلى قسمين رئيسيين هما :

- **الخالق** ، وهو الله سبحانه وتعالى : ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [الأنعام : ١٠٢] . والخالق واحد أحد لا كثرة فيه ، فهو كما عبر القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] .

ولذلك فالخالق لا أجزاء فيه ولا أنواع ، كما هو حال المخلوقات ، تعالى الله عن مشابهة المخلوقات علواً كبيراً .

- **المخلوقات** ، وهي كل الموجودات باستثناء الخالق ، سواء أكانت هذه الموجودات من عالم الشهادة ، أي العالم الذي يمكن أن يشاهد أو يدرك بالحواس ، أو كانت من عالم الغيب الذي لا يمكن للإنسان ، في حياته الدنيا هذه ، أن يدركه إدراكاً حسياً .

---

(١) من أوائل الفلاسفة الذين فعلوا ذلك أفلاطون (٤٢٧-٣٣٩ق.م) الذي قسم الوجود إلى عالم المثل المعقول والعالم الواقعي المحسوس ، وكذلك أرسطو الذي قسم الوجود (٣٨٤-٣٢٢هـ) ، إلى وجود بالقوة ووجود بالفعل ؛ ومن الفلاسفة المسلمين الفارابي (حوالي ٢٥٩ - ٣٣٩هـ) وابن سينا (٣٧٠-٤٢٨هـ) الذين قسما الوجود إلى ممكن الوجود وواجب الوجود بغيره وواجب الوجود بذاته ، ومن الفلاسفة المحدثين في الغرب ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠م) الذي قسم الوجود إلى جواهر مادية وجواهر عقلية ؛ وكانوا (١٧٢٤-١٨٠٤م) الذي قسم الوجود إلى قسمين : الأشياء كما تبدو لنا ، والأشياء في ذاتها ، انظر كتابنا : **الفلسفة : مدخل حديث** ، دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠٣م ، (مبحث الوجود) ص ص ١٠٩-١٢٨ .

وهذه المخلوقات كثيرة جداً لدرجة يصعب جداً على الإنسان ، إن لم نقل يستحيل عليه ، أن يحصيها ، لكن الممكن للإنسان هو قسمتها إلى أقسام كبيرة ، وتصنيفها في أجناس أو أجزاء واسعة ، وقد اخترنا قسمة للوجود في جانب المخلوقات ، تساعدنا في بحثنا في أمر الثقافة ، وهي قسمة المخلوقات إلى ما يلي :

- **الذات** ، ويقصد بها جملة وجود الكيان الفردي ، وهي ما يشير إليه ضمير المتكلم : أنا ، فحين يقول الإنسان : أنا ، فإنه يفرد ذاته عن بقية الذوات الأخرى في العالم بأسره .
- **الآخر** ، ونقصد به جميع أفراد النوع الإنساني ما عدا الذات (الفردية) ، وهذا جانب واسع جداً ذلك أن الآخر يكون ذاتاً فردية أو جماعة ، والأخيرة فيها دوائر متداخلة ابتداءً من أصغرها وهي دائرة الأسرة ، فدائرة الأقارب والأرحام ، فدائرة الجوار ، فدائرة المجتمع المحلي ، فدائرة المجتمع – الدولة ، فدائرة المجتمع الدولي فالمجتمع الإنساني .
- **الكون الطبيعي ، أو الطبيعة** ، ويشمل هذا الجزء الكون المادي الذي نعيش فيه بما فيه من أجرام سماوية ومجرات فلكية ، وبطبيعة الحال فإن أهم جزء للإنسان في هذا الكون الطبيعي هو الأرض التي يعيش عليها ، فهي مكان استقراره ، وهي الأقرب إليه ، والغالبية العظمى من تعامل الإنسان مع الكون الطبيعي هو مع هذه الأرض وما فيها من جمادات ونباتات وحيوانات وما فيها من بحار وأنهار وجبال وأودية ، وغير ذلك من مما يصعب حصره .
- **الوسائل والأدوات** ، وتشمل كل ما استعان به الإنسان أو ابتكره وأنجزه من وسائل وأدوات وأجهزة استخدمها في حياته وتعامله مع جوانب الوجود

المختلفة ، ويدخل في ذلك المنجزات التي تؤدي وظيفة محدودة بوقت قصير أو التي تبقى زماناً طويلاً بعد منجزيها ، وهذه تقسم إلى طبيعية وصنعية ، **الأولى** مثل : الأنهار والبحار والجبال والشمس والقمر وغيرها من الموجودات الطبيعية التي استعان بها الإنسان في قضاء حاجاته ، **والثانية** مثل : الطرق والجسور وآلات السلم والحرب والمواصلات وغيرها .

- **الأفكار** ، ومحلها في الدرجة الأولى الذهن ، ويمكن التعبير عنها باللفظ أو الكتابة ، وهي في جوهرها وجود ، لكنه وجود غير مادي ، ويدخل في هذا الجانب العلوم المختلفة والتراث الفكري لنا وللحضارات الأخرى فضلاً عن الأفكار المعاصرة المتداولة ، وهذا مجال واسع متعدد الحقول والفروع ، بتعدد العلوم وفروعها والتخصصات في كل فرع منها .

- **الزمن** ، وهو أمر ملازم للوجود بعامة ، وله ارتباط بالحركة وبالشعور النفسي ، وبرغم اختلاف المفكرين في حقيقة الزمن ، إلا أن هناك إجماعاً على أن في الزمن : الماضي والحاضر والمستقبل ، وأن الزمن لا غنى عنه في تنظيم أمور حياتنا .

- **الغيب** ، وهو كل وجود لا يمكن للإنسان أن يدركه إدراكاً حسياً البتة ، والغيب جزء من كيان الإنسان ذلك أن فينا جانباً غيبياً داخلاً في صميم كياننا هو ما يطلق عليه اسم الروح أو أحياناً النفس ، ثم إن علة وجود الكون غيب ، ولا بد للإنسان حتى يعرف حقيقة نفسه وحقيقة الكون من معرفة هذا الغيب ، إذ إن تجاهل الغيب يؤدي إلى قصور في الفهم والتفسير للإنسان والكون ، ومن الغيب الملائكة والجنة والنار والعرش والقلم واللوح المحفوظ وغير ذلك مما عرفناه من خلال الوحي الإلهي .

أجزاء الوجود هذه كلها يتعامل الإنسان معها في حياته ، فهو يتعامل مع الموجود الأكمل جلَّ وتعالى ، خالق الوجود ، ويتعامل مع أجزاء الوجود المخلوق : يتعامل مع ذاته (أو نفسه) ويتعامل مع الآخرين ، ويتعامل مع الكون الطبيعي ، ويتعامل مع الوسائل والأدوات الطبيعية والصنعية ، ويتعامل ، مع الزمن ومع الغيب ، ومع الأفكار ، ولا ينفك إنسان عن ذلك طوعاً أو كرهاً .

إن كل جزء من هذه الأجزاء يشكل مجالاً يمكن الحديث عن الثقافة المرتبطة به ، سواء في صورة مجملة أو في صورة مفصلة .

لعله قد أصبح واضحاً أن جوهر الثقافة لدينا هو تعامل الإنسان مع الوجود في ضوء معرفة عملية معيارية ، وأن الثقافة فيها قطبان متفاعلان : الأول هو الإنسان ، ومنه يبدأ التفاعل أو التعامل ، فهو الفاعل في أمر الثقافة ، والآخر هو الوجود (الذي الإنسان ذاته جزء منه) وإليه يتجه التفاعل ، فهو المنفعل ، وأن الفاعل ، أي الإنسان الذي يمارس الثقافة يعي غايته وهدفه من فعله ، أما العناصر الأخرى التي تضمنها التعريف فكلها عناصر لازمة لتحقيق الثقافة وتجسيدها في صورتها الفعلية التامة .

الثقافة العامة والثقافة الخاصة

إن التعامل مع جوانب الوجود كلها على نحو مفصل أمر لا يستطيعه الفرد الواحد ، لكن الإنسان من حيث هو نوع ، أي النوع الإنساني بأسره يستطيع أن يتعامل مع الوجود على نحو مفصل حيث يقوم كل فرد في هذه الحياة بالتعامل مع جانب أو جزء من الوجود ، ويكون هذا الجزء في أغلب الأحيان صغيراً ومحدداً جداً بالنظر إلى الوجود أو إلى قسم منه مثل الكون الطبيعي .

ويتصل بهذا الأمر أمر آخر ، وهو أن المعرفة العملية بكيفية التعامل مع جميع جوانب الوجود كلها على نحو مفصل أمر غير ممكن أن يحصله فرد واحد من الناس ، وإنما الذي يمكن أن يحدث فعلاً ، هو أن يلم المرء بالمعرفة العملية المتصلة بالتعامل مع كل أجزاء الوجود الرئيسية - التي قسمنا الوجود إليها فيما تقدم آنفاً - على نحو مجمل عام يشمل المبادئ والقواعد الكلية والضوابط والمنطلقات دون الدخول في التفاصيل إلا على سبيل المثال ، فهذا من جهة أمر ممكن ، ومن جهة أخرى فإن ما نراه فعلاً في الواقع هو أن الإنسان يركز على المعرفة العملية المتعلقة بالتعامل مع جزء محدد من الوجود ويحاول أن يعرفه على نحو مفصل ، ويكون هذا التعامل في أغلب الأحوال عبارة عن المهنة التي يمارسها الإنسان في حياته .

هذا التوضيح يقودنا إلى وضع مصطلحين فرعيين في الثقافة هما : **الثقافة العامة والثقافة الخاصة** .

فالثقافة العامة : هي معرفة عملية مكتسبة ، تنطوي على جانب معياري وتتجلى في سلوك الإنسان الواعي في تعامله في الحياة الاجتماعية مع الوجود ، وعلى نحو مجمل يشمل المنطلقات والأسس والمبادئ العامة والقواعد الكلية والضوابط . فتعريف الثقافة العامة هو تعريف الثقافة بعد أن أضيفت إليه عبارة مخصصة (هي الواردة آنفاً بعد لفظ : الوجود) ليشير إلى هذا المستوى العام من الثقافة .

أما الثقافة الخاصة فهي : معرفة عملية مكتسبة ، تنطوي على جانب معياري وتتجلى في سلوك الإنسان الواعي في تعامله في الحياة الاجتماعية مع جزء محدد من الوجود .

فتعريف الثقافة الخاصة هنا هو أيضاً تعريف الثقافة مضافاً إليه عبارة مخصصة (هي : جزء محدد من) لتشير إلى هذا المستوى الخاص في الثقافة .

ولأن جوانب الوجود المحددة والصغيرة لا حصر لها ، فإن الثقافات الخاصة ستكون كذلك ، فمثلاً : المعرفة العملية بتعامل الإنسان مع مادة الخشب والتي تتجلى في سلوك النجار حين يمارس مهنته هي ثقافة خاصة مجالها التعامل مع الخشب ، وكذلك التعامل مع الحديد في مهنة الحدادة ، والتعامل مع البنات أو بعض أنواعه أو في بعض الأحيان مع نوع واحد منه ، كما هو في مهنة الزراعة ، والمحامي حين يتعامل مع مشكلات الناس ، ومدير المؤسسة أو الشركة في إدارته لمؤسسته ، والمدرس في تعليم طلابه ، والمفكر في تعامله مع الأفكار ، ورئيس الدولة في رعايته لرعيته ومصالحهم ... ، كل واحد من هذه الأعمال - حين يمارس - يمثل ثقافة خاصة في مجاله الخاص والمحدد ، فكل واحد من أصحاب هذه المهن يتعامل مع جانب محدد من الوجود .

ويترتب على هذا الفهم للثقافة أن يكون كل إنسان يؤدي عملاً أو له مهنة ما ، مهما كانت ضئيلة ، مثقفاً ، إذا كان يقوم بعمله ومهنته هذه في ضوء معرفة عملية ، وبوعي لما يقوم به ، فليس المثقف - في ضوء هذا الفهم للثقافة - فئة قليلة من الناس كالكتاب والمفكرين وأساتذة الجامعات (أي نخبة) فحسب ، وإنما المثقف هو الذي يجسد في سلوكه في هذه الحياة الاجتماعية المعرفة العملية التي اكتسبها في تعامله مع جانب محدد من الوجود[1] .

ويمكن أن يثار هنا سؤال بشأن الثقافة العامة وصلتها بالثقافة الخاصة ، وهو الآتي : هل يعني ما تقدم توضيحه بشأن الثقافة الخاصة أنه لا حاجة للإنسان إلى الثقافة العامة ؟

الجواب عن هذا السؤال ، أن التوضيح السابق لم يقل إنه لا حاجة ، بل العكس هو الصواب ، ذلك أن الإنسان وإن اتخذ من التعامل مع جانب محدد من الوجود

---

(١) انظر تفصيلات أوفى وتعريفات أدق للمثقف وأنواع المثقفين فيما يلي .

مهنة له يمارسها كل يوم وباستمرار ، إلا أنه في الوقت نفسه يتعامل مع بقية جوانب الوجود بلا استثناء ، بل هو لا يقدر على ألا يتعامل معها ، إن الإنسان منا يتعامل مع الله ، ويتعامل مع ذاته ، ومع الآخرين ، ومع الأفكار ، ومع الكون الطبيعي والبيئة التي تحيط به ، ومع الأدوات والوسائل ومع الزمن ، ومع الغيب ، وعليه فهو في حاجة إلى قدر معين من المعرفة يمكن أن نطلق عليه **الحد الأدنى للثقافة العامة** الذي لا غنى لكل إنسان عنه ، ثم يتفاوت الناس بعد هذا الحد ما يشاؤون كل حسب قدرته وظروفه ، هذا الحد الأدنى من المعرفة يحتاجه كل إنسان لكي يستطيع أن يتعامل في حياته الاجتماعية مع جوانب الوجود المختلفة ، وقد سبق أن ذكرنا أن هذه المعرفة من المستحيل أن يحصِّلها الإنسان على نحو مفصل ، وإنما الممكن هو أن يحصلها على نحو مجمل ، فالإنسان إذن ، بجانب ثقافته الخاصة بحاجة إلى ثقافة عامة لها حد أدنى .

والثقافة العامة ، وفي حدها الأدنى ، تقوم بدور هام في حياة الناس ، فهي التي تسهل مهمة تعامل الإنسان مع الآخرين في الحياة الاجتماعية ، وكذلك تعامله مع جوانب الوجود كلها ، كما أنها من زاوية أخرى هي التي تظهر فيها ومن خلالها القيم السائدة في المجتمع ، أعني على مستوى الواقع ، لأنها - كما ذكرنا في تحديد مفهومها - تشمل « المنطلقات والأسس والمبادئ العامة والقواعد الكلية والضوابط » .

ويحسن التنبيه إلى أن هذه الثقافة العامة - في حدها الأدنى فما فوق - يتم تجسُّدها في سلوك الإنسان (أي تجسّد المنطلقات والأسس والمبادئ العامة والقواعد الكلية والضوابط) في مواقف جزئية يتعامل فيها الإنسان مع جوانب محددة مختلفة من الوجود ؛ وهذا يعني أن الثقافة العامة تتجسد في الثقافة الخاصة ، فما يتجسد في الواقع هو ثقافة خاصة .

إن الإنسان ، في واقع حياته الاجتماعية ، يمارس ثقافات خاصة متعددة ، لكن الثقافة لخاصة التي ينتسب إليها هي تلك التي يتعامل فيها مع جانب محدد من الوجود يكرِّس له الجانب الأكبر والرئيس من جهده ووقته وحياته ابتداءً من اكتساب المعرفة العملية المتعلقة بالتعامل معه ، ثمَّ ممارسة هذه المعرفة وتجسيدها في سلوكه . وهذه الثقافـــة الخاصة الرئيسة للإنسان تمثِّل في غالب الأحيان المهنة التي يمتهنها الإنسان في حياته .

والحق أن بعض الناس ، ممن يتعاملون مع قطاع أكبر من الوجود في أعمالهم ومهنهم ، يحتاجون إلى قدر أكبر من الثقافة العامة من الذين يتعاملون مع قطاع أصغر من الوجود ، فمدير الشركة أو المؤسسة يحتاج إلى ثقافة عامة أكثر مما يحتاجه رئيس قسم في هذه الشركة ، وهذا يحتاج إلى ثقافة عامة أكثر من موظف في هذا القسم ... وهكذا ، وهذه الأقدار كلها فوق الحد الأدنى بطبيعة الحال .

هذا المعنى وهذه الحاجة أدركتها العديد من النظم التعليمية في بلدان مختلفة حين جعلت للتعليم سناً إلزامية على كل فرد ناشئ في المجتمع أن يجتازها ، ونعتقد أن أخذ ما طرحناه حول مفهوم الثقافة الخاصة والثقافة العامة بعين الاعتبار يمكن أن يسهم في تحسين أكثر وعياً لبرامج التعليم في هذه المرحلة الإلزامية .

المـثـقـف

أوضحنا فيما تقدم رؤيتنا للثقافة ، ويأتي هذا البحث في سياقه الطبيعي – فيما نرى – لما بين مصطلحي الثقافة والمثقف من تلازم .

مفهوم المثقف (بعامة) :

التحديد الأولي الذي يمكن طرحه هو القول بأن المثقف هو الشخص الذي اكتسب ثقافة أو لديه ثقافة أو يمارس الثقافة ، هذه العبارات يفهم منها أن مفهوم

المثقف يرتد إلى مفهوم الثقافة ، أي إننا نعرف المثقف إذا عرفنا الثقافة وليس العكس[1] ، وهذا في نظرنا مُشاكل إلى حد كبير للقول المنسوب إلى الإمام علي كرم الله وجهه : **لا تعرف الحق بالرجال ولكن أعرف الحق تعرف أهله** ، ومن أسباب عدم انعكاس الأمر عندنا أن للثقافة جانباً معيارياً لا تصل إليه الغالب ثقافة المثقف ، هذه التي تمثل ما هو كائن ، فنحن لا نشتق - في سياق الثقافة والمثقف - ما ينبغي أن يكون مما هو كائن .

لقد أشرنا في شرح مفهومنا للثقافة وما تستلزمه عبارة (يتجلى في سلوك الإنسان الواعي) ، إلى أن الفرد لا يكون مثقفاً تاماً أو مثقفاً بالفعل إذا كانت لديه المعرفة الموصوفة في التحديد لكنه لا يمارسها في سلوكه ، أو مارسها ولكن ممارسة خالية من الوعي (الحد الأدنى منه) .

ونرى قبل تقديم تحديدنا للمثقف - المبني على مفهومنا للثقافة - تقديم بعض الإيضاحات اللازمة ، وذلك لما تقدم بيانه من وجود مفهومين فرعيين للثقافة ، هما : الثقافة العامة والثقافة الخاصة ، وبيان ما يبرر وجودهما على المستوى النظري ، فهل يستلزم ذلك أن يكون لدينا نوعان من المثقفين : مثقف عام ، أي من لديه ثقافة عامة فقط ، ومثقف خاص ، أي من لديه ثقافة خاصة فقط ؟ الجواب هو أن وجود هذين المصطلحين الفرعيين على المستوى النظري لا يستلزم وجود نوعين من المثقفين تبعاً لهما ، لكنهما ضروريان في تحديد وصف المثقف بصورة أكثر دقة ؛ وبيان ذلك

---

(١) يرى الأستاذ محمد عابد الجابري أن تعريف الثقافة يؤخذ من تعريف المثقف عاكساً ، فيما نرى ، الاتجاه الطبيعي للعلاقة بين المفهومين ، وذلك في قوله : « لنقل إن ما نقصد بالثقافة هو ما يجعل الإنسان مثقفاً بالمعنى الاصطلاحي المعاصر للكلمة . والمثقف في المجال التداولي العربي الراهن هو من مهنته استهلاك المواد الفكرية والمساهمة في إنتاجها ونشرها » . أنظر : محمد عابد الجابري ، **وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٩٢ ، ص١٦٨ .

أنه لما كان يستحيل على الفرد التعامل مع كل جوانب الوجود وأجزائه على نحو مفصل ، وكان لا بد له - كمكلف - من التخصص في التعامل مع جانب محدد من الوجود بعد أن يكتسب المعرفة اللازمة لذلك ، وكان هذا الجانب المحدد يتفاوت ، من فرد لآخر ، كماً وكيفا ، وكان هذا الفرد يعيش في بيئة اجتماعية وطبيعية وهو مضطر للتعامل فيها مع كل جوانب الوجود ، فإن صورة المثقف - في ضوء هذه المقدمات ومفهوم الثقافة - يمكن تحديدها في الأفكار التالية :

ينبغي إعداد كل إنسان في المجتمع - من بداية حياته - ليكون مثقفاً حتى يصبح كل إنسان مكلف في المجتمع مثقفاً (بثقافة خاصة) .

جميع المثقفين (المكلفين) بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة العامة ، ثم يمكن لهم أن يتفاوتوا بعده في اكتساب الثقافة العامة ما شاؤوا .

تتفاوت حاجة المثقف إلى الثقافة العامة وفقاً للجزء المحدد من الوجود الذي يتعامل معه ، فكلما كان هذا الجزء أوسع كماً ، أو أعلى كيفاً في مرتبته الوجودية ، كانت حاجته إلى قدر من الثقافة العامة كماً وكيفاً أكبر . (**توضيح ذلك أن** عامل النظافة الذي يتعامل مع تنظيف الطرقات لا يلزم أن تكون ثقافته العامة بقدر الثقافة العامة لدى المسؤول عن عمال النظافة ، ومثل ذلك يحتاج المدير العام لمؤسسة ما ثقافة عامة أكثر مما لدى رئيس قسم فيها ، وهذا بحاجة إلى ثقافة عامة أكثر مما لدى موظف في قسمه ، وهكذا يكون الأمر في كل مجالات الثقافة الخاصة) .

لا يكون المثقف مثقفاً بالفعل أو مثقفاً تاماً حتى يجسد ثقافته في سلوكه في الحياة الاجتماعية عن وعي بذلك ، محاولاً الاقتراب من الصورة المعيارية ما أمكن إن لم يمكنه الوصول إليها .

وفقاً لهذا الفهم لا يكون المثقفون - كما هو شائع عند العديد من الكتاب - فئة معينة من المكلفين في المجتمع ، هم النخبة أو الصفوة من أهل الفكر والأدب

والفن ، هم في نظر أنفسهم أهل الحل والعقد ، ويحق لهم بذلك أن يتميزوا عن بقية أفراد المجتمع ، وإنما هذه الفئة مثقفون كما غيرهم ، كل ما في الأمر أن الجزء الذي يتعاملون معه في الوجود يختلف عن الأجزاء الأخرى التي يتعامل معها غيرهم وفقاً لاستعداداتهم وإعدادهم ، وبعد ذلك فهم وغيرهم ، في ضوء هذه الرؤية للثقافة عليهم أن يجمعوا ثقافتهم في سلوكهم محاولين أن يقتربوا من الجانب المعياري لهذا التعامل جهدهم .

وهكذا نستطيع - في ضوء ما تقدم من إيضاحات - القول بأن لفظ المثقف إذا أطلقناه دون إضافات فإننا نقصد به المثقف التام ، ويمكننا تحديد مفهوم المثقف (أي المثقف التام) بالقول الآتي :

المثقف هو الإنسان الذي يجسد ثقافة خاصة في سلوكه (في تعامله مع جانب محدد من الوجود) ، **ويجسد في الوقت نفسه ثقافة عامة ، في حدها الأدنى فما فوق**[1] (في التعامل مع جميع جوانب الوجود) .

ولكي نتمّم صورة المثقف من كل جوانبها ، نقول : إن هناك فئات ليست قليلة من أفراد المجتمع لا تنطبق عليهم كل أوصاف المثقف التام التي ذكرناها آنفاً ، وهؤلاء يمكن تسميتهم المثقفون غير التامين ، وهم اكثر من فئة - كما أشرنا آنفاً وهم :

- الذين يطلبون المعرفة متفرغين لطلبها على اختلاف مراحلهم ، أي الذين هم في مرحلة الإعداد لاكتساب ثقافة خاصة ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون بالقوة** .
- الذين تم إعدادهم واكتسابهم معرفة عملية معينة في التعامل مع جانب محدد من الوجود ، لكنهم لا يمارسون هذه المعرفة لسبب أو لآخر ، أو أنهم مارسوها ثم توقفوا عن ممارستها ، أي تعطلوا ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون العاطلون** .

---

(١) فهم المعنى التام لتحديد المثقف هنا - من الواضح أنه - يحتاج إلى معرفة المعنى المقصود بمصطلحي : ثقافة عامة وثقافة خاصة ، المتقدم بيانهما .

- الذين اكتسبوا معرفة عملية في التعامل مع جانب محدد من الوجود لكنهم يتعاملون مع جانب آخر من الوجود مختلف عنه ولا يملكون المعرفة العملية في التعامل مع هذا الجانب ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون التائهون** . ويظل وصفهم هكذا حتى يتحولوا إلى التعامل مع الجانب من الوجود الذي اكتسبوا ثقافة خاصة حوله ، أو يكتسبوا الثقافة الخاصة بهذا الجانب الآخر الذي يتعاملون معه ، بعد أن كانت لم تكن لديهم .

- الذين يمارسون معرفة عملية مكتسبة ، في تعاملهم مع جانب معين من جوانب الوجود ، لكنها مخالفة للجانب المعياري وغير متسقة معه (وفقاً لمعايير الثقافة العامة التي ينتسبون إليها) ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون الضالون** .

- الذين يمارسون معرفة عملية مكتسبة ، في تعاملهم مع جانب معين من جوانب الوجود ، لكنها مخالفة للجانب المعياري وغير متسقة معه (وفقاً لمعايير الثقافة العامة التي ينتسبون إليها) ، وهم بجانب ذلك يقومون بنشر هذه المعرفة المخالفة للجانب المعياري بين الناس ، ويصرون على أنها معرفة صائبة ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون الضالون المضلون** .

- الذين لديهم معرفة عملية مكتسبة في التعامل مع جانب معين من جوانب الوجود ، متفقة ومتسقة مع الجانب المعياري (وفقاً لمعايير **الثقافة** العامة التي ينتسبون إليها) ، لكنهم في سلوكهم الفعلي يبتعدون عن تجسيد هذه المعرفة وينحرفون عن جانبها المعياري ، قاصدين لذلك قصداً ، بدافع من هوى أو مصلحة خاصة أو غير ذلك من الدوافع ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون المنحرفون** .

- الذين لديهم معرفة عملية مكتسبة في التعامل مع جانب معين من جوانب الوجود ، متفقة ومتسقة مع الجانب المعياري (وفقاً لمعايير الثقافة العامة التي ينتسبون

إليها) ، لكنهم في سلوكهم الفعلي يبتعدون عن تجسيد هذه المعرفة وينحرفون عن جانبها المعياري ، قاصدين لذلك قصداً ، بدافع من هوى أو مصلحة خاصة أو غير ذلك من الدوافع ، ثم هم بجانب ذلك يقومون بنشر هذه المعرفة بين الناس ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون المنحرفون المضلّون** .

هذا التقسيم لأنواع المثقف يمكن أن يستخدمه أهل كل ثقافة لتصنيف أفراد المجتمع وفئاتهم من منظور الثقافة ، وهذا التصنيف - كما بدا في تحديد مفهوم كل فئة فيه - ينظر إلى الجانب المعياري في الثقافة ويجعله المرجعية في التصنيف وفي التوصيف الذي حملت دلالات بعض مصطلحاتها دلالات أخلاقية ، (الضال والضال المضل ، والمنحرف والمنحرف المضل) .

ولعله يُفهم من هذا التوضيح ، المعنى الذي يتداوله غالبية الباحثين في الأنثروبولوجيا الثقافية ، وهو أن كل ثقافة هي ثقافة صائبة وأنه لا تفاضل بين الثقافات بالرغم مما هو واقع بينها من الاختلافات ، ولذلك فأمر الثقافة أمر نسبي ، والكل لديه ثقافة ويراها الأصوب ؛ وهذا المعنى لم نقصده ، ولا هو لازم عن كلامنا .

إن رؤيتنا للثقافة والمثقف أنهما يختلفان من ثقافة إلى أخرى ، وأن البحث عن مواطن الاختلاف الجوهرية الأساسية يلتمس بالدرجة الأولى في الثقافة العامة لكل من هذه الثقافات وفي الجانب المعياري في كل منها ، وأنه إذا كان لدينا أكثر من جانب معياري للتعامل مع الوجود وأجزائه ، فإن العقل السليم يقضي أن يبحث الإنسان عن الجانب المعياري الأكمل ، فتكون الثقافة الأكمل هي التي فيها الجانب المعياري الأكمل ، ومن ثم يكون المثقف الأكمل هو الذي يجسد في سلوكه هذه الثقافة الأكمل .

والحق الذي نراه ، أن الأمر إذا لم يكن كذلك ، فإن النظرة النسبية هي التي تسود ، وسوف يلزم عنها أمور سلبية عديدة مثل : الفوضى أو الصراع أو النظرة العبثية للحياة وغيرها من السلبيات .

علاقة المثقف بالسلطة

لا نظن أن هناك خلافاً حول تحديد المقصود بالسلطة ، هذه التي تتجسد في رئاسة الدولة ابتداءً ، وفي الأجهزة التنفيذية فيها ، التي بيدها اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الداخلية على اختلاف مجالاتها ، وبالسياسات الخارجية ، وبيدها القدرة على تنفيذ هذه السياسات .

أما لفظ « المثقف » فإنه مصطلح وصفناه بأنه « جذاب ومضلل » شأنه شأن مصطلح الثقافة ، وفي ضوء تعريفنا للمثقف – المتقدم آنفاً – يكون كل صاحب مهنة يعرف كيفية التعامل الصحيح في هذا الجانب المحدد من الوجود الذي يتعامل معه مثقفاً بثقافة خاصة في هذا الجانب ، ويكون لديه في الوقت نفسه حدّ أدنى فما فوقه من المعرفة والوعي بالمرجعية المعيارية لكل أنواع التعامل وهي ما أسميناه : الثقافة العامة ، إن الترجمة الإجرائية الأولى هي أن كل صاحب مهنة في مهنته ، من أدنى المهن (عامل النظافة مثلاً) إلى أعلى مهنة في المجتمع (رئاسة الدولة) هو مثقف في مجال مهنته إذا كانت لديه المعرفة العملية الصحيحة لأداء هذه المهنة والتعامل المطلوب فيها .

والترجمة الثانية لهذا التعريف ، هي أن المثقف هو الخبير في حقل من حقول الحياة التي لا حصر لها ، فهناك خبير اقتصادي ، وخبير في السياسة وخبير في القضايا الاجتماعية وخبير في الطب وفي الزراعة وفي الإدارة وفي الموسيقى وفي الأدب وفي المسرح وفي العلم وفي الفلسفة إلى آخر ما هنالك من مجالات ، بل إن ما نجده في الواقع هو أن هناك خبراء في مجالات جزئية محددة في كل واحد من هذه المجالات الواسعة . وهكذا نصل إلى أن المثقف ليس واحداً من مجموعة نخبوية مثل الإعلاميين أو الكتاب أو المفكرين أو الأكاديميين أو غيرهم . إن كل فرد راشد

مكلف في المجتمع ينبغي أن يكون مثقفاً بثقافة خاصة في الجانب المحدد الذي سيتخذه مهنة له ، ويكون في الوقت نفسه مزوداً بثقافة عامة هي حدها الأدنى فما فوق ، وهي ما أسميناه الثقافة العامة - كما تقدم آنفاً - .

يرى البعض - كما تقدمت الإشارة - أن المثقف هو الإنسان الواعي بقضايا مجتمعه وأمته ويستطيع أن يتحدث في شؤون الحياة العامة ويشخص عللها ويصف لها الدواء ، والأمة بطبيعة الحال بحاجة إلى هذا الصنف من الناس ، وهؤلاء مثقفون ، لكنهم ليسوا وحدهم من يحتكر هذا الوصف ، وهؤلاء إن كانوا يتحدثون ويشخصون الأوضاع ويضعون الحلول بصورة عامة كلية وشمولية فهم مثقفون في مجال الأفكار ، فهم مفكرون أو فلاسفة ، وإن كانوا يتحدثون في مجالات متخصصة : سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ... إلخ فهم مثقفون كل في المجال الذي يتقنه ويتحدث فيه .

إننا لا نريد أن « نهوّل » من أمر المثقفين الذين يرون أنفسهم نخبة ترى أن واجب السلطة والأمة أن تطيعها وتنفذ اقتراحاتها ، وإن لم تفعل السلطة والأمة ذلك فلأنها متخلّفة في وعيها عن وعي هذه الفئة ، كما إننا لا نريد أن « نهوّن » في الوقت نفسه من شأن هذه الفئة ولا من شأن غيرها من فئات المثقفين ، فكل راشد مكلف ينبغي أن يكون مثقفاً - كما أشرنا آنفاً - وكما قال رسولنا محمد عليه الصلاة والسلام : « كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته » .

إننا نرى في طرح هذه الإشكالية بهذا العنوان - من جهة - متابعة لطروحات ظهرت في الغرب وتقليداً محضاً - ومن جهة أخرى - تكلفاً ومشكلة مصطنعة يمارس الخائضون فيها رياضة فكرية من أجل الإمتاع والمؤانسة إلى حد كبير ، ولهذا أقترح أن تتغير طريقة تناول هذه المسألة فيصبح الحديث أكثر تحديداً وأقرب إلى الكلام القابل للتطبيق ، وذلك بأن نستبدل بالحديث عن المثقف والسلطة الحديث عن الخبراء في المجالات المختلفة في وضع السياسات والاقتراحات والحلول المختلفة للسلطة والدولة في الأمور الداخلية والخارجية ، بحيث تستفيد السلطة

والدولة من خبرة الخبراء ، كل في مجال تخصصه وخبرته ، بدلاً من معالجة الأمر على أنه استقطاب بين فئتين متعارضتين بالضرورة ، تسعى كل فئة لتجعل الأخرى تابعة لها وخاضعة لرأيها .

وحتى لا نتهم بأننا « نغرّد خارج السرب » أقول : إن واقع حال الأمة في علاقة الخبراء بالسلطة لا يمثل الصورة المطلوبة التي ينبغي أن تكون ، وهو واقع لا يَسُرّ ، بل هو محزن في بعض الأحيان ، فالسلطة أحياناً تنتقي خبراءها من الذين يبررون لها ما تريد ويزينونه ، وتضيق ذرعاً بالخبير الذي يقدم رأياً أو اقتراحاً لا يروق لها ولو كان مدعماً بالحجج المقنعة .

ومن جهة الخبراء هناك بعض منهم يرغب في تحصيل مكاسب ومصالح شخصية فيلجأ إلى نفاق السلطة تحت ستار الخبرة - ونقول البعض وليس الكل - فيزينون الخطأ ويبررون أحياناً السلوك الفاسد .

هذا الواقع السلبي هو ما نريد له أن يتغير : أن تدرك السلطة أنها بحاجة إلى خبرة كل الخبراء ، كل في مجاله وتخصصه ، حتى تستطيع رسم السياسات الصائبة التي تحقق للمجتمع والأمة التنمية الحقة والخير ، فتتمكن من قيادة المجتمع مستعينة بخبرائها في المقام الأول وليس بخبراء البنك الدولي والأمم المتحدة ، وإن استعانت بهؤلاء فيكون خبراؤها بمثابة الضوابط وأصحاب الكلمة الأخيرة . إنه في بعض الأحيان يمكن لعامل نظافة مخلص في عمله أن يقدم رأياً سديداً للسلطة في هذا الجانب قد لا يخطر على بال مسؤولي السلطة في المواقع العليا ، إذ هو أقرب إلى أرض الواقع منهم .

أما الخبراء فدورهم أن يؤدي كل واحد منهم في موقعه واجبه الذي يتطلبه عمله ، وأن يعمل على ترقية هذا العمل والتعامل الذي يقوم به ، ويقدم للسلطة كل ما أوصلته

إليه خبرته لجعل التعامل في جانب تخصصه أيسر وأجدى وأكمل وأرقى ، وأن يقوم بذلك مخلصاً للحق وناصحاً لمجتمعه وأمته والسلطة القائمة فيها دون أن يكون قصده أن يحصّل منافع خاصة من وراء ذلك ، فإذا لم تحصل المنافع توقف عن أداء الواجب بحجة الإحباط وأنه لا أحد يستمع له فهو « خبير الخبراء » وأوحد زمانه علماً وخبرة في هذا المجال . إنه صاحب رسالة وأمانة ، والصعوبات والعوائق موجودة وستواجه صاحب الرسالة حتماً .

إن المطلوب هو أن تتعاون السلطة بكل أجهزتها مع الخبراء في المجالات المختلفة للتغلب على الصعوبات والعوائق والمشكلات ، لتحقيق التنمية الحقيقية والخير الحقيقي للوطن والأمة ، وأن يكون بينهما اتفاق على الأهداف الإستراتيجية والقريبة حتى تتوحد الجهود لتحقيقها .

وأختم هذه الكلمة بقصة لها عبرتها في هذا الموضوع : كنت في أثناء دراستي في بريطانيا تلميذاً للمستشرق المعروف وليم منتجمري وات ، ودار حديث بينه وبين بعض الطلبة المسلمين - وكنت أحدهم - حول دور المستشرقين في خدمة الاستعمار ، وأن هدفهم لم يكن الوصول إلى الحقيقة ، بل تشجيع الاستعمار وتكريسه ، وفي إجابته وتعليقه ذكر عن نفسه شخصياً أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تطلب منه أن يقدم لها المشورة والرأي في بعض القضايا الخاصة بالدول العربية أو الإسلامية ، وأنه كان يقدم المشورة في ضوء خبرته العلمية الأكاديمية ولم يتجاوز دوره هذه الحدود .

لعلّ في هذه الحادثة ما يكون مثالاً ومجالاً للتأمل في العلاقة بين المثقف ، (أي الخبير في مجال ما) ، وبين السلطة التي كانت منها المبادرة في الاستفادة من هذه الخبرة .



الهُوية الحضارية
بين الأصول والواقع

الهويـة الحضاريـة
بين الأصول والواقع

قبل الدخول في بحث هذه القضية المعاصرة في العالمين العربي والإسلامي ، لا بدّ من توضيح معاني المصطلحات الواردة في هذه القضية ، ذلك أن تحديد المفاهيم في البحث العلمي يؤدي إلى وضوح الأفكار المطروحة ، ويضفي على البحث دقة أكثر ، ويترتب عليه اقتصاد في الجهد المبذول من جانب كل من الباحث والملتقي .

المصطلح الأول الذي نحتاج لتوضيحه هو : **الهُويَّة** .

الهُوية : لفظ هوية مأخوذ من الضمير هو ، وهوية الشيء هي جملة الصفات الجوهرية فيه التي تميزه عن غيره من الأشياء وتجعل له كياناً ووجوداً متميزاً .

والصفة الجوهرية في الشيء هي الصفة التي إذا فقدت منه لم يعد هو ما هو . فمثلاً العقل صفة جوهرية في الإنسان ، فإذا فقد الإنسان العقل لم يعد إنساناً (بالمعنى الكامل للإنسان) .

وعليه ، إذا أردنا أن نتعرف على هوية إنسان ما أو مجتمع ما ، فإن علينا أن نبحث عن مثل هذه الصفات الجوهرية المميزة لهذا الإنسان أو المجتمع أو الحضارة ، والتي تجعل له كياناً ووجوداً مستقلاً .

المصطلح الثاني الذي نحتاج لتوضيحه هو : **الحضارة** .

الحضارة : لفظ مشتق من الحضر ، وهي التجمعات السكانية في المدن . وحواضر العالم هي المدن الكبرى فيه حيث تتوافر جميع احتياجات الإنسان في أرقى أشكالها المتاحة من مأكل وملبس ووسائل المواصلات ومؤسسات العلم والتعليم وغير ذلك من المنجزات .

ويقابل الحضر البدو ، ولفظ البدو يشير إلى تجمعات سكنية غير مستقرة بشكل دائم في البادية أو الصحراء حيث الحياة البسيطة البعيدة عن استخدام الأدوات والوسائل والمنجزات الإنسانية التي يستخدمها أهل المدن أوالحواضر .

والمعنى الاصطلاحي للفظ حضارة الذي سنأخذ به هنا هو الآتي :

الحضارة هي جملة المنجزات الإنسانية المتراكمة لأمة من الأمم أو مجتمع من المجتمعات خلال حقبة زمنية معينة في مجالي المنجزات المادية (وسائل وآلات ، أجهزة ، مباني ، جسور ، مصانع ...) والمنجزات غير المادية (علوم ، آداب ، فنون نظرية ، قيم ، نظم ... إلخ) .

وقيام الحضارات تؤثر فيه عوامل عديدة (استقرار المجتمع ، قوته العسكرية والمالية ، مدى انتشار العلم فيه ، العقيدة السائدة ... إلخ) لكننا سنشير هنا إلى أهمية عاملين رئيسين لهما الأثر في قيام الحضارة وشكلها ، وهما : **العقيدة والعلم** .

إن العقيدة السائدة في أمة من الأمم ، سواء أكان مصدرها دين سماوي أم كانت من وضع البشر ، هي التي تحدد انطلاقة الحضارة في هذه الأمة ، ذلك أن العقيدة هي التي تحدد الأهداف العامة للحضارة وترسم معالمها الرئيسة وتصبغها بصبغتها وتطبعها بطابعها ، فتبرز في الحضارة الخصائص الأساسية لهذه العقيدة . ويمكن توضيح هذا القول بالنظر في الحضارة الإسلامية أو في الحضارة الحديثة التي توجهها المعتقدات العلمانية ، إن خصائص الحضارة الإسلامية هي خصائص ترجع

إلى الإسلام وخصائصه فهي حضارة وسطية معتدلة رحيمة ، تحترم الإنسان وتراعي كرامته وحقوقه ، وهي مع ذلك حضارة قوية عزيزة ... إلخ ، والحضارة الغربية الحديثة التي توجهها عقائد علمانية تنحى الدين جانباً عن توجيه شؤون المجتمع والحياة ، نجد من خصائصها الاهتمام بأمور الدنيا المادية ، والحرص على المنافع الشخصية والمصالح الخاصة كما يحددها الناس بعقولهم ، ويظهر فيها التطرف ، ويسخر العلم والبحث العلمي لتحقيق مصالح مادية دنيوية وشخصية ، كالتفوق العسكري من أجل الهيمنة والسيطرة على الآخرين ... إلخ .

أما العلم فإنه العامل الحاسم الثاني بعد العقيدة ؛ إن استقراء تاريخ الحضارات يخبرنا أنه ما من حضارة قامت على الجهل ، وإنما على العلم ، وأن المجتمع الذي يريد إنشاء حضارة خاصة به ، يبدأ بالعلم ، يجمعه من داخل المجتمع وخارجه ، وييسره للناس ، وينفق على العلم والعلماء وطلبة العلم بسخاء ، (يمكن للمرء أن يسترجع المرء سخاء المأمون في دفع وزن الكتاب المترجم مكافأة لمترجمه ، وما فعلته أمريكا في هذا العصر في جذب العقول المفكرة والعالمة وإغراقها بالمكافآت العالية) فالحضارة ، أي المنجزات الإنسانية ... إلخ ، لا تنم بدون علم يشمل جميع المجالات .

والحق أن للعلم في الحضارة اعتبارين : الأول أنه أساس وعامل في قيام الحضارة ، والثاني أنه ناتج من نواتج الفاعلية الحضارية ، أي منجز من منجزات الحضارة ، ويمكن القول في هذه المسألة بأن هناك علاقة جدلية بين العلم والحضارة (إذ هو أساس في قيام الحضارة وناتج من نواتجها) .

وينبغي في هذا المقام التنبيه إلى أن الحضارة لا تستورد جاهزة كما تستورد الآلات والسلع الجاهزة ، فنحن لا يكون لدينا حضارة إذا استوردنا منجزات حضارة أخرى ، مادية كانت أم غير مادية ، وإنما يمكن القول بأن لدينا حضارة إذا أنجزنا نحن كل ما نحتاجه من منجزات بعقولنا وأيدينا .

والآن، أصبح من اليسير أن نعرف المقصود بعبارة : **الهُوية الحضارية**، الذي سيكون الآتي :

الهوية الحضارية لأمة ما أو مجتمع من المجتمعات هي جملة الصفات الجوهرية الأساسية التي تتميز بها حضارة هذه الأمة أو المجتمع (أي تتميز بها منجزاتها المادية وغير المادية) والتي تميز هذه الحضارة عن غيرها من الحضارات الأخرى .

وهنا يمكن القول : إن خصائص أي حضارة (أي خصائص جملة منجزاتها المادية وغير المادية) ستكون متأثرة ومشاكله لخصائص العقيدة التي قامت عليها هذه الخصائص، ذلك أن العلم - في الغالب - مشترك بين كل المجتمعات، وهو محايد إلى حد كبير، فيبقى انعكاس خصائص العقيدة على الحضارة ؛ بل لقد ثبت عملياً أن ما يُسمى صراع الحضارات هو في واقع الحال صراع عقائد .

وقبل أن نذكر خصائص الحضارة الإسلامية التي نطمح إلى الوصول إليها وإنجازها في هذا العصر، سنحاول أن نتبين دلالات سؤال أمة ما - كالأمة العربية الإسلامية - عن هُويتها .

إن السؤال عن الهُوية الحضارية لأمة ما يعني - من جهة - أن معالم هذه الهوية باتت باهتة غير واضحة المعالم ولم يعد الناس على وعي بها، فهي لا تعيش في عقولهم ووجدانهم، نتيجة لاضمحلال الحضارة أو عدم وجودها (أي عدم وجود المنجزات المادية وغير المادية) واعتمادها على منجزات الحضارات الأخرى، أو لتعرض هذه الهُوية للاستلاب نتيجة عوامل الضعف والتخلف بكل أنواعه ؛ كما يشير سؤال الأمة عن الهوية الحضارية - من جهة أخرى - إلى دلالة إيجابية، وهي أن البحث عن الهُوية الحضارية يشير إلى حرص الأمة أو المجتمع على محاولة تغيير الوضع السلبي القائم والعمل على إقامة حضارة لها من جديد، لها هويتها الخاصة بها والمميزة لها عن الحضارات الأخرى .

سأتابع الحديث في اتجاه ما ينبغي أن يكون ، وهو البحث عن هوية الحضارة العربية الإسلامية الجديدة ، هذه الحضارة التي هي في هذا الوقت مشروع في مراحله الأولى يتلمس طريقه إلى أرض الواقع والتطبيق ، ونكرر ما أوضحناه آنفاً ، من أن البحث عن الهوية الحضارية بحث عن الصفات أو الخصائص الجوهرية المميزة لحضارة ما عن غيرها من الحضارات ، فما هي هذه الخصائص الجوهرية التي ستتميز بها الحضارة العربية الإسلامية التي نطمح لتحقيقها ؟

يحسن التنبيه إلى أننا ونحن نحاول الإجابة عن هذا السؤال نستحضر في ذهننا خصائص العقيدة الإسلامية التي ستوجه فاعليات إقامة هذه الحضارة ، لما أشرنا إليه من وجود الصلة بين العقيدة والحضارة التي تقوم عليها .

وعليه يمكن التحدث عن الخصائص الآتية التي تميز الحضارة العربية الإسلامية المنشودة :

١. **أنها حضارة ربانية** : والمقصود بالربانية هنا أن كل ما فيها من منجزات مادية وغير مادية يتم تنفيذاً لأوامر الرب سبحانه وتعالى وطاعة له ، فلا يكون لدينا في الحضارة الإسلامية منجزات تغضب الرب ، أو فعلها فيه معصية للرب ، وفي هذه الحضارة تصبح القيم الربانية هي الموجه لما ينبغي إنجازه وما ينبغي الابتعاد عنه ، وهي المعيار للحكم على هذه المنجزات .

وفي الحضارة الإسلامية الربانية تجري الفاعلية الإنسانية الحضارية في إنجاز المنجزات المختلفة وفقاً للمفاهيم الرئيسة التي حددها الله سبحانه وتعالى ، ربانية الخلافة والأمانة والعبادة .

٢. **أنها حضارة إنسانية** : الإنسانية مصدر صناعي منسوب إلى الإنسان ، والمعنى الذي نقصده هنا هو أن هذه الحضارة (أي جملة المنجزات المادية وغير المادية)

ملائمة للفطرة والطبيعية الإنسانية ، فلا تتعارض مع هذه الفطرة ، وتسعى إلى تهذيب هذه الفطرة الطبيعة الإنسانية والوصول بها إلى الكمال اللائق بها كطبيعة إنسانية ، فكل ما في هذه الحضارة يوافق الإنسان وحياته ، ويرقيها ويسمو بها ويسعى إلى تكميلها .

لقد كان العلم الأول الذي اهتمت به الحضارة الإسلامية في الماضي هو علم الطب ، والسبب في ذلك أن هذا العلم يساعد على تكميل وجود الإنسان في جانب هام من جوانبه هو البدن ، وذلك بوقايته من الأمراض ومعالجة ما يصيبه من علل وأمراض ، ثم توالي الاهتمام بالعلوم الأخرى وبالمنجزات التي تيسر حياة الإنسان وتجعلها أفضل وأكمل .

٣. **أنها حضارة عقلانية** : العقلانية هي مصدر صناعي منسوب إلى العقل ، والمقصود بالعقلانية هنا أن منجزات هذه الحضارة مبنية على أحكام العقل ونشاطه سواء في إنتاجها أم في تحديد غايتها ومقاصدها ، وأن كل ما في هذه الحضارات من منجزات يمكن أن يبرر عقلياً بحيث لا يكون في هذه المنجزات شيء لا منفعة فيه للإنسان ، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة .

العقلانية صفة مرتبطة بالعلم لأن العلم ناتج عن فاعلية العقل وتفكيره السليم ، ومنجزات الحضارة بعامة تستند إلى العلم وإلى تحقيق منفعة الناس .

لقد حاولت أمريكا في عهد الرئيس ريجان أن تنجز برنامجاً حو حرب الفضاء والنجوم ، وإنشاء قواعد عسكرية في الفضاء ، وقد رفض هذا المشروع العديد من العقلاء والمفكرين ، لأنه مشروع لا يقبله العقل السليم الذي رأى فيه إسرافاً في الإنفاق على أمور ضئيلة النفع إن لم تكن عديمة منه ، ولو أنجز هذا المشروع لكان مشروعاً لا عقلانياً .

ومع أن الضارة الغربية الحديثة تتصف بصفة العقلانية في جانب كبير من منجزاتها ، إلا أنها لا تخلو من العديد من الإنجازات المادية وغير المادية مما لا يستطيع العقل تبريره ، ونضرب أمثلة على بعض الاتجاهات الفكرية والنظريات اللاعقلانية ، كالاتجاه الفوضوي وبعض الأفكار والفلسفات الوجودية التي تؤمن بالعبثية وبالحرية الشخصية اللامسؤولة .

إن الحضارة العربية الإسلامية المنشودة يفترض أن تكون حضارة عقلانية في كل جوانب منجزاتها .

٤. **أنها حضارة قوية عزيزة :** الحضارة العربية الإسلامية المنشودة ينبغي أن تكون حضارة قوية عزيزة ، قوية لما تملك من أسباب القوة المختلفة ؛ المادية كالأدوات والآلات التي تدافع بها عن وجودها أرضاً وأفراداً وثروات ، وغير المادية مثل العقيدة السليمة والقيم الخلقية السامية ، التي تدفع بالالتزام بها ، هجمات الغزو الثقافي والفكري المحتملة التي توجهها الحضارات الأخرى .

وترتبط القوة بالعزة ، وعلى المسلمين والأمة الإسلامية أن يحققوا ويجسدوا قول الله سبحانه وتعالى :﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨] ، والعزة عكس الذلة ، والحضارة العزيزة هي التي تلبي منجزاتها حاجات أهلها الأساسية ، فلا تعتمد على الغير في تلبية هذه الحاجات أعطوهم أو منعوهم ، ذلك أن مدخل الإنسان إلى الذل هو الحاجة ، فإذا سدّ هذا المدخل انفتح له باب العزة فلا تتحكم الحضارات الأخرى في هذه الحضارة ، ولا تخضع لها ولمصالحها ، والحضارة العزيزة إن تعاملت مع حضارات أخرى فإنها تتعامل معاملة الند للند ، أو معاملة الأعلى للأدنى وليس العكس .

٥. **أنها حضارة تجمع بين الاهتمام بعالمي الشهادة والغيب معاً** : تهتم الحضارة العربية الإسلامية – بتوجيه من العقيدة الإسلامية – فيما تنجزه من أمور مادية أو غير مادية بعالمي الشهادة والغيب معاً ، وعالم الشهادة يدخل فيه كل ما يمكن أن يشاهد ويدرك بالحواس في هذا الكون ، وأما عالم الغيب فهو كل الموجودات التي بطبيعتها لا يمكن للإنسان إدراكها بحواسه .

والغيب ، وإن كان لا يدرك بالحواس ، إلا أنه جزء من صميم وجود الإنسان وهو يحيط به من كلا طرفي وجوده ، فوجود الإنسان قبل ميلاده في هذه الحياة غيب ، ووجوده بعد وفاته غيب ، وفي صميم كيانه أثناء حياته عنصر غيبي هو ما يُسمى النفس أو الروح . وربما تتضح أهمية الاهتمام بالغيب بجانب عالم الشهادة في المنجزات غير المادية كالعلم والنظريات الفكرية والنظم الأخلاقية والقيم السلوكية المختلفة ، فالإيمان بالغيب والإقرار بوجوده يعطي التفسير الأوفى لحقيقة الكون وحقيقة الإنسان ، وبدون اعتبار الغيب يظل تفسير هذه الأمور ناقصاً وغير قادر على تحقيق طمأنينة الروح والعقل للإنسان .

لقد انتقد عدد من المفكرين الغربيين حضاراتهم بأنها تجاهلت الغيب ، لأن الغيب هو تجاهل لله الذي خلق الإنسان ، وتجاهل لما سيكون عليه مصير الإنسان بعد هذه الحياة ، وتجاهل للإرشاد الإلهي للإنسان الذي يعاني الاغتراب واليأس من هذه الحياة ولا يجد العزاء حين تواجهه الصعاب والمآسي .

وبعد ، فهذه أبرز الصفات التي ينبغي للحضارة الإسلامية أن تتحلى بها وتجسدها في جملة منجزاتها المادية وغير المادية ، استخلصناها من مصدرين : الأول هو الدين الإسلامي والعقيدة الإسلامية ، والآخر هو تجربة الأمة الإسلامية حين كان لها حضارة قوية عزيزة .

وإذا كانت هذه الصفات تمثل جانب الأصول الوارد في عنوان القضية ، أي جانب الطموح وما ينبغي أن يكون ، فإنه لا بد من النظر أيضاً في الواقع للتعرف عليه وعلى ما فيه من أمور إيجابية على قيام حضارة عربية جديدة ، أو أمور سلبية تعيق قيام هذه الحضارة .

إن النظر في واقع الأمة العربية الإسلامية يبين أن هذه الأمة تمتلك المقومات اللازمة لإنشاء حضارة جديدة ، وأبرزها :

- العقيدة الإيجابية التي تحث على العلم والعمل معاً .
- القوة البشرية الفاعلة التي ستقوم بإنجاز المنجزات . .
- العلم المتاح للإنسان والذي يستطيع أبناء هذه الأمة اكتسابه .
- الثروة المادية من أموال ومواد خام ، وكل ما يلزم لإنجاز المنجزات .
- الرغبة والإرادة والعزيمة اللازمة لقيام هذه الحضارة .

هذه المتطلبات كلها موجودة في الأمة العربية الإسلامية ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لم تقم هذه الحضارة بعد ؟

هذا السؤال يقودنا إلى البحث في الجوانب السلبية التي تعيق قيام الحضارة المنشودة .

إن الناظر إلى الواقع الحضاري للأمة العربية الإسلامية اليوم يلاحظ ما يلي :

أن هذه الأمة لا زالت - إلى حد كبير - تعيش على أمجاد الماضي وإنجازات الأجداد ، إن هناك نقصاً في المنجزات سواء على المستوى المادي أو المستوى غير المادي ، فنحن نستورد الغالبية العظمى من حاجتنا المادية كالآلات والأدوات بل وما نحتاجه من لباس وغذاء ، كما نستورد أيضاً الكثير مما نحتاجه في المجال غير المادي ، إذ نستورد الأفكار والنظريات العلمية في حقول العلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة والتربية والاجتماع والسياسة والنظم الإدارية والمالية ، بل وأيضاً في

الفلسفة والفنون والآداب ، كل ذلك دون أن ننجز ما يفي بحاجاتنا على الأقل ، فضلاً عن تصدير ما ننجزه إلى الآخرين .

وعليه يمكننا القول في ضوء هذه الملاحظة بأننا لا نملك في الوقت الراهن حضارة لها منجزاتها التي تجعلها حضارة قوية عزيزة .

بطبيعة الحال ، فإن التعرّف الدقيق على واقع الأمة العربية الإسلامية يحتاج إلى دراسة علمية تصف الواقع بطريقة كمية دقيقة تشمل كل المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والسياسية والخلقية ، وهناك العديد من هذه الدراسات الجزئية ، إلا أنها لا تغطي كل واقع الأمة الإسلامية ، لكن عدم كفاية هذه الدراسات لا يلغي الملاحظة العامة الأساسية ، وهي اتصاف واقعنا الحضاري بقلة المنجزات ، وهذا الواقع الحضاري الضئيل الإنجاز هو نتيجة لعدة أسباب بعضها يرجع إلى أسباب خارج الأمة وأخرى نابعة وقائمة في داخل الأمة .

فالأسباب الخارجية هي صعوبات وعقبات ذات طابع سياسي واقتصادي وعسكري تضعها المجتمعات والحضارات الأخرى التي تسعى لكي تظل الأمة العربية الإسلامية أمة غير منجزة تعيش على استيراد منجزات الحضارات الأقوى المنجزة ، وخصوصاً الحضارة الغربية ، وهذه المجتمعات والحضارات الأقوى تستخدم أساليب عديدة في وضع العراقيل أمام الأمة العربية الإسلامية في الإنجاز منها الضغوط الاقتصادية والسياسية ، واستخدام بعض منظمات الأمم المتحدة مثل البنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية .

على أنه من الناحية الإستراتيجية ينبغي أن لا نكتفي بالقول بوجود هذه العوامل الخارجية المعيقة ، بل على الأمة أن تواجهها وتضع الخطط والحلول لمواجهتها ، وأن لا تتنصل من مسؤولياتها في عملية الإنجاز والنهوض والمواجهة ، وأن لا تركن إلى اليأس والاستسلام لهذه العوامل الخارجية .

أما الأسباب الداخلية ، فهي - كما أشرنا آنفاً - التي توجد داخل المجتمع العربي الإسلامي وتعيق إنجازاته في المجالات المختلفة ، وهي عوامل عديدة ، على الأمة أن تعيها ، وتتعرف على حقيقتها ، ثم تعمل بإخلاص واجتهاد للتخلص منها ، ومن أبرز العوامل المعيقة للإنجاز :

- الخلافات بين أقطار العالم العربي الإسلامي ، وهي خلافات متعددة الجوانب فبعضها خلافات على الحدود ، وبعض آخر خلافات سياسية ذات طابع مذهبي اعتقادي ترتد إلى التعصب المذهبي والمبالغة في ذلك لحد رفض الآخر المخالف وتكفيره ، كالخلافات بين السنة والشيعة ، أو بين الاتجاهات الإسلامية الحزبية المختلفة التي كثرت في العقود الثلاثة الأخيرة ، وهذه الخلافات بطبيعة الحال تعيق الإنجازات الفعلية للأمة لأنها تستهلك قدراً كبيراً من طاقة المجتمع في الصراع الناتج عن هذه الخلافات .
- وهناك خلافات ذات طابع فكري كالخلاف بين الاتجاهات العلمانية والاتجاهات الدينية ، حيث يأخذ الجدل غير المثمر الكثير من جهود أصحاب كلا الاتجاهين .

وجوهر الخلاف أن العلمانيين يرون أن نهوض الأمة يكون بتقليد الحضارة الغربية في التخلي عن الدين وتنحيته عن التدخل في توجيه شؤون الحياة المختلفة ، في حين يرى الاتجاه الديني الإسلامي أن النهوض لا يتم في المجتمع العربي الإسلامي دون الاسترشاد بالدين وتفعيل مبادئه وقيمه وتعاليمه ، وقد عبّروا عن هذا بشعار موجز وهو قولهم : الإسلام هو الحل .

- ولا تقف الخلافات القائمة في واقع العالم العربي الإسلامي عند هذه الخلافات ، فجانب ما تقدم ذكره ، هناك الخلافات القطرية والخلافات الجهوية في القطر الواحد ، وقد استشرت هذه الخلافات في مجتمعاتنا لتصل إلى الخلافات

العشائرية التي تذكرنا بالعصبية القبلية التي كانت عند العرب في الجاهلية ، وجاء الإسلام ليقضي عليها ويخلص المسلمين من شرورها .

- يلاحظ الدارسون للمجتمعات العربية والإسلامية عاملاً آخر له بعد سياسي ، وهو وجود هوة أو فجوة بين الحكام والمحكومين ، أو بين السلطة والشعب ، ويعزو البعض ذلك إلى غياب تطبيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية في معظم أقطار العالم الإسلامي ، الأمر الذي يشتت الجهود في المجتمع ويوقعها في مشكلات متزايدة ، وبالتالي يعيق الإنجاز المرغوب فيه .

- ويرى البعض أن صفة التواكل والكسل تغلب على واقع الأمة العربية والإسلامية ، وربما كانت هذه الصفة موجودة إلى حد ما ، ووجود هذه الصفة في مجتمع ما ، كلياً أو جزئياً ، لا شك في أنه يقف عائقاً أمام إنجاز المنجزات .

- ومن الأسباب الداخلية المعيقة للإنجاز ، الشعور بالضعف وعدم الثقة بالنفس في مواجهة الحضارات الأخرى ، الأمر الذي يضعف لدى الأفراد والمجتمعات روح الإبداع والابتكار والسعي إلى الإنجاز ، ويرجع هذا الضعف المعنوي إلى ضعف العقيدة في نفوس الأفراد والمجتمعات وضعف الإيمان بالله سبحانه وتعالى الذي قدم للإنسان الهداية التي إذا سار عليها أوصله ذلك إلى العزة والقوة .

- وسبب آخر على درجة عالية من الأهمية ، ويدخل فيما يُعرف بالإستراتيجية العامة ، وهو عدم وضوح الأهداف العامة أمام أفراد ومؤسسات المجتمع العربي الإسلامي ، وهذا أمر في غاية الأهمية من الناحية الحضارية ، لأن الأمة ينبغي أن تتفق على أهداف عامة تتبناها وتضع الخطط وتنظم الجهود لتحقيقها . فعدم وجود أهداف متفق عليها يؤدي إلى عدم وجود خطط تسير عليها هذه الأمة . لقد تجلت هذه السلبية في قرارات المؤتمرات التي تعقدها الدول العربية والدول

الإسلامية في السنوات الأخيرة والحالية حيث لم تتفق هذه الدول على أهداف واضحة ، وبالتالي لم تضع خططاً لتحقيق أي إنجاز ، واكتفت بمعالجات لمواقف وأهداف جزئية راهنة .

- يتبع ما تقدم وينجم عنه ، عدم وجود تعاون وتضامن بين أقطار العالم العربي والإسلامي ، الأمر الذي يؤدي إلى تشتت الجهود وضياعها ، وبالتالي لا نحصل على إنجازات يمكن أن تؤدي إلى قيام الحضارة المنشودة ، فقيام هذه الحضارة لا يكفي فيه جهود قطر واحد ، بل لا بد من مشاركة الجميع بطريقة تتكامل فيها الجهود في كل المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والعلمية .

لعل هذه العوامل المتقدم ذكرها هي أبرز العوامل في واقع الأمة العربية الإسلامية التي تعيق إقامة حضارة إسلامية جديدة لها هويتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الحضارات الأخرى . والحق أن هذه الصورة الواقعية القاتمة ، لا تمنع وجود بعض الجهود هنا وهناك سواء على مستوى التفكير في المشروع الحضاري واقتراح الاستراتيجيات والأهداف العامة أم على مستوى التغلب على بعض هذه السلبيات تمهيداً لتحقيق الإنجازات ، وهي جهود تبعث على الأمل ، والمطلوب أن لا تصل الأمة إلى اليأس وأن لا تفقد الأمل ، وخصوصاً وأنها تملك كل العناصر اللازمة لقيام الحضارة من عقيدة إيجابية وعلم متاح وموارد وثروات ، والأمة إن استطاعت بالإرادة المخلصة والنوايا الحسنة أن تتغلب على هذه السلبيات وتتجه نحو التعاون على البر والتقوى وتحقيق التكامل في المجالات المختلفة ، وفق خطط علمية واقعية مدروسة بعناية وعقلانية مهتدية بتوجهات العقيدة الإسلامية ، فإنها بلا شك ستصل إلى هذه الحضارة المنشودة .

وهذا الهدف الكبير ليس مسؤولية ملقاة على عاتق الحكومات والسلطة فحسب ، وإنما هو مسؤولية ملقاة على كل فرد في المجتمع ، كل حسب موقعه وقدراته ، وعلى

المؤسسات المختلفة في المجتمع كالأسرة والمدرسة والجامعة ومؤسسات الإعلام وغيرها .

وهكذا بعبارة موجزة ، لا بد لإنجاز المشروع الحضاري المنشود للأمة العربية والإسلامية من تضافر الجهود كلها باتجاه هدف واضح محدد ، وليس ذلك بالأمر المستحيل ، بل هو ممكن وبوادره وتباشيره قد بدأت بالظهور .



قيـم العولمـة

(دراسة تحليلية نقدية)

قيــم العولمــة

(دراسة تحليلية نقدية)

تسعى هذه الورقة إلى معالجة مسألة ذات أهمية خاصة في موضوع العولمة المتعدد الجوانب ، هي مسألة القيم التي تنطلق منها هذه العولمة ، والقيم التي تسعى لنشرها أو فرضها ، وبيان مدى اتصافها بالإنسانية التي هي - في نظرنا - المعيار الرئيس لأي عولمة تسعى للنجاح بمعنى قبول العالم لها ، وهذا يستلزم بيان مفهوم الإنسانية الذي سيكون معياراً للحكم على قيم العولمة الراهنة ؛ وسوف يسير البحث متقدماً إلى فكرة طرح البدائل لقيم العولمة التي لا تتصف بالإنسانية ، هذه البدائل هي قيم الإسلام الربانية العالمية التي ارتضاها خالق الناس للناس أجمعين ، والتي تتميز بأنها إنسانية في الدرجة الأساس فضلاً عن عدد آخر من المزايا التي لا توجد في أي منظومة قيم من وضع البشر .

والمعالجة هنا هي معالجة على المستوى النظري ، لكنها لا تغض الطرف عن الواقع في جوانبه المختلفة ، فعين هذه الدراسة على الواقع باستمرار .

إن ما يمكن أن تعاني منه مثل هذه الدراسة النظرية وغيرها من مثيلاتها ، مشكلة لا تتعلق بالفكر النظري في ذاته ، من حيث تعرضه للمشكلات القائمة في الواقع ، أو مدى الدقة في منهجه أو الصحة في استدلالاته ، أو الصواب في نتائجه ، وهي أمور - كما هو معلوم - مهمة لكي نصل إلى فكر يستحق هذا الاسم ، وإنما تتعلق بمدى القوة

والثقة بالنفس التي يمتلكها أصحاب الفكر ، إن الأمر في وقتنا الحاضر – وكما لاحظه الأقدمون في القول الشائع : « وما نفع حق لم تؤيده قوة » – أن القوي هو الذي ينصت الآخرون لقوله ، أما الضعفاء فلا أحد يستمع لهم ولقولهم إلا الأنبياء الذين انتهى وجودهم بوفاة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام ، أو الأولياء والأتقياء والصلحاء الذين هم في عصرنا في ندرة الكبريت الأحمر[1] .

إن القوة التي نتحدث عنها هي قوة الأمة قبل أن تكون قوة الأفراد إنها القوة التي أمرنا الله أن نعدها في قوله الكريم : ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال : ٦٠] ؛ إن للفكر – الحق قوة في ذاته بلا شك ، لكنه بحاجة إلى من يأخذه بقوة وينشره بقوة ويدافع عنه بقوة ، ولنا في أنبياء الله وفي رسولنا محمد عليهم السلام القدوة الحسنة ، فالفكر – الحق الذي أنزله الله على أنبيائه ورسله طلب منهم أن يأخذوه بقوة ، فقال سبحانه مخاطباً موسى عليه السلام بشأن الألواح : ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ﴾ [الأعراف : ١٤٥] ، وقال ليحيى عليه السلام : ﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ﴾ [مريم : ١٢] ، أما رسولنا محمد عليه الصلاة والسلام ، فلم يطلب الله منه أن يأخذ الفكر – الحق الذي أنزل عليه بقوة ، لأنه لم يكن بحاجة إلى هذا التنبيه والتوجيه ، إذ هو مستقر ومركوز في وعيه وعقله ، فهو في بدايات دعوته يصرخ بكل القوة الممكنة لبشر مخاطباً عمّه أبا طالب : « والله يا عمّ ، لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته »[2] .

ونحن ندعو الله أن نكون أقوياء في البحث عن الحق ، وحمل الفكر الحق ، أسوة برسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم .

---

(١) يضرب المثل بالكبريت الأحمر في الندرة .

(٢) عبد السلام هارون ، تهذيب سيرة ابن هشام ، ج١ ، المكتبة الأموية ، دمشق ، ١٣٤٧هـ ، ص ٥٩ .

واقع الحال في أمر العولمة

العولمة مصطلح شاع استعماله في هذه المرحلة الأخيرة (قرابة ربع قرن من الآن) ، يشير إلى ظاهرة متعددة المجالات ، شملت تقريباً دول العالم بأسره وبرزت في ممارسات وسلوكيات (نذكرها فيما يلي) يكاد يكون هناك إجماع حولها من قبل الباحثين في هذا الموضوع .

والفاعل الرئيس في هذه الممارسات السلوكيات هو دول العالم الغربي ويأتي على رأسها وفي مقدمتها وتأثيرها الكبير الطاغي الولايات المتحدة الأمريكية .

هذه السلوكيات والممارسات ، الغاية الظاهرة للموجهين لها هي جعلها عالمية (تنتشر في مجتمعات العالم كله) على المستوى الجماعي والفردي ، بحجة أن العالم أصبح قرية صغيرة ، وأنه لذلك لا بد من إزالة الحواجز بين دول العالم وتقريب المسافات بين بلدانه وفتح الأسواق الحرة للتجارة دون قيود ، وهذا كله بفضل تكنولوجيا الاتصالات وثورة المعلومات وقوة الدول المعولِمة ، (العسكرية والسياسية والاقتصادية) ، الأمر الذي ينتج عنه - حين تسود هذه الممارسات العالم بأسره - أن تتوحد ثقافة هذا العالم ، إذ الثقافة تتجسد في الممارسات .

أبرز هذه السلوكات والممارسات التي تهدف إلى تجاوز الحدود بين الدول لتعم العالم نجدها في عدد من المجالات الرئيسة ، أهمها :

- المجال الاقتصادي :

وهو المجال الأساسي للعولمة ، وفيه ظهرت سلوكات متعددة للدول الرأسمالية في التوسع الاقتصادي إنتاجاً وتسويقاً على مستوى العالم الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك ، كما ظهرت مجموعات وتكتلات اقتصادية مالية كبرى في شكل الشركات متعددة الجنسيات ساعدت على تدعيم ما يسمى « الاقتصاد المعولم »

واحتكرت بدرجة كبيرة جوانب النشاط الاقتصادي على مستوى العالم ، وأصبح السوق التجاري سوقاً عالمياً مفتوحاً للمنافسة تركزت فيه الاستثمارات والثروات في أيدي ما أطلق عليه « **دول المركز** » وهي الدول الغربية الكبرى ، على حساب الدول النامية ودول العالم الثالث التي أطلق عليها « **دول الأطراف** » ، الأمر الذي أدى إلى « مزيد من تبعية الأطراف للمركز »[(١)] .

ولأجل تحقيق هذا الطموح الاقتصادي للرأسمالية العالمية قامت الدول الرأسمالية الكبرى بإيجاد اتفاقيات ونظم وقواعد ذات طابع عالمي هدفها في النهاية تسهيل انتقال الأموال وتسهيل الاستثمارات الدولية وزيادة الإنتاج وفتح الأسواق دون قيود ، ومن هذه الاتفاقيات الدولية اتفاقية الجات ، ومنظمة التجارة العالمية ، هذا فضلاً عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين زاد نشاطهما في خدمة الدول الرأسمالية ، وكانت إحدى نتائج ذلك كله زيادة غنى الدول الرأسمالية الكبرى وزيادة ديون الدول النامية وفقرها ، وانعكس ذلك هيمنة سياسية وعسكرية ، كما سيتضح أكثر فيما يلي .

- **المجال السياسي :**

وهو مجال مرتبط في سياق النظام الرأسمالي بالمصالح الاقتصادية لهذا النظام ودولِه ، فتأتي عملية رسم السياسيات الإستراتيجية لتدعيم هذه المصالح ، وتستعين في ذلك بفكر معين ، ومفاهيم عديدة ، قد تبدو في الوهلة الأولى غير ذات صلة بالجانب الاقتصادي والفكرة الرأسمالية ، لكنها في حقيقة الأمر موظفة لخدمة العولمة الاقتصادية لرأس المال ، وعليه نادت الدول الرأسمالية بضرورة تطبيق دول العالم لأفكار سياسية مثل : الحريات ، والديمقراطية ، والتعددية الحزبية ، وحقوق

---

(١) حسن حنفي وصادق جلال العظم ، ما العولمة ؟ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩م ، ص٤٦ ؛ وانظر أيضاً : ص ص٢٢-٢٥ . (يشار إليه فيما يلي : حنفي والعظم ، ما العولمة ؟) .

الإنسان ، وحقوق المرأة ، وحقوق الطفل ، والمجتمع المدني وغيرها ، وهذه الأفكار في ذاتها لها ما يبرر قبولها لدى جميع الدول والشعوب ، لكنها في واقع الممارسة الفعلية – كما ذكر حسن حنفي – « كلمة حق أريد بها باطل ، تبطن غير ما تظهر وتخفي غير ما تعلن »[1] . وليس أدل على هذا النفاق والخداع الذي تمارسه الدول الرأسمالية الكبرى ، وقائدتها أمريكا ، مما جرى في غزو العراق وتدمير إمكاناته البشرية والمادية والثقافية بحجة تحرير الشعب العراقي ونشر الديمقراطية فيه ! !

- المجال العسكري :

وهو مجال مرتبط بالجانب السياسي ، ذلك أنه من المعلوم أن الجيوش والآليات العسكرية هي أدوات لتنفيذ السياسيات التي لا تقدر الدبلوماسية على تحقيقها ، وذلك بجانب وظيفتها الدفاعية والردعية .

لقد استخدمت الدول الرأسمالية قواتها العسكرية المرعبة وتحالفاتها العدوانية لتنفيذ سياسات العولمة في العديد من أقطار العالم ، ما نظن آخرها أفغانستان والعراق .

- المجال الثقافي :

والمقصود به نشر ثقافة بعينها على مستوى العالم وتعميمها على أقطاره المختلفة ، وأعني بالثقافة : « معرفة عملية مكتسبة تنطوي على جانب معياري ، وتتجلى في سلوك الأفراد الواعي في الحياة الاجتماعية في تعاملهم مع جوانب الوجود المختلفة »[2] ، ويقسم الوجود إلى خالق واحد أحد ، وإلى مخلوقات لا حصر لها ، يمكن تصنيفها

---

(١) حنفي والعظم ، **ما العولمة ؟** ، ص٢٢ .

(٢) انظر تعريفنا للثقافة في كتابنا : عزمي طه السيد (وآخرون) ، **الثقافة الإسلامية** ، ط٥ ، دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠٣م ؛ وكذلك كتابنا : عزمي طه السيد (وآخرون) ، **الثقافة الإسلامية** ، منشورات جامعة القدس المفتوحة ، ١٩٩٦م ؛ حيث قدمنا شرحاً وافياً لهذا التعريف .

في الآتي : الذات ، والآخر في دوائره المختلفة ابتداءً بدائرة الأسرة وانتهاءً بدائرة المجتمع العالمي ، والكون الطبيعي ، والأفكار على اختلاف ميادينها ، والوسائل والأدوات ، والزمان والغيب . إن الإنسان يتعامل في حياته مع كل هذه الجوانب طوعاً أو كرهاً ، والثقافة في هذا المفهوم ليست معرفة نظرية فحسب وإنما هي ممارسة وتعامل ، فالمثقف من تجسدت المعرفة العملية في سلوكه . ولكل ثقافة مرجعيتها ، وتتفاضل هذه الثقافات وفقاً لمرجعياتها القيمية في ضوء معايير إنسانية عالمية .

إن الثقافة التي تبذل الجهود من قبل الدول الرأسمالية لعولمتها هي الثقافة الغربية بعامة ، والثقافة الأمريكية بخاصة ، وتتخذ الدول المعولِمة (ورأسها أمريكا) كل الوسائل الحديثة لنشرها في دول العالم ، من وسائل الإعلام والاتصال بكافة أشكالها ، ووسائل الإعلان والتسويق والترويج على تنوعها .

هذه الثقافة (أي كيفية التعامل مع جوانب الوجود المختلفة) التي يراد عولمتها ، تحمل في طياتها وتجسد في الوقت نفسه قيماً معينة ومرجعية قيمية بعينها ، هي مرجعية القيم الغربية العلمانية الليبرالية ، وأقوى صور التجسد لهذه القيم هو النموذج الأمريكي الذي تقوم العولمة الأمريكية بنشره وتسعى لفرضه على دول العالم الأخرى بما فيها الدول الغربية نفسها .

منطلقات (إيديولوجية) العولمة

إن العولمة بوصفها سلوكاً وممارسات - كما أشرنا آنفاً - لا بدّ لها من منطلقات هي التي توجهها من جهة وتضع لها المعايير من جهة أخرى ، ولا بدّ لنا حتى نفهم حقيقة العولمة على أتم وجه ممكن أن نعرف منطلقاتها ، ونعني بالمنطلقات أفكار عامة مسلَّم بصوابها وقدرتها على توجيه السلوك والممارسات ، وكذلك قدرتها على إيجاد المرجعية القيمية لهذه الممارسات ، إن هذه المنطلقات هي التي تشكل ما يطلق عليه الإيديولوجيا .

أبرز هذه المنطلقات :

- **العلمانية**

من المعلوم أن العَلمانية اتجاه عام في الفكر والحياة والسياسة ، ظهر في أوروبا مع بدايات عصر النهضة كرد فعل لتسلط الكنيسة وتعسفها في إدارة الشؤون الدينية والدنيوية للناس ، ويميز هذا الاتجاه بين الشؤون الدينية والشؤون الدنيوية ، ويفصل بينهما فصلاً تاماً ، ويلخص البعض مفهوم العَلمانية بأنه « فصل الدين عن الدولة » باعتبار الدولة هي التي تنظم جميع شؤون الحياة في المجتمع ، وتنحية الكنيسة ورجالها - باعتبارهم يمثلون الدين - عن التدخل في شؤون الدولة .

وأبرز أفكار العَلمانية الدعوة إلى التجديد والتطوير في كل المجالات ، بالاعتماد على جهود الإنسان وحده وما يصل إليه من فكر وعلم ، فبهما يستطيع حلّ جميع مشكلاته في هذه الحياة ، وتنبذ العلمانية القيم التقليدية وترى في الدين عائقاً للتقدم ، كما تعلي قيم المنفعة وترفع من شأن الفرد لدرجة تصل إلى جعله « مقياس الأشياء جميعاً » .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن العلمانية ظاهرة غربية خالصة ، كما أكده أحد الأساتذة الغربيين في قوله : « إحدى الخصائص الفريدة للمجتمع السياسي الغربي الحديث هو الانفصال بين الكنيسة والدولة . يبدو هذا الانفصال قياساً لسكان العالم الغربي طبيعياً جداً لدرجة أننا نميل إلى الظن فيه على أنه العلاقة الطبيعية بين الدين والسياسة ، وبالتالي فإن التوحيد بين الأمرين هو الشاذ . والحقيقة هي أن الانفصال كما نعرفه مقصور على العالم الغربي ، وهنا فقط في الفترة الحديثة . وهكذا فالوضع في الغرب هو في الواقع الفعلي انحراف عن القاعدة ؛ إن الممارسة العالمية الأكثر هي انصهار الدين والسياسة معاً »[١] .

---

(١) W. Elliott & N.A. McDonald, **Western Political Heritage**, Prentic-Hall, Inc, 1961, p. 288.

ومع ذلك فقد بدأنا نرى عودة العقيدة الدينية لتمتزج في السياسة وتوجهها فرأينا العقيدة المسماة المسيحية الصهيونية قد أصبحت أحد منطلقات العولمة الأمريكية منذ عهد ريجان وبوش الأب ، وهي تزداد في قوة تأثيرها في هذه السنوات الأخيرة .

- الرأسمالية

هي الفكرة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الغربي - كما هو معلوم - والتي ترى أن تسود الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج في النشاط الاقتصادي دون قيود على هذه الملكية ، وأن يكون للأفراد حرية العمل واختيار المشروعات الاقتصادية دون تدخل من أي سلطة ، وأن يكون للأفراد الحرية في الإنفاق والشراء واختيار السبل التي ينفقون فيها دخلهم ، دون أية قيود من أية سلطة . فالفكرة الرأسمالية تركز على الحرية الفردية في التملك وفي العمل والإنتاج وفي الاستهلاك . وقد سمي النظام الذي يقوم على هذه الأفكار بـ « النظام الرأسمالي الحر » وهذا النظام هو أحد منطلقات العولمة الرئيسة التي كانت وراء قيامها في صورتها الحالية الواضحة .

- المركزية الغربية

ظهرت هذه الفكرة بوضوح مرافقة لحركة الاستعمار الغربي والسيطرة على بلاد جديدة خارج القارة الأوروبية ، يختلف أهلها عن الغربيين في اللون والثقافة ، وتقوى الاعتقاد عند الغربيين بفكرة تفوق الرجل الأبيض الغربي على بقية الشعوب ، و « أن بلادهم وأساليب حياتهم هي الأفضل والأسمى »[1] . وأن الواجب يفرض عليهم - بالطرق السلمية أو بالقوة - نشر وفرض أساليب حياتهم ونمط ثقافتهم على الشعوب الأخرى الملونة ، كما « ظهر في البلدان ذات التراث الديمقراطي المكين

---

(١) انظر توضيحاً أوفى لنا عن هذه المسألة وغيرها في : علي عبد المعطي وعزمي طه (وآخرون) ، تطور الفكر الغربي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٧م ، ص ص٣٣٠-٣٤٨ . (موضوع : الرومانسية في الفكر الغربي) . والاقتباس هنا : ص٣٣٩ .

من آمن بأن الشعوب غير الغربية لا يمكنها في واقع الأمر أن تبلغ شأو الغرب ، ولا أن تسمو إلى سمته ، ومن ثم فإنه أولى بها ولخيرها أن تبقى وإلى الأبد في مكانتها الدنيا ، أو أن تساعدها [الدول الغربية] على الاندثار »[1] .

هذه النزعة المركزية والعنصرية في الوقت ذاته لا زالت قائمة في ممارسات العولمة ، وإن كان الإعلان عنها لم يعد يتم بصورة صريحة صارخة ، كما كان إبان عصر الاستعمار .

أهداف العولمة وغايتها :

أهداف العولمة القريبة وغايتها القصوى تكمن كلها في منطلقاتها (أيديولوجيتها) المشار إليها آنفاً .

ففكرة العلمانية أنتجت أهدافاً منها : تحقيق التطور والتقدم باستمرار وعدم العودة إلى الماضي التقليدي وقيمه البالية ، والاهتمام بالعلم وتقدمه إذ بواسطته - في النظرة العلمانية - يحل الإنسان كل ما يواجهه من مشكلات في الحياة ، وبالعلم وتطبيقاته يكتشف أسرار الحياة والمادة والموجودات والكون ويستغلها لإحكام سيطرته على الطبيعة وعلى الآخرين وعلى مجريات الحياة .

والفكرة الرأسمالية نتج عنها أهداف تدعيم الملكية الفردية وزيادة رأس المال وتحقيق الربح العاجل ، واستدعى ذلك اتخاذ وسائل متنوعة على المستوى الدولي لضمان حركة الصناعة والاستثمار وضمان الأسواق وفتح الحدود للتجارة وإقامة أسواق التجارة الحرة ، وغير ذلك مما أصبح معروفاً في دراسات الدارسين والكثير من المثقفين ، وأدى ذلك إلى زيادة سيطرة الدول الرأسمالية « دول المركز » وهيمنتها على مقدرات دول العالم بأقدار متفاوتة من دولة لأخرى .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٤٠ .

أما فكرة المركزية ، فقد تولد عنها ممارسات شتى كلها تؤدي إلى تدعيم الأهداف المشار إليها في الفكرتين السابقتين آنفاً ، وأعني سيطرة العالم الغربي - وخصوصاً أمريكا - وهيمنته على العالم غير الغربي ، وضرورة نشر ثقافته (طرق تعامله مع جوانب الوجود المختلفة) وقيمها في المجتمعات غير الغربية ، ومن الممارسات الموجهة بهذه الفكرة والتي تهدف عند أصحابها لتحقيق ما أشرنا إليه آنفاً ، النظرة الاستعلائية والغرور والتعصب واستهجان كل ما ليس غربي المنشأ أو الصورة وازدراؤه .

هذه الأهداف العديدة المشار إلى أبرزها فيما تقدم تصب كلها باتجاه تحقيق غاية قصوى - إن جاز التعبير - عند أصحاب العولمة هي ما عبر عنه فرانسيس فوكوياما في دراسته المنشودة عام ١٩٩٢م ، بعنوان : **نهاية التاريخ والإنسان الأخير** ، ويعني أن النموذج الغربي الليبرالي هو نهاية المطاف في تطور الإنسانية ، وأن هذا النموذج قد قضى على كل النماذج الأخرى التي طرحت أمامه ، وأن على دول العالم أن تطبق هذا النموذج الغربي الليبرالي الذي تمثله أمريكا أوضح تمثيل ليصبح هذا النموذج عالمياً ، وأصحاب هذا النموذج عليهم أن ينشروه في العالم ، وقد رأينا دعاوى الغرب المتحالف مع أمريكا ، وهي الدول الفاعلة في العولمة ، تلجأ إلى القوة والعدوان العسكري بجانب إجراءات أخرى كالعقوبات الاقتصادية لفرض هذا النموذج الغربي الذي يجسد بعناصره العديدة المعروفة (الحرية الاقتصادية والليبرالية السياسية والديمقراطية والحريات الاجتماعية وحقوق الإنسان والتعددية وحرية الفكر والتعبير ... إلخ) « نهاية التاريخ » ، والذي تمثل فيه القيم الغربية أو بالأحرى القيم الأمريكية « القيم النهائية التي تحقق خلاص العالم »[1] .

---

(١) نبيل السمالوطي ، الدين والتنمية في علم الاجتماع ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، ١٩٩٢م ، ص ٤٦ . وانظر الصفحات : ٤٥-٤٦ .

فالغاية القصوى للعولمة هي إحكام الهيمنة والسيطرة على العالم من خلال نشر وفرض قيم المجتمع الغربي الأمريكي على العالم .

أبرز قيم العولمة

لعل ما تقدم من توضيحات يكفي لإعطاء صورة عن العولمة ليست بعيدة عن واقع حالها ، الأمر الذي يمكننا من الحديث عن القيم الرئيسة التي تحملها الأفعال والممارسات التي تجسد ظاهرة العولمة .

ونرى من المفيد هنا أن نقدم توضيحاً لمفهوم القيمة حتى ينسجم عرضنا لقيم العولمة مع هذا المفهوم ، ويكون تحليلنا ونقدنا لها منسجماً كذلك مع هذا المفهوم .

مفهوم القيمة

« القيمة هي فكرة أو مبدأ أو صفة تكون محل تقديرنا ، وتمثل معياراً نحكم به على الأشياء أو الأفعال ، وتحدد لنا الغاية التي نطمح إليها ونرغب فيها ، وتيسر لنا تصور الحالة الأمثل والأكمل ، أو التي ينبغي أن تكون ، وهي تقوم بدور الحافز لنا على تحقيق الغاية المرغوبة ، كما تقوم بتوجيه سلوكنا باتجاه تحقيق الغاية التي تمثلها » [1] .

فلو أخذنا العدالة باعتبارها قيمة ، فإننا نجد عناصر هذا التعريف منطبقة عليها ؛ فالعدالة فكرة أو وصف للأفعال أو الأشخاص هي محل تقديرنا واحترامنا ، وهي معيار نحكم به على الأفعال والأشخاص بمدى اقترابها أو اقترابهم من مفهومها أو البعد عنه ، والعدالة أمر نرغب فيه ونطمح إليه ، وهي الحالة الأمثل التي ينبغي أن تكون ، تأمل

---

(١) انظر كتابنا : عزمي طه السيد ، الفلسفة : مدخل حديث ، (مبحث القيم ، ص ص١٩٣ - ٢٠٥) . دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠٢م ، ص ١٩٧ ، (وهذا التعريف من وضعنا) .

قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾ [النحل : ٩٠] ، وفهمنا لفكرة العدالة يولد فينا حافزاً لنجسد العدالة في أفعالنا ، ولنوجه سلوكنا بحيث تتحقق فيها قيمة العدالة .

إن الأفعال والممارسات تحمل القيم وتجسدها ، فإذا كان كل فعل أو ممارسة له غاية ، فإن **قيمة الفعل يمكن أن تعزى إلى غايته** كما يمكن أن تعزى إلى العمل ذاته ، والواقع أن ربط تقييم فعل ما أو ممارسة بعينها بغايتها هو الجزء الأهم في أحكام القيمة ، وتأمل قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ﴾ [ص : ٢٧] ، وقوله أيضاً : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الدخان : ٣٨] ، وكذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون :١١٥] ، فهذه الآيات الكريمة تلفت النظر إلى وجود الغاية في الفعل الإلهي وهو الخلق وأهمية تقديرها .

وهناك عنصر آخر يدخل في تقييم الأفعال والممارسات بعامة ، وهو **عنصر النيّة أو القصد** الذي يكون لدى صاحب الفعل وهذا الأمر خفي إذا لم يعلن عنه صاحبه ، وإن كان الخبير يستطيع أن يعرف النوايا الخفية أحياناً من خلال تأمل الأفعال والممارسات ومحاكمتها ، وكلنا يعرف الحديث المشهور للنبي عليه الصلاة والسلام : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ، فقيمة الفعل والممارسة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنيّة التي تكمن لدى فاعله وصاحبه ، كما هي مرتبطة بغايته .

وإذا كانت غاية الفعل والسلوك هي التي تضفي عليه جانباً كبيراً من قيمته ، فإن الأمر في واقع الحال هو أن هناك غايات قريبة نسعى لتحقيقها من خلال أفعالنا لتكون بدورها وبعد تحققها وسيلة لغاية أخرى ، فلكي أكسب رزقي عليّ الذهاب إلى مكان

عملي كل يوم ، وهذا يستلزم استخدام وسيلة انتقال ...[1] وهكذا ؛ وعليه فإنه سيكون أمامنا باستمرار سلسلة من الغايات ، يقتضي المنطق أن تصل في تسلسلها إلى غاية قصوى لا غاية بعدها ، ويمكن القول إن هذا التسلسل في الغايات يوازيه تسلسل في القيم ينتهي بقيمة قصوى هي قيمة القيم كلها .

سأكتفي هنا بما قدمته من توضيح لمفهوم القيمة وارتباطها بالأفعال والممارسات وغاياتها ونواياها وتسلسلها في كون بعضها يخدم البعض الآخر ، وذلك أن هذا القدر نحسبه كافياً لما نسعى إليه من تحليل وتقييم لقيم العولمة موضوع بحثنا .

والآن ننتقل لنسأل : ما هي أبرز القيم التي تحملها أو تجسدها الممارسات والسلوكات التي تمثل العولمة ؟

تقدمت الإشارة السريعة إلى أبرز هذه الممارسات في المجالات : الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي ، وبتأمل هذه الممارسات نلاحظ الآتي :

أ – في المجال الاقتصادي ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة المال باعتباره غاية في ذاته .
- قيمة الإنتاج باعتباره يؤدي إلى الحصول على المال .
- قيمة الاستهلاك الذي يؤدي إلى الإنتاج .
- قيمة العمل باعتباره وسيلة للإنتاج .
- قيمة العلم والتكنولوجيا باعتبارهما يؤديان إلى زيادة الإنتاج وتنوعه .
- قيمة المؤسسات والاتفاقيات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها وسائل لضمان زيادة الاستهلاك وزيادة الإنتاج .

---

(١) عادل العوا ، القيمة الأخلاقية ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٠م ، ص٩١-٩٢ .

- قيمة الدعاية والإعلان وأساليب التسويق باعتبارها وسائل لزيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاج .
- القيمة الميكيافلية (الغاية تبرر الوسيلة) من أجل زيادة الاستهلاك وزيادة الإنتاج وزيادة المال .

ب - في المجال السياسي ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة المصلحة الخاصة للدول الفاعلة ، في ممارسات العولمة (الدول المعولِمة) على مستوى الدول ، ويأتي على رأس المصالح الخاصة لهذه الدول مصلحة أمريكا في الاقتصاد والهيمنة .
- قيمة المصلحة الخاصة على مستوى المؤسسات والشركات الاقتصادية في الدول المعولِمة في زيادة ثرواتها ورؤوس أموالها .
- قيمة المصلحة الخاصة على مستوى الأفراد في الدول المعولِمة في تحقيق مزيد من الرفاهية لهم .
- قيمة الشرعية الدولية باعتبارها أدوات لشرعنة الهيمنة وتحقيق المصالح الخاصة للدول المعولِمة .
- قيم الحرية (بكل أنواعها) باعتبارها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولِمة في الداخل وفي الخارج .
- قيم الديمقراطية (بكل أشكالها) باعتبارها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولِمة في الداخل وفي الخارج .
- القيمة الميكافيلية (الغاية تبرر الوسيلة) من أجل الهيمنة وتحقيق المصالح الخاصة للدول المعولِمة .

ج - في المجال العسكري ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة الأمن باعتباره غاية في ذاته .

- قيمة القوة باعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن والمحافظة على مصالح الدول المعولمة ، ويتفرع منها :
- قيمة الدفاع ضد الأخطار الخارجية للمحافظة على أمن ومصالح الدول المعولمة .
- قيمة الردع لمنع الآخرين من محاولة تهديد أمن ومصالح الدول المعولمة .
- القيمة الميكافيلية لتحقيق قيم القوة والدفاع والردع للدول المعولمة .

د - في المجال الثقافي ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة الحرية الفردية والشخصية و(تتجسد في السلوك الحر للأفراد) .
- قيم الحريات الاجتماعية ، (وتتجسد في أنواع السلوك الاجتماعي المختلفة في نطاق الأسرة والعلاقات الاجتماعية المتنوعة) .
- قيم المنفعة (وتتجسد في السلوك الفردي والجماعي) .
- قيم الرفاهية المادية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع .
- قيم اللذة والمتعة (وتتجسد في السلوك الفردي والجماعي) .
- قيم التجديد والتحديث والمستمر .
- قيم المساواة الجنسية (الجنسوية **Gender**) بين الذكور والإناث في كل الأمور ، وإلغاء الفوارق بينهما .

هذه - فيما استطعنا حصره وفيما نرى - أبرز القيم التي تحملها في طياتها ممارسات العولمة ، والتي تسعى المجتمعات والدول المعولمة بمؤسساتها المختلفة أن تنشرها في العالم بين « دول الأطراف » ، وقد آثرنا أن لا نخوض في شرح كل واحدة منها ، وبيان الصور أو الأشكال التي تتجسد فيها ، وذلك لننتقل إلى محاولة تقييم مجملة على العموم ، نبين فيها مدى تحقق صفة الإنسانية وفكرتها في هذه القيم ، وبلفظ آخر سنحاول الإجابة عن السؤال : هل قيم العولمة قيم إنسانية ؟

وقد رأينا أن هذا التقييم يستدعي توضيح المقصود بـ « الإنسانية » أولاً ، فنقول في ذلك :

الإنسانية : وصف منسوب إلى الإنسان ، ونريد به هنا أكثر من معنى :

• **الإنسانية** - كوصف لفعل أو سلوك - **بمعنى أنه يلائم فطرة الإنسان** وما ركب فيه من غرائز واستعدادات ولد بها الإنسان ، ويلائم ما يتكون منه من عناصر ، فالغريزة الجنسية واحدة من الغرائز الفطرية ، فالسلوك الذي يقمعها أو يلغيها سلوك غير إنساني ، والحاجة إلى الطعام غريزة ، لذا فإن السلوك الذي يقمع الحاجة إلى الطعام أو يلغيها (التجويع) هو سلوك غير إنساني ؛ وبطبيعة الحال لا ينبغي أن يفهم أن السلوك الجنسي أو السلوك الطعامي الذي يصل إلى الحد الذي يضر بالإنسان فرداً أو جماعة هو سلوك إنساني ، وإنما السلوك الإنساني في هذين المجالين هو السلوك الذي يحقق إشباع هاتين الغريزتين ضمن الضوابط التي تمنع إلحاق الضرر بالفرد أو الجماعة . ومثل ذلك يقال في بقية الغرائز كالتملك وغيرها .

ومن أمثلة الاستعدادات الاستعداد للتعلم ، فالسلوك الذي يؤدي إلى إخفاء هذا الاستعداد أو إلغائه هو سلوك لا إنساني ، أما السلوك الذي يبرز هذا الاستعداد ويصقله وينميه هو سلوك إنساني ، فالتعليم سلوك إنساني والتجهيل سلوك لا إنساني ، وهكذا في جميع الاستعدادات التي يولد بها الإنسان . والأمر هنا في الاستعدادات كما في الغرائز من حيث الحاجة في تنمية الاستعدادات وصقلها إلى ضوابط حتى تكون إنسانية - وهذه الضوابط تمنع أن تنقلب تنمية الاستعدادات ضرراً على الفرد أو على الجماعة .

• **الإنسانية** - كوصف لفعل أو سلوك - **بمعنى أنه يؤدي إلى المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله** - على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة - بحيث

يقترب الإنسان باتجاه تحقيق كماله اللائق به كإنسان ، فما كان كذلك فهو إنساني ، وما أدى إلى عكس ذلك فهو لا إنساني ، فأفعال مثل الصدقة وإغاثة الملهوف وكفالة اليتيم وإطعام الطعام وإفشاء السلام وما شاكلها ، كل فعل منها يساهم في الحفاظ على الوجود الإنساني وبقائه أو تكميله وترقيته والسمو به ليصل إلى درجة أعلى من حيث هو إنسان ، كما أن أفعالاً أخرى كالقتل أو الاعتداء بالتعذيب أو السرقة أو الغش واحتكار السلع أو أكل مال اليتيم أو الرشوة أو ما شاكلها ، كل فعل منها إذا ما مارسه الإنسان انحط في إنسانيته وابتعد عن السمو والكمال ، فإذا ما اجتنب الإنسان أمثال هذه الممارسات والأفعال كان هذا الاجتناب سلوكاً إنسانياً .

• **الإنسانية** - كوصف لفعل أو سلوك - **بمعنى أنه يلائم الناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأنسابهم ولغاتهم واختلاف عصورهم وأماكنهم**، فلا يكون ملائماً لفئة بعينها أو عنصر بعينه أو أمة بعينها يحقق مصالحها وحدها فحسب ، ولا يهتم بمصالح الناس الآخرين أو أنه يضر بها ، وإنما يهتم بمصالح الناس جميعاً في العالم بأسره ، فما كان كذلك فهو سلوك إنساني وما كان غير ذلك كان سلوكاً غير إنساني . إن السلوك الذي تبرز فيه الأنانية سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى المجتمع أو الدولة ، هو سلوك لا إنساني ، أما السلوك الذي يظهر فيه الإيثار ، سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى الجماعة ، فهو سلوك إنساني ، لأنه سلوك يوسع دائرة المصلحة والخير خارج دائرة الذات ، ذلك أنه كلما كانت دائرة السلوك الخارج عن نطاق الذات أكبر وأوسع كانت درجة إنسانية هذا السلوك أكبر .

• **الإنسانية** - كوصف لفعل أو سلوك - **بمعنى أنه يجعل الإنسان - كل إنسان وأي إنسان - غاية في ذاته** . ويجعل الفعلُ أو السلوك الإنسان غاية في ذاته إذا كان مقصود الفعل وغايته تحقيق خير الإنسان ومنفعته ، أما إذا كان الفعل أو السلوك ينظر إلى الإنسان على اعتبار أنه وسيلة لغاية أخرى ، مثل زيادة الربح أو الإنتاج أو تحقيق

أهوائنا ومصالحنا المتنوعة ، فإنه سيكون لا إنسانياً ، إذ الإنسان في سياقه وسيلة . إن إجراء التجارب على الإنسان لاختبار قدرة سلاح ما أو معرفة ما يترتب على استخدامه من نتائج هو سلوك لا إنساني لأنه جرى التعامل فيه مع الإنسان على أنه وسيلة فحسب من أجل الوصول إلى غايات أخرى .

والواقع أن معاني الإنسانية الرئيسة - التي سنجعلها معياراً لنقد قيم العولمة كما سنرى بعد قليل - هي في حقيقة الأمر معانٍ متكاملة ومتداخلة لا تعارض بينها .

قيم العولمة في ضوء معيار الإنسانية

ذكرنا فيما تقدم أبرز قيم العولمة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية ، ونبدأ الآن بعرضها على معيار الإنسانية الموضح آنفاً لنرى مدى تحقق هذه الصفة في قيم العولمة والسلوكات التي تجسدها .

رأينا في مجال القيم الاقتصادية أن المال في سلوكات العولمة الاقتصادية غاية في ذاته ، فجميع الأنشطة الاقتصادية تهدف لتحقيق هذه الغاية ، أعني جمع المال وزيادته ، وعليه فإن النشاط الاقتصادي في سلوك العولمة وعند أصحابها يكون ناجحاً إذا حقق هذا الهدف ، وازدادت الأموال والثروات . حقاً إن السلوك الاقتصادي كما تمارسه الدول المعولِمة سلوك معقد يحتاج إلى الخبراء المتخصصين لفهم أبعاده المختلفة ، وقوانينه المتشابكة ، لكننا نرى أن الحديث عن غاية هذا النشاط الاقتصادي (الرأسمالي) بتحديدها في المال وزيادته وجمعه يظل صحيحاً ، ونحن هنا نحاكم أمرين ، الغاية من جهة والنوايا من جهة أخرى ، فيكون سؤالنا : هل غاية سلوك العولمة الاقتصادي إنساني ؟ وهل النيّة لدى الفاعلين في هذا السلوك إنسانية ؟

أظن أن ما قدمناه من توضيح لمعاني الإنسانية يجعل الإجابة الموضوعية عن هذين السؤالين سهلة المنال ، فإذا أخذنا هذه الغاية - المال - فهل جمع المال

وزيادته إنساني بمعنى ملاءمته لفطرة الإنسان ؟ الجواب عن ذلك بالإيجاب فحب المال وجمعه والرغبة في تكثيره أمر مغروز في النفوس فهو يلائم الفطرة الإنسانية ، فجمع المال لا يقمع هذه الفطرة أو يلغيها . لكن هل هناك ضوابط في هذا السلوك تمنع إشباع الإنسان لهذه الفطرة (حبّ المال) بحيث لا تلحق الضرر بالإنسان فرداً أو جماعة ؟ إن الذي لاحظه ويلاحظه الكثيرون هو أن السلوك الاقتصادي للدول المعولِمة قد ألحق الضرر بالدول الأخرى وحمّلها أعباءً كثيرة فوق طاقتها من الديون وفوائد الديون وخدمتها بحيث لم تعد معظمها - إن لم نقل جميعها - قادرة على الاعتماد على الذات وتنمية قدراتها الذاتية ، وازدادت الدول الغنية المعولِمة غنى ، وازدادت الدول النامية فقراً وديوناً .

هكذا نرى أن عدم وجود الضوابط في السلوك الاقتصادي لمنع الضرر عن الناس جميعاً يجعل **قيمة المال كما تتجسد في العولمة قيمة لا إنسانية** ، بالرغم مما قلناه من كون جمع المال وحب زيادته أمر إنساني فطري ، والأمر هنا شبيه بما ضربناه من أمثله حول غريزتي الجنس والطعام في شرح هذا المعنى .

أما الإجابة عن السؤال : هل النيّة لدى الفاعلين في سلوك العولمة الاقتصادية إنسانية ؟ فالجواب عنه سيكون شبيهاً بالجواب عن السؤال السابق آنفاً ، إن نية أن يجمع الإنسان مالاً ويكثِّره أمر فطري ، فهو إنساني ، فإذا اقترنت هذه النيّة بنية أخرى ترى أنه لا ينبغي أن يكون هناك أية قيود أو ضوابط في سبيل جمع المال وتملكه وتكثيره ، فإن هذه النيّة عندئذ لن تكون إنسانية ، لما سبق ذكره من إلحاقها الضرر إما بالذات أو بالآخرين .

فإذا أخذنا المعنى الثاني للإنسانية ، وهو المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله وطرحنا هذا السؤال : هل جمع المال وتكثيره يؤدي إلى المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله على المستويين الفردي والجماعي ؟ الجواب بصورة عامة

سيكون بالإيجاب ، فالمال وسيلة هامة يستخدمها الإنسان لتلبية حاجاته المختلفة في هذه الحياة ، فيحافظ بذلك على استمرار وجوده وبقائه في أتم وضع وجودي ممكن ، فنحن هنا نقيم المال من حيث هو وسيلة لتحقيق غاية غير المال فيكون الحكم على إنسانية الوسيلة فرع الحكم على غايتها . وهذا الحكم صحيح باعتبار الغاية المنضبطة وهي تلبية حاجات الإنسان واستمرار بقائه في وضع وجودي تام . أما إذا أدى المال في استخدامنا له إلى أن يرهق الإنسان ويزيد من متاعبه ومعاناته ويضر به جسمياً أو معنوياً على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة كان ذلك الاستخدام للمال لا إنسانياً .

والآن ، إذا نظرنا في سلوك الدول المعولِمة لنرى إن كان يؤدي إلى المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله ؛ في الجواب عن ذلك نقول :

إن سلوك هذه الدول قد أدى إلى تحسين مستوى الوجود الإنساني في العديد من الجوانب لإنسان هذه الدول المعولِمة من خلال تلبية الحاجات المادية المتنوعة ، فهو بهذا الاعتبار سلوك إنساني ، لكن الأمر وصل إلى حد الحاجات غير الضرورية أو الكمالية لدرجة أصبحت تلبية هذه الحاجات تسبب في كثير من الأحيان ضغوطاً نفسية واجتماعية ، أدت إلى اضطرابات صحية لهذا الإنسان ، حيث رسخت سلوكات العولمة معاني الاستهلاك في مستوى الكماليات الزائدة والرفاهية التي تفوق سلبياتها إيجابياتها ، وعليه يمكن القول في هذا الجانب إن هذه السلوكات لا إنسانية ، أي إن **الأمر هنا اختلط فيه الإنساني بغير الإنساني .**

أما بالنسبة لأثر هذه السلوكات العولمية على إنسان الدول الأخرى ، فالملاحظ أنها لم تحقق له إلا القليل في اتجاه بقائه وتحسين مستوى حياته ووجوده ، وأدت إلى الكثير من السلبيات في الاتجاه نفسه ، وذلك من خلال نشرها ومحاولتها ترسيخ أساليب الاستهلاك وتلبية الحاجات الكمالية قبل تحقيق التنمية الضرورية ، ليظل هذا

الإنسان يلهث وراء السلع الاستهلاكية المتجددة في كل يوم ، الأمر الذي يجعله يعيش حياة فيها من الضنك والمعاناة الشيء الكثير ، وإن كان الأمر - بطبيعة الحال - لا يخلو من عدد من الإيجابيات باتجاه تكميل الوجود الإنساني ، **فها هنا مرة أخرى نجد أن الإنساني قد اختلط بغير الإنساني .**

فإذا انتقلنا لعرض سلوكات العولمة في المجال الاقتصادي ، حيث تتجسد فيها قيمة المال ، على المعنى الثالث للإنسانية ، الذي يرى أن الإنسانية هي ملاءمة السلوك للناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأنسابهم ، لرأينا عدم توفر هذا المعنى في قيمة المال المتجسدة في سلوك الدول المعولِمة ، ذلك السلوك الاقتصادي الذي غايته جمع المال وتكثيره ، كثيراً ما يلجأ إلى ذلك بالتعامل بسلع لا حاجة للإنسان إليها ، أو سلع تلحق ضرراً ، وبشكل عام فالضوابط التي تمنع الضرر الفردي والجماعي في النشاط الاقتصادي الموجه بقيمة المال ليست كافية ، ربما أمكن القول مع قدر من التحفظ بأن هذا السلوك ملائم للناس في الدول المعولِمة لكنه من غير الممكن أنه ملائم للآخرين من الناس في الدول الأخرى ، وعليه نقول : **إن سلوك العولمة المعبر عن قيمة المال سلوك لا إنساني في ضوء معنى ملاءمة الإنساني للناس جميعاً .**

وأخيراً نعرض هذا السلوك الاقتصادي المجسد لقيمة المال على المعنى الرابع من معاني الإنسانية ، ذلك الذي يرى أن السلوك الإنساني يجعل الإنسان غاية في ذاته ، فنقول : لقد تقدمت الإشارة إلى أن هذا السلوك يجعل **المال** : كسبه وزيادته غاية في ذاته ، فإذا كان الأمر كذلك فواضح أنه سلوك لا إنساني ، إذ الإنسان فيه ليس المقصود ، وقد يقال إن المال يؤدي إلى إحكام سيطرة مالكه وهيمنة صاحبه على الآخرين ، فهو وسيلة إلى غاية أخرى ، إذا كانت هذه هي الغاية من جمع المال وزيادته ، وهذه الغاية موجودة في السلوك الاقتصادي المعولم ، فهي غاية لا إنسانية

لأن مقصودها مصالح أو خير فئة من الناس بجعلها تتحكم في فئة أخرى ، ومثل هذا التحكم يجعل الفئة الأخرى وسيلة لتحقيق مصالح الفئة الأولى فلا يتحقق معنى جعل الإنسان غاية في ذاته .

مما تقدم من توضيح لسلوكات العولمة التي تجسد قيمة المال باعتبارها القيمة العليا للنشاط الاقتصادي ، وتقييمنا لهذه السلوكات باعتبار معيار الإنسانية في ضوء الغاية الكبرى لها وفي ضوء نيّة الفاعلين لها ، نصل إلى النتيجة الآتية :

إن سلوك العولمة في المجال الاقتصادي ليس في جملته إنسانياً ، وإن ما فيه من جوانب إنسانية محدودة فاختلط الإنساني باللاإنساني لدرجة غلبت فيها الجوانب اللاإنسانية على الجوانب الإنسانية .

هذه النتيجة العامة بنيت – كما أشرنا آنفاً – على محاكمة القيمة العليا للسلوك الاقتصادي ، وقد أشار البحث إلى قيم أخرى فرعية أو أدنى ، هي في حقيقتها قيم – وسائل ، فكل منها يمكن النظر إليه كقيمة في حد ذاتها ، لكنها في الوقت نفسه وسيلة لتحقيق قيمة أعلى ، فقيم الإنتاج والاستهلاك تؤديان إلى زيادة العمل ، والعمل هو السبيل إلى الإنتاج وهو بطبيعة الحال له قيمة في ذاته ، لكنه في سياق النشاط الاقتصادي وسيلة أكثر منه غاية أو قيمة تطلب لذاتها ، ومثل ذلك في استخدام العلم والتكنولوجيا ؛ معلوم أن للعلم قيمة ذاتية ، لكن التركيز على العلم والاهتمام به في سياق سلوك العولمة الاقتصادي هو من أجل زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة المال ، حتى المؤسسات الدولية والاتفاقيات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ، كل ذلك وسائل ابتكرها أصحاب رؤوس الأموال والدول المعولِمة من أجل تحقيق زيادة المال الذي يؤدي إلى زيادة الهيمنة والسيطرة على الإنتاج والأسواق من أجل زيادة المال مرة أخرى ، وكذلك الحال في قيم الدعاية والإعلان وأساليب التسويق المختلفة .

والملاحظة العامة التي يجدها الناظر في سلوكات العولمة الاقتصادية - والتي سنراها في كل السلوكات الأخرى - هي هيمنة القيمة المعروفة بالميكيافلية ، فالغاية المنشودة في أي مرحلة أو مستوى من مستويات هذا السلوك الاقتصادي يغلب عليها هذا المبدأ وهذه القيمة ، وحين تكون الغايات أساساً ليست إنسانية على نحو تام ، فإن وسائلها ستكون على شاكلتها أيضاً ، إن استخدام المواد الكيماوية أو الهرمونات في زيادة الإنتاج النباتي أو الحيواني مع العلم بما له من أضرار على صحة الإنسان ، قد يسمح به لدى الدول المعولِمة أو بعضها ما دام المستهلك من غير هذه الدول ! ! ! إنه بلا أدنى شك سلوك لا إنساني .

هكذا تظل النتيجة التي ذكرناها آنفاً بشأن **غلبة اللاإنسانية على الإنسانية في السلوك الاقتصادي المعولم - من وجهة نظرنا - نتيجة صحيحة** .

* * *

إذا انتقلنا إلى مناقشة **القيم التي يجسدها سلوك العولمة السياسية** في ضوء معيار الإنسانية ، سنجد أن القيمة الكبرى في هذا المجال هي قيمة **المصلحة الخاصة للدول المعولِمة** ، فالمطلوب هو تحقيق جملة المصالح الخاصة لهذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة ، فإذا عرضنا هذه القيمة على معاني الإنسانية الأربعة ، سنجد أولاً أن تحقيق المصلحة الخاصة ينسجم مع فطرة الإنسان في حب الذات (أي الأنانية) ، لكن هل سلوك الدول المعولِمة - المنسجم في أصل دوافعه مع الفطرة - له ضوابط تمنع إلحاق الضرر بالذات أو بالآخر ، أو تمنع الآخر من تحقيق مصالحه مثلما الدول المعولِمة ؟

إن مثل هذه الضوابط تكاد تكون غير موجودة ، أو لنقل إنها محدودة جداً ، إن من حق أي دولة أن تسعى لتحقيق مصالحها ، لكن الإنسانية تتضمن أن لا يكون ذلك

على حساب مصالح الآخرين وتجاهلها أو قمعها ، وعلى ذلك فإن سلوك الدول المعولِمة في المجال السياسي هو سلوك اختلط فيه الإنساني باللاإنساني ، والملاحظ لممارسات الدول المعولِمة في مجال السياسة والتعامل مع الدول الأخرى وما يجري في مجلس الأمن على سبيل المثال ، يجزم بأن الجانب اللاإنساني في سلوك هذه الدول السياسي أكبر بكثير من الجانب الإنساني .

فإذا أخذنا المعنى الثاني للإنسانية ، أعني المحافظة على الوجود الإنساني أو تكميله ، نجد أن تحقيق المصلحة الخاصة للدول المعولِمة يمكن أن ينطبق عليه هذا الوصف ، لكنه لا ينطبق على الدول الأخرى ، فسلوكات العولمة السياسية عملت وتعمل على تهديد الوجود الإنساني للدول الأخرى ، وأحياناً إلى تدميره ، كما في أفغانستان والعراق ، والسبب هنا - كما قلنا آنفاً - عدم وجود ضوابط تمنع تحقيق المصلحة الخاصة للدول المعولِمة أن تلحق الضرر بالدول الأخرى . وهكذا يكون سلوك العولمة ، في ضوء معنى الإنسانية هذا ، سلوكاً مختلطاً يغلب عليه الجانب اللاإنساني .

أما نقد سلوك العولمة في ضوء المعنى الثالث للإنسانية ، وأعني ملاءمة السلوك لجميع الناس على اختلاف أجناسهم وألوانهم ، فإن ما تقدم من تحليل وتوضيح في ضوء المعنيين السابقين يكفي للإجابة ، فسلوك الدول المعولِمة في المجال السياسي لا يلائم الناس في الدول غير المعولِمة ، وهو في ضوء هذا المعنى سلوك لا إنساني .

أما المعنى الأخير للإنسانية ، وهو أن يجعل السلوك الإنساني من الإنسان غاية في ذاته ، فإن عرض سلوك الدول المعولِمة السياسي عليه ، يبين دون عناء أنه سلوك لا إنساني ، لأن القيمة الكبرى التي يجسدها هي قيمة المصلحة الخاصة ، والمصلحة الخاصة هي الهيمنة والسيطرة على الدول الأخرى في ثرواتها وأسواقها وقراراتها ،

وربما يقال : إن هذه المصالح المقصود بها الإنسان في هذه الدول المعولِمة ، فلو صحّ ذلك فإن إنسان الدول الأخرى ليس مقصوداً بهذه المصالح ، **ولذلك فإن سلوك العولمة في المجال السياسي سلوك لا إنساني ، والقيم التي تجسدت في هذه السلوكات هي قيم لا إنسانية .**

وتشيع العولمة في الدول الأخرى قيماً مثل : الحريات وحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، والشرعية الدولية ، وهي قيم تستهوي العقول على المستوى النظري لدرجة يمكن للباحث النظري أن يصنفها بأنها قيم إنسانية ، لكن الممارسات التي تجري على أرض الواقع بصدد هذه القيم بيّنت وتبيّن أن الدول المعولِمة اتخذت هذه القيم والشعارات المرتبطة بها لتحقيق مصالحها الخاصة فحسب ، لقد جاءت قوات أمريكا العسكرية متحالفة مع الدولة المعولِمة الأخرى تحت شعار تحرير العراق ونشر الديمقراطية وستار الشرعية الدولية ، وواقع الحال الذي يعرفه كل أحد يغني عن الإجابة ، لقد كانت هذه القيم وشعاراتها - كما وصفها حسن حنفي - « **كل منها كلمة حق يراد بها باطل ، تبطن غير ما تظهر وتخفي غير ما تعلن** »[1] . إن سلوكات العولمة التي جسدت هذه القيم ظاهرياً لا حقيقة هي سلوكات لا إنسانية في الجانب المتصل بالدول الأخرى غير المعولِمة ، ذلك أنه يمكن أن يجادل البعض بأن الدول المعولِمة تجسد هذه القيم في تعاملها في داخل دولها ، فالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات كلها متحققة في مجتمعات هذه الدول ، وبالتالي فهي قيم إنسانية ، ربما كان هذا صحيحاً في داخل هذه الدول ، لكن الأمر ليس كذلك عندما يتعلق بالدول الأخرى ، كما هو معروف في العديد من الوقائع ، وبالتالي **فإننا لا نستطيع أن نصف هذه القيم التي تجسدت في السلوكات السياسية للدول المعولِمة بأنها قيم إنسانية وسلوكات إنسانية ، لاختلاط الإنساني فيها بغير الإنساني وغلبة اللاإنساني عليها .**

---

(١) حنفي والعظم ، ما العولمة ؟ ، ص٢٢ .

سأكتفي بهذا الحكم العام على القيم السياسية للعولمة المتفرعة عن القيمة الكبرى ، ذلك أن التحليل والنقد المتقدم لهذه القيمة الكبرى (المصلحة الخاصة للدول المعولِمة) يمكن استخدامه في نقد هذه القيم والسلوكات التي تجسدها في ضوء المعاني الأربعة للإنسانية .

ربما تحسن الإشارة هنا إلى القيمة الميكافيلية في السلوك السياسي للدول المعولِمة ، فنقول : إنها على استعداد لفعل أي شيء ممكن أو متاح لتحقيق القيمة الكبرى ، أعني المصلحة الخاصة ، سواء أكان هذا الفعل إنسانياً أو غير إنساني ، لقد كانت مبررات غزو العراق أكاذيب نشرت على العالم بأسره ، ولم تتحرج الدول المعولِمة من إعلانها واتخاذها وسيلة لتحقيق مصالحها في الهيمنة والاستيلاء على ثروة هذه الدولة .

* * *

ننتقل إلى مناقشة **القيم التي تجسدها سلوكات العولمة في المجال العسكري** ، فنجد أن القيمة الكبرى هي قيمة الأمن ويليها قيمة القوة لتحقيق الأمن والدفاع عن مصالح الدول المعولِمة ، إن قيمة الأمن قيمة تنسجم مع الفطرة الإنسانية ، فالحاجة إلى الأمن هي حاجة موجودة عند جميع الناس أفراداً أو مجتمعات ، وبالتالي فإنها – من زاوية النظر هذه – تكون قيمة إنسانية ، ومثل ذلك يمكن أن يقال عن قيمة القوة باعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن وللمحافظة على المصالح . لكن يظل السؤال الذي طرحناه أكثر من مرة فيما تقدم من مناقشات لقيم العولمة ، وهو : هل هناك ضوابط لقيمة الأمن وقيمة القوة تمنع مراعاتها إلحاق الضرر بالذات أو بالآخرين من غير الدول المعولِمة ؟ إن واقع سلوك العولمة يقول إنه لا توجد مثل هذه الضوابط ، بل إن الأمر في واقع الممارسة واضح جداً ، فرأس الدول المعولِمة أمريكا ، تفترض افتراضاً أخطاراً خارجية تهدد أمنها وتضع استراتيجيات لما سمته

« ضربات استباقية » ، بل وتقوم بهذه الضربات بالفعل ، وتدمر دولاً ومجتمعات بحجج ومبررات غير مؤكدة ، فعلت ذلك في أفغانستان والعراق ، وهي تتحدث الآن عن سوريا وإيران ، إن سلوكات كهذه تجسد قيماً لا إنسانية دون أدنى ارتياب ، لأنها إذا كانت ملائمة للفطرة عن الدول المعولِمة فهي مضادة ومعارضة للفطرة - أعني الحاجة إلى الأمن والحفاظ على المصالح - عند الدول الأخرى ؛ وهكذا فإن هذه القيم العسكرية التي يجسدها سلوك العولمة قد اختلط فيه الإنساني بغير الإنساني ، وطغى الجانب اللاإنساني على الجانب الإنساني فيها .

إذا نظرنا إلى هذه القيم في ضوء المعنى الثاني من معاني الإنسانية ، وهو المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله ، سنجد أن هذا المعنى متحقق بالنسبة للدول المعولِمة إلى درجة تسمح بوصفها بأنها إنسانية ، لكننا سنجده غير متحقق بالنسبة للدول الأخرى ، إن استخدام الأسلحة المخصبة باليورانيوم والقنابل العنقودية وغيرها من الأسلحة المحرمة دولياً هو أحد سلوكات العولمة التي قامت بها أمريكا في بلدان مثل أفغانستان والعراق وغيرهما ، ومثل هذه السلوكات هي لا إنسانية في ضوء هذا المعنى من معاني الإنسانية . فها هنا أيضاً اختلط الإنساني بغير الإنساني مع طغيان الجانب اللا إنساني .

وإذا نظرنا إلى هذه السلوكات العسكرية في ضوء المعنى الثالث للإنسانية ، وهو ملاءمته للناس جميعاً على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وأنسابهم وأعراقهم ... ، فسنجد الأمر واضحاً : إنها سلوكات تلائم الناس في الدول المعولِمة ، ولا تلائم الناس في الدول الأخرى ، وعليه نستطيع القول : إن سلوكات العولمة في المجال العسكري تجسد قيماً اختلط فيها الإنساني باللاإنساني مع طغيان الجانب اللاإنساني بدرجة كبيرة .

أما النظر إلى سلوكات العولمة العسكرية وقيمها في ضوء المعنى الرابع للإنسانية ، وهو جعل الإنسان غاية في ذاته ، فنقول فيه : إن قيمة الأمن تستهدف بطبيعة الحال الإنسان وتحقيق أمنه ، ويمكن أن يقال إنها قيمة إنسانية في هذا الجانب ، ولكننا إذا نظرنا إلى قيمة الأمن وقيمة القوة والسلوكات التي تجسدها في التعامل مع الدول الأخرى وإنسانها ، سنجد أنها لا تولي إنسان هذه الدول قيمة أو اعتباراً يذكر ؛ فقصف الناس ومساكنهم بالأسلحة الثقيلة الفتاكة والمحرمة دولياً ، وزج الناس في السجون وتعذيبهم بدرجة مهينة للإنسان المعذِّب والمعذَّب معاً ، وغير ذلك من سلوكات لا إنسانية ، تجعلنا نحكم بأن هذه القيم - في ضوء هذا المعنى - طغى فيها الجانب اللاإنساني على الجانب الإنساني .

أما القيمة الميكافيلية فهي واضحة هنا ، فإنه لا يوجد لدى الدول المعولِمة حرج في اتخاذ أية وسيلة لتحقيق الغايات العسكرية ، وقد سبق أن قلنا إن الفكرة الميكافيلية هي دوماً فكرة لا إنسانية .

من كل ما تقدم من تحليل ونقد للقيم التي تجسدها العولمة في المجال العسكري نستطيع القول : **إن قيم العولمة في المجال العسكري قد طغى فيها الجانب اللاإنساني على الجانب الإنساني طغياناً كبيراً وبخاصة في الجانب المتعلق بالدول غير المعولِمة .**

لننظر الآن في **قيم العولمة والسلوكات التي تجسدها في المجال الثقافي** ، في ضوء معاني الإنسانية الأربعة . وقد اجتهدنا في إبراز القيم الرئيسة في هذا المجال الواسع جداً والمتعدد الجوانب ، إذ يمكن لمن يريد الاستقصاء أن يبرز عدداً آخراً غير قليل من القيم الثقافية الفرعية .

أول القيم الثقافية في العولمة هي قيمة الحرية الفردية ويليها الحريات الاجتماعية ، وهذه الحريات تعني أن لا تفرض أية قيود على الفرد أو الجماعة

تمنعهم من فعل ما يرغبون فعله ، ومن هذه الحريات : حرية التملك ، وحرية العمل ، وحرية الانتقال ، وحرية الرأي ، وحرية السلوك الاجتماعي في التعامل مع الذات أو مع الآخرين ، وحرية العلاقات بين الذكور والإناث ، وغير ذلك من الحريات المعروفة .

إن فكرة الحرية على المستوى النظري تنسجم وتتفق مع المعنى الأول للإنسانية ، وأعني موافقة الفطرة وعدم التعارض معها ، لكن ممارسة الحريات الفرية أو الجماعية بلا قيود أو ضوابط أمر متناقص مع ذاته من الناحية العملية ، فحريتي الفردية ستصطدم مع الحريات الفردية للآخرين وبالتالي يصبح الأمر غير ملائم للفطرة ، من هنا كان لا بد من الضوابط لكل واحدة من الحريات .

إن ممارسة الحريات في سياق العولمة قد وعت ضرورة وجود الضوابط إلى حد كبير حين يكون السلوك متعلقاً بممارستها بين أفراد وجماعات الدول المعولِمة ، أما في حالة التعامل مع الدول الأخرى فان مساحة الحريات التي تمنحها الدول المعولِمة لا تراعي - إلا في نطاق قليل ومحدود جداً - الضوابط التي تمنع ممارسة الحريات الفردية أو الجماعية من إلغاء حرية الآخرين أفراداً أو جماعات .

هذا جانب من المسألة موضوع التحليل ، أما الجانب الآخر فهو أن هذه الدول المعولِمة تسعى لنشر ثقافتها المتجسدة في سلوكات تمارس الحريات الفردية والاجتماعية بطرق وأشكال تختلف قليلا أو كثيرا عما لدى الدول الأخرى وتجتهد في ترسيخ القيم التي تجسدها هذه السلوكات عند أفراد وجماعات هذه الدول الأخرى ، وتتخذ لذلك من الوسائل أحدثها وأكثرها تأثيراً ، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال والمؤسسات الثقافية والبحثية ، ونشر اللغة ومراكز تعليمها وغيرها من وسائل ، كل ذلك مستخدم لهذا الغرض ، ولعل أخطر هذه الوسائل هو الأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية وشبكة الإنترنت التي تنقل إلى الآخرين نقلاً حياً جذاباً طرق

وأشكال التعامل مع جوانب الوجود المختلفة : الأبناء مع الآباء ، والأبناء مع الآباء ، والذكور مع الإناث ، والعلاقات الأسرية والاجتماعية ، والأصدقاء والأعداء ، ويصل الأمر إلى العلاقات الدولية ، وكذلك طرق وأشكال التعامل مع النبات والحيوان ومع الكون الطبيعي ، ومع الأدوات والوسائل ، ومع الأفكار العلمية وغير العلمية ، ومع الزمان والوقت ، ومع الغيب ، كل هذا وأكثر أصبح يدخل إلى بيوت الناس في الدول الأخرى ، فيشاهدها الصغار والكبار ؛ ومن غير المعقول والمقبول القول إن هذا كله لا يترك أثراً ما على هؤلاء الناس .

إذا عرضنا هذه السلوكات الثقافية على معيار الإنسانية في ضوء المعنى الأول لها (ملاءمة الفطرة الإنسانية) نجد أنها والقيم التي تجسدها ، وأعني الحريات الفردية والاجتماعية ، قد اختلط فيها الإنساني بغير الإنساني بسبب طريقة التعامل مع الآخر ، وبسبب عدم وجود ضوابط كافية تمنع الضرر عن الفرد وعن المجتمع ، إن بعض الممارسات الثقافية في سياق العلاقات الاجتماعية هي أقرب إلى التسيب والانفلات من الضوابط ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الأضرار على المستوى الفردي والجماعي .

إذا نظرنا إلى قيم ثقافية أخرى في العولمة والسلوكات التي تجسدها ، مثل قيم المنفعة ، واللذة والمتعة ، والرفاهية ، سنجد أنها في جوهرها ملاءمة للفطرة ، ولكن المشكلة مرة أخرى في الضوابط التي تمنع تجسيد هذا القيم في السلوك من أن يُلحق الضرر بالفرد أو الجماعة ، فهذه الضوابط وإن كانت موجودة بشكل أو بآخر ، لكنها ليست كافية في دفع كل الأضرار التي يمكن أن تنتج من السلوكات المجسدة لهذه القيم . قيمة المنفعة تركز على المنفعة المادية في الدرجة الأساس ، وقيم اللذة والمتعة والرفاهية لم تحقق للإنسان الغربي في المقام الأول الاستقرار

النفسي والسعادة المنشودة ، بل إن متابعة ما ينتجه النظام الرأسمالي من وسائل المتعة والرفاهية قد أرهق الإنسان في لهائه للحاق بهذه الوسائل والحصول عليها .

وعليه ، نستطيع القول : إن هذه القيم أيضا قد اختلط فيها الإنساني بغير الإنساني في ضوء المعنى الأول للإنساني .

من القيم الثقافية في العولمة والتي تظهر في سلوكات متنوعة ، قيمة التجديد والتحديث المستمر ، ويتجلى هذا في ابتكار أدوات ووسائل جديدة في التعامل مع جوانب مختلفة من الوجود ، بل ومع الناس فيما بينهم أحيانا ، ولعل لهذا الجانب صلة بالمنطلق العلماني الذي يرفض القديم والتقليدي ، وصلة بالنظام الرأسمالي الذي يسعى لزيادة الثروة والدخل المالي من خلال ابتكار أدوات ووسائل جديدة كل يوم حتى لا تتوقف عجلة الإنتاج .

إن التجديد والتحديث أمر مرغوب بشكل عام ، ويتوافق مع الفطرة التي تحب ذلك وتنشط به ، وتملّ من البقاء على الأمر الواحد والنمط الواحد ، لكن التجديد والتحديث حين يتجاوز الحد لدرجة يصبح فيها الإنسان مرهقاً من كثرة التجديد والتحديث وتلحقه الأضرار المادية والمعنوية بسبب ذلك ، فإنه يصير أمرا لا إنسانياً . وعلى ذلك فقيمة التجديد والتحديث في سلوك العولمة قد اختلط بها الإنساني بغير الإنساني والحال فيها شبيه بما قلناه في القيم الثقافية الأخرى .

أما قيمة المساواة الجنسية (الجنسوية **Gender**) التي تسعى إلى التجسد في سلوكات لا يتميز فيها الذكر عن الأنثى ، بل ولا يكون هناك أدنى إشارة إلى ذكر أو أنثى أو أية فروق بينهما ، هذه السلوكيات حديثة ورافقت ظهور العولمة ، وتجسدت في عدد من المظاهر الصارخة منها : اعتبار زواج المثليين أمراً قانونياً ومشروعاً ومادياً ، ليست فيه مخالفة لأعراف أو تقاليد أو جرحاً للذوق العام .

إن هذه القيمة مخالفة للفطرة الإنسانية ، وهي لذلك قيمة لا إنسانية ، وسلوك العولمة يحاول نشر هذه القيمة في الدول الأخرى من خلال وسائل الإعلام والأفلام والمسلسلات ، وكذلك باستغلال نفوذ الدول المعولِمة في المجال الدولي من خلال المؤتمرات الدولية ، مثل المؤتمر العالمي للسكان في بكين والقاهرة (عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥) وغيرها من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمرأة والطفل وحقوق الإنسان .

والحق أن عرض هذه القيم الثقافية والممارسات التي تجسدها على المعاني الثلاثة الأخرى للإنسانية توصل إلى النتيجة نفسها ، وهي أن هذه القيم الثقافية قد اختلط فيها الإنساني بغير الإنساني ، إذ هي لا تجعل الإنسان أكثر همها ، فليس هو دائما الغاية المقصودة .

وهكذا ، بالرجوع إلى النتائج التي وصلنا إليها بشأن القيم في مجالات العولمة الرئيسية (الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية) نستطيع أن نقرر النتيجة العامة ، وهي **أن سلوك العولمة وقيمها قد اختلط فيها الإنساني باللاإنساني وأن الجانب اللاإنساني يكاد يكون هو الطاغي ، وخصوصا فيما يتعلق بالعولمة المتجهة إلى الدول غير الغربية .**

هل يمكن إصلاح قيم العولمة ، وكيف ؟

انتهينا من التحليل والنقد فيما تقدم إلى أن قيم العولمة ليست قيماً إنسانية تامة ، وذلك من خلال عرضها على معاني الإنسانية (الأربعة) ، وأن الإنساني فيها مختلط باللاإنساني ، وهذا يعني أن هناك أضراراً تنجم عن سلوك العولمة المجسد لهذه القيم ، على المستوى الفردي والجماعي ، الأمر الذي يعني أنها في وضع تحتاج فيه إلى الإصلاح إذا ما كانت الغاية هي الإنسان في ذاته ، كل إنسان دونما تمييز .

إن هذا الشرط الأخير هو أول خطوات إصلاح العولمة إنه إصلاح النيّة والقصد ، ذلك أن الأمور بنواياها ، « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » ، ومن كانت هجرته لغاية أخرى من تجارة أو زواج أو غيره « فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

النيّة هنا هي نيّة الفاعل صاحب الدور الأكبر في سلوك العولمة والمؤثر فيه ، وهو الغرب بقيادة أمريكا ، فهل يا ترى لدى الغرب وعلى رأسه أمريكا النيّة لتصير قيم العولمة وسلوكها قيماً إنسانية ، تلائم الفطرة الإنسانية في كل مكان وتكملها ، لا تفرق بين الناس لا باعتبار الجنس أو اللون أو خلافه ، وتجعل الإنسان أي إنسان غاية في ذاته وليس وسيلة لتحقيق غايات أو مصالح أخرى ؟

وما دمنا نتحدث على مستوى الفكر النظري فإن ما سنكتفي بقوله هنا هو أن قيم العولمة وسلوكها لا يصلحان إلا إذا كانت مثل هذه النيّة الإنسانية موجودة حقا لدى الدول المعولِمة في الدرجة الأولى ولدى الدول المعولَمة في الدرجة الثانية .

ويرتبط بالنوايا أمر آخر ، وهو الأهداف والغايات ، فكما اشترطنا أن تكون النيّة إنسانية فإننا نشترط أن تكون الأهداف التي سيحققها سلوك العولمة إنسانية ، تتوافر فيها كل معاني الإنسانية التي ذكرت في هذا البحث ، فالأهداف لا ينبغي أن تقتصر على تحقيق مصلحة دول بعينها وتعيق الدول الأخرى عن تحقيق أهدافها ، وهذا يمكن أن يتحقق بدرجة كبيرة إذا ما جعلت كل دولة في أهدافها الإنسان باعتباره غاية في ذاته ، فلا يكون هدف دولة ما الهيمنة والسيطرة على ثروات دولة أو دول أخرى والتحكم في سياستها وقراراتها ، أو يكون هدف دولة فرض ثقافتها (طرق تعاملها مع جوانب الوجود) على دول أخرى بحجة أن هذه الثقافة هي الأكمل ، وهي في حقيقة الأمر ليست ثقافة إنسانية ، ومثل ذلك يقال في كل الأهداف التي تسعى العولمة لتحقيقها .

ما نقوله هنا سيكون شبيها بما قلناه آنفا من كون واضع الأهداف التي سيأتي سلوكه محققاً لها هو المطالب بأن تكون أهدافه إنسانية لا تقتصر على تحقيق مطالبه ومصالحه وحدها ، فهل يا ترى يمكن للدول المعولِمة أن تفعل هذا ؟

سنكرر أيضا ما قلناه آنفاً ، فما دمنا نتحدث على مستوى الفكر النظري ، فلا بد لنا من القول بأن قيم العولمة وسلوكها المجسِّد لها لا يمكن إصلاحها إلا إذا تغيرت أهدافها القائمة وأصبحت كلها أهدافاً إنسانية ، وهذه مهمة الدول المعولِمة في الدرجة الأولى ، ومهمة الدول المعولَمة في الدرجة الثانية وفي جانب من هذه المهمة .

فإذا افترضنا أن النوايا صحّت فصارت إنسانية ، وأن الأهداف استقامت وتحققت بوصف الإنسانية ، فإنه يبقى أن تصير قيم العولمة قيماً إنسانية ، وهذا الأمر هو الجزء الأهم والأصعب في المشكلة ، كيف يمكن لقيم العولمة أن تصير إنسانية بالمعنى التام لمصطلح الإنسانية .

يحتاج الأمر في نظرنا إلى توضيح فلسفي يتعلق بمصدر القيم ، فنقول في ذلك : **لا يعدو مصدر القيم أحد اثنين ، الإنسان أو الله** ، (والله هنا خالق كل شيء ، الكون والإنسان) كما بين الفيلسوف الفرنسي **لويس لافيل Louis Lavelle** (ت ١٩٥١ م)[1] ، والإنسان مخلوق وعلمه بذاته وبغيره من الموجودات التي تحيط به محدود كما يقرر أهل العلم ، وعليه فإن الإنسان حين يضع لسلوكه وتعاملاته في هذه الحياة مع جوانب الوجود المختلفة قيماً تحكمها وتوجهها ، فإن هذه القيم ستأتي بالضرورة على شاكلة علمه المحدود ، أي سيكون فيها قصور عن الوفاء بشرط الإنسانية ، هذا إذا ما افترضنا أن وضعه القيم قد تجرد عن الهوى والمصالح الشخصية ، وهو أمر في واقع الحال غير متحقق .

---

(١) عادل العوا ، **القيمة الأخلاقية** ، ص٢٠٢ . وانظر كتابنا : عزمي طه السيد ، **الفلسفة : مدخل حديث** ، ص٢٠١-٢٠٣ .

أما حين يكون واضع القيم للإنسان في تعامله مع جوانب الوجود المختلفة هو خالق الإنسان وخالق الوجود ، أي الله سبحانه وتعالى ، فإنه إذ هو الخالق - سيضع أكمل القيم التي تناسب الإنسان كل إنسان أي ستكون قيماً إنسانية بكل معاني الإنسانية ، ذلك لأن الله الخالق لكل شيء لديه العلم الكامل بمخلوقاته ، ثم إنه لكماله في العلم والقدرة والمُلك ليس له هوى أو مصلحة أو حاجة ، إذ هو غني عن كل هذه الأمور ، فيكون في وضعه للقيم مريداً خير الإنسان لا خيره هو سبحانه وتعالى عن الحاجة والنقص ، لقد أخبرنا الحق سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بهذه المعاني في آية جاءت على صورة استفهام استنكاري ، حيث قال جلَّ وتعالى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك : ١٤] لكن هذه المعاني هي المعاني المقبولة عند أصحاب العقول السليمة ، إذ يدعمها ما نشاهده جميعاً ، وهو أن الذي يصنع آلة لتقوم بعمل معين هو الأقدر على وضع الشروط والضوابط والمعايير التي تمكِّن هذه الآلة أن تؤدي العمل الذي صممت من أجله على أكمل وجه ممكن .

قصدنا من هذا التوضيح الفلسفي للسؤال عن مصدر القيم أن يعيننا على توضيح وتدعيم ما نحن بصدده وهو الإجابة عن السؤال : هل يمكن إصلاح قيم العولمة ، وكيف ؟ ونعود لنتابع إجابتنا فنقول : لقد بذل الإنسان الغربي قصارى جهده وطاقته في وضع قيمه التي توجه سلوكه في الحياة معتمداً على عقله وقدراته وما وصل إليه من علم ، ومن ذلك قيم العولمة ، ولعل **فوكوياما** الذي قال **بنهاية التاريخ** وأنه لا مزيد على قيم الحضارة الغربية الليبرالية وقيم العولمة يكون صائباً في رأيه ، إذ ليس في قدرة إنسان الغرب أن يأتي بجديد في هذا السياق ، ذلك أنه لم يلتفت إلى وجود قيم أخرى من المصدر الآخر المتاح أمام الإنسان ، وأعني الله سبحانه وتعالى ، وعلى ذلك فإن الطريق يكاد يكون مسدوداً لإصلاح قيم العولمة وجعلها قيماً إنسانية أمام الإنسان المنطلق في تحديد قيمه وقيم العولمة من الفكرة العلمانية ، وأن الطريق الآخر المتاح

له لإصلاح هذه القيم، بما فيها قيم العولمة، هو الأخذ بالقيم الإلهية الربانية التي وضعها الله سبحانه وتعالى للناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم، فكانت ملائمة للفطرة التي فطرهم عليها، ومحافظة على سلامة وجوده ومعينة له على الترقي إلى الكمال اللائق به كإنسان، ناظرة إليه على أنه غاية في ذاته.

إن البحث سيطول بنا إذا ما أخذنا كل قيمة من قيم العولمة ورأينا جانب القصور فيها، وكيف جاءت القيم الربّانية التي لم يقم البشر بتغييرها أو تحريفها، كاملة في أصل نزولها وتبليغها للناس، وكيف أنها تستطيع إصلاح القصور في هذه القيم التي وضعها الناس، وأن إصلاحها وتتميم نقصها إنما هو في حقيقة الأمر استبدالها لتحل محلها في الممارسة والسلوك القيمة الإلهية الربّانية.

إن كل الضوابط المفقودة في قيم العولمة – كما أشرنا في تحليلنا ونقدها لها فيما تقدم – موجود في القيم الإلهية الربّانية كما وردت في الوحي الإلهي – الإسلام، وهي قيم إنسانية بكل معاني الإنسانية الوارد ذكرها فيما تقدم.

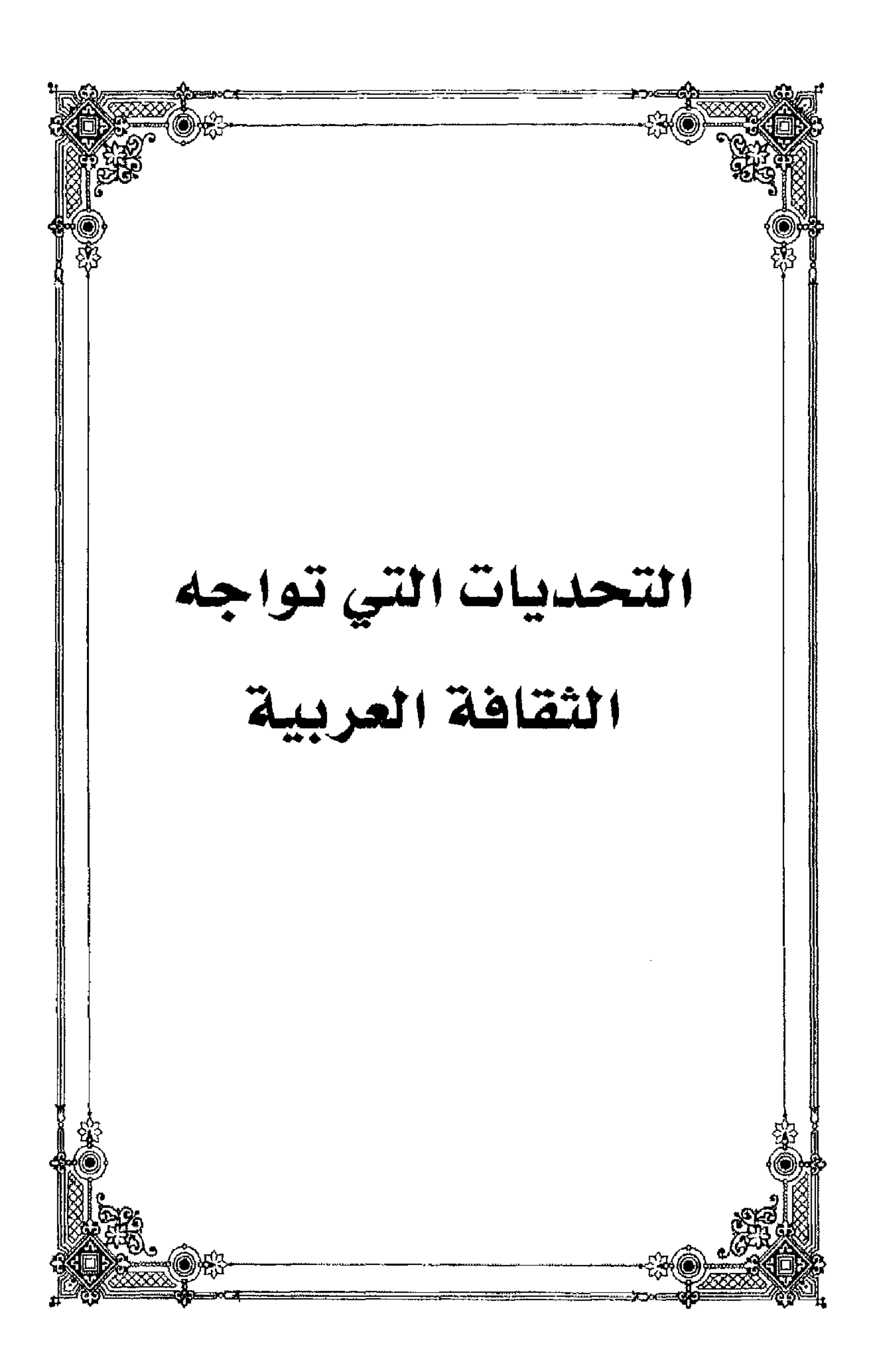
هل يمكن أن يحدث هذا الأمر وكيف؟ الجواب هو أن حدوث مثل هذا الأمر يحتاج إلى الفاعل ذي الإرادة الحرَّة، الواعي بحقيقة أهدافه وغايته في هذه الحياة، والذي خلصت نيته لتحقيقه (أعني تحقيق إصلاح قيم العولمة)، هذا الفاعل هو في الدرجة الأولى الدول المعولِمة، فإذا لم تتوفر النيّة لدى هذه الدول لإصلاح قيم العولمة، فان الإصلاح سيكون مستحيلاً أو قريباً من ذلك.

إن بيان ما في هذه القيم من قصور واقتراح البدائل قد يغير قليلاً أو كثيراً، وهو في كل الأحوال عمل لا بدَّ منه على مستوى الفكر النظري، لكن يظل الأمر مرهوناً باعتقادات الدول المعولِمة التي انطلقت منها قيم العولمة، فالنوايا لن تتغير إلا إذا تغيرت المنطلقات الاعتقادية، أي الإيدولوجيا التي تعتنقها هذه الدول المعولِمة – وهي منطلقات عَلمانية –، وصارت منطلقات ربّانية.

إن الدول المتأثرة بالعولمة يمكنها من جانب آخر أن تفعل شيئاً ما باتجاه التخفيف من أضرار العولمة عليها وعلى غيرها على مستوى الفكر النظري وعلى مستوى الممارسة العملية ، فمهمة الفكر توضيح الحقائق واقتراح الحلول ، وتأتي المهمة العملية ببذل كل الجهود الممكنة لنقد الأخطاء وبيان جوانب القصور ، والعمل المشترك فيما بين هذه الدول للوقوف أمام أخطاء قيم العولمة المتجسدة في سلوكها المتعدد الجوانب ، وإجبار هذه الدول المعولِمة على أن تغير في سلوكها ، الأمر الذي إن حدث سيكون تغييراً في القيم التي يجسدها في السلوك .

إن الدول العربية والإسلامية المتضررة من الجوانب اللاإنسانية في قيم العولمة تستطيع فعل الكثير شريطة أن تتوفر لديها الإرادة الحرّة والنيّة الصادقة والأهداف الواضحة ، فبالتعاون والعمل المشترك يمكنها مواجهة أخطار العولمة وتحدياتها ، بل ويمكنهم فعل ما هو أكثر من ذلك ؛ أن يوجدوا عولمة أخرى تقوم على قيم إسلامية إنسانية ، وتقضي على القطبية الواحدة المهيمنة في هذه الأيام ، وتسود العالم بقوة الحق المدعوم بالقوة المادية ، ذلك أنه لا بدَّ للحق من قوة تدعمه وتحميه وتنصره وتنشره .

إن الحال اليوم أن من يملك القوة لا يملك الحق ، ومن يملك الحق لا يملك القوة ، والنداء إلى الأمة التي تملك الحق الذي زودها به الحق سبحانه وتعالى ، هو النداء الذي نادى به الحق هذه الأمه بقوله تعالى : ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال : ٦٠] ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد : ١١] .



التحديات التي تواجه الثقافة العربية

التحديات التي تواجه الثقافة العربية

سأقوم، توطئة للبحث بتحديد المعاني المقصودة بالألفاظ والمصطلحات الواردة في عنوان المحاضرة، وأبدأ بـ :

مفهوم التحديات :

المقصود بالتحديات قوى أو أحوال طبيعية، أو أمور أو أوضاع اجتماعية إنسانية، غير مرغوبة ومخالفة لما نعتقده أو نطمح إليه، وتشكل عوائق أمام تحقيق أهدافنا وغاياتنا على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة، وتهدف بعض هذه الأوضاع أو الأمور – في الوقت نفسه – إلى تحقيق الغلبة والهيمنة لها على أوضاعنا وجوانب حياتنا المختلفة، وجعلها تابعة لها.

وسوف يقتصر البحث على التحديات الاجتماعية الإنسانية التي هي من فعل الإنسان دون التحديات الطبيعية الناشئة عن الأحوال الطبيعية التي لا مدخل للإنسان في إيجادها، كتحدي الصحراء والجفاف ووجود مناخ صعب حراً أو برودة وما شابه ذلك.

مفهوم الثقافة :

سبق أن حددنا مفهومنا للثقافة، ونورده هنا من باب التذكير، فنقول :

الثقافة (بعامة) معرفة عملية مكتسبة تنطوي على جانب معياري وتتجلى في سلوك الأفراد الواعي في تعاملهم في الحياة الاجتماعية مع الوجود (في أجزائه

المختلفة)[1] [أي التعامل مع الله (خالق كل شيء) ، ومع الذات ، ومع الآخر ، ومع الكون الطبيعي ، ومع الأفكار ، ومع الوسائل والأدوات ، ومع الزمن ، ومع الغيب] .

مفهوم العربية (والعرب) :

لفظ العربية - كما هو واضح ومعلوم - نسبة إلى العرب ، والعرب شعوب تشكل أمة تقطن حيزاً جغرافياً يمتد من الخليج العربي وجبال زاجروس شرقاً إلى شاطئ المحيط الأطلسي غرباً ، ومن جبال طوروس والسواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى شاطئ المحيط الهندي والصحراء الكبرى الإفريقية جنوباً ، وينتمون إلى النسب العربي ، ويتكلمون اللغة العربية ، ولهم تاريخ واحد ، ويدينون - الغالبية العظمى منهم - بدين واحد هو الإسلامية ، ويمارسون عادات وتقاليد متشابهة إلى حد كبير ، وتسود مجتمعاتهم الجزئية قيم واحدة ، ويشتركون جميعاً في المصير والمستقبل كما اشتركوا في الماضي في التاريخ والحضارة .

المقصود بالثقافة العربية

في ضوء ما تقدم من تحديد للثقافة وتوضيح لـ العرب ، يمكننا القول بأن **تلك المعرفة العملية المكتسبة التي تنطوي على جانب معياري (مجموعة من القيم) مستمدة من عقيدة الأمة العربية وتراثها المشترك ، وتتجلى في سلوك الأفراد الواعي في تعاملهم في الحياة الاجتماعية مع الوجود (في أجزائه المختلفة)** .

---

(١) قسمنا الوجود في هذا المقام إلى خالق ومخلوقات ، تأسيساً على القضية الوجودية الأولى : الله خالق كل شيء ، ثم إن الله واحد لا كثرة فيه ، أما المخلوقات فلا حصر لها ، لكنه يمكن تصنيفها إلى أقسام كبرى ، وقد اخترنا التقسيم الآتي لها : الذات ، والآخر ، والكون الطبيعي ، والأفكار ، والوسائل والأدوات ، والزمن ، والغيب .

فالثقافة العربية في تحديدنا هذا لا تعنى جانباً بعينه مما هو شائع أو مترسب في الأذهان ، كأن تكون الفكر أو الأدب أو الفنون أو التعليم ، أو الأخذ من كل علم أو فن بطرف ؛ إن لكل واحد من هذه الأمور صلة ما بالثقافة ، إلا أن كلاً منها مصطلح خاص ، وله مجاله ومعالجاته الخاصة به ، ومعظمها نظري الطبيعة ، في حين أن المعنى الذي نقصده هنا أدخل في نطاق علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) ، ونحن نطرحه كتعريف يدخل ضمن تعريفات هذا العلم ، لكننا نزعم أنه يتميز عليها باستيفائه لشروط وضع المصطلح العلمي[1] ؛ إن جوهر الثقافة العربية هي المعرفة بكيفية التعامل مع جوانب الوجود المختلفة ، هذه الكيفية التي يضبطها ويحكمها جانب معياري يشكل منظومة من القيم ارتضتها هذه الأمة في ماضيها وحاضرها .

والآن ، إذا ركبنا معاني هذه الألفاظ التي تضمنها العنوان ، أمكننا القول بأن :

التحديات التي تواجه الثقافة العربية هي مجموعة من الأمور أو الأوضاع الاجتماعية الإنسانية المتصلة بالعالم العربي غير مرغوبة ومخالفة لما تطمح إليه الأمة العربية في تعاملها مع الوجود بأجزائه المختلفة (أي في ثقافتها) ، وتمثل صعوبات أو تشكل عوائق أمام تحقيقها للحالة المثلى التي ينبغي أن يكون عليها هذا التعامل (أي تحقيق هويتها الثقافية في صورتها الأكمل) ، وأن بعض هذه الأمور والأوضاع يهدف – في الوقت نفسه – إلى الهيمنة على الثقافة العربية (أي على كيفية تعامل الأمة العربية مع الوجود بأجزائه المختلفة) بالعمل على فرض طرق تعاملها مع الوجود على الأمة العربية .

انتقل الآن إلى الحديث عن هذه التحديات التي تواجه الثقافة العربية ، فنسأل : هل هذه التحديات موجودة حقاً ، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد رياضة فكرية ؟

---

(١) سبق ذكرها وبيانها وهي : الوضوح والتمييز ، والقدرة على حل المشكلات المرتبطة بالمصطلح على المستوى النظري ، وعلى المستوى العملي أيضاً إذا كان يرتبط بالمصطلح قضايا عملية في الواقع .

ستجيب هذه المحاضرة عن هذا السؤال ، بالتأكيد على أن هناك تحديات قائمة بالفعل على أرض الواقع تواجهها الثقافة العربية ، وأنها تشكل خطراً حقيقياً على هذه الثقافة ، وأنها من الكثرة والتعدد بحيث لا بد للباحث عنها وفيها من محاولة تصنيفها تسهيلاً لدراستها . ونرى أنه من المناسب تقسيم هذه التحديات إلى قسمين :

- **تحديات داخلية** ، وهذه ترجع في نشأتها وتجلياتها إلى ظروف وأوضاع وأسباب قائمة وموجودة داخل الأمة العربية ومجتمعاتها .

- **تحديات خارجية** ، وهذه ترجع في نشأتها وتجلياتها إلى ظروف وأوضاع وأسباب وفواعل قائمة وموجودة خارج الأمة العربية ومجتمعاتها .

وبالنظر في التحديات الداخلية القائمة في داخل الأمة ، يمكن قسمة هذه التحديات إلى قسمين بينهما بطبيعة الحال ترابط وتداخل ، وأثر وتأثير ، وهما :

- **تحديات تواجه الثقافة العربية على مستوى الفرد** ، تعيقه عن تجسيد ثقافته العربية في سلوكه باعتباره فرداً ينتمي إلى هذه الثقافة .

- **تحديات تواجه الثقافة العربية على مستوى المجتمعات والأمة العربية** ، تعيقها عن تجسيد هذه الثقافة العربية في حياتها . وهذان النوعان بينهما تفاعل جدلي بالضرورة ، فما هو فردي يترك أثره على الجماعة والعكس صحيح .

أما **التحديات الخارجية التي تواجه الثقافة العربية** فيمكن تصنيفها بأكثر من طريقه ، وقد اخترنا لها التصنيف الثلاثي الآتي :

- **تحديات ترجع إلى المشروع الصهيوني** .

- تحديات ترجع إلى المشروع والقوى الإمبريالية الغربية والعولمة .

- **تحديات ترجع إلى ما يسمى الشرعية الدولية** .

وهذه الأقسام الثلاثة أيضا - كما سنرى بعد قليل - بينها ترابط ، بل وتحالف في العموم ، وخصوصاً فيما يتعلق بموقفها من الثقافة العربية .

أبدأ ببيان موجز لـ :

التحديات الداخلية على مستوى الفرد :

- **تحدي تنمية استعدادات الفرد وقدراته المختلفة** : العقلية والوجدانية (العواطف والانفعالات) والجسمية والروحية ، وذلك ليصبح قادراً على تجسيد ثقافته وتنميتها (أي تنمية تعامله مع جوانب الوجود) إلى أقرب درجة ممكنة من الحالة المعيارية لهذه الثقافة ، هذه التنمية للاستعدادات والقدرات لتصل إلى أعلى درجاتها الممكنة تساهم في التصدي للتحديات الثقافية الأخرى ، فكلما كانت هذه التنمية أعلى درجة كانت قدرة الفرد على مواجهة التحديات الأخرى أكبر .

هذا التحدي قائم باستمرار وفي كل الظروف ، والمسؤولية فيه تقع على عاتق الأسرة أولاً ، ثم على المؤسسات التربوية في المجتمع ، ثم هو مسؤولية الفرد نفسه بعد ذلك حين يصل إلى مستوى الرشد والمسؤولية .

وإذا كانت تنمية الجانب العقلي لدى الأفراد في غاية الأهمية ، فإن تنمية الجانبين الوجداني والروحي لا تقل في أهميتها عن الجانب العقلي ، وتحتاج منا مزيد اهتمام .

- **تحدي غياب القدوة الحسنة** ، هذا التحدي قائم في الوقت الحاضر ، فلم يعد الوالدان أو الأساتذة هم القدوة الحسنة للأبناء في مراحل حياتهم الأولى ، وذلك لكثرة ما يعرض على شاشات التلفزة ووسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمقروءة من نماذج لشخصيات يفترض فيها أن تكون قدوة للآخرين بصورة عامة ، لكن هذه النماذج المختلفة نادراً ما تكون قدوة حسنة ، إن العربي المسلم قدوته الكبرى هو

الرسول صلى الله عليه وسلم ، والله سبحانه وتعالى وجهنا لنجعله كذلك وذلك في قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، وبطبيعة الحال فهناك عظماء حقيقيون في تاريخ الأمة العربية القديم والحديث يمكن أن يتخذوا قدوة حسنة بالفعل . إن وجود القدوة الحسنة يساهم في ترسيخ الهوية الثقافية العربية للفرد ، لأن ذلك يعني السلوك الحسن على شاكلة النموذج أو القدوة الحسنة الملتزمة بالجانب المعياري للثقافة العربية .

- **تحدي التقليد الأعمى** لأنواع السلوك والعادات غير العربية وبخاصة الغربية ، فأنواع السلوك والعادات الغربية في الملبس والمأكل والمشروب والكلام والغناء والرقص وقضاء أوقات الفراغ وتعامل الأبناء مع الآباء والتعامل بين الذكور والإناث وكل أنواع التعامل في الحياة (أي الثقافة الغربية) ، تعرض علينا صباح مساء وتدخل إلى بيوتنا دون استئذان ، حاملة معها الكثير من الغث والقليل من السمين النافع ، والتحدي هنا كبير في جانبه الفردي ، وهو أيضاً – كما في التحدي السابق – مسؤولية الأسرة والمجتمع ، لكنه بعد ذلك مسؤولية الفرد أيضاً ، وخطورة هذا التحدي المتمثل في التقليد ، أنه يترك أثره في الأفراد من سن الطفولة ، التي هي سن التقليد ، فإذا نشأ الطفل على سلوكيات معينة وشب عليها وكانت سلبية ومعارضة لثقافته ، فإن اقتلاعها بعد ذلك سيكون أمراً غير يسير . وهذا التحدي الفردي هنا هو جزء من تحدي الغزو الثقافي الموجه للأفراد وللمجتمع . إن التقليد الأعمى لا يجعل للفرد شخصية مستقلة ولا هوية ثقافية متميزة .

- **تحدي تنظيم الوقت واستثماره** ؛ والمقصود قدرة الفرد على استثمار وقته الاستثمار الأمثل والأنفع ، إن الشباب هم أولى فئات المجتمع بالانتباه إلى هذا التحدي ، حتى لا يضيعوا أوقاتهم سدى دون استغلالها في الأعمال التي تفيدهم وتفيد مجتمعهم .

والرسول عليه الصلاة والسلام وجه المسلمين إلى أهمية فترة الشباب واستغلال قوة الفرد فيها وذلك في حديثه الشريف : [اغتنم خمساً قبل خمس ، شبابك قبل هرمك ... الخ] ؛ إن الفرد حين لا يضيع وقته فيما لا جدوى منه ، يكون قد أضاف سمة إيجابية إلى هُويته الثقافية وشخصيته ، وساهم في مواجهة التحديات الثقافية التي تهدف معظمها إلى استهلاك أوقاتنا فيما لا طائل من ورائه .

- **تحدي العادات الاستهلاكية** ، والمقصود هو الإسراف أو التركيز على جانب الحاجات الكمالية التي لا تحقق تلبيتها أية تنمية حقيقية للإنسان وإنما تستهلك ماله وصحته ووقته ، وتزيد من مشكلاته ، من ذلك الإسراف في المأكل والملبس والمشرب ، والتدخين واستخدام الأدوات والأجهزة التي لا تدعو إليها حاجة سوى التباهي ، والسياحة غير الهادفة وغيرها من مظاهر الترف الزائد . إن مثل هذه العادات الاستهلاكية تقلب سلم أولويات الفرد واهتماماته ، فتصرفه عن الأولويات الحقيقية لتحل محلها أولويات مزيفة ، الأمر الذي ينعكس على هويته الثقافية وشخصيته .

هذه فيما نرى أبرز التحديات الداخلية على مستوى الفرد ، وننتقل إلى الحديث عن :

التحديات الداخلية التي تواجه الثقافة العربية على مستوى المجتمع :

الناظر إلى المجتمع وأحواله سيجد العديد من هذه التحديات ، وسنكتفي بإيراد ما نراه أبرزها :

- **تحدي الوعي بالهُوية الثقافية العربية** ، والمقصود بهذا التحدي أن المجتمع العربي بعامة يواجه صعوبات في نشر وترسيخ الوعي بالهُوية الثقافية العربية الواحدة ، وأن ملامح هذه الهوية وسماتها الرئيسة لم تعد أمراً واضحاً في الأذهان والوجدان ،

فبعد أن كانت أنشودة : « بلاد العرب أوطاني » تكرر على مسامع التلاميذ في المدارس بصورة يومية ، غابت هذه الأنشودة وهذا الشعار ، وحل محلها شعارات قطرية ترسخ الهُوية القطرية في وعي الناشئة على حساب الوعي بالهُوية العربية ، وساهمنا في الوطن العربي - بشكل مقصود أو غير مقصود - في تقليص الوعي بالهُوية العربية ، حتى بات الأمر عائقاً يحول بين الأمة العربية وتحقيق أهدافها في أن يكون لها هوية ثقافية عربية الخصائص ، وراسخة في النفوس .

- **التحدي التربوي** ، والمقصود به أن المؤسسات التربوية المختلفة في المجتمع تعاني من قصور وعجز يعيق تحقيق هذه المؤسسات للأهداف المنشودة في تجسيد الثقافة العربية وترسيخها في السلوك الفردي والجماعي .

أمام المؤسسات التربوية **تحدي إعداد المعلم المربي** الذي يؤمن بأن عمله في مهنة التربية والتعليم هو رسالة وليس مجرد وظيفة يتقاضى عليها راتباً نهاية كل شهر ، وعلى المجتمع أن يعيد إلى المعلم الاحترام والتقدير والمكانة الاجتماعية التي يستحقها ، وهذا تحد غير يسير ؛ وأمام المؤسسات التربوية **تحدي تعليم الدين** بشكل يحقق وظيفة الدين في حياة الأفراد والجماعات بحيث تتجسد في هذا السلوك الهُوية الثقافية العربية هذه الهوية التي تستمد خصائصها الجوهرية من الإسلام ؛ وأمام المؤسسات التربوية **تحدي تعليم اللغة العربية** بطريقة ميسره فعالة وغرس محبتها في نفوس الناشئة لا النظر إليها على أنها لغة قديمة غير عصرية ؛ وأمام المؤسسات التربوية **تحدي إعداد الناشئة للحياة مزودين بالعلم وبالعادات الذهنية الإيجابية** مثل القدرة على التفكير المنطقي السليم والمنتج ، وعلى التفكير النقدي البناء ، وعلى الحوار واحترام الرأي الآخر ، وعلى تحمل المسؤولية ، بجانب توعيتهم بصورة سليمة بجميع مشكلات أمتهم الأساسية والتحديات الكبرى التي تواجهها ، وتزويدهم بأفضل الحلول المثالية والواقعية لمعالجتها والتصدي لها .

ومن المؤسسات التربوية التي تواجه تحديات عديدة الجامعات ، إذ يكاد يكون هناك إجماع بين أساتذة الجامعات على أن هناك حاجة لإصلاح الجامعات والتعليم الجامعي وتطويره لكل تحقق الجامعة أهدافها في إعداد جيل من الشباب مؤهل بالعلم النظري والعلم العملي معاً ، وعلى وعي بقيم العروبة والإسلام ، قادر على مواجهة الحياة وخدمة أمته ومجتمعه .

وإصلاح الجامعات والتعليم الجامعي عملية مطلوبة باستمرار ، لكنها أكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر ، والناظر في الجامعات نظرة شمولية يستطيع أن يلاحظ عدداً من معوقات الإصلاح ، بعضها يتعلق بالأنظمة والتشريعات الإدارية والأكاديمية ، وبعضها يرجع إلى أعضاء هيئة التدريس وإعدادهم ونظرتهم إلى مهنتهم ، وتنمية قدراتهم وخبراتهم ، وبعضها يرجع إلى الخطط الدراسية للمواد الجامعية ، وبعضها يتعلق بالطلبة وشؤونهم وطريقة قبولهم في الجامعات ، وبعضها يتعلق بتمويلها ، وبعضها يتعلق بالبحث العلمي الذي تقوم به ، وأخيراً – ولعله ليس آخراً – عوائق تتصل بعلاقة الجامعة بالمجتمع وخدمته وبمؤسساته المختلفة .

والحق أن هذا التحدي كبير ، وهو من أخطر التحديات من حيث إن معظم الذين سيقودون الأمة في المواقع المختلفة في الحياة يمرون بالجامعات .

إن مسؤولية المؤسسات التربوية ودورها كبير ورئيس وأساس في بناء الأمة وفي تحقيق هويتها الثقافية وفي مواجهة التحديات التي تواجهها الأمة وثقافتها ، ولا نبالغ إن قلنا إن إصلاح التربية ومؤسساتها هو إصلاح للمجتمع وللأمة ولأحوالها المختلفة ، إن لم تكن جميعها فمعظمها ، وبالتربية التي تراعي قيم الأمة الثقافية تتحصّن الأمة ضد أشكال الغزو الثقافي المختلفة .

- التحدي الإعلامي ، والمقصود بذلك أن الإعلام بكل أدواته وأشكاله يجب أن يوجه لتوعية الناس بحقيقة أوضاعهم ومشكلاتهم والحلول المناسبة لها ، وأن يساهم في استثارة همهم لكل عمل نافع ولرد أي عدوان على أمتهم وأوطانهم ، وأن يقوم بدوره التربوي في نشر العلم وتعليم الثقافة النافعة المفيدة لعامة الناس ، والتأكيد على قيم الأمة وترسيخها ومحبتها ، وعرض الثقافة السليمة الأصيلة لهذه الأمة (أي كيفية التعامل مع جوانب الوجود المختلفة) ، إن قصور الإعلام عن الوفاء بهذه الغايات هو تحد كبير أمام الثقافة العربية وهذا التحدي يعيق بلا شك تحقيق الغاية التي تطمح إليها الأمة في جانب الثقافة ، وأعني تحقيق هويتها الثقافية على أكمل صوره ممكنة ، ولا نبالغ إن قلنا إن دور الإعلام ليس أقل من دور المؤسسات التربوية ، والتحدي الكبير الذي تواجهه الثقافة العربية في هذين المجالين (التربية والإعلام) هو غياب التنسيق فيما بينهما ، فالذي يحدث بصورة ملحوظة أن هناك تعارضا بينهما من حيث النظر إلى الغايات ، فقد تقوم المؤسسات التربوية بمحاربة التغريب وبيان سلبياته على هُوية الأمة الثقافية وتقوم أجهزة الإعلام بتزين التغريب بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الأفلام الغربية التي تعرض لنا نماذج الحياة الغربية في صورة فنية جميلة وجذابة .. ، فتحدث الازدواجية في نفوس الناشئة بين ما تعلمه المدارس والجامعات وما تعرضه وتعلمه أجهزة الإعلام بطريقتها ، وينعكس ذلك كله سلباً على الهُوية الثقافية العربية فيعيق تحقيقها في الصورة المرغوبة .

إن الإعلام اليوم قوة كبيرة وسلاح له أولويته بجانب الأسلحة الأخرى في الدفاع والهجوم والغزو والمواجهة ، ولا يزال استخدامه بصورة إيجابية فعاله يشكل تحدياً أمام الأمة وأمام ثقافتها هي بحاجة إلى التغلب عليه لتحقيق ثقافتها العربية في أكمل صورة ممكنة وأعزها ..

- **التحدي السياسي** ، والمقصود بذلك قصور الإدارات السياسية في الأمة العربية عن تحقيق غاية الأمة وطموحاتها ، وقد بات هذا الأمر واضحاً لأبناء هذه الأمة أكثر من بعض التحديات الأخرى ، ويتضمن هذا التحدي عدداً من التحديات الفرعية ، أبرزها : **تحدي الديمقراطية** في اختيار الحاكم واتخاذ القرارات وبخاصة المصيرية منها ، **وتحدي استقلال القرار السياسي** وعدم التأثر بالضغوط الخارجية ، **وتحدي وضع سياسيات لمواجهة الأخطار الخارجية** ، **وتحدي وضع سياسات لمعالجة المشكلات الداخلية** على جميع الأصعدة ، **وتحدي ممارسة الحريات المختلفة** ، **وتحدي العدالة وتكافؤ الفرص** ..الخ .

إن التحدي السياسي المحتمل في قصور الإدارات السياسية عن تحقيق أهداف الأمة ، التي أحدها تحقيق الهوية الثقافية للأمة في أكمل صورة ممكنة ، هو أحد العقبات الرئيسة التي تواجه الثقافة العربية ، وبدون إدارات سياسية قادرة وحكيمة ومتعاونة لن تتمكن الأمة من ممارسة ثقافتها على النحو الذي تطمح إليه .

- **التحدي الاقتصادي** ، والمقصود به قصور الأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي عن تحقيق الغايات الاقتصادية التي تطمح إليها الأمة ، الأمر الذي يبعدها عن تحقيق هُويتها الثقافية . إن مشكلتي الفقر والبطالة تحديات اقتصادية ومثلها تدني معدل دخل الفرد ، كذلك عدم تطوير وسائل الإنتاج إلى الحد الكافي الملائم ، وهناك قائمة تفصيلية طويلة بهذه التحديات ، لكن خبراء الاقتصاد يركزون على تحديات كبرى ورئيسة ، منها : تحدي إرادة اتخاذ القرار السياسي بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، لقد ظهرت فكرة السوق العربية المشتركة قبل فكرة السوق الأوروبية المشتركة ، لكن الأخيرة أصبحت واقعاً ، أما الأولى فظلت مجرد فكرة وحلم جميل أو طموح طوباوي ، وهناك تحدي التنمية البشرية هذه التي ستؤدي إلى التنمية الاقتصادية باعتبار العنصر البشري هو الفاعل الرئيس في

التنمية الاقتصادية ؛ ولا ينفك التحدي الاقتصادي الداخلي عن تأثره بالتحديات الخارجية التي برزت بعد معاهدة التجارة الدولية وتطبيق العولمة .

وتكمن أهمية التحدي الاقتصادي وضرورة مواجهته - كما هو معلوم - في أنه ينعكس ويؤثر على التحديات الأخرى ، فله انعكاساته السياسية والاجتماعية والتربوية والإعلامية ، الأمر الذي ينعكس على تجسيد الهوية الثقافية .

- **التحدي الاجتماعي** ، والمقصود به أن حركة الحياة الاجتماعية في المجتمع العربي الناتجة عن اجتماعهم معاً تنطوي على جوانب من القصور تعيق الأمة عن تجسيد هويتها الثقافية العربية بصورة واضحة . هذا التحدي يتداخل مع التحديات السابقة ويتقاطع معها في أكثر من موضع ، إذ كلها فعاليات ذات طابع اجتماعي ، لكننا سنذكر هنا الجوانب التي لم يرد ذكرها فيما تقدم ، والتي تعتبر وفقاً للممارسات العلمية الإجرائية تحديات اجتماعية ، فنذكر أبرزها ، بادئين بـ :

• **التحدي في مجال القيم الاجتماعية** ، هذه القيم التي لها أهمية كبرى في تحقيق وتجسيد وتحديد الهُوية الثقافية العربية ، فالتحدي في مجال القيم الاجتماعية يعني وجود قصور في الوعي بهذه القيم (والمقصود بطبيعة الحال القيم الإيجابية) والقصور في تحقيقها وتجسيدها بحيث تؤدي وظيفتها في حياة الناس والأمة ؛ هناك تحدي **قيمة العلم والتعليم** ، وهذه من القيم الواضحة الأهمية لكن لا زالت الأمة العربية مقصرة في إنجاز العلم ابتداءً ، إذ نحن الآن نستورد العلم كما نستورد الأجهزة كالسيارات والهواتف وغيرها ، فالبحث العلمي الأصيل ضئيل جداً ، ومشاركة الأمة العربية في تقدم العلم تكاد تكون معدومة ، كما أنها مقصرة في مجال التعليم ونشره بين أبناء الأمة كماً وكيفاً ، فضلاً عن انتشار الأمية الهجائية وغيرها ...

• وهناك **قيمة العلم العملي التطبيقي** ، بمعنى استثمار العلم النظري في حياة الإنسان لتسهيلها وترقيتها .

• وهناك **قيمة التخطيط للمستقبل** وتحديد الأهداف القريبة والبعيدة للأمة حيث تكاد هذه أن تكون غير موجودة على مستوى الأمة ، الأمر الذي يهدد هويتها بالاضمحلال إن لم يكن بالتلاشي ؛ وهناك قيمة التعاون والعمل المشترك الجماعي .

• وهناك **قيمة التواد والتراحم والتكافل** بين أبناء الأمة مثل كفالة الأيتام والأرامل والفقراء والمحتاجين والمرضى .

• وهناك **قيمة الاعتدال في الإنفاق والاستهلاك** وعدم الانجراف وراء الإسراف ، ونحن نعطي لهذه القيمة أهمية اقتصادية كبرى ، والكثير من أبناء الأمة العربية غافلون عنها وعن أهمية تطبيقها الذي ينعكس على حالة الأفراد الاقتصادية ويقلل مشكلاتهم ، كما ينعكس إيجاباً على اقتصاد المجتمع بعامة ، إن تجسيد هذه القيمة في سلوكنا هو إحدى وسائل مقاومة العولمة ومقاومة الخطر الصهيوني ومعظم الأخطار الخارجية (التي سيرد ذكرها فيما يلي) ، وظني أنا عن كل هذا غافلون .

• وهناك **التحدي المتعلق برعاية الأطفال ورعاية الشباب** ، فالرعاية السليمة المتكاملة الواعية والهادفة لهاتين الفئتين ستؤدي إلى إيجاد أمة صالحة إيجابية قادرة على مواجهة مشكلاتها وإيجاد الحلول لها ، وتجسيد هويتها الثقافية .

• وهناك **تحدي النزاعات الداخلية المختلفة** ، المذهبية والطائفية والقطرية والجهوية والحزبية وغيرها ، إن كل أنواع النزاعات الصغير منها والكبير تضيع الجهود وتهدر الطاقات وتفرق ولا توحد ، وتنتهي إلى تضييع الهوية العربية الواحدة .

- وهناك **تحدي المشاركة الشعبية** نخصه بالذكر لأهميته وإن كان موجوداً بصورة غير مباشرة في التحديات السابقة ، والحق أن هذا باب واسع يمكن أن تدخل فيه شتى أنواع الفعاليات والأنشطة الاقتصادية والسياسية والتربوية والمتعلقة بالشباب ، والمتعلقة بكفالة كل المحتاجين والضعفاء ، وتلك المتصلة بالدفاع عن مصالح الأمة وحقوقها والرد على من يريد بها سوءاً .

إن هذا التحدي الآن كبير ، ومواجهته بتفعيل هذه المشاركة بطريقة منظمة هو المطلوب ، ووسائل تحقيق هذا المشاركة الشعبية الفعالة عديدة ، منها إيجاد الأحزاب الفاعلة ، والجمعيات التعاونية والخيرية المختلفة والنقابات المهنية ، واللجان التطوعية المتخصصة ، كل في جانب معين ، هذا فضلاً عن المشاركات ذات الطابع الفردي كالتبرع الشخصي ، وتقديم صاحب الخبرة لخبرته وغير ذلك من أوجه المشاركة العديدة .

إن المجتمع العربي قد تعود لفترة غير قصيرة على شيء من السلبية في انتظار أن تقدم له الدولة كل ما يحتاجه ، ولعله آن الأوان لفتح الباب أمام المشاركة الشعبية الفعالة في التصدي لكل ما تواجهه الأمة من تحديات ؛ إن هذه المشاركة هي من أقوى الوسائل التي تحقق الهوية الثقافية للأمة .

ننتقل الآن إلى :

التحديات الخارجية التي تواجه الثقافة العربية ، وقد كنا حددناها في ثلاثة تحديات رئيسة ، وسنقدم قبل الحديث عن كل منها بقول عام نؤكد فيه أن المنطقة العربية تشكل منطقة مستهدفة من قبل الغرب بعامة ومنطقة مصالح استراتيجية بالنسبة له ، كان هذا في الماضي ، وهو اليوم أوضح وأشد وأشرس مما كان في الماضي ، خصوصاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي وانتهاء ما كان يعرف بالحرب الباردة بينهما ، وتزامن ذلك مع ظهور الصحوة الإسلامية التي

شملت العالم الإسلامي بعامة والعربي بخاصة ، ويدل على هذا الاستهداف بصورة صارخة الوضوح احتلال أمريكا للعراق ، حيث تحقق لها بهذا الاحتلال قدر عظيم من مصالحها الاستراتيجية . والخطر الذي يواجهه العالم العربي من القوى الغربية متعدد الجوانب : اقتصادي وسياسي وعسكري ، والأخطر من كل ما سبق الثقافي والحضاري ، وهذا كله واضح في تصريح للسيد **فيلي كلايس** ، سكرتير عام حلف الأطلسي ، في عام ١٩٩٥م حيث قال بأن الأصولية الإسلامية (ولا فرق عند الغرب وحسب ذهنيتهم بين العرب والمسلمين ، فكلهم في نظرهم هوية واحدة) « تمثل نفس التهديد الذي كانت تمثله الشيوعية للغرب .. ، إن حلف الأطلنطي يمكن أن يساهم في مواجهة هذا التهديد الذي يمثله المتطرفون الإسلاميون من حيث قيام الحلف بإعادة تحديد دوره بعد الحرب الباردة ؛ فإن حلف الأطلنطي هو أكثر من كونه تحالفاً عسكرياً ، فهو قد ألزم نفسه بالدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التي ربطت أوروبا الغربية بأمريكا الشمالية »[1] .

ونقل قولاً آخر لأحد الأكاديميين الغربيين من أصل يهودي ، والذي عمل ويعمل مستشاراً لوزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية ، وهو **البرفسور برنارد لويس** ، وهو مأخوذ من كتابه : **الشرق الأوسط والغرب** ، يؤكد فيه حرص الغرب على تغريب المنطقة العربية ونجاحهم في ذلك إلى حد كبير ، يقول برنارد لويس : « إن التغريب في المنطقة العربية أدى إلى تفكيكها وتجزئتها ، وإن هذا التفكيك السياسي واكبه تفكيك اجتماعي وثقافي . والواقع أن إلحاق المنطقة بالغرب ، لم يكن ممكنا إلا عن طريق تفكيكها وتجزئتها ، ولو أعطيت لأي سياسي في العالم ، مسألة يسألونه (يطلبون) فيها أن يسعى لإلحاق المنطقة العربية بالغرب ، لما اختار غير الأسلوب

---

(١) نقلاً عن : د .أحمد يوسف ، ورقته في المؤتمر العام السادس لرابطة الجامعات الإسلامية ، المنعقد في جامعة آل البيت/ نوفمبر ١٩٩٩ ، نقله عن جريدة الخليج عدد : ٨/ ٢/ ١٩٩٥م .

الذي اختاره الغرب فعلاً ، وهو تفكيك المنطقة بالفتن الطائفية والتفتيت الاجتماعي والثقافي وافتعال الخصومات والخلافات وتوسيع مواطن الاختلاف والمبالغة في إبرازها ، وليس من شك في أن من يسعى إلى هذا يحزنه مشهد السلام بين الطوائف ، ويسعده اندلاع التقاتل بينها . ولعل من يستبعد دور الغرب في إشعال فتيل هذا التقاتل ، هو واحد من أثنين : خادع أو مخدوع »[1] .

هذان القولان في نظرنا يعبران عن أهداف الغرب في استهداف العالم العربي ، بكلام صريح لا مجال لتأويله عند كل من يحسن الظن في نوايا الغرب تجاه الأمة العربية ، أليس التغريب هو نقيض الهُوية الثقافية العربية ؟ بلى إنه كذلك .

نعود إلى الحديث عن التحديات الخارجية الثلاثة ، وأولها :

- **تحديات الصهيونية العالمية والمشروع الصهيوني** المتمثل في احتلال فلسطين ، وفي أهدافه التوسعية التي تشمل جميع أجزاء الوطن العربي .

معلوم أن الصهيونية العالمية إنتاج يهودي ، ابتكره اليهود ليحققوا من خلالها وبوساطتها أهدافاً مختلفة بعضها كبيرة عريضة وبعيدة وبعضها الآخر أقرب منالاً ، إن غاية الصهيونية القريبة والتي تحققت بعد نصف قرن من انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧م هي استيطان أرض فلسطين وإقامة دولة لليهود فيها ، ثم غايتهم الأبعد بعد ذلك هو احتلال الوطن العربي من النيل إلى الفرات ، فإن لم يكن ذلك ممكناً بطريق الاحتلال العسكري ، فإنه في نظرهم ممكن من الناحية الاقتصادية والسياسية ، أما الهدف الأعظم فهو السيطرة على العالم : حكوماته وسياساتها واقتصاده وثقافته ، وهو أمر قد تحقق لهم منه قدر كبير ؛ ألسنا نرى رئيس أكبر دولة في العالم يعمل وكأنه ناطق رسمي باسم حكومة إسرائيل ورئيس وزرائها

---

(١) نقلاً عن : د . أحمد يوسف ، المصدر الآنف الذكر .

شارون ؟ ألا ترى حكام العالم الغربي في أوربا وقادتها يتوددون لليهود وزعمائهم ، وينتقون كلماتهم بحذر شديد كلما تحدثوا عن إسرائيل وجرائمها ؟ وكأن قادة إسرائيل هم من عينهم في مناصبهم ، فهم يخشون إغضابهم حتى لا يفقدوا هذه المناصب العالية ، ثم أليست أفعالهم تدل على ذلك . إن قادة الغرب يعدون إسرائيل ودعمها بلا حدود استراتيجية ثابتة ، والأمر صحيح ، لكن الأمر فيه أكثر من ذلك ، لقد بين عدد من الباحثين في الغرب أن أصابع الصهيونية واليهود لم تكن بعيدة عن أحداث القرن العشرين تعبث لصالحهم : الحربين العالميتين الأولى والثانية ، إنشاء عصبة الأمم ثم هيئة الأمم بعد ذلك ، وقبلها اتفاقية سايكس - بيكو ، ووعد بلفور . ثم الانتداب البريطاني لفلسطين وهزيمة ١٩٤٨م ، مروراً بالعولمة بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية ، وانتهاءً باحتلال العراق .

إذا تركنا هذا وعدنا إلى أقرب المشاهد الصهيونية إلينا نجد إسرائيل التي تهدد باحتلالها أرض فلسطين الهوية الثقافية العربية ؛ إنها لا تتحدى شعب فلسطين فحسب بل تتحدى الأمة العربية بأسرها وتتجاوزها إلى الأمة الإسلامية ؛ فقوتها العسكرية تفوق ما لدى الدول العربية مجتمعة ، واقتصادها يسعى لفرض نفسه على كل أسواق الدول العربية ، تمهيداً لفرض القرار السياسي عليها ، القرار الذي سيكون ضد الهوية الثقافية العربية .

لقد ابتكرت الصهيونية - متحالفة مع الغرب - مصطلحات تناقض الهُوية الثقافية العربية وتهدف إلى محوها من الذهنية العربية ، مثل مصطلح الشرق الأوسط بدلا من العالم العربي والوطن العربي ، ومصطلح الشراكة الأوروبية المتوسطية ، وأخيراً مصطلح الشرق الأوسط الكبير ، لتدخل إسرائيل تحت مظلة هذه التسميات كطرف شرعي ، وتتراجع الهوية العربية وتندحر ، هذه الهوية العربية هي في جوهرها الهوية الثقافية العربية .

والغريب أن عدداً غير قليل من المثقفين والإعلاميين ووسائل الإعلام ينساقون مع هذه التسميات ولا ينبهون أو ينتبهون إلى ما تنطوي عليه من مخاطر تهدد الهوية الثقافية العربية في الصميم . إن خطر الصهيونية - متمثلة في أداتها ومشروعها القائم على أرض فلسطين - يستهدف بالفعل الإنسان العربي ، بدءاً بإنسان فلسطين ، وجوداً وتاريخاً وحضارة وعقيدة وثقافة وكرامة وحرية ... إنها باختصار تستهدف الهوية الثقافية العربية التي تعني كل أبناء الأمة العربية الإسلامية بل إنها تتجاوز في استهدافها وتحديها ذلك لتصل إلى الأمة الإسلامية والهُوية الإسلامية ، كما أشرنا آنفاً ، والصهيونية كالغرب لا يميزون كثيراً بين العرب والمسلمين فهم عندهم سواء من حيث استهدافهم ومعاداتهم ، ولا غرابة في ذلك فهم حلفاؤهم ضد الأمة العربية .

سأكتفي بهذا القدر عن التحدي الصهيوني ، فإن تفاصيله واضحة أمام عيوننا نشاهدها صباح مساء ، لكننا نلفت النظر إلى أن تفاصيل هذا التحدي المتمثل في الجرائم الصهيونية البشعة قد كادت أن تصبح أمراً عاديا مألوفاً كدنا أن لا نحس معه بخطورة الأمر على أمتنا وهويتها الثقافية ، إن هذه المشاهد اليومية ينبغي أن تحفزنا للعمل أكثر لمواجهة الخطر المحدق بهويتنا الثقافية العربية .

- **التحديات التي ترجع إلى القوى الإمبريالية والعولمة** ؛ معلوم أن الاستعمار حين ترك البلاد العربية كاحتلال ، سرعان ما عاد ليتخذ صوراً وأشكالاً أخرى ؛ استعمار اقتصادي وسياسي وفكري وثقافي ، فالدول الغربية تعتبر المنطقة العربية منطقة مصالح إستراتيجية لها ؛ لموقعها الجغرافي المتوسط بين دول العالم ، ولثرواتها العديدة وأهمها النفط ، ولتكون سوقاً لمنتجاتها ، ولتنشر فيها وبين أبنائها ثقافتها فتظل عاجزة تابعة لا تشكل خطراً عليها ولا على مصالحها ، ولتجردها من أقوى أسلحتها المعنوية وهو ثقافتها التي باتت تشكل خطراً على ثقافة الغرب العلمانية وتطرح نفسها بديلا

محتملا للثقافة الغربية ، فهم يتحسبون لهذا الخطر أكثر مما نتصور ، تدل على ذلك حربهم المعلنة على العرب والإسلام تحت مسميات الحرب ضد الأصولية وضد الإرهاب ، ومحاولاتهم السافرة للتدخل في مناهج التعليم الديني في البلاد العربية والإسلامية .

إن تحديات الدول الإمبريالية الغربية اليوم للثقافية العربية تكاد تشمل كل المجالات الرئيسية : الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية ؛ القروض المشروطة التي تمنحها للدول العربية بفوائد عالية ، القيود التي تفرضها على نشاطها الاقتصادي ، والعقبات التي تضعها أمام التنمية الاقتصادية ، والاتفاقيات الثنائية التي تكون عادة لصالح الدول الأقوى ، كل ذلك يكرس التبعية الاقتصادية للغرب ، إنهم يضغطون لدرجة الفرض على الدول العربية لشراء السلاح الذي لم يعد مواكباً للتقدم التكنولوجي لاستنزاف ثروات هذه الدول .

أما التبعية السياسية فباتت واضحة لا تخفى على أحد ، إن أمريكا باتت تتدخل في كل قراراتنا السياسية ذات الشأن ، ولا بد من استئذانها قبل اتخاذ أي قرار سياسي هام ، فأمريكا أصبحت شرطي العالم المرهوب وبخاصة عند الدول العربية ، أما التحدي العسكري فمظاهره بارزة للعيان ، فتدخل قوات التحالف الغربي بقيادة أمريكا جاهزة للتدخل لضرب أي قطر عربي يخالف سياسة أمريكا ، وما حدث للعراق بعد عام ١٩٩٠ من اعتداءات استمرت حتى انتهت باحتلاله عسكرياً ، وضرب أفغانستان واحتلالها قبل ذلك ، ليست بأمور بعيدة عنا ، وهي تجسيد لهذا التحدي العسكري السافر ، الذي يهدف في النهاية إلى فرض الثقافة الأمريكية التي تريدها أمريكا ، وفرض هيمنتها على الأمة العربية وثقافتها ، مستغلة قوتها وغطرستها التي جعلتها القطب الأوحد المتحكم في أمور هذا العالم وسياساته .

ويمكن القول إن الغرب قد تمكن من هيمنته وفرض إرادته على العالم العربي في المجالات السابقة ، وهو الآن بصدد الهيمنة على المعقل الأخير لهذه الأمة ، وآخر

خطوط دفاعها ، ذلك هو ثقافتها العربية وجوهرها عقيدتها ؛ وجاءت العولمة محاولةً تحطيم هذا الحصن الأخير والقضاء على هذا المعقل . خرجت علينا العولمة التي تقودها أمريكا ومعها الغرب بمصطلح صراع الحضارات ، وقبله كان حوار الأديان ، ثم ظهر مصطلح حوار الحضارات من إيران بديلا لمصطلح صراع الحضارات وأخيراً ظهر مصطلح تحالف الحضارات ،وهو المصطلح الأقرب إلى الاتجاه الصحيح في العلاقة بين الحضارات ، أطلقه رئيس وزراء إسبانيا الحالي ، لكنه لم يجد صدى واسعاً . إن المشكلة لدى الغرب بعامة أنه غير مستعد للحوار الحقيقي المتكافئ ، إن الحوار عنده يعني قبول الآخرين بقيمة وثقافته وتسليمنا لهم بتخلف ثقافتنا وقيمنا ، وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي الحالي « بوش » حين قال : « إما معنا أو ضدنا » ؛ لقد أقفل بذلك باب الحوار بين الغرب والعرب والمسلمين تمهيداً لإكمال تفوقه وهيمنته الاقتصادية والسياسية والعسكرية بالهيمنة الثقافية ، هذه التي يتحدثون عنها اليوم بصورة مباشرة سافرة غير مستترة ، وهم يصرحون بذلك تصريحاً لا تلميحاً ، ويطالبوننا بالالتزام بقيمهم ...

يمارس الغرب الإمبريالي ضدنا غزواً ثقافياً ، يريد من خلاله فرض ثقافته علينا بقصد الهيمنة والغلبة والسيطرة ، فهو يريد أن يكون تعاملنا مع أنفسنا ومع الآخرين ومع الكون ومع الله أيضاً على وفق الثقافة الأمريكية العَلمانية ، ومن الحق أن نقول : إن جزءاً من هذا الغزو الثقافي نستجلبه نحن بأيدينا ، ويمارس الغرب علينا غزواً فكريا يتجلى فيما يصدره لنا من أفكار في شتى مجالات الفكر : الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والسياسي والإداري ، ونحن نستورد كل ذلك فرحين به ، لأننا غير قادرين على إنتاج الفكر في هذه المجالات ، وولعاً بتقليد الغالب – كما ذكره ابن خلدون – لقد وصل الأمر بالغرب إلى غزونا في قيمنا الثقافية ، كالذي حدث في المؤتمرات الدولية العديدة : المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فينا عام ١٩٩٣م ،

والمؤتمر العالمي للسكان في القاهرة عام ١٩٩٥م ، والمؤتمر العالمي حول المرأة في بكين عام ١٩٩٤م ، وغيرها ، وكل هذه المؤتمرات التي يقودها الغرب تعرضت لجانب أو أكثر من قيم ثقافتنا العربية التي ترجع إلى ديننا الإسلامي ، وتطاولت بشكل مباشر على هويتنا الثقافية العربية .

ولا يتم الحديث عن تحدي الإمبريالية والعولمة دون الحديث عن التحدي الخارجي الذي أسميناه :

- **تحدي الشرعية الدولية** ؛ هذه التي اتخذتها الدول الغربية - وعلى رأسها أمريكا - أداة ووسيلة أضفت عليها طابع الشرعية الدولية ، لإحكام الهيمنة والسيطرة على دول العالم الثالث وفي مقدمتها الدول العربية .

والمقصود بالشرعية الدولية هنا هو استخدام المنظمات الدولية لإصدار قرارات ذات صفة دولية ، تطبق - تحت شعار الشرعية الدولية - على الدول الضعيفة ومنها الدول العربية ، وهي قرارات تحقق فقط مصالح الدول الكبرى الغربية عند التحقيق ، وتبدأ هذه المنظمات بهيئة الأمم ومجلس الأمن ، إلى منظمة التجارة الدولية والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة اليونسكو ، إلى آخر قائمة المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ، هذه المنظمات التي تشكل قراراتها ما يسمى بالشرعية الدولية هي إحدى الأدوات التي تستخدمها أمريكا بالدرجة الأولى ومعها الغرب لنشر العولمة ، أي إحكام الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والفكرية على دول العالم الثالث والدول العربية في مقدمتها ، بل وتصل أهداف العولمة (الأمريكية) إلى الدول الغربية الأخرى ؛ لقد شكا مسؤولون في فرنسا وكندا من الغزو الثقافي الأمريكي الذي يكاد يهدد خصوصيتهم الثقافية .

إن أبرز الأمثلة على تحدي الشرعية الدولية هو هذه المؤسسات الاقتصادية التي تتحكم في الاقتصاد العالمي الجديد ، وهي : البنك الدولي ، وصندوق النقد

الدولي ، ومنظمة التجارة الدولية ، هذه التي أصبحت أجهزة وأدوات تعمل لصالح الدول الكبرى ، وعلى رأسها أمريكا ، وحتى مجلس الأمن بات يفرض العقوبات الاقتصادية على الدول الضعيفة ومنها الدول العربية بسبب أو بدون سبب ، أو تلوح بالتهديد بها لمن يخرج عن سياسة هذه الدول ذات النفوذ ، ويمارس ثقافة في السياسة أو الاقتصاد أو في جوانب الحياة الأخرى بعامة مخالفه .

وبعد ، فقد رأينا ضخامة التحديات التي تواجه الأمة العربية وثقافتها من حيث الكم والكيف معاً ، ولا نرى أن نقف عند هذا الحد في بحثنا فنلقي اليأس في النفوس ، وهو أسوأ التحديات التي يمكن أن تواجهها ثقافتنا العربية ، فإذا تسلل اليأس إلى نفوسنا وعشعش فيها - لا قدر الله - فسوف تكون هويتنا الثقافية في الحضيض .

والسؤال : كيف نواجه كل هذه التحديات الثقافية ؟ والجواب : إن مواجهة هذه التحديات أمر ممكن بلا شك وإن كان ليس يسيراً ، وتكمن هذه المواجهة في استثمار طاقات الأمة المادية والمعنوية وفقاً لقيم الثقافة العربية .

استثمار الطاقات المادية

إن الأمة العربية تملك من الطاقات البشرية والثروات المادية والموقع الجغرافي ما تستطيع به مواجهة كل ما ذكر من تحديات ، وشرط ذلك هو توحيد الجهود وتضافرها بإخلاص وهو أمر يستدعي اتفاقاً وتوافقاً وتخطيطاً سليماً ، أما إن بقيت الطاقات والجهود جزئية قطرية جهوية فئوية ومبعثرة ، فإن الأمة لن تفلح في مواجهة هذه التحديات وعلى كل قطر أن يدرك أن مصلحته الخاصة تتحقق في أعلى درجاتها بهذا الشرط وحده . إن توحيد الجهود من أجل استثمار طاقات الأمة المادية في مختلف المجالات يحتاج أولاً إلى إرادة شعبية وسياسية معاً ، ثم بعد ذلك وضع الخطط والبرامج التي توحد الجهود والطاقات وتحقق ما بينها من تكامل وفق أهداف

وغايات واضحة هي أهداف وغايات الثقافة العربية . وعلى القطاعات التربوية والإعلامية أن تقوم بدورها لتسهيل تنفيذ هذه الخطط والبرامج .

استثمار الطاقات المعنوية

إن الأمة العربية متخلفة عن الدول الكبرى اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وفكرياً ، لكنها تملك سلاحاً يفوق كل هذه القوى المادية ويأتي في مقدمتها ، إنه سلاح الايمان بالله وسلاح القيم ، قيم الحق والخير والعدل التي انبثقت من دين الإسلام (وهو دين الغالبية من سكان الوطن العربي) ومن الأديان السماوية الأخرى ، إن هذا السلاح هو خط دفاع الأمة الأخير العصي على الاجتياز وقت الأزمات والهزيمة ؛ وهو أيضا أمضى أسلحتها في مواجهة الهيمنة والغطرسة والاستعلاء .

أما مواجهة غول العولمة الذي يهدد الهوية الثقافية والوجود معاً ، فإني أقترح في مواجهته استثمار واحد من جوانب قوتنا المعنوية غير المستثمرة ، هذا الجانب هو الاعتدال في الإنفاق والاستهلاك ، وله في تراثنا العربي الإسلامي اسم آخر هو **الزهد** ؛ وليس المقصود بالزهد الامتناع التام عن نعيم الدنيا في المأكل والمشرب ومتع الحياة وكمالياتها ، وإنما الاعتدال في ذلك وعدم التهالك على متع الدنيا وزينتها . لو مارست الأمة العربية خُلُقَ الزهد ، لوفرت على نفسها الكثير من المليارات في شتى المجالات ، نقول هذا لأن العولمة في أحد جوانبها سعي إلى ترسيخ عادات الاستهلاك وعادات الشراء بين الناس ؛ من ذا الذي يجبرني أن أشتري شيئا لست بحاجة ماسة إليه ؟ لقد جاء الناس يوماً إلى أحد الزهاد يشكون غلاء اللحم ، فقال لهم : أرخصوه ؛ قالوا : كيف ؟ قال : لا تشتروه ، وأنشد لهم شعراً منه قوله :

فـإذا غـلا شـيء عـلى عدمتـه ... فيكون أرخص ما يكون إذا غلا

هذه أمثلة سريعة لجوانب القوة المعنوية غير المستثمرة لدينا ، وكلها لو أُحسن استثمارها ستعيننا في مواجهة هذه التحديات إلى حد كبير .

هناك جانب آخر أو قوة أخرى نملكها لكنها ليست مفعلة بالقدر اللازم، وتحتاج إلى تفعيل، وأعني بها المشاركة الشعبية في كل مجالات الصمود والمواجهة والرد على التحديات، هذه المشاركة المتوقعة من كل الهيئات الشعبية والأحزاب والنقابات والجمعيات والأفراد، أن الشعوب هي التي بإرادتها تقرر مصيرها، وما أصدق قول الشاعر أبي القاسم الشابي:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة ... فلا بد أن يستجيب القدر

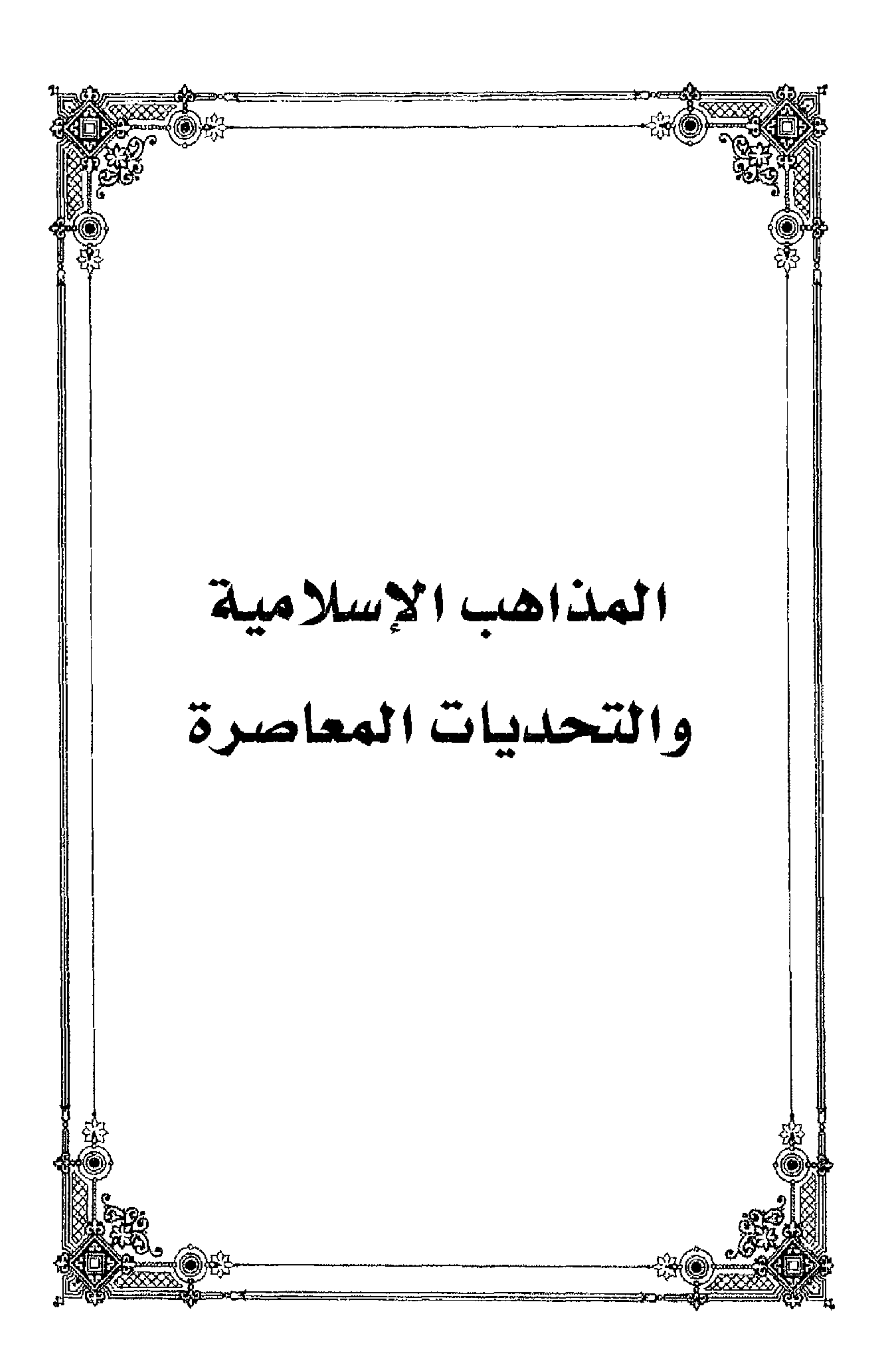
إن المواجهة الشاملة التي تحصن الأمة أمام كل هذه التحديات الثقافية هي ببساطة في القول: أن تعرف الأمة وأفرادها ثقافتها العربية وأن تنشّأ عليها في الأسرة والمدرسة والشارع ومن خلال أجهزة الإعلام ومن خلال القوانين والتشريعات، وأن تبيّن خصائصها ومزاياها الإنسانية لتصبح موضوع اعتزاز ومحبة في الوقت نفسه لمن ينتمي إليها، ثم تجسيدها في سلوك الأمة أفراداً وجماعةً.

إن تحقيق ذلك ليس بالأمر الهين، وهو بحاجة إلى خطة قومية وخطط وطنية متناسقة ومتكاملة، وهذا الأمر سيكون أيسر وأوجب حين يدرك كل قطر في هذه الأمة أن مصلحته الحقيقية هي في تعاونه وتكامله مع أشقائه الذين يشاركونه الآمال نفسها والمصير نفسه والذين يواجهون معاً الأخطار ذاتها.

وختاماً أقول: التحديات كبيرة، والأمل في التغلب عليها كبير، ولا ينبغي للأمة العربية أن تيأس، ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. [1]

---

(١) وأشكر للمجمع الثقافي دعوته الكريمة لنا لإلقاء هذه المحاضرة في هذه المؤسسة الثقافية الراسخة التي وصلت ثمار جهودها إلى كافة أرجاء الوطن العربي الكبير، والشكر موصول إلى سعادة الأمين العام للمجمع وجميع القائمين على هذا الصرح الثقافي العربي الأصيل.



المذاهب الإسلامية والتحديات المعاصرة

المذاهب الإسلامية
والتحديات المعاصرة

تتناول هذه الورقة – كما يشير عنوانها – القضايا الرئيسة الآتية :

بيان المقصود بالمذاهب الإسلامية وأنواعها وما بينها من صلات ، كما هي قائمة على أرض الواقع الحالي .

بيان المقصود بالتحديات المعاصرة وتصنيف أنواعها ، كما هي حادثة في واقع الأمة الحالي .

بيان صلة المذاهب الإسلامية بهذه التحديات ، وما يمكن أن تقوم به منفردة ومجتمعة في مواجهتها .

وسوف تنهج هذه الورقة منهج التحليل – إلى حد كبير – للوصول إلى ما يمكن الوصول إليه من نتائج ، دون أن يكون ذلك المنهج معزولاً عن معطيات الواقع إن في الحديث عن المذاهب أو عن التحديات أو عن دور المذاهب في مواجهتها .

المذاهب الإسلامية

نبدأ ببيان المقصود بالمذاهب فنقول :

المذهب مجموعة من الآراء النظرية قد يصل بعضها مرتبة النظرية أو الآراء

النظرية والعملية[1]، تدور حول مجال من مجالات الفكر أو مجالات الحياة، وتكون هذه الآراء - في الغالب - مترابطة ومتسقة فيما بينها، كما يكون لهذه الآراء غاية ما، نظرية أو عملية، يجتمع حولها جماعة من الناس هم ممثلو المذهب وأتباعه، ويتفق هؤلاء الممثلون والأتباع على صواب آراء مذهبهم ويعملون على نشرها والدفاع عنها.

هذا التحديد (التعريف) يبين - فيما نرى - حقيقة المذهب بعامة ذلك أنه أورد العناصر الرئيسة الجوهرية التي لابد منها لقيام المذهب، لكننا قد نزيد هذا التحديد توضيحاً بذكر بعض الأمور التي تلازم المذاهب في العادة، فنقول: إن ممثلي المذاهب وأتباعها قد يصل اعتقادهم وثقتهم بصواب آراء مذهبهم إلى درجة التعصب الأعمى، فيعدون آراء مذهبهم هي وحدها الحق والصواب وما عداها هو الخطأ والباطل المنحرف عن جادتي الحق والصواب، كما قد يصل الأمر إلى أن يضحي بعض ممثلي المذهب أو أتباعه بحياته في سبي الثبات على اعتقاده بصواب مذهبه، ثم قد يصل المر إلى ما هو أكثر من ذلك، وهو محاولة نشر آراء المذهب وفرضها على الآخرين بالقوة والقهر والغلبة، وهذه كلها أمور حدثت في تاريخ المذاهب في العالم الإسلامي.

إذا عدنا إلى تحديد المذهب الذي قدمناه آنفاً، لوجدنا أن العناصر الرئيسة في المذهب هي:

أ- مجموعة من الآراء (النظرية أو النظرية والعملية) المترابطة والمتسقة في الغالب.

ب- مجال ما من مجالات الوجود أو الحياة ترتبط به هذه الآراء والنظريات وتدور حوله أو تبحث فيه، ووصف الوجود يشمل كل ما هو موجود سواء أكان وجوده

---

(١) الفرق بين الآراء النظرية والآراء العملية هو في غاية كل منها، فالآراء النظرية غايتها معرفة حقيقة الأمر الذي تبحث فيه فحسب، أما الآراء العملية فغايتها العمل أو الفعل أو السلوك أو التطبيق، والآراء العملية السديدة لا بد أن تكون مستندة ومستمدة من أراء نظرية تتصف بكونها حقائق.

مادياً يدرك بالحواس مما يقع في عالم الشهادة أم وجوداً لا يدرك بالحواس مما يقع في علام الغيب ؛ وأما الحياة فنقصد بها جملة تعاملات الناس مع جوانب الوجود المختلفة (الخالق الواحد والمخلوقات التي لا حصر لها) .

ج- وجود ممثلين وأتباع للمذهب ، يصدقون بصواب ما فيه من آراء ويعملون على نشرها ويدافعون عنها .

د- غاية ما ، يسعى أصحاب المذهب إلى الوصول إليها وتحقيقها ، متوسلين في ذلك بآراء المذهب . وقد تكون الغاية ذات طبيعة عملية نظرية فحسب ، وهذا في المذاهب العلمية ، وقد تكون طبيعتها عملية ذات صبغة اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو تربوية أو سياسية ، والذاهب ذات الغايات العملية غالباً ما تجمع آراؤها بين الجانبين النظري والعملي معاً .

والمذاهب الإسلامية في تحديدها لا تختلف عن المذاهب إلا في النسبة إلى الإسلام ، وهذه النسبة تظهر في الآراء النظرية والعملية (العنصر الأول) حيث تكون فيها مستمدة من الإسلام ، عقيدة وشريعة أو مؤسسة عليه ، كما تظهر في عنصر الأتباع الذين هم مسلمون ، وأما الغاية في المذاهب الإسلامية ، فإن ظاهرها أنها غاية الدين ، بمعنى تحقيق العبادة لله من خلال الحفاظ على الدين عقيدة وشريعة وتطبيقه في الحياة ، لكنه في أغلب الأحوال يمتزج بهذه الغاية الدينية غايات خاصة للمذهب و أتباعه ، لا يعلن المذهب الإسلامي عنها بشكل صريح في العادة ، باستثناء المذاهب السياسية .

ويمكن تصنيف المذاهب إلى ثلاثة أقسام :

مذاهب فكرية عقدية (إيديولوجية) ؛ ومذاهب فقهية شرعية ، ومذاهب اجتماعية سياسية .

وبالنظر في الطبيعة الأساسية الغالبة لكل قسم ، يمكن للناظر ملاحظة أن المذاهب الفكرية العقدية (الإيديولوجية) ذات طبيعة نظرية غالبة ، وأن المذاهب الفقهية الشرعية ذات طبيعة عملية غالبة ، وأن المذاهب الاجتماعية السياسية تجمع بين الطبيعتين النظرية والعملية .

وقد حدث في تاريخ المذاهب الإسلامية أن يكون للمذهب السياسي آراء اعتقادية ، فيجمع بين كونه مذهباً عقدياً وسياسياً في آن معاً ، وقد يتبنى المذهب السياسي مذهباً فقهياً معيناً ، فيجمع بين كونه مذهباً سياسياً وفقهياً في آن معاً ، آراؤه الفكرية العقدية وآراؤه الفقهية الشرعية وآراؤه السياسية ، كالذي نجده في مذهب الشيعة الإمامية .

بعد الذي قدمنا عن المذاهب ، سنورد توضيحاً مجملاً لكل واحد من أنواع هذه المذاهب بقصد توضيح طبيعة كل نوع ، الأمر الذي نرى أنه ييسر لنا تحديد دور المذاهب في مواجهة التحديات المعاصرة ونبدأ بـ :

المذاهب الفكرية العقدية

أشرنا آنفاً الى أن الغالب على هذا النوع من المذاهب الطبيعة النظرية ، ذلك أن المذهب الفكري أو العقدي هو الذي يؤمن أصحابه وأتباعه بصواب مجموعة من الأفكار والمبادئ أو الرؤى تتعلق بحقيقة الإنسان والحياة والوجود ، أو حقيقة بعض الجوانب منها ، ويرون أن هذه الأفكار والمبادئ والرؤى هي التي تحدد لهم أهدافهم وغاياتهم في هذه الحياة ، وهي التي توجه سلوكهم ونشاطهم في الحياة لتتحقق لهم هذه الأهداف والغايات فيتحقق لهم بذلك الخير والسعادة ، وأنها لذلك تستحق أن يضحي الإنسان من أجل اعتقادها ونشرها والدفاع عنها ، ولذلك قيل في الاعتقادات أنها « عقدة على القلب » . وتكون المذاهب الفكرية العقدية في الغالب أميل إلى

الثبات وعدم التغير في أفكارها وما تؤمن به ، ومع ذلك فإنه يجري على أغلبها شيء من التعديل أو التطوير الذي لا يخرج المذهب عن أفكاره الرئيسة ، فإذا وصل الأمر إلى تعديل الأفكار الرئيسة أو تغييرها أصبحنا إزاء مذهب جديد .

ويرى الباحثون المعاصرون في المذاهب الفكرية العقدية (الإيديولوجيات) أن الأفكار والرؤى لمذهب ما ترتبط بفئة معينة من فئات المجتمع (طبقة ، عرق ، زمرة ذات خصائص معينة ، قطاع خاص ، ...الخ) ، ويكون لهذه الفئة حاجاتها الخاصة أو مصالحها أو طموحاتها ، وتكون أفكار المذهب وما فيه من آراء أو رؤى ملبية لهذه الأمور الخاصة بهذه الفئة .

وفي تعليقنا على هذا الرأي الأخير نقول : إن فيه قدراً كبيراً من الصواب ، وربما أضفنا إليه القول بأن حاجات الفئة التي تعتنق مذهباً فكرياً عقدياً معيناً وكذلك مصالحهم وطموحاتهم ، قد تكون من تحديد أنفسهم وفق ما يتصورونه من خير لهم ، وقد تكون مستمدة من ديانة وضعية أو إلهية ، وقد ترتد هذه الحاجات إلى الأمرين معاً .

والمذاهب الفكرية العقدية الإسلامية ينطبق عليها الوصف المتقدم إلى درجة كبيرة ، فما من مذهب منها إلا وضع ما حدده الإسلامي من مصالح وحاجات وغايات في حسابه واعتباره ، ثم أضاف إليها بصورة مباشرة صريحة ، أو بصورة غير مباشرة وضمنية أهداف فئة من المسلمين وطموحاتهم ومصالحهم وجعلها تحت مظلة ما حدده الإسلام من أهداف .

وليس مقام هذه الورقة التحقق من صدق هذا التفسير ، لكن مما يؤيده أن نرى قدراً مشتركاً من الأفكار المستمدة من الإسلام بين هذه المذاهب الفكرية العقدية الإسلامية ، وان الجانب الآخر من الأفكار التي تخص كل مذهب يمكن توضيحه وتفسيره في ضوء مصالح وحاجات خاصة للفئة التي تتبع هذا المذهب وتؤيده .

إن الوعي بهذه الحقيقة والإقرار بها من قبل أتباع المذاهب المختلفة ، سوف يؤدي – فيما نرى – إلى تسهيل الحوار بينها وتيسير تقاربها ، ومن ثَمَّ إمكانية تعاونها للتصدي للتحديات المعاصرة العديدة التي تواجهها الأمة الإسلامية .

المذاهب الفقهية الشرعية

يهتم الفقه – كما هو معلوم – بالأحكام العملية الشرعية لكل ما يقع من أمر في حياة الناس ، وقد ظهرت المذاهب الفقهية في فترة متأخرة عن ظهور الإسلام ، بعد مرور قرنين من الزمان حين ظهر فقهاء أعلام كانوا يجتهدون في استنباط الأحكام الشرعية في الأمور والقضايا التي تقع للناس ، وليس فيها حكم في الكتاب والسنة ، وقد كان لكل واحد من الفقهاء الأعلام طريقة ومنهج خاص به في الاستنباط الفقهي تختلف في بعض أصولها عن طريقة ومنهجه وكان لكل واحد تلاميذ ، فصار لكل مدرسة ، ثم تحولت المدرسة إلى مذهب له أتباعه ، ووصل المر في مراحل متأخرة إلى أن يتعصب أصحاب المذهب الفقهي لآراء مذهبهم فيرونها الصواب وحده وما عداها الباطل .

من الأمور التي لا يجهلها أهل العلم مما يحسن التذكير به في هذا المقام ، الأمور الآتية :

- إن اختلاف المذاهب الفقهية هو في أحكام جرى استنباطها عن طريق الاجتهاد ، وأنه ليس بين المذاهب الفقهية اختلاف حول مسائل فيها أحكام صريحة في الكتاب أو السنة الشريفة ، أي مسائل فيها نصوص قطعية محكمة (قطعية الثبوت والدلالة) .

- إن الأحكام الاجتهادية كلها أحكام ظنية مبنية على الظن الراجح لدى المجتهد ، ولهذا أباب بيّنها علماء الأصول بالتفصيل ، ونحن نقول هنا من باب التذكير : إن

المجتهد يستفرغ وسعه في بيان مراد الله سبحانه وتعالى في الواقعة التي يجتهد فيها ، وما دام الله سبحانه وتعالى لم يعلمنا بمراده في هذه الواقعة بصورة صريحة (من خلال الوحي كتاباً أو سنَّة) ، فإن المجتهد مهما بلغ من دقة الاجتهاد ، فستظل الأحكام التي وصل غليها باجتهاده ظنية ظناً راجحاً ، ذلك أن مراد الله سبحانه وتعالى لا يعرفه على وجه اليقين إلا الله ، فإن أعلمناه علمناه ، وإن لم يعلمنا به اجتهدنا في معرفته فكان اجتهادنا ظنياً لا قطعياً .

أوردنا هذين الأمرين هنا دون غيرهما من الأمور المتعلقة بالمذاهب الفقهية الشرعية ، لأنهما - في نظرنا - مفتاحان هامان في معالجة الموضوع الذي نحن بصدده ، والوعي بهما لدى أتباع المذاهب يقلل من حدة التعصب للمذهب ، ونساعد في التقريب بين هذه المذاهب ، ومن ثَمّ إمكانية تعاونها للتصدي لمواجهة التحديات المعاصرة التي تواجهها الأمة الإسلامية .

المذاهب الاجتماعية السياسية

هذا النوع من المذاهب له آراؤه وأفكاره ونظرياته الخاصة به ، لكنه يتميز عن المذاهب الفكرية العقدية والفقهية الشرعية بإعلانه لغايته السياسية ، أي الوصول إلى الحكم وإدارة شؤون المجتمع وسياسته ، كما يقوم المذهب السياسي بوضع الخطط والبرامج العملية التي يرى أنها يمكن أن توصله الى هذه الغاية . ويرافق المذهب السياسي وما يطرحه من أفكار أو برامج ، دعوى أنه يعمل ما يعمل من أجل المصلحة العامة للأمة وتحقيق خيرها وعزتها ، والتسمية الشائعة في الوقت الحاضر للمذاهب السياسية هو اسم الأحزاب السياسية .

وتنطلق المذاهب السياسية الإسلامية من العقدية الإسلامية في الأساس ، ولكنها قد تختلف فيما بينها بالتركيز على جانب من الجوانب العقدية أو أكثر ، فتتباين

أفكارها ، ثم قد تختلف في الاستراتيجيات التي يتبناها كل مذهب (حزب) سياسي من أجل الوصول إلى الغاية السياسية المعلنة للحزب ، وقد يمتد التباين إلى الأساليب والإجراءات العملية التي تتوسل بها للوصول إلى غايتها ، فيزداد التباين بين هذه المذاهب .

ويجدر هنا التنويه إلى الأمور الآتية :

- إن اختلاف المذاهب السياسية في الأفكار الاعتقادية التي يتبناها هو الأمر الأكثر تأثيراً في اختلافها ، يليه في التأثير الإستراتيجيات العامة ، وأقلها تأثيراً في حدة الاختلافات هو الأساليب والإجراءات العملية .

- إن اشتراك المذاهب السياسية المتعددة في الغاية الواحدة ، أعني الوصول الى الحكم ، يخلق بينها تنافساً ، وقد يشتد هذا التنافس فيصل الى درجة الصراع المادي والاقتتال إذا لم يكن التنافس منضبطاً وشريفاً ، وإذا لم تضع هذه الأحزاب لأنفسها خطوطاً حمراء لا يجوز تعديها .

- إن مسئولية المذاهب السياسية في مواجهة التحديات التي تواجهها الأمة في العصر الراهن أكبر من مسؤولية المذاهب الفكرية العقدية والمذاهب الفقهية الشرعية ، ذلك أن المذاهب السياسية تتصدى لمهمة قيادة الأمة من خلال الوصول إلى الحكم ، وهي الغاية المعلنة لهذه المذاهب .

ذكرنا هذه الأمور لأننا نرى أن ذلك يساعد في توضيح موقف المذاهب السياسية من التحديات المعاصرة .

ننتقل الآن إلى الحديث عن :

التحديات المعاصرة

المقصود بالتحديات قوى وأوضاع طبيعية أو أمور وأوضاع اجتماعية إنسانية غير مرغوبة ومخالفة لما نعتقده أو نطمح إليه ، تشكل عوائق أمام تحقيقنا لأهدافنا وغاياتنا على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعة ، وبعض هذه الأوضاع أو الأمور (الاجتماعية الإنسانية) تهدف - في الوقت نفسه - إلى تحقيق الغلبة والهيمنة لها على أوضاعنا وجوانب حياتنا المختلفة وجعلها تابعة لها .

والجانب المقصود في هذا البحث هو التحديات الاجتماعية الإنسانية التي هي من فعل الإنسان ، دون التحديات الطبيعية التي لا مدخل للإنسان في إيجادها ، كتحدي الصحراء والجفاف والمناخ القاسي حراً أو برودة أو ما شابه ذلك .

أما لفظ المعاصرة هنا فيشير إلى الفترة الأخيرة التي نعيشها ولا نزال ، ولم نغادرها أو ننتقل منها إلى غيرها . ولا أرى أن محاولة تحديد هذه الفترة كمياً بالسنوات سيؤدي إلى زيادة في الدقة العلمية للمعالجة في سياق هذه الورقة ، وربما أكتفي بالقول إن الفترة المعاصرة التي سيكون الحديث عن التحديات فيها لا تقل عن نصف قرن من الآن باتجاه الماضي ، وأنها تمتد أيضاً من الآن إلى عدد من الأعوام القريبة القادمة .

ولعله من الواضحات أن التحديات المعاصرة المقصودة هي تلك الموجهة إلى العالم الإسلامي ، ويدخل في ذلك - بطبيعة الحال - العالم العربي .

وعليه يكون المقصود بـ التحديات المعاصرة :

« القوى أو الأمور والأوضاع الاجتماعية الإنسانية التي يتعرض لها العالم الإسلامي في الفترة الراهنة ، غير المرغوبة والمخالفة لما يعتقده هذا العالم وما يطمح

إليه ، وتشكل عوائق أو تمثل صعوبات أمام تحقيقه لأهدافه وغاياته على مستوى الأفراد وعلى مستوى الجماعة ، وبعض هذه الأوضاع والأمور تهدف - في الوقت نفسه - إلى تحقيق الغلبة والهيمنة لها على أوضاع هذا العالم وجوانب حياته المختلفة وجعلها تابعة لها » .

فإذا كان هذا هو المقصود بـ التحديات المعاصرة ، فإن الناظر في أحوال الأمة الإسلامية في هذا العصر سيجد عدداً كبيراً من التحديات التي تواجهها ، ولا يجد الباحث بدّاً - أمام كثرة عددها - من اللجوء إلى تصنيفها تصنيفاً ما ، ليسهل التعامل معها ، وهذا ما سنقوم به في هذه الورقة محاولين الاختصار في الشرح التفصيلي والاقتصار على التنبيه إلى مكمن الخطورة في كل فرد من أفراد أنواع هذه التحديات ، وذلك تمشياً مع مناسبة المقام ، فنقول :

هذه التحديات المعاصرة التي تواجه العالم الإسلامي ، هي في غالبيتها العظمى تلك التي تواجه الأمة العربية والثقافة العربية التي أوضحناها في البحث السابق ، ولذلك لا نرى حاجة هنا إلى تكرار توضيحها ، ونكتفي بالتذكير بعناوينها الرئيسة والإحالة فيها إلى البحث السابق .

تنقسم هذه التحديات إلى :

- تحديات داخلية ، وهذه ترجع في نشأتها وتجلياتها إلى عوامل وأوضاع وأسباب قائمة في داخل العالم الإسلامية وموجودة فيه ، وبعض هذه التحديات قائم على مستوى الفرد وبعضها الآخر قائم على مستوى المجتمعات والأمة .
- تحديات خارجية ، وهذه ترجع في نشأتها وتجلياتها إلى ظروف وأوضاع وأسباب وفواعل قائمة وموجودة خارج العالم الإسلامي .

بعد هذا التذكير والإحالة ننتقل إلى الحديث عن مواجهة هذه التحديات من قبل المذاهب المتنوعة .

المذاهب ومواجهة التحديات

بعد أن أشرنا للتحديات المعاصرة التي تواجه الأمة الإسلامية ، ورأينا ضخامتها كمًّا وكيفاً ، نطرح التساؤل الذي تحاول الورقة الإجابة عنها ، وهو كيف يمكن للمذاهب الإسلامية المختلفة مواجهة هذه التحديات ؟

لا نظن الإجابة سهلة ويسيرة بحيث تستوعبها ورقة بهذا الحجم ، ومع ذلك سنقوم بمحاولة الإجابة هذه ، وسنقدم في البداية إجابة عامة ، ثم نتلوها بعد ذلك بإجابة أكثر تفصيلاً ، فنقول أولاً :

إن مواجهة التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية تحتاج إلى تضافر جهود جميع مؤسسات الأمة وأجهزتها ومذاهبها وتوحيدها من أجل استثمار طاقات الأمة المادية والمعنوية ، فإنه بهذه الطاقات - التي تمثل أشكالاً متعددة للقوة - يمكن مواجهة هذه التحديات .

إن المذاهب الإسلامية بأنواعها المختلفة ، تستطيع - من خلال ما لديها من آراء وأفكار وأتباع - أن تقوم بالدور الأبرز والأكبر في توحيد جهود الأمة واستثمار طاقاتها العديدة ، ذلك أن هذه المذاهب تمثل الفئات الفاعلة والمؤثرة في الأمة ، وهي التي ينبغي أن تفرز القيادات التنفيذية التي تقود هذه الأمة .

فإذا كان الأمر كذلك فأوجب ما ينبغي أن يتم بين المذاهب الإسلامية المختلفة أن تتقارب في آرائها وغاياتها ووسائلها ، ثم بعد تتعاون فيما بينها لمواجهة هذه التحديات بكل إمكاناتها وطاقاتها المادية والمعنوية .

هذا ما قصدناه بالإجابة العامة ، أما الإجابة الأكثر تفصيلاً فسنوردها من خلال ما يمكن أن يقوم به كل نوع من أنواع المذاهب الإسلامية ، ثم إجمال ما يمكن

أن تقوم به جميعها ، ونبدأ بـ :

المذاهب الفكرية العقدية والتحديات المعاصرة

أشرنا آنفاً إلى أن توحيد الجهود لمواجهة التحديات يحتاج أولاً إلى أن تتقارب المذاهب فيما بينها ، وهذه هي الخطوة الأولى .

إن التقريب بين المذاهب الفكرية العقدية الإسلامية - وهذه مقصود حديثنا - أمر ممكن إذا ما أراد ممثلوها أن يقوموا بهذا الأمر ، ذلك أن هذه المذاهب متفقة في أصول العقدية الرئيسة ، وهي إنما تختلف في اجتهاداتها في قضايا فكرية اعتقادية فرعية ، ولهذا يمكن لجميع المذاهب أن تتمسك بما هو مشترك من أفكار وأن يجرى الحوار حول القضايا الفرعية المختلف فيها بعقلية متفتحة لقبول الرأي الآخر إذا ما كان الدليل عليه هو الأقوى ودون أن يعتبر أي مذهب أنه هو وحده المالك للحقيقة في هذه الأمور الاجتهادية الفرعية .

وليس من الضروري أن يؤدي التقريب بين هذه المذاهب إلى التطابق في كل الأفكار ، بل الذي يهم أن تنظر جميع المذاهب إلى هذه التحديات ، وتبدأ بالتفكير في كيفية مواجهتها ، فتقوم بتقديم الأفكار التي تؤدي إلى توعية أتباعها أولاً ، والآخرين بعد ذلك ، بأخطار هذه التحديات وبكيفية التصدي لها فكرياً واعتقادياً وعملياً .

وهذا الأمر يحتاج إلى عقد حوارات مباشرة وغير مباشرة من ندوات ومؤتمرات وكتابات وغيرها ، بين أتباع هذه المذاهب الفكرية وقادتها .

أما جانب المصالح والحاجات والطموحات لأصحاب هذه المذاهب التي أشرنا إلى ارتباطها بأفكار المذهب ونظرياته ، فهي في الغالب العقبة الكبرى أمام التقارب وتوحيد الجهود ، ولا نرى مخرجاً من هذه العقبة إلا بالنظر إلى مصلحة الأمة قبل مصلحة الفئة والمذهب ، وإدراك أن مصلحة المذهب والفئة لا تتحقق في

أفضل صورها إلا من خلال تحقق مصلحة الأمة ، وأن هذا يتطلب من كل مذهب التنازل عن بعض مصالحهم الخاصة من أجل المصلحة العامة ، إيماناً منهم بأن هذا الفعل فيه مرضاة الله بجانب الحفاظ على مصالحهم الخاصة من خلال الحفاظ على المصلحة العامة للأمة .

إذا تمَّ تجاوز هذه العقبة فإن الباب سيكون مفتوحاً أمام ما هو مطلوب من تعاون لتوحيد الجهود وتضافرها لاستثمار طاقات الأمة المختلفة وتوجيهها لصد هذه التحديات العديدة .

المذاهب الفقهية والتحديات المعاصرة

ما ذكرناه آنفاً من ضرورة التقريب والتقارب بين المذاهب تمهيداً للتعاون فيما بينها لمواجهة التحديات ينطبق على المذاهب الفقهية .

إن مدخل التقريب بين المذاهب الفقهية هو وعي أتباع المذاهب بحقيقة الاجتهاد الفقهي الذي هو مطلب مستمر للأمة الإسلامية بسبب ما يستجد من وقائع وأحداث وأمور - كما هو معلوم - والذي هو الأداة العلمية الأولى ليظل الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان ، هذه الطبيعة ، هي ما تقدم قوله من كون الحكام الاجتهادية ظنية وليست قطيعة ، فإذا وعى أصحاب المذاهب الفقهية هذه الحقيقة وعياً تاماً أصبحت الطريق بعد ذلك ممهدة للتقريب والتقارب فيما بينها ، وقلَّ التعصب للمذهب إلى حدّه الأدنى ، إن لم يتلاشى ، ذلك أن الوعي بمفهوم الظن الراجح في أنه يحتمل الخطأ بنسبة أو بأخرى مع ميل النفس إلى ترجيح الصواب ، لا يجعل المرء معصباً لمذهبه ، يرى فيه وحده الحق والصواب ، ويجعله ينظر إلى الأحكام الاجتهادية في غير مذهبه نظرة احترام وعلى أنها تحتمل الصواب .

ومما يلزم عن حقيقة ظنية الأحكام الاجتهادية مما يعين على التقريب وعدم التعصب أن لا يُلزم المقلد بإتباع اجتهادات مذهب معين إلزاماً صارماً ، وإنما يترك

له باب الاختيار من بين الاجتهادات الصادرة عن علماء اعترف بهم جمهور علماء الأمة أنهم مجتهدون تحققت فيهم شروط الاجتهاد ، ذلك أن أحكامهم كلها ظنية ، فإن تخيّر المقلد اجتهاد واحد من هؤلاء المجتهدين فلا إثم عليه ولا عدوان ، ولكنه عليه أن يتأكد أن هذا الذي يقلده هو من أهل الاجتهاد حقاً وليس من مدعي الاجتهاد الكُثر . إن الدين يسر ، والله يريد بعباده اليسر ولا يريد بهم العسر ، وتعدد الاجتهادات في الأمر الواحد فيه يسر وتيسير . هذا فضلاً عن كون التزام المقلد بإتباع مذهب فقهي بعينه يرسخ فكرة تمايز المذاهب واختلافها الأمر الذي يعمل ضد فكرة التقريب والتقارب بين المذاهب لا معها .

فإذا ما تحقق التقارب بين المذاهب ، فإن الأجواء تصبح مهيأة للقيام بتوحيد الجهود في مواجهة التحديات العديدة ويكون ذلك أولاً بالتخلي عن جانب من مصالح المذهب وأتباعه الخاصة - إن وجدت - من أجل المصلحة العامة وهي دفع الضرر عن الأمة ، ثم تتخذ الوسائل والإجراءات كعقد المؤتمرات الفقهية ، وتعزيز المجامع الفقهية الممثل فيها المذاهب الفقهية المختلفة ، والتصدي بالبحث والاجتهاد لهذه التحديات بإصدار الأحكام الشرعية الملائمة التي تكفل مواجهة هذه التحديات والتصدي لها ، وتتوحد جهود المذاهب وأتباعها وجهود الأمة في ضوء هذه الاجتهادات لمواجهة هذه التحديات العديدة .

المذاهب السياسية والتحديات المعاصرة

قبل أن تتصدى المذاهب السياسية لمواجهة التحديات المعاصرة لا بدَّ - كما تقدم القول - من القيام بالتقريب بينها لكي يصبح توحيد جهودها أمراً ممكناً .

إن المصلحة الخاصة لكل واحد من الأحزاب الاجتماعية السياسية واضحة ، غذ هو يريد الوصول إلى الحكم دون غيره من الأحزاب ، وما تقدم قوله عند الحديث عن

النوعين السابقين من المذاهب بشأن العلاقة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة يقال هنا أيضاً ، فلا بدَّ أن يتنازل أصحاب كل مذهب سياسي عن بعض مصالحهم الخاصة في سبيل تحقيق المصلحة العامة ، حتى يمكن التقريب بينهم ومن ثمَّ التعاون .

كما أن التنافس بين المذاهب السياسية في الوصول إلى الحكم ينبغي أن يكون تنافساً شريفاً ، وفق مبادئ أخلاقية وضوابط دينية وإنسانية ، فلا تستخدم أساليب الغش والخداع أو أساليب القوة والإرهاب أو غير ذلك من الأساليب غير المقبولة في الدين وعند العقلاء ، من أجل الوصول إلى الحكم .

يبقى جانب الأفكار والآراء أو الرؤى التي يعتنقها المذهب السياسي (الحزب) ، والاستراتيجيات والآليات التي يضعها لتحقيق أهدافه ، إن التقريب بين المذاهب السياسية فيما يتعلق بالأفكار أمر ممكن إذا ما نظرت هذه المذاهب إلى الآراء المشتركة فيما بينها ، واتخذتها منطلقاً للتعاون ، ثم بعد ذلك أن تقيم حواراً فيما بينها حول الآراء والأفكار المختلف حولها ، تمهيداً لتوحيد جهودهم لمواجهة التحديات ، التي هفي في حقيقتها عوائق أمام جميع المذاهب (الأحزاب) وتشكل خطراً على الأمة أولاً ، وعلى كل واحد منها بعد ذلك . أن الوعي بهذه الحقيقة الواضحة ينبغي أن يدفع جميع المذاهب إلى التحاور والتعاون ووضع البرامج وخطط العمل المشتركة لمواجهة كل هذه التحديات .

هناك عقبة تحول دون التقارب ، ومن ثمَّ التعاون بين الأحزاب السياسية ، وهي أن المذهب (الحزب) السياسي الذي يصل إلى الحكم ويتحكم في إدارة شؤون المجتمع ، إذا لم يتح للمذاهب الأخرى أي شكل من أشكال المشاركة ، ولو كان ذلك من خلال المعارضة وإعطاء الحرية للأحزاب لتقول رأيها في قضايا الأمة والتحديات التي تواجهها ، فإن التقارب والتعاون في مثل هذه الحالة سيكون عسيراً أو ممتنعاً .

إن على الأحزاب السياسية أن توجد وسائل وآليات يمكن باستخدامها وتطبيقها أن تفرز من بين هذه المذاهب السياسية من هو أقدر على إدارة حكم المجتمع وسياسته ، بحيث يدعمه أكبر عدد من أفراد هذا المجتمع .

إن على المذاهب السياسية أن تدرك أنه لا سبيل لها لتحقيق مصالحها إلا إذا عملت بتعاون وإخلاص فيما بينها لمواجهة التحديات التي فيها تحقيق مصلحة الأمة .

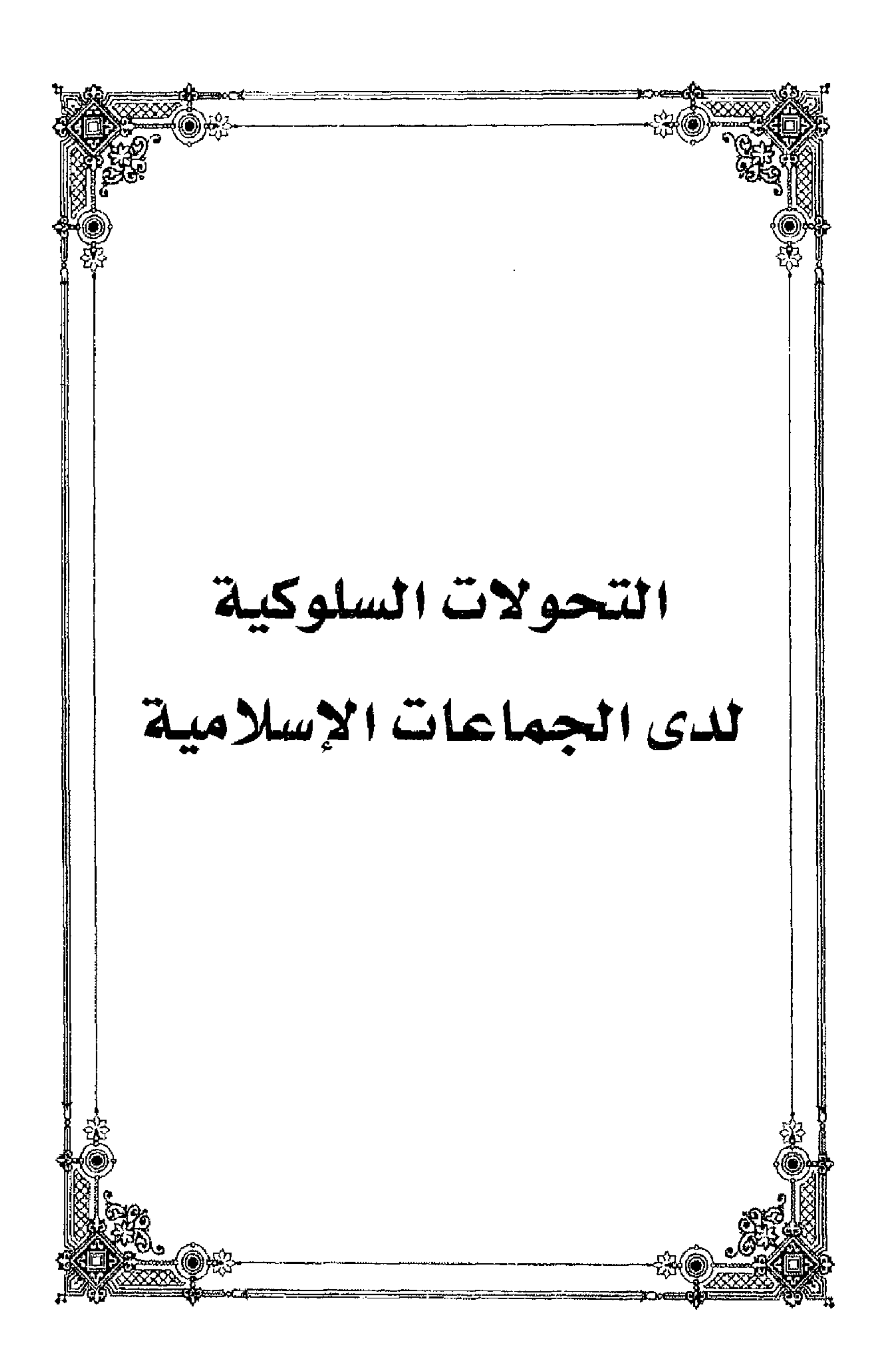
ولا نرى أن ندخل في اقتراحات أو تفصيلات إجرائية لتحقيق هذا المطلب ، لكننا نستطيع الإشارة إلى تجربة أولية قامت بالفعل في السنوات القريبة الماضية ، وهي مؤتمر الأحزاب العربية ، الذي يضم في عضويته أكثر من مائة حزب عربي ، ومن ضمنها عدد من الأحزاب الإسلامية ، وتبنى الأعضاء في هذا المؤتمر ميثاقاً يشير إلى ثوابت الأمة والالتزام بها والى المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة والالتزام بالتعاون لمواجهتها . هذه إحدى الآليات الممكنة للتعاون بين المذاهب (الأحزاب) الإسلامية في مواجهة التحديات المعاصرة .

خلاصة وخاتمة

المذاهب الإسلامية على اختلاف أنواعها من فكرية عقدية وفقهية شرعية واجتماعية سياسية ، تعد طلائع الأمة ، وكل واحد منها يتصدى لقيادة الأمة في مجاله ، لهذا كانت مسؤوليتها أمام الأمة وأمام الله مسؤولية كبيرة ؛ أن تعمل لما فيه مصلحة الأمة أولاً وتقدمها على مصالحها الخاصة ، وأن يكون سلوك أتباع المذاهب وفكرهم بما يتفق مع دين الله وشريعته في التعاون « على البر والتقوى » ، وتجسيد الأمة الإسلامية كما يريدها الله سبحانه وتعالى في قوله الكريم : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات : ١٠] وأن يفهموا النزاع والخلاف بين أبناء الأمة ، وبين مذاهبها على أنه خلاف بين أخوة ، وان الله يأمرهم بأن يصلحوا بينهم ﴿ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات : ١٠] ؛ وهذه الخطوة هي الخطوة اللازمة لكي تتمكن هذه المذاهب - كل في مجاله - من مواجهة التحديات التي تكاثرت على الأمة الإسلامية في هذا العصر ، وهي كما رأينا تحديات داخلية وخارجية ولا بد من الالتفات إليها والاهتمام بمواجهتهما معاً ، فكلها مخاطر وعوائق وأضرار ينبغي على الأمة دفعها .

والحق أن الأمة الإسلامية لن تكون قادرة على مواجهة التحديات بجهود المذاهب وحدها ، بل لا بد للسلطة في هذه الأمة أن تكون عوناً لها ، وحتى تكون السلطة قادرة على هذا التعاون لا بد من أن تكون سلطة خالية من الفساد بكل أشكاله ، الإداري وغيره ، ويكاد يجمع المفكرون المعاصرون بعامة في أنحاء الأمة الإسلامية على أن الإصلاح السياسي والإداري للسلطة أمر مطلوب ، وهو من الأولويات لتحقيق الإصلاح العام ومواجهة التحديات بحيث تستطيع السلطة استثمار طاقات الأمة وطاقات المذاهب والأحزاب والتعاون معها وتوحيد الجهود لهذه المواجهة .

ختاماً ، ندعو الله العلي القدير أن ييسر للأمة أسباب مواجهة ما تتعرض له من تحديات عديدة ، وأن يوحد جهود أبنائها ومذاهبها وحكامها لتحقيق خير الأمة حتى تعود العزّة لهذه الأمة .



التحولات السلوكية
لدى الجماعات الإسلامية

التحولات السلوكية
لدى الجماعات الإسلامية

أرى من الملائم القيام ببعض التحديدات الممهدة للوصول إلى صلب الموضوع ، وأعني تحديد مفهوم كل من الحركات الإسلامية والتحولات السلوكية .

ونبدأ بتحديد المقصود بالحركة في هذا السياق . فنقول : الحركة هي تجمع شعبي منظم (أي فيه قيادة وقاعدة وتراتب في المواقع يسهِّل التواصل المتبادل بين قيادة هذا التجمع وقاعدته) ويؤمن المنتسبون إلى هذه الحركة بمجموعة من المبادئ والأفكار يعتقدون صوابها وقدرتها على تحقيق التغيير والإصلاح (وهو ما يعرف بأيديولوجية الحركة) ، ولهذا التجمع الشعبي أهداف متعددة (اجتماعية أو أخلاقية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها) وله غاية قصوى هي في جوهرها تغيير الوضع القائم والوصول إلى إدارة شؤون الوطن أو الأمة ، وله برامج تتفق مع مبادئها وأفكارها وترى أن تطبيقها يوصل إلى تحقيق هذه الغاية .

أما الحركة الإسلامية فهي حركة منسوبة إلى الإسلام وتتجلى نسبتها إلى الإسلام في أن التجمع الشعبي الذي يكوّن الحركة هو من المسلمين ، وأن منطلقاتها ومبادئها وأفكارها إسلامية ، وأهدافها وغاياتها إسلامية ، وكذلك برامجها–باعتبارها وسائل – هي إسلامية أو لا تتعارض مع مبادئ الإسلام وقواعده وأحكامه ، وعليه فالحركة الإسلامية (بعبارة موجزة) هي تجمع شعبي منظم يؤمن أفراده بمبادئ الإسلام وأفكاره المتعددة وقدرتها على التغيير والإصلاح وله أهداف وغاية قصوى مستمدة من الإسلام .

إذا انتقلنا إلى عبارة التحولات السلوكية فلا نظن أن معناها العام مبهم ، فالتحول يعني الانتقال من موضع إلى آخر ، أو من حال إلى حال آخر ، أو من طريقة و شكل إلى طريقة وشكل آخر ، أما لفظ السلوك فهو من الألفاظ كثيرة التداول ، والعلماء المعاصرون في مجال العلوم السلوكية يرون أن السلوك هو كل ما يصدر عن الإنسان من أنشطة وأفعال يمكن ملاحظتها ، أما العلماء المسلمون قديماً - خصوصاً الصوفية - فكانوا يرون أن السلوك يشمل الأفعال الظاهرة التي يمكن ملاحظتها من أفعال تجري على الجوارح أو اللسان وتشمل أيضاً الأفعال الباطنة التي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر كالإخلاص والنوايا وغيرها . وهذه الأفعال الباطنة تؤثر في السلوك الظاهر وتلاحظ آثارها ونتائجها ، وكثيراً ما يكون لها الأثر القوي في السلوك الظاهر . ولهذا سنأخذ هنا في تحديد السلوك بالمعنى الذي يجمع الأفعال الظاهرة والباطنة التي تصدر عن الإنسان .

والسلوك الإنساني فيه مستويات رئيسان : هما : السلوك الفردي والسلوك الجماعي ، أي سلوك الجماعة ، وفي حالة الحركات الإسلامية فإن هناك بالفعل سلوك جماعي يقوم على تشابه الأفكار التي يعتقدها أفراد الحركة الواحدة ، فيؤدي ذلك إلى سلوك جماعي تشترك فيه الحركة فيبدو وكأنه سلوك فرد واحد ، بعقل واحد .

وعليه ، يمكن القول إن المقصود بالتحولات السلوكية هو تغيير السلوك وانتقاله من حال معين ومن طريقة بعينها ومن شكل مخصوص إلى حال آخر وطريقة أخرى وشكل مختلف عن سابقه .

وفي ضوء ما تقدم نستطيع تحديد وتوضيح المعنى المقصود بعبارة : التحولات السلوكية لدى الحركات الإسلامية بأنها تغير سلوك الحركات الإسلامية الفردي والجمعي من حال معين و طريقة بعينها وشكل مخصوص إلى حال آخر وطريقة أخرى وشكل مختلف عن سابقه .

ويحسن التنبيه إلى أن المعالجة هنا ستركز على السلوك الجمعي للحركات الإسلامية أكثر من السلوك الفردي .

*　　　*　　　*

لعله من المعلوم أن ظهور الحركات الإسلامية المتعددة ، يرجع إلى أسباب وأحوال داخلية وأخرى خارجية ، وأن نجاح قادة حركة ما في تأسيسها واستقطاب مجموعات من الأتباع لا يكون إلا إذا كان المجتمع - في جزء منه على الأقل - لديه الاستعداد والقابلية لتقبل أفكار الحركة ومنهجها ، باعتبارها قادرة على تغيير الواقع المأزوم أو غير المرغوب الذي تعيشه ، وتغييره إلى واقع أفضل من خلال الإيمان بالله وتطبيق تعاليم الإسلام تطبيقاً أقرب ما يكون إلى الصورة المثالية الصافية .

نشير في عجالة إلى أبرز الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى ظهور الحركات الإسلامية الحديثة والمعاصرة ، والهدف من ذكر هذه الأسباب هنا هو أن التحولات في سلوك حركة ما لا يحدث إلا إذا تغيرت الأسباب والعوامل القائمة وظهرت وقائع أو أسباب جديدة .

لقد ظهرت الحركات الإسلامية المختلفة تنادي بإصلاح واقع المجتمعات الإسلامي والأمة الإسلامية الذي ساده - كما رأت هذه الحركات - انحراف عن العقيدة تجلى في ممارسة العديد من البدع ، وفسادٌ في السلوك بسبب الابتعاد عن تطبيق شريعة الله في حياة الناس ، وظلم الحكام وفسادهم هم وأعوانهم الذي لا يحكمون بما أنزل الله ، يضاف إلى ذلك فساد الأوضاع الاقتصادية كانتشار البطالة والفقر في المجتمع ، وفساد الأوضاع الاجتماعية من انتشار الممارسات غير إسلامية والتفاوت بين فئات المجتمع وازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء . فهذه كلها عوامل ساعدت على ظهور هذه الحركات الإسلامية .

أما العوامل الخارجية فتجلت في وجود الاستعمار لبلاد المسلمين أو في احتلالها أو في انتشار ثقافة غربية ، وخصوصاً الثقافة الغربية ، في المجتمع الإسلامي وتفشيها بين أفراد المجتمع ومؤسساته .

وقد اختلف تركيز واهتمام كل حركة من الحركات الإسلامية على بعض الأسباب أو العوامل أكثر من البعض الآخر ، الأمر الذي انعكس بالضرورة على سلوكيات كل حركة منها ، فهناك من الحركات من ركز على تصحيح الفساد في العقيدة وتخليصها من كل أنواع الشرك وخصوصاً الشرك الخفي ، وهناك من ركز على محاربة الفساد الاجتماعي أو ركز على الفساد السياسي أو على مقاومة الاحتلال الأجنبي لبلاد المسلمين ، وهناك من ركز على أكثر من جانب من هذه الجوانب .

كيف نبحث التحولات السلوكية لدى الحركات الإسلامية ؟ لا بدّ في ذلك من البدء برصد سلوك هذه الحركات على مستوى الخطاب والأدبيات من جهة ، وعلى مستوى الممارسة على أرض الواقع من جهة أخرى ، لإبراز ما جرى على هذا السلوك من تحولات ، ثم محاولة تفسير ذلك بطريقة موضوعية من خلال إظهار العلاقة والترابط بين بعض الوقائع والظروف والأحداث وبين ما جرى من تحولات .

والواقع أن مثل هذه الدراسة تحتاج إلى جهد بحثي غير قليل ، لا نزعم أن ورقة كهذه ستوفي الموضوع حقه من البحث ، لكن الذي يمكن أن نقدمه هنا هو محاولة لاستجلاء جوانب الموضوع والوقوف على بعض الأفكار العامة التي تعين على فهم هذا الموضوع .

في ضوء محاولة الاستجلاء العامة هذه ، نرى أنه بالإمكان تصنيف أنواع التحولات السلوكية لدى الحركات الإسلامية إلى ما يلي : سلوك معتدل ومقبول ، وسلوك منحرف عن منطقة الاعتدال ، أو مغالٍ ، أي متطرف ، غير مقبول ، وهذا السلوك المتطرف قد يكون مغالاة وإفراطاً وقد يكون تساهلاً إلى درجة التفريط .

أما المعيارية التي لجأ إليها المراقبون والملاحظون في تصنيف سلوك الحركات الإسلامية فتختلف بحسب الجهة المراقبة التي تقوم بالتقييم وتصدر الأحكام، فالغرب بعامة، وأمريكا على وجه الخصوص، يصنفون سلوك الحركات الإسلامية في ضوء مصالحهم المرتبطة ارتباطاً استراتيجياً وثيقاً بمصالح الدولة الصهيونية، فأصدروا أحكامهم على الجماعات والحركات التي تقاوم الاحتلال الصهيوني أو الأمريكي بأنها جماعات إرهابية دونما نظر إلى أية معايير غير هذه المصالح، بل وأصدروا أحكامهم على معظم من يتمسك بشعائر دينه وواجباته الدينية من المسلمين بأنه أصولي متطرف أو إرهابي.

أما في داخل المجتمعات الإسلامية فقد اختلف التقييم واختلفت الأحكام بحسب الجهة أو الحركة التي تصدرها، فهناك أحكام صدرت عن السلطات الحاكمة، وأخرى عن جماعات أو أحزاب، وغيرها عن أفراد أو مفكرين أو هيئات أو مؤتمرات علمية أو فكرية، وكان معيار التقييم عند معظم هذه الجهات والفئات هو الإسلام كتاباً وسنة، مع الاستئناس بتاريخ الأمة الإسلامية خصوصاً في عصورها الأولى.

وبالرغم من أن مرجعية التقييم واحدة، إلا أن الاختلافات كانت موجودة، وذلك بسبب طريقة الفهم المختلفة لنصوص الإسلام لدى هذه الجهات والفئات، وهو أمر يرجع إلى اختلاف منطلقات الفهم من جهة وإلى الأهداف والغايات التي تسعى الجهة أو الفئة لتحقيقها.

فإذا كان واقع الحال كذلك، فكيف الخروج من هذه الاختلافات في التقييم إلى اتفاق أو ما هو قريب منه؟ الجواب الذي نقترحه هنا هو أن تكون منطلقات الفهم والتقييم مبنية على علم بطبيعة الإسلام، ودوره ووظيفته في حياة الإنسان وروحه وجوهره ومقاصده التي جاء الدين لتحقيقها، إذا جاء فهم نصوص الدين، كتاباً وسنة على هذا النحو، فإننا على ثقة كبيرة بأن الاختلافات في الأحكام، اعتدالاً وتوسطاً

أو غلواً وتطرفاً ، ستكون في أدنى الحدود ، إن لم تكن معدومة ، ذلك أننا حين نضع نصب أعيننا في أحكامنا مقاصد الدين والشريعة فوق مقاصدنا الحركية أو الجهوية أو السياسية أو غيرها ، فإن الاتفاق يصبح سهل التحقق ، وما اختلف الناس إلا باختلاف أهوائهم ومصالحهم التي نصبوها لأنفسهم بأنفسهم ، أما حين يتجردون من هذا الأمر ، ويحكمون المصالح والمقاصد التي حددها لهم خالقهم ، فإنهم لن يجدوا فيه اختلافاً ، وإن وجد اختلاف فإنه سيكون ضئيلاً وفي أمور فرعية جداً ، وليس في أمور رئيسة أصولية .

بقي أن نقول في مسألة تقييم السلوك عند الحركات الإسلامية أنه لا ينبغي أن يتصدى له كل أحد ، وإنما من كان من أهل العلم حقاً المشهود لهم عند الخاصة والعامة بذلك ، العالم بحقيقة الدين الإسلامي وطبيعته ووظيفته ومقاصده وروحه وجوهره ، الذي لا يغلب مصلحته وهواه ومقاصده على مقاصد الدين ، مثل هؤلاء العلماء هم الذين علينا أن نسمع لتقييماتهم وأحكامهم في مثل هذا الأمر وفي غيره من الأمور التي تعرض للمسلمين أفراداً أو جماعة ، وأن نعرض عن غيرها من الأحكام التي لا تتمتع بهذه المواصفات والضوابط ، سواء أكانت من الداخل أم من الخارج ، فهؤلاء العلماء ينبغي أن يكونوا المرجعية التي نحتاج إليها ، ونحترم أحكامها واجتهاداتها ، ونسلك في ضوئها .

وإذا كنا قد صنفنا آنفاً أنواع السلوكات الجماعية لدى الحركات الإسلامية إلى سلوك معتدل ومقبول ، وإلى سلوك منحرف أو مغالٍ وغير مقبول إفراطاً وتفريطاً ، واقترحنا معيارية لهذا الحكم فهم حقيقة الدين ومقاصده ، فإنه يحسن بعد ذلك أن نشير إلى أبرز مظاهر السلوك المعتدل المقبول ، وكذلك إلى ضده ، أي السلوك المنحرف أو المغالي غير المقبول ، فنقول في صفات السلوك المعتدل الوسطي

المقبول أنه سلوك :

- يحترم كرامة الإنسان ويصونها ولا تعتدي على حرماته .

- يشارك في تحقيق الأمن للإنسان في مجتمعه وللإنسانية ويعين عليه .

- يرى أن كل من نطق بالشهادتين فقد دخل في دائرة الإسلام وحماه .

- يدعو إلى دين الله بالتي هي أحسن ، ويمارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفق موقعه في المجتمع وفقاً لمبادئ الرحمة والإحسان والحكمة .

- يتعامل مع المسلمين بالعدل والإحسان والأخوة وروح التكافل بعيداً عن التخويف والإرهاب .

- لا يكفر أحداً من القبلة يقرّ بما أطلق عليه العلماء « المعلوم من الدين بالضرورة » .

- لا يتعصب لمذهب ما تعصباً يصل به إلى إبطال المذاهب الأخرى غير مذهبه .

- يدرك أن اجتهادات العلماء هي أحكام شرعية ظنية وليست قطعية ، فيكون شعاره : رأيي صواب يحتمل الخطأ ، ورأي غيري يحتمل الصواب .

- لا ينظر إلى فروع الدين نظرته إلى أصوله ، ويتعامل معها بالتقييم نفسه ، أو إلى السنن على أنها فرائض .

- لا يرى تغيير الحاكم المسلم غير المقسط في حكمه بالخروج عليه والثورة للإطاحة به ، وإنما باتباع الطرق السلمية والأساليب الديمقراطية المتاحة .

- يتعامل مع غير المسلمين الذي لم يعتدوا علينا ويخرجونا من ديارنا بالبر والعدل ، ومع غير المسلمين الذين يقاتلونا في الدين وأخرجونا من ديارنا أو أعانوا على إخراجنا بعدم موالاتهم ومواجهة أفعالهم هذه ومقاومتها ، وهذا كله صريح في

قوله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الممتحنة : ٨-٩] .

- يتعامل مع الحيوان والنبات وجميع أجزاء الكون بروح الرفق والإحسان .

والناظر في هذه السلوكات يجد أنها جميعها ترجع إلى الإسلام ، وتمثل روحه السمحة ، ومقاصده التي تجعل من الإنسان غاية في ذاته ، وأنها سلوكات تسمو بالإنسان إلى أعلى درجات الكمال الإنساني على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، وأنها تمثل الوسط الذي يبتعد عن التطرف غلواً أو تساهلاً .

وإذا كان - كما قيل - « وبضدها تتميز الأشياء » و « الضد يظهر حسنة الضد » فإن عكس هذه السلوكات وضدها سيكون سلوكاً متطرفاً سواء أكان ضداً في الغلو أم في التساهل .

ولا نرى بأساً من ذكر أبرز السلوكات المنحرفة أو المغالية أو المتطرفة ، نشتقها من السلوكات المعتدلة المذكورة آنفاً ، وذلك ، أولاً ؛ لأن ضد ما أمر به الدين فهو شرّ وتطرف ، وخصوصاً أضداد هذه السلوكات المعتدلة الآنف ذكرها ؛ وثانياً ، للتأكيد على السلوك المتطرف غير المقبول وإبرازه .

وهكذا يكون السلوك المتطرف المنحرف وغير المقبول ، سلوك :

- لا يحترم كرامة الإنسان ولا يحافظ عليها ، ويعتدي على حرماته ، فهذا غلو وتطرف في جانب الإفراط ، فإن كان لا يفعل شيئاً ألبتة للحفاظ على كرامة الإنسان فهذا سلوك منحرف متطرف تفريطاً .

- لا يشارك في تحقيق الأمن للناس في مجتمعه وللإنسانية ولا يعين عليه ، وهذا سلوك متطرف تساهلي أو تفريط ، فإذا كان السلوك يشارك في بث الخوف والفزع والرعب بين الناس وللإنسانية ، فإنه سيكون سلوكاً متطرفاً مغالياً إفراطاً .

- لا يرى أن النطق بالشهادتين يدخل صاحبه في دائرة الإسلام وحماه ، فهذا غلو وتطرف وإفراط ، وأما التفريط التساهلي في هذا الأمر فهو أن لا يكترث للنطق بالشهادتين ولا يعطيه أي أهمية .

- لا يدعو إلى دين الله بالتي هي أحسن ، بل بالعنف والتعنيف والقوة والقهر والإكراه ، فهذا سلوك غلو وتطرف في اتجاه الإفراط ، ويقابله في الطرف الآخر من لا يدعو إلى دين الله ألبتة ولا يكترث لذلك ، فذلك إفراط وتطرف تساهلي . ومثل ذلك الذي يمارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متجاوزاً موقعه في المجتمع مستخدماً العنف والقوة والإكراه والتعنيف الزائد عن الحد والتقنيط من رحمة الله ، فذلك غلو وتطرف في جانب الإفراط ، ويقابله في الطرف الآخر الذي لا يمارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ألبتة ، فلا يمارس أضعفه وهو الفعل القلبي ، فذلك هو التطرف التساهلي .

- يتعامل مع المسلمين بالظلم والقسوة والغلظة بروح الأنانية والمصلحة الشخصية ، متسلطاً عليهم ، مرهباً لهم ، لا يراعي منطقاً ولا حكمة ، هذا السلوك غلو وتطرف في اتجاه الإفراط ، وهناك في المقابل السلوك الذي لا يهتم صاحبه فيه بأمر المسلمين ، شعاره « لا يعنيني » ، فهذا سلوك فيه غلو وتطرف تساهلي .

- الذي يكفر أهل القبلة بطريقة عشوائية وجماعية مخالفة لأدنى مخالفة صغيرة ، أو لمخالفته رأيه أو اجتهاده ، أو فهمه لنص من نصوص الدين بالرغم من اعتقاده بأصول الدين وقيامه بأركان الإسلامي ، فهذا غلو وتطرف في جانب الإفراط ،

وهذا السلوك خطير جداً - كما هو معلوم - لأن حكم الكافر حقاً أن يحل قتاله ودمه وماله . ولما يترتب على التكفير العشوائي بلا موجب من فتنة وخطر على أمن الناس والمجتمع ، وجدنا الإسلام يضع شروطاً وقيوداً كثيرة لتضيق دائرة الحكم بالتكفير ، وهو ما لا يراعيه المتطرفون المغالون .

ويقابل هذا الغلو في الطرف المقابل التطرف التساهلي الذي لا يكترث ألبتة ولا يهتم ، إن كان الفرد مسلماً أو كافراً .

- يتعصب لمذهب ما لدرجة يرى فيها الصواب المطلق مع هذا المذهب وما دونه الخطأ والصواب ، وهذا هو التطرف في جانب الغلو والإفراط ، ويقابل هذا السلوك سلوك من لا يعترف بآراء المذاهب كلها ولا يكترث بمعرفة الحق من الباطل ، والنافع من الضار ، فهذا السلوك غلو وتطرف تساهلي .

- لا يدرك أن الأحكام الشرعية الاجتهادية أحكام ظنية ، ويتعامل معها على أنها قطعية ويكون شعاره « اجتهادي يقين قطعي » ، فذلك غلو وتطرف في اتجاه الإفراط ، ويقابله الذي لا يكترث للأحكام الاجتهادية ولا يقدرها أي تقدير وكأنها لا قيمة لها ولا وجود ، فهذا غلو وتطرف تساهلي .

- ينظر إلى فروع الدين ومسائله الجزئية نظرته إلى أصول الدين وأركانه ، وينظر إلى النوافل والسنن وكأنها فروض أو أكثر من ذلك ، فذلك غلو وتطرف من جهة الإفراط ، وفي المقابل هناك السلوك الذي لا يراعي فرقاً في أصول وفرع ولا يكترث بأي منهما ، ولا يقيم وزناً لسنة أو فرض ، فذلك غلو وتطرف في اتجاه الإفراط والتساهل .

- يرى أن تغيير الحاكم المسلم غير المقسط في حكمه لا بد أن يتم بطرق القوة والثورة عليه والخروج على طاعته مهما كلف ذلك من ثمن ، فلا مهادنة معه ولا

نصح ، ولا سير على الطرق السلمية أو الديمقراطية المتاحة ، فهذا سلوك فيه غلو وتطرف باتجاه الإفراط ، ويقابله السلوك الذي لا يكترث بالحاكم ظلم أم عدل ، ولا يقوم بأي سلوك من نقد أو نصح أو غيره تجاه الحاكم غير المقسط ، فذلك غلو وتطرف باتجاه التفريط .

- يتعامل مع غير المسلمين الذي اعتدوا على المسلمين وأخرجوهم من ديارهم أو ظاهروا على إخراجهم بالبر إليهم والتعاون معهم وتقديم كل المساعدات لهم ، مما يرسخ عدوانهم ، فهذا غلو وتطرف باتجاه الإفراط ، ويقابله السلوك الذي لا يقف فيه الأفراد والجماعات لا يحركون ساكناً أمام العدوان ، فهذا غلو وتطرف باتجاه التفريط . ويتعامل مع غير المسلمين الذي لم يعتدوا علينا ولم يخرجونا من ديارنا ولم يظاهروا على ذلك بالظلم والاعتداء وإثارة الشحناء والبغضاء وتأليب المسلمين عليهم ، هذا السلوك غلو وتطرف باتجاه الإفراط ، ويقابله السلوك الذي يهمل التعامل مع هذا النوع من غير المسلمين بغير الاكتراث ، والتجاهل التام فذلك غلو وتطرف باتجاه التفريط .

وهؤلاء مخالفون معارضون للأمر الإلهي الواردة في الآيات (٨-٩) من سورة الممتحنة الواردة آنفاً .

- يتعامل مع الحيوان والنبات وجميع أجزاء الكون بسلوك مدفوع بحب السيطرة والغلبة والعدوان والقهر (قهر الطبيعة) ، فذلك غلو وتطرف باتجاه الإفراط ، ويقابله السلوك الذي لا يكترث لهذه الكائنات والموجودات ألبتة ، يتساوى عنده وجودها وعدمه ، ونفعها وضرها ، فهذا غلو وتطرف باتجاه التفريط .

هذه فيما نرى أبرز مظاهر السلوك المتطرف على مستوى الأفراد والجماعات ، حددناه في ضوء المعيار والمرجعية الإسلامية التي تتجلى - كما أشرنا فيما تقدم - في

فهم طبيعة الدين ووظيفته وأهميته في حياة الإنسان وفي ضوء مقصاده الرئيسة وروحه التي تتصف بالرحمة والسماحة والقسط والتوازن في كل الأمور .

* * *

لعله بقي سؤال يستحق الطرح ويستحق الإجابة عنه حتى تتم معالجة الموضوع المطروح ، هذا السؤال هو :

ما الأمور أو الأسباب التي تجعل سلوك حركة أو جماعة إسلامية يتحول من حال الاعتدال المقبول إلى واحدة من حالتي التطرف والغلو غير المقبولة ؟ وما هي الأمور أو الأسباب التي تؤدي إلى تحول سلوك حركة أو جماعة إسلامية من التطرف إلى حال الاعتدال المقبول ؟

إن النظرة التاريخية الاستقرائية إلى نشوء الحركات الإسلامية يشير إلى أن معظمها - وليس جميعها - قد بدأ سلوكاً معتدلاً إلى حد كبير ، ذلك أن هذا النشوء جاء استجابة إلى ظروف غير سوية سواء على المستوى السياسي ومستوى الحكم ، حيث كان الحكم بغير ما أنزل الله فكان نشوء الحركة في جانب منه يهدف إلى إصلاح الحكم ، ورده إلى الحكم بما أنزل الله من شريعة .

وغالباً ما تكون الحركة في أول أمرها غير مالكة لأسباب القوة التي تمكنها من الثورة على الحكم وتغييره بوساطتها ، فتلجأ إلى الاستعانة بالآراء الفقهية المعتدلة التي ترى تغيير الحكم ورده إلى الحكم بما أنزل الله من خلال الطرق السلمية ، وحين لا يستجيب الحكم لمطالب هذه الحركة ويشعر بالخطر عليه من الانتقادات أو النصائح السلمية لهذه الحركة يبدأ في تضييق الخناق على أتباعها واعتقالهم ، وقد يصل الأمر إلى تعذيبهم بقسوة وظلم واضحين ، أو يصير الأمر إلى إعدامهم ، فيتولد عند بعض أفراد هذه الحركة شعور بالإحباط والغضب الشديد بسبب الظلم والقهر والمعاناة ، ويروا أن الحركة الأم بسلوكها المعتدل لم تستطع رفع الظلم والقهر

عنهم وإنصافهم ، فيقررون التحول إلى تبني الأفكار المتطرفة ، إفراطاً أو تفريطاً ، إما لينتقموا من الحاكم الظالم وأجهزته ، أو من يسنده ويتعاون معه ، أو حتى من الناس العاديين الذين لم يظهروا كرهاً أو عداءً لهذا الحاكم ، فكأنهم في نظر هذه الفئة يدعمون هذا الظالم في استمرار ظلمه ؛ وهكذا ، وتحت ضغط هذه الخبرات ووطأتها الشديدة ، يبدأون بالبحث عن أسانيد من الدين ، القرآن والسنة ، وربما كانت مجتزأة من سياقها ، يرون فيها ما يؤيد تكفير الحاكم وأعوانه وربما المجتمع بأسره باستثناء جماعتهم ، ولن يعدموا نصوصاً كهذه ، فتصبح هذه الأفكار قناعة راسخة لديهم ، ويرافق ذلك حالة نفسية محبطة غاضبة حاقدة ، فيؤدي ذلك كله إلى تحول في سلوك هذه الجماعة ، وتبدأ ممارسة سلوك الغلو والتطرف المفرط باسم الإسلام ، غير عابئين بمقاصد الشريعة وروحه السمحة .

لقد أثبتت الدراسات السلوكية الاجتماعية أن السلوك العدواني يرتبط بدافع داخلي هو الشعور الناجم عن عدم القدرة على تلبية الحاجات ، فليس السلوك العدواني المتطرف أمراً فطرياً وإنما هو في جانب كبير منه رد فعل للإحباط القوي ، فهو سلوك مكتسب .

كما أبانت الدراسات أيضاً أن ممارسة العدوان تؤدي إلى زيادة ممارسته إذا أدى العدوان إلى نتائج إيجابية مرغوبة لدى صاحبه ، وأنه إذا كان يؤدي إلى نتائج سلبية ليست مرغوبة لدى صاحبها ، فإن هذا السلوك يمكن أن يتغير من قبل صاحبه .

وللمعرفة بعامة والمعرفة الدينية بخاصة دور في تدعيم سلوك التطرف العدواني أو في تخفيض حدته أو تغييره إلى السلوك المعتدل .

وإذا كانت الأحوال والأوضاع السيئة والظالمة تؤدي إلى السلوك العدواني المتطرف ، فإنه إذا ما تغيرت هذه الأوضاع ، فإن السلوك العدواني سيقل إن لم يتغير

إلى سلوك معتدل ومقبول . ذلك أن تحسن الأوضاع وتقليل حدة الظلم يؤديان إلى تقليل الإحباط الذي يؤدي إلى التطرف والعدوان .

وعليه ، يمكن أن نلخص أسباب السلوك العدواني المتطرف في المعادلة الآتية :

١ . أوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية سيئة وظالمة ← إحباط شديد + معرفة دينية مجتزأة ← سلوك عدواني متطرف .

٢ . سلوك عدواني متطرف ← نتائج إيجابية مرغوبة (للمتطرف) ← زيادة السلوك العدواني المتطرف .

أما التحول من السلوك العدواني المتطرف إلى سلوك أقل تطرفاً أو سلوك معتدل ، فتمثله المعادلتان الآتيتان :

١-سلوك عدواني متطرف ← نتائج سلبية غير مرغوبة + معرفة دينية سليمة ← سلوك أقل تطرفاً أو سلوك معتدل .

٢-تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة والظالمة ← تقليل الإحباط + معرفة دينية سليمة ← سلوك أقل تطرفاً أو معتدلاً .

هذا التحليل كان منصباً على السلوك العدواني المتطرف في داخل المجتمع الإسلامي ، وقد رأينا فيه كيف أن للظروف والأوضاع السيئة والظالمة والقاسية أثر كبير في توليد الإحباط المؤدي إلى العدوان والعنف والتطرف ، وأن هذا الشعور بالإحباط والدافع إلى التطرف والعدوان يقوى بدرجة كبيرة إذا ما وجد له سنداً معرفياً من الدين ، حتى ولو كان هذا السند مجتزءاً أو فسر وفهم بطريقة خاطئة من الناحية العلمية أو الدينية أو منهما معاً .

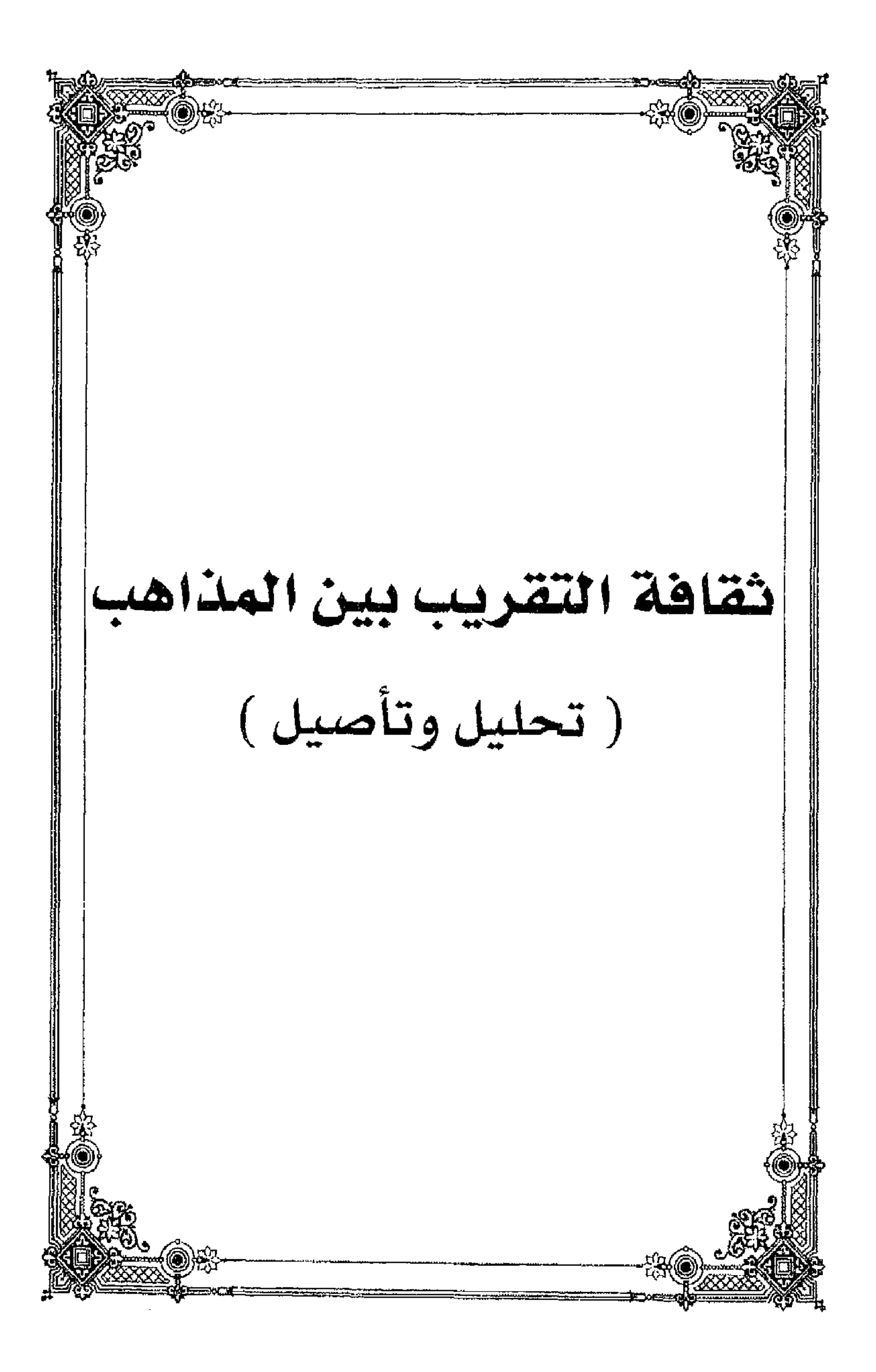
أما الأوضاع الخارجية التي تأتي من خارج المجتمع الإسلامي وتؤثر فيه ، فإن التحليل نفسه ينطبق عليها ، فإن كانت أوضاعاً ظالمة قاهرة سيئة مستكبرة ومهينة للإنسان وكرامته ، فإنها ستولد في نفوس الناس بعامة إحباطاً قوياً يدفع عدداً من الأفراد إلى مجابهة هذه الأوضاع الظالمة القاهرة بأفعال عدوانية وعنيفة ، ويزيد من قوة الدافع لهذه الأفعال وجود معرفة دينية تحث المسلمين على التصدي لرد العدوان وإزالة الظلم والقهر والإذلال والاحتلال الخارجي ، فإذا كانت هذه الأفعال موجهة إلى المعتدي الخارجي الظالم القاهر الذي يتعمد إذلال الآخرين ، وامتهان كرامتهم ، كان ذلك وفقاً لميزان الشريعة ومقاصدها ونصوصها الواضحة - كما في آيات سورة الممتحنة الواردة فيما تقدم (٨-٩) - يكون مقاومة مشروعة في معيار الدين كما هي مشروعة في كل المعايير ، ولا يجوز أن يوصف مثل هذا العمل العنيف ضد الظالم الخارجي تطرفاً أو عدواناً ، كما تفعل أمريكا والدول الغربية ومعهم الدولة الصهيونية فيسمون من يقاوم المحتل وعسفه وظلمه بالإرهاب .

* * *

وإذا كان الموضوع العام لهذا المؤتمر هو الإرهاب المعاصر ، فإنه لا ينبغي أن نغفل ذكر أوضح شكل من أشكال الإرهاب المنظم في هذا العصر ، ونقصد به إرهاب الدول وخصوصاً الدول التي باتت تتحكم في مصير دول أخرى ومنها الدول الإسلامية وتتدخل في شؤونها وتخطط لتقرير مصيرها ومستقبلها في ضوء مصالحها وبعيداً عن مشاركة شعوب هذه الدول ومصالحها . إن أكبر إرهاب معاصر يمارس هو الذي مارسته أمريكا في اليابان حين أبادت مدناً بأكملها ، وما مارسته من تدمير وتقتيل في أفغانستان وغير من البلدان ، وما جرى في العراق ويراه كل إنسان فينفطر قلبه حزناً ويمتلأ غيظاً وإحباطاً ، كما أن أكبر إرهاب في هذا العصر بجانب إرهاب الدولة الأمريكية ، هو إرهاب الدولة الصهيونية المقامة على أرض عربية إسلامية هي

أرض فلسطين ، في طردها لأصحاب الأرض وقتلها للأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ وهدمها للبيوت وتقطيع الأشجار وتجريف المزارع وإذلال الناس في حلهم وترحالهم ، إن هذا إرهاب لا نظير له في التاريخ المعاصر إنه إرهاب يجب أن يُدان كل من لديه ذرة من حس إنساني ، ومن باب أولى أن يُدان هذا السلوك العدواني الإرهابي من قبل المسلمين المعتدى عليهم وعلى إنسانيتهم وكرامتهم وأن يعملوا على رده وردعه ما استطاعوا إلى ذلك من سبيل ، إن جميع الذرائع التي تقولها هذه الدول التي تمارس الإرهاب ، إذا ما وزنت بمعايير الدين الإسلامي المشار إليها في هذا البحث في تمييز السلوك المنحرف المتطرف من السلوك المعتدل المقبول ، لن تجد لها ما يسندها ، بل إن الشرائع الدولية والعقول السليمة والضمائر الحية غير المنحازة لن تقرّ مثل هذا السلوك أو تقبله أو تبرره .

إن علينا معاشر المسلمين ونحن نملك المعايير القسط في الحكم على كل سلوك يقوم به الإنسان فرداً أو جماعة ، أن نرفع صوتنا بالقول الحق والأحكام الحق ، والوصف الحق لكل سلوك يصدر عن حركة أو جماعة أو دولة ، فيوصف السلوك المنحرف الإرهابي بوصفه الذي يستحقه والسلوك المعتدل بوصفه الذي يستحقه ، ولا نكون في ذلك متابعين لما يسوقه ويصدره الغرب وإعلامه من مصطلحات وتشويهات للوقائع والحقائق ، وتهم بلصقها بنا ونحن منها براء ، وأن ننبه ونبين السلوك المنحرف المتطرف في داخل مجتمعاتنا ونبرزه ونحاربه ، ونشجع السلوك المعتدل المقبول ونعززه ، وننظر في أسباب السلوك المنحرف لنعالجها ونقللها على مستوى الأوضاع والظروف السيئة الظالمة وعلى مستوى المعرفة الدينية المجتزأة والفهم الجزئي السطحي القاصر لها ، حرصاً على نشر الأمن والأمان في مجتمعاتنا ، وأن نعمل جميعاً ، الحكومات والشعوب لتحقيق هذا المطلب الهام والرئيس لكل مجتمع ، مطلب الأمن .



ثقافة التقريب بين المذاهب

(تحليل وتأصيل)

ثقافة التقريب بين المذاهب

(تحليل وتأصيل)

ستقوم هذه الورقة بتحليل المصطلحات الواردة في عنوانها ، لتصل من ذلك إلى تأسيس وتأصيل لمفهوم ثقافة التقريب بين المذاهب الإسلامية . ومعالجتنا في هذه الورقة ، وإن تعرضت لثقافة التقريب بين المذاهب بعامة ، إلا أن مقصودها وتركيزها سيكون على المذاهب في واقع الأمة العربية والإسلامية .

نبدأ بحثنا بتوضيح المقصود بلفظ المذاهب ، ومع أنه لفظ مألوف وشائع في التداول بين المتعلمين والمثقفين ، إلا أن ذلك لا يمنع من القيام بتحديد المعنى المقصود به ، لتحقيق شرط علمي رئيس هو شرط الوضوح ، هذا فضلاً عن كون المعالجة سترتكز في جانب رئيس منها إلى هذا التحديد ، فنقول :

المذاهب مجموعة من النظريات أو الآراء النظرية والعلمية ، في مجال من مجالات الفكر أو الحياة ، تكون في الغالب مترابطة ومتسقة فيما بينها ، ولهذه النظريات أو الآراء (أي المذاهب) ممثلون يقولون بصوابها ، ويعملون على نشرها بين الآخرين والدفاع عنها ، وقد يتجاوز الأمر - في ضوء ما هو ممارس في الواقع - إلى التعصب لصواب هذه النظريات أو الآراء فيعدونها وحدها الحق ، وما عداها الباطل أو الخطأ المنحرف عن جادة الصواب .

في ضوء هذا التحديد للمذهب يلاحظ المرء بسهولة أن هناك عنصرين رئيسين فيه ، هما : **وجود نظريات وآراء في مجال ما** ؛ **ووجود ممثلين** (أو أصحاب) للمذهب يصدقون بصوابها ، ويعملون على نشرها ويدافعون عنها .

والمجالات التي تختص بها النظريات أو الآراء في مذهب ما قد تكون في واحد من مجالات الفكر النظري ، أي تكون غاية الآراء (النظرية) في هذا المجال بيان حقيقة جانب من جوانب من الوجود العديدة ؛ فهناك مذهب في بيان حقيقة الوجود بعامة ، أو التربية أو السياسة أو الاقتصاد ، إلى آخر ما هنالك من مجالات للفكر النظري . وقد تكون النظريات أو الآراء في مذاهب أخرى ذات طبيعة عملية متصلة بالحياة ، وأعني بالحياة تعامل الإنسان مع جوانب الوجود المختلفة ، بعضها أو كلّها ؛ وتكون غايتها هي العمل والتطبيق والفعل والسلوك بعامة ، وقد تجمع بين الغايتين النظرية والعملية ، فطبيعة الأمور أن المذاهب (العملية) في الحياة لا تكون في العادة منفصلة عن المذاهب (النظرية) في الفكر ، فالمذاهب العملية تكون مبنية على فكر نظري ، ومرتبطة بمذاهب فكرية .

ولضبط حدود المعالجة هنا ، سنقوم بتصنيف المذاهب في الفكر والحياة إلى ثلاثة أقسام : **مذاهب فكرية عقدية (إيديولوجية)** ؛ **ومذاهب فقهية شرعية** ؛ **ومذاهب سياسية** . وبالنظر في الطبيعة الأساسية الغالبة لكل قسم يمكن للناظر ملاحظة أن :

- المذاهب الفكرية العقدية (الإيديولوجية) ذات طبيعة نظرية غالبة ؛
- المذاهب الفقهية الشرعية ذات طبيعة عملية غالبة ؛
- المذاهب السياسية تجمع بين الطبيعتين النظرية والعلمية .

وأود أن أؤكد هنا أن هذا التصنيف لطبائع المذاهب هو تحليل يقصد منه الوصول إلى فهم الموضوع المطروح للمعالجة والبحث بالدرجة الأولى ، وأن المذاهب

جميعاً – في واقع الحال – تمتزج فيها الغايتان والطبيعتان النظرية والعلمية .

أنتقل الآن إلى توضيح المقصود بلفظ التقريب ، الوارد في عنوان هذا الموضوع ، مجتهداً في بيانه بطريقة إجرائية ، فأقول :

التقريب في المعنى اللغوي أن تدنو أشياء متباعدة كل واحد منها من الأشياء الأخرى بفعل إرادي مقصود ، فليس التقريب عملاً طبيعياً آلياً يتم دون تدخل فاعل له مريد .

والتقريب بين المذاهب يعني : أن تدنو هذه المذاهب ويقترب كل واحد منها من المذاهب الأخرى ؛ وهذا الدنو أو الاقتراب – وهو المعنى المراد بيانه – يتم من قبل فاعلين يقومون بفعل التقريب هذا بإرادة وعن قصد واضح الأهداف والغايات . ويكون هذا الدنو أو الاقتراب في واحد أو أكثر من الأمور الآتية :

- **في النظريات والآراء المؤسسة للمذهب ؛**
- **في الأهداف والغايات التي يسعى المذهب لتحقيقها ؛**
- **في الوسائل والإجراءات التي يتوسل بها المذهب لتحقيق أهدافه وغاياته ؛**
- **في الحالة الوجدانية (العواطف والانفعالات) لأصحاب المذاهب المصاحبة لعملية الاقتناع بصواب النظريات أو الآراء ، أو لعملية نشرها وتطبيقها والدفاع عنها ؛ وهذه الحالة لها جانبان : داخلي موجه نحو المذهب وخارجي موجه نحو المذاهب الأخرى .**

أما اللفظ الأخير الوارد في عنوان الموضوع ويحتاج إلى بيان المقصود منه – إذ يشكل بيانه في سياقه هنا مقصد البحث – فهو لفظ ثقافة ، وقد سبق بيانه فيما تقدم ، فنكتفي هنا بالتذكير بتعريفنا للثقافة ، وهو :

الثقافة (بعامة) معرفة عملية مكتسبة ، تنطوي على جانب معياري وتتجلى في سلوك الأفراد الواعي في تعاملهم في الحياة الاجتماعية مع الوجود في أجزائه المختلفة (الخالق والمخلوقات) .

وأنتقل الآن إلى توضيح مفهوم الثقافة الخاصة بموضوع بحثنا وتحديدها ، أعني الثقافة المتعلقة بالتقريب بين المذاهب فأقول :

ثقافة التقريب بين المذاهب هي معرفة عملية مكتسبة تنطوي على جانب معياري ، وتتجلى في السلوك الواعي لأصحاب المذاهب وأتباعها في تعاملهم مع المذاهب الأخرى .

وفي شرح هذا التحديد ، وتقديم المزيد من البيان حول حقيقة هذه الثقافة ، نقول :

- هذه الثقافة **معرفة عملية** ، أي إن هذه الثقافة التي نبحث فيها وعنها هي معلومات أو قضايا غاياتها العمل والفعل والسلوك والتطبيق ، وهي ليست مجرد معلومات نظرية غاياتها بيان حقائق الأمور فحسب ، دون الالتفات إلى العمل والتطبيق .
- وهي **مكتسبة** ، أي أن الإنسان يحصل عليها بعد أن كانت غير موجودة لديه ، وهو يكتسبها ويتعلمها بطرق الاكتساب والتعلم المختلفة المعروفة : من البيئة والقدوة والأساتذة والكتب وعن طريق الحوار وغير ذلك من طرق الاكتساب والتعلم .
- وتنطوي هذه المعرفة **على جانب معياري** ، يبين ما ينبغي أن تكون عليه هذه الثقافة الخاصة ، « وما ينبغي أن يكون » يمثل من جهة الصورة الأمثل والأكمل التي نسعى للوصول غليها في تعاملنا مع المذاهب الأخرى وأصحابها ، ويمثل من جهة أخرى المعيار الذي نحتكم إليه ونقيس في ضوئه سلوكنا الفعلي قرباً منه أو بُعداً ، وكما يمثل دافعاً وحافزاً داخلياً يحركنا أيضاً لتحقيقه . ومن هنا كانت معرفة

هذا الجانب المعياري الأمثل ، أمراً رئيسياً وفي غاية الأهمية لاكتساب هذه الثقافة الخاصة وتجسيدها في سلوكنا .

- وهذه المعرفة المتقدم وصفها ، تمامها في العمل بها ، كما قال القدماء : « العلم مبدأ العمل والعمل تمام العلم » ، فإذا لم تظهر هذه المعرفة واضحة في سلوكنا ، فإنه لا يمكننا القول إن لدينا ثقافة خاصة بالتقريب بين المذاهب .
- ولابد أن تكون عملنا وسلوكنا - المتعلق بالتقريب بين المذاهب - **عملاً واعياً** ، أي نقوم به ، ونحن نعرف الغاية المقصودة من فعله ، ونعرف الطريق والمنهج الموصل لهذه الغاية ، ونعرف الوسائل والأدوات التي بمعونتها نصل إلى هذه الغاية ، بل ونعرف أيضاً ما يمكن أن يعترض طريقنا من صعوبات وعقبات ومدى قدرتنا على تجاوزها والتغلب عليها .

وبالنظر في تحديدنا لـ **ثقافة التقريب بين المذاهب** ، والتوضيح الذي تلاه آنفاً ، نجد أن هذه الثقافة الخاصة تندرج تحت أربعة من مجالات الثقافة المشار إليها في تعريف الثقافة المتقدم ذكره ، وهي :

- مجال التعامل مع الأفكار ، (أي النظريات والآراء التي تشكل القاعدة النظرية للمذاهب) .
- مجال التعامل مع الآخر (أي الأشخاص الذين يمثلون المذاهب الأخرى غير مذهبنا) .
- مجال التعامل مع الوسائل والأدوات (أي تلك الأمور والأشياء ، المادية وغير المادية التي يستعان بها في فعل التقريب بين المذاهب) .
- مجال التعامل مع الله سبحانه وتعالى (وذلك لأن تعاملنا مع أي جانب من جوانب الوجود المخلوق ينبغي أن يكون وفقاً لمراد الله ولما يحبه ويرضاه سبحانه وتعالى) .

وإذا انتقلنا خطوة أخرى لبيان هذه المعرفة التي تشكل **ثقافة التقريب بين المذاهب**، نجد المدخل لبيان ذلك فيما سبق قوله، وهو أن هذه الثقافة تستمد من الثقافة الخاصة بالمجالات الأربعة الآنفة الذكر (التعامل مع الأفكار، والآخر، والوسائل والأدوات، والله سبحانه وتعالى)، وذلك لتحقيق هذا التقريب في الأمور الرئيسة (التي سبق ذكرها عند تحديدنا لمعنى التقريب بين المذاهب)، (أعني : النظريات والآراء، والأهداف والغايات، والوسائل والإجراءات، والحالة الوجدانية) .

فإذا كانت ثقافة التقريب بين المذاهب تُستمد من هذه المجالات الأربعة، وكانت المذاهب - كما حددناها في هذه الورقة - أنواعاً ثلاثة (فكرية عقدية، وفقهية شرعية، وسياسية)، فإن هذه الثقافة التي نبحث فيها وعنها سيكون فيها مبادئ عملية مشتركة ترجع إلى هذه المجالات الأربعة، ومبادئ أخرى تخص كل نوع من أنواع هذه المذاهب، وتختلف فيما بينها بحسب اختلاف طبيعة المذهب .

وعليه، نرى أن توضيح ثقافة التقريب بين المذاهب يستلزم بيان هذه المبادئ المشتركة أولاً، ثم تلك التي تخص كل واحد من أنواع هذه المذاهب .

نبدأ بالحديث عن ثقافة التقريب بين المذاهب المشتركة لكل أنواع المذاهب، فنبدأ بـ :

أولاً : ثقافة التقريب بين المذاهب فيما يتعلق بالنظريات والأفكار :

النظريات والأفكار التي تؤسس للمذاهب على اختلاف أنواعها، إما أن تكون مباشرة من النصوص المحكمة من الوحي الصادق (نحن هنا نتحدث عن الإسلام) ؛ أو مستمدة من الوحي الصادق بصورة غير مباشرة، أي بطريق الفهم والاستنباط ؛ أو تكون من الاجتهاد العقلي لمؤسسي المذهب وأصحابه .

وفعل التقريب بين النظريات والآراء التي هذه مصادر استمدادها ، سيكون أمراً ميسوراً إذا ما عرفت طبيعة كل نوع منها ؛

فالأفكار أو النظريات المستمدة بصورة مباشرة من الوحي الصادق المحكم (الآيات المحكمة والأحاديث المتواترة) لا ينبغي أن تكون محل اختلاف بين مذاهب المسلمين ، ولو حدث خلاف حولها فإن التذكير بالنص المحكم يزيل الخلاف على الفور ويؤدي مهمة التقريب ، ومن يصر على مخالفة فكرة أو نظرية عبّر عنها نص محكم بصورة مباشرة لا تأويل فيها ، فهو معاند يطلب دليلاً على طلوع الشمس في أثناء النهار ، بل إن هذه النظريات أو الأفكار ينبغي جعلها مرجعاً ومعياراً وضابطاً للنظريات والآراء الأخرى ؛

والنظريات أو الأفكار المستمدة من الوحي الصادق بطريق الفهم والاستنباط ، فهذه لا بدّ واقع فيها الاختلاف لأسباب عديدة ، معروفة لدارسي الفقه وأصوله ، بعضها يرجع إلى طبيعة النصوص ، والبعض الآخر يرجع إلى الإنسان الذي حاول الفهم وقام بالاستنباط ، وقدرات الناس في هذين الأمرين متفاوتة ، والتقريب في النظريات والآراء من هذا النوع له فيما نرى - مستويان :

الأول : تقريب يحققه ضبط مناهج الفهم والاستنباط ومحاولة الاتفاق عليها من قبل أصحاب المذاهب المختلفة ، لأن الاتفاق على مناهج سليمة في الاستنباط ييسر الوصول على النتائج نفسها أو إلى نتائج متقاربة ؛

والثاني : تقريب يحققه فهم طبيعة النظريات والآراء المستنبطة من النصوص ، وهي أنها نظريات وآراء لا ينظر إليها من الزاوية المنهجية على انها تمثل الحقيقة التامة أو اليقين القطعي ، وإنما هي حقيقة نسبية أو ظن راجح ، هذا الفهم بطبيعة هذا النوع من الأفكار يترتب عليه أن لا يكون تمسك أصحاب المذهب بنظرياتهم وآرائهم

التي تندرج تحته على أنها الحق المطلق الوحيد ، وأن ما عداها باطل ، وأن ينظر إلى آراء ونظريات المذاهب الأخرى على أنها تستحق أن ينظر فيها وأن تقدر وأن يجري التحاور معها للتشارك في الوصول إلى الأصوب من الآراء .

أما النظريات أو الأفكار التي تأتي نتيجة الاجتهاد العقلي (غير المتأثر بنصوص الوحي) ، من قبل أصحاب المذهب ، فهذه أيضاً يقع فيها الاختلاف ، فالاجتهادات العقلية تختلف باختلاف مسلمات أصحابها ومقدماتهم من جهة ، ودقة مناهجهم واستدلالاتهم من جهة أخرى ، والتقريب بين المذاهب في هذا النوع من الأفكار له أيضاً مستويان :

الأول : تقريب يرجع إلى ضبط مناهج الاستدلال على هذه الأفكار ، وهو أمر يتم بضبط المسلمات والمقدمات وبضبط خطوات الاستدلال وشروطه ؛

والثاني تقريب يحققه الوعي بطبيعة هذا النوع من الآراء ، التي يقر المفكرون

وعلماء المناهج عموماً في هذا العصر بأن الصدق والحق فيها نسبي ، وذلك في ضوء المتاح لنا من المعلومات المستخدمة مقدمات للاستدلال وبالنسبة له .

هذا الفهم لطبيعة هذا النوع من النظريات والأفكار يترتب عليه أيضاً أن نتمسك في وضع أفكارنا بمنهج الاستدلال السليم الذي يؤدي إلى تقليل الخلاف وإلى التقريب ، كما يؤدي أيضاً إلى عدم تمسك أصحاب المذهب بنظرياتهم وأفكارهم باعتبارها الحق المطلق ، الأمر الذي ينبغي أن يلزم عنه من الناحية العملية النظر في أفكار المذاهب الأخرى على أنها محتملة للحق والصواب مثلما أفكار مذهبنا ، وعدم وصفها بالباطل دون برهان مبين .

ثانياً : ثقافة التقريب بين المذاهب فيما يتعلق بأصحابها وأتباعها .

أصحاب المذاهب وأتباعها هم مسلمون ، وهم أخوة في الإسلام ، لذلك ينبغي أن يكون تعاملهم فيما بينهم وفقاً لتوجيهات الإسلام في تعامل المسلمين فيما بينهم ، وهذه التوجيهات لا بدّ أن تثمر تقريباً بينهم كأشخاص وبالتالي بين المذاهب التي ينتسبون إليها .

فصاحب المذهب حين يتعامل ملتزماً بآداب وثقافة الأخوة الإسلامية مع أصحاب المذاهب الأخرى توضيحاً لمذهبه أو رداً على مذاهب غيره أو محاوراً لهم ، فإن مثل هذا التعامل الملتزم سيمنع أي تباعد وتشاحن ، وفي المقابل يقرب أصحاب المذاهب من بعضهم .

إن صاحب المذهب حين ينظر إلى أخيه صاحب المذهب الآخر في ضوء توجيهات الإسلام ، من مثل قوله عليه الصلاة والسلام : « المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه .. إلخ » ، وقوله : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » ؛ وحين يلتزم بعدم إيذاء أخيه المسلم من خلال كيل التهم له كالكفر والزندقة والفسق والتحقير وما شابه ذلك ، التزاماً منه بهدي الرسول عليه الصلاة والسلام في مثل قوله : « من كفر مسلماً فقد كفر » ، وقوله : « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم » ، فإنه في الحقيقة يقوم تلقائياً بالتقريب بينه وبين نظيره ، وبالتالي بين مذهبه والمذاهب الأخرى .

وخلاصة هذه الثقافة في هذا العنصر (التعامل مع أصحاب المذاهب) هو أن التقريب بين المذاهب يحصل بصورة عادية وتلقائية ، إذا كان أصحاب المذاهب ملتزمين بثقافة الأخوة في الإسلام .

ثالثاً : ثقافة التقريب بين المذاهب فيما يتعلق بالوسائل والأدوات .

الوسيلة هي كل ما نستعين به للوصول إلى هدف ما أو غاية معينة ، فالوسائل مرتبطة في الاستخدام بالأهداف والغايات ؛ أما الأداة فهي كل ما نستعين به على إنجاز عمل ما ، فالأداة مرتبطة في الاستخدام بعمل ما . والوسائل والأدوات قد تكون مادية وغير مادية ، كما أنهما يتداخلان في الاستعمال اللغوي إذ كلاهما يستعان به ، لكن هذا التداخل لا ينفي تباين مفهوم كل منهما . ونظراً لما بينهما من تشابه وتداخل رأينا الحديث عنهما تحت عنوان واحد .

تتخذ المذاهب - في العادة - وسائل أو أدوات لتحقيق أهدافها وإنجازها أعمال معينة ، مثل : تعليم المذهب ، أو نشره ، أو الدفاع عنه ضد منتقديه ، أو غير ذلك من الأهداف أو الأعمال ، وقد نصنف هذه الوسائل أصنافاً ، فنقول على سبيل المثال : وسائل مشروعة وغير مشروعة أو قانونية وغير قانونية أو أخلاقية ، وغير أخلاقية أو سليمة وغير سليمة أو غير ذلك من التصنيفات .

والمبدأ العام في الثقافة الإسلامية أن تكون الوسيلة أو الأداة مشروعة ، كما هي الغاية أيضاً .

إن استخدام وسائل وأدوات مشروعة ليس فيها حرمة شرعية هو فعل يساهم في التقريب بين المذاهب ، لأنها وسائل يقبل بها كل مسلم ولا يعاندها ، ولأنها في طبيعتها الشرعية الإسلامية ستكون سمحة ، مقرّبة لا منفّرة أو مباعدة .

إن اللغة وسيلة وأداة في التعبير عن أفكارنا ووجداننا وتواصلنا ، والتقريب بين المذاهب يستلزم أن نقدم لغة وخطاباً واضحاً لا غامضاً مبهماً ، موحداً لا مفرقاً ، سمحاً حسناً : ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة : ٨٣] ، لا فظاً أو قبيحاً .

قد يستخدم المذهب وسائل الإعلام المختلفة في نشر المذهب أو الدفاع عنه

أو غير ذلك ، لكن الإسلام يطالب أصحاب هذا المذهب أن يكون استخدامهم لهذه الوسائل ، من صحافة مقروءة أو مسموعة أو مرئية أو الإنترنت أو غيرها ، استخداماً منضبطاً بضوابط الإسلام الأخلاقية الشرعية ، وحين يكون الأمر على هذا النحو فإن التقريب هو الذي سيحل مكان التنافر والتباعد .

وقد تستخدم بعض المذاهب وسائل العنف وأدواته ، فكيف يكون تقارب بين مذاهب تتوسل بالعنف لنشر مذهبها أو إظهار صوابه ؟ إن ثقافة السماحة والإحسان والكلمة الطيبة هي التي تقرّب بين المذاهب .

وعلى العموم ، ينبغي على أصحاب المذاهب أن يقدروا الوسائل قدرها في أنها وسائل فحسب ، يستعان بها لتحقيق غايات معينة ؛ فالمال وسيلة ضرورية في حياة الناس ، وقد يستخدمه أصحاب المذاهب ، لكن حين يصبح المال غاية في ذاته ، فإن الأمور ستفسد لا محالة ، وعندئذ قد تتخذ (المذاهب) من الوسائل والأدوات لتحقيق هذه الغاية (أعني المال) ما يترتب عليه من التنافر والتباعد والفرقة الشيء الكثير ، كالرشوة وشراء الأقلام والذمم وغير ذلك من مفاسد .

رابعاً : ثقافة التقريب بين المذاهب فيما يتعلق بالله سبحانه وتعالى .

الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء ، وهذا يلزم عنه خضوع كل شيء وطاعته لله خالقه ، وذلك هو العبادة ، ومعلوم أن الغاية التي خلق من أجلها الإنسان هي عبادة الله وحده ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦] ، ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء : ٢٣] ، وهذا يعني أن كل سلوك من قول أو فعل ظاهر أو باطن ينبغي أن تكون غايته عبادة الله ، ويكون ذلك كذلك إذا كان تنفيذاً لفعل أمر الله به أو امتناعاً عن فعل نهى الله عنه ، أي فعلاً لكل ما يحبه الله ويرضاه ، وأن يكون ذلك الفعل خالصاً لوجه الله لا يشرك المرء فيه مع الله أحداً أو غرضاً .

هذا المعنى العام ينطبق على أصحاب المذاهب في كل جوانب نشاطهم المذهبي : إنشاء المذهب وتعليمه ونشره والدفاع عنه وغير ذلك من المناشط . إن أصحاب المذاهب حين يلتزمون بتطبيق المفاهيم الإسلامية في تعاملهم مع المذاهب الأخرى وأصحابها - وهي مبادئ معروفة لعامة المسلمين المتعلمين - فإن النتيجة الضرورية اللازمة عن مثل هذا السلوك هو التقارب فيما بينها إلى أقصى الدرجات بدلاً من التباعد والتنافر والتناحر . إن مفاهيم مثل الإخلاص لله وتوحيده ، وتقوى الله وخشيته ، ومفاهيم الإيمان والإحسان وغيرها من المفاهيم الإيمانية ، حين يجري الالتزام بها ، سيكون لها نتائج إيجابية تثير تعجّب العقل العادي على مستوى التقريب بين المذاهب ، بل على مستوى حياة الناس وتعاملاتهم فيما بينهم بعامة .

إن الله سبحانه وتعالى حين يكون الغاية القصوى من سعينا في هذه الحياة ، وحين يكون التقرب إليه بطاعته فيما أمر به ونهى عنه هو مطلبنا وهدفنا ، فإن الخلافات المذهبية ستقل إلى أدنى درجاتها ؛ لأن أغراض المذاهب وأهدافها ستكون أغراضاً وأهدافاً دنيا أو جزئية بالنسبة للغاية الكبرى التي يقتضيها التعامل مع الله سبحانه وتعالى ، أي تحقيق العبودية له ، وقد يتنازل صاحب المذهب عن بعض أهداف مذهبه أو يعدلها ، إذا تبيّن له - وهو المخلص لله في عبوديته - أن هذه الأهداف والأغراض تتعارض مع هذه الغاية الكبرى ، وتكون النتيجة أن تتقارب المذاهب في أهدافها ، فيزداد ما بينها من تقارب .

والذي نراه هو أن تطبيق أصحاب المذاهب وأتباعها لثقافة التعامل مع الله هو من أهم الأمور التي ينبغي أن تتضمنها ثقافة التقريب بين المذاهب وترسخها من خلال الممارسة لدى أتباعها .

أنتقل بعد هذا إلى توضيح أبرز جوانب ثقافة التقريب بين المذاهب التي تخص كل نوع من أنواع المذاهب (الفكرية العقدية ، والفقهية الشرعية ، والسياسية) .

أولاً : ثقافة التقريب بين المذاهب التي تخص المذاهب الفكرية العقدية :

المذهب الفكري أو العقدي هو ذلك الذي يؤمن أصحابه وأتباعه بصواب مجموعة من الأفكار والمبادئ أو الرؤى تتعلق بحقيقة الإنسان والحياة والوجود أو حقيقة بعض الجوانب منها ، ويرون أن هذه الأفكار والمبادئ والرؤى هي التي ينبغي أن توجه سلوكهم في الحياة ليتحقق لهم الخير والسعادة ، وأنها لذلك تستحق أن يُضحى الإنسان من أجلها . ولذلك قيل في الاعتقادات بعامة إنها « عقدة على القلب » . وتكون المذاهب الفكرية العقدية في الغالب أميل إلى الثبات وعدم التغير في أفكارها وما تؤمن به ، ومع ذلك فإنه غالباً ما يجري على المذاهب التعديل أو التطوير .

والباحثون في المذاهب الفكرية العقدية (الإيديولوجيات) يربطون هذه الأفكار التي يعتقدها مذهب ما بفئة معينة من فئات المجتمع (طبقة ، عرق ، جيل ، زمرة ذات خصائص اجتماعية أو ثقافية خاصة ... إلخ) لها حاجاتها أو مصالحها أو طموحاتها ، وتكون أفكارهم ونظرياتهم ملبية لها .

إذا ركزنا على بعد الأفكار والعقائد في هذا النوع من المذاهب بحثاً عن التقريب بينها في هذا الجانب ، نجد أن أحد المبادئ الرئيسة لثقافة التقريب هنا هو أن يسعى أصحاب كل مذهب إلى البحث عن الأفكار الأساسية المشتركة بين مذهبهم والمذاهب الأخرى ، وأن يحاولوا إبرازها والرجوع إليها فيما يمكن أن يكون بينهم من حوار حول الأفكار المختلف فيها ، فإذا أمكن تقليل مواضيع الخلاف وتكثير مواضيع الاتفاق ، أدى ذلك إلى التقريب المنشود ؛ ثم إنه لا بدّ في الحوار بين المذاهب ، من أن تكون غايته التشارك بين المتحاورين من أجل الوصول إلى أصوب الأفكار أو الاقتراب من ذلك ما أمكن ، فإن لم يحدث ذلك وبقيت أفكار مختلف فيها ، فعلى أصحاب

المذاهب أن يعذروا بعضهم فيما اختلفوا فيه ، ويحترم كل واحد منهم اجتهاد نظرائه الفكري ، ولا يجعلوا هذا مدخلاً للطعن والتباعد .

هذه الثقافة يمكن تطبيقها على المذاهب الاعتقادية الإسلامية المعروفة باسم الفرق الاعتقادية ، فهي مذاهب متفقة في أصول الاعتقاد الكبرى وتختلف في اجتهاداتها في قضايا اعتقادية فرعية كلها أو بعضها . وهنا يمكن لأصحاب هذه المذاهب إن أرادوا التقريب فيما بينهم ، أن يتمسكوا ويركزوا على ما عليه اتفاق بينهم ، ويتحاوروا حول ما هم فيه مختلفون .

أما جانب المصالح والحاجات والطموحات لأصحاب المذهب التي أشرنا إلى ارتباطها بأفكار المذهب ونظرياته ، فلعلها هي العقبة الكبرى أمام التقريب بين المذاهب ، وذلك حين يتمسك أصحاب كل مذهب بالأفكار أو النظريات التي تحقق حاجاتهم ومصالحهم . ولا نرى مخرجاً من هذه العقبة إلا بالالتزام بالثقافة الإسلامية المتعلقة بالتعاون بين الناس على البرّ والتقوى وما يرضى الله ، ويحقق المصلحة للأمة في الدرجة الأولى ، والاعتصام بحبل الله الذي هو دينه ، فتُقدم مصلحة الأمة على مصلحة المذهب ومصلحة الفئة التي يمثلها . ومعلوم أن التعاون بين الناس وبين المذاهب لا ينجح إلا إذا تنازل الأفراد أو أصحاب المذهب عن بعض مصالحهم الخاصة من أجل المصلحة العامة إيماناً منهم أن مثل هذا الفعل فيه مرضاة الله ، وفيه أيضاً الحفاظ على مصالحهم الخاصة من خلال الحفاظ على المصلحة العامة . بهذه الثقافة يصبح التقريب بين المذاهب الفكرية والاعتقادية أمراً ممكناً ميسوراً .

ثانياً : ثقافة التقريب بين المذاهب التي تخص المذاهب الفقهية الشرعية :

المذاهب الفقهية الشرعية - كما هو معلوم - تهتم بالأحكام العملية الشرعية لكل ما يقع من أمور في حياة الناس ، واختلاف المذاهب له أسباب ، أهمها اختلاف

القواعد الأصولية التي اعتمدها كل مذهب في استنباط الأحكام الشرعية . ومعلوم أن هذه المذاهب الفقهية لم تختلف فيما بينها حول أمور فيها نصوص قطعية محكمة (قطعية الثبوت والدلالة) ، وإنما في أمور جرى استنباط الأحكام الشرعية بصددها من المصادر الأصلية ، فهذه المذاهب اختلفت في اجتهاداتها الفقهية .

والتقريب بين هذه المذاهب أمر ميسور وممكن إلى درجة كبيرة ، وذلك إذا وعى أصحاب المذاهب وأتباعها ثقافة التقريب الخاصة بالمذاهب الفقهية وجسدوها في سلوكهم العلمي والعملي تجاه المذاهب الأخرى . وثقافة التقريب هذه تبدأ من الوعي بحقيقة الاجتهاد الفقهي ، الذي هو مطلب مستمر للأمة الإسلامية بسبب ما يستجد من وقائع وأحداث وأمور - كما هو معلوم - والذي هو أداة الإسلام العلمية الأولى ليظل الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان .

إنه من باب تذكير أهل العلم ، أن نقول : إن طبيعة الأحكام الاجتهادية ظنية وليست قطعية ، إذ إن المجتهد يستفرغ وسعه وجهده في بيان مراد الله في الواقعة أو الأمر الذي يجتهد فيه ، وما دام الله سبحانه وتعالى لم يعلمنا بمراده في هذه الواقعة بصراحة ، فإن المجتهد مهما بلغ من دقة الاجتهاد ، إلا أن الأحكام الاجتهادية التي يصل إليها تظل ظنية ، أي هي - في نظر صاحبها وفي نظر غيره أيضاً - ظن راجح يحتمل قدراً يُعتمد عليه من احتمال الصواب .

إذا وعى أصحاب المذاهب الفقهية هذه الحقيقة وعياً تاماً ، أصبحت الطريق بعد ذلك ممهدة للتقريب والتقارب فيما بينها ، وقلَّ التعصب للمذهب إلى حدّه الأدنى ، إن لم نقل تلاشى تماماً ، إن وعى مفهوم الظن الراجح ، أنه يحتمل الخطأ بنسبة أو بأخرى لكن ميل النفس إلى الصواب ودرجة احتماله أكبر ، لا يجعل من المرء متعصباً لمذهبه ، يرى فيه وحده الحق والصواب ، ويجعله ينظر إلى الأحكام الاجتهادية في المذاهب الأخرى نظرة احترام وتقدير .

هناك أمر آخر نرى أنه يلزم عن حقيقة ظنية الأحكام الاجتهادية ، وهو : أن المقلد ليس ملزماً بالضرورة أن يتبع اجتهادات مذهب فقهي بعينه ، وله أن يختار من بين اجتهادات المذاهب ما يراه أنسب ، ما دام أصحاب هذه الاجتهادات مجتهدون عدول تحققت فيهم شروط الاجتهاد .

ومع هذا يرى بعض أصحاب المذاهب ضرورة أن يلتزم المقلد مذهباً بعينه ، حتى لا يتتبع الأيسر من الاجتهادات في كل مذهب ، ولسنا نرى هذا الرأي بهذه الصرامة ، أعني الإلزام ، إذا كانت الاجتهادات – كما أشرنا آنفاً – صادرة عن علماء تحققت فيهم شروط الاجتهاد . إن الدين يسر ، والله يريد بعباده اليسر ولا يريد بهم العسر ؛ ثم إن التزام المقلد باتباع مذهب فقهي بعينه يرسخ فكرة تمايز المذاهب واختلافها ، الأمر الذي يعمل ضد فكرة التقريب بين المذاهب الفقهية لا معها .

وهكذا نرى أن ثقافة التقريب بين المذاهب الفقهية يجب أن تستثمر حقيقة ظنية الأحكام الاجتهادية ، وتتخلى عن فكرة التزام المقلد باتباع اجتهادات مذهب بعينه . وما نحسب المجامع الفقهية التي تصدر اجتهاداتها الجماعية إلا وسيلة من وسائل التقريب بين المذاهب الفقهية في هذا العصر .

ثالثاً : ثقافة التقريب بين المذاهب التي تخص المذاهب السياسية :

المذاهب السياسية هي مذاهب لها أفكارها ونظرياتها ، لكنها تتميز عن المذاهب الأخرى (أعني الفكرية العقدية ، والفقهية الشرعية) بإعلانها غايتها السياسية ، أي الوصول على الحكم وإدارة شؤون المجتمع وسياسته ، وهي تصنع لذلك – بجانب الأفكار والنظريات – الخطط والبرامج العملية التي نرى أنها يمكن أن توصلها إلى هذه الغاية ويرافق المذاهب السياسية وما تطرحه من أفكار أو برامج عمل ، دعوى

أنهم يعملون ما يعملون من أجل المصلحة العامة للأمة وتحقيق خيرها وعزَّتها . والتسمية الشائعة في هذا العصر للمذاهب السياسية هو اسم : الأحزاب السياسية .

إن التقارب بين المذاهب السياسية يكون عسيراً إن لم يكن مستحيلاً ، حين يتحكم حزب بعينه في أمور الحكم والسياسة ولا يتيح للمذاهب الأخرى أي شكل من أشكال المشاركة ، ولو كان ذلك من خلال المعارضة بالقول والرأي ، لكن التقارب بين هذه المذاهب السياسية سيكون ممكناً إذا وجدت أدوات ووسائل تفرز من بين هذه المذاهب (الأحزاب) من هو أقدر على إدارة شؤون حكم المجتمع وسياسته ، وكان يدعمه أكبر قدر من أفراد هذا المجتمع . والذي يسهل أمر التقارب أكثر أن تكون المصلحة العامة للمجتمع هي الموجِّه لسلوك كل مذهب من هذه المذاهب ، ويخضع أصحاب المذهب لضروراتها .

هناك جانب آخر يساهم في التقريب بين المذاهب السياسية ، وهو جانب الأفكار والنظريات التي يتبناها المذهب ، والخطط التي يضعها للوصول إلى غايته في الحكم ، وهذا الجانب يغلب عليه الطابع النظري ، ولذلك كانت الثقافة التي تقرب بين المذاهب (الأحزاب) هو الاتفاق على الأفكار المشتركة بينها من جهة ، وعلى ما يسمى ثوابت الأمة من جهة أخرى ، والتمسك بها واتخاذها مرجعاً ومعياراً عند الاختلاف ، ثم إقامة الحوار المتواصل بين هذه المذاهب حول الأفكار والقضايا والخطط التي فيها اختلاف بحيث يكون الهدف من الحوار التشارك في الوصول إلى أصوب الآراء وأفضل الخطط لتحقيق مصلحة الأمة .

إن هذه المبادئ التي أشرنا إليها آنفاً تشكل منطلقاً لبناء ثقافة تقرب بين المذاهب السياسية يعيها أصحاب هذه المذاهب وأتباعهم ، ويجسدونها في سلوكهم المذهبي السياسي .

خاتمة :

ما قدمناه في هذه الورقة محاولة لتأصيل وتأسيس **ثقافة التقريب بين المذاهب** ، استخدمنا فيها منهج التحليل إلى حدٍّ كبير ، آملين أن تكون الأفكار التي قدمت فيها ، منطلقاً لتفصيل أوفى لهذه الثقافة ، بحيث تصبح معرفة ميسورة لأصحاب المذاهب وأتباعهم ، يسهل اكتسابها وتجسيدها في سلوكهم بوعي نتائجها الإيجابية العديدة ، على الأمة وعلى المذاهب نفسها .

لقد قلنا ما قلناه في هذه الورقة ، دون أن نؤكد على أمر في غاية الأهمية ، وهو أمر معنوي وترتيبه في إجراءات التقارب والتقريب بين المذاهب يأتي أولاً ، ذلك الأمر هو وجود نيّة التقارب لدى المذهب وأتباعه ، بينهم وبين المذاهب الأخرى وأتباعها ، ذلك أنه مع غياب هذه النية لن تصل المذاهب إلى شيء يُعتد به في أمر التقريب والتقارب .

ولعل القارئ الكريم قد لاحظ أن **ثقافة التقريب بين المذاهب** هي ثقافة جزئية خاصة من الثقافة الإسلامية ، وأن التزام المذاهب وأتباعها بالثقافة الإسلامية يؤدي بصورة تلقائية إلى حصول التقارب المرغوب فيه والمنشود .

وفق الله المذاهب إلى التقارب فيما بينها ، وجزى الله المشرفين على هذه الندوة النافعة عن عملهم الخير هذا ، الجزاء الأوفى .



الدين والتنمية العلمية

الدين والتنمية العلمية

يتناول هذا البحث بيان ما بين الدين والتنمية العلمية من علاقات في ضوء المعرفة بحقيقة كل منهما ووظيفته في حياة الإنسان على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع . لقد كان للدين بعامة دور هام في حياة الإنسان من حيث توجيهها وبيان غايتها وتحديد علاقات الإنسان بالكون والآخر ، كما كان العلم على الدوام وسيلة من وسائل قوة الإنسان مادياً ومعنوياً ، وكان لتطبيقاته في حياة الإنسان آثار إيجابية في الأغلب وسلبية في بعض الأحيان . إن كلاً من الدين والعلم يتجهان نحو الإنسان وحياته ، ومن هنا كان البحث عن العلاقات بين الدين والعلم والتنمية العلمية أمر مشروع ومطلوب بيانه ، وتصبح الحاجة إلى ذلك أكثر إلحاحاً في مجتمع كالمجتمع العربي المسلم الذي يرى أن الدين منهج شامل لكل جوانب الحياة .

ستبدأ هذه الورقة بتقديم تعريف وتوضيح لكل واحدة من مفردات العنوان : الدين ، ثمَّ العلم ، ثم التنمية والتنمية العلمية لتكون هذه التعريفات والتوضيحات منطلقاً لفهم العلاقة بين الدين والتنمية العلمية من جهة ، وتكون – من جهة أخرى ضابطاً يبين حدود البحث ومداه ؛ وستنتقل الورقة بعد ذلك لبيان العلاقات بين الدين والتنمية العلمية ، وتنتهي ببيان أبرز ما أدى إليه البحث من نتائج في هذا الموضوع .

*　　　*　　　*

نبدأ بتوضيح مفهوم الدين والمقصود منه ، فنقول : الدين المقصود في بحثنا هنا هو الإسلام ، والإسلام هو وضع إلهي يضم جانبين : جانب نظري هو العقيدة ، وهي جملة من القضايا الوجودية الكبرى تبين حقيقة الإنسان والكون والحياة وخالق كل شيء (الله سبحانه وتعالى) ؛ وجانب عملي هو الشريعة ، وهي جملة ما ورد في هذا « الوضع الإلهي » من أوامر ونواه وتوجيهات عملية ترشد الإنسان إلى كيفية التعامل في هذه الحياة مع جوانب الوجود كلها { مع الله [خالق كل شيء] ، ومع المخلوقات : الأنا (أو الذات) ، والآخر (بكل دوائره) ، والكون الطبيعي ، والأفكار ، والزمان ، والأدوات ، والوسائل ، والغيب } ، وهذا الوضع الإلهي بجانبيه بلّغه عن الله سبحانه وتعالى وعرّف الناس به رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم الذي تلقاه وحياً بواسطة الملاك جبريل عليه السلام . وللدين - الإسلام وظيفة كبرى في حياة الناس ، يمكن التعبير عنها بكلمة واحدة جامعة لمعاني عديدة هي الهداية ،

والهداية تعني الإرشاد إلى أمرين رئيسين : الأول معرفة الغاية التي ينبغي أن يكون سلوك الإنسان متجهاً لتحقيقها ، وهي الغاية التي خلق الإنسان من أجلها ، ومعرفة هذه الغاية لا يقدر على تحديدها أحد غير خالق الإنسان خالق كل شيء الله سبحانه وتعالى ؛ والثاني معرفة السلوك أو الطريق الموصل إلى هذه الغاية . والإنسان في سلوكه في هذه الحياة لا بدَّ أن يتعامل مع جميع جوانب الوجود وأجزائه طوعاً أو كرهاً ، (وهي المشار إليها آنفاً) . وبطبيعة الحال فإن مجرد المعرفة بهذين الأمرين لا يكفي لجعل الإنسان مهتدياً ، فلا بدّ لتمام الهداية من تجسيد هذه المعرفة بهذين الأمرين في السلوك .

وهداية الإسلام هي الهداية الإلهية الأكمل والأصوب والأمثل ، وتوضيح ذلك أن الإنسان محتاج إلى الهداية ، وأنه لو تُرك ليهدي نفسه ويرشدها إلى سبل التعامل مع

جوانب الوجود وكيفياتها ، فإنه يمكنه ذلك ، لكن مثل هذه الهداية الإنسانية لن تكون هي الأفضل أو الأمثل أو الأصوب ، وسيعتريها النقص ، لأنها ستعكس علم الإنسان الذي هو قليل قياساً إلى مطلق العلم بحقيقة الإنسان وحقيقة الوجود ، وهو مصداق قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء : ٨٥] ، ومسألة الهداية مسألة علمية في جوهرها ، فإن الذي يقدر على إرشاد الإنسان لأفضل السبل والكيفيات في التعامل مع جوانب الوجود لا بدّ أن يكون لديه العلم الوافي الكامل بالإنسان وبالوجود كله ، وهذا العلم غير ممكن ولا متاح للإنسان بالرغم مما وصل إليه من علم ، وبجانب هذا الشرط العلمي هناك شرط أخلاقي الطابع ، وهو أن لا يكون واضع الهداية صاحب هوى أو له مصلحة ذاتية في وضعه لهذه الهداية ، وهذا الشرط الأخلاقي يصعب جداً ، بل إنه مستحيل في حق الإنسان ، فمن يتصدى من البشر لمثل هذه المهمة لا بدّ أن يتأثر بهواه من جهة وبمصلحته الشخصية أو مصالح فئته الاجتماعية أو جماعته الخاصة أو على الأقل ظروف مجتمعه ومصالح هذا المجتمع . إن هذين الشرطين لا يتحققان إلا في الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء : الوجود والإنسان ، فمن حيث هو خالقهما فهو العليم الأعلم بهما ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك : ١٤] ، ومن حيث هو كامل غير محتاج إلى مخلوقاته غني عنها ، فإنه في هدياته للإنسان في تعامله مع الوجود يريد خير الإنسان ، ويريده أن يحقق في حياته وتعامله مع جوانب الوجود كماله اللائق به من حيث هو إنسان . نخلص من هذا التحليل إلى أن الهداية الأكمل والأصوب والأمثل لا تكون إلا من عند خالق الإنسان وخالق كل شيء ، وهو الله سبحانه وتعالى . والله سبحانه وتعالى علّمنا هذه الهداية من خلال رسله وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام ، والهداية الإلهية الأكمل هي تلك التي بلّغها خاتم الرسل والأنبياء صلوات الله عليهم جميعاً ، محمد بن عبد الله ، إنها الإسلام ، ذلك أنها في أصلها - الوحي لم يصبها تغيير أو تحريف .

وتمتاز هداية الإسلام (الإلهية) بأنها شاملة لكل جوانب السلوك الذي يقوم به الإنسان ، وسوف يكون مفهوم الهداية هو مدخلنا لبيان صلة الدين بالتنمية العلمية ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله .

ننتقل بعد هذا إلى توضيح المقصود بالتنمية والتنمية العلمية في ضوء الاستخدام اللغوي أولاً ، ثم في ضوء التداول الاصطلاحي ، فنقول :

التنمية لغة الزيادة ، وتشمل الزيادة في الجانبين الكمي والكيفي ، وفي ضوء الاستخدامات اللغوية لألفاظ النمو والنماء ، مثل قولنا : نما الزرع أو النبات ونمت الماشية ، يلاحظ أن النماء يحتاج إلى عوامل داخلية في الشيء النامي ، أي لا بدَّ من وجود استعداد لدى الشيء للنماء حتى ينمو ، كما يحتاج إلى رعاية من خارج الشيء تعين هذه الاستعدادات لتتحقق في الواقع وبالفعل .

أما المعنى الاصطلاحي : فإن المتتبع له في المظان المتخصصة يجد أن المصطلح - في أول ظهوره-وضعه « العلماء والمفكرون والسياسيون في الغرب لترسيخ النظرة الاستعلائية في التمييز والتفرقة بين المجتمعات الغربية الراقية المتقدمة والمجتمعات اللاغربية التي يطلق عليها الآن اسم : المجتمعات النامية ، كبديل مهذب عن كلمة المجتمعات المتخلفة التي كانت تستخدم إلى ما قبل العقد السادس من القرن الماضي »[1] .

والمصطلح بالإنجليزية هو **Development** وترجمته إلى مصطلح تنمية ترجمة جيدة لما لهذه اللفظة من دلالات إيجابية تبعد عنه الشبهات التي رافقت وضع المصطلح باللغات الأجنبية .

لقد كان مفهوم « التنمية » عند واضعيه يشير إلى إحداث تغيرات في المجال الاقتصادي المادي لتلبية الحاجات المادية الأساسية ، ثم جاءت مرحلة أخرى فتوسع

---

(١) أحمد أبو زيد ، مقالة على الانترنت ، www .balagh .com)

مفهوم التنمية - عند الغربيين - ليشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وكثر الحديث عن « التنمية الشاملة » ، وظلت معايير التنمية الشاملة مع ذلك معايير مادية ، ثم ظهر أخيراً مفهوم « التنمية المستدامة » يقصد بها الانتباه والاهتمام إلى الأجيال القادمة وحاجتها هي الأخرى إلى التنمية كما هي حاجة الأجيال الحاضرة ، والواقع أن هذا التطور في دلالات المفهوم يشير إلى تفكير مرحلي مرتبط بمصالح آنية لواضعي المصطلح ودلالاته ، وقد ساهمت منظمات الأمم المختلفة في بلورة هذه الدلالات ونشرها ، وحث الدول « النامية » على تطبيقها ، وأحياناً إجبارها . وعند هذا الحدّ قد لا يبدو هناك أية أخطاء أو سلبيات أو سوء نية ، لكن ذلك كله يظهر حين نعلم أن الغرب والأمم المتحدة بمنظماتها العديدة تريد للبلدان النامية أن تضع نصب أعينها النموذج الغربي في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة وكل جوانب الحياة لتتجه جهودها في التنمية إلى الوصول إليه ، فتصبح في النهاية وكأنها نسخة عن المجتمعات الغربية .

من هنا يأتي دور المفكرين ورجال السياسة والخبراء ، وكل من يهمه أمر التنمية ، أن نأخذ هذا الأمر في الحسبان ؛ هل نريد تنمية تجعل حياتنا ومجتمعاتنا صورة ونسخة عن المجتمعات الغربية ؟ أم نريد تنمية تحقق لنا حاجاتنا الفعلية ، وتبرز هُويتنا المرتبطة بعقيدتنا وتعززها وترسخها ؟

نؤكد فنقول : إن المطلوب هو الخيار الثاني ، وهذا يعني أن لا نعتمد على الأدبيات الغربية في مجال التنمية ونأخذ بها تقليداً أعمى ، بل علينا أن ننظر فيها نظرة فاحصة ناقدة ، نتبين من خلالها الأهداف والمقاصد التي تؤدي إليها كل المقترحات ، ونستفيد فقط مما ينسجم مع أهدافنا وحاجاتنا وطموحاتنا ومشروعنا الحضاري ، الذي يختلف بالضرورة عن المشروع الغربي والنموذج الغربي .

أكتفي بهذا التوضيح الموجز لمصطلح التنمية ، خاتماً الحديث عنه بوضع تحديد للتنمية التي نتحدث عنها وننشدها ، فنقول :

التنمية هي : جهود إرادية جماعية منظمة ومتواصلة تقودها الدولة الوطنية ويشارك فيها القطاعان الرسمي والمدني ، مستثمرة إمكانات الأمة وطاقاتها المادية والمعنوية والبشرية ، وتشمل كافة جوانب الحياة الإنسانية (المادية وغير المادية) ، تهدف إلى تلبية حاجات الأمة وتحسين مستوى حياتها ومعيشتها ، وفقاً لخطط تراعي أولويات الحاجات القائمة والحاجات المستقبلية للأمة سعياً نحو تحقيق النموذج الأمثل للحياة المنبثق من رؤية الأمة الشاملة للحياة ومشروعها الحضاري المرتبط بهذه الرؤية .

إذا انتقلنا على توضيح المقصود بـ « **التنمية العلمية** » فأرى أنه يحسن بنا توضيح المقصود بـ « العلم » الذي سنضيف التنمية إليه ، ثم نقود بإضافة المعنيين (التنمية والعلم) لنصل إلى مفهوم التنمية العلمية المقصود ، فنقول :

العلم بشيء ما هو أن يكون لدينا خبر أو أخبار عن هذا الشيء ، ففي العلم موضوع للعلم هو الذي نقدم الأخبار عنه ، وهناك الخبر أو الأخبار التي تخبر بها عن هذا الموضوع ، وتتصف هذه الأخبار بأنها تم التحقق من صدقها ، فهي صادقة ، أي مطابقة لواقع الموضوع وحاله . والخبر الواحد عن الموضوع بهذا الوصف يُسمّى حقيقة علمية .

أما العلم بمعنى الواحد من العلوم ، فهو جملة من الحقائق حول موضوع معين تتصف بالاتساق ، تم الوصول إليها باستخدام منهج ملائم في البحث ، وجرى التحقق من صدقها ، وتنتظم هذه الحقائق (الجزئية) تحت حقائق كلية تستند في صدقها إلى صدق الحقائق الجزئية التي بنيت عليها هذه الحقيقة الكلية (التي تسمى قانوناً) ، وقد يكون لدينا - مع تكاثر الحقائق الجزئية والحقائق

الكلية (القوانين) - حقائق أكثر عموماً وشمولاً تسمى النظريات العلمية تشمل كل نظرية عدداً من القوانين وتفسرها .

وإذا كان مفهوم العلم بمعنى الواحد من العلوم قد اتضح ، فإن العلم بمعنى العلوم جميعها يمكن أن يتضح من معنى العلم الواحد .

هناك أمر يحسن ذكره في هذا المقام ، وهو أن العلم - قديماً وحديثاً - يُفرِّق فيه بين جانبين : الجانب النظري وتكون غايته معرفة حقيقة الشيء ، والجانب العملي وغايته العمل أو الفعل أو التطبيق ، وأن الجانب العملي في العلم يكون مبنياً ومرتبطاً ومنبثقاً من الجانب النظري . كما يحسن التنبيه إلى ما هو ملاحظ في واقع الحال من كون العلم العملي يشمل جانبين : العلم العملي التعاملي ، الذي يبين لنا كيفية التعامل مع أمر من الأمور (إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد أو آلة ... إلخ) ، والعلم العملي الإنجازي الذي يتحول إلى منجزات على أرض الواقع وفي حياة الإنسان ، على تنوع هذه المنجزات .

أمر آخر - في هذا المقام - يحتاج إلى بيان ، وهو توضيح النسبة إلى العلم في قولنا : علمي ، فنقول في ذلك : إن نسبة أمر أو نشاط أو جهود إلى العلم يشمل عدداً من الأمور التي تتصل بالعلم ، نحاول حصرها في الآتي :

- اكتساب العلم بطرق الاكتساب المتعددة ومن المظان والمصادر المختلفة ، هو سلوك علمي .
- إنتاج العلم من خلال البحث العلمي الذي يوصل إلى نتائج علمية جديدة ويضيف إلى العلم في ميدانه ، هو سلوك علمي .
- تصنيف الكتب العلمية التي توضح ما وصل إليه الإنسان في علم من العلوم ليستفيد منها طلبة العلم ، ويواصلوا مسيرة العلم ؛ هو سلوك علمي .

- ترجمة الكتب والمقالات العلمية من لغة إلى أخرى ليتسنى لأبناء اللسان الأخير الاطلاع عليها ، هو سلوك علمي .
- تعلم العلم لطالبيه ، كالذي يحدث في المدارس والمعاهد والجامعات والمراكز العلمية التعليمية وغيرها ؛ هو سلوك علمي .
- تحويل العلم النظري (القوانين والنظريات) إلى علم عملي تعاملي أو إنجازي ، هو سلوك علمي .
- تطبيق العلم العملي في حياة الإنسان في صورة أدوات وآلات ووسائل (أي منجزات) ؛ هو سلوك علمي .
- كل أمر لا يتم إلا به أحد هذه الأمور السابقة ، يمكن نسبته إلى العلم فيكون أمراً علمياً .

والآن ، بعد أن أوضحنا المقصود بالتنمية والمقصود بالعلم والعلمي أصبح من اليسير بيان المقصود بـ التنمية العلمية ، ونبيّنه في القول الآتي :

التنمية العلمية هي جهود إرادية جماعية منظمة ومتواصلة تقودها الدولة الوطنية ويشارك فيها القطاعان الرسمي والمدني مستثمراً إمكانات الأمة وطاقاتها المادية والمعنوية والبشرية ، تتجه إلى كل ما هو علمي ، قاصدة إلى زيادته كماً وكيفاً ، بهدف تلبية حاجات الأمة وتحسين مستوى حياتها ومعيشتها ، وفقاً لخطط خاصة بهذا المجال (العلمي) تراعي أولويات الحاجات القائمة والحاجات المستقبلية للأمة سعياً نحو تحقيق النموذج الأمثل للحياة المنبثق من رؤية الأمة الشاملة للحياة ومشروعها الحضاري المرتبط بهذه الرؤية .

هذا التحديد أوضح العناصر الرئيسة أو الأفكار الرئيسة التي توضح مفهوم « التنمية العلمية » ، فأشار إلى أن التنمية العلمية :

- جهود إرادية يختارها الإنسان ، فهي عمل إرادي مقصود ؛ وأنها

- جهود جماعية يشترك فيها الأفراد من خلال مواقع محددة لكل فرد ضمن هذا العمل الجماعي الذي يتشارك ويتعاون فيه القطاعان الرسمي والمدني .

- وهذا التحديد يجعل الدولة هي المسؤول الأول عن قيام هذه الجهود والتخطيط لها ومتابعتها ، وكل ما يلزم للقيادة من أمور ولوازم .

- وهذه الجهود لا ينبغي أن تترك للظروف والمصادفات والاهتمامات الفردية والخاصة ، بل ينبغي أن تتم ضمن خطط واضحة المعالم والأهداف والوسائل .

- خطط التنمية العلمية لا ينبغي أن تنفصل عن الخطط العامة للدولة أو الأمة ، بل هي متصلة بها ومشتركة معها في الأهداف والغايات هذه التي ينبغي أن تنبع من واقع الأمة وحاجاتها مراعية أولوياتها الحالية والمستقبلية ومنسجمة مع رؤيتها الشاملة للحياة ، الأمر الذي يلزم عنه أن لا تكون هذه الجهود تقليداً أعمى لنماذج أخرى في بلدان مختلفة في حاجاتها ورؤيتها الشاملة للحياة . وهذا الحرص على عدم التقليد الأعمى لا يعني بطبيعة الحال عدم الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى في ميدان التنمية العلمية ، فلا يكون الأمر تقليداً أعمى ، وإن وجد تقليد أو ما يشبه التقليد أو المحاكاة فيكون عن بصر وبصيرة معاً .

- وهذه الجهود في مجال التنمية العلمية تشمل كل ما سبق لنا ذكره من أمور علمية تنسب إلى العلم ، وعليه لا ينبغي أن يتبادر إلى الأذهان أن المقصود بالتنمية العلمية البحث العلمي فحسب ، بالرغم من أهميته الكبيرة .

بعد الذي قدمنا ، أصبح الوصول على بيان علاقة الدين بالتنمية العلمية أمراً أيسر ، وهذه العلاقة يمكن تحديدها انطلاقاً من الوعي التفصيلي بوظيفة الدين الكبرى والأساس ، وهي الهداية ، وعليه نستطيع تحديد العلاقة بين الدين والتنمية

العلمية في النقاط الآتية :

١- لا يقصر الدين مفهوم العلم والتنمية العلمية على مجال واحد بعينه كالعلوم الدينية الشرعية أو العلوم الطبيعية والكونية أو الهندسة أو العلوم التطبيقية ، وإنما ينظر إلى كل علم نافع ، ويجعل شعار الفرد المسلم : ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه : ١١٤] ، أي زدني من كل علم نافع ، وقد سبق قولنا أن التنمية هي الزيادة .

٢- يحثنا الدين على بذل الجهود في اكتساب العلم وإنتاجه ونشره وتطبيقه ، ويعدُّ ذلك عبادة تقرب إلى الله سبحانه وتعالى ، يقول سبحانه وتعالى في هذا المعنى : ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة : ١١] ، ويقول في آية أخرى : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر : ٩] ، وهذا استفهام استنكاري جوابه واضح بيّن أن العالم درجته عند الله ، بل وفي الدنيا كذلك أعلى من درجة الجاهل ولا يستوي معه ، وهذا حث على طلب العلم والاستزادة منه .

وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اطلبوا العلم ولو في الصين » وما نظن قطعاً أن الذي يذهب إلى الصين طلباً للعلم يقصد العلوم الشرعية وإنما مقصوده في الغالب العلوم الأخرى غير الشرعية . والحق أن المرء ليعجب من كثرة النصوص التي تحث على طلب العلم والاستزادة منه وتنميته ونشره وتعليمه للناس إلى حدّ لا نكاد نرى مثيلاً له في أي دين أو حضارة أخرى غير الإسلام وحضارته .

٣- يعدُّ الدين التنمية العلمية من فروض الكفاية ، فهي أمر واجب على الأمة بأسرها ، فإذا قام به البعض على الصورة المطلوبة الكافية سقط التكليف عن

الآخرين ، وإن لم يكن ذلك فالأمة كلها مقصرة وآثمة ، يقول سبحانه وتعالى : ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة : ١٢٢] ، فظاهر الآية الاهتمام بالفقه في الدين ، ولكن إذا ضم إلى هذه الآية النصوص التي تتحدث عن العلم بإطلاق وعرفنا أن الدين والفقه فيه شامل لكل جوانب الحياة ، وكل عالم في علم من العلوم فهو فقيه في علمه المرتبط بالدين كان المعنى الإجمالي العام للآية الكريمة أن التفقه في كل العلوم أمر واجب على الأمة يقوم به البعض لأن ذلك من الدين .

٤- يحدد الدين للتنمية العلمية الوجهة التي تتجه إليها هذه التنمية حتى تتحقق للأمة عزتها وكرامتها ، ويتحقق لها خيرها وتصبح حياتها أحسن وأيسر ، وتساهم في تحقيق المهمة التي انتدب الله سبحانه وتعالى الإنسان من أجلها وجعله مسؤولاً عنها وهي الخلافة في الأرض ، وهو المعنى الواضح في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة : ٣٠] ، فالتنمية العلمية لا بدَّ أن تهدف إلى هذا ، وألا تقتصر فقط على تحسين مستوى المعيشة وتحقيق مزيد من الرفاهية للإنسان متناسية عزّة الأمة وكرامتها ، وإذا كان هذان الأمران لا ينالان إلا بالقوة وأدواتها المختلفة فعلى التنمية العلمية أن تهتم بهذا الجانب في خططها ، لأن عزّة الأمة لا تنال إذا كانت الأمة ضعيفة وكانت لا تملك وسائل الدفاع عن نفسها .

٥- يطلب الدين بقوة ووضوح وحزم من العلم والتنمية العلمية أن تتجه إلى ما فيه النفع للناس ، وما له جدوى حقيقة في حياتهم ، حتى لا تضيع الجهود فيما لا طائل من ورائه ، لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعيذ في دعائه من

العلم الذي لا ينفع ، وهذه الاستعاذة تشمل البعد عن اكتسابه وتعلمه وإنتاجه ونشره وكل ما يتصل به من أمور ، لأنها ستكون على شاكلته لا نفع منها .

٦- ويرتبط بالنقطة السابقة بيان المقاصد التي ينبغي أن يتجه العلم والتنمية العلمية لتحقيقها ، وهي المقاصد الشرعية التي اتفق العلماء عليها في تحديدها العام ؛ حفظ الدين والنفس والعقل ، والنسل ، والمال ؛ ويندرج تحت كل واحدة منها مقاصد فرعية تفصيلية ، فجهود التنمية العلمية ينبغي أن تأخذ في تخطيطها هذه المقاصد الشرعية وتجتهد في المساهمة من جانبها في تحقيقها قدر الطاقة .

هذه النقطة والتي قبلها يبينان أن التنمية العلمية في نهاية الأمر وفي جوهرها ليست غاية في ذاتها ، وإنما هي وسيلة إلى غايات وأهداف ومقاصد حددها الدين ، كما أنه يحسن التأكيد أيضاً على مسألة تحديد الأهداف والمقاصد والغايات ، فقد توهم البعض أن العلم قادر على تحديد أهداف الإنسان في الحياة وتحديد غايته فيها ، والحق أن العلم لا يحدد الأهداف والغايات ، لكنه يقدم الوسائل التي تعين الإنسان في تحقيق أهدافه .

٧- كما أن الدين يقدم منهج الأولويات في هذه الجهود وقواعده المرشدة ، فأول هذه القواعد المنهجية المرشدة في تحديد الأولويات في التنمية العلمية وغيرها ، هي قاعدة : درء المفاسد مقدم على جلب المنافع ، ثم يأتي بعد قاعدة شد الحاجة ، فالضروري مقدم على الحاجيات وهذه مقدمة على التحسينات والكماليات ، فهذه قواعد شرعية وعقلية في الوقت نفسه تعين المخطط لجهود التنمية في تحديد أولويات عمله وجهوده حتى لا تضيع الجهود أو بعضها سدى وتذهب نتائجها إلى غير المقصود .

٨- يقدم الدين للتنمية العلمية المعايير التي تقاس إليها جهود التنمية قرباً أو بعداً ،

أي الحالة الأمثل المطلوبة، كما يقدم الدين الضوابط التي ينبغي أن لا تخرج عنها جهود التنمية العلمية، وهي ضوابط اعتقادية وأخلاقية ومعرفية ومنهجية. وفي كل واحدة من هذه تفاصيل نشعر أن المقام لا يتسع لتفصيلها.

٩- يبين الدين أن التنمية العلمية ليست عملية مادية صرفة، بل إنها في جميع جوانبها ومراحلها يجب أن تكون عملاً روحياً، والعمل الروحي هو كل عمل نقوم به طاعة لله سبحانه وتعالى وطلباً لرضاه لأن الله سبحانه وتعالى يحبه من خلال طلبه منا فعله، حريصين فيه على هذا المعنى الذي هو الإخلاص. إن جهودنا حين تكون مقترنة بهذه المعاني التي محلها القلوب أولاً، ستكون أفعالاً روحية تسمو بأرواحنا إلى درجات القرب من الله، وفي هذه الحالة سنشعر بعون الله لنا وتيسيره الصعاب أمامنا، وسنرى الزيادة والبركة في النتائج بصورة واضحة تفوق ما كان مخططاً له ومتوقعاً من هذا التخطيط.

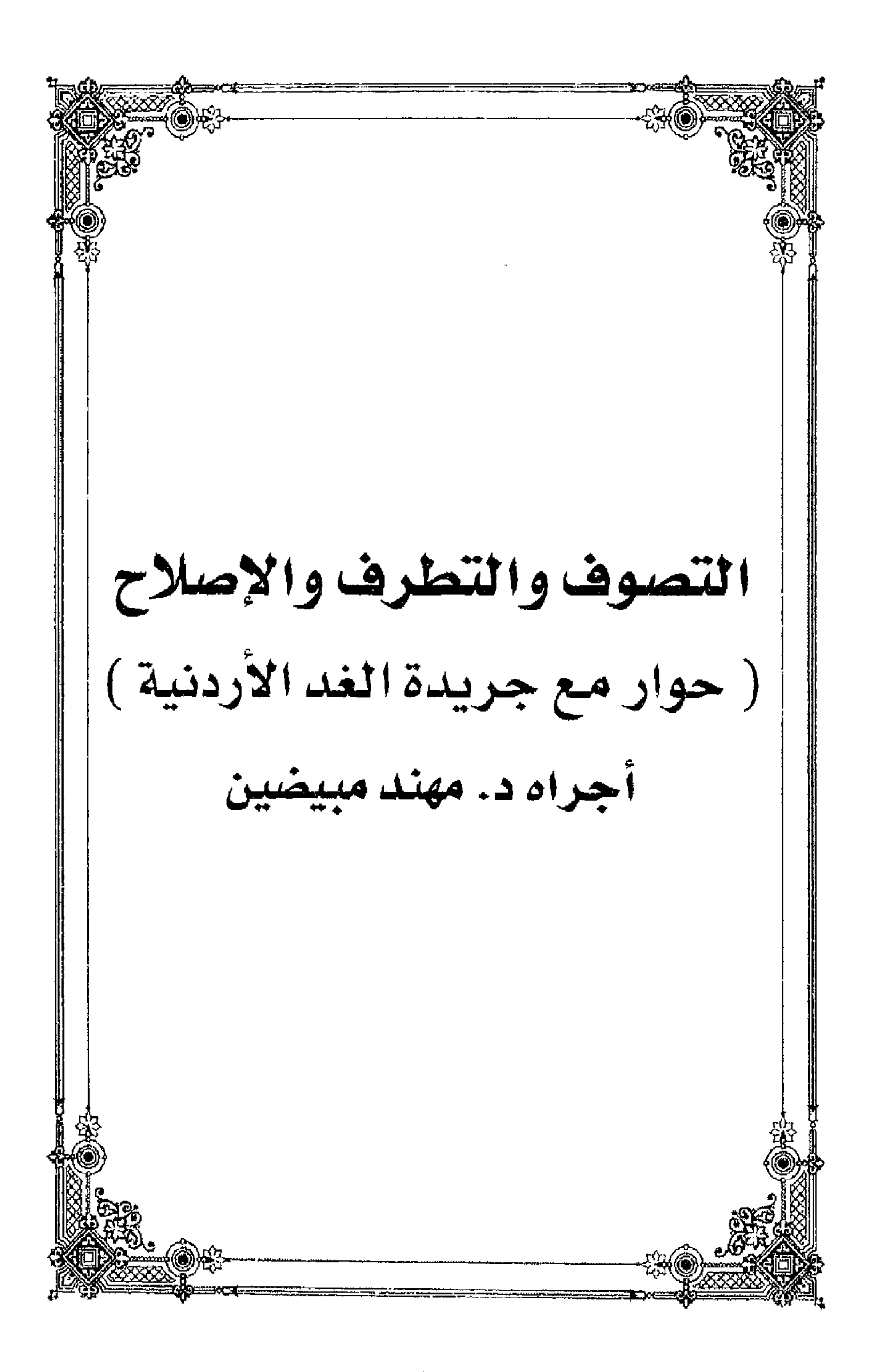
١٠- يوجه الدين التنمية العلمية إلى تحقيق السلام مع البيئة التي يعيش فيها الإنسان، فلا يجعل همّه السيطرة عليها أو قهرها، وإنما هو في كل ما يبذله من جهود في مجال التنمية العلمية منطلق من كون ما في بيئته من موارد وموجودات مسخرة له لتعينه على إنجاز المهمة التي انتدبه لها خالقه، وهي الخلافة في الأرض، الأمر الذي يعني أن يتعرف على هذه البيئة وخصائصها وقوانينها وعلاقاتها، ليتمكن بعد ذلك من الاستفادة منها بما لا يفسدها، والذي يضبط أن لا يحصل فساد البيئة على يد الإنسان هو خروجه عن مقاصد الدين إلى مقاصده هو الموجهة بأهوائه ومصالحه الشخصية.

يقول الحق سبحانه وتعالى في هذه المعاني: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠]،

﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ ﴾ [الروم : ٤١] ، ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] ، وغير ذلك من الآيات كثير .

التنمية العلمية الحقة ، أي التي تسعى إلى تحقيق الغاية القصوى التي خلق الإنسان من أجلها ، وهي العبادة ، بمعنى طاعة الله والالتزام بكل أوامره والابتعاد عن كل ما نهى عنه ، كما تهدف إلى تحقيق مقاصد الدين ، مثل هذه التنمية المهتدية بإرشادات الدين وتوجهاته وتوجيهاته والمنضبطة بقيمه وضوابطه هي سبب من أسباب الرزق ، فالحق سبحانه وتعالى يربط بين هذه الغاية وبين الرزق ، فمن حقق الغاية ضمن الرزق ، قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الذاريات : ٥٦-٥٨] . إن التنمية - كما تقدم القول آنفاً - فرض كفاية والقيام بها بالإخلاص لله عبادة ، فإذا تمَّ جاءت النتائج التي أحدها الرزق ، إن الإنسان يتخذ الأسباب والله سبحانه وتعالى يتولى النتائج ، وحين تكون الأسباب وفقاً لما يحبه الله ويرضاه ، فإن ما يتوقع من نتائج سيفوق ما قدّره العبد : ﴿ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء : ٢٠] .

التنمية العلمية تزيد معرفتنا بالله سبحانه وتعالى وتجعلنا أكثر خشية له ، وتوضيح ذلك أن التنمية العلمية تجعلنا أكثر علماً ومعرفة بخصائص الأشياء والموجودات ، التي هي مخلوقات الله سبحانه وتعالى ، وعليه فكلما كانت معرفتنا بالمخلوق أكثر كانت معرفتنا بخالقها أكثر ، فمن هنا تأتي الخشية : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر : ٢٨] .



التصوف والتطرف والإصلاح

(حوار مع جريدة الغد الأردنية)

أجراه د. مهند مبيضين

التصوف والتطرف والإصلاح

(حوار مع جريدة الغد الأردنية*)

أجرى الحوار د . مهند المبيضين

يرى أ .د عزمي طه السيد عميد البحث العلمي في جامعة آل البيت أن التصوف الحقيقي يعبر عن جوهر الإسلام النقي ، وأن ثمة ما ادخل على الفكر الصوفي مما جعل البعض يرون فيه سبب تأخر ، وفي المقابل يدعو إلى نشر الفكر الصوفي النقي للمساهمة في إنقاذ المجتمع من نزعاته المادية وغلوه وتطرفه الناتج إما عن الابتعاد عن الدين تارة أو بسبب التفسير والتأويل غير الصحيح لنصوص الشرع ، وهو ما أنتج فكرة التطرف ، ويرى عزمي طه أن الحركة الصوفية كانت تمارس جانب الدعوة ونأت عن المواجهة والمقاومة إلا في حالات الدفاع عن الأوطان من خلال الرُبط والزوايا ، كما أنه يقر بأن معرفتنا عن التصوف أتت بداية من دوائر الاستشراق وهو لا يرفض العملي منها ، لكنه يدعو لدراسة التصوف من الداخل وعبر أدوات معرفية إسلامية .

يعتقد عزمي طه أن على الغرب تغيير سلوكه في التعايش مع الآخر قبل أن يتجرأ - الغرب - على ترشيح التصوف كممثل للإسلام المستقبلي ، ويرى أن التصوف بإمكانه أن يرشد المجتمع ويكون بمثابة العامل الواقي أو المضاد لما يمكن تسميته بالعنف ، الذي نتج بسبب رفض الآخر وإقصاء العقل وتقليص هامش التعدد في إطار الأمة الواحدة وهو ما يمكن لجامعة آل البيت أن تنهض به حسب اعتقاده .

---

* مقدمة المحاور (د. مهند المبيضين) .

ولد عزمي طه السيد في بلدة دورا من مدينة الخليل ، وحصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة أدنبرة في المملكة المتحدة ، ثم عمل في التدريس الجامعي في جامعات في الإمارات العربية المتحدة ، وجامعة العلوم التطبيقية وجامعة آل البيت ، وهو عضو في العديد من اللجان العلمية والبحثية العربية والوطنية ، وشغل العديد من المواقع الأكاديمية .

يستند عزمي طه في رؤاه وفكره إلى نتاج علمي غزير ومتنوع جمع بين تأليف الكتب والترجمة والبحث العلمي .

التصوف وحقيقته

الغد : بداية دعنا نحدد للقارئ مفهوم التصوف وماهيته وحقيقته من دون أن نذهب إلى ما يمكن تسميته آداب التصوف وطقوسه .

أ. د. عزمي طه : التصوف الإسلامي هو سلوك إرادي ظاهري وقلبي متواصل مستند إلى شريعة الإسلام ، دعامته الفضائل الخلقية الإسلامية ، له دوافع وحوافز ترجع إلى استعداد خاص يتفاوت لدى الأفراد ، وإلى عقيدة الإسلام ، وإلى تجربة شخصية مرتبطة بظروف بيئية . وهدف هذا السلوك هو التقرب من الله ، وغايته القصوى الوصول إلى الحضرة الإلهية والاتصال بها ، الأمر الذي يترتب عليه حدوث الفناء واكتساب العرفان والتحقق بالطمأنينة والسعادة القصوى .

إذن ؛ جوهر التصوف تقرب إلى الله سبحانه وتعالى وهذا التقرب يتم بالقيام بالفرائض كلها ثم بالنوافل ، وهذه لا تشمل العبادات المعروفة من صلاة وصيام وزكاة وحج فحسب ، وإنما تتعدى ذلك إلى فعل كل ما يحبه الله ويرضاه من الأفعال والأقوال الظاهرة والباطنة ، هذا بإيجاز هو وصف التصوف الإسلامي الصحيح والمقبول .

الغد : ما تفضلتهم به يتفق مع قول ابن تيمية : « لفظ التصوف أدخل فيه أمور يحبها الله ورسوله وهذه يؤمر بها » فهل لكم أن تبينوا لنا ما قاله ابن تيمية أيضا بأنه : « قد أدخل في لفظ التصوف أمور كثيرة يكرهها الله ورسوله » ؟

أ. د. عزمي طه : كل فعل أو سلوك يحبه الله ورسوله هو من التصوف وداخل فيه ، ومطلوب فعله من المسلم ومن الصوفي على حدّ سواء ، أما الأمور التي لا يحبها الله ورسوله فهي ما نهي عن فعله أو الاقتراب منه ، وقد دخل إلى التصوف الإسلامي عبر تاريخه الطويل العديد من الأمور التي لا أصل لها في الإسلام ، أو هي مخالفة لمقاصد الإسلام ، ومن ذلك فهم التوكل على الله على أنه تواكل ، أي ترك الأخذ بالأسباب ، أو ترك التعليم طمعاً في الوصول إلى المعرفة الإلهية ، فساهم ذلك في نشر الجهل بين الناس ، وكثرة ادعاء الكرامات ، ووصل الأمر ببعض مدعي التصوف إلى القول برفع التكاليف بدعوى الوصول إلى الله ومعرفة الحقائق ، أو دعوى محبة الله والوصول إلى مقام الرضا . وكذلك ما يشاهد عند بعض الطرق من أمور هي في حقيقتها شعوذة أو عبث ، إذ لا أصل لها في الدين مثل إدخال أسياخ الحديد في الجسم أو السكاكين في عظم الرأس وما شابه ذلك مما لا علاقة له بالتقرب إلى الله البتّه .

وعلى العموم وجد في الممارسة الصوفية عدد من السلبيات الأخرى ، لكن ذكرها لا يعني أن التصوف وممارسته عبر تاريخه في العالم الإسلامي لم تكن له إيجابيات عديدة أيضاً ، قد تأتي في أسئلتكم مناسبة لذكر بعضها .

الغد : إلى أي مدى ترون بأن التصوف مثل شكل جانب الدعوة لا المواجهة مع الآخر عبر تطوره التاريخي ورغم الكثير مما أثير ضده ؟

أ. د. عزمي طه : تطور التصوف من الزهد الذي كان في جوهره سلوكاً سلبياً ، باتجاه عدم الانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وزينة الحياة

الدنيا ، وحدد الصوفية هدفاً لهم هو التقرب من الله ، وغاية قصوى هي الوصول إلى حضرته .

إذن ، التصوف في أصل نشأته لم يواجه الآخر ، وإنما تحول عن ذلك إلى غاية أخرى ، ولم يدخل التصوف في مواجهة الآخر - أي المخالفين له - إلا حين قويت الطرق الصوفية بعد القرن الخامس الهجري ، وكثر أتباعها وأصبحوا يشكلون فئة من المجتمع لها مصالحها الخاصة ، عندها بدأت المواجهة مع الذين يحاولون أن ينالوا من هذه المصالح . لقد أتى وقت في بعض الأقطار الإسلامية لم يكن السلطان فيه يمضي أمراً إلا بموافقة شيخ مشايخ الصوفية ، في هذه المرحلة وأمثالها وجدت مواجهات مع الآخر .

هذا مع الآخر في الداخل ، أما مع الآخر من الخارج ، فإنه من الأمور المعلومة أن الصوفية قد قاموا بدور في مواجهة عدوان الدول غير المسلمة على بلاد المسلمين ، وذلك فيما عرف باسم المرابطة والربط ، حيث كان الصوفية يتعبدون ويمارسون رياضاتهم الروحية ، فإذا اعتدى أحد على ثغور الإسلام كانوا هم خط الدفاع الأول في مواجهة العدوان ، وهنا يحسن التأكيد على أن هذه المواجهة لم تكن ابتداءً عدوانا وإنما مبادرة في رد العدوان . فالتصوف هو دعوة إلى الله وتربية في جوهره ، وليس فيه المواجهة مع الآخر إلا في ظروف خاصة منها ما أشرنا إليه آنفاً .

القطيعة مع التصوف

الغد : هناك جدل حول مشروعية التجربة الصوفية ، وهذا الجدل أخذ يتبلور في الصيغة التالية : « هل كان الجدل المثار عن التصوف تعبيرا عن القطيعة التي لم تصل المفكر المسلم الحديث والمعاصر مع التراث الصوفي وحسب ام ان هناك اسبابا أخرى » ؟

أ. د. عزمي طه : تستمد مشروعية التصوف الإسلامي من الإسلام ، من الكتاب والسنة ، وهذا ما حرص الصوفية قديماً وحديثاً على إبرازه وإثباته ، فبينوا أن علومهم مأخوذة من الكتاب والسنة ، وحرروا في ذلك كتباً وفصولاً عديدة .

ولا ننكر وجود جدل حول مشروعية التجربة الصوفية في الماضي وفي الحاضر ، ونحن نرى أن جانباً من هذا الجدل يرجع إلى أمرين ، الأول : سوء فهم لحقيقة التصوف من قبل بعض الصوفية أنفسهم ومن الآخرين أيضاً ، والثاني : العديد من الممارسات التي دخلت إلى حلقات الصوفية وسلوكهم مما لا أصل في الدين ، وما افترضته في سؤالك من وجود قطيعة بين المفكر المسلم الحديث والمعاصر وبين التراث الصوفي يمكن إرجاعه إلى سوء فهم حقيقة التصوف ، والجهل بحقيقة التصوف يفتح الباب أمام معاداته ، فالإنسان عدو ما يجهل - كما قيل - وبمناسبة ذكر القطيعة مع التراث ، نود أن نؤكد أن المفكر المسلم المعاصر لا ينبغي أن يتبنى موقف القطيعة مع تراثه بل عليه أن يجعل فكره امتداداً للتراث في صورة من الصور : التجديد أو التطوير أو النقد البناء الذي يبقي الإيجابي وينفي السلبي ، أو إعادة صياغة ما يمكن أن يستثمر من هذا التراث في صورة ملائمة للعصر أو غير ذلك من الصور .

الغد : هناك قطيعة حدية مع التصوف بالذات كونه متهما بالإسهام بتغييب العقل وتعميق الدروشة وهذا باعتقادنا مما أحال بين التصوف وانتشاره في لحظات حرجة ، فما رأيكم بذلك ؟

أ. د. عزمي طه : القطيعة التامة إذا حلت فإنها ستكون كارثة ، وهي شبيهة بمن يبني بناءً على غير أساس ، ندرس في تاريخ الفكر والحضارات أن أوروبا بعد أن أخذت من علوم المسلمين ، عزّ عليها أن تربط نهضتها بالأصل العربي الإسلامي ، فقاموا يبحثون عن جذور لفكرهم وربطوه وأسسوه على الفكر اليوناني القديم ، حتى إن أحد فلاسفة القرن العشرين - هوايتهد - صرّح بأن كل ما جاء به المفكرون الغربيون

إن هو إلا هوامش وتعليقات على ما أتى به الفيلسوفان الكبيران أفلاطون وأرسطو . إننا نرى أن الاتصال بالتراث والارتباط به قضية حضارية كبرى ينبغي مراعاتها دون أن يعني ذلك أن نعيش الماضي ونعيش التراث كما هو - كما أشرت آنفاً .

الغد : يرى بعض الدارسين أن من أسباب الأحكام القبلية غير العادلة عن التصوف تكمن في كون المعرفة عن التصوف كانت في البداية نتاجا غربيا وهي معرفة قادمة من دوائر الاستشراق ، إلى أي حد كان ذلك صحيحا ؟

أ. د. عزمي طه : كانت أكثر الدراسات الحديثة في القرنين الماضيين حول التصوف قد أجريت على يد المستشرقين ، ومعلوم أن حركة الاستشراق وازدهارها قد ترافقت مع حركة الاستعمار ، ولا نشك أن هؤلاء المستشرقين قد قدموا دراسات نافعة في بيان حقيقة التصوف وتاريخه ، وعوامل نشأته والآثار المترتبة عليه ، وأثره في الحياة الاجتماعية وما إلى ذلك من مباحث ، لكن هؤلاء المستشرقين وقعوا في أخطاء منهجية لا زلنا ننظر فيها ونحاول نقدها وتصحيحها ، من هذه الأخطاء البحث وفقاً لأفكار مسبقة ، وعدم متابعة الاستدلالات حتى نهايتها ، والهوى الناتج عن المركزية الأوروبية ، وقياس أفكار الآخر وسلوكه على معايير الغرب ، ثم إنه في حالة دراسة التصوف ، هناك قضية منهجية خاصة بدراسة التصوف ، وهي أن الباحث في موضوع التصوف يصعب عليه أن يقدره إلا إذا مارس منهج المعايشة الحية ، أي لا بدّ أن يكون لديه ذوق للظاهرة ولو يسيراً ، والصوفية وغيرهم يؤكدون أن فهم التصوف ومنهجه ذوقي ، أي ذاتي ، وأنه من ذاق عرف ومن لم يذق لم يعرف . ومن أخطاء المستشرقين في دراسة التصوف مما يرجع إلى الأحكام القبلية أنهم اتجهوا في البحث إلى إيجاد أصل أو مصدر غير إسلامي للتصوف ، فكان عند البعض التراث الفارسي القديم ، وعند غيرهم التراث الهندي وعند آخرين التراث اليوناني وعند فريق رابع

الديانة المسيحية ، وعند فريق غير هؤلاء جميعاً اليهودية ، وكل هذه الآراء فيها تكلف كبير ولا تثبت أمام النقد العلمي .

بطبيعة الحال تركت هذه الآراء والبحوث أثراً عند بعض الدارسين والمفكرين المعاصرين ، فتبنى بعضهم مثل هذه الآراء التي جعلت الأحكام على التصوف الإسلامي سلبية في كثير من الأحيان ، ومع كل ذلك فإن دراسات المستشرقين عن التصوف وأعلامه هي جهود - من الناحية العلمية الصرفة - يجب أن يشكروا عليها ، وعلى الدارسين أن يدرسوها دراسة نقدية ، فلا يؤخذ ما فيها من وجهات نظر على أنها حقائق مسلم بها .

التصوف والتطرف والعلمنة

الغد : بعد فشل الكثير من الخطابات الثقافية والمعرفية والأيديولوجية ، هل يمكن ان تشكل العودة للتصوف مجال ضرورة لإنقاذ المجتمع من هاوية التطرف بترشيد الطاقات الإيمانية ؟

أ. د. عزمي طه : أوافق على القول بفشل الكثير من الخطابات الثقافية والمعرفية والأيديولوجية ، وهذا يستدعي من الباحث أن ينظر في أسباب هذا الفشل ، وأعتقد أن هذا الفشل يرجع إلى أسباب في الخطاب نفسه حين لا يكون ملامساً لضمير الأمة وحاجاتها ومشكلاتها ، ويركز على مصالح فئة خاصة أو مجموعة بعينها ، وحين لا يكون مؤسساً على عقيدة الأمة أو يأتي مخالفاً أو مضاداً لها ، كما يرجع الفشل إلى سبب آخر هام ، وهو أن أي خطاب ، لكي ينجح لا بدّ أن تسانده قوة السلطة والسلطان ، وقديماً قيل : « وما نفع حق لم تؤيده قوة » ، فالهوة أو الفجوة الواسعة بين الخطاب والسلطة يفشل الخطاب ، والتوافق والتعاون والدعم من السلطة لخطاب ما يكون سبباً في نجاحه ، كما لا يفوتني هنا التنويه إلى العوامل الخارجية التي لها القدرة

في هذا العصر ، بسبب كثرة أدواتها وتنوعها - على إفشال أي خطاب ليس له جذور ولا تدعمه السلطة .

الغد : دعنا نركز على العودة للتصوف ؟

أ. د. عزمي طه : إذا كان السؤال هل العودة إلى الخطاب الصوفي تنقذ الموقف ؟ أنا لا أرى أن التصوف وحده والخطاب الصوفي وحده يمكن أن يحل محل الخطابات الأخرى ، ولكن - وهذا مهم أن يلتفت إليه - أن الخطاب الصوفي المبني على فهم سليم لحقيقة التصوف التي بدأت حديثي بتوضيحها ، يساهم مساهمة كبيرة في أمرين : الأول ، إنقاذ الموقف العام للأمة ، بما ينطوي عليه من تربية أخلاقية عالية وتزكية للنفوس فيحل بذلك الأزمة الأخلاقية في المجتمع ، وهذا أمر مهم ، فضلاً عن روح الإيثار التي يتربى عليها الصوفية نحو الآخرين مما يسهل تنظيم الجهود لإزالة الضرر القائم ، والأمر الثاني أن ما نشهده اليوم من سلوك متطرف ومغالاة في تكفير الناس واستباحة لدمائهم ، دون أدنى وجه حق من الدين أو العرف أو الخلق ، هذه المواقف يستطيع الخطاب الصوفي أن يبدلها وأن يغيرها وأن يعالجها بحيث يعود بالناس إلى روح التسامح وإلى روح التقارب ، ذلك أن من إيجابيات التصوف عبر تاريخه أنه كان سبباً في تقليل الخلافات والخصومات بين الفئات والفرق والأفراد ، فغاية الصوفي تتجاوز ذلك كله ، وتتجه إلى الله سبحانه وتعالى وتركز على التقرب منه .

الغد : هناك من يرى أن التصوف قد ينجح في دحر أفكار العلمنة وذلك عبر تعميق الجانب الإيماني الروحي والتركيز كما قلتم على الفضائل ، وبنفس الوقت هناك خشية من الإغراق في الغيبيات والروحانيات على حساب العقل ، كيف يمكن إحداث التوازن هنا ؟

أ. د. عزمي طه : التصوف الإسلامي الحق هو تصوف يستند إلى عقيدة الإسلام ، والسلوك فيه سلوك إسلامي ، وإذا وجد سلوك لا أصل له في الإسلام وشريعته ، فهو

عند الصوفية الحقيقيين مرفوض، ونحن نركز على مصطلح «صوفية حقيقية»، لأن التصوف - كما قال أبو حامد الغزالي - «باب المدعي فيه كثير»، من هنا كان التصوف مضاداً للأفكار العلمانية التي لا أساس لها في الدين والشريعة أو تضاد الدين وتعارضه، نعم، إن التصوف يمكن أن ينجح في دحر أفكار العلمنة - كما ورد في سؤالكم - بسبب قوة ارتباطه بالدين وبالتوجه إلى الله، والتصوف مليء بالروحانيات التي مظهرها الصحيح العبادة بالمعنى العام والواسع وفيه إيمان بالغيبيات، على أن من سلبيات التصوف أن يعتقد الصوفي بغيبيات غير تلك التي جاءت في الوحي الصادق: الكتاب والسنة الصحيحة المؤكدة، وهذا ما نحذر منه: أن نخترع غيبيات لا أساس لها في الوحي الصادق، فالله وحده هو مصدر العلم بالغيبيات، ويبقى في النهاية أن التصوف يحدّ من المادية التي نجدها في العلمانية ويسعى لتحقيق التوازن بين المادي والروحي في حياة الناس.

صورة الإسلام والإصلاح

الغد: بما أن أكبر الكتل الإسلامية بشرياً اليوم - شرق آسيا - انتشر فيها الإسلام بفعل العامل الأخلاقي الذي حملته طرق الصوفية والتجارة الإسلامية، هل يمكن أن ينجح التصوف اليوم في تغيير الصورة النمطية عن الإسلام؟

أ. د. عزمي طه: إذا كان المقصود بالصورة المنمطة عن المسلمين اليوم هي صورة الإنسان العدواني والإرهابي والمتطرف الذي يسير وراء شهواته ووراء تعدد الزوجات، وما إلى ذلك من صور رسمها الغربيون للمسلم، فإن التصوف والحركات الصوفية التي كانت أحد عوامل انتشار الإسلام في الماضي في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وغيرهما من البلدان، يستطيع بالفعل أن يغير هذه الصورة عن المسلم، أولاً في داخل المجتمع نفسه، وثانياً في الخارج، وذلك من خلال الالتزام

بالسلوك الأخلاقي الفاضل الذي تسوده روح التسامح والتعاون والمحبة والبعد عن كل الرذائل ، ويستطيع التصوف - المنتشر اليوم في المجتمعات الغربية - أن يقوم بدور كبير في هذا الأمر وأن يغير هذه الصورة السلبية عن الإسلام والمسلمين من خلال السلوك الأخلاقي المعتدل لأتباعه .

الغد : بعد أحداث ١١ سبتمبر طرح فريق من الخبراء الأميركيين إمكانية تعميم التجربة الصوفية لتكون الشكل المستقبلي للإسلام ، فهل يمكن للتصوف ذلك ، او هل يقبل ان يؤدي ذلك الدور ؟

أ. د. عزمي طه : الخبراء الأميركيون يطرحون أموراً عديدة على العالم الإسلامي منها - كما هو معروف - موضوع الإصلاح بعامة ، والتجربة الصوفية - كما أشرنا في سؤال سابق - قادرة على تقديم نماذج إنسانية تتمتع بقدر كبير من الأخلاق السامية المتسمة بالاعتدال والتسامح مع الآخر ، بل والتعاون معه من أجل الخير المشترك في ضوء روح الإسلام السمحة المتسمة بالاعتدال واحترام الآخر الذي لا يعتدي على المسلمين ولا يخرجهم من ديارهم ، بل يطلب أن نبرّ هذا الآخر ونحسن إليه ، وهو المعنى الوارد في قوله تعالى : ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة : ٨] . أما مع المسلمين فيما بينهم ، فهم أخوة ، رحماء بينهم ، يتجاوزون عن الإساءات ويصفحون ولا تشغلهم الخلافات والنزاعات ، فهم متوجهون في سلوكهم إلى الله ، الأمر الذي يعني أن عدم تركيز النظر على الخلافات والمنازعات ومحاولة تجاوزها .

الغد : بشكل اكثر دقة ، هل يمثل التصوف الإسلام في زمن الإصلاح ؟

أ. د. عزمي طه : لا شك أن التصوف الإسلامي يجسد معاني في التعامل مع الآخر في الداخل وفي الخارج ، وإذا كانت التجربة الصوفية صافية خالية من أية

عناصر خارجة عن الإسلام فإنها ستكون خير ممثل للإسلام المطبق في صورته السمحة الوسطية المعتدلة ، وما أظن إلا أن الجميع يطمحون إلى أن يكون الإسلام على هذه الصورة ، فها هم المسلمون يعانون من بعض الذين يمارسون التطرف والغلو باسم الإسلام ، فنحن نتوقع لمستقبل الإسلام كل خير ، وأن يمارس بالصورة التي تبرز خصائصه الإنسانية المعتدلة ، والتجربة الصوفية والتصوف في مقدوره أن يساهم في هذا إلى درجة كبيرة .

إنما بقي أن نقول للخبراء الأميركيين أن يوجهوا النصح إلى حكومتهم في أن لا تكون معتدية على الآخرين ، فكما أنهم يطلبون من المسلمين أن يتغيروا ، فنحن نطالبهم أيضاً أن يتغيروا حتى يمكن التعايش والتعاون بدلاً من التنافر والتباغض وفرض السياسات بالقوة .

الغد : هل يمكن الحديث عن تقابل بين مصطلحي التصوف والإصلاح ، بمعنى هل يمكن للتصوف أن يدخل في عملية الإصلاح ؟

أ. د. عزمي طه : الجواب عن هذا السؤال مرتبط بما تقدم قوله في إجابة السؤال السابق ، فقد أوضحنا في كتاب لنا عنوانه : في حقيقة التصوف وتاريخه ودوره الحضاري ، ما يمكن أن يقدمه التصوف الإسلامي من مساهمة أو دور في المشروع النهضوي الحضاري للأمة ، ويدخل في ذلك إصلاح بعض الأوضاع الفاسدة التي هي بحاجة إلى إصلاح ، وشرط ذلك أن تكون ممارسة التصوف على النحو المقبول الذي لا خروج فيه عن الإسلام ، اعتقاداً وسلوكاً ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يساهم التصوف الإسلامي في ترسيخ الهوية الثقافية للأمة ، وأن يدعم قضية الإيمان والعمل الصالح ، وأن يقلل من الخلافات بين فرق المسلمين وأحزابهم ، وأن يساهم - بما فيه من زهد معتدل - إلى تحسين الوضع الاقتصادي بالتقليل من الاستهلاك والتركيز على الإنتاج النافع ، وربما كان أكبر جانب إيجابي يساهم في عملية الإصلاح هو

الجانب الأخلاقي والتربوي أو ما يمكن أن يسمى اليوم بالفساد وهو أمر خطير تشكو منه مجتمعاتنا ، ذلك أن أحد وسائل الصوفية ومدار سلوكهم ومجاهداتهم هو ما يسمى في اصطلاح الصوفية التخلّي والتحلّي ، أي التخلّي عن الرذائل والتحلّي بالفضائل ، وما أظن أحداً يشك في أن إصلاح الأخلاق والفساد الأخلاقي هو من أهم جوانب الإصلاح في المجتمعات إن لم يكن أهمها .

التصوف ومستقبل الإسلام

الغد : يرى شتيفان رايشتون – أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة بوخوم الألمانية – أن مستقبل الإسلام سيكون للتصوف حتماً ، فهل تتفقون معه أم لا ؟

أ. د. عزمي طه : هذا الرأي يجد هوىً في نفسي ، ولكن النظرة العلمية والتدقيق في هذا الرأي ، يشيران إلى قضية مفهومة في سياق الفكر الغربي ، وهي ما يعبر عنه قانون الجدل الهيجلي – نسبة إلى هيجل – من الانتقال من الفكرة إلى نقيضها ، ثم إلى التأليف بينهما ، فالفكر الغربي يغلب عليه إلى الآن الجانب المادي ، وهو بصدد الانتقال إلى الجانب الروحي ، وأشعر أن هذا الباحث الألماني قد قاس الأمر في حالة الإسلام على قانون الفكر الغربي ، وأعتقد أن من يفهم حقيقة الإسلام والفكر المنطلق منه يجد أن هذا القانون لا ينطبق عليه ، وإنما ينطبق على الفكر غير المؤسس على الإسلام ، ذلك أن المفكر المسلم يأتي ابتداءً إلى منطقة الوسط والاعتدال ، فلا يذهب إلى فكرة ثم ينتقل إلى نقيضها ، ثم بعد ذلك إلى فكرة وسط تؤلف بينهما ، فإذا وافقنا على رأي هذا العالم ، فكأننا نوافق على أن الإسلام الآن – وهذا ما أظنه في ذهن الباحث – تغلب عليه الجوانب المادية وجوانب العنف المادي وجوانب التطرف في الاتجاه المضاد للروحانية .

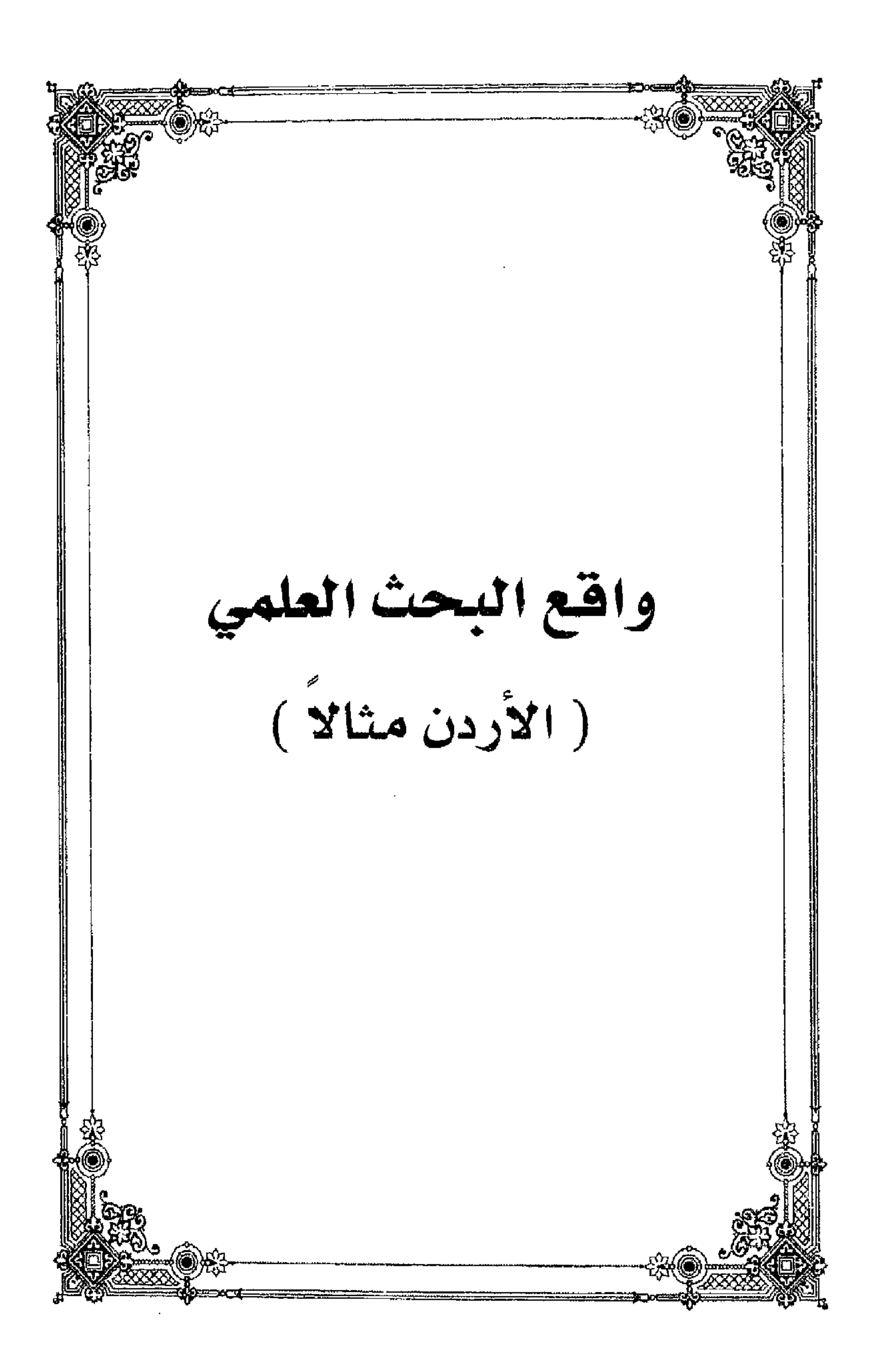
الغد : صحيح أن قياس شتيفان رايشتون جاء بمعايير غربية ، لتتحدث عن مستقبل التصوف برأيه ؟

أ. د. عزمي طه : إن رأي رايشتون هذا بحكم الضرورة سينتقل في المستقبل على سلوك التصوف المعبر عن الجانب الروحي غير المنشغل بأمور الدنيا والحياة ومشكلاتها ، وربما يكون تحليلنا غير صائب في أن ما بني عليه هذا الرأي ليس قانون التطور الهيجلي ، لكن الذي أودّ أن أقوله هنا هو أن مستقبل الإسلام سيكون إن شاء الله في تطبيق الإسلام في صورته النقية السمحة التي تعيد كل توازن مفقود في حياة المسلمين ، وأنه إذا كانت نظرية علاج الأدواء بأضدادها نظرية صحيحة ، فإننا نشعر أن التصوف سيكون له دوره في علاج بعض ما يعاني منه المسلمون اليوم ، وإذا كان التصوف الصحيح هو المقصود ، أعني الذي لا يخرج عن الإسلام وحدوده ، فإنني أستطيع القول متفائلاً بأن التصوف سيكون له دور واضح في المستقبل ، وأنه يمكن أن يقوم بدور حضاري في المشروع النهضوي للأمة .

الغد : أنتم في جامعة إسلامية بدأت كمشروع حاضن لأفكار التعدد والحوار في إطار الوحدة ، كيف يمكن لهذا الجامعة أن تستعيد رسالتها وان تتقدم بمبادرة التصدي لخطاب التطرف ؟

أ. د. عزمي طه : جامعة آل البيت التي أتشرف بالانتساب إليها والعمل فيها منذ بدايات تأسيسها ، قامت بالفعل - كما ورد في سؤالكم - على فكرة التعددية المذهبية ، والاهتمام بالحوار العلمي الذي يقصد منه الوصول إلى الصواب ، فهي تدرس فقه المذاهب السبعة ، وتبين في مناهجها وخططها الدراسية أن هذه التعددية ليست شراً ، وإنما هي خير وتوسعة على المسلمين وإثراء للإسلام وإظهار لما فيه من اليسر والسماحة والاعتدال ، وتكون هذه الدراسة للمذاهب الإسلامية المختلفة مقرونة بمحاولة لفهم هذه الآراء ومنطلقاتها والأسس التي قامت عليها ، وهي كلها

أسس ومنطلقات إسلامية ، وذلك حتى يتم تقدير هذه الآراء تقديراً علمياً بعيداً عن التعصب المذهبي ، وهو شكل من أشكال التطرف ، كما حرصت المناهج والخطط الدراسية على إبراز صفات الإسلام الأساسية من شمول وتوازن ووسطية واعتدال وسماحة وبعد عن الغلو والتطرف في الدين والأحكام وفي السلوك ، وهذا في حقيقة الأمر جزء رئيس من رسالتها التي حددها لها مؤسس هذه الجامعة المغفور له الملك الحسين بن طلال حين أمر بإنشائها ، وهي الرسالة ذاتها التي يشرف على رعايتها ويواصل تنفيذها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ، فهو يرى في هذه الجامعة منارة لتخريج أجيال من الشباب على وعي بحقيقة الإسلام وخصائصه السمحة التي أشرنا إليها ، وعلى وعي في المقابل بحقيقة التطرف والغلو والتكفير وغير ذلك من المفاهيم السلبية وأنها ليست من الإسلام في شيء ؛ فإنه بمثل هذا الوعي المبني على أدلة علمية موضوعية تستطيع الأجيال الناشئة أن تواجه المستقبل وتحدياته بثقة وإيمان . فدور جامعة آل البيت في هذا التوجه دور بارز ومتميز وندعو الله أن يستمر هذا التوجيه لما فيه خير الأردن والأمة الإسلامية برعاية قائد البلاد الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه .



واقع البحث العلمي

(الأردن مثالاً)

واقع البحث العلمي

(الأردن مثالاً)

هذه ورقة يغلب عليها الطابع النظري ، والخبرة الشخصية تهدف إلى الإجابة عن طرفي الموضوع الذي تجري معالجته وهما واقع البحث العلمي في الأردن وما يطمح إليه فيه ، وسنبدأ هذه المعالجة بتوضيحات هي بمثابة مقدمات تعين في تعميق الوعي بموضوع البحث العلمي بعامة .

أبدأ بتوضيح **المقصود بـ : البحث العلمي** ، فنقول :

البحث هو السلوك (الذهني والعملي) الذي نبذله للوصول إلى شيء أو أمر غير متاح لنا أو موجود بين أيدينا . وقد يكون البحث منظماً أو عشوائياً .

والعلم (بعامة) هو معلومات (أو قضايا أو جمل خبرية) عن موضوع واحد أو أكثر جرى التحقق من صدقها بطرق معتمدة عند أهل العلم .

وعليه يكون :

البحث العلمي هو السلوك (الذهني والعملي) المنظم (له خطوات وإجراءات وضوابط) الذي نبذله للوصول إلى معلومات صادقة لم تكن متاحة لنا حول موضوع ما . وهذا السلوك يكون في الغالب إجابة عن تساؤلات تعبِّر عن وجود مشكلة نظرية أو عملية تسمى عند الباحثين بمشكلة البحث .

لماذا البحث العلمي ؟

هذا السلوك المسمى البحث العلمي لا يبدأ إلا إذا كان لدى من يمارسه مشكلة ما ، سواءٌ أكانت نظرية أم عملية ، فإذاً نحن نقوم بالبحث العلمي لحل مشكلة ما تواجهنا في حياتنا .

وبما أن كل واحد منا يواجه في حياته أنواعاً مختلفة من المشكلات ، وعليه أن يبذل جهده في حلها حلاً يتصف بالصدق والصواب ، إذا كان الأمر كذلك ، كان البحث العلمي ضرورة إنسانية لكل أحد ، ولأن البحث العلمي - كما أسلفنا - سلوك منظم ، وإتقان تنظيمه يحتاج إلى التعلم ، صار من الضروري لكل واحد من الناس أن يتعلم القيام البحث العلمي بالقدر الذي يناسب حاجاته ، وهو أمر لا يقتصر على البالغين وطلبة الجامعات المتخصصين ، بل إنه في نظرنا حاجة للإنسان في كل مراحل حياته ، من طفولته الأولى حتى انتهاء المدة المقسومة له .

إن الأمم التي تقدمت في ميدان الحضارة حرصت على تعليم أبنائها منذ نعومة أظفارهم في مراحل التعليم الأولى البحث العلمي .

هذا على مستوى الفرد ، أما على مستوى الوطن والأمة ، فإن أي مشروع حضاري تريد الأمة أن تنهض به ، يحتاج إلى عدة ركائز أبرزها العلم ، والمقصود العلم الذي لا تستورده الأمة بل تنجزه إنجازاً من خلال البحث العلمي ، أي إنه لا حضارة دون البحث العلمي .

آمل أن يكون هذا التوضيح كافياً في إبراز أهمية البحث العلمي وفي الإجابة - في الوقت نفسه - عن سؤال : لماذا البحث العلمي .

أنواع البحث العلمي الرئيسية :

هناك نوعان رئيسان في البحوث العلمية هما :

- البحوث العلمية النظرية ، وتكون الغاية فيها الوصول إلى معلومات جديدة صادقة حول حقيقة الموضوع أو المشكلة التي نبحث فيها .
- البحوث العلمية التطبيقية ، وتكون الغاية فيها الوصول إلى معلومات جديدة صادقة حول موضوع أو مشكلة قائمة في الواقع يترتب عليها فعل أو سلوك أو إنجاز ما ملموس (أدوات وأجهزة وما شابه) أو حتى تطوير وتحسين منجز ما موجود أو طريقة عملية مستعملة أو ما شابه ذلك .

وهناك ترابط بين هذين النوعين ، ولكن البحوث النظرية تأتي في أولاً في الترتيب المنطقي والأهمية ، فالثانية تستند إلى الأولى وتعتمد عليها اعتماداً أساسياً لا غنى عنه .

واقع البحث العلمي في الأردن :

أشرت آنفاً إلى أن البحث العلمي يشمل كل المراحل العمرية ، لكن التركيز في هذه الورقة سيكون على البحث العلمي الذي تقوم به مؤسسات علمية كالجامعات أو المراكز البحثية المتخصصة .

سنعالج هذا الواقع بالنظر في النقاط الآتية :

١) لا توجد استراتيجية واضحة للبحث العلمي مرتبطة بالمشروع الوطني .

يمكن القول إن التنمية الشاملة والمستدامة مطلب وطني ، وجزء من المشروع الوطني ، لكن بمجرد النظر في الأمر تبدأ التساؤلات تتوالى : ما طبيعة هذه التنمية ؟ ما أولوياتها ؟ ما النموذج الذي نريد تحقيقه ؟ وهل تحقيق التنمية أن نقلد اليابان ،

مثلاً أو كوريا الجنوبية أو أمريكا أو ماليزيا أم أن الأمر ينبغي أن يتجاوز التقليد ؟ إن وضح الرؤية في تفاصيل المشروع الوطني ستكون موجهاً مرشداً وبوصلة دقيقة لما ينبغي أن يكون عليه البحث العلمي .

٢) هناك قصور في أهم عنصر من عناصر البحث العلمي ، وأعني بذلك الباحثون .

- هناك قصور في أعداد الباحثين المتفرغين للبحث العلمي ، وفي إعدادهم العلمي ، وخصوصا من وصولا إلى مراحل الماجستير والدكتوراة ، فبجانب القصور في بعض الجوانب المنهجية لدى بعض الباحثين ، هناك قصور في بعض الجوانب المنهجية لدى بعض الباحثين ، هناك قصور يكاد يكون عاماً في إلمامهم بفلسفة المناهج بعامة وفلسفة العلم الذي يتخصصون فيه بخاصة الأمر الذي يجعل مساهماتهم في البحث العلمي تدور في إطار يسمى النموذج العلمي **Scientific Paradigm** ، وتجعل مساهماتهم في تقدم المعرفة العلمية وابتكار مجالات جديدة في العلوم محدودة إن لم تكن منعدمة .
- وهناك قصور في البحث المشترك من خلال فريق من الباحثين ، وميل إلى النزعة الفردية واضح .
- وهناك قصور في جانب معنوي ، وأعني به الإخلاص في البحث للحق والحقيقة ، الذي هو في الوقت نفسه إخلاص لله الحق سبحانه وتعالى .
- هناك قصور في جانب الحد من هجرة الباحثين إلى البلدان التي تتوافر فيها قيمة علمية بحثية .

٣) هناك قصور في جانب الأدوات والوسائل ، المادية والمعنوية ، وهو ما يطلق عليه أيضاً : البنية التحتية للبحث العلمي .

- فهناك قصور في المختبرات والورش اللازمة لإجراء البحوث والأجهزة المتقدمة

لإنجاز البحوث في العديد من المجالات ، الأمر الذي يدفع الكثير من الباحثين إلى الذهاب إلى البلاد الأجنبية التي تتوافر فيها هذه الإمكانات لإنجاز بحوثهم .

- وهناك قصور - في كثير من الأحيان - في توفير الدعم المالي اللازم لبعض البحوث التي تحتاج لنفقات كبيرة .

- وهناك قصور في توفير البيئة البحثية الملائمة التي تشجع الباحث على القيام ببحوثه ، ومن جوانب هذا القصور في البيئة البحثية ، على سبيل المثال ، البيروقراطية ، والتشريعات المعقدة ، والإدارات التي تبحث عن نقاط في التشريعات لإعاقة المشاريع البحثية ، الأمر الذي يدفع بالباحثين أحياناً إلى اليأس وفقدان الحماس ، وهناك شيء من القصور في توفير المعلومات من دوريات وكتب وبيانات في بعض الأحيان ، ومن ذلك دفع المكافآت في الحالات التي تستدعي ذلك لتكون حافزاً من الخارج للباحثين .

- هناك قصور في توفير قاعدة بيانات ملائمة عن النشاط العلمي البحثي .

٤) **هناك قصور في التنسيق بين الجهات التي تقوم بالبحث العلمي من جامعات ومراكز بحثية مختلفة في الدولة** ، وقد ظهر ذلك مرات عديدة في عقد عدة مؤتمرات من عدد من الجهات في الموضوع نفسه . لقد حاولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال اللجنة العليا للبحث العلمي تنظيم هذه المسألة على مستوى الدولة ، لكن إنجازها في هذا الجانب محدود جداً حتى الآن ، وأملنا أن يكون إنجازها ونجاحها في هذا الصدد أكبر في القريب العاجل .

ومن مظاهر القصور في التنسيق عدم التعاون في رصد المشكلات القائمة في أرض الواقع مما يحتاج لبحوث علمية ، وكذلك اقتراح خطط بحثية وطنية تخدم جوانب التنمية المختلفة والمشروع الوطني للأردن .

٥) **هناك قصور من جانب القطاع الخاص في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة بشكل عام ، من حيث عدم تقديم الدعم المالي للجهات التي تقوم بأبحاث علمية ،** خصوصاً تلك التي ستنعكس آثارها الإيجابية عليهم ، وكذلك هناك قصور في البحوث ذات الطبيعة الاستثمارية والأهم من ذلك وجود قصور في الوعي بأهمية البحث العلمي لتطوير وزيادة إنتاج مصانعهم أو مزارعهم أو تجارتهم ، الأمر الذي يجعل منتجاتهم غير قادرة على المنافسة – في ظل العولمة الاقتصادية – وغير قابلة للتطوير . إن أصحاب هذه المصالح في القطاع الخاص في الأردن ينظرون إلى الاستثمار السريع ويرون أن الإنفاق على بحث علمي ، ربما تحتاج نتائجه بعض الوقت ليظهر آثارها الملموس ، هو زيادة في النفقات تقلل من الدخل ، وهذا عكس ما يجري في البلدان المتقدمة صناعياً حيث يعولون على البحث العلمي كخطوة أولى تؤدي إلى زيادة الدخل ، ويترتب على هذه النظرة أن تعاون هذا القطاع الخاص مع الجهات التي تقدم الخدمات والخبرات البحثية أقل بكثير مما ينبغي أن يكون .

٦) **هناك قصور في بعض الجوانب الشكلية للبحث العلمي** ، وكلمة شكلية لا تعني أنه لا أهمية لها ، وإنما تعني الصورة التي يتم بها البحث ويظهر عليها . ففي الكثير جداً من البحوث في مجالات العلوم الأساسية والتخصصات العلمية والهندسية وغيرها ، تكتب البحوث باللغة الإنجليزية ، وقليل منها بالعربية ، وقد يكون لهذا الأمر بعض الإيجابيات والمنافع القريبة العاجلة ، لكن السلبيات التي تحصل على المستوى الاستراتيجي والمشروع الوطني والمدى الطويل ستكون أكثر بكثير من الإيجابيات ، ونقول في هذا قولاً قاطعاً : عن أمة تكتب بحوثها بغير لغتها هي بالضرورة لا تكتب لأمتها ، وإنما للأمة التي كتب البحث بلغتها .

إن كتابة البحوث بغير اللغة العربية والمصطلحات العربية يعني أن يظل العلم والبحث العلمي غريباً مغترباً مستغرباً أو كما قال الشاعر: غريب الوجه واليد واللسان.

ومن الأمور التي فيها قصور شكلي أن نجعل مرجعيتنا في تقييم بحوثنا وقدير أهميتها الآخر، فنحن نعيش إلى درجة كبيرة العقدة التي تحدث عنها ابن خلدون وهي: ولع المغلوب في الاقتداء بالغالب وتقليده. والتقليد ضد الأصالة. لقد أضعفنا بأنفسنا الثقة في أنفسنا، وفي كل يوم يزداد إضعافنا لثقتنا بأنفسنا في جوانب عديدة من جوانب البحث العلمي.

٧) **هناك قصور لدى عدد من الباحثين في مجالات العلوم والهندسة بشكل خاص في الوعي بضرورة أن تلبي البحوث العلمية التي يقومون بها حاجات قائمة في مجتمعنا**، وأن تعطى مثل هذه البحوث الأولوية في الاهتمام، فإذا فرغنا من تلبية حاجاتنا نظرنا إلى حاجة المجتمعات الأخرى. إن كثيراً من أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات غايتها استيفاء شروط الترقيات العلمية في المقام الأول.

إن كثيرا من الباحثين في الجامعات يقومون ببحوث مشتركة مع أساتذة في جامعات غربية، تقدم لهم فيها التسهيلات المختلفة لكن نتائج هذه البحوث في الغالبية العظمى من الحالات ينتفع منها الشريك الغربي، ولا ينتفع بها مجتمع الباحث إلا بصورة عارضة ومحدودة، لأن البحث عالج مشكلة هناك وليس مشكلة لدينا.

٨) **هناك قصور في نشر ثقافة البحث العلمي التي تبين أهميته وطرائقه ومناهجه ودوره في المشروع الحضاري للأمم والأوطان**، ليس فقط على مستوى التعليم العالي أو بعض فئات المجتمع أو النخب البحثية، بل على جميع المستويات التعليمية والاجتماعية كل بما يناسبه.

إن الحياة هي تعامل الإنسان مع جميع جوانب الوجود، وما ينتج عن هذا التعامل، وإن هذا التعامل كله مشكلات تحتاج إلى تفكير علمي لمواجهتها، أي إلى بحث علمي. فتعلم البحث العلمي هو تعلم التفكير العلمي وهو الذي يسهل لنا تلبية حاجاتنا وتحقيق طموحاتنا في حياة أفضل، حياة حرّة عزيزة كريمة.

وبعد؛

فإنني لم أقصد أبداً أن أقول إن أمور البحث العلمي وأوضاعه في الأردن سيئة للغاية، ولكننا قدمنا ما لاحظناه في الواقع من جوانب القصور عن الحالة التي نطمح إليها، والقصد هو إتمام هذا القصور جهد الإمكان لتكون صورة البحث العلمي المستقبلية في الأردن في أنصع صورة وأتمها.

إن معاجلة جوانب القصور وتلافيها أو التقليل منها يقربنا من الطموح المنشود والمشروع الذي سيكون أداة لتحقيق المشروع الوطني لهذا الوطن الغالي الأردن أعزه الله وسائر بلاد العرب والمسلمين.

أبرز أعمال المؤلف العلمية

أولاً : بحوث منشورة في كتب :

- **الكندي ورأيه في العلم بالمقارنة مع أفلاطون وأرسطو** ، (رسالة ماجستير) ، جامعة الكويت ، ١٩٧٦م .

- **آراء الغزالي في المنطق** ، (رسالة دكتوراة بالإنجليزية) ، جامعة أدنبرة - بريطانيا ، ١٩٨١م .

- **في الصناعة العظمى للكندي** ، دراسة وتحقيق ، قبرص ، دار الشباب ، ١٩٨٧م .

- **نظرية العلم عند الغزالي** ، العين ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٧م .

- **تطور الفكر الغربي** (بالاشتراك) ، الكويت ، مكتبة الفلاح ، ١٩٨٧م .

- **تطور الفكر الفلسفي** (بالاشتراك) ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العين ، ١٩٩٠م .

- **مقالة ثابت بن قرة في تلخيص ما بعد الطبيعة** ، دراسة وتحقيق ، قبرص ، دار الشباب ، ١٩٩٣م .

- **فلسفة الدين عند الفارابي** ، قبرص ، دار الشباب ، ١٩٩٤م .

- **مدخل جديد إلى الثقافة الإسلامية** ، المؤسسة العربية الدولة للتوزيع ، ١٩٩٤م .

- **الثقافة الإسلامية** (بالاشتراك) ، عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، (٦ طبعات) ، ١٩٩٥م ، ١٩٩٩م ، ٢٠٠٢م ، ٢٠٠٣م ، ٢٠٠٤م .

- **الثقافة الإسلامية** ، مقرر رقم ٠٢٠٦ (بالاشتراك) ، منشورات جامعة القدس المفتوحة ، ١٩٩٦م .

- **محاضرات في مناهج البحث عند العلماء المسلمين وفي مناهج البحث العلمي الحديث** ، (مذكرة) ألقيت على طلبة الماجستير في جامعة آل البيت خلال الأعوام (١٩٩٦-٢٠٠٣م) مركز ميس الريم ، المفرق (ط١/ ٢٠٠٠م ، ط٢/ ٢٠٠٢م) .

- **حقيقة التصوف الإسلامي ودوره الحضاري** ، ط٢ ، المؤسسة العربية الدولية للتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠م .

- **الدين والأيديولوجيا في مشروع الفارابي السياسي** ، دار المسار للنشر والتوزيع ، المفرق ، ٢٠٠٢م .

- **الفلسفة ، مدخل حديث** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٣م .

- **التحديات التي تواجه الهوية العربية** ، منشورات مؤتمر الأحزاب العربية ، عمّان ، ٢٠٠٣م .

- **التصوف الإسلامي : حقيقة وتاريخه ودوره الحضاري** ، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٤م .

- **الثقافة والثقافة الإسلامية : رؤية جديدة وعلم جديد** ، أمانة عمّان الكبرى ، ٢٠٠٧م .

- **الثقافة العربية وتحدياتها في عصر العولمة** ، وزارة الثقافة ، عمّان ، ٢٠٠٨م .

- **علم الثقافة الإسلامية : مدخل** ، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٨م .

ثانياً : أبرز البحوث المنشورة في مجلات علمية وأعمال مؤتمرات :

- تطور الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي (بالإنجليزية) ، **المجلة الفلسفية العربية** ، العدد الثالث ، ١٩٩٤م .

- منهج الكندي العلمي ، **المجلة الفلسفية العربية** ، العدد الرابع ، ١٩٩٥م .

- رؤية جديدة للثقافة الإسلامية والمثقف في عالم متغير ، **أفكار** ، وزارة الثقافة ، عمان ، العدد ١٢٤ ، ١٩٩٦م .

- اعتقادات الفارابي في السعادة ، **مجلة الجمعية الفلسفية المصرية** ، العدد الخامس ، ١٩٩٨م .

- التصوف الإسلامي والمشروع الحضاري ، **مجلة كلية الآداب**/ جامعة القاهرة ، المجلد ٥٨ ، العدد (٢) ، ١٩٩٨م .

- مشروع التجديد الفكري عند ابن رشد وصلته بمقصد الشارع وقانون التأويل ، **ندوة العطاء الفكري لأبي الوليد بن رشد** ، تحرير : د . فتحي ملكاوي ود . عزمي طه السيد أحمد ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي وجامعة آل البيت ، عمان ، ١٩٩٩م .

- المقصدان العلمي والأخلاقي لمعاني أسماء الله الحسنى عند الغزالي ، **المنارة للبحوث والدراسات** ، جامعة آل البيت ، ٢٠٠٢م .

- الثقافة : مراجعة نقدية للمفهوم ورؤية جديدة له (دراسة فلسفية انثروبولوجية) ، ملتقى عمان الثقافي التاسع ، بعنوان : **التنمية والثقافة** ، وزارة الثقافة ، عمان ، أيلول ، ٢٠٠٠م .

- مصادر الإسلام الرئيسية (بالإنجليزية) ، مقال منشور ضمن كتاب : **تراث الإنسانية** ، المجلد الرابع ، اليونسكو ، باريس ، ٢٠٠٠م .

- تحديد المفهوم العلمي لكل من الثقافة والثقافة الإسلامية ، بحث منشور ضمن : أعمال المؤتمر العلمي الثالث لكلية الشريعة بجامعة الزرقاء الأهلية المنعقد في تموز ٢٠٠٠م ، بعنوان : **تدريس الثقافة الإسلامية في الجامعات** ، عمان ، ٢٠٠٣م .

- إعلان تأسيس علم الثقافة الإسلامية ، بحث منشور ضمن : أعمال المؤتمر العلمي الثالث لكلية الشريعة بجامعة الزرقاء الأهلية المنعقد في تموز ٢٠٠٠م ، بعنوان : **تدريس الثقافة الإسلامية في الجامعات** ، عمان ، ٢٠٠٣م .

- مكانة فلسفة الكندي في الحضارة الإسلامية ، ندوة الفلسفة الإسلامية المنعقدة في الجامعة الأردنية بالاشتراك مع جامعة برجام يونج ، مايو ٢٠٠١م ، **مجلة البيان** ، جامعة آل البيت ، المفرق ، ٢٠٠٢م .

- مشروع التجديد الفكري عند ابن خلدون ، **إسلامية المعرفة** ، العدد ٥٠ ، ٢٠٠٧م .

- فلسفة العبادة في الإسلام ، **مجلة التسامح** ، عُمان : وزارة الأوقاف .

- فلسفة الهداية في الإسلام ، غير منشور .

ثالثاً : أعمال الترجمة المنشورة :

- **القانون الدولي وقضية فلسطين** (مترجم عن الإنجليزية) ، تأليف : سيف الوادي الرمحي ، دار كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٣م .

- **الكندي وبطلميوس** (مترجم عن الإنجليزية) ، بحث للمستشرق المعروف فرانز روزنثال ، ضمن : في الصناعة العظمى ، دار الشباب للنشر ، الكويت ، ١٩٨٧م .

- **محاورة كراتيليوس لأفلاطون** (مترجم عن الإنجليزية) ، وزارة الثقافة ، عمان ، ١٩٩٥م .

المؤلـف

الأستاذ الدكتور عزمي طه « السيد أحمد »

أستاذ الفلسفة

- من مواليد دورا - الخليل .

- حصل على الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية من جامعة أدنبره - بريطانيا ، عام ١٩٨١م .

- عمل في التدريس الجامعي في كل من جامعة أدنبره - بريطانيا ، وجامعة الإمارات العربية المتحدة ، وجامعة العلوم التطبيقية - الأردن ، وجامعة آل البيت - الأردن ، وجامعة اليرموك - الأردن ، وجامعة العلوم الإسلامية العالمية - الأردن ، والجامعة الأردنية - الأردن .

- شغل وظيفة رئيس قسم الفلسفة في جامعة الإمارات العربية المتحدة ، وعميد شؤون الطلبة في جامعة العلوم التطبيقية ، ورئيس قسم الفلسفة وعلم الاجتماع ، وعميد متطلبات الجامعة وعميد البحث العلمي في جامعة آل البيت - الأردن .

- عضو في عدد من الجمعيات الفلسفية واللجان ومجالس التعليم العالي والهيئات العلمية المتخصصة .

- أستاذ الفلسفة الإسلامية، والمنطق ، ومناهج البحث .

- رئيس تحرير المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية (سابقاً) .

هموم ثقافية في عصر العولمة

(دراسات فلسفية تأصيلية)

الكتاب

هموم ثقافية في عصر العولمة

تأليف

عزمي طه السيد أحمد

الطبعة

الأولى، 2015

عدد الصفحات: 236

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2014/6/2780)

ISBN 978-9957-70-868-9

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (00962 -27272272)

خلوي: 0785459343

فاكس: 00962 -27269909

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
almalktob@gmail.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 079 /5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905

هموم ثقافية في عصر العولمة

(دراسات فلسفية تأصيلية)

الأستاذ الدكتور

عزمي طه « السيد أحمد »

أستاذ الفلسفة الإسلامية

عالم الكتب الحديث

Modern Books World

إربد-الأردن

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مُحتويَات الكِتاب

تَقـْديم

الأديب والمفكر العربي

إبراهيم العجلوني

لَكَ الحمدُ ربّنا العظيم ، وصَلاةً زكيّة على نبيّنا المصطفى وعاطرَ تسليم ، وبعد ..

فَثمّةَ « هاهنا » وقوفٌ مليٌّ إزاء كتابٍ هو مرآةُ صاحبه بمعنى ، وقطعةٌ بالغةُ الدّلالة من نُمْرُقَةِ عَقْلِه وديباجةِ منطقِهِ بمعنى ، وأُنموذجٌ لما تَشتدُّ حاجتنا إليهِ من وعي غير مُسْتَلَبٍ بمعنىً ، إلى غير ذلك من دقائقَ ولطائفَ تتخايل ما بين السُّطور ، وتؤكّد – إلى ما سَبَق – ما يَعْهده أحبّةُ أخينا الكبير الدكتور عزمي طه السيد أحمد ، وتلامذتهُ ، وقُرّاؤُه من صدور أعمالِه كلِّها من مشكاة واحدة ، ومن اشتمالِها على منهج في النظر واحدٍ ، تعضِدُ البصيرةُ فيه البّصَر ، وتتواؤمُ فيه المَلَكاتُ وتتكامل النّظَرات ؛ بحيثُ يمْكِنُ القولُ إنّ قارئ الفصل الواحدِ مِنْ أسفاره قادِرٌ ، إن أُوتِيَ الزّكانةَ والفَطانة ، على أن يتوسّم طَرَائقَه الحِسَانَ في السّبْر والتقسيمِ ، والتحليل والتقويم ، وأن يَرَى في ذلك كله إلى شاهدِ صِدْقٍ على ما تُؤتِيهِ الهَدْأَةُ الموضوعيّةُ وسَعَةُ التصوّر والأصالةُ المعرفية من وافرِ زادٍ ويانع قطافٍ ، وعلى ما تبسُطُه من آفاق العلم ومن مراتِب العِرْفانِ للناظرين ..

ولعلنا أنْ نستذكرَ – في هذا المقام – تلك الحفاوةَ التي كانت تُوليها أمة « إقرأْ » للعلمِ وما يَسْطُرونْ ، وللكُتُب وكاتبيها . فقط حفِظَ لنا تاريخنا الحضاريّ مواقفَ

مُضيئةً كانت توزن فيها الأفكار بالنُّضارِ ، وتُحْمَلُ فيها الكتُبُ في جِفانِ الذّهب على الهامات ، ويُدارُ بِها في الميادين والساحات .

ولَعَل أثَارةً من هذه الحفاوةِ بالمعرفة ورجالها أن تكون تحدّرت إلينا عبر أطباق العُصور لنقف اليوم مع هذا الكتاب الجديد لصديقنا الحبيب الأستاذ الدكتور عزمي طه السيد أحمد عن الثقافة العربيّة وتحدياتها في عصرِ العولمة ، الذي يُعَدُّ - بحقٍّ - كتاباً في النقد الحضاري ، قبل أن يكون كتاباً في تأمُّل اللحظة التاريخيّة التي تعبرها ثقافتنا ، وفي تبيُّنِ أدوائها ؛ فَضْلاً عما يتراءى فيه من سمات الأصالة الذاتية ، تلك التي تتجلّى في تحرير المفاهيم والمصطحاتِ ، وتَنَخُّلِ الدّعاوى والنظريات والحرصِ البالغ على تدقيق المعاني وتوضيح المُرادات .

إنّ ما ذهب إليه المؤلف الكريم من إمكان إصلاح العولمة وإقامتها على أُسس سليمة هو ضَرْبٌ مشهود من هذا النقد الحضاري الذي نتوسمه في جُلّ أعماله القيمة . وهو حين يُوضَعُ في سياقه من الجهود العلميّة والأبحاث الفلسفيّة لصاحبِهِ ، ويُرى إليه في نَسَق شاملٍ مّما أعطى فأوفى ؛ فإنّه قمينٌ بأنْ يُعْتَبَرَ مواجهةً منطقيةً وتحليليةً - وعلى غير مثالٍ سابق في حدود علمي - لواقع السياسة والفكر في العالم العربي ، وإسهاماً موزوناً في إصلاح هذا الواقع التي استشرى فيه الفَسَادُ وأصبَحَ أمرُهُ كُلُّه فُرُطا ..

وإنّ مما يُحْمَدُ لأُستاذنا الكريم أنّه كان أبْعَدَ الكاتِبين ، لعهدنا هذا ، عن الاستيئاس من رحمة الله ، وأدناهم إلى التفاؤل الموضوعي - القائم بشروطه - بقُدرة هذه الأُمّة ، المستهدفة بألوانِ الكُيودِ ؛ على النهوضِ ، وعلى استعادة دورها المنوط بها في العالمِ ، وعلى أن تكون مرّة أخرى - بتوافر الأسباب لا بأخيلة السراب - خيرَ أُمّة أُخرجت للناسِ ، تأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر ، وتؤمن بالله ..

إن كاتبنا هنا رَجُلُ إصلاح من نمطٍ عزيز وطراز فريد . لا يعتريه الوهن أو يتسلل إلى روحه القنوط ..

ومِثل كل الإصلاحيين الكبار ، ولا سيما أهلَ الفكرِ والفلسفة منهم ، فإن كاتبنا تستوقفه الجُزئيات بدلالاتها كما تستوقفه الكُلّيات ، ويَصْبِرُ لتفتيش المقولاتِ وتحليل النظريات صَبْرَه لِورْي وإذكاء العزائم واستنهاضِ المروءات ، ويُبدئُ ويعيدُ في ذلك كأنّما هو يتمثّلُ قول الشاعر :

أأنـا الـعـاشـق الـوحـيـد لتلقى   تـبـعـات الـهـوى عـلـى كتفيا

بيد أن كاتبنا ، وأستاذَنا الكريم ، من أولي العزم – ولكل امرئٍ من اسمه نصيب – من أهل النظر وأصحاب المجاهدات .

وإن ذلكَ حَسْبُهُ يومَ تُنصَبُ الموازين للعامِلين .

والحمدلله رب العالمين ...

إبراهيم العجلوني

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أنبياء الله أجمعين ، وعلى محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحابته ومن اتبع هداه إلى يوم الدين ، وبعد ؛

فإن الأمة تعيش في هذه الأيام عصر العولمة ، الذي ترجمه الكثيرون بـ « عصر التغريب » ، أو « عصر الأمركة » حيث يحاول الغرب بعامة ، وأمريكا بخاصة فرض السيطرة على العالم في كل المجالات : السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية والاجتماعية والثقافة ، لكن أخطر مجالات هيمنة العولمة على الدول العربية وغير العربية ، هو « العولمة الثقافية » الذي تحاول فيه أمريكا بكل الوسائل المتاحة نشر ثقافتها وفرضها على ثقافات الأمم والشعوب الأخرى ، الأمر الذي حين يحدث تتلاشى عنده هُوية هذه الأمم أو الشعوب ، أو تختفي معالمها الأساسية على أدنى تقدير .

وفيما يتعلق بالأمة العربية ، فإن العولمة في هذا العصر قد فرضت عليها عدداً من التحديات التي لابدَّ لها من مواجهتها بصبر وحزم وإرادة موحدة ، ذلك أن قطراً عربياً بمفرده لا يمكنه أن يقف الوقفة الحازمة المطلوبة تجاه تيار العولمة القوي والجارف ، لكن الأمة مجتمعة موحدة الإرادة والتوجه تستطيع ذلك ، ويمكنها عندئذ التصدي لتحديات العولمة والتغلب عليها ، بل ونرى أنه بإمكانها – إذا ما تحقق شرط التوحد المشار إليه آنفاً – أن تفعل أكثر من ذلك ؛ أن تعيد إلى العالم التوازن الثقافي المفقود

والمطلوب ، وذلك بما تمتلكه من مرجعية ثقافية قيمية يمكن أن تقدمها للعالم كبديل عن هذه المرجعية الثقافية الأمريكية ، التي تعمل أمريكا على نشر قيمها بكل السبل والوسائل المباشرة أحياناً وغير المباشرة في أحيان أخرى ، وهي في حقيقة أمرها لا تصلح أن تكون مرجعية إنسانية ولا قيماً إنسانية ، ذلك أن القيم التي تكون قيماً إنسانية بالمعنى الحقيقي للكلمة لا بدَّ - فيما رأيناه في بحوثنا هنا وفي بحوث غيرها - أن يكون مصدرها الله سبحانه وتعالى ، وهذه الصفة والميزة موجودة في المرجعية القيمية الثقافية للأمة العربية .

لكن الإنصاف والموضوعية في الحق يقضي أن نقول : إنه قبل أن نقول للناس والآخرين أن لدينا مرجعية ثقافية إنسانية في قيمها ، أن نقوم نحن بتجسيد هذه القيم وهذه المرجعية في سلوكنا فنكون بذلك قدوة لغيرنا ، يقتدى بنا ويؤخذ منّا وعنّا .

هذه الفصول التي ضمها هذا الكتاب هي أوراق علمية تقدمنا بها في مؤتمرات وندوات علمية مختلفة ، كانت تحاول كلها معالجة الهم الثقافي والتحديات التي أنتجتها أو فرضتها العولمة على الأمة العربية ، وهي تشكل في جملتها وحدة متآلفة متكاملة في معالجة هذا الموضوع ، ونحن - بطبيعة الحال - لا نزعم أنها قامت بمعالجة كل جوانب الموضوع ، لكننا نزعم واثقين أنها عالجت عدداً من المشكلات التي تضمنها العنوان الجامع لها وأن المعالجة كانت بطريقة عقلانية وتحليلية هادفة إلى فهم الواقع من جهة متطلعة في الوقت نفسه إلى بيان الطموح وما ينبغي أن يكون عليه حال الأمة تجاه هذه المشكلة الكبيرة ، مشكلة ثقافتنا وتحديات عصر العولمة ، الأمر الذي نرجو أن يكون عاملاً في زيادة وعينا بقضايا أمتنا بحيث يكون هذا الوعي سلاحاً من جملة الأسلحة التي يمكن أن نواجه بها هذه التحديات التي يرى الغالبية العظمى من الباحثين والمفكرين أنها تكاد أن لا يكون لها مثيل في تاريخ الأمة .

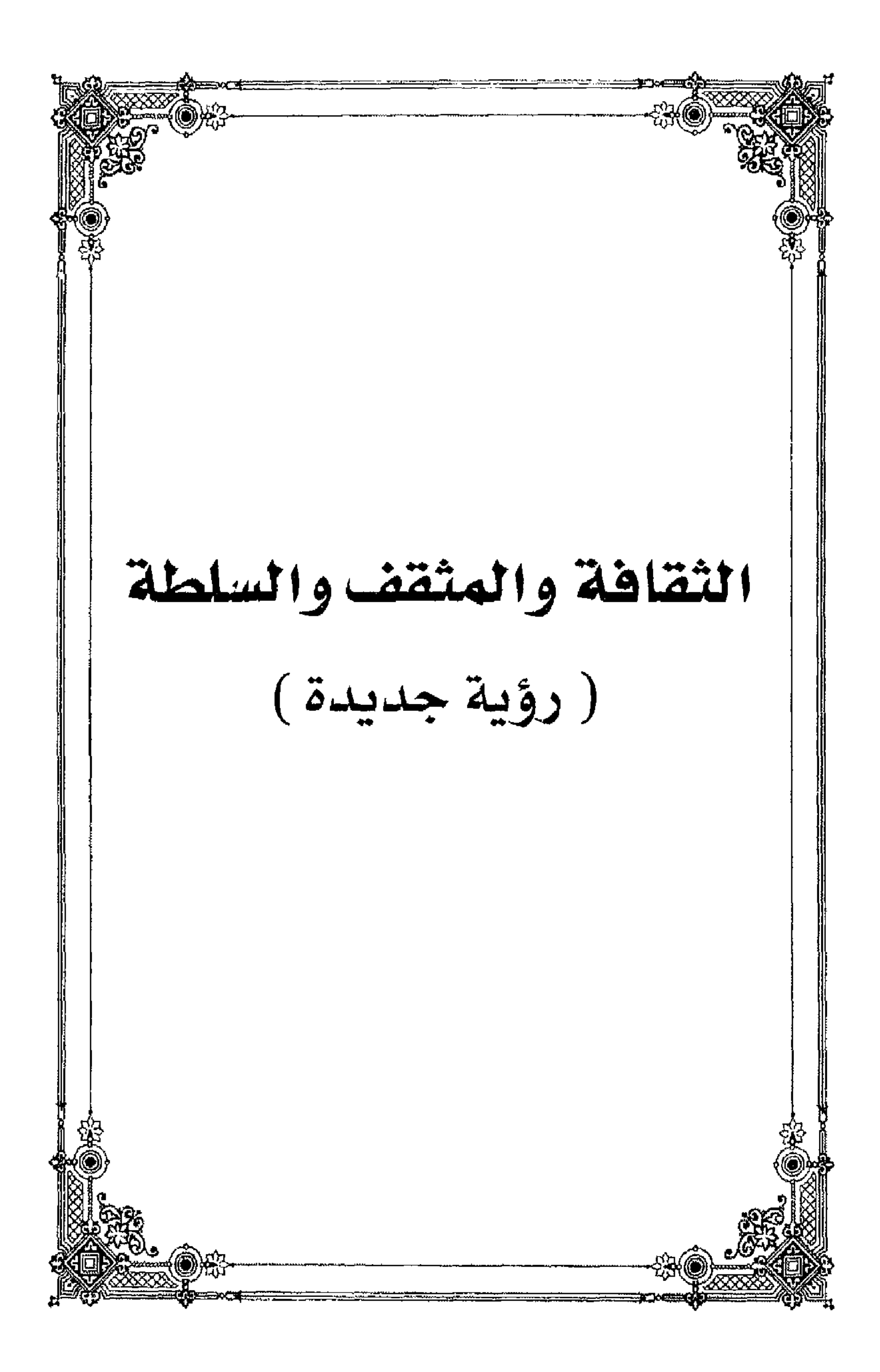
وقبل الختام يسرني ويسعدني أن أضع في صدر الكتاب ما رآه وما قرأه المفكر والأديب العربي الإسلامي الصديق الأخ **إبراهيم العجلوني** في هذا الكتاب ، شاكراً

له هذه القراءة التي أعتز بها شخصياً ، ذلك أن ما قاله في تقييم هذا الكتاب لا أستطيع قوله ولا يجوز لي ذلك ، فالكاتب يكتب ويترك للآخرين حق النقد والتعليق والتقييم . وإني على يقين أن هذه القراءة الدقيقة لهذا المفكر الجاد الملتزم (إبراهيم العجلوني) تعطي للقارئ الكريم حافزاً للنظر فيما تضمنه الكتاب من رؤى وآراء .

وختاماً ، يسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى دار عالم الكتب الحديث ، ممثلة في شخص صاحبها الأخ بلال عبيدات ، لقيامه بنشر هذا الكتاب على أوسع مدى ممكن .

وبالله التوفيق

عمّان ٢٠/٦/٢٠١٤ — عزمي طه السيد أحمد



الثقافة والمثقف والسلطة

(رؤية جديدة)

الثقافة والمثقف والسلطة

(رؤية جديدة)

درجتُ منذ أعوام، وما زلت، على وصف مصطلح الثقافة بأنه مصطلح « جذاب ومضلل » : أما جاذبيته فما أظنها خافية لما يحمله هذا اللفظ من دلالات إيجابية ولاستخدامه في سياقات المدح والثناء المختلفة والتسابق في الانتساب إلى الثقافة بصورة أو بأخرى ؛ وأما التضليل فناتج عن الكثرة الكاثرة من المفاهيم التي تطرح للثقافة دون أن تراعي الشروط المنهجية في وضع المصطلحات، وهو ناتج من جهة أخرى عن غياب المنهجية الملائمة في معالجة القضايا المرتبطة بالمصطلح (أي القضايا الثقافية) . هذا هو الحكم العام، وعكسه، وهو النادر، هو الاستثناء .

ولا أظن أن باحثاً ينكر أهمية المنهج في البحث، وأن غياب مراعاته وعدم الالتزام بقواعده أمر يخرج نتائج بحوثنا - التي هذه صفتها - من دائرة العلم، فضلاً عن عدم توقع نتائج إيجابية من مثل هذه البحوث .

سأشير فيما يلي إلى أبرز المواطن التي غابت فيها المنهجية عند تعرض الغالبية العظمى من الكتاب لمعالجة قضايا الثقافة، لأنتقل بعد ذلك إلى عرض المفهوم الجديد الذي حددناه للثقافة، ثم إلى تحديد مفهوم المثقف وبيان ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين المثقف والسلطة .

غياب المنهجية في معالجة القضايا الثقافية

أولاً : غياب المنهجية عند تحديد مفهوم « الثقافة » :

الثقافة ليست شيئاً مادياً من أشياء الواقع يشار إليه فيقال : هذه هي الثقافة كما يشير الواحد منا إلى البحر والنهر والجبل والوادي والشمس والقمر والحيوان والإنسان وسائر الأشياء ، فليس تعريف الثقافة تعريفاً شيئياً يرجع فيه إلى الجنس والفصل أو إلى الصفات الجوهرية المميزة للماهية ، وإنما هي مصطلح وضع ليدل على أمور تفرزها الحياة الاجتماعية ليصار بمعونته إلى فهم هذه الأمور ، فهو مصطلح مجاله العلوم الاجتماعية .

ولوضع المصطلح شروط ينبغي أن يراعيها واضح المصطلح ، وهي شروط متفق عليها عند العلماء ، وفلاسفة العلم والمناطقة .

إن تخلف أي واحد من هذه الشروط في تحديد ما لمفهوم الثقافة كافٍ – من الناحية المنهجية – لرفض المفهوم ، ولهذا فإن هذه الشروط هي في الوقت ذاته المعايير التي نحكّمها في نقد تعريفات الثقافة (وأي تعريف علمي آخر) .

شروط وضع التعريف الاصطلاحي

قبل أن نضع هذه الشروط أمام القارئ ، نرى من المفيد توضيح المقصود بلفظ : مصطلح ، فنقول :

المصطلح لفظ مفرد أو مركب يضع له الباحث (أو الباحثون) في حقل من حقول العلم معنى محدداً ، يشترط على الآخرين أن يفهموا عنه دلالة هذا اللفظ ومعناه وفق ما جرى تحديده ، ويلتزم هو في بحثه أن يستخدم هذا اللفظ بالمعنى نفسه ، وللعالم أو

الباحث الحرية في اختيار معنى محدداً للفظ ليصير مصطلحاً، ولكنها حرية مقيدة، أي مشروطة بشروط معينة[١].

ومن مظاهر هذه الحرية أنه ليس من اللازم أو الواجب على الباحث - في تحديده للمصطلح - أن يكون المعنى الاصطلاحي هو المعنى اللغوي للفظ، ولا قريباً منه، وإن كان أكثر العلماء يختار ألفاظه الاصطلاحية بحيث يكون بين معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي مناسبة ما، لكن هذا ليس شرطاً لازماً، فقد يأخذ العالم اسمه الشخصي ويجعله مصطلحاً علمياً، كما نجده كثيراً في العلوم الطبيعية.

أما الشروط التي ينبغي أن يراعيها العالم والباحث عند وضع المصطلح وتعريفه، فهي كما يلي:

١. **الوضوح**: ويقصد به أن يكون المعني الذي يحدده الباحث للمصطلح قابلاً للفهم ولإدراك دلالته، خالياً من الغموض والإبهام، ولا يعتمد على المجازات والتشبيهات البلاغية، ولا يحتمل عدة تفسيرات أو تأويلات، بل له دلالة واحدة ومعنى واحد فقط.

٢. **التمييز**: ويقصد به أنه يكون المفهوم أو التعريف الذي نقدمه لمصطلح ما، مميزاً له عن بقية الألفاظ الاصطلاحية الأخرى في داخل الحقل الذي ينتمي المصطلح إليه وفي خارجه، فلا يختلط أو يلتبس معناه ودلالته بمعاني ودلالات مصطلحات أخرى، وهذا ما نجده بصورة تامة في مصطلحات العلوم الطبيعية بعامة كالفيزياء والكيمياء، مثل: الكتلة، الوزن، الشغل، القدرة، الكتلة الذرية،

---

(١) هذا التحديد للمصطلح موجود - من حيث المعنى - في كتب المنطق المدرسية الجامعية، وما أوردناه في المتن هو صياغتنا الخاصة لمعنى المصطلح تبلورت لدينا من الخبرة في تدريس مادة المنطق في المرحلة الجامعية، والأمر كذلك فيما يتعلق بالشروط التي حددناها لوضع المصلح وتعريفه بعده.

التأكسد، الاختزال... الخ، فكل مصطلح من هذه المصطلحات له معناه المحدد والمميز له عن بقية المصطلحات.

وفي حالة وضع تعريف للثقافة، ينبغي أن لا يشير المعنى الذي يعبِّر عنه التعريف إلى مفاهيم أخرى، فلو وضعنا أو وجدنا تعريفاً للثقافة، وكان هذا التعريف يصلح لأن نعرِّف به أمراً آخر مثل: العلم أو الحضارة أو الدين أو العقل أو العادات أو التقاليد أو القيم أو غير ذلك، فإن هذا التعريف - في مثل هذه الحالة - لن يكون متميزاً، وبالتالي لا يكون مستوفياً لشروط التعريف الاصطلاحي، الأمر الذي يستوجب من الباحث الناقد رفضه، لأنه في هذه الحالة سيكون تعريفاً مضللاً لا يرشد إلى معرفة حقيقة ما يعرِّفه.

٣. **القدرة على توضيح وفهم المشكلات المرتبطة بالمصطلح**: في حالة مصطلح الثقافة ينبغي أن يكون المفهوم الذي نختاره أو نضعه له قادراً على توضيح حدود ومعالم وحقيقة المشكلات الثقافية، مثل: التنمية الثقافية، الغزو الثقافي، الهُوية الثقافية، دور المثقف في المجتمع... الخ، فإذا لم يكن المفهوم قادراً على مثل هذا التوضيح فإنه لن يكون له جدوى أو فائدة علمية، ويكون غير مستوف للشروط المنهجية اللازم توفرها في التعريف الاصطلاحي.

٤. **القدرة على اقتراح حلول للمشكلات المرتبطة بالمصطلح على المستوى النظري**: ينبغي أن يعين المصطلح الباحث على الوصول إلى حل نظري للمشكلة المرتبطة به، وهذا لا يكون بصورة مباشرة بطبيعة الحال، لكن مفهوم المصطلح يكون أساساً أو منطلقاً ينطلق منه الباحث، على هدى وبصيرة في البحث عن الحل، فيأتي الحل منسجماً مع المفهوم ويكون بينهما اتساق منطقي، وأحياناً يوحي المصطلح للباحث بالحل النظري.

وبالنسبة لمصطلح الثقافة كثيراً ما يتطرق الكتاب والباحثون إلى معالجة مشكلة ثقافية ، ويكون الحل المقترح بعيد الصلة ، وأحياناً لا صلة له البتَّة ، بمفهوم الثقافة الذي اعتمده الكاتب ، وأحياناً أخرى لا نجد عند الكاتب مفهوماً واضحاً للثقافة يمكن الاحتكام إليه في فهم الحلول التي يقترحها ، أو إدراك الصلة بينه وبين هذه الحلول .

وعليه فإذا تحققت في تعريف ما للثقافة الشروط السابقة لكنه لم يستطع أن يساهم في حل المشكلات الثقافية ، فإنه سيكون في هذه الحالة تعريفاً قاصراً عن استيفاء شروط التعريف الاصطلاحي .

٥. **القدرة على اقتراح حلول للمشكلات المرتبطة بالمصطلح على مستوى الواقع العملي ، إذا كان يرتبط بالمصطلح مشكلات عملية** : وهذا الشرط نحتاجه في حالة مصطلح الثقافة الذي ترتبط به مشكلات لها وجود في الواقع العملي ، وليست موجودة على مستوى الفكر النظري فحسب ، فمشكلات مثل : التنمية الثقافية ، والغزو الثقافي ، ودور المثقف في المجمع ، والأمن الثقافي ، وغيرها ، هي مشكلات قائمة في الواقع الفعلي للمجتمعات المختلفة ومعالجتها بحاجة إلى حلول قابلة للتطبيق على أرض الواقع ، فينبغي أن يكون المفهوم الذي نضعه لمصطلح هذا شأنه ، لديه القدرة على توجيهنا نحو الخطوات والإجراءات العملية التي تؤدي إلى حل المشكلة ، ويكون التعريف أكمل وأفضل كلما كان أقدر على هذا الأمر .

وهكذا لا يكفي للمفهوم أن يعطينا حلاً نظرياً أو مثالياً ، ويكون تطبيقه في الواقع أمراً مستحيلاً عسيراً .

ثانياً : غياب المنهجية عند تحديد مفهوم المثقف :

لا خلاف - فيما أتوقع - على أن مفهوم المثقف مرتبط بمفهوم الثقافة باعتبار المثقف هو الذي لديه ثقافة أو الذي اكتسبها أو الذي يمارسها ، فهو مثقف بثقافة اكتسبها ، أو لنقل إننا هكذا نفهم المثقف ، إذ لا ينفصل مفهومه لدينا عن مفهوم الثقافة ، وأنه إذا حددنا مفهوم الثقافة استطعنا أن نحدد مفهوم المثقف ، فالترتيب المنطقي للمفهومين هو : ثقافة ← مثقف ، وليس العكس .

لذا نعدّ من الأخطاء المنهجية في تحديد مفهوم المثقف ما يلي :

أ- تحديد مفهوم المثقف بعيداً عن مفهوم الثقافة ، فقد صادفنا العديد من البحوث تتحدث عن المثقف وتحدد له مفهوماً معيناً دون أن تربطه بمفهوم معين للثقافة وكأنه مصطلح لا صلة له بمصطلح الثقافة ؛ فعلى سبيل المثال نجد محمد كرّو في مقالة له بعنوان : « المثقفون والمجتمع المدني في تونس » ، يستعرض نشأة مصطلح « المثقف » في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر ، ومفهومه ، ويتساءل حول صلاحية هذا التعريف في إطار دراسة مجتمع عربي إسلامي ، وينتهي - بعيداً عن أي تحديد لمفهوم الثقافة - إلى أن صفة المثقف العصري أينما وجد وهي « الوعي النقدي والشمولي »[1] .

ب- الكلام على المثقف دون تحديد دقيق للمقصود بالمثقف ، من ذلك ما نجده في مقالة للدكتور الطاهر لبيب بعنوان : « العالم والمثقف والأنتلجنسي » ، يتحدث فيها عن المثقف دون تحديد دقيق له ، ويكتفي بتقرير أن : « المشكل أن مفهوم المثقف مرن متعدد المعاني ، قابل لكل استعمال »[2] ، ويتحدث الباحث إبراهيم

---

(١) الثقافة والمثقف ، ص ٣٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

محمود ، في مقالة عنوانها : « المثقف العربي والعنف »(١) ، دون أن يقدم تحديداً للمثقف ، من هو ومن يكون ؟

ج- تحديد مفهوم للمثقف لا ينسجم أو يتعارض مع تحديد الباحث نفسه - وفي البحث الواحد أحياناً - لمفهوم الثقافة . الدكتور عبد المالك التميمي في مقالة له بعنوان : « بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر » ، يشعر بالحاجة المنهجية لتحديد مفهومات الثقافة والمثقف(٢) ، فيتبنى تعريف د . طبيب تيزيني للثقافة والذي يرى أن الثقافة هي « النشاط والإنتاج الفكري والروحي الذي ينجزه أناس متميزون لكونهم نشيطين ومنتجين في هذا الحقل ، إنهم المثقفون »(٣) ، ومع أن هذا التعريف يتضمن تحديداً ما للمثقف ، لكننا وجدنا الباحث يختار تعريف هشام جعيط للمثقف ، وهو أنه « الذي يبدع ويخلق ويمثل دوراً في ربط الثقافة بالواقع الفكري أو السياسي »(٤) ، وبعد ذلك يضع الباحث من عنده تعريفاً للنخبة المثقفة قائلاً : « هي جماعة حصلت على قدر من الثقافة تؤهلها لأن تكون متميزة مستقلة في رأيها قادرة على التفكير والإبداع ، هدفها المصلحة العامة »(٥) ، إن النقد والتحليل لمضامين هذه التعريفات الثلاثة يبين قدراً من عدم الاتساق وغياب المنهجية .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ص ١٠١-١١٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠٠ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠٠ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٠١ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٠١ .

ثالثاً : غياب المنهجية الملائمة عند بحث مشكلاتنا الثقافية :

وهذا الغياب نلاحظه في الأمور التالية :

١- غياب التحديد للمصطلحات الأساسية المستخدمة في البحث - عدا مصطلح الثقافة - الأمر الذي يجعل المتلقي يفهم من المصطلح ما يريده هو لا ما يريده الكاتب وتكون النتيجة سوء الفهم ، وعدم وصول رسالة الكاتب إلى المتلقي وحصول الارتباك الفكري وضياع الجهد في الحوار والنقاش أحياناً كثيرة بلا طائل يذكر ، لقد اطلعنا على عدد من المقالات قدمت في « ندوة الأدباء والكتاب العرب ومواجهة التحديات الراهنة » المنعقدة في عمان في ديسمبر ١٩٩٢ ، حول موضوعات : المثقف والسلطة ، فرأينا بعضها لا يلتفت إلى تحديد مفاهيم المثقف والسلطة والثقافة ، ولا تحديد مفاهيم أصناف المثقفين التي يوردونها في بحوثهم التي جاءت لأجل توضيح هذه المفاهيم والصلات بينها .

٢- استخدام المصطلح الواحد ، وبخاصة مصطلحي (ثقافة ومثقف) بأكثر من معنى في البحث الواحد ، أو السياق الواحد ، مما يسبب حيرة ويوقع الباحث في التناقض أحياناً كثيرة . في أحد كتب الثقافة الإسلامية التي تدرس في الكليات المتوسطة والجامعات ، نجده يعرف الثقافة بأنها « مجموعة من المعارف تؤخذ عن طريق الإخبار والتلقي والاستنباط ، مثل التاريخ والفلسفة والأدب والتفسير ، والفنون مثل التصوير والنحت وما يتبعها »[1] ، ونجده يعرف « الثقافة الإسلامية بأنها طريقة الحياة التي يعيشها المسلمون في جميع مجالات حياتهم وفقاً للإسلام وتصوراته ... »[2] ، فالثقافة بعامة معرفة تضم علوماً متعددة فإذا

---

(١) صالح هندي ، دراسات في الثقافة الإسلامية ، ط٣ ، عمان ، ١٩٩٢م ، ص ١٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

أضيفت إلى الإسلام أصبحت طريقة الحياة ، وهذا اختلاف بيّن ، ونجد مثل هذه الملاحظة في معظم الكتب والبحوث التي عالجت موضوع : **الثقافة الإسلامية** .

٣- معالجة قضايانا **الثقافية** باستخدام نظريات وأطروحات غربية عنها ، ذلك أن حقيقة ومضامين قضايانا الثقافية تختلف كثيراً وبصورة جوهرية عن قضايا المجتمعات الغربية بعامة ، وهذه قضية باتت معروفة لكثرة التأكيد عليها من قبل العديد من الكتاب والباحثين ، بل إن القضايا الثقافية في المجتمعات الغربية مختلفة ، فقضايا المجتمع الفرنسي غير قضايا المجتمع الأمريكي غير قضايا المجتمع الإيطالي... الخ ، إن فرنسا تشكو من غزو ثقافي أمريكي ، أما نحن فنشكو من غزو ثقافي غربي ، وليست أبعاد المشكلة واحدة في الحالين ؛ وكذلك مشكلة المثقف والسلطة هي في المجتمع الاشتراكي غيرها في المجتمع الرأسمالي غيرها في عالمنا العربي... ، إن قضايانا الثقافية مرتبطة بنا وبظروفنا في الماضي والحاضر وأهدافنا وآمالنا المستقبلية ، ونحن في كل هذا نختلف عن المجتمع الغربي ، وبالتالي كانت قضايانا غير قضاياه ، ثم نأتي بعد هذا لنأخذ أطروحات ونظريات ومصطلحات ومناهج ، قد تكون نجحت في معالجة القضايا القائمة في الغرب ، لنفرضها على عقولنا ونستخدمها - وفي أحيان كثيرة - دون أي تغيير ، لمعالجة قضايانا ! ! إن مثل هذا السلوك البحثي غير منهجي من جهة ، ولا يتوقع منه أن يأتي بنتائج إيجابية حاسمة من جهة أخرى ، هذا فضلاً عن كون مثل هذه المعالجة تقليداً لا أصالة فيه (لا نعني بالأصالة هنا المعنى المتكرر في سياقات أخرى والذي يشير إلى الصلة بالتراث والتمسك به) ، إن تطبيق العديد من المفاهيم التي تنطوي عليها الأطروحات الغربية على واقع غير الواقع الذي جاءت هذه المفاهيم لتصفه من مثل : المثقف البرجوازي ، المثقف العضوي ، المثقف الليبرالي ، المثقف التقليدي ، وغيرها من المصطلحات التي نجدها

في أطروحات المفكرين الغربيين ، هو في جوهره « ولع المغلوب في الاقتداء بالغالب » - كما أوضحه ابن خلدون - إنه مظهر من مظاهر التبعية والتقليد . إن هذا القول لا يعني البتة عدم دراسة الفكر الغربي وأطروحاته المختلفة ، وإنما يعني أن نبتعد عن التقليد الأعمى ، وإن كان ولا بد من التقليد فليكن تقليداً مبصراً ، وعن وعيّ ، وهذا له شروطه ، وهو مرحلة تسبق مرحلة الأصالة وتمهد لها . أمثلة هذا نجدها عند محمد أركون في تطبيقه على القرآن منهجيات طبقت على النصوص المسيحية في الغرب ، وعند طيب تيزيني وغيره في تبني المقولات الماركسية ، وتبني البعض لطروحات سارتر وغرامشي حول الثقافة والمثقف والسلطة ، لقد لاحظ أحد الباحثين بحق « أن مشاريع الحداثة العربية تستند إلى قراءات تستمد جهازها المفهومي وحتى إشكالياتها من سياقات نظرية ما بعد الحداثة [١] » ، ودعى إلى « الانثناء عن نقدية نظرية لم يتشكل بعد موضوعها من أجل إنشاء مضمون (يقصد مضمون إيجابي للنهضة) لم يحن بعد نقده »[٢] ،

٤- استخدام إطار مرجعي قيمي في معالجة قضايانا الثقافية مستمد من الفكر الغربي الذي نشأ ونما وترعرع في البيئة الغربية التي تختلف في جوانبها الرئيسية والعديدة عن البيئة العربية الإسلامية ، لقد بيّن أحد الكتّاب (غالي شكري) كيف كان ساتر - الذي زرع « مصطلحه في أرض الغرب ، لأن بذرة المصطلح غربية »[٣] ، إطاراً مرجعياً لتعريفنا العربي لإشكالية المثقف والسلطة ، كما كان غرامشي - الذي كان « يخاطب اليسار أساساً[٤] » ، إطاراً مرجعياً آخر في فترة لاحقة[٥] .

---

(١) الثقافة والمثقف ، ص ص٤٩-٧٩ .

(٢) محمد محجوب ، هايدغر وفوكو ، الحياة الثقافية ، (تونس) ، العدد ٥٠ ، ١٩٨٨م ، ص٨٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٨٢ .

(٤) الثقافة والمثقف ، ص٥٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٥٥ .

إن البحث عن إطار مرجعي قيمي أمر مهم جداً عند معالجة القضايا الثقافية ، لكن الذي نراه خطأً منهجياً وعملياً هو أن نبحث عن هذا الإطار المرجعي خارج البيئة التي ظهرت فيها المشكلات أو القضايا الثقافية بالفعل ، فأهداف المجتمع واعتقاداته لها دور كبير في عملية البحث عن الإطار المرجعي لمعالجة هذا المجتمع الثقافية .

مفهوم (جديد) للثقافة

نقدم فيما يلي المفهوم الذي توصلنا إليه لمصطلح الثقافة ، وهو الآتي :

الثقافة معرفة عملية مكتسبة ، تنطوي على جانب معياري ، وتتجلى في السلوك الواعي للإنسان (فرداً وجماعة) في تعامله في الحياة الاجتماعية مع الوجود (بأجزائه المختلفة) .

يحتاج هذا التعريف إلى شرح وتوضيح ، كما هي العادة في التعريفات حيث يُعبَّر عن المعنى بعبارات موجزة دقيقة تستثنى كل قول فيه أدنى فضول ، فنقول في شرحه بإيجاز ما يلي :

١. **الثقافة** (في هذا التعريف) **معرفة** في المحل الأول ، والمعرفة لفظ عام يشير إلى كل ما يعرفه الإنسان ، نوعاً أو فرداً ، من معلومات حول كل الموضوعات التي يزخر بها هذا الوجود أو بعضها ، فلفظ المعرفة يقال على المعرفة كلها ويقال على الجزء منها وإن كان محدوداً . وأبسط صور المعرفة أن تكون خبراً واحداً ، أو معلومة واحدة ، عن موضوع واحد . ويكون في العادة حول الموضوع الواحد أخبار عديدة أو معلومات عديدة ، فلو أخذنا الحديد موضوعاً ، فإننا يمكن أن نقول عنه : إنه فلز ، وإنه يتمدد بالتسخين ، وإنه موصل جيد للكهرباء ، وإنه قابل للطرق والسحب ، وإنه تصنع منه آلات عديدة ... وغير ذلك من المعلومات التي

يعرفها الإنسان عن الحديد ، فهذه معرفة مكونة من أخبار أو معلومات عديدة ، لكن موضوعها واحد . وكل شيء في هذا الوجود جليلاً كان أم حقيراً ، مادياً كان أم معنوياً ، يمكن أن يكون موضوعاً لمعرفة ما . على أنه يحسن أن نلاحظ أن امتلاكنا لمعرفة حول موضوع ما أو أكثر ، لا يعني بالضرورة أن تكون هذه المعرفة صادقة وتامة ، فقد يكون لدينا معرفة حول موضوع ما ، لكنها معرفة غير صادقة أو ناقصة .

ونرى من المناسب هنا أن نشير إلى أن العلم يشير إلى معلومات عن موضوعات - مثله في ذلك مثل المعرفة - لكن هناك فرق بين المعرفة والعلم ، وهو أن المعرفة تحتمل الصدق أو الكذب ، في حين أن لفظة علم تشير إلى المعرفة التي تم التحقق من صدقها ، فلا يقال لمعرفة ما بأنها علم إلا إذا كانت قضاياها صادقة ؛ وعليه ، فكل علم معرفة وليست كل معرفة علماً .

٢. و**الثقافة** معرفة عملية ، ذلك أن المعرفة ، منذ عهد اليونان قديماً وحتى وقتنا الحاضر ، قد صنفت إلى قسمين : المعرفة النظرية ، وهي تلك المعرفة التي تكون الغاية من اكتسابها الوقوف على حقائق الأشياء التي هي موضوعاتها فقط ، أي تكون غايتها هي الوصول إلى المعلومات والأخبار الصادقة عن الموضوع . أما القسم الثاني فهو : المعرفة العملية ، وهي المعرفة التي يقصد بها العمل أو الفعل أو السلوك أو التطبيق ، فالفرق في الغاية هو الذي يحدد لنا الفرق بين نوعي المعرفة هذين : النظرية والعلمية ؛ أن نضرب المثال الآتي لتوضيح الفرق بين نوعي المعرفة : إذا قلنا : المعادن تتمدد بالتسخين ، فهي حقيقة أو خبر أو معلومة عن موضوع ما هو المعادن تعبر عن إحدى خصائص هذا الموضوع ، فهذه معرفة نظرية ؛ أما إذا قلنا : عند بناء قضبان السكك الحديدية تترك فراغات بين القضبان ، فإننا هنا أمام معلومة أو خبر ينطوي على غاية عملية ، إذ هذه المعلومة ترشد

إلى فعل معين وسلوك معين ، فهي تقع في مجال المعرفة العملية . لكن القارئ يستطيع أن يلاحظ الصلة الوثيقة بينهما ، وهي أن المعلومة العملية مستندة ومبنيّة على المعلومة النظرية .

الثقافة تدخل في قسم المعرفة العملية ، لأنها - كما سنوضح فيما يلي - تهدف إلى العمل والفعل والسلوك ، سواءٌ أكان ذلك في صورة مجملة عامة أو كلية كالقواعد والمبادئ العامة ، كالقول : « درء المفاسد مقدم على جلب المنافع » أم في صورة مفصلة جزئية ، كالمعرفة المتعلقة بفعل معين محدود ، كالذي بينته الآية الكريمة : ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء : ١١] فيما يتعلق بتوزيع الميراث ، والمعرفة النظرية الخالصة لا تدخل في الثقافة من حيث هي كذلك لكنها يمكن أن تتحول إلى معرفة عملية بعد أن يجري تحويرها أو تحويلها إلى صورة أخرى تغير غايتها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعرفة العملية ، التي تكون غايتها هي العمل والفعل والسلوك والتطبيق ، ينبغي أن تكون مرتبطة ومبنية على معرفة نظرية صحيحة ، إذا ما كان هدفنا هو الفعل الصائب والسلوك السديد ، والمعرفة العملية التي ليس لها سند من المعرفة النظرية الصحيحة تكون أشبه بالتخبط وأقرب إلى العبث منها إلى العمل الهادف المجدي .

٣. والثقافة معرفة عملية مكتسبة ، أي يحصل عليها الإنسان بعد أن لم تكن موجودة لديه ، ويكتسب الإنسان هذه المعرفة بطرق الاكتساب المختلفة كتقليد الوالدين والأساتذة والآخرين من رفقاء وغيرهم ، أو التعليم بطرقه المختلفة المنظم وغير المنظم ، كما يكتسبها من المجتمع والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ، المحلية والعالمية أو غير ذلك من طرق الاكتساب .

والمعرفة المكتسبة تقابل المعرفة الفطرية ، فالثقافة ليست معرفة يولد الإنسان مزوداً بها ، فذلك يكون غريزة وفطرة ، لكنه يكتسبها شيئاً فشيئاً ، ويظل الإنسان قادراً على اكتساب المعرفة ، نظرية كانت أم عملية ، من المهد إلى اللحد .

٤. والثقافة معرفة عملية مكتسبة **تنطوي على جانب معياري** ، والمقصود بالجانب المعياري ، هنا هو وجود حالة يقاس في ضوئها حال الثقافة قرباً أو بعداً ، تقدماً أو تخلفاً ، أي وجود معيار ، وهذه الحالة المعيارية لأي ثقافة هي بمثابة الهدف الذي يسعى الأفراد والجماعات للوصول إليه والاقتراب منه ما أمكن ، فهي بمثابة الصورة المثلى والأكمل لما ينبغي أن يكون عليه واقع الثقافة .

إن ذكر الحالة المعيارية أو الجانب المعياري للثقافة في عبارة التعريف يشير ضمنياً إلى حالين : الأول ، هو واقع الثقافة ، أي ما هو كائن في الواقع الفعلي ، هذا الواقع الكائن يمكن بالطبع ملاحظته ورصده وتحديد ملامحه العامة وسماته التي يتشابه بها أو يختلف فيها عن غيره من المجتمعات الأخرى ، إن الأفراد في كل المجتمعات يتعاملون مع الوجود وأجزائه المختلفة بطرق وأساليب تختلف كثيراً أو قليلاً من مجتمع لآخر ، فلكل مجتمع واقعه الثقافي .

أما الحال الثاني فهو الحالة المعيارية للثقافة ، تلك التي تكون مضمرة في أحكامنا التي نطلقها عندما نقول : هذا المجتمع متقدم ثقافياً أو متخلف ثقافياً ، أو نقول مثل هذا عن فرد ما ؛ إن مثل هذا الحكم لا يكون له معنى البتّة إذا لم يكن في ذهننا هذه الحالة المعيارية (المعيار) التي أصدرنا حكمنا في ضوئها .

إن إبراز الجانب المعياري في الثقافة أمر ضروري في معالجتنا للعديد من القضايا الثقافية ، لأن هذه الصورة المعيارية هي الصورة الأكمل والأمثل التي يسعى الأفراد والمجتمعات للوصول إليها أو الاقتراب منها ما أمكن .

ويمكن في هذا الصدد أن نثير السؤال الآتي : من أين يستمد هذا الجانب ومن يحدده ويرسم معالمه ؟ لن ندخل هنا في جواب مفصل ، لكننا نقول بإيجاز : إن هذه الصورة المعيارية قد تكون مستمدة من دين من الأديان وضعي أو سماوي ، وقد تكون من وضع البشر يرسمونها في ضوء ما يرونه هم مناسباً بناءً على ما لديهم من معتقدات واستعانة بما لديهم من معلومات . وسنرى أنه في الثقافة الإسلامية - كما سيأتي بيانه - يستمد الجانب المعياري من الإسلام وشريعته .

على أنه يحسن التنبيه إلى أن الجانب المعياري في الثقافة (بعامة) يمكن أن يتغير في ثقافة ما من وقت إلى آخر ، وذلك إذا ما حدث تغير في العقيدة المؤسسة عليها هذه الثقافة ، وهذا يحدث في الثقافات التي تستند إلى عقائد علمانية من وضع البشر أو التي تستند إلى أديان منزلة من عند الله لكن البشر حرفوا فيها وغيروا وبدلوا تبديلاً ، وأما إذا كانت هناك ثقافة عقيدتها ثابتة لم تتغير ولم تتبدل منذ ظهورها ، فإن الثقافة المؤسسة عليها ستكون ثابتة في جانبها المعياري لثبوت أساسها .

وننبّه أيضاً إلى أن ثبات الجانب المعياري في الثقافة لا يعني ثباتاً في كل جوانبه ، وإنما هو في الأساس ثبات في القيم التي يتضمنها ويمثلها هذا الجانب المعياري وليس من الضروري أن يكون ثباتاً في الشكل أو الصورة التي يتجسد الجانب المعياري فيها ، فقد يتغير الشكل أو الصورة ويبقى الجانب المعياري ثابتاً في القيم التي يحملها[1] .

---

(١) نضرب مثالاً : إن ثقافة ترى أن التعامل مع الضيف يكون في إكرامه ، قد تتخذ أشكالاً مختلفة في تجسيد سلوك الكرم ، لكن ، وبالرغم من اختلاف شكل السلوك يظل الثابت هو قيمة الكرم نفسها في التعامل مع الضيف .

٥. والثقافة معرفة علمية مكتسبة تنطوي على جانب معياري ، **وتتجلى في سلوك الإنسان الواعي** ، ذلك أنه إذا كانت لدينا المعرفة المشار إليها آنفاً ، مدونة في الكتب والصحائف أو مخزونة في الأذهان ، فإن ذلك – وإن كان ضرورياً لكي نصل إلى الثقافة بالفعل – لا يكفي حتى نقول : إننا مثقفون وإن لدينا ثقافة ، فهذا الأمر حتى يصل إلى تمامه لا بد أن يظهر جلياً واضحاً في سلوك الإنسان ، فرداً وجماعة ، فما نفع أو جدوى معرفة غير قابلة للتطبيق أو مرشدة إلى عمل ولا تطبق أو يعمل بموجبها ؟

وهذا السلوك ينبغي أن يكون سلوكاً واعياً ، وليس سلوكاً يقوم به الإنسان كيفما اتفق ، والسلوك الواعي هو الذي يقوم به صاحبه وهو يعرف معرفة تامة هدف هذا السلوك والغاية التي ستتحقق من وراء القيام به ، ويعرف أن الطريق أو المنهج الذي يسير عليه والوسائل التي يستخدمها والأفعال التي سيؤديها تقود كلها إلى تحقيق هذا الهدف . والحق أن هناك درجات في هذا الوعي ، لأنه مرتبط بمدى المعرفة التي يمتلكها الإنسان الذي يمارس السلوك ، إذ إن هذه المعرفة تتفاوت من فرد لآخر كماً وكيفاً ، ولكن أدنى درجات الوعي أن يدرك المرء أن سلوكه المعين الذي سيقوم به سيوصله إلى الغاية التي يريدها ، سواءٌ أكان هذا الإدراك على وجه اليقين أم على وجه الظن الراجح والاحتمال الغالب .

وهكذا ، يتضح – في ضوء مفهومنا للثقافة – أن الثقافة تتعارض مع السلوك العشوائي اللاواعي ، لأن مثل هذا السلوك لا يدرك صاحبه عواقبه ولا يعرف غاياته ولا ما يمكن أن ينتج عن ممارسته ، بينما السلوك الثقافي – لدينا – هو السلوك الواعي الذي وصفناه آنفاً ، وهو نقيض السلوك العشوائي اللاواعي تماماً .

٦. هذا السلوك الواعي سلوك اجتماعي ، أي سلوك يقوم به الإنسان في المجتمع خلال ممارسته لحياته الاجتماعية وقيامه بالدور المنوط به فيها ، فنحن في الثقافة لا نتحدث عن سلوك إنسان متوحد يعيش منعزلاً عن الناس والمجتمع في وسط صحراء أو على جزيرة منعزلة ، وهذا السلوك الاجتماعي (الثقافة) يظهر في المجتمع على مستوى الفرد كما يظهر على مستوى الجماعة ، فهناك ثقافة فردية وثقافة مجتمعية .

٧. والإنسان في هذه الحياة الاجتماعية التي يعيشها في مجتمع ما ، يتعامل - في كل ما يصدر عنه من أنواع السلوك - مع الوجود الذي يحيط به والذي هو جزء منه .

ونحتاج هنا إلى توضيح المقصود **بلفظ الوجود** ، هذا الذي لا مفر للإنسان من التعامل معه ، فنقول : إن لفظ **وجود** لفظ عام جداً ، بل هو أعظم الألفاظ وأوسعها دلالة ، فهو يشير إلى كل شيء موجود سواء أكان وجوده مادياً حسياً ، أي يدرك بالحواس ، أم كان وجوده روحياً أو غير مادي ، أي لا يمكن إدراكه بالحواس ، ولفظ **وجود** عند غالبية المفكرين من الألفاظ البديهية المعنى الواضحة بذاتها التي لا تحتاج إلى توضيح ، ولا توجد ألفاظ أخرى أوضح وأبسط منه لكي توضحه ، بل يوضِّح به غيره من الألفاظ ، ولذلك فإن المرء حين يحاول توضيح دلالة لفظ **وجود** يجد نفسه يوضح اللفظ بنفسه ، إذ يضطر إلى استخدام اللفظ نفسه أو لفظاً مشتقاً منه ، وذلك لبداهة معناه ووضوحه في الأذهان ، وهكذا فلفظ **الوجود** لفظ واسع الدلالة لشموله كل الموجودات وانطباقه كوصف على كل موجود منها ، فنحن نقول عن الله سبحانه وتعالى ، خالق كل شيء ، إنه موجود ، ونقول عن الإنسان إنه موجود ، ونقول عن البعوضة وما هو أدنى قدراً من ذلك إنها موجودة .

ولسعة دلالة هذا اللفظ لجأ المفكرون والفلاسفة منذ القدم إلى تقسيم الوجود[1] . إلى أقسام مختلفة ليسهل عليهم بعد ذلك البحث عن حقيقة الوجود والتعرف عليه ، وليس غرضنا هنا مثل هذا البحث ، لكننا بحاجة في بحثنا إلى اختيار تقسيم للوجود يسهل علينا مهمة بحثنا هذا في الثقافة .

لذا لجأنا إلى قسمة الوجود مستمدة من القرآن الكريم ، وهي قسمة الوجود ، أي ما هو موجود ، إلى قسمين رئيسيين هما :

- **الخالق** ، وهو الله سبحانه وتعالى : ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٠٢] . والخالق واحد أحد لا كثرة فيه ، فهو كما عبر القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] .

ولذلك فالخالق لا أجزاء فيه ولا أنواع ، كما هو حال المخلوقات ، تعالى الله عن مشابهة المخلوقات علواً كبيراً .

- **المخلوقات** ، وهي كل الموجودات باستثناء الخالق ، سواء أكانت هذه الموجودات من عالم الشهادة ، أي العالم الذي يمكن أن يشاهد أو يدرك بالحواس ، أو كانت من عالم الغيب الذي لا يمكن للإنسان ، في حياته الدنيا هذه ، أن يدركه إدراكاً حسياً .

---

(١) من أوائل الفلاسفة الذين فعلوا ذلك أفلاطون (٤٢٧-٣٣٩ق.م) الذي قسم الوجود إلى عالم المثل المعقول والعالم الواقعي المحسوس ، وكذلك أرسطو الذي قسم الوجود (٣٨٤-٣٢٢هـ) ، إلى وجود بالقوة ووجود بالفعل ؛ ومن الفلاسفة المسلمين الفارابي (حوالي ٢٥٩ - ٣٣٩هـ) وابن سينا (٣٧٠-٤٢٨هـ) الذين قسما الوجود إلى ممكن الوجود وواجب الوجود بغيره وواجب الوجود بذاته ، ومن الفلاسفة المحدثين في الغرب ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠م) الذي قسم الوجود إلى جواهر مادية وجواهر عقلية ؛ وكانوا (١٧٢٤-١٨٠٤م) الذي قسم الوجود إلى قسمين : الأشياء كما تبدو لنا ، والأشياء في ذاتها ، انظر كتابنا : **الفلسفة : مدخل حديث** ، دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠٣م ، (مبحث الوجود) ص ص ١٠٩-١٢٨ .

وهذه المخلوقات كثيرة جداً لدرجة يصعب جداً على الإنسان ، إن لم نقل يستحيل عليه ، أن يحصيها ، لكن الممكن للإنسان هو قسمتها إلى أقسام كبيرة ، وتصنيفها في أجناس أو أجزاء واسعة ، وقد اخترنا قسمة للوجود في جانب المخلوقات ، تساعدنا في بحثنا في أمر الثقافة ، وهي قسمة المخلوقات إلى ما يلي :

- **الذات** ، ويقصد بها جملة وجود الكيان الفردي ، وهي ما يشير إليه ضمير المتكلم : أنا ، فحين يقول الإنسان : أنا ، فإنه يفرد ذاته عن بقية الذوات الأخرى في العالم بأسره .

- **الآخر** ، ونقصد به جميع أفراد النوع الإنساني ما عدا الذات (الفردية) ، وهذا جانب واسع جداً ذلك أن الآخر يكون ذاتاً فردية أو جماعة ، والأخيرة فيها دوائر متداخلة ابتداءً من أصغرها وهي دائرة الأسرة ، فدائرة الأقارب والأرحام ، فدائرة الجوار ، فدائرة المجتمع المحلي ، فدائرة المجتمع – الدولة ، فدائرة المجتمع الدولي فالمجتمع الإنساني .

- **الكون الطبيعي** ، **أو الطبيعة** ، ويشمل هذا الجزء الكون المادي الذي نعيش فيه بما فيه من أجرام سماوية ومجرات فلكية ، وبطبيعة الحال فإن أهم جزء للإنسان في هذا الكون الطبيعي هو الأرض التي يعيش عليها ، فهي مكان استقراره ، وهي الأقرب إليه ، والغالبية العظمى من تعامل الإنسان مع الكون الطبيعي هو مع هذه الأرض وما فيها من جمادات ونباتات وحيوانات وما فيها من بحار وأنهار وجبال وأودية ، وغير ذلك من مما يصعب حصره .

- **الوسائل والأدوات** ، وتشمل كل ما استعان به الإنسان أو ابتكره وأنجزه من وسائل وأدوات وأجهزة استخدمها في حياته وتعامله مع جوانب الوجود

المختلفة ، ويدخل في ذلك المنجزات التي تؤدي وظيفة محدودة بوقت قصير أو التي تبقى زماناً طويلاً بعد منجزيها ، وهذه تقسم إلى طبيعية وصنعية ، **الأولى** مثل : الأنهار والبحار والجبال والشمس والقمر وغيرها من الموجودات الطبيعية التي استعان بها الإنسان في قضاء حاجاته ، **والثانية** مثل : الطرق والجسور وآلات السلم والحرب والمواصلات وغيرها .

- **الأفكار** ، ومحلها في الدرجة الأولى الذهن ، ويمكن التعبير عنها باللفظ أو الكتابة ، وهي في جوهرها وجود ، لكنه وجود غير مادي ، ويدخل في هذا الجانب العلوم المختلفة والتراث الفكري لنا وللحضارات الأخرى فضلاً عن الأفكار المعاصرة المتداولة ، وهذا مجال واسع متعدد الحقول والفروع ، بتعدد العلوم وفروعها والتخصصات في كل فرع منها .

- **الزمن** ، وهو أمر ملازم للوجود بعامة ، وله ارتباط بالحركة وبالشعور النفسي ، وبرغم اختلاف المفكرين في حقيقة الزمن ، إلا أن هناك إجماعاً على أن في الزمن : الماضي والحاضر والمستقبل ، وأن الزمن لا غنى عنه في تنظيم أمور حياتنا .

- الغيب ، وهو كل وجود لا يمكن للإنسان أن يدركه إدراكاً حسياً البتة ، والغيب جزء من كيان الإنسان ذلك أن فينا جانباً غيبياً داخلاً في صميم كياننا هو ما يطلق عليه اسم الروح أو أحياناً النفس ، ثم إن علة وجود الكون غيب ، ولا بد للإنسان حتى يعرف حقيقة نفسه وحقيقة الكون من معرفة هذا الغيب ، إذ إن تجاهل الغيب يؤدي إلى قصور في الفهم والتفسير للإنسان والكون ، ومن الغيب الملائكة والجنة والنار والعرش والقلم واللوح المحفوظ وغير ذلك مما عرفناه من خلال الوحي الإلهي .

أجزاء الوجود هذه كلها يتعامل الإنسان معها في حياته ، فهو يتعامل مع الموجود الأكمل جلَّ وتعالى ، خالق الوجود ، ويتعامل مع أجزاء الوجود المخلوق : يتعامل مع ذاته (أو نفسه) ويتعامل مع الآخرين ، ويتعامل مع الكون الطبيعي ، ويتعامل مع الوسائل والأدوات الطبيعية والصنعية ، ويتعامل ، مع الزمن ومع الغيب ، ومع الأفكار ، ولا ينفك إنسان عن ذلك طوعاً أو كرهاً .

إن كل جزء من هذه الأجزاء يشكل مجالاً يمكن الحديث عن الثقافة المرتبطة به ، سواء في صورة مجملة أو في صورة مفصلة .

لعله قد أصبح واضحاً أن جوهر الثقافة لدينا هو تعامل الإنسان مع الوجود في ضوء معرفة عملية معيارية ، وأن الثقافة فيها قطبان متفاعلان : الأول هو الإنسان ، ومنه يبدأ التفاعل أو التعامل ، فهو الفاعل في أمر الثقافة ، والآخر هو الوجود (الذي الإنسان ذاته جزء منه) وإليه يتجه التفاعل ، فهو المنفعل ، وأن الفاعل ، أي الإنسان الذي يمارس الثقافة يعي غايته وهدفه من فعله ، أما العناصر الأخرى التي تضمنها التعريف فكلها عناصر لازمة لتحقيق الثقافة وتجسيدها في صورتها الفعلية التامة .

الثقافة العامة والثقافة الخاصة

إن التعامل مع جوانب الوجود كلها على نحو مفصل أمر لا يستطيعه الفرد الواحد ، لكن الإنسان من حيث هو نوع ، أي النوع الإنساني بأسره يستطيع أن يتعامل مع الوجود على نحو مفصل حيث يقوم كل فرد في هذه الحياة بالتعامل مع جانب أو جزء من الوجود ، ويكون هذا الجزء في أغلب الأحيان صغيراً ومحدداً جداً بالنظر إلى الوجود أو إلى قسم منه مثل الكون الطبيعي .

ويتصل بهذا الأمر أمر آخر ، وهو أن المعرفة العملية بكيفية التعامل مع جميع جوانب الوجود كلها على نحو مفصل أمر غير ممكن أن يحصله فرد واحد من الناس ، وإنما الذي يمكن أن يحدث فعلاً ، هو أن يلم المرء بالمعرفة العملية المتصلة بالتعامل مع كل أجزاء الوجود الرئيسية - التي قسمنا الوجود إليها فيما تقدم آنفاً - على نحو مجمل عام يشمل المبادئ والقواعد الكلية والضوابط والمنطلقات دون الدخول في التفاصيل إلا على سبيل المثال ، فهذا من جهة أمر ممكن ، ومن جهة أخرى فإن ما نراه فعلاً في الواقع هو أن الإنسان يركز على المعرفة العملية المتعلقة بالتعامل مع جزء محدد من الوجود ويحاول أن يعرفه على نحو مفصل ، ويكون هذا التعامل في أغلب الأحوال عبارة عن المهنة التي يمارسها الإنسان في حياته .

هذا التوضيح يقودنا إلى وضع مصطلحين فرعيين في الثقافة هما : **الثقافة العامة والثقافة الخاصة** .

فالثقافة العامة : هي معرفة عملية مكتسبة ، تنطوي على جانب معياري وتتجلى في سلوك الإنسان الواعي في تعامله في الحياة الاجتماعية مع الوجود ، وعلى نحو مجمل يشمل المنطلقات والأسس والمبادئ العامة والقواعد الكلية والضوابط .
فتعريف الثقافة العامة هو تعريف الثقافة بعد أن أضيفت إليه عبارة مخصصة (هي الواردة آنفاً بعد لفظ : الوجود) ليشير إلى هذا المستوى العام من الثقافة .

أما الثقافة الخاصة فهي : معرفة عملية مكتسبة ، تنطوي على جانب معياري وتتجلى في سلوك الإنسان الواعي في تعامله في الحياة الاجتماعية مع جزء محدد من الوجود .

فتعريف الثقافة الخاصة هنا هو أيضاً تعريف الثقافة مضافاً إليه عبارة مخصصة (هي : جزء محدد من) لتشير إلى هذا المستوى الخاص في الثقافة .

ولأن جوانب الوجود المحددة والصغيرة لا حصر لها ، فإن الثقافات الخاصة ستكون كذلك ، فمثلاً : المعرفة العملية بتعامل الإنسان مع مادة الخشب والتي تتجلى في سلوك النجار حين يمارس مهنته هي ثقافة خاصة مجالها التعامل مع الخشب ، وكذلك التعامل مع الحديد في مهنة الحدادة ، والتعامل مع البنات أو بعض أنواعه أو في بعض الأحيان مع نوع واحد منه ، كما هو في مهنة الزراعة ، والمحامي حين يتعامل مع مشكلات الناس ، ومدير المؤسسة أو الشركة في إدارته لمؤسسته ، والمدرس في تعليم طلابه ، والمفكر في تعامله مع الأفكار ، ورئيس الدولة في رعايته لرعيته ومصالحهم ... ، كل واحد من هذه الأعمال - حين يمارس - يمثل ثقافة خاصة في مجاله الخاص والمحدد ، فكل واحد من أصحاب هذه المهن يتعامل مع جانب محدد من الوجود .

ويترتب على هذا الفهم للثقافة أن يكون كل إنسان يؤدي عملاً أو له مهنة ما ، مهما كانت ضئيلة ، مثقفاً ، إذا كان يقوم بعمله ومهنته هذه في ضوء معرفة عملية ، وبوعي لما يقوم به ، فليس المثقف - في ضوء هذا الفهم للثقافة - فئة قليلة من الناس كالكتاب والمفكرين وأساتذة الجامعات (أي نخبة) فحسب ، وإنما المثقف هو الذي يجسد في سلوكه في هذه الحياة الاجتماعية المعرفة العملية التي اكتسبها في تعامله مع جانب محدد من الوجود[1] .

ويمكن أن يثار هنا سؤال بشأن الثقافة العامة وصلتها بالثقافة الخاصة ، وهو الآتي : هل يعني ما تقدم توضيحه بشأن الثقافة الخاصة أنه لا حاجة للإنسان إلى الثقافة العامة ؟

الجواب عن هذا السؤال ، أن التوضيح السابق لم يقل إنه لا حاجة ، بل العكس هو الصواب ، ذلك أن الإنسان وإن اتخذ من التعامل مع جانب محدد من الوجود

---

(١) انظر تفصيلات أوفى وتعريفات أدق للمثقف وأنواع المثقفين فيما يلي .

مهنة له يمارسها كل يوم وباستمرار ، إلا أنه في الوقت نفسه يتعامل مع بقية جوانب الوجود بلا استثناء ، بل هو لا يقدر على ألا يتعامل معها ، إن الإنسان منا يتعامل مع الله ، ويتعامل مع ذاته ، ومع الآخرين ، ومع الأفكار ، ومع الكون الطبيعي والبيئة التي تحيط به ، ومع الأدوات والوسائل ومع الزمن ، ومع الغيب ، وعليه فهو في حاجة إلى قدر معين من المعرفة يمكن أن نطلق عليه **الحد الأدنى للثقافة العامة** الذي لا غنى لكل إنسان عنه ، ثم يتفاوت الناس بعد هذا الحد ما يشاؤون كل حسب قدرته وظروفه ، هذا الحد الأدنى من المعرفة يحتاجه كل إنسان لكي يستطيع أن يتعامل في حياته الاجتماعية مع جوانب الوجود المختلفة ، وقد سبق أن ذكرنا أن هذه المعرفة من المستحيل أن يحصِّلها الإنسان على نحو مفصل ، وإنما الممكن هو أن يحصلها على نحو مجمل ، فالإنسان إذن ، بجانب ثقافته الخاصة بحاجة إلى ثقافة عامة لها حد أدنى .

والثقافة العامة ، وفي حدها الأدنى ، تقوم بدور هام في حياة الناس ، فهي التي تسهل مهمة تعامل الإنسان مع الآخرين في الحياة الاجتماعية ، وكذلك تعامله مع جوانب الوجود كلها ، كما أنها من زاوية أخرى هي التي تظهر فيها ومن خلالها القيم السائدة في المجتمع ، أعني على مستوى الواقع ، لأنها - كما ذكرنا في تحديد مفهومها - تشمل « المنطلقات والأسس والمبادئ العامة والقواعد الكلية والضوابط » .

ويحسن التنبيه إلى أن هذه الثقافة العامة - في حدها الأدنى فما فوق - يتم تجسُّدها في سلوك الإنسان (أي تجسّد المنطلقات والأسس والمبادئ العامة والقواعد الكلية والضوابط) في مواقف جزئية يتعامل فيها الإنسان مع جوانب محددة مختلفة من الوجود ؛ وهذا يعني أن الثقافة العامة تتجسد في الثقافة الخاصة ، فما يتجسد في الواقع هو ثقافة خاصة .

إن الإنسان ، في واقع حياته الاجتماعية ، يمارس ثقافات خاصة متعددة ، لكن الثقافة لخاصة التي ينتسب إليها هي تلك التي يتعامل فيها مع جانب محدد من الوجود يكرِّس له الجانب الأكبر والرئيس من جهده ووقته وحياته ابتداءً من اكتساب المعرفة العملية المتعلقة بالتعامل معه ، ثمَّ ممارسة هذه المعرفة وتجسيدها في سلوكه . وهذه الثقافـــة الخاصة الرئيسة للإنسان تمثِّل في غالب الأحيان المهنة التي يمتهنها الإنسان في حياته .

والحق أن بعض الناس ، ممن يتعاملون مع قطاع أكبر من الوجود في أعمالهم ومهنهم ، يحتاجون إلى قدر أكبر من الثقافة العامة من الذين يتعاملون مع قطاع أصغر من الوجود ، فمدير الشركة أو المؤسسة يحتاج إلى ثقافة عامة أكثر مما يحتاجه رئيس قسم في هذه الشركة ، وهذا يحتاج إلى ثقافة عامة أكثر من موظف في هذا القسم ... وهكذا ، وهذه الأقدار كلها فوق الحد الأدنى بطبيعة الحال .

هذا المعنى وهذه الحاجة أدركتها العديد من النظم التعليمية في بلدان مختلفة حين جعلت للتعليم سناً إلزامية على كل فرد ناشئ في المجتمع أن يجتازها ، ونعتقد أن أخذ ما طرحناه حول مفهوم الثقافة الخاصة والثقافة العامة بعين الاعتبار يمكن أن يسهم في تحسين أكثر وعياً لبرامج التعليم في هذه المرحلة الإلزامية .

المـثـقـف

أوضحنا فيما تقدم رؤيتنا للثقافة ، ويأتي هذا البحث في سياقه الطبيعي – فيما نرى – لما بين مصطلحي الثقافة والمثقف من تلازم .

مفهوم المثقف (بعامة) :

التحديد الأولي الذي يمكن طرحه هو القول بأن المثقف هو الشخص الذي اكتسب ثقافة أو لديه ثقافة أو يمارس الثقافة ، هذه العبارات يفهم منها أن مفهوم

المثقف يرتد إلى مفهوم الثقافة ، أي إننا نعرف المثقف إذا عرفنا الثقافة وليس العكس[1] ، وهذا في نظرنا مُشاكل إلى حد كبير للقول المنسوب إلى الإمام علي كرم الله وجهه : **لا تعرف الحق بالرجال ولكن أعرف الحق تعرف أهله** ، ومن أسباب عدم انعكاس الأمر عندنا أن للثقافة جانباً معيارياً لا تصل إليه الغالب ثقافة المثقف ، هذه التي تمثل ما هو كائن ، فنحن لا نشتق - في سياق الثقافة والمثقف - ما ينبغي أن يكون مما هو كائن .

لقد أشرنا في شرح مفهومنا للثقافة وما تستلزمه عبارة (يتجلى في سلوك الإنسان الواعي) ، إلى أن الفرد لا يكون مثقفاً تاماً أو مثقفاً بالفعل إذا كانت لديه المعرفة الموصوفة في التحديد لكنه لا يمارسها في سلوكه ، أو مارسها ولكن ممارسة خالية من الوعي (الحد الأدنى منه) .

ونرى قبل تقديم تحديدنا للمثقف - المبني على مفهومنا للثقافة - تقديم بعض الإيضاحات اللازمة ، وذلك لما تقدم بيانه من وجود مفهومين فرعيين للثقافة ، هما : الثقافة العامة والثقافة الخاصة ، وبيان ما يبرر وجودهما على المستوى النظري ، فهل يستلزم ذلك أن يكون لدينا نوعان من المثقفين : مثقف عام ، أي من لديه ثقافة عامة فقط ، ومثقف خاص ، أي من لديه ثقافة خاصة فقط ؟ الجواب هو أن وجود هذين المصطلحين الفرعيين على المستوى النظري لا يستلزم وجود نوعين من المثقفين تبعاً لهما ، لكنهما ضروريان في تحديد وصف المثقف بصورة أكثر دقة ؛ وبيان ذلك

---

(١) يرى الأستاذ محمد عابد الجابري أن تعريف الثقافة يؤخذ من تعريف المثقف عاكساً ، فيما نرى ، الاتجاه الطبيعي للعلاقة بين المفهومين ، وذلك في قوله : « لنقل إن ما نقصد بالثقافة هو ما يجعل الإنسان مثقفاً بالمعنى الاصطلاحي المعاصر للكلمة . والمثقف في المجال التداولي العربي الراهن هو من مهنته استهلاك المواد الفكرية والمساهمة في إنتاجها ونشرها » . أنظر : محمد عابد الجابري ، **وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٩٢ ، ص١٦٨ .

أنه لما كان يستحيل على الفرد التعامل مع كل جوانب الوجود وأجزائه على نحو مفصل ، وكان لا بد له – كمكلف – من التخصص في التعامل مع جانب محدد من الوجود بعد أن يكتسب المعرفة اللازمة لذلك ، وكان هذا الجانب المحدد يتفاوت ، من فرد لآخر ، كماً وكيفا ، وكان هذا الفرد يعيش في بيئة اجتماعية وطبيعية وهو مضطر للتعامل فيها مع كل جوانب الوجود ، فإن صورة المثقف – في ضوء هذه المقدمات ومفهوم الثقافة – يمكن تحديدها في الأفكار التالية :

ينبغي إعداد كل إنسان في المجتمع – من بداية حياته – ليكون مثقفاً حتى يصبح كل إنسان مكلف في المجتمع مثقفاً (بثقافة خاصة) .

جميع المثقفين (المكلفين) بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة العامة ، ثم يمكن لهم أن يتفاوتوا بعده في اكتساب الثقافة العامة ما شاؤوا .

تتفاوت حاجة المثقف إلى الثقافة العامة وفقاً للجزء المحدد من الوجود الذي يتعامل معه ، فكلما كان هذا الجزء أوسع كماً ، أو أعلى كيفاً في مرتبته الوجودية ، كانت حاجته إلى قدر من الثقافة العامة كماً وكيفاً أكبر . (**توضيح ذلك** أن عامل النظافة الذي يتعامل مع تنظيف الطرقات لا يلزم أن تكون ثقافته العامة بقدر الثقافة العامة لدى المسؤول عن عمال النظافة ، ومثل ذلك يحتاج المدير العام لمؤسسة ما ثقافة عامة أكثر مما لدى رئيس قسم فيها ، وهذا بحاجة إلى ثقافة عامة أكثر مما لدى موظف في قسمه ، وهكذا يكون الأمر في كل مجالات الثقافة الخاصة) .

لا يكون المثقف مثقفاً بالفعل أو مثقفاً تاماً حتى يجسد ثقافته في سلوكه في الحياة الاجتماعية عن وعي بذلك ، محاولاً الاقتراب من الصورة المعيارية ما أمكن إن لم يمكنه الوصول إليها .

وفقاً لهذا الفهم لا يكون المثقفون – كما هو شائع عند العديد من الكتاب – فئة معينة من المكلفين في المجتمع ، هم النخبة أو الصفوة من أهل الفكر والأدب

والفن ، هم في نظر أنفسهم أهل الحل والعقد ، ويحق لهم بذلك أن يتميزوا عن بقية أفراد المجتمع ، وإنما هذه الفئة مثقفون كما غيرهم ، كل ما في الأمر أن الجزء الذي يتعاملون معه في الوجود يختلف عن الأجزاء الأخرى التي يتعامل معها غيرهم وفقاً لاستعداداتهم وإعدادهم ، وبعد ذلك فهم وغيرهم ، في ضوء هذه الرؤية للثقافة عليهم أن يجمعوا ثقافتهم في سلوكهم محاولين أن يقتربوا من الجانب المعياري لهذا التعامل جهدهم .

وهكذا نستطيع – في ضوء ما تقدم من إيضاحات – القول بأن لفظ المثقف إذا أطلقناه دون إضافات فإننا نقصد به المثقف التام ، ويمكننا تحديد مفهوم المثقف (أي المثقف التام) بالقول الآتي :

المثقف هو الإنسان الذي يجسد ثقافة خاصة في سلوكه (في تعامله مع جانب محدد من الوجود) ، **ويجسد في الوقت نفسه ثقافة عامة ، في حدها الأدنى فما فوق**[1] (في التعامل مع جميع جوانب الوجود) .

ولكي نتمّم صورة المثقف من كل جوانبها ، نقول : إن هناك فئات ليست قليلة من أفراد المجتمع لا تنطبق عليهم كل أوصاف المثقف التام التي ذكرناها آنفاً ، وهؤلاء يمكن تسميتهم المثقفون غير التامين ، وهم اكثر من فئة – كما أشرنا آنفاً وهم :

- الذين يطلبون المعرفة متفرغين لطلبها على اختلاف مراحلهم ، أي الذين هم في مرحلة الإعداد لاكتساب ثقافة خاصة ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون بالقوة** .
- الذين تم إعدادهم واكتسابهم معرفة عملية معينة في التعامل مع جانب محدد من الوجود ، لكنهم لا يمارسون هذه المعرفة لسبب أو لآخر ، أو أنهم مارسوها ثم توقفوا عن ممارستها ، أي تعطلوا ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون العاطلون** .

---

(١) فهم المعنى التام لتحديد المثقف هنا – من الواضح أنه – يحتاج إلى معرفة المعنى المقصود بمصطلحي : ثقافة عامة وثقافة خاصة ، المتقدم بيانهما .

- الذين اكتسبوا معرفة عملية في التعامل مع جانب محدد من الوجود لكنهم يتعاملون مع جانب آخر من الوجود مختلف عنه ولا يملكون المعرفة العملية في التعامل مع هذا الجانب ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون التائهون** . ويظل وصفهم هكذا حتى يتحولوا إلى التعامل مع الجانب من الوجود الذي اكتسبوا ثقافة خاصة حوله ، أو يكتسبوا الثقافة الخاصة بهذا الجانب الآخر الذي يتعاملون معه ، بعد أن كانت لم تكن لديهم .

- الذين يمارسون معرفة عملية مكتسبة ، في تعاملهم مع جانب معين من جوانب الوجود ، لكنها مخالفة للجانب المعياري وغير متسقة معه (وفقاً لمعايير الثقافة العامة التي ينتسبون إليها) ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون الضالون** .

- الذين يمارسون معرفة عملية مكتسبة ، في تعاملهم مع جانب معين من جوانب الوجود ، لكنها مخالفة للجانب المعياري وغير متسقة معه (وفقاً لمعايير الثقافة العامة التي ينتسبون إليها) ، وهم بجانب ذلك يقومون بنشر هذه المعرفة المخالفة للجانب المعياري بين الناس ، ويصرون على أنها معرفة صائبة ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون الضالون المضلون** .

- الذين لديهم معرفة عملية مكتسبة في التعامل مع جانب معين من جوانب الوجود ، متفقة ومتسقة مع الجانب المعياري (وفقاً لمعايير **الثقافة** العامة التي ينتسبون إليها) ، لكنهم في سلوكهم الفعلي يبتعدون عن تجسيد هذه المعرفة وينحرفون عن جانبها المعياري ، قاصدين لذلك قصداً ، بدافع من هوى أو مصلحة خاصة أو غير ذلك من الدوافع ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون المنحرفون** .

- الذين لديهم معرفة عملية مكتسبة في التعامل مع جانب معين من جوانب الوجود ، متفقة ومتسقة مع الجانب المعياري (وفقاً لمعايير الثقافة العامة التي ينتسبون

إليها) ، لكنهم في سلوكهم الفعلي يبتعدون عن تجسيد هذه المعرفة وينحرفون عن جانبها المعياري ، قاصدين لذلك قصداً ، بدافع من هوى أو مصلحة خاصة أو غير ذلك من الدوافع ، ثم هم بجانب ذلك يقومون بنشر هذه المعرفة بين الناس ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون المنحرفون المضلّون** .

هذا التقسيم لأنواع المثقف يمكن أن يستخدمه أهل كل ثقافة لتصنيف أفراد المجتمع وفئاتهم من منظور الثقافة ، وهذا التصنيف - كما بدا في تحديد مفهوم كل فئة فيه - ينظر إلى الجانب المعياري في الثقافة ويجعله المرجعية في التصنيف وفي التوصيف الذي حملت دلالات بعض مصطلحاتها دلالات أخلاقية ، (الضال والضال المضل ، والمنحرف والمنحرف المضل) .

ولعله يُفهم من هذا التوضيح ، المعنى الذي يتداوله غالبية الباحثين في الأنثروبولوجيا الثقافية ، وهو أن كل ثقافة هي ثقافة صائبة وأنه لا تفاضل بين الثقافات بالرغم مما هو واقع بينها من الاختلافات ، ولذلك فأمر الثقافة أمر نسبي ، والكل لديه ثقافة ويراها الأصوب ؛ وهذا المعنى لم نقصده ، ولا هو لازم عن كلامنا .

إن رؤيتنا للثقافة والمثقف أنهما يختلفان من ثقافة إلى أخرى ، وأن البحث عن مواطن الاختلاف الجوهرية الأساسية يلتمس بالدرجة الأولى في الثقافة العامة لكل من هذه الثقافات وفي الجانب المعياري في كل منها ، وأنه إذا كان لدينا أكثر من جانب معياري للتعامل مع الوجود وأجزائه ، فإن العقل السليم يقضي أن يبحث الإنسان عن الجانب المعياري الأكمل ، فتكون الثقافة الأكمل هي التي فيها الجانب المعياري الأكمل ، ومن ثم يكون المثقف الأكمل هو الذي يجسد في سلوكه هذه الثقافة الأكمل .

والحق الذي نراه ، أن الأمر إذا لم يكن كذلك ، فإن النظرة النسبية هي التي تسود ، وسوف يلزم عنها أمور سلبية عديدة مثل : الفوضى أو الصراع أو النظرة العبثية للحياة وغيرها من السلبيات .

علاقة المثقف بالسلطة

لا نظن أن هناك خلافاً حول تحديد المقصود بالسلطة ، هذه التي تتجسد في رئاسة الدولة ابتداءً ، وفي الأجهزة التنفيذية فيها ، التي بيدها اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الداخلية على اختلاف مجالاتها ، وبالسياسات الخارجية ، وبيدها القدرة على تنفيذ هذه السياسات .

أما لفظ « المثقف » فإنه مصطلح وصفناه بأنه « جذاب ومضلل » شأنه شأن مصطلح الثقافة ، وفي ضوء تعريفنا للمثقف – المتقدم آنفاً – يكون كل صاحب مهنة يعرف كيفية التعامل الصحيح في هذا الجانب المحدد من الوجود الذي يتعامل معه مثقفاً بثقافة خاصة في هذا الجانب ، ويكون لديه في الوقت نفسه حدّ أدنى فما فوقه من المعرفة والوعي بالمرجعية المعيارية لكل أنواع التعامل وهي ما أسميناه : الثقافة العامة ، إن الترجمة الإجرائية الأولى هي أن كل صاحب مهنة في مهنته ، من أدنى المهن (عامل النظافة مثلاً) إلى أعلى مهنة في المجتمع (رئاسة الدولة) هو مثقف في مجال مهنته إذا كانت لديه المعرفة العملية الصحيحة لأداء هذه المهنة والتعامل المطلوب فيها .

والترجمة الثانية لهذا التعريف ، هي أن المثقف هو الخبير في حقل من حقول الحياة التي لا حصر لها ، فهناك خبير اقتصادي ، وخبير في السياسة وخبير في القضايا الاجتماعية وخبير في الطب وفي الزراعة وفي الإدارة وفي الموسيقى وفي الأدب وفي المسرح وفي العلم وفي الفلسفة إلى آخر ما هنالك من مجالات ، بل إن ما نجده في الواقع هو أن هناك خبراء في مجالات جزئية محددة في كل واحد من هذه المجالات الواسعة . وهكذا نصل إلى أن المثقف ليس واحداً من مجموعة نخبوية مثل الإعلاميين أو الكتاب أو المفكرين أو الأكاديميين أو غيرهم . إن كل فرد راشد

مكلف في المجتمع ينبغي أن يكون مثقفاً بثقافة خاصة في الجانب المحدد الذي سيتخذه مهنة له ، ويكون في الوقت نفسه مزوداً بثقافة عامة هي حدها الأدنى فما فوق ، وهي ما أسميناه الثقافة العامة - كما تقدم آنفاً - .

يرى البعض - كما تقدمت الإشارة - أن المثقف هو الإنسان الواعي بقضايا مجتمعه وأمته ويستطيع أن يتحدث في شؤون الحياة العامة ويشخص عللها ويصف لها الدواء ، والأمة بطبيعة الحال بحاجة إلى هذا الصنف من الناس ، وهؤلاء مثقفون ، لكنهم ليسوا وحدهم من يحتكر هذا الوصف ، وهؤلاء إن كانوا يتحدثون ويشخصون الأوضاع ويضعون الحلول بصورة عامة كلية وشمولية فهم مثقفون في مجال الأفكار ، فهم مفكرون أو فلاسفة ، وإن كانوا يتحدثون في مجالات متخصصة : سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ... إلخ فهم مثقفون كل في المجال الذي يتقنه ويتحدث فيه .

إننا لا نريد أن « نهوّل » من أمر المثقفين الذين يرون أنفسهم نخبة ترى أن واجب السلطة والأمة أن تطيعها وتنفذ اقتراحاتها ، وإن لم تفعل السلطة والأمة ذلك فلأنها متخلّفة في وعيها عن وعي هذه الفئة ، كما إننا لا نريد أن « نهوِّن » في الوقت نفسه من شأن هذه الفئة ولا من شأن غيرها من فئات المثقفين ، فكل راشد مكلف ينبغي أن يكون مثقفاً - كما أشرنا آنفاً - وكما قال رسولنا محمد عليه الصلاة والسلام : « كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته » .

إننا نرى في طرح هذه الإشكالية بهذا العنوان - من جهة - متابعة لطروحات ظهرت في الغرب وتقليداً محضاً - ومن جهة أخرى - تكلفاً ومشكلة مصطنعة يمارس الخائضون فيها رياضة فكرية من أجل الإمتاع والمؤانسة إلى حد كبير ، ولهذا أقترح أن تتغير طريقة تناول هذه المسألة فيصبح الحديث أكثر تحديداً وأقرب إلى الكلام القابل للتطبيق ، وذلك بأن نستبدل بالحديث عن المثقف والسلطة الحديث عن الخبراء في المجالات المختلفة في وضع السياسات والاقتراحات والحلول المختلفة للسلطة والدولة في الأمور الداخلية والخارجية ، بحيث تستفيد السلطة

والدولة من خبرة الخبراء ، كل في مجال تخصصه وخبرته ، بدلاً من معالجة الأمر على أنه استقطاب بين فئتين متعارضتين بالضرورة ، تسعى كل فئة لتجعل الأخرى تابعة لها وخاضعة لرأيها .

وحتى لا نتهم بأننا « نغرّد خارج السرب » أقول : إن واقع حال الأمة في علاقة الخبراء بالسلطة لا يمثل الصورة المطلوبة التي ينبغي أن تكون ، وهو واقع لا يَسُرّ ، بل هو محزن في بعض الأحيان ، فالسلطة أحياناً تنتقي خبراءها من الذين يبررون لها ما تريد ويزينونه ، وتضيق ذرعاً بالخبير الذي يقدم رأياً أو اقتراحاً لا يروق لها ولو كان مدعماً بالحجج المقنعة .

ومن جهة الخبراء هناك بعض منهم يرغب في تحصيل مكاسب ومصالح شخصية فيلجأ إلى نفاق السلطة تحت ستار الخبرة - ونقول البعض وليس الكل - فيزينون الخطأ ويبررون أحياناً السلوك الفاسد .

هذا الواقع السلبي هو ما نريد له أن يتغير : أن تدرك السلطة أنها بحاجة إلى خبرة كل الخبراء ، كل في مجاله وتخصصه ، حتى تستطيع رسم السياسات الصائبة التي تحقق للمجتمع والأمة التنمية الحقة والخير ، فتتمكن من قيادة المجتمع مستعينة بخبرائها في المقام الأول وليس بخبراء البنك الدولي والأمم المتحدة ، وإن استعانت بهؤلاء فيكون خبراؤها بمثابة الضوابط وأصحاب الكلمة الأخيرة . إنه في بعض الأحيان يمكن لعامل نظافة مخلص في عمله أن يقدم رأياً سديداً للسلطة في هذا الجانب قد لا يخطر على بال مسؤولي السلطة في المواقع العليا ، إذ هو أقرب إلى أرض الواقع منهم .

أما الخبراء فدورهم أن يؤدي كل واحد منهم في موقعه واجبه الذي يتطلبه عمله ، وأن يعمل على ترقية هذا العمل والتعامل الذي يقوم به ، ويقدم للسلطة كل ما أوصلته

إليه خبرته لجعل التعامل في جانب تخصصه أيسر وأجدى وأكمل وأرقى ، وأن يقوم بذلك مخلصاً للحق وناصحاً لمجتمعه وأمته والسلطة القائمة فيها دون أن يكون قصده أن يحصّل منافع خاصة من وراء ذلك ، فإذا لم تحصل المنافع توقف عن أداء الواجب بحجة الإحباط وأنه لا أحد يستمع له فهو « خبير الخبراء » وأوحد زمانه علماً وخبرة في هذا المجال . إنه صاحب رسالة وأمانة ، والصعوبات والعوائق موجودة وستواجه صاحب الرسالة حتماً .

إن المطلوب هو أن تتعاون السلطة بكل أجهزتها مع الخبراء في المجالات المختلفة للتغلب على الصعوبات والعوائق والمشكلات ، لتحقيق التنمية الحقيقية والخير الحقيقي للوطن والأمة ، وأن يكون بينهما اتفاق على الأهداف الإستراتيجية والقريبة حتى تتوحد الجهود لتحقيقها .

وأختم هذه الكلمة بقصة لها عبرتها في هذا الموضوع : كنت في أثناء دراستي في بريطانيا تلميذاً للمستشرق المعروف وليم منتجمري وات ، ودار حديث بينه وبين بعض الطلبة المسلمين - وكنت أحدهم - حول دور المستشرقين في خدمة الاستعمار ، وأن هدفهم لم يكن الوصول إلى الحقيقة ، بل تشجيع الاستعمار وتكريسه ، وفي إجابته وتعليقه ذكر عن نفسه شخصياً أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تطلب منه أن يقدم لها المشورة والرأي في بعض القضايا الخاصة بالدول العربية أو الإسلامية ، وأنه كان يقدم المشورة في ضوء خبرته العلمية الأكاديمية ولم يتجاوز دوره هذه الحدود .

لعلّ في هذه الحادثة ما يكون مثالاً ومجالاً للتأمل في العلاقة بين المثقف ، (أي الخبير في مجال ما) ، وبين السلطة التي كانت منها المبادرة في الاستفادة من هذه الخبرة .



الهُوية الحضارية
بين الأصول والواقع

الهوية الحضارية
بين الأصول والواقع

قبل الدخول في بحث هذه القضية المعاصرة في العالمين العربي والإسلامي ، لا بدّ من توضيح معاني المصطلحات الواردة في هذه القضية ، ذلك أن تحديد المفاهيم في البحث العلمي يؤدي إلى وضوح الأفكار المطروحة ، ويضفي على البحث دقة أكثر ، ويترتب عليه اقتصاد في الجهد المبذول من جانب كل من الباحث والملتقي .

المصطلح الأول الذي نحتاج لتوضيحه هو : **الهُويَّة** .

الهُوية : لفظ هوية مأخوذ من الضمير هو ، وهوية الشيء هي جملة الصفات الجوهرية فيه التي تميزه عن غيره من الأشياء وتجعل له كياناً ووجوداً متميزاً .

والصفة الجوهرية في الشيء هي الصفة التي إذا فقدت منه لم يعد هو ما هو . فمثلاً العقل صفة جوهرية في الإنسان ، فإذا فقد الإنسان العقل لم يعد إنساناً (بالمعنى الكامل للإنسان) .

وعليه ، إذا أردنا أن نتعرف على هوية إنسان ما أو مجتمع ما ، فإن علينا أن نبحث عن مثل هذه الصفات الجوهرية المميزة لهذا الإنسان أو المجتمع أو الحضارة ، والتي تجعل له كياناً ووجوداً مستقلاً .

المصطلح الثاني الذي نحتاج لتوضيحه هو : **الحضارة** .

الحضارة : لفظ مشتق من الحضر ، وهي التجمعات السكانية في المدن . وحواضر العالم هي المدن الكبرى فيه حيث تتوافر جميع احتياجات الإنسان في أرقى أشكالها المتاحة من مأكل وملبس ووسائل المواصلات ومؤسسات العلم والتعليم وغير ذلك من المنجزات .

ويقابل الحضر البدو ، ولفظ البدو يشير إلى تجمعات سكنية غير مستقرة بشكل دائم في البادية أو الصحراء حيث الحياة البسيطة البعيدة عن استخدام الأدوات والوسائل والمنجزات الإنسانية التي يستخدمها أهل المدن أوالحواضر .

والمعنى الاصطلاحي للفظ حضارة الذي سنأخذ به هنا هو الآتي :

الحضارة هي جملة المنجزات الإنسانية المتراكمة لأمة من الأمم أو مجتمع من المجتمعات خلال حقبة زمنية معينة في مجالي المنجزات المادية (وسائل وآلات ، أجهزة ، مباني ، جسور ، مصانع ...) والمنجزات غير المادية (علوم ، آداب ، فنون نظرية ، قيم ، نظم ... إلخ) .

وقيام الحضارات تؤثر فيه عوامل عديدة (استقرار المجتمع ، قوته العسكرية والمالية ، مدى انتشار العلم فيه ، العقيدة السائدة ... إلخ) لكننا سنشير هنا إلى أهمية عاملين رئيسين لهما الأثر في قيام الحضارة وشكلها ، وهما : **العقيدة والعلم** .

إن العقيدة السائدة في أمة من الأمم ، سواء أكان مصدرها دين سماوي أم كانت من وضع البشر ، هي التي تحدد انطلاقة الحضارة في هذه الأمة ، ذلك أن العقيدة هي التي تحدد الأهداف العامة للحضارة وترسم معالمها الرئيسة وتصبغها بصبغتها وتطبعها بطابعها ، فتبرز في الحضارة الخصائص الأساسية لهذه العقيدة . ويمكن توضيح هذا القول بالنظر في الحضارة الإسلامية أو في الحضارة الحديثة التي توجهها المعتقدات العلمانية ، إن خصائص الحضارة الإسلامية هي خصائص ترجع

إلى الإسلام وخصائصه فهي حضارة وسطية معتدلة رحيمة، تحترم الإنسان وتراعي كرامته وحقوقه، وهي مع ذلك حضارة قوية عزيزة ... إلخ، والحضارة الغربية الحديثة التي توجهها عقائد علمانية تنحى الدين جانباً عن توجيه شؤون المجتمع والحياة، نجد من خصائصها الاهتمام بأمور الدنيا المادية، والحرص على المنافع الشخصية والمصالح الخاصة كما يحددها الناس بعقولهم، ويظهر فيها التطرف، ويسخر العلم والبحث العلمي لتحقيق مصالح مادية دنيوية وشخصية، كالتفوق العسكري من أجل الهيمنة والسيطرة على الآخرين ... إلخ.

أما العلم فإنه العامل الحاسم الثاني بعد العقيدة؛ إن استقراء تاريخ الحضارات يخبرنا أنه ما من حضارة قامت على الجهل، وإنما على العلم، وأن المجتمع الذي يريد إنشاء حضارة خاصة به، يبدأ بالعلم، يجمعه من داخل المجتمع وخارجه، وييسره للناس، وينفق على العلم والعلماء وطلبة العلم بسخاء، (يمكن للمرء أن يسترجع المرء سخاء المأمون في دفع وزن الكتاب المترجم مكافأة لمترجمه، وما فعلته أمريكا في هذا العصر في جذب العقول المفكرة والعالمة وإغراقها بالمكافآت العالية) فالحضارة، أي المنجزات الإنسانية ... إلخ، لا تنم بدون علم يشمل جميع المجالات.

والحق أن للعلم في الحضارة اعتبارين: الأول أنه أساس وعامل في قيام الحضارة، والثاني أنه ناتج من نواتج الفاعلية الحضارية، أي منجز من منجزات الحضارة، ويمكن القول في هذه المسألة بأن هناك علاقة جدلية بين العلم والحضارة (إذ هو أساس في قيام الحضارة وناتج من نواتجها).

وينبغي في هذا المقام التنبيه إلى أن الحضارة لا تستورد جاهزة كما تستورد الآلات والسلع الجاهزة، فنحن لا يكون لدينا حضارة إذا استوردنا منجزات حضارة أخرى، مادية كانت أم غير مادية، وإنما يمكن القول بأن لدينا حضارة إذا أنجزنا نحن كل ما نحتاجه من منجزات بعقولنا وأيدينا.

والآن ، أصبح من اليسير أن نعرف المقصود بعبارة : **الهُوية الحضارية** ، الذي سيكون الآتي :

الهوية الحضارية لأمة ما أو مجتمع من المجتمعات هي جملة الصفات الجوهرية الأساسية التي تتميز بها حضارة هذه الأمة أو المجتمع (أي تتميز بها منجزاتها المادية وغير المادية) والتي تميز هذه الحضارة عن غيرها من الحضارات الأخرى .

وهنا يمكن القول : إن خصائص أي حضارة (أي خصائص جملة منجزاتها المادية وغير المادية) ستكون متأثرة ومشاكله لخصائص العقيدة التي قامت عليها هذه الخصائص ، ذلك أن العلم - في الغالب - مشترك بين كل المجتمعات ، وهو محايد إلى حد كبير ، فيبقى انعكاس خصائص العقيدة على الحضارة ؛ بل لقد ثبت عملياً أن ما يُسمى صراع الحضارات هو في واقع الحال صراع عقائد .

وقبل أن نذكر خصائص الحضارة الإسلامية التي نطمح إلى الوصول إليها وإنجازها في هذا العصر ، سنحاول أن نتبين دلالات سؤال أمة ما - كالأمة العربية الإسلامية - عن هُويتها .

إن السؤال عن الهُوية الحضارية لأمة ما يعني - من جهة - أن معالم هذه الهوية باتت باهتة غير واضحة المعالم ولم يعد الناس على وعي بها ، فهي لا تعيش في عقولهم ووجدانهم ، نتيجة لاضمحلال الحضارة أو عدم وجودها (أي عدم وجود المنجزات المادية وغير المادية) واعتمادها على منجزات الحضارات الأخرى ، أو لتعرض هذه الهُوية للاستلاب نتيجة عوامل الضعف والتخلف بكل أنواعه ؛ كما يشير سؤال الأمة عن الهوية الحضارية - من جهة أخرى - إلى دلالة إيجابية ، وهي أن البحث عن الهُوية الحضارية يشير إلى حرص الأمة أو المجتمع على محاولة تغيير الوضع السلبي القائم والعمل على إقامة حضارة لها من جديد ، لها هويتها الخاصة بها والمميزة لها عن الحضارات الأخرى .

سأتابع الحديث في اتجاه ما ينبغي أن يكون ، وهو البحث عن هوية الحضارة العربية الإسلامية الجديدة ، هذه الحضارة التي هي في هذا الوقت مشروع في مراحله الأولى يتلمس طريقه إلى أرض الواقع والتطبيق ، ونكرر ما أوضحناه آنفاً ، من أن البحث عن الهوية الحضارية بحث عن الصفات أو الخصائص الجوهرية المميزة لحضارة ما عن غيرها من الحضارات ، فما هي هذه الخصائص الجوهرية التي ستتميز بها الحضارة العربية الإسلامية التي نطمح لتحقيقها ؟

يحسن التنبيه إلى أننا ونحن نحاول الإجابة عن هذا السؤال نستحضر في ذهننا خصائص العقيدة الإسلامية التي ستوجه فاعليات إقامة هذه الحضارة ، لما أشرنا إليه من وجود الصلة بين العقيدة والحضارة التي تقوم عليها .

وعليه يمكن التحدث عن الخصائص الآتية التي تميز الحضارة العربية الإسلامية المنشودة :

١. **أنها حضارة ربانية** : والمقصود بالربانية هنا أن كل ما فيها من منجزات مادية وغير مادية يتم تنفيذاً لأوامر الرب سبحانه وتعالى وطاعة له ، فلا يكون لدينا في الحضارة الإسلامية منجزات تغضب الرب ، أو فعلها فيه معصية للرب ، وفي هذه الحضارة تصبح القيم الربانية هي الموجه لما ينبغي إنجازه وما ينبغي الابتعاد عنه ، وهي المعيار للحكم على هذه المنجزات .

وفي الحضارة الإسلامية الربانية تجري الفاعلية الإنسانية الحضارية في إنجاز المنجزات المختلفة وفقاً للمفاهيم الرئيسة التي حددها الله سبحانه وتعالى ، ربانية الخلافة والأمانة والعبادة .

٢. **أنها حضارة إنسانية** : الإنسانية مصدر صناعي منسوب إلى الإنسان ، والمعنى الذي نقصده هنا هو أن هذه الحضارة (أي جملة المنجزات المادية وغير المادية)

ملائمة للفطرة والطبيعية الإنسانية ، فلا تتعارض مع هذه الفطرة ، وتسعى إلى تهذيب هذه الفطرة الطبيعة الإنسانية والوصول بها إلى الكمال اللائق بها كطبيعة إنسانية ، فكل ما في هذه الحضارة يوافق الإنسان وحياته ، ويرقيها ويسمو بها ويسعى إلى تكميلها .

لقد كان العلم الأول الذي اهتمت به الحضارة الإسلامية في الماضي هو علم الطب ، والسبب في ذلك أن هذا العلم يساعد على تكميل وجود الإنسان في جانب هام من جوانبه هو البدن ، وذلك بوقايته من الأمراض ومعالجة ما يصيبه من علل وأمراض ، ثم توالي الاهتمام بالعلوم الأخرى وبالمنجزات التي تيسر حياة الإنسان وتجعلها أفضل وأكمل .

٣. **أنها حضارة عقلانية** : العقلانية هي مصدر صناعي منسوب إلى العقل ، والمقصود بالعقلانية هنا أن منجزات هذه الحضارة مبنية على أحكام العقل ونشاطه سواء في إنتاجها أم في تحديد غايتها ومقاصدها ، وأن كل ما في هذه الحضارات من منجزات يمكن أن يبرر عقلياً بحيث لا يكون في هذه المنجزات شيء لا منفعة فيه للإنسان ، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة .

العقلانية صفة مرتبطة بالعلم لأن العلم ناتج عن فاعلية العقل وتفكيره السليم ، ومنجزات الحضارة بعامة تستند إلى العلم وإلى تحقيق منفعة الناس .

لقد حاولت أمريكا في عهد الرئيس ريجان أن تنجز برنامجاً حو حرب الفضاء والنجوم ، وإنشاء قواعد عسكرية في الفضاء ، وقد رفض هذا المشروع العديد من العقلاء والمفكرين ، لأنه مشروع لا يقبله العقل السليم الذي رأى فيه إسرافاً في الإنفاق على أمور ضئيلة النفع إن لم تكن عديمة منه ، ولو أنجز هذا المشروع لكان مشروعاً لا عقلانياً .

ومع أن الضارة الغربية الحديثة تتصف بصفة العقلانية في جانب كبير من منجزاتها ، إلا أنها لا تخلو من العديد من الإنجازات المادية وغير المادية مما لا يستطيع العقل تبريره ، ونضرب أمثلة على بعض الاتجاهات الفكرية والنظريات اللاعقلانية ، كالاتجاه الفوضوي وبعض الأفكار والفلسفات الوجودية التي تؤمن بالعبثية وبالحرية الشخصية اللامسؤولة .

إن الحضارة العربية الإسلامية المنشودة يفترض أن تكون حضارة عقلانية في كل جوانب منجزاتها .

٤. **أنها حضارة قوية عزيزة :** الحضارة العربية الإسلامية المنشودة ينبغي أن تكون حضارة قوية عزيزة ، قوية لما تملك من أسباب القوة المختلفة ؛ المادية كالأدوات والآلات التي تدافع بها عن وجودها أرضاً وأفراداً وثروات ، وغير المادية مثل العقيدة السليمة والقيم الخلقية السامية ، التي تدفع بالالتزام بها ، هجمات الغزو الثقافي والفكري المحتملة التي توجهها الحضارات الأخرى .

وترتبط القوة بالعزة ، وعلى المسلمين والأمة الإسلامية أن يحققوا ويجسدوا قول الله سبحانه وتعالى :﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨] ، والعزة عكس الذلة ، والحضارة العزيزة هي التي تلبي منجزاتها حاجات أهلها الأساسية ، فلا تعتمد على الغير في تلبية هذه الحاجات أعطوهم أو منعوهم ، ذلك أن مدخل الإنسان إلى الذل هو الحاجة ، فإذا سدّ هذا المدخل انفتح له باب العزة فلا تتحكم الحضارات الأخرى في هذه الحضارة ، ولا تخضع لها ولمصالحها ، والحضارة العزيزة إن تعاملت مع حضارات أخرى فإنها تتعامل معاملة الند للند ، أو معاملة الأعلى للأدنى وليس العكس .

٥. **أنها حضارة تجمع بين الاهتمام بعالمي الشهادة والغيب معاً** : تهتم الحضارة العربية الإسلامية - بتوجيه من العقيدة الإسلامية - فيما تنجزه من أمور مادية أو غير مادية بعالمي الشهادة والغيب معاً ، وعالم الشهادة يدخل فيه كل ما يمكن أن يشاهد ويدرك بالحواس في هذا الكون ، وأما عالم الغيب فهو كل الموجودات التي بطبيعتها لا يمكن للإنسان إدراكها بحواسه .

والغيب ، وإن كان لا يدرك بالحواس ، إلا أنه جزء من صميم وجود الإنسان وهو يحيط به من كلا طرفي وجوده ، فوجود الإنسان قبل ميلاده في هذه الحياة غيب ، ووجوده بعد وفاته غيب ، وفي صميم كيانه أثناء حياته عنصر غيبي هو ما يُسمى النفس أو الروح . وربما تتضح أهمية الاهتمام بالغيب بجانب عالم الشهادة في المنجزات غير المادية كالعلم والنظريات الفكرية والنظم الأخلاقية والقيم السلوكية المختلفة ، فالإيمان بالغيب والإقرار بوجوده يعطي التفسير الأوفى لحقيقة الكون وحقيقة الإنسان ، وبدون اعتبار الغيب يظل تفسير هذه الأمور ناقصاً وغير قادر على تحقيق طمأنينة الروح والعقل للإنسان .

لقد انتقد عدد من المفكرين الغربيين حضاراتهم بأنها تجاهلت الغيب ، لأن الغيب هو تجاهل لله الذي خلق الإنسان ، وتجاهل لما سيكون عليه مصير الإنسان بعد هذه الحياة ، وتجاهل للإرشاد الإلهي للإنسان الذي يعاني الاغتراب واليأس من هذه الحياة ولا يجد العزاء حين تواجهه الصعاب والمآسي .

وبعد ، فهذه أبرز الصفات التي ينبغي للحضارة الإسلامية أن تتحلى بها وتجسدها في جملة منجزاتها المادية وغير المادية ، استخلصناها من مصدرين : الأول هو الدين الإسلامي والعقيدة الإسلامية ، والآخر هو تجربة الأمة الإسلامية حين كان لها حضارة قوية عزيزة .

وإذا كانت هذه الصفات تمثل جانب الأصول الوارد في عنوان القضية ، أي جانب الطموح وما ينبغي أن يكون ، فإنه لا بد من النظر أيضاً في الواقع للتعرف عليه وعلى ما فيه من أمور إيجابية على قيام حضارة عربية جديدة ، أو أمور سلبية تعيق قيام هذه الحضارة .

إن النظر في واقع الأمة العربية الإسلامية يبين أن هذه الأمة تمتلك المقومات اللازمة لإنشاء حضارة جديدة ، وأبرزها :

- العقيدة الإيجابية التي تحث على العلم والعمل معاً .
- القوة البشرية الفاعلة التي ستقوم بإنجاز المنجزات . .
- العلم المتاح للإنسان والذي يستطيع أبناء هذه الأمة اكتسابه .
- الثروة المادية من أموال ومواد خام ، وكل ما يلزم لإنجاز المنجزات .
- الرغبة والإرادة والعزيمة اللازمة لقيام هذه الحضارة .

هذه المتطلبات كلها موجودة في الأمة العربية الإسلامية ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لم تقم هذه الحضارة بعد ؟

هذا السؤال يقودنا إلى البحث في الجوانب السلبية التي تعيق قيام الحضارة المنشودة .

إن الناظر إلى الواقع الحضاري للأمة العربية الإسلامية اليوم يلاحظ ما يلي :

أن هذه الأمة لا زالت - إلى حد كبير - تعيش على أمجاد الماضي وإنجازات الأجداد ، إن هناك نقصاً في المنجزات سواء على المستوى المادي أو المستوى غير المادي ، فنحن نستورد الغالبية العظمى من حاجتنا المادية كالآلات والأدوات بل وما نحتاجه من لباس وغذاء ، كما نستورد أيضاً الكثير مما نحتاجه في المجال غير المادي ، إذ نستورد الأفكار والنظريات العلمية في حقول العلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة والتربية والاجتماع والسياسة والنظم الإدارية والمالية ، بل وأيضاً في

الفلسفة والفنون والآداب ، كل ذلك دون أن ننجز ما يفي بحاجاتنا على الأقل ، فضلاً عن تصدير ما ننجزه إلى الآخرين .

وعليه يمكننا القول في ضوء هذه الملاحظة بأننا لا نملك في الوقت الراهن حضارة لها منجزاتها التي تجعلها حضارة قوية عزيزة .

بطبيعة الحال ، فإن التعرّف الدقيق على واقع الأمة العربية الإسلامية يحتاج إلى دراسة علمية تصف الواقع بطريقة كمية دقيقة تشمل كل المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والسياسية والخلقية ، وهناك العديد من هذه الدراسات الجزئية ، إلا أنها لا تغطي كل واقع الأمة الإسلامية ، لكن عدم كفاية هذه الدراسات لا يلغي الملاحظة العامة الأساسية ، وهي اتصاف واقعنا الحضاري بقلة المنجزات ، وهذا الواقع الحضاري الضئيل الإنجاز هو نتيجة لعدة أسباب بعضها يرجع إلى أسباب خارج الأمة وأخرى نابعة وقائمة في داخل الأمة .

فالأسباب الخارجية هي صعوبات وعقبات ذات طابع سياسي واقتصادي وعسكري تضعها المجتمعات والحضارات الأخرى التي تسعى لكي تظل الأمة العربية الإسلامية أمة غير منجزة تعيش على استيراد منجزات الحضارات الأقوى المنجزة ، وخصوصاً الحضارة الغربية ، وهذه المجتمعات والحضارات الأقوى تستخدم أساليب عديدة في وضع العراقيل أمام الأمة العربية الإسلامية في الإنجاز منها الضغوط الاقتصادية والسياسية ، واستخدام بعض منظمات الأمم المتحدة مثل البنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية .

على أنه من الناحية الإستراتيجية ينبغي أن لا نكتفي بالقول بوجود هذه العوامل الخارجية المعيقة ، بل على الأمة أن تواجهها وتضع الخطط والحلول لمواجهتها ، وأن لا تتنصل من مسؤولياتها في عملية الإنجاز والنهوض والمواجهة ، وأن لا تركن إلى اليأس والاستسلام لهذه العوامل الخارجية .

أما الأسباب الداخلية ، فهي - كما أشرنا آنفاً - التي توجد داخل المجتمع العربي الإسلامي وتعيق إنجازاته في المجالات المختلفة ، وهي عوامل عديدة ، على الأمة أن تعيها ، وتتعرف على حقيقتها ، ثم تعمل بإخلاص واجتهاد للتخلص منها ، ومن أبرز العوامل المعيقة للإنجاز :

- الخلافات بين أقطار العالم العربي الإسلامي ، وهي خلافات متعددة الجوانب فبعضها خلافات على الحدود ، وبعض آخر خلافات سياسية ذات طابع مذهبي اعتقادي ترتد إلى التعصب المذهبي والمبالغة في ذلك لحد رفض الآخر المخالف وتكفيره ، كالخلافات بين السنة والشيعة ، أو بين الاتجاهات الإسلامية الحزبية المختلفة التي كثرت في العقود الثلاثة الأخيرة ، وهذه الخلافات بطبيعة الحال تعيق الإنجازات الفعلية للأمة لأنها تستهلك قدراً كبيراً من طاقة المجتمع في الصراع الناتج عن هذه الخلافات .
- وهناك خلافات ذات طابع فكري كالخلاف بين الاتجاهات العلمانية والاتجاهات الدينية ، حيث يأخذ الجدل غير المثمر الكثير من جهود أصحاب كلا الاتجاهين .

وجوهر الخلاف أن العلمانيين يرون أن نهوض الأمة يكون بتقليد الحضارة الغربية في التخلي عن الدين وتنحيته عن التدخل في توجيه شؤون الحياة المختلفة ، في حين يرى الاتجاه الديني الإسلامي أن النهوض لا يتم في المجتمع العربي الإسلامي دون الاسترشاد بالدين وتفعيل مبادئه وقيمه وتعاليمه ، وقد عبّروا عن هذا بشعار موجز وهو قولهم : الإسلام هو الحل .

- ولا تقف الخلافات القائمة في واقع العالم العربي الإسلامي عند هذه الخلافات ، فجانب ما تقدم ذكره ، هناك الخلافات القطرية والخلافات الجهوية في القطر الواحد ، وقد استشرت هذه الخلافات في مجتمعاتنا لتصل إلى الخلافات

العشائرية التي تذكرنا بالعصبية القبلية التي كانت عند العرب في الجاهلية ، وجاء الإسلام ليقضي عليها ويخلص المسلمين من شرورها .

- يلاحظ الدارسون للمجتمعات العربية والإسلامية عاملاً آخر له بعد سياسي ، وهو وجود هوة أو فجوة بين الحكام والمحكومين ، أو بين السلطة والشعب ، ويعزو البعض ذلك إلى غياب تطبيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية في معظم أقطار العالم الإسلامي ، الأمر الذي يشتت الجهود في المجتمع ويوقعها في مشكلات متزايدة ، وبالتالي يعيق الإنجاز المرغوب فيه .
- ويرى البعض أن صفة التواكل والكسل تغلب على واقع الأمة العربية والإسلامية ، وربما كانت هذه الصفة موجودة إلى حد ما ، ووجود هذه الصفة في مجتمع ما ، كلياً أو جزئياً ، لا شك في أنه يقف عائقاً أمام إنجاز المنجزات .
- ومن الأسباب الداخلية المعيقة للإنجاز ، الشعور بالضعف وعدم الثقة بالنفس في مواجهة الحضارات الأخرى ، الأمر الذي يضعف لدى الأفراد والمجتمعات روح الإبداع والابتكار والسعي إلى الإنجاز ، ويرجع هذا الضعف المعنوي إلى ضعف العقيدة في نفوس الأفراد والمجتمعات وضعف الإيمان بالله سبحانه وتعالى الذي قدم للإنسان الهداية التي إذا سار عليها أوصله ذلك إلى العزة والقوة .
- وسبب آخر على درجة عالية من الأهمية ، ويدخل فيما يُعرف بالإستراتيجية العامة ، وهو عدم وضوح الأهداف العامة أمام أفراد ومؤسسات المجتمع العربي الإسلامي ، وهذا أمر في غاية الأهمية من الناحية الحضارية ، لأن الأمة ينبغي أن تتفق على أهداف عامة تتبناها وتضع الخطط وتنظم الجهود لتحقيقها . فعدم وجود أهداف متفق عليها يؤدي إلى عدم وجود خطط تسير عليها هذه الأمة . لقد تجلت هذه السلبية في قرارات المؤتمرات التي تعقدها الدول العربية والدول

الإسلامية في السنوات الأخيرة والحالية حيث لم تتفق هذه الدول على أهداف واضحة ، وبالتالي لم تضع خططاً لتحقيق أي إنجاز ، واكتفت بمعالجات لمواقف وأهداف جزئية راهنة .

- يتبع ما تقدم وينجم عنه ، عدم وجود تعاون وتضامن بين أقطار العالم العربي والإسلامي ، الأمر الذي يؤدي إلى تشتت الجهود وضياعها ، وبالتالي لا نحصل على إنجازات يمكن أن تؤدي إلى قيام الحضارة المنشودة ، فقيام هذه الحضارة لا يكفي فيه جهود قطر واحد ، بل لا بد من مشاركة الجميع بطريقة تتكامل فيها الجهود في كل المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والعلمية .

لعل هذه العوامل المتقدم ذكرها هي أبرز العوامل في واقع الأمة العربية الإسلامية التي تعيق إقامة حضارة إسلامية جديدة لها هويتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الحضارات الأخرى . والحق أن هذه الصورة الواقعية القاتمة ، لا تمنع وجود بعض الجهود هنا وهناك سواء على مستوى التفكير في المشروع الحضاري واقتراح الاستراتيجيات والأهداف العامة أم على مستوى التغلب على بعض هذه السلبيات تمهيداً لتحقيق الإنجازات ، وهي جهود تبعث على الأمل ، والمطلوب أن لا تصل الأمة إلى اليأس وأن لا تفقد الأمل ، وخصوصاً وأنها تملك كل العناصر اللازمة لقيام الحضارة من عقيدة إيجابية وعلم متاح وموارد وثروات ، والأمة إن استطاعت بالإرادة المخلصة والنوايا الحسنة أن تتغلب على هذه السلبيات وتتجه نحو التعاون على البر والتقوى وتحقيق التكامل في المجالات المختلفة ، وفق خطط علمية واقعية مدروسة بعناية وعقلانية مهتدية بتوجهات العقيدة الإسلامية ، فإنها بلا شك ستصل إلى هذه الحضارة المنشودة .

وهذا الهدف الكبير ليس مسؤولية ملقاة على عاتق الحكومات والسلطة فحسب ، وإنما هو مسؤولية ملقاة على كل فرد في المجتمع ، كل حسب موقعه وقدراته ، وعلى

المؤسسات المختلفة في المجتمع كالأسرة والمدرسة والجامعة ومؤسسات الإعلام وغيرها .

وهكذا بعبارة موجزة ، لا بد لإنجاز المشروع الحضاري المنشود للأمة العربية والإسلامية من تضافر الجهود كلها باتجاه هدف واضح محدد ، وليس ذلك بالأمر المستحيل ، بل هو ممكن وبوادره وتباشيره قد بدأت بالظهور .



قيم العولمة

(دراسة تحليلية نقدية)

قيـم العولمـــة

(دراسة تحليلية نقدية)

تسعى هذه الورقة إلى معالجة مسألة ذات أهمية خاصة في موضوع العولمة المتعدد الجوانب ، هي مسألة القيم التي تنطلق منها هذه العولمة ، والقيم التي تسعى لنشرها أو فرضها ، وبيان مدى اتصافها بالإنسانية التي هي - في نظرنا - المعيار الرئيس لأي عولمة تسعى للنجاح بمعنى قبول العالم لها ، وهذا يستلزم بيان مفهوم الإنسانية الذي سيكون معياراً للحكم على قيم العولمة الراهنة ؛ وسوف يسير البحث متقدماً إلى فكرة طرح البدائل لقيم العولمة التي لا تتصف بالإنسانية ، هذه البدائل هي قيم الإسلام الربانية العالمية التي ارتضاها خالق الناس للناس أجمعين ، والتي تتميز بأنها إنسانية في الدرجة الأساس فضلاً عن عدد آخر من المزايا التي لا توجد في أي منظومة قيم من وضع البشر .

والمعالجة هنا هي معالجة على المستوى النظري ، لكنها لا تغض الطرف عن الواقع في جوانبه المختلفة ، فعين هذه الدراسة على الواقع باستمرار .

إن ما يمكن أن تعاني منه مثل هذه الدراسة النظرية وغيرها من مثيلاتها ، مشكلة لا تتعلق بالفكر النظري في ذاته ، من حيث تعرضه للمشكلات القائمة في الواقع ، أو مدى الدقة في منهجه أو الصحة في استدلالاته ، أو الصواب في نتائجه ، وهي أمور - كما هو معلوم - مهمة لكي نصل إلى فكر يستحق هذا الاسم ، وإنما تتعلق بمدى القوة

والثقة بالنفس التي يمتلكها أصحاب الفكر ، إن الأمر في وقتنا الحاضر – وكما لاحظه الأقدمون في القول الشائع : « وما نفع حق لم تؤيده قوة » – أن القوي هو الذي ينصت الآخرون لقوله ، أما الضعفاء فلا أحد يستمع لهم ولقولهم إلا الأنبياء الذين انتهى وجودهم بوفاة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام ، أو الأولياء والأتقياء والصلحاء الذين هم في عصرنا في ندرة الكبريت الأحمر[1] .

إن القوة التي نتحدث عنها هي قوة الأمة قبل أن تكون قوة الأفراد إنها القوة التي أمرنا الله أن نعدها في قوله الكريم : ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال : ٦٠] ؛ إن للفكر – الحق قوة في ذاته بلا شك ، لكنه بحاجة إلى من يأخذه بقوة وينشره بقوة ويدافع عنه بقوة ، ولنا في أنبياء الله وفي رسولنا محمد عليهم السلام القدوة الحسنة ، فالفكر – الحق الذي أنزله الله على أنبيائه ورسله طلب منهم أن يأخذوه بقوة ، فقال سبحانه مخاطباً موسى عليه السلام بشأن الألواح : ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف : ١٤٥] ، وقال ليحيى عليه السلام : ﴿يَـٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَـٰبَ بِقُوَّةٍ﴾[مريم : ١٢] ، أما رسولنا محمد عليه الصلاة والسلام ، فلم يطلب الله منه أن يأخذ الفكر – الحق الذي أنزل عليه بقوة ، لأنه لم يكن بحاجة إلى هذا التنبيه والتوجيه ، إذ هو مستقر ومركوز في وعيه وعقله ، فهو في بدايات دعوته يصرخ بكل القوة الممكنة لبشر مخاطباً عمّه أبا طالب : « والله يا عمّ ، لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته »[2] .

ونحن ندعو الله أن نكون أقوياء في البحث عن الحق ، وحمل الفكر الحق ، أسوة برسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم .

---

(١) يضرب المثل بالكبريت الأحمر في الندرة .

(٢) عبد السلام هارون ، تهذيب سيرة ابن هشام ، ج١ ، المكتبة الأموية ، دمشق ، ١٣٤٧هـ ، ص ٥٩ .

واقع الحال في أمر العولمة

العولمة مصطلح شاع استعماله في هذه المرحلة الأخيرة (قرابة ربع قرن من الآن) ، يشير إلى ظاهرة متعددة المجالات ، شملت تقريباً دول العالم بأسره وبرزت في ممارسات وسلوكيات (نذكرها فيما يلي) يكاد يكون هناك إجماع حولها من قبل الباحثين في هذا الموضوع .

والفاعل الرئيس في هذه الممارسات السلوكيات هو دول العالم الغربي ويأتي على رأسها وفي مقدمتها وتأثيرها الكبير الطاغي الولايات المتحدة الأمريكية .

هذه السلوكيات والممارسات ، الغاية الظاهرة للموجهين لها هي جعلها عالمية (تنتشر في مجتمعات العالم كله) على المستوى الجماعي والفردي ، بحجة أن العالم أصبح قرية صغيرة ، وأنه لذلك لا بد من إزالة الحواجز بين دول العالم وتقريب المسافات بين بلدانه وفتح الأسواق الحرة للتجارة دون قيود ، وهذا كله بفضل تكنولوجيا الاتصالات وثورة المعلومات وقوة الدول المعولِمة ، (العسكرية والسياسية والاقتصادية) ، الأمر الذي ينتج عنه - حين تسود هذه الممارسات العالم بأسره - أن تتوحد ثقافة هذا العالم ، إذ الثقافة تتجسد في الممارسات .

أبرز هذه السلوكات والممارسات التي تهدف إلى تجاوز الحدود بين الدول لتعم العالم نجدها في عدد من المجالات الرئيسة ، أهمها :

- المجال الاقتصادي :

وهو المجال الأساسي للعولمة ، وفيه ظهرت سلوكات متعددة للدول الرأسمالية في التوسع الاقتصادي إنتاجاً وتسويقاً على مستوى العالم الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك ، كما ظهرت مجموعات وتكتلات اقتصادية مالية كبرى في شكل الشركات متعددة الجنسيات ساعدت على تدعيم ما يسمى « الاقتصاد المعولم »

واحتكرت بدرجة كبيرة جوانب النشاط الاقتصادي على مستوى العالم ، وأصبح السوق التجاري سوقاً عالمياً مفتوحاً للمنافسة تركزت فيه الاستثمارات والثروات في أيدي ما أطلق عليه « **دول المركز** » وهي الدول الغربية الكبرى ، على حساب الدول النامية ودول العالم الثالث التي أطلق عليها « **دول الأطراف** » ، الأمر الذي أدى إلى « مزيد من تبعية الأطراف للمركز »[1] .

ولأجل تحقيق هذا الطموح الاقتصادي للرأسمالية العالمية قامت الدول الرأسمالية الكبرى بإيجاد اتفاقيات ونظم وقواعد ذات طابع عالمي هدفها في النهاية تسهيل انتقال الأموال وتسهيل الاستثمارات الدولية وزيادة الإنتاج وفتح الأسواق دون قيود ، ومن هذه الاتفاقيات الدولية اتفاقية الجات ، ومنظمة التجارة العالمية ، هذا فضلاً عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين زاد نشاطهما في خدمة الدول الرأسمالية ، وكانت إحدى نتائج ذلك كله زيادة غنى الدول الرأسمالية الكبرى وزيادة ديون الدول النامية وفقرها ، وانعكس ذلك هيمنة سياسية وعسكرية ، كما سيتضح أكثر فيما يلي .

- **المجال السياسي :**

وهو مجال مرتبط في سياق النظام الرأسمالي بالمصالح الاقتصادية لهذا النظام ودولِه ، فتأتي عملية رسم السياسيات الإستراتيجية لتدعيم هذه المصالح ، وتستعين في ذلك بفكر معين ، ومفاهيم عديدة ، قد تبدو في الوهلة الأولى غير ذات صلة بالجانب الاقتصادي والفكرة الرأسمالية ، لكنها في حقيقة الأمر موظفة لخدمة العولمة الاقتصادية لرأس المال ، وعليه نادت الدول الرأسمالية بضرورة تطبيق دول العالم لأفكار سياسية مثل : الحريات ، والديمقراطية ، والتعددية الحزبية ، وحقوق

---

(١) حسن حنفي وصادق جلال العظم ، ما العولمة ؟ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩م ، ص٤٦ ؛ وانظر أيضاً : ص ص٢٢-٢٥ . (يشار إليه فيما يلي : حنفي والعظم ، ما العولمة ؟) .

الإنسان ، وحقوق المرأة ، وحقوق الطفل ، والمجتمع المدني وغيرها ، وهذه الأفكار في ذاتها لها ما يبرر قبولها لدى جميع الدول والشعوب ، لكنها في واقع الممارسة الفعلية – كما ذكر حسن حنفي – « كلمة حق أريد بها باطل ، تبطن غير ما تظهر وتخفي غير ما تعلن »[1] . وليس أدل على هذا النفاق والخداع الذي تمارسه الدول الرأسمالية الكبرى ، وقائدتها أمريكا ، مما جرى في غزو العراق وتدمير إمكاناته البشرية والمادية والثقافية بحجة تحرير الشعب العراقي ونشر الديمقراطية فيه ! !

– المجال العسكري :

وهو مجال مرتبط بالجانب السياسي ، ذلك أنه من المعلوم أن الجيوش والآليات العسكرية هي أدوات لتنفيذ السياسيات التي لا تقدر الدبلوماسية على تحقيقها ، وذلك بجانب وظيفتها الدفاعية والردعية .

لقد استخدمت الدول الرأسمالية قواتها العسكرية المرعبة وتحالفاتها العدوانية لتنفيذ سياسات العولمة في العديد من أقطار العالم ، ما نظن آخرها أفغانستان والعراق .

– المجال الثقافي :

والمقصود به نشر ثقافة بعينها على مستوى العالم وتعميمها على أقطاره المختلفة ، وأعني بالثقافة : « معرفة عملية مكتسبة تنطوي على جانب معياري ، وتتجلى في سلوك الأفراد الواعي في الحياة الاجتماعية في تعاملهم مع جوانب الوجود المختلفة »[2] ، ويقسم الوجود إلى خالق واحد أحد ، وإلى مخلوقات لا حصر لها ، يمكن تصنيفها

---

(١) حنفي والعظم ، **ما العولمة ؟** ، ص٢٢ .

(٢) انظر تعريفنا للثقافة في كتابنا : عزمي طه السيد (وآخرون) ، **الثقافة الإسلامية** ، ط٥ ، دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠٣م ؛ وكذلك كتابنا : عزمي طه السيد (وآخرون) ، **الثقافة الإسلامية** ، منشورات جامعة القدس المفتوحة ، ١٩٩٦م ؛ حيث قدمنا شرحاً وافياً لهذا التعريف .

في الآتي : الذات ، والآخر في دوائره المختلفة ابتداءً بدائرة الأسرة وانتهاءً بدائرة المجتمع العالمي ، والكون الطبيعي ، والأفكار على اختلاف ميادينها ، والوسائل والأدوات ، والزمان والغيب . إن الإنسان يتعامل في حياته مع كل هذه الجوانب طوعاً أو كرهاً ، والثقافة في هذا المفهوم ليست معرفة نظرية فحسب وإنما هي ممارسة وتعامل ، فالمثقف من تجسدت المعرفة العملية في سلوكه . ولكل ثقافة مرجعيتها ، وتتفاضل هذه الثقافات وفقاً لمرجعياتها القيمية في ضوء معايير إنسانية عالمية .

إن الثقافة التي تبذل الجهود من قبل الدول الرأسمالية لعولمتها هي الثقافة الغربية بعامة ، والثقافة الأمريكية بخاصة ، وتتخذ الدول المعولِمة (ورأسها أمريكا) كل الوسائل الحديثة لنشرها في دول العالم ، من وسائل الإعلام والاتصال بكافة أشكالها ، ووسائل الإعلان والتسويق والترويج على تنوعها .

هذه الثقافة (أي كيفية التعامل مع جوانب الوجود المختلفة) التي يراد عولمتها ، تحمل في طياتها وتجسد في الوقت نفسه قيماً معينة ومرجعية قيمية بعينها ، هي مرجعية القيم الغربية العلمانية الليبرالية ، وأقوى صور التجسد لهذه القيم هو النموذج الأمريكي الذي تقوم العولمة الأمريكية بنشره وتسعى لفرضه على دول العالم الأخرى بما فيها الدول الغربية نفسها .

منطلقات (إيديولوجية) العولمة

إن العولمة بوصفها سلوكاً وممارسات - كما أشرنا آنفاً - لا بدّ لها من منطلقات هي التي توجهها من جهة وتضع لها المعايير من جهة أخرى ، ولا بدّ لنا حتى نفهم حقيقة العولمة على أتم وجه ممكن أن نعرف منطلقاتها ، ونعني بالمنطلقات أفكار عامة مسلَّم بصوابها وقدرتها على توجيه السلوك والممارسات ، وكذلك قدرتها على إيجاد المرجعية القيمية لهذه الممارسات ، إن هذه المنطلقات هي التي تشكل ما يطلق عليه الإيديولوجيا .

أبرز هذه المنطلقات :

- **العلمانية**

من المعلوم أن العَلمانية اتجاه عام في الفكر والحياة والسياسة ، ظهر في أوروبا مع بدايات عصر النهضة كرد فعل لتسلط الكنيسة وتعسفها في إدارة الشؤون الدينية والدنيوية للناس ، ويميز هذا الاتجاه بين الشؤون الدينية والشؤون الدنيوية ، ويفصل بينهما فصلاً تاماً ، ويلخص البعض مفهوم العَلمانية بأنه « فصل الدين عن الدولة » باعتبار الدولة هي التي تنظم جميع شؤون الحياة في المجتمع ، وتنحية الكنيسة ورجالها - باعتبارهم يمثلون الدين - عن التدخل في شؤون الدولة .

وأبرز أفكار العَلمانية الدعوة إلى التجديد والتطوير في كل المجالات ، بالاعتماد على جهود الإنسان وحده وما يصل إليه من فكر وعلم ، فبهما يستطيع حلّ جميع مشكلاته في هذه الحياة ، وتنبذ العلمانية القيم التقليدية وترى في الدين عائقاً للتقدم ، كما تعلي قيم المنفعة وترفع من شأن الفرد لدرجة تصل إلى جعله « مقياس الأشياء جميعاً » .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن العلمانية ظاهرة غربية خالصة ، كما أكده أحد الأساتذة الغربيين في قوله : « إحدى الخصائص الفريدة للمجتمع السياسي الغربي الحديث هو الانفصال بين الكنيسة والدولة . يبدو هذا الانفصال قياساً لسكان العالم الغربي طبيعياً جداً لدرجة أننا نميل إلى الظن فيه على أنه العلاقة الطبيعية بين الدين والسياسة ، وبالتالي فإن التوحيد بين الأمرين هو الشاذ . والحقيقة هي أن الانفصال كما نعرفه مقصور على العالم الغربي ، وهنا فقط في الفترة الحديثة . وهكذا فالوضع في الغرب هو في الواقع الفعلي انحراف عن القاعدة ؛ إن الممارسة العالمية الأكثر هي انصهار الدين والسياسة معاً »[1] .

---

(١) W . Elliott & N .A . McDonald, **Western Political Heritage**, Prentic-Hall, Inc, 1961, p . 288 .

ومع ذلك فقد بدأنا نرى عودة العقيدة الدينية لتمتزج في السياسة وتوجهها فرأينا العقيدة المسماة المسيحية الصهيونية قد أصبحت أحد منطلقات العولمة الأمريكية منذ عهد ريجان وبوش الأب ، وهي تزداد في قوة تأثيرها في هذه السنوات الأخيرة .

- الرأسمالية

هي الفكرة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الغربي - كما هو معلوم - والتي ترى أن تسود الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج في النشاط الاقتصادي دون قيود على هذه الملكية ، وأن يكون للأفراد حرية العمل واختيار المشروعات الاقتصادية دون تدخل من أي سلطة ، وأن يكون للأفراد الحرية في الإنفاق والشراء واختيار السبل التي ينفقون فيها دخلهم ، دون أية قيود من أية سلطة . فالفكرة الرأسمالية تركز على الحرية الفردية في التملك وفي العمل والإنتاج وفي الاستهلاك . وقد سمي النظام الذي يقوم على هذه الأفكار بـ « النظام الرأسمالي الحر » وهذا النظام هو أحد منطلقات العولمة الرئيسة التي كانت وراء قيامها في صورتها الحالية الواضحة .

- المركزية الغربية

ظهرت هذه الفكرة بوضوح مرافقة لحركة الاستعمار الغربي والسيطرة على بلاد جديدة خارج القارة الأوروبية ، يختلف أهلها عن الغربيين في اللون والثقافة ، وتقوى الاعتقاد عند الغربيين بفكرة تفوق الرجل الأبيض الغربي على بقية الشعوب ، و « أن بلادهم وأساليب حياتهم هي الأفضل والأسمى »[1] . وأن الواجب يفرض عليهم - بالطرق السلمية أو بالقوة - نشر وفرض أساليب حياتهم ونمط ثقافتهم على الشعوب الأخرى الملونة ، كما « ظهر في البلدان ذات التراث الديمقراطي المكين

(١) انظر توضيحاً أوفى لنا عن هذه المسألة وغيرها في : علي عبد المعطي وعزمي طه (وآخرون) ، تطور الفكر الغربي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٧م ، ص ص٣٣٠-٣٤٨ . (موضوع : الرومانسية في الفكر الغربي) . والاقتباس هنا : ص٣٣٩ .

من آمن بأن الشعوب غير الغربية لا يمكنها في واقع الأمر أن تبلغ شأو الغرب ، ولا أن تسمو إلى سمته ، ومن ثم فإنه أولى بها ولخيرها أن تبقى وإلى الأبد في مكانتها الدنيا ، أو أن تساعدها [الدول الغربية] على الاندثار »[1] .

هذه النزعة المركزية والعنصرية في الوقت ذاته لا زالت قائمة في ممارسات العولمة ، وإن كان الإعلان عنها لم يعد يتم بصورة صريحة صارخة ، كما كان إبان عصر الاستعمار .

أهداف العولمة وغايتها :

أهداف العولمة القريبة وغايتها القصوى تكمن كلها في منطلقاتها (أيديولوجيتها) المشار إليها آنفاً .

ففكرة العلمانية أنتجت أهدافاً منها : تحقيق التطور والتقدم باستمرار وعدم العودة إلى الماضي التقليدي وقيمه البالية ، والاهتمام بالعلم وتقدمه إذ بواسطته - في النظرة العلمانية - يحل الإنسان كل ما يواجهه من مشكلات في الحياة ، وبالعلم وتطبيقاته يكتشف أسرار الحياة والمادة والموجودات والكون ويستغلها لإحكام سيطرته على الطبيعة وعلى الآخرين وعلى مجريات الحياة .

والفكرة الرأسمالية نتج عنها أهداف تدعيم الملكية الفردية وزيادة رأس المال وتحقيق الربح العاجل ، واستدعى ذلك اتخاذ وسائل متنوعة على المستوى الدولي لضمان حركة الصناعة والاستثمار وضمان الأسواق وفتح الحدود للتجارة وإقامة أسواق التجارة الحرة ، وغير ذلك مما أصبح معروفاً في دراسات الدارسين والكثير من المثقفين ، وأدى ذلك إلى زيادة سيطرة الدول الرأسمالية « دول المركز » وهيمنتها على مقدرات دول العالم بأقدار متفاوتة من دولة لأخرى .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٤٠ .

أما فكرة المركزية ، فقد تولد عنها ممارسات شتى كلها تؤدي إلى تدعيم الأهداف المشار إليها في الفكرتين السابقتين آنفاً ، وأعني سيطرة العالم الغربي - وخصوصاً أمريكا - وهيمنته على العالم غير الغربي ، وضرورة نشر ثقافته (طرق تعامله مع جوانب الوجود المختلفة) وقيمها في المجتمعات غير الغربية ، ومن الممارسات الموجهة بهذه الفكرة والتي تهدف عند أصحابها لتحقيق ما أشرنا إليه آنفاً ، النظرة الاستعلائية والغرور والتعصب واستهجان كل ما ليس غربي المنشأ أو الصورة وازدراؤه .

هذه الأهداف العديدة المشار إلى أبرزها فيما تقدم تصب كلها باتجاه تحقيق غاية قصوى - إن جاز التعبير - عند أصحاب العولمة هي ما عبر عنه فرانسيس فوكوياما في دراسته المنشودة عام ١٩٩٢م ، بعنوان : **نهاية التاريخ والإنسان الأخير** ، ويعني أن النموذج الغربي الليبرالي هو نهاية المطاف في تطور الإنسانية ، وأن هذا النموذج قد قضى على كل النماذج الأخرى التي طرحت أمامه ، وأن على دول العالم أن تطبق هذا النموذج الغربي الليبرالي الذي تمثله أمريكا أوضح تمثيل ليصبح هذا النموذج عالمياً ، وأصحاب هذا النموذج عليهم أن ينشروه في العالم ، وقد رأينا دعاوى الغرب المتحالف مع أمريكا ، وهي الدول الفاعلة في العولمة ، تلجأ إلى القوة والعدوان العسكري بجانب إجراءات أخرى كالعقوبات الاقتصادية لفرض هذا النموذج الغربي الذي يجسد بعناصره العديدة المعروفة (الحرية الاقتصادية والليبرالية السياسية والديمقراطية والحريات الاجتماعية وحقوق الإنسان والتعددية وحرية الفكر والتعبير ... إلخ) « نهاية التاريخ » ، والذي تمثل فيه القيم الغربية أو بالأحرى القيم الأمريكية « القيم النهائية التي تحقق خلاص العالم »[1] .

---

(١) نبيل السمالوطي ، الدين والتنمية في علم الاجتماع ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، ١٩٩٢م ، ص ٤٦ . وانظر الصفحات : ٤٥-٤٦ .

فالغاية القصوى للعولمة هي إحكام الهيمنة والسيطرة على العالم من خلال نشر وفرض قيم المجتمع الغربي الأمريكي على العالم .

أبرز قيم العولمة

لعل ما تقدم من توضيحات يكفي لإعطاء صورة عن العولمة ليست بعيدة عن واقع حالها ، الأمر الذي يمكننا من الحديث عن القيم الرئيسة التي تحملها الأفعال والممارسات التي تجسد ظاهرة العولمة .

ونرى من المفيد هنا أن نقدم توضيحاً لمفهوم القيمة حتى ينسجم عرضنا لقيم العولمة مع هذا المفهوم ، ويكون تحليلنا ونقدنا لها منسجماً كذلك مع هذا المفهوم .

مفهوم القيمة

« القيمة هي فكرة أو مبدأ أو صفة تكون محل تقديرنا ، وتمثل معياراً نحكم به على الأشياء أو الأفعال ، وتحدد لنا الغاية التي نطمح إليها ونرغب فيها ، وتيسر لنا تصور الحالة الأمثل والأكمل ، أو التي ينبغي أن تكون ، وهي تقوم بدور الحافز لنا على تحقيق الغاية المرغوبة ، كما تقوم بتوجيه سلوكنا باتجاه تحقيق الغاية التي تمثلها »[1] .

فلو أخذنا العدالة باعتبارها قيمة ، فإننا نجد عناصر هذا التعريف منطبقة عليها ؛ فالعدالة فكرة أو وصف للأفعال أو الأشخاص هي محل تقديرنا واحترامنا ، وهي معيار نحكم به على الأفعال والأشخاص بمدى اقترابها أو اقترابهم من مفهومها أو البعد عنه ، والعدالة أمر نرغب فيه ونطمح إليه ، وهي الحالة الأمثل التي ينبغي أن تكون ، تأمل

---

(١) انظر كتابنا : عزمي طه السيد ، الفلسفة : مدخل حديث ، (مبحث القيم ، ص ص١٩٣ - ٢٠٥) . دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠٢م ، ص ١٩٧ ، (وهذا التعريف من وضعنا) .

قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾ [النحل : ٩٠] ، وفهمنا لفكرة العدالة يولد فينا حافزاً لنجسد العدالة في أفعالنا ، ولنوجه سلوكنا بحيث تتحقق فيها قيمة العدالة .

إن الأفعال والممارسات تحمل القيم وتجسدها ، فإذا كان كل فعل أو ممارسة له غاية ، فإن **قيمة الفعل يمكن أن تعزى إلى غايته** كما يمكن أن تعزى إلى العمل ذاته ، والواقع أن ربط تقييم فعل ما أو ممارسة بعينها بغايتها هو الجزء الأهم في أحكام القيمة ، وتأمل قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا بَٰطِلٗا ﴾ [ص : ٢٧] ، وقوله أيضاً : ﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الدخان : ٣٨] ، وكذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا وَأَنَّكُمۡ إِلَيۡنَا لَا تُرۡجَعُونَ ﴾ [المؤمنون :١١٥] ، فهذه الآيات الكريمة تلفت النظر إلى وجود الغاية في الفعل الإلهي وهو الخلق وأهمية تقديرها .

وهناك عنصر آخر يدخل في تقييم الأفعال والممارسات بعامة ، وهو **عنصر النيّة أو القصد** الذي يكون لدى صاحب الفعل وهذا الأمر خفي إذا لم يعلن عنه صاحبه ، وإن كان الخبير يستطيع أن يعرف النوايا الخفية أحياناً من خلال تأمل الأفعال والممارسات ومحاكمتها ، وكلنا يعرف الحديث المشهور للنبي عليه الصلاة والسلام : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ، فقيمة الفعل والممارسة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنيّة التي تكمن لدى فاعله وصاحبه ، كما هي مرتبطة بغايته .

وإذا كانت غاية الفعل والسلوك هي التي تضفي عليه جانباً كبيراً من قيمته ، فإن الأمر في واقع الحال هو أن هنالك غايات قريبة نسعى لتحقيقها من خلال أفعالنا لتكون بدورها وبعد تحققها وسيلة لغاية أخرى ، فلكي أكسب رزقي عليّ الذهاب إلى مكان

عملي كل يوم ، وهذا يستلزم استخدام وسيلة انتقال ... [1] وهكذا ؛ وعليه فإنه سيكون أمامنا باستمرار سلسلة من الغايات ، يقتضي المنطق أن تصل في تسلسلها إلى غاية قصوى لا غاية بعدها ، ويمكن القول إن هذا التسلسل في الغايات يوازيه تسلسل في القيم ينتهي بقيمة قصوى هي قيمة القيم كلها .

سأكتفي هنا بما قدمته من توضيح لمفهوم القيمة وارتباطها بالأفعال والممارسات وغاياتها ونواياها وتسلسلها في كون بعضها يخدم البعض الآخر ، وذلك أن هذا القدر نحسبه كافياً لما نسعى إليه من تحليل وتقييم لقيم العولمة موضوع بحثنا .

والآن ننتقل لنسأل : ما هي أبرز القيم التي تحملها أو تجسدها الممارسات والسلوكات التي تمثل العولمة ؟

تقدمت الإشارة السريعة إلى أبرز هذه الممارسات في المجالات : الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي ، وبتأمل هذه الممارسات نلاحظ الآتي :

أ – في المجال الاقتصادي ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة المال باعتباره غاية في ذاته .
- قيمة الإنتاج باعتباره يؤدي إلى الحصول على المال .
- قيمة الاستهلاك الذي يؤدي إلى الإنتاج .
- قيمة العمل باعتباره وسيلة للإنتاج .
- قيمة العلم والتكنولوجيا باعتبارهما يؤديان إلى زيادة الإنتاج وتنوعه .
- قيمة المؤسسات والاتفاقيات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها وسائل لضمان زيادة الاستهلاك وزيادة الإنتاج .

---

(١) عادل العوا ، القيمة الأخلاقية ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٠م ، ص٩١-٩٢ .

- قيمة الدعاية والإعلان وأساليب التسويق باعتبارها وسائل لزيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاج .
- القيمة الميكيافلية (الغاية تبرر الوسيلة) من أجل زيادة الاستهلاك وزيادة الإنتاج وزيادة المال .

ب - في المجال السياسي ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة المصلحة الخاصة للدول الفاعلة ، في ممارسات العولمة (الدول المعولِمة) على مستوى الدول ، ويأتي على رأس المصالح الخاصة لهذه الدول مصلحة أمريكا في الاقتصاد والهيمنة .
- قيمة المصلحة الخاصة على مستوى المؤسسات والشركات الاقتصادية في الدول المعولِمة في زيادة ثرواتها ورؤوس أموالها .
- قيمة المصلحة الخاصة على مستوى الأفراد في الدول المعولِمة في تحقيق مزيد من الرفاهية لهم .
- قيمة الشرعية الدولية باعتبارها أدوات لشرعنة الهيمنة وتحقيق المصالح الخاصة للدول المعولِمة .
- قيم الحرية (بكل أنواعها) باعتبارها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولِمة في الداخل وفي الخارج .
- قيم الديمقراطية (بكل أشكالها) باعتبارها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولِمة في الداخل وفي الخارج .
- القيمة الميكافيلية (الغاية تبرر الوسيلة) من أجل الهيمنة وتحقيق المصالح الخاصة للدول المعولِمة .

ج - في المجال العسكري ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة الأمن باعتباره غاية في ذاته .

- قيمة القوة باعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن والمحافظة على مصالح الدول المعولِمة ، ويتفرع منها :

- قيمة الدفاع ضد الأخطار الخارجية للمحافظة على أمن ومصالح الدول المعولِمة .

- قيمة الردع لمنع الآخرين من محاولة تهديد أمن ومصالح الدول المعولِمة .

- القيمة الميكافيلية لتحقيق قيم القوة والدفاع والردع للدول المعولِمة .

د - في المجال الثقافي ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة الحرية الفردية والشخصية و(تتجسد في السلوك الحر للأفراد) .

- قيم الحريات الاجتماعية ، (وتتجسد في أنواع السلوك الاجتماعي المختلفة في نطاق الأسرة والعلاقات الاجتماعية المتنوعة) .

- قيم المنفعة (وتتجسد في السلوك الفردي والجماعي) .

- قيم الرفاهية المادية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع .

- قيم اللذة والمتعة (وتتجسد في السلوك الفردي والجماعي) .

- قيم التجديد والتحديث والمستمر .

- قيم المساواة الجنسية (الجنسوية **Gender**) بين الذكور والإناث في كل الأمور ، وإلغاء الفوارق بينهما .

هذه - فيما استطعنا حصره وفيما نرى - أبرز القيم التي تحملها في طياتها ممارسات العولمة ، والتي تسعى المجتمعات والدول المعولمة بمؤسساتها المختلفة أن تنشرها في العالم بين « دول الأطراف » ، وقد آثرنا أن لا نخوض في شرح كل واحدة منها ، وبيان الصور أو الأشكال التي تتجسد فيها ، وذلك لننتقل إلى محاولة تقييم مجملة على العموم ، نبين فيها مدى تحقق صفة الإنسانية وفكرتها في هذه القيم ، وبلفظ آخر سنحاول الإجابة عن السؤال : هل قيم العولمة قيم إنسانية ؟

وقد رأينا أن هذا التقييم يستدعي توضيح المقصود بـ « الإنسانية » أولاً ، فنقول في ذلك :

الإنسانية : وصف منسوب إلى الإنسان ، ونريد به هنا أكثر من معنى :

● **الإنسانية** - كوصف لفعل أو سلوك - **بمعنى أنه يلائم فطرة الإنسان** وما ركب فيه من غرائز واستعدادات ولد بها الإنسان ، ويلائم ما يتكون منه من عناصر ، فالغريزة الجنسية واحدة من الغرائز الفطرية ، فالسلوك الذي يقمعها أو يلغيها سلوك غير إنساني ، والحاجة إلى الطعام غريزة ، لذا فإن السلوك الذي يقمع الحاجة إلى الطعام أو يلغيها (التجويع) هو سلوك غير إنساني ؛ وبطبيعة الحال لا ينبغي أن يفهم أن السلوك الجنسي أو السلوك الطعامي الذي يصل إلى الحد الذي يضر بالإنسان فرداً أو جماعة هو سلوك إنساني ، وإنما السلوك الإنساني في هذين المجالين هو السلوك الذي يحقق إشباع هاتين الغريزتين ضمن الضوابط التي تمنع إلحاق الضرر بالفرد أو الجماعة . ومثل ذلك يقال في بقية الغرائز كالتملك وغيرها .

ومن أمثلة الاستعدادات الاستعداد للتعلم ، فالسلوك الذي يؤدي إلى إخفاء هذا الاستعداد أو إلغائه هو سلوك لا إنساني ، أما السلوك الذي يبرز هذا الاستعداد ويصقله وينميه هو سلوك إنساني ، فالتعليم سلوك إنساني والتجهيل سلوك لا إنساني ، وهكذا في جميع الاستعدادات التي يولد بها الإنسان . والأمر هنا في الاستعدادات كما في الغرائز من حيث الحاجة في تنمية الاستعدادات وصقلها إلى ضوابط حتى تكون إنسانية - وهذه الضوابط تمنع أن تنقلب تنمية الاستعدادات ضرراً على الفرد أو على الجماعة .

● **الإنسانية** - كوصف لفعل أو سلوك - **بمعنى أنه يؤدي إلى المحافظة على الوجود الإنساني** وتكميله - على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة - بحيث

يقترب الإنسان باتجاه تحقيق كماله اللائق به كإنسان ، فما كان كذلك فهو إنساني ، وما أدى إلى عكس ذلك فهو لا إنساني ، فأفعال مثل الصدقة وإغاثة الملهوف وكفالة اليتيم وإطعام الطعام وإفشاء السلام وما شاكلها ، كل فعل منها يساهم في الحفاظ على الوجود الإنساني وبقائه أو تكميله وترقيته والسمو به ليصل إلى درجة أعلى من حيث هو إنسان ، كما أن أفعالاً أخرى كالقتل أو الاعتداء بالتعذيب أو السرقة أو الغش واحتكار السلع أو أكل مال اليتيم أو الرشوة أو ما شاكلها ، كل فعل منها إذا ما مارسه الإنسان انحط في إنسانيته وابتعد عن السمو والكمال ، فإذا ما اجتنب الإنسان أمثال هذه الممارسات والأفعال كان هذا الاجتناب سلوكاً إنسانياً .

• **الإنسانية - كوصف لفعل أو سلوك - بمعنى أنه يلائم الناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأنسابهم ولغاتهم واختلاف عصورهم وأماكنهم** ، فلا يكون ملائماً لفئة بعينها أو عنصر بعينه أو أمة بعينها يحقق مصالحها وحدها فحسب ، ولا يهتم بمصالح الناس الآخرين أو أنه يضر بها ، وإنما يهتم بمصالح الناس جميعاً في العالم بأسره ، فما كان كذلك فهو سلوك إنساني وما كان غير ذلك كان سلوكاً غير إنساني . إن السلوك الذي تبرز فيه الأنانية سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى المجتمع أو الدولة ، هو سلوك لا إنساني ، أما السلوك الذي يظهر فيه الإيثار ، سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى الجماعة ، فهو سلوك إنساني ، لأنه سلوك يوسع دائرة المصلحة والخير خارج دائرة الذات ، ذلك أنه كلما كانت دائرة السلوك الخارج عن نطاق الذات أكبر وأوسع كانت درجة إنسانية هذا السلوك أكبر .

• **الإنسانية - كوصف لفعل أو سلوك - بمعنى أنه يجعل الإنسان - كل إنسان وأي إنسان - غاية في ذاته** . ويجعل الفعلُ أو السلوك الإنسان غاية في ذاته إذا كان مقصود الفعل وغايته تحقيق خير الإنسان ومنفعته ، أما إذا كان الفعل أو السلوك ينظر إلى الإنسان على اعتبار أنه وسيلة لغاية أخرى ، مثل زيادة الربح أو الإنتاج أو تحقيق

أهوائنا ومصالحنا المتنوعة ، فإنه سيكون لا إنسانياً ، إذ الإنسان في سياقه وسيلة . إن إجراء التجارب على الإنسان لاختبار قدرة سلاح ما أو معرفة ما يترتب على استخدامه من نتائج هو سلوك لا إنساني لأنه جرى التعامل فيه مع الإنسان على أنه وسيلة فحسب من أجل الوصول إلى غايات أخرى .

والواقع أن معاني الإنسانية الرئيسة - التي سنجعلها معياراً لنقد قيم العولمة كما سنرى بعد قليل - هي في حقيقة الأمر معانٍ متكاملة ومتداخلة لا تعارض بينها .

قيم العولمة في ضوء معيار الإنسانية

ذكرنا فيما تقدم أبرز قيم العولمة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية ، ونبدأ الآن بعرضها على معيار الإنسانية الموضح آنفاً لنرى مدى تحقق هذه الصفة في قيم العولمة والسلوكات التي تجسدها .

رأينا في مجال القيم الاقتصادية أن المال في سلوكات العولمة الاقتصادية غاية في ذاته ، فجميع الأنشطة الاقتصادية تهدف لتحقيق هذه الغاية ، أعني جمع المال وزيادته ، وعليه فإن النشاط الاقتصادي في سلوك العولمة وعند أصحابها يكون ناجحاً إذا حقق هذا الهدف ، وازدادت الأموال والثروات . حقاً إن السلوك الاقتصادي كما تمارسه الدول المعولِمة سلوك معقد يحتاج إلى الخبراء المتخصصين لفهم أبعاده المختلفة ، وقوانينه المتشابكة ، لكننا نرى أن الحديث عن غاية هذا النشاط الاقتصادي (الرأسمالي) بتحديدها في المال وزيادته وجمعه يظل صحيحاً ، ونحن هنا نحاكم أمرين ، الغاية من جهة والنوايا من جهة أخرى ، فيكون سؤالنا : هل غاية سلوك العولمة الاقتصادي إنساني ؟ وهل النيّة لدى الفاعلين في هذا السلوك إنسانية ؟

أظن أن ما قدمناه من توضيح لمعاني الإنسانية يجعل الإجابة الموضوعية عن هذين السؤالين سهلة المنال ، فإذا أخذنا هذه الغاية - المال - فهل جمع المال

وزيادته إنساني بمعنى ملاءمته لفطرة الإنسان ؟ الجواب عن ذلك بالإيجاب فحب المال وجمعه والرغبة في تكثيره أمر مغروز في النفوس فهو يلائم الفطرة الإنسانية ، فجمع المال لا يقمع هذه الفطرة أو يلغيها . لكن هل هناك ضوابط في هذا السلوك تمنع إشباع الإنسان لهذه الفطرة (حبّ المال) بحيث لا تلحق الضرر بالإنسان فرداً أو جماعة ؟ إن الذي لاحظه ويلاحظه الكثيرون هو أن السلوك الاقتصادي للدول المعولِمة قد ألحق الضرر بالدول الأخرى وحمّلها أعباءً كثيرة فوق طاقتها من الديون وفوائد الديون وخدمتها بحيث لم تعد معظمها - إن لم نقل جميعها - قادرة على الاعتماد على الذات وتنمية قدراتها الذاتية ، وازدادت الدول الغنية المعولِمة غنى ، وازدادت الدول النامية فقراً وديوناً .

هكذا نرى أن عدم وجود الضوابط في السلوك الاقتصادي لمنع الضرر عن الناس جميعاً يجعل **قيمة المال كما تتجسد في العولمة قيمة لا إنسانية** ، بالرغم مما قلناه من كون جمع المال وحب زيادته أمر إنساني فطري ، والأمر هنا شبيه بما ضربناه من أمثله حول غريزتي الجنس والطعام في شرح هذا المعنى .

أما الإجابة عن السؤال : هل النيّة لدى الفاعلين في سلوك العولمة الاقتصادية إنسانية ؟ فالجواب عنه سيكون شبيهاً بالجواب عن السؤال السابق آنفاً ، إن نية أن يجمع الإنسان مالاً ويكثِّره أمر فطري ، فهو إنساني ، فإذا اقترنت هذه النيّة بنية أخرى ترى أنه لا ينبغي أن يكون هناك أية قيود أو ضوابط في سبيل جمع المال وتملكه وتكثيره ، فإن هذه النيّة عندئذ لن تكون إنسانية ، لما سبق ذكره من إلحاقها الضرر إما بالذات أو بالآخرين .

فإذا أخذنا المعنى الثاني للإنسانية ، وهو المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله وطرحنا هذا السؤال : هل جمع المال وتكثيره يؤدي إلى المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله على المستويين الفردي والجماعي ؟ الجواب بصورة عامة

هموم ثقافية في عصر العولمة

(دراسات فلسفية تأصيلية)

الكتاب

هموم ثقافية في عصر العولمة

تأليف

عزمي طه السيد أحمد

الطبعة

الأولى، 2015

عدد الصفحات: 236

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2014/6/2780)

ISBN 978-9957-70-868-9

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (00962 -27272272)

خلوي: 0785459343

فاكس: 00962 -27269909

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
almalktob@gmail.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 079 /5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905

هموم ثقافية في عصر العولمة

(دراسات فلسفية تأصيلية)

الأستاذ الدكتور

عزمي طه « السيد أحمد »

أستاذ الفلسفة الإسلامية

عالم الكتب الحديث

Modern Books World

إربد-الأردن

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مُحتويَاتالكِتابَ

تَقـديـم

الأديب والمفكر العربي

إبراهيم العجلوني

لَكَ الحمدُ ربّنا العظيم، وصَلاةً زكيّة على نبيّنا المصطفى وعاطرَ تسليم، وبعد ..

فَثمّةَ « هاهنا » وقوفٌ مليٌّ إزاء كتابٍ هو مرآةُ صاحبه بمعنى، وقطعةٌ بالغةُ الدّلالة من نُمْرُقَةِ عَقْلِهِ وديباجةِ منطقِهِ بمعنى، وأُنموذجٌ لما تَشتدُّ حاجتنا إليهِ من وعي غير مُسْتَلَبٍ بمعنىً، إلى غير ذلك من دقائقَ ولطائفَ تتخايل ما بين السُّطور، وتؤكّد - إلى ما سَبَق - ما يَعْهده أحبّةُ أخينا الكبير الدكتور عزمي طه السيد أحمد، وتلامذتُهُ، وقُرّاؤُه من صدور أعمالِه كلِّها من مشكاة واحدة، ومن اشتمالِها على منهج في النظر واحدٍ، تعضِدُ البصيرةُ فيه البَصَر، وتتواؤمُ فيه المَلَكاتُ وتتكامل النّظَرات؛ بحيثُ يمْكِنُ القولُ إنّ قارئ الفصل الواحدِ مِنْ أسفاره قادِرٌ، إن أُوتِيَ الزّكانةَ والفَطانة، على أن يتوسّم طَرائقَه الحِسَانَ في السّبْر والتقسيمِ، والتحليل والتقويم، وأن يَرَى في ذلك كله إلى شاهدِ صِدْقٍ على ما تُؤتيهِ الهَدْأةُ الموضوعيّةُ وسَعَةُ التصوّر والأصالةُ المعرفية من وافرِ زادٍ ويانع قطافٍ، وعلى ما تبسُطُه من آفاق العلم ومن مراتِب العِرْفانِ للناظرين ..

ولعلنا أنْ نستذكرَ - في هذا المقام - تلك الحفاوةَ التي كانت تُوليها أمة « إقرأْ » للعلمِ وما يَسْطُرونْ، وللكُتُب وكاتبيها. فقط حفِظَ لنا تاريخنا الحضاريّ مواقفَ

مُضيئةٌ كانت توزن فيها الأفكار بالنُّضارِ ، وتُحْمَلُ فيها الكتُبُ في جِفانِ الذّهب على الهامات ، ويُدارُ بِها في الميادين والساحات .

ولَعَل أثَارةً من هذه الحفاوةِ بالمعرفة ورجالها أن تكون تحدّرت إلينا عبر أطباق العُصور لنقف اليوم مع هذا الكتاب الجديد لصديقنا الحبيب الأستاذ الدكتور عزمي طه السيد أحمد عن الثقافة العربيّة وتحدياتها في عصرِ العولمة ، الذي يُعَدُّ - بحقٍّ - كتاباً في النقد الحضاري ، قبل أن يكون كتاباً في تأمُّل اللحظة التاريخيّة التي تعبرها ثقافتنا ، وفي تبيُّنِ أدوائها ؛ فَضْلاً عما يتراءى فيه من سمات الأصالة الذاتية ، تلك التي تتجلّى في تحرير المفاهيم والمصطحاتِ ، وتَنَخُّلِ الدّعاوى والنظريات والحرصِ البالغ على تدقيق المعاني وتوضيح المُرادات .

إنّ ما ذهب إليه المؤلف الكريم من إمكان إصلاح العولمة وإقامتها على أُسس سليمة هو ضَرْبٌ مشهود من هذا النقد الحضاري الذي نتوسمه في جُلّ أعماله القيمة . وهو حين يُوضَعُ في سياقه من الجهود العلميّة والأبحاث الفلسفيّة لصاحبِهِ ، ويُرى إليه في نَسَق شاملٍ مّما أعطى فأوفى ؛ فإنّه قمينٌ بأنْ يُعْتَبَرَ مواجهةً منطقيةً وتحليليةً - وعلى غير مثالٍ سابق في حدود علمي - لواقع السياسة والفكر في العالم العربي ، وإسهاماً موزوناً في إصلاح هذا الواقع التي استشرى فيه الفَسَادُ وأصبَحَ أمرُهُ كُلُّه فُرُطا ..

وإنّ مما يُحْمَدُ لأُستاذنا الكريم أنّه كان أبْعَدَ الكاتِبين ، لعهدنا هذا ، عن الاستيئاس من رحمة الله ، وأدناهم إلى التفاؤل الموضوعي - القائم بشروطه - بقُدرة هذه الأمّة ، المستهدفة بألوانِ الكُيودِ ؛ على النهوضِ ، وعلى استعادة دورها المنوط بها في العالمِ ، وعلى أن تكون مرّة أخرى - بتوافر الأسباب لا بأخيلة السراب - خيرَ أُمّة أُخرجت للناسِ ، تأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر ، وتؤمن بالله ..

إن كاتبنا هنا رَجُلُ إصلاح من نمطٍ عزيز وطراز فريد . لا يعتريه الوهن أو يتسلل إلى روحه القنوط ..

ومِثل كل الإصلاحيين الكبار ، ولا سيما أهلَ الفكر والفلسفة منهم ، فإن كاتبنا تستوقفه الجُزئيات بدلالاتها كما تستوقفه الكُلّيات ، ويَصْبِرُ لتفتيش المقولاتِ وتحليل النظريات صَبْرَه لِورْي وإذكاء العزائم واستنهاضِ المروءات ، ويُبدئُ ويعيدُ في ذلك كأنّما هو يتمثّلُ قول الشاعر :

أأنــا الـعـاشـق الـوحـيـد لتلقى　　　تـبـعـات الـهـوى عـلـى كتفيا

بيد أن كاتبنا ، وأستاذَنا الكريم ، من أولي العزم – ولكل امرئٍ من اسمه نصيب – من أهل النظر وأصحاب المجاهدات .

وإن ذلكَ حَسْبُهُ يومَ تُنصَبُ الموازين للعامِلين .

والحمدلله رب العالمين ...

إبراهيم العجلوني

المقـدّمَة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أنبياء الله أجمعين ، وعلى محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحابته ومن اتبع هداه إلى يوم الدين ، وبعد ؛

فإن الأمة تعيش في هذه الأيام عصر العولمة ، الذي ترجمه الكثيرون بـ « عصر التغريب » ، أو « عصر الأمركة » حيث يحاول الغرب بعامة ، وأمريكا بخاصة فرض السيطرة على العالم في كل المجالات : السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية والاجتماعية والثقافة ، لكن أخطر مجالات هيمنة العولمة على الدول العربية وغير العربية ، هو « العولمة الثقافية » الذي تحاول فيه أمريكا بكل الوسائل المتاحة نشر ثقافتها وفرضها على ثقافات الأمم والشعوب الأخرى ، الأمر الذي حين يحدث تتلاشى عنده هُوية هذه الأمم أو الشعوب ، أو تختفي معالمها الأساسية على أدنى تقدير .

وفيما يتعلق بالأمة العربية ، فإن العولمة في هذا العصر قد فرضت عليها عدداً من التحديات التي لابدَّ لها من مواجهتها بصبر وحزم وإرادة موحدة ، ذلك أن قطراً عربياً بمفرده لا يمكنه أن يقف الوقفة الحازمة المطلوبة تجاه تيار العولمة القوي والجارف ، لكن الأمة مجتمعة موحدة الإرادة والتوجه تستطيع ذلك ، ويمكنها عندئذ التصدي لتحديات العولمة والتغلب عليها ، بل ونرى أنه بإمكانها – إذا ما تحقق شرط التوحد المشار إليه آنفاً – أن تفعل أكثر من ذلك ؛ أن تعيد إلى العالم التوازن الثقافي المفقود

والمطلوب ، وذلك بما تمتلكه من مرجعية ثقافية قيمية يمكن أن تقدمها للعالم كبديل عن هذه المرجعية الثقافية الأمريكية ، التي تعمل أمريكا على نشر قيمها بكل السبل والوسائل المباشرة أحياناً وغير المباشرة في أحيان أخرى ، وهي في حقيقة أمرها لا تصلح أن تكون مرجعية إنسانية ولا قيماً إنسانية ، ذلك أن القيم التي تكون قيماً إنسانية بالمعنى الحقيقي للكلمة لا بدَّ - فيما رأيناه في بحوثنا هنا وفي بحوث غيرها - أن يكون مصدرها الله سبحانه وتعالى ، وهذه الصفة والميزة موجودة في المرجعية القيمية الثقافية للأمة العربية .

لكن الإنصاف والموضوعية في الحق يقضي أن نقول : إنه قبل أن نقول للناس والآخرين أن لدينا مرجعية ثقافية إنسانية في قيمها ، أن نقوم نحن بتجسيد هذه القيم وهذه المرجعية في سلوكنا فنكون بذلك قدوة لغيرنا ، يقتدى بنا ويؤخذ منّا وعنّا .

هذه الفصول التي ضمها هذا الكتاب هي أوراق علمية تقدمنا بها في مؤتمرات وندوات علمية مختلفة ، كانت تحاول كلها معالجة الهم الثقافي والتحديات التي أنتجتها أو فرضتها العولمة على الأمة العربية ، وهي تشكل في جملتها وحدة متآلفة متكاملة في معالجة هذا الموضوع ، ونحن - بطبيعة الحال - لا نزعم أنها قامت بمعالجة كل جوانب الموضوع ، لكننا نزعم واثقين أنها عالجت عدداً من المشكلات التي تضمنها العنوان الجامع لها وأن المعالجة كانت بطريقة عقلانية وتحليلية هادفة إلى فهم الواقع من جهة متطلعة في الوقت نفسه إلى بيان الطموح وما ينبغي أن يكون عليه حال الأمة تجاه هذه المشكلة الكبيرة ، مشكلة ثقافتنا وتحديات عصر العولمة ، الأمر الذي نرجو أن يكون عاملاً في زيادة وعينا بقضايا أمتنا بحيث يكون هذا الوعي سلاحاً من جملة الأسلحة التي يمكن أن نواجه بها هذه التحديات التي يرى الغالبية العظمى من الباحثين والمفكرين أنها تكاد أن لا يكون لها مثيل في تاريخ الأمة .

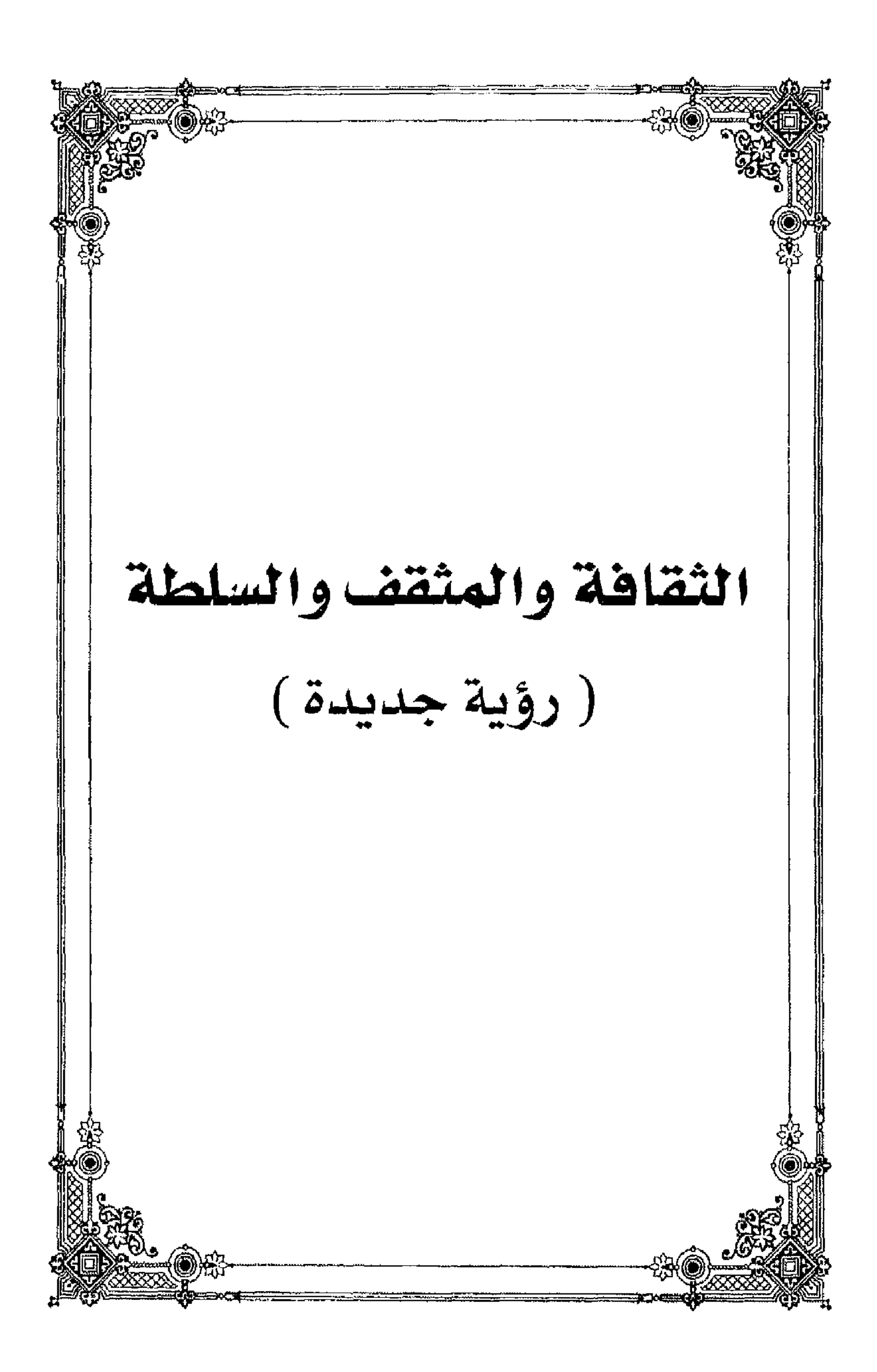
وقبل الختام يسرني ويسعدني أن أضع في صدر الكتاب ما رآه وما قرأه المفكر والأديب العربي الإسلامي الصديق الأخ **إبراهيم العجلوني** في هذا الكتاب ، شاكراً

له هذه القراءة التي أعتز بها شخصياً ، ذلك أن ما قاله في تقييم هذا الكتاب لا أستطيع قوله ولا يجوز لي ذلك ، فالكاتب يكتب ويترك للآخرين حق النقد والتعليق والتقييم . وإني على يقين أن هذه القراءة الدقيقة لهذا المفكر الجاد الملتزم (إبراهيم العجلوني) تعطي للقارئ الكريم حافزاً للنظر فيما تضمنه الكتاب من رؤى وآراء .

وختاماً ، يسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى دار عالم الكتب الحديث ، ممثلة في شخص صاحبها الأخ بلال عبيدات ، لقيامه بنشر هذا الكتاب على أوسع مدى ممكن .

وبالله التوفيق

عمّان ٢٠/٦/٢٠١٤ عزمي طه السيد أحمد



الثقافة والمثقف والسلطة

(رؤية جديدة)

الثقافة والمثقف والسلطة

(رؤية جديدة)

درجتُ منذ أعوام ، وما زلت ، على وصف مصطلح الثقافة بأنه مصطلح « جذاب ومضلل » : أما جاذبيته فما أظنها خافية لما يحمله هذا اللفظ من دلالات إيجابية ولاستخدامه في سياقات المدح والثناء المختلفة والتسابق في الانتساب إلى الثقافة بصورة أو بأخرى ؛ وأما التضليل فناتج عن الكثرة الكاثرة من المفاهيم التي تطرح للثقافة دون أن تراعي الشروط المنهجية في وضع المصطلحات ، وهو ناتج من جهة أخرى عن غياب المنهجية الملائمة في معالجة القضايا المرتبطة بالمصطلح (أي القضايا الثقافية) . هذا هو الحكم العام ، وعكسه ، وهو النادر ، هو الاستثناء .

ولا أظن أن باحثاً ينكر أهمية المنهج في البحث ، وأن غياب مراعاته وعدم الالتزام بقواعده أمر يخرج نتائج بحوثنا - التي هذه صفتها - من دائرة العلم ، فضلاً عن عدم توقع نتائج إيجابية من مثل هذه البحوث .

سأشير فيما يلي إلى أبرز المواطن التي غابت فيها المنهجية عند تعرض الغالبية العظمى من الكتاب لمعالجة قضايا الثقافة ، لأنتقل بعد ذلك إلى عرض المفهوم الجديد الذي حددناه للثقافة ، ثم إلى تحديد مفهوم المثقف وبيان ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين المثقف والسلطة .

غياب المنهجية في معالجة القضايا الثقافية

أولاً : غياب المنهجية عند تحديد مفهوم « الثقافة » :

الثقافة ليست شيئاً مادياً من أشياء الواقع يشار إليه فيقال : هذه هي الثقافة كما يشير الواحد منا إلى البحر والنهر والجبل والوادي والشمس والقمر والحيوان والإنسان وسائر الأشياء ، فليس تعريف الثقافة تعريفاً شيئياً يرجع فيه إلى الجنس والفصل أو إلى الصفات الجوهرية المميزة للماهية ، وإنما هي مصطلح وضع ليدل على أمور تفرزها الحياة الاجتماعية ليصار بمعونته إلى فهم هذه الأمور ، فهو مصطلح مجاله العلوم الاجتماعية .

ولوضع المصطلح شروط ينبغي أن يراعيها واضح المصطلح ، وهي شروط متفق عليها عند العلماء ، وفلاسفة العلم والمناطقة .

إن تخلف أي واحد من هذه الشروط في تحديد ما لمفهوم الثقافة كافٍ – من الناحية المنهجية – لرفض المفهوم ، ولهذا فإن هذه الشروط هي في الوقت ذاته المعايير التي نحكّمها في نقد تعريفات الثقافة (وأي تعريف علمي آخر) .

شروط وضع التعريف الاصطلاحي

قبل أن نضع هذه الشروط أمام القارئ ، نرى من المفيد توضيح المقصود بلفظ : مصطلح ، فنقول :

المصطلح لفظ مفرد أو مركب يضع له الباحث (أو الباحثون) في حقل من حقول العلم معنى محدداً ، يشترط على الآخرين أن يفهموا عنه دلالة هذا اللفظ ومعناه وفق ما جرى تحديده ، ويلتزم هو في بحثه أن يستخدم هذا اللفظ بالمعنى نفسه ، وللعالم أو

الباحث الحرية في اختيار معنى محدداً للفظ ليصير مصطلحاً، ولكنها حرية مقيدة، أي مشروطة بشروط معينة[1] .

ومن مظاهر هذه الحرية أنه ليس من اللازم أو الواجب على الباحث - في تحديده للمصطلح - أن يكون المعنى الاصطلاحي هو المعنى اللغوي للفظ، ولا قريباً منه، وإن كان أكثر العلماء يختار ألفاظه الاصطلاحية بحيث يكون بين معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي مناسبة ما، لكن هذا ليس شرطاً لازماً، فقد يأخذ العالم اسمه الشخصي ويجعله مصطلحاً علمياً، كما نجده كثيراً في العلوم الطبيعية .

أما الشروط التي ينبغي أن يراعيها العالم والباحث عند وضع المصطلح وتعريفه، فهي كما يلي :

١. **الوضوح** : ويقصد به أن يكون المعني الذي يحدده الباحث للمصطلح قابلاً للفهم ولإدراك دلالته، خالياً من الغموض والإبهام، ولا يعتمد على المجازات والتشبيهات البلاغية، ولا يحتمل عدة تفسيرات أو تأويلات، بل له دلالة واحدة ومعنى واحد فقط .

٢. **التمييز** : ويقصد به أنه يكون المفهوم أو التعريف الذي نقدمه لمصطلح ما، مميزاً له عن بقية الألفاظ الاصطلاحية الأخرى في داخل الحقل الذي ينتمي المصطلح إليه وفي خارجه، فلا يختلط أو يلتبس معناه ودلالته بمعاني ودلالات مصطلحات أخرى، وهذا ما نجده بصورة تامة في مصطلحات العلوم الطبيعية بعامة كالفيزياء والكيمياء، مثل : الكتلة، الوزن، الشغل، القدرة، الكتلة الذرية،

---

(١) هذا التحديد للمصطلح موجود - من حيث المعنى - في كتب المنطق المدرسية الجامعية، وما أوردناه في المتن هو صياغتنا الخاصة لمعنى المصطلح تبلورت لدينا من الخبرة في تدريس مادة المنطق في المرحلة الجامعية، والأمر كذلك فيما يتعلق بالشروط التي حددناها لوضع المصلح وتعريفه بعده .

التأكسد ، الاختزال... الخ ، فكل مصطلح من هذه المصطلحات له معناه المحدد والمميز له عن بقية المصطلحات .

وفي حالة وضع تعريف للثقافة ، ينبغي أن لا يشير المعنى الذي يعبِّر عنه التعريف إلى مفاهيم أخرى ، فلو وضعنا أو وجدنا تعريفاً للثقافة ، وكان هذا التعريف يصلح لأن نعرِّف به أمراً آخر مثل : العلم أو الحضارة أو الدين أو العقل أو العادات أو التقاليد أو القيم أو غير ذلك ، فإن هذا التعريف - في مثل هذه الحالة - لن يكون متميزاً ، وبالتالي لا يكون مستوفياً لشروط التعريف الاصطلاحي ، الأمر الذي يستوجب من الباحث الناقد رفضه ، لأنه في هذه الحالة سيكون تعريفاً مضللاً لا يرشد إلى معرفة حقيقة ما يعرِّفه .

٣. **القدرة على توضيح وفهم المشكلات المرتبطة بالمصطلح** : في حالة مصطلح الثقافة ينبغي أن يكون المفهوم الذي نختاره أو نضعه له قادراً على توضيح حدود ومعالم وحقيقة المشكلات الثقافية ، مثل : التنمية الثقافية ، الغزو الثقافي ، الهُوية الثقافية ، دور المثقف في المجتمع... الخ ، فإذا لم يكن المفهوم قادراً على مثل هذا التوضيح فإنه لن يكون له جدوى أو فائدة علمية ، ويكون غير مستوف للشروط المنهجية اللازم توفرها في التعريف الاصطلاحي .

٤. **القدرة على اقتراح حلول للمشكلات المرتبطة بالمصطلح على المستوى النظري** : ينبغي أن يعين المصطلح الباحث على الوصول إلى حل نظري للمشكلة المرتبطة به ، وهذا لا يكون بصورة مباشرة بطبيعة الحال ، لكن مفهوم المصطلح يكون أساساً أو منطلقاً ينطلق منه الباحث ، على هدى وبصيرة في البحث عن الحل ، فيأتي الحل منسجماً مع المفهوم ويكون بينهما اتساق منطقي ، وأحياناً يوحي المصطلح للباحث بالحل النظري .

وبالنسبة لمصطلح الثقافة كثيراً ما يتطرق الكتاب والباحثون إلى معالجة مشكلة ثقافية ، ويكون الحل المقترح بعيد الصلة ، وأحياناً لا صلة له البتَّة ، بمفهوم الثقافة الذي اعتمده الكاتب ، وأحياناً أخرى لا نجد عند الكاتب مفهوماً واضحاً للثقافة يمكن الاحتكام إليه في فهم الحلول التي يقترحها ، أو إدراك الصلة بينه وبين هذه الحلول .

وعليه فإذا تحققت في تعريف ما للثقافة الشروط السابقة لكنه لم يستطع أن يساهم في حل المشكلات الثقافية ، فإنه سيكون في هذه الحالة تعريفاً قاصراً عن استيفاء شروط التعريف الاصطلاحي .

٥. **القدرة على اقتراح حلول للمشكلات المرتبطة بالمصطلح على مستوى الواقع العملي ، إذا كان يرتبط بالمصطلح مشكلات عملية** : وهذا الشرط نحتاجه في حالة مصطلح الثقافة الذي ترتبط به مشكلات لها وجود في الواقع العملي ، وليست موجودة على مستوى الفكر النظري فحسب ، فمشكلات مثل : التنمية الثقافية ، والغزو الثقافي ، ودور المثقف في المجمع ، والأمن الثقافي ، وغيرها ، هي مشكلات قائمة في الواقع الفعلي للمجتمعات المختلفة ومعالجتها بحاجة إلى حلول قابلة للتطبيق على أرض الواقع ، فينبغي أن يكون المفهوم الذي نضعه لمصطلح هذا شأنه ، لديه القدرة على توجيهنا نحو الخطوات والإجراءات العملية التي تؤدي إلى حل المشكلة ، ويكون التعريف أكمل وأفضل كلما كان أقدر على هذا الأمر .

وهكذا لا يكفي للمفهوم أن يعطينا حلاً نظرياً أو مثالياً ، ويكون تطبيقه في الواقع أمراً مستحيلاً عسيراً .

ثانياً : غياب المنهجية عند تحديد مفهوم المثقف :

لا خلاف – فيما أتوقع – على أن مفهوم **المثقف** مرتبط بمفهوم **الثقافة** باعتبار المثقف هو الذي لديه ثقافة أو الذي اكتسبها أو الذي يمارسها ، فهو مثقف بثقافة اكتسبها ، أو لنقل إننا هكذا نفهم المثقف ، إذ لا ينفصل مفهومه لدينا عن مفهوم الثقافة ، وأنه إذا حددنا مفهوم الثقافة استطعنا أن نحدد مفهوم المثقف ، فالترتيب المنطقي للمفهومين هو : ثقافة ← مثقف ، وليس العكس .

لذا نعدّ من الأخطاء المنهجية في تحديد مفهوم المثقف ما يلي :

أ- تحديد مفهوم المثقف بعيداً عن مفهوم الثقافة ، فقد صادفنا العديد من البحوث تتحدث عن المثقف وتحدد له مفهوماً معيناً دون أن تربطه بمفهوم معين للثقافة وكأنه مصطلح لا صلة له بمصطلح الثقافة ؛ فعلى سبيل المثال نجد محمد كرّو في مقالة له بعنوان : « المثقفون والمجتمع المدني في تونس » ، يستعرض نشأة مصطلح « المثقف » في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر ، ومفهومه ، ويتساءل حول صلاحية هذا التعريف في إطار دراسة مجتمع عربي إسلامي ، وينتهي - بعيداً عن أي تحديد لمفهوم الثقافة – إلى أن صفة المثقف العصري أينما وجد وهي « الوعي النقدي والشمولي »[١] .

ب- الكلام على المثقف دون تحديد دقيق للمقصود بالمثقف ، من ذلك ما نجده في مقالة للدكتور الطاهر لبيب بعنوان : « العالم والمثقف والأنتلجنسي » ، يتحدث فيها عن المثقف دون تحديد دقيق له ، ويكتفي بتقرير أن : « المشكل أن مفهوم المثقف مرن متعدد المعاني ، قابل لكل استعمال »[٢] ، ويتحدث الباحث إبراهيم

---

(١) الثقافة والمثقف ، ص ٣٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

محمود ، في مقالة عنوانها : « المثقف العربي والعنف »[1] ، دون أن يقدم تحديداً للمثقف ، من هو ومن يكون ؟

ج- تحديد مفهوم للمثقف لا ينسجم أو يتعارض مع تحديد الباحث نفسه - وفي البحث الواحد أحياناً - لمفهوم الثقافة . الدكتور عبد المالك التميمي في مقالة له بعنوان : « بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر » ، يشعر بالحاجة المنهجية لتحديد مفهومات الثقافة والمثقف[2] ، فيتبنى تعريف د . طيب تيزيني للثقافة والذي يرى أن الثقافة هي « النشاط والإنتاج الفكري والروحي الذي ينجزه أناس متميزون لكونهم نشيطين ومنتجين في هذا الحقل ، إنهم المثقفون »[3] ، ومع أن هذا التعريف يتضمن تحديداً ما للمثقف ، لكننا وجدنا الباحث يختار تعريف **هشام جعيط** للمثقف ، وهو أنه « الذي يبدع ويخلق ويمثل دوراً في ربط الثقافة بالواقع الفكري أو السياسي »[4] ، وبعد ذلك يضع الباحث من عنده تعريفاً للنخبة المثقفة قائلاً : « هي جماعة حصلت على قدر من الثقافة تؤهلها لأن تكون متميزة مستقلة في رأيها قادرة على التفكير والإبداع ، هدفها المصلحة العامة »[5] ، إن النقد والتحليل لمضامين هذه التعريفات الثلاثة يبين قدراً من عدم الاتساق وغياب المنهجية .

(١) المصدر نفسه ، ص ص ١٠١-١١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٠١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٠١ .

ثالثاً : غياب المنهجية الملائمة عند بحث مشكلاتنا الثقافية :

وهذا الغياب نلاحظه في الأمور التالية :

١- غياب التحديد للمصطلحات الأساسية المستخدمة في البحث - عدا مصطلح الثقافة - الأمر الذي يجعل المتلقي يفهم من المصطلح ما يريده هو لا ما يريده الكاتب وتكون النتيجة سوء الفهم ، وعدم وصول رسالة الكاتب إلى المتلقي وحصول الارتباك الفكري وضياع الجهد في الحوار والنقاش أحياناً كثيرة بلا طائل يذكر ، لقد اطلعنا على عدد من المقالات قدمت في « ندوة الأدباء والكتاب العرب ومواجهة التحديات الراهنة » المنعقدة في عمان في ديسمبر ١٩٩٢ ، حول موضوعات : المثقف والسلطة ، فرأينا بعضها لا يلتفت إلى تحديد مفاهيم المثقف والسلطة والثقافة ، ولا تحديد مفاهيم أصناف المثقفين التي يوردونها في بحوثهم التي جاءت لأجل توضيح هذه المفاهيم والصلات بينها .

٢- استخدام المصطلح الواحد ، وبخاصة مصطلحي (ثقافة ومثقف) بأكثر من معنى في البحث الواحد ، أو السياق الواحد ، مما يسبب حيرة ويوقع الباحث في التناقض أحياناً كثيرة . في أحد كتب الثقافة الإسلامية التي تدرس في الكليات المتوسطة والجامعات ، نجده يعرف الثقافة بأنها « مجموعة من المعارف تؤخذ عن طريق الإخبار والتلقي والاستنباط ، مثل التاريخ والفلسفة والأدب والتفسير ، والفنون مثل التصوير والنحت وما يتبعها »[1] ، ونجده يعرف « الثقافة الإسلامية بأنها طريقة الحياة التي يعيشها المسلمون في جميع مجالات حياتهم وفقاً للإسلام وتصوراته ... »[2] ، فالثقافة بعامة معرفة تضم علوماً متعددة فإذا

---

(١) صالح هندي ، دراسات في الثقافة الإسلامية ، ط٣ ، عمان ، ١٩٩٢م ، ص ١٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

أضيفت إلى الإسلام أصبحت طريقة الحياة ، وهذا اختلاف بيّن ، ونجد مثل هذه الملاحظة في معظم الكتب والبحوث التي عالجت موضوع : **الثقافة الإسلامية** .

٣- معالجة قضايانا **الثقافية** باستخدام نظريات وأطروحات غربية عنها ، ذلك أن حقيقة ومضامين قضايانا الثقافية تختلف كثيراً وبصورة جوهرية عن قضايا المجتمعات الغربية بعامة ، وهذه قضية باتت معروفة لكثرة التأكيد عليها من قبل العديد من الكتاب والباحثين ، بل إن القضايا الثقافية في المجتمعات الغربية مختلفة ، فقضايا المجتمع الفرنسي غير قضايا المجتمع الأمريكي غير قضايا المجتمع الإيطالي... الخ ، إن فرنسا تشكو من غزو ثقافي أمريكي ، أما نحن فنشكو من غزو ثقافي غربي ، وليست أبعاد المشكلة واحدة في الحالين ؛ وكذلك مشكلة المثقف والسلطة هي في المجتمع الاشتراكي غيرها في المجتمع الرأسمالي غيرها في عالمنا العربي... ، إن قضايانا الثقافية مرتبطة بنا وبظروفنا في الماضي والحاضر وأهدافنا وآمالنا المستقبلية ، ونحن في كل هذا نختلف عن المجتمع الغربي ، وبالتالي كانت قضايانا غير قضاياه ، ثم نأتي بعد هذا لنأخذ أطروحات ونظريات ومصطلحات ومناهج ، قد تكون نجحت في معالجة القضايا القائمة في الغرب ، لنفرضها على عقولنا ونستخدمها - وفي أحيان كثيرة - دون أي تغيير ، لمعالجة قضايانا ! ! إن مثل هذا السلوك البحثي غير منهجي من جهة ، ولا يتوقع منه أن يأتي بنتائج إيجابية حاسمة من جهة أخرى ، هذا فضلاً عن كون مثل هذه المعالجة تقليداً لا أصالة فيه (لا نعني بالأصالة هنا المعنى المتكرر في سياقات أخرى والذي يشير إلى الصلة بالتراث والتمسك به) ، إن تطبيق العديد من المفاهيم التي تنطوي عليها الأطروحات الغربية على واقع غير الواقع الذي جاءت هذه المفاهيم لتصفه من مثل : المثقف البرجوازي ، المثقف العضوي ، المثقف الليبرالي ، المثقف التقليدي ، وغيرها من المصطلحات التي نجدها

في أطروحات المفكرين الغربيين، هو في جوهره « ولع المغلوب في الاقتداء بالغالب » - كما أوضحه ابن خلدون - إنه مظهر من مظاهر التبعية والتقليد. إن هذا القول لا يعني البتة عدم دراسة الفكر الغربي وأطروحاته المختلفة، وإنما يعني أن نبتعد عن التقليد الأعمى، وإن كان ولا بد من التقليد فليكن تقليداً مبصراً، وعن وعيٍ، وهذا له شروطه، وهو مرحلة تسبق مرحلة الأصالة وتمهد لها. أمثلة هذا نجدها عند محمد أركون في تطبيقه على القرآن منهجيات طبقت على النصوص المسيحية في الغرب، وعند طيب تيزيني وغيره في تبني المقولات الماركسية، وتبني البعض لطروحات سارتر وغرامشي حول الثقافة والمثقف والسلطة، لقد لاحظ أحد الباحثين بحق « أن مشاريع الحداثة العربية تستند إلى قراءات تستمد جهازها المفهومي وحتى إشكالياتها من سياقات نظرية ما بعد الحداثة[1] »، ودعى إلى « الانثناء عن نقدية نظرية لم يتشكل بعد موضوعها من أجل إنشاء مضمون (يقصد مضمون إيجابي للنهضة) لم يحن بعد نقده »[2]،

٤- استخدام إطار مرجعي قيمي في معالجة قضايانا الثقافية مستمد من الفكر الغربي الذي نشأ ونما وترعرع في البيئة الغربية التي تختلف في جوانبها الرئيسية والعديدة عن البيئة العربية الإسلامية، لقد بيّن أحد الكتّاب (غالي شكري) كيف كان سارتر - الذي زرع « مصطلحه في أرض الغرب، لأن بذرة المصطلح غربية »[3]، إطاراً مرجعياً لتعريفنا العربي لإشكالية المثقف والسلطة، كما كان غرامشي - الذي كان « يخاطب اليسار أساساً[4] »، إطاراً مرجعياً آخر في فترة لاحقة[5].

---

(١) الثقافة والمثقف، ص ص٤٩-٧٩.

(٢) محمد محجوب، هايدغر وفوكو، الحياة الثقافية، (تونس)، العدد ٥٠، ١٩٨٨م، ص٨٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٨٢.

(٤) الثقافة والمثقف، ص٥٣.

(٥) المصدر نفسه، ص٥٥.

إن البحث عن إطار مرجعي قيمي أمر مهم جداً عند معالجة القضايا الثقافية ، لكن الذي نراه خطأً منهجياً وعملياً هو أن نبحث عن هذا الإطار المرجعي خارج البيئة التي ظهرت فيها المشكلات أو القضايا الثقافية بالفعل ، فأهداف المجتمع واعتقاداته لها دور كبير في عملية البحث عن الإطار المرجعي لمعالجة هذا المجتمع الثقافية .

مفهوم (جديد) للثقافة

نقدم فيما يلي المفهوم الذي توصلنا إليه لمصطلح الثقافة ، وهو الآتي :

الثقافة معرفة عملية مكتسبة ، تنطوي على جانب معياري ، وتتجلى في السلوك الواعي للإنسان (فرداً وجماعة) في تعامله في الحياة الاجتماعية مع الوجود (بأجزائه المختلفة) .

يحتاج هذا التعريف إلى شرح وتوضيح ، كما هي العادة في التعريفات حيث يُعبَّر عن المعنى بعبارات موجزة دقيقة تستثنى كل قول فيه أدنى فضول ، فنقول في شرحه بإيجاز ما يلي :

١. **الثقافة** (في هذا التعريف) **معرفة** في المحل الأول ، والمعرفة لفظ عام يشير إلى كل ما يعرفه الإنسان ، نوعاً أو فرداً ، من معلومات حول كل الموضوعات التي يزخر بها هذا الوجود أو بعضها ، فلفظ المعرفة يقال على المعرفة كلها ويقال على الجزء منها وإن كان محدوداً . وأبسط صور المعرفة أن تكون خبراً واحداً ، أو معلومة واحدة ، عن موضوع واحد . ويكون في العادة حول الموضوع الواحد أخبار عديدة أو معلومات عديدة ، فلو أخذنا الحديد موضوعاً ، فإننا يمكن أن نقول عنه : إنه فلز ، وإنه يتمدد بالتسختين ، وإنه موصل جيد للكهرباء ، وإنه قابل للطرق والسحب ، وإنه تصنع منه آلات عديدة ... وغير ذلك من المعلومات التي

يعرفها الإنسان عن الحديد ، فهذه معرفة مكونة من أخبار أو معلومات عديدة ، لكن موضوعها واحد . وكل شيء في هذا الوجود جليلاً كان أم حقيراً ، مادياً كان أم معنوياً ، يمكن أن يكون موضوعاً لمعرفة ما . على أنه يحسن أن نلاحظ أن امتلاكنا لمعرفة حول موضوع ما أو أكثر ، لا يعني بالضرورة أن تكون هذه المعرفة صادقة وتامة ، فقد يكون لدينا معرفة حول موضوع ما ، لكنها معرفة غير صادقة أو ناقصة .

ونرى من المناسب هنا أن نشير إلى أن العلم يشير إلى معلومات عن موضوعات - مثله في ذلك مثل المعرفة - لكن هناك فرق بين المعرفة والعلم ، وهو أن المعرفة تحتمل الصدق أو الكذب ، في حين أن لفظة علم تشير إلى المعرفة التي تم التحقق من صدقها ، فلا يقال لمعرفة ما بأنها علم إلا إذا كانت قضاياها صادقة ؛ وعليه ، فكل علم معرفة وليست كل معرفة علماً .

٢. **والثقافة** معرفة عملية ، ذلك أن المعرفة ، منذ عهد اليونان قديماً وحتى وقتنا الحاضر ، قد صنفت إلى قسمين : المعرفة النظرية ، وهي تلك المعرفة التي تكون الغاية من اكتسابها الوقوف على حقائق الأشياء التي هي موضوعاتها فقط ، أي تكون غايتها هي الوصول إلى المعلومات والأخبار الصادقة عن الموضوع . أما القسم الثاني فهو : المعرفة العملية ، وهي المعرفة التي يقصد بها العمل أو الفعل أو السلوك أو التطبيق ، فالفرق في الغاية هو الذي يحدد لنا الفرق بين نوعي المعرفة هذين : النظرية والعلمية ؛ أن نضرب المثال الآتي لتوضيح الفرق بين نوعي المعرفة : إذا قلنا : المعادن تتمدد بالتسخين ، فهي حقيقة أو خبر أو معلومة عن موضوع ما هو المعادن تعبر عن إحدى خصائص هذا الموضوع ، فهذه معرفة نظرية ؛ أما إذا قلنا : عند بناء قضبان السكك الحديدية تترك فراغات بين القضبان ، فإننا هنا أمام معلومة أو خبر ينطوي على غاية عملية ، إذ هذه المعلومة ترشد

إلى فعل معين وسلوك معين ، فهي تقع في مجال المعرفة العملية . لكن القارئ يستطيع أن يلاحظ الصلة الوثيقة بينهما ، وهي أن المعلومة العملية مستندة ومبنيّة على المعلومة النظرية .

الثقافة تدخل في قسم المعرفة العملية ، لأنها - كما سنوضح فيما يلي - تهدف إلى العمل والفعل والسلوك ، سواءٌ أكان ذلك في صورة مجملة عامة أو كلية كالقواعد والمبادئ العامة ، كالقول : « درء المفاسد مقدم على جلب المنافع » أم في صورة مفصلة جزئية ، كالمعرفة المتعلقة بفعل معين محدود ، كالذي بينته الآية الكريمة : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء : ١١] فيما يتعلق بتوزيع الميراث ، والمعرفة النظرية الخالصة لا تدخل في الثقافة من حيث هي كذلك لكنها يمكن أن تتحول إلى معرفة عملية بعد أن يجري تحويرها أو تحويلها إلى صورة أخرى تغير غايتها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعرفة العملية ، التي تكون غايتها هي العمل والفعل والسلوك والتطبيق ، ينبغي أن تكون مرتبطة ومبنية على معرفة نظرية صحيحة ، إذا ما كان هدفنا هو الفعل الصائب والسلوك السديد ، والمعرفة العملية التي ليس لها سند من المعرفة النظرية الصحيحة تكون أشبه بالتخبط وأقرب إلى العبث منها إلى العمل الهادف المجدي .

٣. والثقافة معرفة عملية مكتسبة ، أي يحصل عليها الإنسان بعد أن لم تكن موجودة لديه ، ويكتسب الإنسان هذه المعرفة بطرق الاكتساب المختلفة كتقليد الوالدين والأساتذة والآخرين من رفقاء وغيرهم ، أو التعليم بطرقه المختلفة المنظم وغير المنظم ، كما يكتسبها من المجتمع والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ، المحلية والعالمية أو غير ذلك من طرق الاكتساب .

والمعرفة المكتسبة تقابل المعرفة الفطرية ، فالثقافة ليست معرفة يولد الإنسان مزوداً بها ، فذلك يكون غريزة وفطرة ، لكنه يكتسبها شيئاً فشيئاً ، ويظل الإنسان قادراً على اكتساب المعرفة ، نظرية كانت أم عملية ، من المهد إلى اللحد .

٤. والثقافة معرفة عملية مكتسبة **تنطوي على جانب معياري** ، والمقصود بالجانب المعياري ، هنا هو وجود حالة يقاس في ضوئها حال الثقافة قرباً أو بعداً ، تقدماً أو تخلفاً ، أي وجود معيار ، وهذه الحالة المعيارية لأي ثقافة هي بمثابة الهدف الذي يسعى الأفراد والجماعات للوصول إليه والاقتراب منه ما أمكن ، فهي بمثابة الصورة المثلى والأكمل لما ينبغي أن يكون عليه واقع الثقافة .

إن ذكر الحالة المعيارية أو الجانب المعياري للثقافة في عبارة التعريف يشير ضمنياً إلى حالين : الأول ، هو واقع الثقافة ، أي ما هو كائن في الواقع الفعلي ، هذا الواقع الكائن يمكن بالطبع ملاحظته ورصده وتحديد ملامحه العامة وسماته التي يتشابه بها أو يختلف فيها عن غيره من المجتمعات الأخرى ، إن الأفراد في كل المجتمعات يتعاملون مع الوجود وأجزائه المختلفة بطرق وأساليب تختلف كثيراً أو قليلاً من مجتمع لآخر ، فلكل مجتمع واقعه الثقافي .

أما الحال الثاني فهو الحالة المعيارية للثقافة ، تلك التي تكون مضمرة في أحكامنا التي نطلقها عندما نقول : هذا المجتمع متقدم ثقافياً أو متخلف ثقافياً ، أو نقول مثل هذا عن فرد ما ؛ إن مثل هذا الحكم لا يكون له معنى البتَّة إذا لم يكن في ذهننا هذه الحالة المعيارية (المعيار) التي أصدرنا حكمنا في ضوئها .

إن إبراز الجانب المعياري في الثقافة أمر ضروري في معالجتنا للعديد من القضايا الثقافية ، لأن هذه الصورة المعيارية هي الصورة الأكمل والأمثل التي يسعى الأفراد والمجتمعات للوصول إليها أو الاقتراب منها ما أمكن .

ويمكن في هذا الصدد أن نثير السؤال الآتي : من أين يستمد هذا الجانب ومن يحدده ويرسم معالمه ؟ لن ندخل هنا في جواب مفصل ، لكننا نقول بإيجاز : إن هذه الصورة المعيارية قد تكون مستمدة من دين من الأديان وضعي أو سماوي ، وقد تكون من وضع البشر يرسمونها في ضوء ما يرونه هم مناسباً بناءً على ما لديهم من معتقدات واستعانة بما لديهم من معلومات . وسنرى أنه في الثقافة الإسلامية - كما سيأتي بيانه - يستمد الجانب المعياري من الإسلام وشريعته .

على أنه يحسن التنبيه إلى أن الجانب المعياري في الثقافة (بعامة) يمكن أن يتغير في ثقافة ما من وقت إلى آخر ، وذلك إذا ما حدث تغير في العقيدة المؤسسة عليها هذه الثقافة ، وهذا يحدث في الثقافات التي تستند إلى عقائد علمانية من وضع البشر أو التي تستند إلى أديان منزلة من عند الله لكن البشر حرفوا فيها وغيروا وبدلوا تبديلاً ، وأما إذا كانت هناك ثقافة عقيدتها ثابتة لم تتغير ولم تتبدل منذ ظهورها ، فإن الثقافة المؤسسة عليها ستكون ثابتة في جانبها المعياري لثبوت أساسها .

وننبّه أيضاً إلى أن ثبات الجانب المعياري في الثقافة لا يعني ثباتاً في كل جوانبه ، وإنما هو في الأساس ثبات في القيم التي يتضمنها ويمثلها هذا الجانب المعياري وليس من الضروري أن يكون ثباتاً في الشكل أو الصورة التي يتجسد الجانب المعياري فيها ، فقد يتغير الشكل أو الصورة ويبقى الجانب المعياري ثابتاً في القيم التي يحملها[1] .

---

(١) نضرب مثالاً : إن ثقافة ترى أن التعامل مع الضيف يكون في إكرامه ، قد تتخذ أشكالاً مختلفة في تجسيد سلوك الكرم ، لكن ، وبالرغم من اختلاف شكل السلوك يظل الثابت هو قيمة الكرم نفسها في التعامل مع الضيف .

٥. والثقافة معرفة علمية مكتسبة تنطوي على جانب معياري ، **وتتجلى في سلوك الإنسان الواعي** ، ذلك أنه إذا كانت لدينا المعرفة المشار إليها آنفاً ، مدونة في الكتب والصحائف أو مخزونة في الأذهان ، فإن ذلك - وإن كان ضرورياً لكي نصل إلى الثقافة بالفعل - لا يكفي حتى نقول : إننا مثقفون وإن لدينا ثقافة ، فهذا الأمر حتى يصل إلى تمامه لا بد أن يظهر جلياً واضحاً في سلوك الإنسان ، فرداً وجماعة ، فما نفع أو جدوى معرفة غير قابلة للتطبيق أو مرشدة إلى عمل ولا تطبق أو يعمل بموجبها ؟

وهذا السلوك ينبغي أن يكون سلوكاً واعياً ، وليس سلوكاً يقوم به الإنسان كيفما اتفق ، والسلوك الواعي هو الذي يقوم به صاحبه وهو يعرف معرفة تامة هدف هذا السلوك والغاية التي ستتحقق من وراء القيام به ، ويعرف أن الطريق أو المنهج الذي يسير عليه والوسائل التي يستخدمها والأفعال التي سيؤديها تقود كلها إلى تحقيق هذا الهدف . والحق أن هناك درجات في هذا الوعي ، لأنه مرتبط بمدى المعرفة التي يمتلكها الإنسان الذي يمارس السلوك ، إذ إن هذه المعرفة تتفاوت من فرد لآخر كماً وكيفاً ، ولكن أدنى درجات الوعي أن يدرك المرء أن سلوكه المعين الذي سيقوم به سيوصله إلى الغاية التي يريدها ، سواءٌ أكان هذا الإدراك على وجه اليقين أم على وجه الظن الراجح والاحتمال الغالب .

وهكذا ، يتضح - في ضوء مفهومنا للثقافة - أن الثقافة تتعارض مع السلوك العشوائي اللاواعي ، لأن مثل هذا السلوك لا يدرك صاحبه عواقبه ولا يعرف غاياته ولا ما يمكن أن ينتج عن ممارسته ، بينما السلوك الثقافي - لدينا - هو السلوك الواعي الذي وصفناه آنفاً ، وهو نقيض السلوك العشوائي اللاواعي تماماً .

٦. هذا السلوك الواعي سلوك اجتماعي ، أي سلوك يقوم به الإنسان في المجتمع خلال ممارسته لحياته الاجتماعية وقيامه بالدور المنوط به فيها ، فنحن في الثقافة لا نتحدث عن سلوك إنسان متوحد يعيش منعزلاً عن الناس والمجتمع في وسط صحراء أو على جزيرة منعزلة ، وهذا السلوك الاجتماعي (الثقافة) يظهر في المجتمع على مستوى الفرد كما يظهر على مستوى الجماعة ، فهناك ثقافة فردية وثقافة مجتمعية .

٧. والإنسان في هذه الحياة الاجتماعية التي يعيشها في مجتمع ما ، يتعامل - في كل ما يصدر عنه من أنواع السلوك - مع الوجود الذي يحيط به والذي هو جزء منه .

ونحتاج هنا إلى توضيح المقصود **بلفظ الوجود** ، هذا الذي لا مفر للإنسان من التعامل معه ، فنقول : إن لفظ **وجود** لفظ عام جداً ، بل هو أعظم الألفاظ وأوسعها دلالة ، فهو يشير إلى كل شيء موجود سواء أكان وجوده مادياً حسياً ، أي يدرك بالحواس ، أم كان وجوده روحياً أو غير مادي ، أي لا يمكن إدراكه بالحواس ، ولفظ **وجود** عند غالبية المفكرين من الألفاظ البديهية المعنى الواضحة بذاتها التي لا تحتاج إلى توضيح ، ولا توجد ألفاظ أخرى أوضح وأبسط منه لكي توضحه ، بل يوضِّح به غيره من الألفاظ ، ولذلك فإن المرء حين يحاول توضيح دلالة لفظ **وجود** يجد نفسه يوضح اللفظ بنفسه ، إذ يضطر إلى استخدام اللفظ نفسه أو لفظاً مشتقاً منه ، وذلك لبداهة معناه ووضوحه في الأذهان ، وهكذا فلفظ **الوجود** لفظ واسع الدلالة لشموله كل الموجودات وانطباقه كوصف على كل موجود منها ، فنحن نقول عن الله سبحانه وتعالى ، خالق كل شيء ، إنه موجود ، ونقول عن الإنسان إنه موجود ، ونقول عن البعوضة وما هو أدنى قدراً من ذلك إنها موجودة .

ولسعة دلالة هذا اللفظ لجأ المفكرون والفلاسفة منذ القدم إلى تقسيم الوجود[1]. إلى أقسام مختلفة ليسهل عليهم بعد ذلك البحث عن حقيقة الوجود والتعرف عليه، وليس غرضنا هنا مثل هذا البحث، لكننا بحاجة في بحثنا إلى اختيار تقسيم للوجود يسهل علينا مهمة بحثنا هذا في الثقافة.

لذا لجأنا إلى قسمة الوجود مستمدة من القرآن الكريم، وهي قسمة الوجود، أي ما هو موجود، إلى قسمين رئيسيين هما:

- **الخالق**، وهو الله سبحانه وتعالى: ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٠٢].
والخالق واحد أحد لا كثرة فيه، فهو كما عبر القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١].

ولذلك فالخالق لا أجزاء فيه ولا أنواع، كما هو حال المخلوقات، تعالى الله عن مشابهة المخلوقات علواً كبيراً.

- **المخلوقات**، وهي كل الموجودات باستثناء الخالق، سواء أكانت هذه الموجودات من عالم الشهادة، أي العالم الذي يمكن أن يشاهد أو يدرك بالحواس، أو كانت من عالم الغيب الذي لا يمكن للإنسان، في حياته الدنيا هذه، أن يدركه إدراكاً حسياً.

---

(١) من أوائل الفلاسفة الذين فعلوا ذلك أفلاطون (٤٢٧-٣٣٩ق.م) الذي قسم الوجود إلى عالم المثل المعقول والعالم الواقعي المحسوس، وكذلك أرسطو الذي قسم الوجود (٣٨٤-٣٢٢هـ)، إلى وجود بالقوة ووجود بالفعل؛ ومن الفلاسفة المسلمين الفارابي (حوالي ٢٥٩ - ٣٣٩هـ) وابن سينا (٣٧٠-٤٢٨هـ) الذين قسما الوجود إلى ممكن الوجود وواجب الوجود بغيره وواجب الوجود بذاته، ومن الفلاسفة المحدثين في الغرب ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠م) الذي قسم الوجود إلى جواهر مادية وجواهر عقلية؛ وكانوا (١٧٢٤-١٨٠٤م) الذي قسم الوجود إلى قسمين: الأشياء كما تبدو لنا، والأشياء في ذاتها، انظر كتابنا: **الفلسفة: مدخل حديث**، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٣م، (مبحث الوجود) ص ص ١٠٩-١٢٨.

وهذه المخلوقات كثيرة جداً لدرجة يصعب جداً على الإنسان ، إن لم نقل يستحيل عليه ، أن يحصيها ، لكن الممكن للإنسان هو قسمتها إلى أقسام كبيرة ، وتصنيفها في أجناس أو أجزاء واسعة ، وقد اخترنا قسمة للوجود في جانب المخلوقات ، تساعدنا في بحثنا في أمر الثقافة ، وهي قسمة المخلوقات إلى ما يلي :

- **الذات** ، ويقصد بها جملة وجود الكيان الفردي ، وهي ما يشير إليه ضمير المتكلم : أنا ، فحين يقول الإنسان : أنا ، فإنه يفرد ذاته عن بقية الذوات الأخرى في العالم بأسره .
- **الآخر** ، ونقصد به جميع أفراد النوع الإنساني ما عدا الذات (الفردية) ، وهذا جانب واسع جداً ذلك أن الآخر يكون ذاتاً فردية أو جماعة ، والأخيرة فيها دوائر متداخلة ابتداءً من أصغرها وهي دائرة الأسرة ، فدائرة الأقارب والأرحام ، فدائرة الجوار ، فدائرة المجتمع المحلي ، فدائرة المجتمع – الدولة ، فدائرة المجتمع الدولي فالمجتمع الإنساني .
- **الكون الطبيعي** ، **أو الطبيعة** ، ويشمل هذا الجزء الكون المادي الذي نعيش فيه بما فيه من أجرام سماوية ومجرات فلكية ، وبطبيعة الحال فإن أهم جزء للإنسان في هذا الكون الطبيعي هو الأرض التي يعيش عليها ، فهي مكان استقراره ، وهي الأقرب إليه ، والغالبية العظمى من تعامل الإنسان مع الكون الطبيعي هو مع هذه الأرض وما فيها من جمادات ونباتات وحيوانات وما فيها من بحار وأنهار وجبال وأودية ، وغير ذلك من مما يصعب حصره .
- **الوسائل والأدوات** ، وتشمل كل ما استعان به الإنسان أو ابتكره وأنجزه من وسائل وأدوات وأجهزة استخدمها في حياته وتعامله مع جوانب الوجود

المختلفة ، ويدخل في ذلك المنجزات التي تؤدي وظيفة محدودة بوقت قصير أو التي تبقى زماناً طويلاً بعد منجزيها ، وهذه تقسم إلى طبيعية وصنعية ، **الأولى** مثل : الأنهار والبحار والجبال والشمس والقمر وغيرها من الموجودات الطبيعية التي استعان بها الإنسان في قضاء حاجاته ، **والثانية** مثل : الطرق والجسور وآلات السلم والحرب والمواصلات وغيرها .

- **الأفكار** ، ومحلها في الدرجة الأولى الذهن ، ويمكن التعبير عنها باللفظ أو الكتابة ، وهي في جوهرها وجود ، لكنه وجود غير مادي ، ويدخل في هذا الجانب العلوم المختلفة والتراث الفكري لنا وللحضارات الأخرى فضلاً عن الأفكار المعاصرة المتداولة ، وهذا مجال واسع متعدد الحقول والفروع ، بتعدد العلوم وفروعها والتخصصات في كل فرع منها .

- **الزمن** ، وهو أمر ملازم للوجود بعامة ، وله ارتباط بالحركة وبالشعور النفسي ، وبرغم اختلاف المفكرين في حقيقة الزمن ، إلا أن هناك إجماعاً على أن في الزمن : الماضي والحاضر والمستقبل ، وأن الزمن لا غنى عنه في تنظيم أمور حياتنا .

- الغيب ، وهو كل وجود لا يمكن للإنسان أن يدركه إدراكاً حسياً البتة ، والغيب جزء من كيان الإنسان ذلك أن فينا جانباً غيبياً داخلاً في صميم كياننا هو ما يطلق عليه اسم الروح أو أحياناً النفس ، ثم إن علة وجود الكون غيب ، ولا بد للإنسان حتى يعرف حقيقة نفسه وحقيقة الكون من معرفة هذا الغيب ، إذ إن تجاهل الغيب يؤدي إلى قصور في الفهم والتفسير للإنسان والكون ، ومن الغيب الملائكة والجنة والنار والعرش والقلم واللوح المحفوظ وغير ذلك مما عرفناه من خلال الوحي الإلهي .

أجزاء الوجود هذه كلها يتعامل الإنسان معها في حياته ، فهو يتعامل مع الموجود الأكمل جلَّ وتعالى ، خالق الوجود ، ويتعامل مع أجزاء الوجود المخلوق : يتعامل مع ذاته (أو نفسه) ويتعامل مع الآخرين ، ويتعامل مع الكون الطبيعي ، ويتعامل مع الوسائل والأدوات الطبيعية والصنعية ، ويتعامل ، مع الزمن ومع الغيب ، ومع الأفكار ، ولا ينفك إنسان عن ذلك طوعاً أو كرهاً .

إن كل جزء من هذه الأجزاء يشكل مجالاً يمكن الحديث عن الثقافة المرتبطة به ، سواء في صورة مجملة أو في صورة مفصلة .

لعله قد أصبح واضحاً أن جوهر الثقافة لدينا هو تعامل الإنسان مع الوجود في ضوء معرفة عملية معيارية ، وأن الثقافة فيها قطبان متفاعلان : الأول هو الإنسان ، ومنه يبدأ التفاعل أو التعامل ، فهو الفاعل في أمر الثقافة ، والآخر هو الوجود (الذي الإنسان ذاته جزء منه) وإليه يتجه التفاعل ، فهو المنفعل ، وأن الفاعل ، أي الإنسان الذي يمارس الثقافة يعي غايته وهدفه من فعله ، أما العناصر الأخرى التي تضمنها التعريف فكلها عناصر لازمة لتحقيق الثقافة وتجسيدها في صورتها الفعلية التامة .

الثقافة العامة والثقافة الخاصة

إن التعامل مع جوانب الوجود كلها على نحو مفصل أمر لا يستطيعه الفرد الواحد ، لكن الإنسان من حيث هو نوع ، أي النوع الإنساني بأسره يستطيع أن يتعامل مع الوجود على نحو مفصل حيث يقوم كل فرد في هذه الحياة بالتعامل مع جانب أو جزء من الوجود ، ويكون هذا الجزء في أغلب الأحيان صغيراً ومحدداً جداً بالنظر إلى الوجود أو إلى قسم منه مثل الكون الطبيعي .

ويتصل بهذا الأمر أمر آخر ، وهو أن المعرفة العملية بكيفية التعامل مع جميع جوانب الوجود كلها على نحو مفصل أمر غير ممكن أن يحصله فرد واحد من الناس ، وإنما الذي يمكن أن يحدث فعلاً ، هو أن يلم المرء بالمعرفة العملية المتصلة بالتعامل مع كل أجزاء الوجود الرئيسية – التي قسمنا الوجود إليها فيما تقدم آنفاً – على نحو مجمل عام يشمل المبادئ والقواعد الكلية والضوابط والمنطلقات دون الدخول في التفاصيل إلا على سبيل المثال ، فهذا من جهة أمر ممكن ، ومن جهة أخرى فإن ما نراه فعلاً في الواقع هو أن الإنسان يركز على المعرفة العملية المتعلقة بالتعامل مع جزء محدد من الوجود ويحاول أن يعرفه على نحو مفصل ، ويكون هذا التعامل في أغلب الأحوال عبارة عن المهنة التي يمارسها الإنسان في حياته .

هذا التوضيح يقودنا إلى وضع مصطلحين فرعيين في الثقافة هما : **الثقافة العامة والثقافة الخاصة** .

فالثقافة العامة : هي معرفة عملية مكتسبة ، تنطوي على جانب معياري وتتجلى في سلوك الإنسان الواعي في تعامله في الحياة الاجتماعية مع الوجود ، وعلى نحو مجمل يشمل المنطلقات والأسس والمبادئ العامة والقواعد الكلية والضوابط . فتعريف الثقافة العامة هو تعريف الثقافة بعد أن أضيفت إليه عبارة مخصصة (هي الواردة آنفاً بعد لفظ : الوجود) ليشير إلى هذا المستوى العام من الثقافة .

أما **الثقافة الخاصة فهي : معرفة عملية مكتسبة ، تنطوي على جانب معياري وتتجلى في سلوك الإنسان الواعي في تعامله في الحياة الاجتماعية مع جزء محدد من الوجود .**

فتعريف الثقافة الخاصة هنا هو أيضاً تعريف الثقافة مضافاً إليه عبارة مخصصة (هي : جزء محدد من) لتشير إلى هذا المستوى الخاص في الثقافة .

ولأن جوانب الوجود المحددة والصغيرة لا حصر لها ، فإن الثقافات الخاصة ستكون كذلك ، فمثلاً : المعرفة العملية بتعامل الإنسان مع مادة الخشب والتي تتجلى في سلوك النجار حين يمارس مهنته هي ثقافة خاصة مجالها التعامل مع الخشب ، وكذلك التعامل مع الحديد في مهنة الحدادة ، والتعامل مع النبات أو بعض أنواعه أو في بعض الأحيان مع نوع واحد منه ، كما هو في مهنة الزراعة ، والمحامي حين يتعامل مع مشكلات الناس ، ومدير المؤسسة أو الشركة في إدارته لمؤسسته ، والمدرس في تعليم طلابه ، والمفكر في تعامله مع الأفكار ، ورئيس الدولة في رعايته لرعيته ومصالحهم ... ، كل واحد من هذه الأعمال - حين يمارس - يمثل ثقافة خاصة في مجاله الخاص والمحدد ، فكل واحد من أصحاب هذه المهن يتعامل مع جانب محدد من الوجود .

ويترتب على هذا الفهم للثقافة أن يكون كل إنسان يؤدي عملاً أو له مهنة ما ، مهما كانت ضئيلة ، مثقفاً ، إذا كان يقوم بعمله ومهنته هذه في ضوء معرفة عملية ، وبوعي لما يقوم به ، فليس المثقف - في ضوء هذا الفهم للثقافة - فئة قليلة من الناس كالكتاب والمفكرين وأساتذة الجامعات (أي نخبة) فحسب ، وإنما المثقف هو الذي يجسد في سلوكه في هذه الحياة الاجتماعية المعرفة العملية التي اكتسبها في تعامله مع جانب محدد من الوجود[1] .

ويمكن أن يثار هنا سؤال بشأن الثقافة العامة وصلتها بالثقافة الخاصة ، وهو الآتي : هل يعني ما تقدم توضيحه بشأن الثقافة الخاصة أنه لا حاجة للإنسان إلى الثقافة العامة ؟

الجواب عن هذا السؤال ، أن التوضيح السابق لم يقل إنه لا حاجة ، بل العكس هو الصواب ، ذلك أن الإنسان وإن اتخذ من التعامل مع جانب محدد من الوجود

---

(١) انظر تفصيلات أوفى وتعريفات أدق للمثقف وأنواع المثقفين فيما يلي .

مهنة له يمارسها كل يوم وباستمرار ، إلا أنه في الوقت نفسه يتعامل مع بقية جوانب الوجود بلا استثناء ، بل هو لا يقدر على ألا يتعامل معها ، إن الإنسان منا يتعامل مع الله ، ويتعامل مع ذاته ، ومع الآخرين ، ومع الأفكار ، ومع الكون الطبيعي والبيئة التي تحيط به ، ومع الأدوات والوسائل ومع الزمن ، ومع الغيب ، وعليه فهو في حاجة إلى قدر معين من المعرفة يمكن أن نطلق عليه **الحد الأدنى للثقافة العامة** الذي لا غنى لكل إنسان عنه ، ثم يتفاوت الناس بعد هذا الحد ما يشاؤون كل حسب قدرته وظروفه ، هذا الحد الأدنى من المعرفة يحتاجه كل إنسان لكي يستطيع أن يتعامل في حياته الاجتماعية مع جوانب الوجود المختلفة ، وقد سبق أن ذكرنا أن هذه المعرفة من المستحيل أن يحصِّلها الإنسان على نحو مفصل ، وإنما الممكن هو أن يحصلها على نحو مجمل ، فالإنسان إذن ، بجانب ثقافته الخاصة بحاجة إلى ثقافة عامة لها حد أدنى .

والثقافة العامة ، وفي حدها الأدنى ، تقوم بدور هام في حياة الناس ، فهي التي تسهل مهمة تعامل الإنسان مع الآخرين في الحياة الاجتماعية ، وكذلك تعامله مع جوانب الوجود كلها ، كما أنها من زاوية أخرى هي التي تظهر فيها ومن خلالها القيم السائدة في المجتمع ، أعني على مستوى الواقع ، لأنها - كما ذكرنا في تحديد مفهومها - تشمل « المنطلقات والأسس والمبادئ العامة والقواعد الكلية والضوابط » .

ويحسن التنبيه إلى أن هذه الثقافة العامة - في حدها الأدنى فما فوق - يتم تجسُّدها في سلوك الإنسان (أي تجسّد المنطلقات والأسس والمبادئ العامة والقواعد الكلية والضوابط) في مواقف جزئية يتعامل فيها الإنسان مع جوانب محددة مختلفة من الوجود ؛ وهذا يعني أن الثقافة العامة تتجسد في الثقافة الخاصة ، فما يتجسد في الواقع هو ثقافة خاصة .

إن الإنسان ، في واقع حياته الاجتماعية ، يمارس ثقافات خاصة متعددة ، لكن الثقافة لخاصة التي ينتسب إليها هي تلك التي يتعامل فيها مع جانب محدد من الوجود يكرِّس له الجانب الأكبر والرئيس من جهده ووقته وحياته ابتداءً من اكتساب المعرفة العملية المتعلقة بالتعامل معه ، ثمَّ ممارسة هذه المعرفة وتجسيدها في سلوكه . وهذه الثقافـــة الخاصة الرئيسة للإنسان تمثِّل في غالب الأحيان المهنة التي يمتهنها الإنسان في حياته .

والحق أن بعض الناس ، ممن يتعاملون مع قطاع أكبر من الوجود في أعمالهم ومهنهم ، يحتاجون إلى قدر أكبر من الثقافة العامة من الذين يتعاملون مع قطاع أصغر من الوجود ، فمدير الشركة أو المؤسسة يحتاج إلى ثقافة عامة أكثر مما يحتاجه رئيس قسم في هذه الشركة ، وهذا يحتاج إلى ثقافة عامة أكثر من موظف في هذا القسم ... وهكذا ، وهذه الأقدار كلها فوق الحد الأدنى بطبيعة الحال .

هذا المعنى وهذه الحاجة أدركتها العديد من النظم التعليمية في بلدان مختلفة حين جعلت للتعليم سناً إلزامية على كل فرد ناشئ في المجتمع أن يجتازها ، ونعتقد أن أخذ ما طرحناه حول مفهوم الثقافة الخاصة والثقافة العامة بعين الاعتبار يمكن أن يسهم في تحسين أكثر وعياً لبرامج التعليم في هذه المرحلة الإلزامية .

المـثـقـف

أوضحنا فيما تقدم رؤيتنا للثقافة ، ويأتي هذا البحث في سياقه الطبيعي - فيما نرى - لما بين مصطلحي الثقافة والمثقف من تلازم .

مفهوم المثقف (بعامة) :

التحديد الأولي الذي يمكن طرحه هو القول بأن المثقف هو الشخص الذي اكتسب ثقافة أو لديه ثقافة أو يمارس الثقافة ، هذه العبارات يفهم منها أن مفهوم

المثقف يرتد إلى مفهوم الثقافة ، أي إننا نعرف المثقف إذا عرفنا الثقافة وليس العكس[1] ، وهذا في نظرنا مُشاكل إلى حد كبير للقول المنسوب إلى الإمام علي كرم الله وجهه : **لا تعرف الحق بالرجال ولكن أعرف الحق تعرف أهله** ، ومن أسباب عدم انعكاس الأمر عندنا أن للثقافة جانباً معيارياً لا تصل إليه الغالب ثقافة المثقف ، هذه التي تمثل ما هو كائن ، فنحن لا نشتق - في سياق الثقافة والمثقف - ما ينبغي أن يكون مما هو كائن .

لقد أشرنا في شرح مفهومنا للثقافة وما تستلزمه عبارة (يتجلى في سلوك الإنسان الواعي) ، إلى أن الفرد لا يكون مثقفاً تاماً أو مثقفاً بالفعل إذا كانت لديه المعرفة الموصوفة في التحديد لكنه لا يمارسها في سلوكه ، أو مارسها ولكن ممارسة خالية من الوعي (الحد الأدنى منه) .

ونرى قبل تقديم تحديدنا للمثقف - المبني على مفهومنا للثقافة - تقديم بعض الإيضاحات اللازمة ، وذلك لما تقدم بيانه من وجود مفهومين فرعيين للثقافة ، هما : الثقافة العامة والثقافة الخاصة ، وبيان ما يبرر وجودهما على المستوى النظري ، فهل يستلزم ذلك أن يكون لدينا نوعان من المثقفين : مثقف عام ، أي من لديه ثقافة عامة فقط ، ومثقف خاص ، أي من لديه ثقافة خاصة فقط ؟ الجواب هو أن وجود هذين المصطلحين الفرعيين على المستوى النظري لا يستلزم وجود نوعين من المثقفين تبعاً لهما ، لكنهما ضروريان في تحديد وصف المثقف بصورة أكثر دقة ؛ وبيان ذلك

---

(١) يرى الأستاذ محمد عابد الجابري أن تعريف الثقافة يؤخذ من تعريف المثقف عاكساً ، فيما نرى ، الاتجاه الطبيعي للعلاقة بين المفهومين ، وذلك في قوله : « لنقل إن ما نقصد بالثقافة هو ما يجعل الإنسان مثقفاً بالمعنى الاصطلاحي المعاصر للكلمة . والمثقف في المجال التداولي العربي الراهن هو من مهنته استهلاك المواد الفكرية والمساهمة في إنتاجها ونشرها » . أنظر : محمد عابد الجابري ، **وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٩٢ ، ص١٦٨ .

أنه لما كان يستحيل على الفرد التعامل مع كل جوانب الوجود وأجزائه على نحو مفصل ، وكان لا بد له - كمكلف - من التخصص في التعامل مع جانب محدد من الوجود بعد أن يكتسب المعرفة اللازمة لذلك ، وكان هذا الجانب المحدد يتفاوت ، من فرد لآخر ، كماً وكيفا ، وكان هذا الفرد يعيش في بيئة اجتماعية وطبيعية وهو مضطر للتعامل فيها مع كل جوانب الوجود ، فإن صورة المثقف - في ضوء هذه المقدمات ومفهوم الثقافة - يمكن تحديدها في الأفكار التالية :

ينبغي إعداد كل إنسان في المجتمع - من بداية حياته - ليكون مثقفاً حتى يصبح كل إنسان مكلف في المجتمع مثقفاً (بثقافة خاصة) .

جميع المثقفين (المكلفين) بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة العامة ، ثم يمكن لهم أن يتفاوتوا بعده في اكتساب الثقافة العامة ما شاؤوا .

تتفاوت حاجة المثقف إلى الثقافة العامة وفقاً للجزء المحدد من الوجود الذي يتعامل معه ، فكلما كان هذا الجزء أوسع كماً ، أو أعلى كيفاً في مرتبته الوجودية ، كانت حاجته إلى قدر من الثقافة العامة كماً وكيفاً أكبر . (توضيح ذلك أن عامل النظافة الذي يتعامل مع تنظيف الطرقات لا يلزم أن تكون ثقافته العامة بقدر الثقافة العامة لدى المسؤول عن عمال النظافة ، ومثل ذلك يحتاج المدير العام لمؤسسة ما ثقافة عامة أكثر مما لدى رئيس قسم فيها ، وهذا بحاجة إلى ثقافة عامة أكثر مما لدى موظف في قسمه ، وهكذا يكون الأمر في كل مجالات الثقافة الخاصة) .

لا يكون المثقف مثقفاً بالفعل أو مثقفاً تاماً حتى يجسد ثقافته في سلوكه في الحياة الاجتماعية عن وعي بذلك ، محاولاً الاقتراب من الصورة المعيارية ما أمكن إن لم يمكنه الوصول إليها .

وفقاً لهذا الفهم لا يكون المثقفون - كما هو شائع عند العديد من الكتاب - فئة معينة من المكلفين في المجتمع ، هم النخبة أو الصفوة من أهل الفكر والأدب

والفن ، هم في نظر أنفسهم أهل الحل والعقد ، ويحق لهم بذلك أن يتميزوا عن بقية أفراد المجتمع ، وإنما هذه الفئة مثقفون كما غيرهم ، كل ما في الأمر أن الجزء الذي يتعاملون معه في الوجود يختلف عن الأجزاء الأخرى التي يتعامل معها غيرهم وفقاً لاستعداداتهم وإعدادهم ، وبعد ذلك فهم وغيرهم ، في ضوء هذه الرؤية للثقافة عليهم أن يجمعوا ثقافتهم في سلوكهم محاولين أن يقتربوا من الجانب المعياري لهذا التعامل جهدهم .

وهكذا نستطيع - في ضوء ما تقدم من إيضاحات - القول بأن لفظ المثقف إذا أطلقناه دون إضافات فإننا نقصد به المثقف التام ، ويمكننا تحديد مفهوم المثقف (أي المثقف التام) بالقول الآتي :

المثقف هو الإنسان الذي يجسد ثقافة خاصة في سلوكه (في تعامله مع جانب محدد من الوجود) ، **ويجسد في الوقت نفسه ثقافة عامة ، في حدها الأدنى فما فوق**[1] (في التعامل مع جميع جوانب الوجود) .

ولكي نتمّم صورة المثقف من كل جوانبها ، نقول : إن هناك فئات ليست قليلة من أفراد المجتمع لا تنطبق عليهم كل أوصاف المثقف التام التي ذكرناها آنفاً ، وهؤلاء يمكن تسميتهم المثقفون غير التامين ، وهم اكثر من فئة - كما أشرنا آنفاً وهم :

- الذين يطلبون المعرفة متفرغين لطلبها على اختلاف مراحلهم ، أي الذين هم في مرحلة الإعداد لاكتساب ثقافة خاصة ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون بالقوة** .
- الذين تم إعدادهم واكتسابهم معرفة عملية معينة في التعامل مع جانب محدد من الوجود ، لكنهم لا يمارسون هذه المعرفة لسبب أو لآخر ، أو أنهم مارسوها ثم توقفوا عن ممارستها ، أي تعطلوا ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون العاطلون** .

---

(١) فهم المعنى التام لتحديد المثقف هنا - من الواضح أنه - يحتاج إلى معرفة المعنى المقصود بمصطلحي : ثقافة عامة وثقافة خاصة ، المتقدم بيانهما .

- الذين اكتسبوا معرفة عملية في التعامل مع جانب محدد من الوجود لكنهم يتعاملون مع جانب آخر من الوجود مختلف عنه ولا يملكون المعرفة العملية في التعامل مع هذا الجانب ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون التائهون** . ويظل وصفهم هكذا حتى يتحولوا إلى التعامل مع الجانب من الوجود الذي اكتسبوا ثقافة خاصة حوله ، أو يكتسبوا الثقافة الخاصة بهذا الجانب الآخر الذي يتعاملون معه ، بعد أن كانت لم تكن لديهم .

- الذين يمارسون معرفة عملية مكتسبة ، في تعاملهم مع جانب معين من جوانب الوجود ، لكنها مخالفة للجانب المعياري وغير متسقة معه (وفقاً لمعايير الثقافة العامة التي ينتسبون إليها) ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون الضالون** .

- الذين يمارسون معرفة عملية مكتسبة ، في تعاملهم مع جانب معين من جوانب الوجود ، لكنها مخالفة للجانب المعياري وغير متسقة معه (وفقاً لمعايير الثقافة العامة التي ينتسبون إليها) ، وهم بجانب ذلك يقومون بنشر هذه المعرفة المخالفة للجانب المعياري بين الناس ، ويصرون على أنها معرفة صائبة ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون الضالون المضلون** .

- الذين لديهم معرفة عملية مكتسبة في التعامل مع جانب معين من جوانب الوجود ، متفقة ومتسقة مع الجانب المعياري (وفقاً لمعايير **الثقافة** العامة التي ينتسبون إليها) ، لكنهم في سلوكهم الفعلي يبتعدون عن تجسيد هذه المعرفة وينحرفون عن جانبها المعياري ، قاصدين لذلك قصداً ، بدافع من هوى أو مصلحة خاصة أو غير ذلك من الدوافع ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون المنحرفون** .

- الذين لديهم معرفة عملية مكتسبة في التعامل مع جانب معين من جوانب الوجود ، مثقفة ومتسقة مع الجانب المعياري (وفقاً لمعايير الثقافة العامة التي ينتسبون

إليها) ، لكنهم في سلوكهم الفعلي يبتعدون عن تجسيد هذه المعرفة وينحرفون عن جانبها المعياري ، قاصدين لذلك قصداً ، بدافع من هوى أو مصلحة خاصة أو غير ذلك من الدوافع ، ثم هم بجانب ذلك يقومون بنشر هذه المعرفة بين الناس ، فهؤلاء نسميهم : **المثقفون المنحرفون المضلّون** .

هذا التقسيم لأنواع المثقف يمكن أن يستخدمه أهل كل ثقافة لتصنيف أفراد المجتمع وفئاتهم من منظور الثقافة ، وهذا التصنيف - كما بدا في تحديد مفهوم كل فئة فيه - ينظر إلى الجانب المعياري في الثقافة ويجعله المرجعية في التصنيف وفي التوصيف الذي حملت دلالات بعض مصطلحاتها دلالات أخلاقية ، (الضال والضال المضل ، والمنحرف والمنحرف المضل) .

ولعله يُفهم من هذا التوضيح ، المعنى الذي يتداوله غالبية الباحثين في الأنثروبولوجيا الثقافية ، وهو أن كل ثقافة هي ثقافة صائبة وأنه لا تفاضل بين الثقافات بالرغم مما هو واقع بينها من الاختلافات ، ولذلك فأمر الثقافة أمر نسبي ، والكل لديه ثقافة ويراها الأصوب ؛ وهذا المعنى لم نقصده ، ولا هو لازم عن كلامنا .

إن رؤيتنا للثقافة والمثقف أنهما يختلفان من ثقافة إلى أخرى ، وأن البحث عن مواطن الاختلاف الجوهرية الأساسية يلتمس بالدرجة الأولى في الثقافة العامة لكل من هذه الثقافات وفي الجانب المعياري في كل منها ، وأنه إذا كان لدينا أكثر من جانب معياري للتعامل مع الوجود وأجزائه ، فإن العقل السليم يقضي أن يبحث الإنسان عن الجانب المعياري الأكمل ، فتكون الثقافة الأكمل هي التي فيها الجانب المعياري الأكمل ، ومن ثم يكون المثقف الأكمل هو الذي يجسد في سلوكه هذه الثقافة الأكمل .

والحق الذي نراه ، أن الأمر إذا لم يكن كذلك ، فإن النظرة النسبية هي التي تسود ، وسوف يلزم عنها أمور سلبية عديدة مثل : الفوضى أو الصراع أو النظرة العبثية للحياة وغيرها من السلبيات .

علاقة المثقف بالسلطة

لا نظن أن هناك خلافاً حول تحديد المقصود بالسلطة ، هذه التي تتجسد في رئاسة الدولة ابتداءً ، وفي الأجهزة التنفيذية فيها ، التي بيدها اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الداخلية على اختلاف مجالاتها ، وبالسياسات الخارجية ، وبيدها القدرة على تنفيذ هذه السياسات .

أما لفظ « المثقف » فإنه مصطلح وصفناه بأنه « جذاب ومضلل » شأنه شأن مصطلح الثقافة ، وفي ضوء تعريفنا للمثقف – المتقدم آنفاً – يكون كل صاحب مهنة يعرف كيفية التعامل الصحيح في هذا الجانب المحدد من الوجود الذي يتعامل معه مثقفاً بثقافة خاصة في هذا الجانب ، ويكون لديه في الوقت نفسه حدّ أدنى فما فوقه من المعرفة والوعي بالمرجعية المعيارية لكل أنواع التعامل وهي ما أسميناه : الثقافة العامة ، إن الترجمة الإجرائية الأولى هي أن كل صاحب مهنة في مهنته ، من أدنى المهن (عامل النظافة مثلاً) إلى أعلى مهنة في المجتمع (رئاسة الدولة) هو مثقف في مجال مهنته إذا كانت لديه المعرفة العملية الصحيحة لأداء هذه المهنة والتعامل المطلوب فيها .

والترجمة الثانية لهذا التعريف ، هي أن المثقف هو الخبير في حقل من حقول الحياة التي لا حصر لها ، فهناك خبير اقتصادي ، وخبير في السياسة وخبير في القضايا الاجتماعية وخبير في الطب وفي الزراعة وفي الإدارة وفي الموسيقى وفي الأدب وفي المسرح وفي العلم وفي الفلسفة إلى آخر ما هنالك من مجالات ، بل إن ما نجده في الواقع هو أن هناك خبراء في مجالات جزئية محددة في كل واحد من هذه المجالات الواسعة . وهكذا نصل إلى أن المثقف ليس واحداً من مجموعة نخبوية مثل الإعلاميين أو الكتاب أو المفكرين أو الأكاديميين أو غيرهم . إن كل فرد راشد

مكلف في المجتمع ينبغي أن يكون مثقفاً بثقافة خاصة في الجانب المحدد الذي سيتخذه مهنة له ، ويكون في الوقت نفسه مزوداً بثقافة عامة هي حدها الأدنى فما فوق ، وهي ما أسميناه الثقافة العامة – كما تقدم آنفاً – .

يرى البعض – كما تقدمت الإشارة – أن المثقف هو الإنسان الواعي بقضايا مجتمعه وأمته ويستطيع أن يتحدث في شؤون الحياة العامة ويشخص عللها ويصف لها الدواء ، والأمة بطبيعة الحال بحاجة إلى هذا الصنف من الناس ، وهؤلاء مثقفون ، لكنهم ليسوا وحدهم من يحتكر هذا الوصف ، وهؤلاء إن كانوا يتحدثون ويشخصون الأوضاع ويضعون الحلول بصورة عامة كلية وشمولية فهم مثقفون في مجال الأفكار ، فهم مفكرون أو فلاسفة ، وإن كانوا يتحدثون في مجالات متخصصة : سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ... إلخ فهم مثقفون كل في المجال الذي يتقنه ويتحدث فيه .

إننا لا نريد أن « نهوّل » من أمر المثقفين الذين يرون أنفسهم نخبة ترى أن واجب السلطة والأمة أن تطيعها وتنفذ اقتراحاتها ، وإن لم تفعل السلطة والأمة ذلك فلأنها متخلّفة في وعيها عن وعي هذه الفئة ، كما إننا لا نريد أن « نهوِّن » في الوقت نفسه من شأن هذه الفئة ولا من شأن غيرها من فئات المثقفين ، فكل راشد مكلف ينبغي أن يكون مثقفاً – كما أشرنا آنفاً – وكما قال رسولنا محمد عليه الصلاة والسلام : « كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته » .

إننا نرى في طرح هذه الإشكالية بهذا العنوان – من جهة – متابعة لطروحات ظهرت في الغرب وتقليداً محضاً – ومن جهة أخرى – تكلفاً ومشكلة مصطنعة يمارس الخائضون فيها رياضة فكرية من أجل الإمتاع والمؤانسة إلى حد كبير ، ولهذا أقترح أن تتغير طريقة تناول هذه المسألة فيصبح الحديث أكثر تحديداً وأقرب إلى الكلام القابل للتطبيق ، وذلك بأن نستبدل بالحديث عن المثقف والسلطة الحديث عن الخبراء في المجالات المختلفة في وضع السياسات والاقتراحات والحلول المختلفة للسلطة والدولة في الأمور الداخلية والخارجية ، بحيث تستفيد السلطة

والدولة من خبرة الخبراء، كل في مجال تخصصه وخبرته، بدلاً من معالجة الأمر على أنه استقطاب بين فئتين متعارضتين بالضرورة، تسعى كل فئة لتجعل الأخرى تابعة لها وخاضعة لرأيها.

وحتى لا نتهم بأننا «نغرّد خارج السرب» أقول: إن واقع حال الأمة في علاقة الخبراء بالسلطة لا يمثل الصورة المطلوبة التي ينبغي أن تكون، وهو واقع لا يَسُرّ، بل هو محزن في بعض الأحيان، فالسلطة أحياناً تنتقي خبراءها من الذين يبررون لها ما تريد ويزينونه، وتضيق ذرعاً بالخبير الذي يقدم رأياً أو اقتراحاً لا يروق لها ولو كان مدعماً بالحجج المقنعة.

ومن جهة الخبراء هناك بعض منهم يرغب في تحصيل مكاسب ومصالح شخصية فيلجأ إلى نفاق السلطة تحت ستار الخبرة - ونقول البعض وليس الكل - فيزينون الخطأ ويبررون أحياناً السلوك الفاسد.

هذا الواقع السلبي هو ما نريد له أن يتغير: أن تدرك السلطة أنها بحاجة إلى خبرة كل الخبراء، كل في مجاله وتخصصه، حتى تستطيع رسم السياسات الصائبة التي تحقق للمجتمع والأمة التنمية الحقة والخير، فتتمكن من قيادة المجتمع مستعينة بخبرائها في المقام الأول وليس بخبراء البنك الدولي والأمم المتحدة، وإن استعانت بهؤلاء فيكون خبراؤها بمثابة الضوابط وأصحاب الكلمة الأخيرة. إنه في بعض الأحيان يمكن لعامل نظافة مخلص في عمله أن يقدم رأياً سديداً للسلطة في هذا الجانب قد لا يخطر على بال مسؤولي السلطة في المواقع العليا، إذ هو أقرب إلى أرض الواقع منهم.

أما الخبراء فدورهم أن يؤدي كل واحد منهم في موقعه واجبه الذي يتطلبه عمله، وأن يعمل على ترقية هذا العمل والتعامل الذي يقوم به، ويقدم للسلطة كل ما أوصلته

إليه خبرته لجعل التعامل في جانب تخصصه أيسر وأجدى وأكمل وأرقى ، وأن يقوم بذلك مخلصاً للحق وناصحاً لمجتمعه وأمته والسلطة القائمة فيها دون أن يكون قصده أن يحصّل منافع خاصة من وراء ذلك ، فإذا لم تحصل المنافع توقف عن أداء الواجب بحجة الإحباط وأنه لا أحد يستمع له فهو « خبير الخبراء » وأوحد زمانه علماً وخبرة في هذا المجال . إنه صاحب رسالة وأمانة ، والصعوبات والعوائق موجودة وستواجه صاحب الرسالة حتماً .

إن المطلوب هو أن تتعاون السلطة بكل أجهزتها مع الخبراء في المجالات المختلفة للتغلب على الصعوبات والعوائق والمشكلات ، لتحقيق التنمية الحقيقية والخير الحقيقي للوطن والأمة ، وأن يكون بينهما اتفاق على الأهداف الإستراتيجية والقريبة حتى تتوحد الجهود لتحقيقها .

وأختم هذه الكلمة بقصة لها عبرتها في هذا الموضوع : كنت في أثناء دراستي في بريطانيا تلميذاً للمستشرق المعروف وليم منتجمري وات ، ودار حديث بينه وبين بعض الطلبة المسلمين - وكنت أحدهم - حول دور المستشرقين في خدمة الاستعمار ، وأن هدفهم لم يكن الوصول إلى الحقيقة ، بل تشجيع الاستعمار وتكريسه ، وفي إجابته وتعليقه ذكر عن نفسه شخصياً أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تطلب منه أن يقدم لها المشورة والرأي في بعض القضايا الخاصة بالدول العربية أو الإسلامية ، وأنه كان يقدم المشورة في ضوء خبرته العلمية الأكاديمية ولم يتجاوز دوره هذه الحدود .

لعلّ في هذه الحادثة ما يكون مثالاً ومجالاً للتأمل في العلاقة بين المثقف ، (أي الخبير في مجال ما) ، وبين السلطة التي كانت منها المبادرة في الاستفادة من هذه الخبرة .



الهُوية الحضارية
بين الأصول والواقع

الهوية الحضارية
بين الأصول والواقع

قبل الدخول في بحث هذه القضية المعاصرة في العالمين العربي والإسلامي ، لا بدّ من توضيح معاني المصطلحات الواردة في هذه القضية ، ذلك أن تحديد المفاهيم في البحث العلمي يؤدي إلى وضوح الأفكار المطروحة ، ويضفي على البحث دقة أكثر ، ويترتب عليه اقتصاد في الجهد المبذول من جانب كل من الباحث والملتقي .

المصطلح الأول الذي نحتاج لتوضيحه هو : **الهُويَّة** .

الهُوية : لفظ هوية مأخوذ من الضمير هو ، وهوية الشيء هي جملة الصفات الجوهرية فيه التي تميزه عن غيره من الأشياء وتجعل له كياناً ووجوداً متميزاً .

والصفة الجوهرية في الشيء هي الصفة التي إذا فقدت منه لم يعد هو ما هو . فمثلاً العقل صفة جوهرية في الإنسان ، فإذا فقد الإنسان العقل لم يعد إنساناً (بالمعنى الكامل للإنسان) .

وعليه ، إذا أردنا أن نتعرف على هوية إنسان ما أو مجتمع ما ، فإن علينا أن نبحث عن مثل هذه الصفات الجوهرية المميزة لهذا الإنسان أو المجتمع أو الحضارة ، والتي تجعل له كياناً ووجوداً مستقلاً .

المصطلح الثاني الذي نحتاج لتوضيحه هو : **الحضارة** .

الحضارة : لفظ مشتق من الحضر ، وهي التجمعات السكانية في المدن . وحواضر العالم هي المدن الكبرى فيه حيث تتوافر جميع احتياجات الإنسان في أرقى أشكالها المتاحة من مأكل وملبس ووسائل المواصلات ومؤسسات العلم والتعليم وغير ذلك من المنجزات .

ويقابل الحضر البدو ، ولفظ البدو يشير إلى تجمعات سكنية غير مستقرة بشكل دائم في البادية أو الصحراء حيث الحياة البسيطة البعيدة عن استخدام الأدوات والوسائل والمنجزات الإنسانية التي يستخدمها أهل المدن أوالحواضر .

والمعنى الاصطلاحي للفظ حضارة الذي سنأخذ به هنا هو الآتي :

الحضارة هي جملة المنجزات الإنسانية المتراكمة لأمة من الأمم أو مجتمع من المجتمعات خلال حقبة زمنية معينة في مجالي المنجزات المادية (وسائل وآلات ، أجهزة ، مباني ، جسور ، مصانع ...) والمنجزات غير المادية (علوم ، آداب ، فنون نظرية ، قيم ، نظم ... إلخ) .

وقيام الحضارات تؤثر فيه عوامل عديدة (استقرار المجتمع ، قوته العسكرية والمالية ، مدى انتشار العلم فيه ، العقيدة السائدة ... إلخ) لكننا سنشير هنا إلى أهمية عاملين رئيسين لهما الأثر في قيام الحضارة وشكلها ، وهما : **العقيدة والعلم** .

إن العقيدة السائدة في أمة من الأمم ، سواء أكان مصدرها دين سماوي أم كانت من وضع البشر ، هي التي تحدد انطلاقة الحضارة في هذه الأمة ، ذلك أن العقيدة هي التي تحدد الأهداف العامة للحضارة وترسم معالمها الرئيسة وتصبغها بصبغتها وتطبعها بطابعها ، فتبرز في الحضارة الخصائص الأساسية لهذه العقيدة . ويمكن توضيح هذا القول بالنظر في الحضارة الإسلامية أو في الحضارة الحديثة التي توجهها المعتقدات العلمانية ، إن خصائص الحضارة الإسلامية هي خصائص ترجع

إلى الإسلام وخصائصه فهي حضارة وسطية معتدلة رحيمة ، تحترم الإنسان وتراعي كرامته وحقوقه ، وهي مع ذلك حضارة قوية عزيزة ... إلخ ، والحضارة الغربية الحديثة التي توجهها عقائد علمانية تنحى الدين جانباً عن توجيه شؤون المجتمع والحياة ، نجد من خصائصها الاهتمام بأمور الدنيا المادية ، والحرص على المنافع الشخصية والمصالح الخاصة كما يحددها الناس بعقولهم ، ويظهر فيها التطرف ، ويسخر العلم والبحث العلمي لتحقيق مصالح مادية دنيوية وشخصية ، كالتفوق العسكري من أجل الهيمنة والسيطرة على الآخرين ... إلخ .

أما العلم فإنه العامل الحاسم الثاني بعد العقيدة ؛ إن استقراء تاريخ الحضارات يخبرنا أنه ما من حضارة قامت على الجهل ، وإنما على العلم ، وأن المجتمع الذي يريد إنشاء حضارة خاصة به ، يبدأ بالعلم ، يجمعه من داخل المجتمع وخارجه ، وييسره للناس ، وينفق على العلم والعلماء وطلبة العلم بسخاء ، (يمكن للمرء أن يسترجع المرء سخاء المأمون في دفع وزن الكتاب المترجم مكافأة لمترجمه ، وما فعلته أمريكا في هذا العصر في جذب العقول المفكرة والعالمة وإغراقها بالمكافآت العالية) فالحضارة ، أي المنجزات الإنسانية ... إلخ ، لا تنم بدون علم يشمل جميع المجالات .

والحق أن للعلم في الحضارة اعتبارين : الأول أنه أساس وعامل في قيام الحضارة ، والثاني أنه ناتج من نواتج الفاعلية الحضارية ، أي منجز من منجزات الحضارة ، ويمكن القول في هذه المسألة بأن هناك علاقة جدلية بين العلم والحضارة (إذ هو أساس في قيام الحضارة وناتج من نواتجها) .

وينبغي في هذا المقام التنبيه إلى أن الحضارة لا تستورد جاهزة كما تستورد الآلات والسلع الجاهزة ، فنحن لا يكون لدينا حضارة إذا استوردنا منجزات حضارة أخرى ، مادية كانت أم غير مادية ، وإنما يمكن القول بأن لدينا حضارة إذا أنجزنا نحن كل ما نحتاجه من منجزات بعقولنا وأيدينا .

والآن، أصبح من اليسير أن نعرف المقصود بعبارة: **الهُوية الحضارية**، الذي سيكون الآتي:

الهوية الحضارية لأمة ما أو مجتمع من المجتمعات هي جملة الصفات الجوهرية الأساسية التي تتميز بها حضارة هذه الأمة أو المجتمع (أي تتميز بها منجزاتها المادية وغير المادية) والتي تميز هذه الحضارة عن غيرها من الحضارات الأخرى.

وهنا يمكن القول: إن خصائص أي حضارة (أي خصائص جملة منجزاتها المادية وغير المادية) ستكون متأثرة ومشاكله لخصائص العقيدة التي قامت عليها هذه الخصائص، ذلك أن العلم - في الغالب - مشترك بين كل المجتمعات، وهو محايد إلى حد كبير، فيبقى انعكاس خصائص العقيدة على الحضارة؛ بل لقد ثبت عملياً أن ما يُسمى صراع الحضارات هو في واقع الحال صراع عقائد.

وقبل أن نذكر خصائص الحضارة الإسلامية التي نطمح إلى الوصول إليها وإنجازها في هذا العصر، سنحاول أن نتبين دلالات سؤال أمة ما - كالأمة العربية الإسلامية - عن هُويتها.

إن السؤال عن الهُوية الحضارية لأمة ما يعني - من جهة - أن معالم هذه الهوية باتت باهتة غير واضحة المعالم ولم يعد الناس على وعي بها، فهي لا تعيش في عقولهم ووجدانهم، نتيجة لاضمحلال الحضارة أو عدم وجودها (أي عدم وجود المنجزات المادية وغير المادية) واعتمادها على منجزات الحضارات الأخرى، أو لتعرض هذه الهُوية للاستلاب نتيجة عوامل الضعف والتخلف بكل أنواعه؛ كما يشير سؤال الأمة عن الهوية الحضارية - من جهة أخرى - إلى دلالة إيجابية، وهي أن البحث عن الهُوية الحضارية يشير إلى حرص الأمة أو المجتمع على محاولة تغيير الوضع السلبي القائم والعمل على إقامة حضارة لها من جديد، لها هويتها الخاصة بها والمميزة لها عن الحضارات الأخرى.

سأتابع الحديث في اتجاه ما ينبغي أن يكون ، وهو البحث عن هوية الحضارة العربية الإسلامية الجديدة ، هذه الحضارة التي هي في هذا الوقت مشروع في مراحله الأولى يتلمس طريقه إلى أرض الواقع والتطبيق ، ونكرر ما أوضحناه آنفاً ، من أن البحث عن الهوية الحضارية بحث عن الصفات أو الخصائص الجوهرية المميزة لحضارة ما عن غيرها من الحضارات ، فما هي هذه الخصائص الجوهرية التي ستتميز بها الحضارة العربية الإسلامية التي نطمح لتحقيقها ؟

يحسن التنبيه إلى أننا ونحن نحاول الإجابة عن هذا السؤال نستحضر في ذهننا خصائص العقيدة الإسلامية التي ستوجه فاعليات إقامة هذه الحضارة ، لما أشرنا إليه من وجود الصلة بين العقيدة والحضارة التي تقوم عليها .

وعليه يمكن التحدث عن الخصائص الآتية التي تميز الحضارة العربية الإسلامية المنشودة :

١. **أنها حضارة ربانية** : والمقصود بالربانية هنا أن كل ما فيها من منجزات مادية وغير مادية يتم تنفيذاً لأوامر الرب سبحانه وتعالى وطاعة له ، فلا يكون لدينا في الحضارة الإسلامية منجزات تغضب الرب ، أو فعلها فيه معصية للرب ، وفي هذه الحضارة تصبح القيم الربانية هي الموجه لما ينبغي إنجازه وما ينبغي الابتعاد عنه ، وهي المعيار للحكم على هذه المنجزات .

وفي الحضارة الإسلامية الربانية تجري الفاعلية الإنسانية الحضارية في إنجاز المنجزات المختلفة وفقاً للمفاهيم الرئيسة التي حددها الله سبحانه وتعالى ، ربانية الخلافة والأمانة والعبادة .

٢. **أنها حضارة إنسانية** : الإنسانية مصدر صناعي منسوب إلى الإنسان ، والمعنى الذي نقصده هنا هو أن هذه الحضارة (أي جملة المنجزات المادية وغير المادية)

ملائمة للفطرة والطبيعية الإنسانية ، فلا تتعارض مع هذه الفطرة ، وتسعى إلى تهذيب هذه الفطرة الطبيعة الإنسانية والوصول بها إلى الكمال اللائق بها كطبيعة إنسانية ، فكل ما في هذه الحضارة يوافق الإنسان وحياته ، ويرقيها ويسمو بها ويسعى إلى تكميلها .

لقد كان العلم الأول الذي اهتمت به الحضارة الإسلامية في الماضي هو علم الطب ، والسبب في ذلك أن هذا العلم يساعد على تكميل وجود الإنسان في جانب هام من جوانبه هو البدن ، وذلك بوقايته من الأمراض ومعالجة ما يصيبه من علل وأمراض ، ثم توالي الاهتمام بالعلوم الأخرى وبالمنجزات التي تيسر حياة الإنسان وتجعلها أفضل وأكمل .

٣. **أنها حضارة عقلانية** : العقلانية هي مصدر صناعي منسوب إلى العقل ، والمقصود بالعقلانية هنا أن منجزات هذه الحضارة مبنية على أحكام العقل ونشاطه سواء في إنتاجها أم في تحديد غايتها ومقاصدها ، وأن كل ما في هذه الحضارات من منجزات يمكن أن يبرر عقلياً بحيث لا يكون في هذه المنجزات شيء لا منفعة فيه للإنسان ، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة .

العقلانية صفة مرتبطة بالعلم لأن العلم ناتج عن فاعلية العقل وتفكيره السليم ، ومنجزات الحضارة بعامة تستند إلى العلم وإلى تحقيق منفعة الناس .

لقد حاولت أمريكا في عهد الرئيس ريجان أن تنجز برنامجاً حو حرب الفضاء والنجوم ، وإنشاء قواعد عسكرية في الفضاء ، وقد رفض هذا المشروع العديد من العقلاء والمفكرين ، لأنه مشروع لا يقبله العقل السليم الذي رأى فيه إسرافاً في الإنفاق على أمور ضئيلة النفع إن لم تكن عديمة منه ، ولو أنجز هذا المشروع لكان مشروعاً لا عقلانياً .

ومع أن الضارة الغربية الحديثة تتصف بصفة العقلانية في جانب كبير من منجزاتها ، إلا أنها لا تخلو من العديد من الإنجازات المادية وغير المادية مما لا يستطيع العقل تبريره ، ونضرب أمثلة على بعض الاتجاهات الفكرية والنظريات اللاعقلانية ، كالاتجاه الفوضوي وبعض الأفكار والفلسفات الوجودية التي تؤمن بالعبثية وبالحرية الشخصية اللامسؤولة .

إن الحضارة العربية الإسلامية المنشودة يفترض أن تكون حضارة عقلانية في كل جوانب منجزاتها .

٤. **أنها حضارة قوية عزيزة :** الحضارة العربية الإسلامية المنشودة ينبغي أن تكون حضارة قوية عزيزة ، قوية لما تملك من أسباب القوة المختلفة ؛ المادية كالأدوات والآلات التي تدافع بها عن وجودها أرضاً وأفراداً وثروات ، وغير المادية مثل العقيدة السليمة والقيم الخلقية السامية ، التي تدفع بالالتزام بها ، هجمات الغزو الثقافي والفكري المحتملة التي توجهها الحضارات الأخرى .

وترتبط القوة بالعزة ، وعلى المسلمين والأمة الإسلامية أن يحققوا ويجسدوا قول الله سبحانه وتعالى :﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨] ، والعزة عكس الذلة ، والحضارة العزيزة هي التي تلبي منجزاتها حاجات أهلها الأساسية ، فلا تعتمد على الغير في تلبية هذه الحاجات أعطوهم أو منعوهم ، ذلك أن مدخل الإنسان إلى الذل هو الحاجة ، فإذا سدّ هذا المدخل انفتح له باب العزة فلا تتحكم الحضارات الأخرى في هذه الحضارة ، ولا تخضع لها ولمصالحها ، والحضارة العزيزة إن تعاملت مع حضارات أخرى فإنها تتعامل معاملة الند للند ، أو معاملة الأعلى للأدنى وليس العكس .

٥. **أنها حضارة تجمع بين الاهتمام بعالمي الشهادة والغيب معاً** : تهتم الحضارة العربية الإسلامية - بتوجيه من العقيدة الإسلامية - فيما تنجزه من أمور مادية أو غير مادية بعالمي الشهادة والغيب معاً ، وعالم الشهادة يدخل فيه كل ما يمكن أن يشاهد ويدرك بالحواس في هذا الكون ، وأما عالم الغيب فهو كل الموجودات التي بطبيعتها لا يمكن للإنسان إدراكها بحواسه .

والغيب ، وإن كان لا يدرك بالحواس ، إلا أنه جزء من صميم وجود الإنسان وهو يحيط به من كلا طرفي وجوده ، فوجود الإنسان قبل ميلاده في هذه الحياة غيب ، ووجوده بعد وفاته غيب ، وفي صميم كيانه أثناء حياته عنصر غيبي هو ما يُسمى النفس أو الروح . وربما تتضح أهمية الاهتمام بالغيب بجانب عالم الشهادة في المنجزات غير المادية كالعلم والنظريات الفكرية والنظم الأخلاقية والقيم السلوكية المختلفة ، فالإيمان بالغيب والإقرار بوجوده يعطي التفسير الأوفى لحقيقة الكون وحقيقة الإنسان ، وبدون اعتبار الغيب يظل تفسير هذه الأمور ناقصاً وغير قادر على تحقيق طمأنينة الروح والعقل للإنسان .

لقد انتقد عدد من المفكرين الغربيين حضاراتهم بأنها تجاهلت الغيب ، لأن الغيب هو تجاهل لله الذي خلق الإنسان ، وتجاهل لما سيكون عليه مصير الإنسان بعد هذه الحياة ، وتجاهل للإرشاد الإلهي للإنسان الذي يعاني الاغتراب واليأس من هذه الحياة ولا يجد العزاء حين تواجهه الصعاب والمآسي .

وبعد ، فهذه أبرز الصفات التي ينبغي للحضارة الإسلامية أن تتحلى بها وتجسدها في جملة منجزاتها المادية وغير المادية ، استخلصناها من مصدرين : الأول هو الدين الإسلامي والعقيدة الإسلامية ، والآخر هو تجربة الأمة الإسلامية حين كان لها حضارة قوية عزيزة .

وإذا كانت هذه الصفات تمثل جانب الأصول الوارد في عنوان القضية ، أي جانب الطموح وما ينبغي أن يكون ، فإنه لا بد من النظر أيضاً في الواقع للتعرف عليه وعلى ما فيه من أمور إيجابية على قيام حضارة عربية جديدة ، أو أمور سلبية تعيق قيام هذه الحضارة .

إن النظر في واقع الأمة العربية الإسلامية يبين أن هذه الأمة تمتلك المقومات اللازمة لإنشاء حضارة جديدة ، وأبرزها :

- العقيدة الإيجابية التي تحث على العلم والعمل معاً .
- القوة البشرية الفاعلة التي ستقوم بإنجاز المنجزات . .
- العلم المتاح للإنسان والذي يستطيع أبناء هذه الأمة اكتسابه .
- الثروة المادية من أموال ومواد خام ، وكل ما يلزم لإنجاز المنجزات .
- الرغبة والإرادة والعزيمة اللازمة لقيام هذه الحضارة .

هذه المتطلبات كلها موجودة في الأمة العربية الإسلامية ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لم تقم هذه الحضارة بعد ؟

هذا السؤال يقودنا إلى البحث في الجوانب السلبية التي تعيق قيام الحضارة المنشودة .

إن الناظر إلى الواقع الحضاري للأمة العربية الإسلامية اليوم يلاحظ ما يلي :

أن هذه الأمة لا زالت - إلى حد كبير - تعيش على أمجاد الماضي وإنجازات الأجداد ، إن هناك نقصاً في المنجزات سواء على المستوى المادي أو المستوى غير المادي ، فنحن نستورد الغالبية العظمى من حاجتنا المادية كالآلات والأدوات بل وما نحتاجه من لباس وغذاء ، كما نستورد أيضاً الكثير مما نحتاجه في المجال غير المادي ، إذ نستورد الأفكار والنظريات العلمية في حقول العلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة والتربية والاجتماع والسياسة والنظم الإدارية والمالية ، بل وأيضاً في

الفلسفة والفنون والآداب ، كل ذلك دون أن ننجز ما يفي بحاجاتنا على الأقل ، فضلاً عن تصدير ما ننجزه إلى الآخرين .

وعليه يمكننا القول في ضوء هذه الملاحظة بأننا لا نملك في الوقت الراهن حضارة لها منجزاتها التي تجعلها حضارة قوية عزيزة .

بطبيعة الحال ، فإن التعرّف الدقيق على واقع الأمة العربية الإسلامية يحتاج إلى دراسة علمية تصف الواقع بطريقة كمية دقيقة تشمل كل المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والسياسية والخلقية ، وهناك العديد من هذه الدراسات الجزئية ، إلا أنها لا تغطي كل واقع الأمة الإسلامية ، لكن عدم كفاية هذه الدراسات لا يلغي الملاحظة العامة الأساسية ، وهي اتصاف واقعنا الحضاري بقلة المنجزات ، وهذا الواقع الحضاري الضئيل الإنجاز هو نتيجة لعدة أسباب بعضها يرجع إلى أسباب خارج الأمة وأخرى نابعة وقائمة في داخل الأمة .

فالأسباب الخارجية هي صعوبات وعقبات ذات طابع سياسي واقتصادي وعسكري تضعها المجتمعات والحضارات الأخرى التي تسعى لكي تظل الأمة العربية الإسلامية أمة غير منجزة تعيش على استيراد منجزات الحضارات الأقوى المنجزة ، وخصوصاً الحضارة الغربية ، وهذه المجتمعات والحضارات الأقوى تستخدم أساليب عديدة في وضع العراقيل أمام الأمة العربية الإسلامية في الإنجاز منها الضغوط الاقتصادية والسياسية ، واستخدام بعض منظمات الأمم المتحدة مثل البنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية .

على أنه من الناحية الإستراتيجية ينبغي أن لا نكتفي بالقول بوجود هذه العوامل الخارجية المعيقة ، بل على الأمة أن تواجهها وتضع الخطط والحلول لمواجهتها ، وأن لا تتنصل من مسؤولياتها في عملية الإنجاز والنهوض والمواجهة ، وأن لا تركن إلى اليأس والاستسلام لهذه العوامل الخارجية .

أما الأسباب الداخلية ، فهي - كما أشرنا آنفاً - التي توجد داخل المجتمع العربي الإسلامي وتعيق إنجازاته في المجالات المختلفة ، وهي عوامل عديدة ، على الأمة أن تعيها ، وتتعرف على حقيقتها ، ثم تعمل بإخلاص واجتهاد للتخلص منها ، ومن أبرز العوامل المعيقة للإنجاز :

- الخلافات بين أقطار العالم العربي الإسلامي ، وهي خلافات متعددة الجوانب فبعضها خلافات على الحدود ، وبعض آخر خلافات سياسية ذات طابع مذهبي اعتقادي ترتد إلى التعصب المذهبي والمبالغة في ذلك لحد رفض الآخر المخالف وتكفيره ، كالخلافات بين السنة والشيعة ، أو بين الاتجاهات الإسلامية الحزبية المختلفة التي كثرت في العقود الثلاثة الأخيرة ، وهذه الخلافات بطبيعة الحال تعيق الإنجازات الفعلية للأمة لأنها تستهلك قدراً كبيراً من طاقة المجتمع في الصراع الناتج عن هذه الخلافات .
- وهناك خلافات ذات طابع فكري كالخلاف بين الاتجاهات العلمانية والاتجاهات الدينية ، حيث يأخذ الجدل غير المثمر الكثير من جهود أصحاب كلا الاتجاهين .

وجوهر الخلاف أن العلمانيين يرون أن نهوض الأمة يكون بتقليد الحضارة الغربية في التخلي عن الدين وتنحيته عن التدخل في توجيه شؤون الحياة المختلفة ، في حين يرى الاتجاه الديني الإسلامي أن النهوض لا يتم في المجتمع العربي الإسلامي دون الاسترشاد بالدين وتفعيل مبادئه وقيمه وتعاليمه ، وقد عبّروا عن هذا بشعار موجز وهو قولهم : الإسلام هو الحل .

- ولا تقف الخلافات القائمة في واقع العالم العربي الإسلامي عند هذه الخلافات ، فجانب ما تقدم ذكره ، هناك الخلافات القطرية والخلافات الجهوية في القطر الواحد ، وقد استشرت هذه الخلافات في مجتمعاتنا لتصل إلى الخلافات

العشائرية التي تذكرنا بالعصبية القبلية التي كانت عند العرب في الجاهلية ، وجاء الإسلام ليقضي عليها ويخلص المسلمين من شرورها .

- يلاحظ الدارسون للمجتمعات العربية والإسلامية عاملاً آخر له بعد سياسي ، وهو وجود هوة أو فجوة بين الحكام والمحكومين ، أو بين السلطة والشعب ، ويعزو البعض ذلك إلى غياب تطبيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية في معظم أقطار العالم الإسلامي ، الأمر الذي يشتت الجهود في المجتمع ويوقعها في مشكلات متزايدة ، وبالتالي يعيق الإنجاز المرغوب فيه .
- ويرى البعض أن صفة التواكل والكسل تغلب على واقع الأمة العربية والإسلامية ، وربما كانت هذه الصفة موجودة إلى حد ما ، ووجود هذه الصفة في مجتمع ما ، كلياً أو جزئياً ، لا شك في أنه يقف عائقاً أمام إنجاز المنجزات .
- ومن الأسباب الداخلية المعيقة للإنجاز ، الشعور بالضعف وعدم الثقة بالنفس في مواجهة الحضارات الأخرى ، الأمر الذي يضعف لدى الأفراد والمجتمعات روح الإبداع والابتكار والسعي إلى الإنجاز ، ويرجع هذا الضعف المعنوي إلى ضعف العقيدة في نفوس الأفراد والمجتمعات وضعف الإيمان بالله سبحانه وتعالى الذي قدم للإنسان الهداية التي إذا سار عليها أوصله ذلك إلى العزة والقوة .
- وسبب آخر على درجة عالية من الأهمية ، ويدخل فيما يُعرف بالإستراتيجية العامة ، وهو عدم وضوح الأهداف العامة أمام أفراد ومؤسسات المجتمع العربي الإسلامي ، وهذا أمر في غاية الأهمية من الناحية الحضارية ، لأن الأمة ينبغي أن تتفق على أهداف عامة تتبناها وتضع الخطط وتنظم الجهود لتحقيقها . فعدم وجود أهداف متفق عليها يؤدي إلى عدم وجود خطط تسير عليها هذه الأمة . لقد تجلت هذه السلبية في قرارات المؤتمرات التي تعقدها الدول العربية والدول

الإسلامية في السنوات الأخيرة والحالية حيث لم تتفق هذه الدول على أهداف واضحة، وبالتالي لم تضع خططاً لتحقيق أي إنجاز، واكتفت بمعالجات لمواقف وأهداف جزئية راهنة.

- يتبع ما تقدم وينجم عنه، عدم وجود تعاون وتضامن بين أقطار العالم العربي والإسلامي، الأمر الذي يؤدي إلى تشتت الجهود وضياعها، وبالتالي لا نحصل على إنجازات يمكن أن تؤدي إلى قيام الحضارة المنشودة، فقيام هذه الحضارة لا يكفي فيه جهود قطر واحد، بل لا بد من مشاركة الجميع بطريقة تتكامل فيها الجهود في كل المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والعلمية.

لعل هذه العوامل المتقدم ذكرها هي أبرز العوامل في واقع الأمة العربية الإسلامية التي تعيق إقامة حضارة إسلامية جديدة لها هويتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الحضارات الأخرى. والحق أن هذه الصورة الواقعية القاتمة، لا تمنع وجود بعض الجهود هنا وهناك سواء على مستوى التفكير في المشروع الحضاري واقتراح الاستراتيجيات والأهداف العامة أم على مستوى التغلب على بعض هذه السلبيات تمهيداً لتحقيق الإنجازات، وهي جهود تبعث على الأمل، والمطلوب أن لا تصل الأمة إلى اليأس وأن لا تفقد الأمل، وخصوصاً وأنها تملك كل العناصر اللازمة لقيام الحضارة من عقيدة إيجابية وعلم متاح وموارد وثروات، والأمة إن استطاعت بالإرادة المخلصة والنوايا الحسنة أن تتغلب على هذه السلبيات وتتجه نحو التعاون على البر والتقوى وتحقيق التكامل في المجالات المختلفة، وفق خطط علمية واقعية مدروسة بعناية وعقلانية مهتدية بتوجهات العقيدة الإسلامية، فإنها بلا شك ستصل إلى هذه الحضارة المنشودة.

وهذا الهدف الكبير ليس مسؤولية ملقاة على عاتق الحكومات والسلطة فحسب، وإنما هو مسؤولية ملقاة على كل فرد في المجتمع، كل حسب موقعه وقدراته، وعلى

المؤسسات المختلفة في المجتمع كالأسرة والمدرسة والجامعة ومؤسسات الإعلام وغيرها .

وهكذا بعبارة موجزة ، لا بد لإنجاز المشروع الحضاري المنشود للأمة العربية والإسلامية من تضافر الجهود كلها باتجاه هدف واضح محدد ، وليس ذلك بالأمر المستحيل ، بل هو ممكن وبوادره وتباشيره قد بدأت بالظهور .



قيم العولمة

(دراسة تحليلية نقدية)

قيـم العولمــة

(دراسة تحليلية نقدية)

تسعى هذه الورقة إلى معالجة مسألة ذات أهمية خاصة في موضوع العولمة المتعدد الجوانب ، هي مسألة القيم التي تنطلق منها هذه العولمة ، والقيم التي تسعى لنشرها أو فرضها ، وبيان مدى اتصافها بالإنسانية التي هي - في نظرنا - المعيار الرئيس لأي عولمة تسعى للنجاح بمعنى قبول العالم لها ، وهذا يستلزم بيان مفهوم الإنسانية الذي سيكون معياراً للحكم على قيم العولمة الراهنة ؛ وسوف يسير البحث متقدماً إلى فكرة طرح البدائل لقيم العولمة التي لا تتصف بالإنسانية ، هذه البدائل هي قيم الإسلام الربانية العالمية التي ارتضاها خالق الناس للناس أجمعين ، والتي تتميز بأنها إنسانية في الدرجة الأساس فضلاً عن عدد آخر من المزايا التي لا توجد في أي منظومة قيم من وضع البشر .

والمعالجة هنا هي معالجة على المستوى النظري ، لكنها لا تغض الطرف عن الواقع في جوانبه المختلفة ، فعين هذه الدراسة على الواقع باستمرار .

إن ما يمكن أن تعاني منه مثل هذه الدراسة النظرية وغيرها من مثيلاتها ، مشكلة لا تتعلق بالفكر النظري في ذاته ، من حيث تعرضه للمشكلات القائمة في الواقع ، أو مدى الدقة في منهجه أو الصحة في استدلالاته ، أو الصواب في نتائجه ، وهي أمور - كما هو معلوم - مهمة لكي نصل إلى فكر يستحق هذا الاسم ، وإنما تتعلق بمدى القوة

والثقة بالنفس التي يمتلكها أصحاب الفكر ، إن الأمر في وقتنا الحاضر – وكما لاحظه الأقدمون في القول الشائع : « وما نفع حق لم تؤيده قوة » – أن القوي هو الذي ينصت الآخرون لقوله ، أما الضعفاء فلا أحد يستمع لهم ولقولهم إلا الأنبياء الذين انتهى وجودهم بوفاة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام ، أو الأولياء والأتقياء والصلحاء الذين هم في عصرنا في ندرة الكبريت الأحمر[1] .

إن القوة التي نتحدث عنها هي قوة الأمة قبل أن تكون قوة الأفراد إنها القوة التي أمرنا الله أن نعدها في قوله الكريم : ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال : ٦٠] ؛ إن للفكر – الحق قوة في ذاته بلا شك ، لكنه بحاجة إلى من يأخذه بقوة وينشره بقوة ويدافع عنه بقوة ، ولنا في أنبياء الله وفي رسولنا محمد عليهم السلام القدوة الحسنة ، فالفكر – الحق الذي أنزله الله على أنبيائه ورسله طلب منهم أن يأخذوه بقوة ، فقال سبحانه مخاطباً موسى عليه السلام بشأن الألواح : ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ﴾ [الأعراف : ١٤٥] ، وقال ليحيى عليه السلام : ﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ﴾ [مريم : ١٢] ، أما رسولنا محمد عليه الصلاة والسلام ، فلم يطلب الله منه أن يأخذ الفكر – الحق الذي أنزل عليه بقوة ، لأنه لم يكن بحاجة إلى هذا التنبيه والتوجيه ، إذ هو مستقر ومركوز في وعيه وعقله ، فهو في بدايات دعوته يصرخ بكل القوة الممكنة لبشر مخاطباً عمّه أبا طالب : « والله يا عمّ ، لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته »[2] .

ونحن ندعو الله أن نكون أقوياء في البحث عن الحق ، وحمل الفكر الحق ، أسوة برسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم .

---

(١) يضرب المثل بالكبريت الأحمر في الندرة .

(٢) عبد السلام هارون ، تهذيب سيرة ابن هشام ، ج١ ، المكتبة الأموية ، دمشق ، ١٣٤٧هـ ، ص ٥٩ .

واقع الحال في أمر العولمة

العولمة مصطلح شاع استعماله في هذه المرحلة الأخيرة (قرابة ربع قرن من الآن) ، يشير إلى ظاهرة متعددة المجالات ، شملت تقريباً دول العالم بأسره وبرزت في ممارسات وسلوكيات (نذكرها فيما يلي) يكاد يكون هناك إجماع حولها من قبل الباحثين في هذا الموضوع .

والفاعل الرئيس في هذه الممارسات السلوكيات هو دول العالم الغربي ويأتي على رأسها وفي مقدمتها وتأثيرها الكبير الطاغي الولايات المتحدة الأمريكية .

هذه السلوكيات والممارسات ، الغاية الظاهرة للموجهين لها هي جعلها عالمية (تنتشر في مجتمعات العالم كله) على المستوى الجماعي والفردي ، بحجة أن العالم أصبح قرية صغيرة ، وأنه لذلك لا بد من إزالة الحواجز بين دول العالم وتقريب المسافات بين بلدانه وفتح الأسواق الحرة للتجارة دون قيود ، وهذا كله بفضل تكنولوجيا الاتصالات وثورة المعلومات وقوة الدول المعولِمة ، (العسكرية والسياسية والاقتصادية) ، الأمر الذي ينتج عنه - حين تسود هذه الممارسات العالم بأسره - أن تتوحد ثقافة هذا العالم ، إذ الثقافة تتجسد في الممارسات .

أبرز هذه السلوكات والممارسات التي تهدف إلى تجاوز الحدود بين الدول لتعم العالم نجدها في عدد من المجالات الرئيسة ، أهمها :

- المجال الاقتصادي :

وهو المجال الأساسي للعولمة ، وفيه ظهرت سلوكات متعددة للدول الرأسمالية في التوسع الاقتصادي إنتاجاً وتسويقاً على مستوى العالم الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك ، كما ظهرت مجموعات وتكتلات اقتصادية مالية كبرى في شكل الشركات متعددة الجنسيات ساعدت على تدعيم ما يسمى « الاقتصاد المعولم »

واحتكرت بدرجة كبيرة جوانب النشاط الاقتصادي على مستوى العالم ، وأصبح السوق التجاري سوقاً عالمياً مفتوحاً للمنافسة تركزت فيه الاستثمارات والثروات في أيدي ما أطلق عليه « **دول المركز** » وهي الدول الغربية الكبرى ، على حساب الدول النامية ودول العالم الثالث التي أطلق عليها « **دول الأطراف** » ، الأمر الذي أدى إلى « مزيد من تبعية الأطراف للمركز »[1] .

ولأجل تحقيق هذا الطموح الاقتصادي للرأسمالية العالمية قامت الدول الرأسمالية الكبرى بإيجاد اتفاقيات ونظم وقواعد ذات طابع عالمي هدفها في النهاية تسهيل انتقال الأموال وتسهيل الاستثمارات الدولية وزيادة الإنتاج وفتح الأسواق دون قيود ، ومن هذه الاتفاقيات الدولية اتفاقية الجات ، ومنظمة التجارة العالمية ، هذا فضلاً عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين زاد نشاطهما في خدمة الدول الرأسمالية ، وكانت إحدى نتائج ذلك كله زيادة غنى الدول الرأسمالية الكبرى وزيادة ديون الدول النامية وفقرها ، وانعكس ذلك هيمنة سياسية وعسكرية ، كما سيتضح أكثر فيما يلي .

- **المجال السياسي :**

وهو مجال مرتبط في سياق النظام الرأسمالي بالمصالح الاقتصادية لهذا النظام ودولِه ، فتأتي عملية رسم السياسيات الإستراتيجية لتدعيم هذه المصالح ، وتستعين في ذلك بفكر معين ، ومفاهيم عديدة ، قد تبدو في الوهلة الأولى غير ذات صلة بالجانب الاقتصادي والفكرة الرأسمالية ، لكنها في حقيقة الأمر موظفة لخدمة العولمة الاقتصادية لرأس المال ، وعليه نادت الدول الرأسمالية بضرورة تطبيق دول العالم لأفكار سياسية مثل : الحريات ، والديمقراطية ، والتعددية الحزبية ، وحقوق

---

(١) حسن حنفي وصادق جلال العظم ، ما العولمة ؟ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩م ، ص٤٦ ؛ وانظر أيضاً : ص ص٢٢-٢٥ . (يشار إليه فيما يلي : حنفي والعظم ، ما العولمة ؟) .

الإنسان ، وحقوق المرأة ، وحقوق الطفل ، والمجتمع المدني وغيرها ، وهذه الأفكار في ذاتها لها ما يبرر قبولها لدى جميع الدول والشعوب ، لكنها في واقع الممارسة الفعلية - كما ذكر حسن حنفي - « كلمة حق أريد بها باطل ، تبطن غير ما تظهر وتخفي غير ما تعلن »[1] . وليس أدل على هذا النفاق والخداع الذي تمارسه الدول الرأسمالية الكبرى ، وقائدتها أمريكا ، مما جرى في غزو العراق وتدمير إمكاناته البشرية والمادية والثقافية بحجة تحرير الشعب العراقي ونشر الديمقراطية فيه ! !

- المجال العسكري :

وهو مجال مرتبط بالجانب السياسي ، ذلك أنه من المعلوم أن الجيوش والآليات العسكرية هي أدوات لتنفيذ السياسيات التي لا تقدر الدبلوماسية على تحقيقها ، وذلك بجانب وظيفتها الدفاعية والردعية .

لقد استخدمت الدول الرأسمالية قواتها العسكرية المرعبة وتحالفاتها العدوانية لتنفيذ سياسات العولمة في العديد من أقطار العالم ، ما نظن آخرها أفغانستان والعراق .

- المجال الثقافي :

والمقصود به نشر ثقافة بعينها على مستوى العالم وتعميمها على أقطاره المختلفة ، وأعني بالثقافة : « معرفة عملية مكتسبة تنطوي على جانب معياري ، وتتجلى في سلوك الأفراد الواعي في الحياة الاجتماعية في تعاملهم مع جوانب الوجود المختلفة »[2] ، ويقسم الوجود إلى خالق واحد أحد ، وإلى مخلوقات لا حصر لها ، يمكن تصنيفها

---

(١) حنفي والعظم ، **ما العولمة ؟** ، ص٢٢ .

(٢) انظر تعريفنا للثقافة في كتابنا : عزمي طه السيد (وآخرون) ، **الثقافة الإسلامية** ، ط٥ ، دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠٣م ؛ وكذلك كتابنا : عزمي طه السيد (وآخرون) ، **الثقافة الإسلامية** ، منشورات جامعة القدس المفتوحة ، ١٩٩٦م ؛ حيث قدمنا شرحاً وافياً لهذا التعريف .

في الآتي : الذات ، والآخر في دوائره المختلفة ابتداءً بدائرة الأسرة وانتهاءً بدائرة المجتمع العالمي ، والكون الطبيعي ، والأفكار على اختلاف ميادينها ، والوسائل والأدوات ، والزمان والغيب . إن الإنسان يتعامل في حياته مع كل هذه الجوانب طوعاً أو كرهاً ، والثقافة في هذا المفهوم ليست معرفة نظرية فحسب وإنما هي ممارسة وتعامل ، فالمثقف من تجسدت المعرفة العملية في سلوكه . ولكل ثقافة مرجعيتها ، وتتفاضل هذه الثقافات وفقاً لمرجعياتها القيمية في ضوء معايير إنسانية عالمية .

إن الثقافة التي تبذل الجهود من قبل الدول الرأسمالية لعولمتها هي الثقافة الغربية بعامة ، والثقافة الأمريكية بخاصة ، وتتخذ الدول المعولِمة (ورأسها أمريكا) كل الوسائل الحديثة لنشرها في دول العالم ، من وسائل الإعلام والاتصال بكافة أشكالها ، ووسائل الإعلان والتسويق والترويج على تنوعها .

هذه الثقافة (أي كيفية التعامل مع جوانب الوجود المختلفة) التي يراد عولمتها ، تحمل في طياتها وتجسد في الوقت نفسه قيماً معينة ومرجعية قيمية بعينها ، هي مرجعية القيم الغربية العلمانية الليبرالية ، وأقوى صور التجسد لهذه القيم هو النموذج الأمريكي الذي تقوم العولمة الأمريكية بنشره وتسعى لفرضه على دول العالم الأخرى بما فيها الدول الغربية نفسها .

منطلقات (إيديولوجية) العولمة

إن العولمة بوصفها سلوكاً وممارسات – كما أشرنا آنفاً – لا بدّ لها من منطلقات هي التي توجهها من جهة وتضع لها المعايير من جهة أخرى ، ولا بدّ لنا حتى نفهم حقيقة العولمة على أتم وجه ممكن أن نعرف منطلقاتها ، ونعني بالمنطلقات أفكار عامة مسلَّم بصوابها وقدرتها على توجيه السلوك والممارسات ، وكذلك قدرتها على إيجاد المرجعية القيمية لهذه الممارسات ، إن هذه المنطلقات هي التي تشكل ما يطلق عليه الإيديولوجيا .

أبرز هذه المنطلقات :

- **العلمانية**

من المعلوم أن العَلمانية اتجاه عام في الفكر والحياة والسياسة ، ظهر في أوروبا مع بدايات عصر النهضة كرد فعل لتسلط الكنيسة وتعسفها في إدارة الشؤون الدينية والدنيوية للناس ، ويميز هذا الاتجاه بين الشؤون الدينية والشؤون الدنيوية ، ويفصل بينهما فصلاً تاماً ، ويلخص البعض مفهوم العَلمانية بأنه « فصل الدين عن الدولة » باعتبار الدولة هي التي تنظم جميع شؤون الحياة في المجتمع ، وتنحية الكنيسة ورجالها - باعتبارهم يمثلون الدين - عن التدخل في شؤون الدولة .

وأبرز أفكار العَلمانية الدعوة إلى التجديد والتطوير في كل المجالات ، بالاعتماد على جهود الإنسان وحده وما يصل إليه من فكر وعلم ، فبهما يستطيع حلّ جميع مشكلاته في هذه الحياة ، وتنبذ العلمانية القيم التقليدية وترى في الدين عائقاً للتقدم ، كما تعلي قيم المنفعة وترفع من شأن الفرد لدرجة تصل إلى جعله « مقياس الأشياء جميعاً » .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن العلمانية ظاهرة غربية خالصة ، كما أكده أحد الأساتذة الغربيين في قوله : « إحدى الخصائص الفريدة للمجتمع السياسي الغربي الحديث هو الانفصال بين الكنيسة والدولة . يبدو هذا الانفصال قياساً لسكان العالم الغربي طبيعياً جداً لدرجة أننا نميل إلى الظن فيه على أنه العلاقة الطبيعية بين الدين والسياسة ، وبالتالي فإن التوحيد بين الأمرين هو الشاذ . والحقيقة هي أن الانفصال كما نعرفه مقصور على العالم الغربي ، وهنا فقط في الفترة الحديثة . وهكذا فالوضع في الغرب هو في الواقع الفعلي انحراف عن القاعدة ؛ إن الممارسة العالمية الأكثر هي انصهار الدين والسياسة معاً »[١] .

---

(١) W . Elliott & N .A . McDonald, **Western Political Heritage**, Prentic-Hall, Inc, 1961, p . 288 .

ومع ذلك فقد بدأنا نرى عودة العقيدة الدينية لتمتزج في السياسة وتوجهها فرأينا العقيدة المسماة المسيحية الصهيونية قد أصبحت أحد منطلقات العولمة الأمريكية منذ عهد ريجان وبوش الأب ، وهي تزداد في قوة تأثيرها في هذه السنوات الأخيرة .

- **الرأسمالية**

هي الفكرة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الغربي - كما هو معلوم - والتي ترى أن تسود الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج في النشاط الاقتصادي دون قيود على هذه الملكية ، وأن يكون للأفراد حرية العمل واختيار المشروعات الاقتصادية دون تدخل من أي سلطة ، وأن يكون للأفراد الحرية في الإنفاق والشراء واختيار السبل التي ينفقون فيها دخلهم ، دون أية قيود من أية سلطة . فالفكرة الرأسمالية تركز على الحرية الفردية في التملك وفي العمل والإنتاج وفي الاستهلاك . وقد سمي النظام الذي يقوم على هذه الأفكار بـ « النظام الرأسمالي الحر » وهذا النظام هو أحد منطلقات العولمة الرئيسة التي كانت وراء قيامها في صورتها الحالية الواضحة .

- **المركزية الغربية**

ظهرت هذه الفكرة بوضوح مرافقة لحركة الاستعمار الغربي والسيطرة على بلاد جديدة خارج القارة الأوروبية ، يختلف أهلها عن الغربيين في اللون والثقافة ، وتقوى الاعتقاد عند الغربيين بفكرة تفوق الرجل الأبيض الغربي على بقية الشعوب ، و « أن بلادهم وأساليب حياتهم هي الأفضل والأسمى »(1) . وأن الواجب يفرض عليهم - بالطرق السلمية أو بالقوة - نشر وفرض أساليب حياتهم ونمط ثقافتهم على الشعوب الأخرى الملونة ، كما « ظهر في البلدان ذات التراث الديمقراطي المكين

---

(1) انظر توضيحاً أوفى لنا عن هذه المسألة وغيرها في : علي عبد المعطي وعزمي طه (وآخرون) ، تطور الفكر الغربي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط1 ، 1987م ، ص ص330-348 . (موضوع : الرومانسية في الفكر الغربي) . والاقتباس هنا : ص339 .

من آمن بأن الشعوب غير الغربية لا يمكنها في واقع الأمر أن تبلغ شأو الغرب ، ولا أن تسمو إلى سمته ، ومن ثم فإنه أولى بها ولخيرها أن تبقى وإلى الأبد في مكانتها الدنيا ، أو أن تساعدها [الدول الغربية] على الاندثار »[1] .

هذه النزعة المركزية والعنصرية في الوقت ذاته لا زالت قائمة في ممارسات العولمة ، وإن كان الإعلان عنها لم يعد يتم بصورة صريحة صارخة ، كما كان إبان عصر الاستعمار .

أهداف العولمة وغايتها :

أهداف العولمة القريبة وغايتها القصوى تكمن كلها في منطلقاتها (أيديولوجيتها) المشار إليها آنفاً .

ففكرة العلمانية أنتجت أهدافاً منها : تحقيق التطور والتقدم باستمرار وعدم العودة إلى الماضي التقليدي وقيمه البالية ، والاهتمام بالعلم وتقدمه إذ بواسطته - في النظرة العلمانية - يحل الإنسان كل ما يواجهه من مشكلات في الحياة ، وبالعلم وتطبيقاته يكتشف أسرار الحياة والمادة والموجودات والكون ويستغلها لإحكام سيطرته على الطبيعة وعلى الآخرين وعلى مجريات الحياة .

والفكرة الرأسمالية نتج عنها أهداف تدعيم الملكية الفردية وزيادة رأس المال وتحقيق الربح العاجل ، واستدعى ذلك اتخاذ وسائل متنوعة على المستوى الدولي لضمان حركة الصناعة والاستثمار وضمان الأسواق وفتح الحدود للتجارة وإقامة أسواق التجارة الحرة ، وغير ذلك مما أصبح معروفاً في دراسات الدارسين والكثير من المثقفين ، وأدى ذلك إلى زيادة سيطرة الدول الرأسمالية « دول المركز » وهيمنتها على مقدرات دول العالم بأقدار متفاوتة من دولة لأخرى .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٤٠ .

أما فكرة المركزية ، فقد تولد عنها ممارسات شتى كلها تؤدي إلى تدعيم الأهداف المشار إليها في الفكرتين السابقتين آنفاً ، وأعني سيطرة العالم الغربي - وخصوصاً أمريكا - وهيمنته على العالم غير الغربي ، وضرورة نشر ثقافته (طرق تعامله مع جوانب الوجود المختلفة) وقيمها في المجتمعات غير الغربية ، ومن الممارسات الموجهة بهذه الفكرة والتي تهدف عند أصحابها لتحقيق ما أشرنا إليه آنفاً ، النظرة الاستعلائية والغرور والتعصب واستهجان كل ما ليس غربي المنشأ أو الصورة وازدراؤه .

هذه الأهداف العديدة المشار إلى أبرزها فيما تقدم تصب كلها باتجاه تحقيق غاية قصوى - إن جاز التعبير - عند أصحاب العولمة هي ما عبر عنه فرانسيس فوكوياما في دراسته المنشودة عام ١٩٩٢م ، بعنوان : **نهاية التاريخ والإنسان الأخير** ، ويعني أن النموذج الغربي الليبرالي هو نهاية المطاف في تطور الإنسانية ، وأن هذا النموذج قد قضى على كل النماذج الأخرى التي طرحت أمامه ، وأن على دول العالم أن تطبق هذا النموذج الغربي الليبرالي الذي تمثله أمريكا أوضح تمثيل ليصبح هذا النموذج عالمياً ، وأصحاب هذا النموذج عليهم أن ينشروه في العالم ، وقد رأينا دعاوى الغرب المتحالف مع أمريكا ، وهي الدول الفاعلة في العولمة ، تلجأ إلى القوة والعدوان العسكري بجانب إجراءات أخرى كالعقوبات الاقتصادية لفرض هذا النموذج الغربي الذي يجسد بعناصره العديدة المعروفة (الحرية الاقتصادية والليبرالية السياسية والديمقراطية والحريات الاجتماعية وحقوق الإنسان والتعددية وحرية الفكر والتعبير ... إلخ) « نهاية التاريخ » ، والذي تمثل فيه القيم الغربية أو بالأحرى القيم الأمريكية « القيم النهائية التي تحقق خلاص العالم »[1] .

---

(١) نبيل السمالوطي ، الدين والتنمية في علم الاجتماع ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، ١٩٩٢م ، ص ٤٦ . وانظر الصفحات : ٤٥-٤٦ .

فالغاية القصوى للعولمة هي إحكام الهيمنة والسيطرة على العالم من خلال نشر وفرض قيم المجتمع الغربي الأمريكي على العالم .

أبرز قيم العولمة

لعل ما تقدم من توضيحات يكفي لإعطاء صورة عن العولمة ليست بعيدة عن واقع حالها ، الأمر الذي يمكننا من الحديث عن القيم الرئيسة التي تحملها الأفعال والممارسات التي تجسد ظاهرة العولمة .

ونرى من المفيد هنا أن نقدم توضيحاً لمفهوم القيمة حتى ينسجم عرضنا لقيم العولمة مع هذا المفهوم ، ويكون تحليلنا ونقدنا لها منسجماً كذلك مع هذا المفهوم .

مفهوم القيمة

« القيمة هي فكرة أو مبدأ أو صفة تكون محل تقديرنا ، وتمثل معياراً نحكم به على الأشياء أو الأفعال ، وتحدد لنا الغاية التي نطمح إليها ونرغب فيها ، وتيسر لنا تصور الحالة الأمثل والأكمل ، أو التي ينبغي أن تكون ، وهي تقوم بدور الحافز لنا على تحقيق الغاية المرغوبة ، كما تقوم بتوجيه سلوكنا باتجاه تحقيق الغاية التي تمثلها »[1] .

فلو أخذنا العدالة باعتبارها قيمة ، فإننا نجد عناصر هذا التعريف منطبقة عليها ؛ فالعدالة فكرة أو وصف للأفعال أو الأشخاص هي محل تقديرنا واحترامنا ، وهي معيار نحكم به على الأفعال والأشخاص بمدى اقترابها أو اقترابهم من مفهومها أو البعد عنه ، والعدالة أمر نرغب فيه ونطمح إليه ، وهي الحالة الأمثل التي ينبغي أن تكون ، تأمل

---

(١) انظر كتابنا : عزمي طه السيد ، الفلسفة : مدخل حديث ، (مبحث القيم ، ص ص١٩٣ - ٢٠٥) . دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠٢م ، ص ١٩٧ ، (وهذا التعريف من وضعنا) .

قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾ [النحل : ٩٠] ، وفهمنا لفكرة العدالة يولد فينا حافزاً لنجسد العدالة في أفعالنا ، ولنوجه سلوكنا بحيث تتحقق فيها قيمة العدالة .

إن الأفعال والممارسات تحمل القيم وتجسدها ، فإذا كان كل فعل أو ممارسة له غاية ، فإن **قيمة الفعل يمكن أن تعزى إلى غايته** كما يمكن أن تعزى إلى العمل ذاته ، والواقع أن ربط تقييم فعل ما أو ممارسة بعينها بغايتها هو الجزء الأهم في أحكام القيمة ، وتأمل قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ﴾ [ص : ٢٧] ، وقوله أيضاً : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الدخان : ٣٨] ، وكذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون :١١٥] ، فهذه الآيات الكريمة تلفت النظر إلى وجود الغاية في الفعل الإلهي وهو الخلق وأهمية تقديرها .

وهناك عنصر آخر يدخل في تقييم الأفعال والممارسات بعامة ، وهو **عنصر النيّة أو القصد** الذي يكون لدى صاحب الفعل وهذا الأمر خفي إذا لم يعلن عنه صاحبه ، وإن كان الخبير يستطيع أن يعرف النوايا الخفية أحياناً من خلال تأمل الأفعال والممارسات ومحاكمتها ، وكلنا يعرف الحديث المشهور للنبي عليه الصلاة والسلام : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ، فقيمة الفعل والممارسة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنيّة التي تكمن لدى فاعله وصاحبه ، كما هي مرتبطة بغايته .

وإذا كانت غاية الفعل والسلوك هي التي تضفي عليه جانباً كبيراً من قيمته ، فإن الأمر في واقع الحال هو أن هنالك غايات قريبة نسعى لتحقيقها من خلال أفعالنا لتكون بدورها وبعد تحققها وسيلة لغاية أخرى ، فلكي أكسب رزقي عليّ الذهاب إلى مكان

عملي كل يوم ، وهذا يستلزم استخدام وسيلة انتقال ...[1] وهكذا ؛ وعليه فإنه سيكون أمامنا باستمرار سلسلة من الغايات ، يقتضي المنطق أن تصل في تسلسلها إلى غاية قصوى لا غاية بعدها ، ويمكن القول إن هذا التسلسل في الغايات يوازيه تسلسل في القيم ينتهي بقيمة قصوى هي قيمة القيم كلها .

سأكتفي هنا بما قدمته من توضيح لمفهوم القيمة وارتباطها بالأفعال والممارسات وغاياتها ونواياها وتسلسلها في كون بعضها يخدم البعض الآخر ، وذلك أن هذا القدر نحسبه كافياً لما نسعى إليه من تحليل وتقييم لقيم العولمة موضوع بحثنا .

والآن ننتقل لنسأل : ما هي أبرز القيم التي تحملها أو تجسدها الممارسات والسلوكات التي تمثل العولمة ؟

تقدمت الإشارة السريعة إلى أبرز هذه الممارسات في المجالات : الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي ، وبتأمل هذه الممارسات نلاحظ الآتي :

أ - في المجال الاقتصادي ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة المال باعتباره غاية في ذاته .
- قيمة الإنتاج باعتباره يؤدي إلى الحصول على المال .
- قيمة الاستهلاك الذي يؤدي إلى الإنتاج .
- قيمة العمل باعتباره وسيلة للإنتاج .
- قيمة العلم والتكنولوجيا باعتبارهما يؤديان إلى زيادة الإنتاج وتنوعه .
- قيمة المؤسسات والاتفاقيات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها وسائل لضمان زيادة الاستهلاك وزيادة الإنتاج .

---

(١) عادل العوا ، القيمة الأخلاقية ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٠م ، ص٩١-٩٢ .

- قيمة الدعاية والإعلان وأساليب التسويق باعتبارها وسائل لزيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاج .
- القيمة الميكيافلية (الغاية تبرر الوسيلة) من أجل زيادة الاستهلاك وزيادة الإنتاج وزيادة المال .

ب - في المجال السياسي ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة المصلحة الخاصة للدول الفاعلة ، في ممارسات العولمة (الدول المعولِمة) على مستوى الدول ، ويأتي على رأس المصالح الخاصة لهذه الدول مصلحة أمريكا في الاقتصاد والهيمنة .
- قيمة المصلحة الخاصة على مستوى المؤسسات والشركات الاقتصادية في الدول المعولِمة في زيادة ثرواتها ورؤوس أموالها .
- قيمة المصلحة الخاصة على مستوى الأفراد في الدول المعولِمة في تحقيق مزيد من الرفاهية لهم .
- قيمة الشرعية الدولية باعتبارها أدوات لشرعنة الهيمنة وتحقيق المصالح الخاصة للدول المعولِمة .
- قيم الحرية (بكل أنواعها) باعتبارها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولِمة في الداخل وفي الخارج .
- قيم الديمقراطية (بكل أشكالها) باعتبارها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولِمة في الداخل وفي الخارج .
- القيمة الميكافيلية (الغاية تبرر الوسيلة) من أجل الهيمنة وتحقيق المصالح الخاصة للدول المعولِمة .

ج - في المجال العسكري ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة الأمن باعتباره غاية في ذاته .

- قيمة القوة باعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن والمحافظة على مصالح الدول المعولِمة ، ويتفرع منها :
- قيمة الدفاع ضد الأخطار الخارجية للمحافظة على أمن ومصالح الدول المعولِمة .
- قيمة الردع لمنع الآخرين من محاولة تهديد أمن ومصالح الدول المعولِمة .
- القيمة الميكافيلية لتحقيق قيم القوة والدفاع والردع للدول المعولِمة .

د - في المجال الثقافي ، تبرز القيم الآتية :

- قيمة الحرية الفردية والشخصية و(تتجسد في السلوك الحر للأفراد) .
- قيم الحريات الاجتماعية ، (وتتجسد في أنواع السلوك الاجتماعي المختلفة في نطاق الأسرة والعلاقات الاجتماعية المتنوعة) .
- قيم المنفعة (وتتجسد في السلوك الفردي والجماعي) .
- قيم الرفاهية المادية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع .
- قيم اللذة والمتعة (وتتجسد في السلوك الفردي والجماعي) .
- قيم التجديد والتحديث والمستمر .
- قيم المساواة الجنسية (الجنسوية **Gender**) بين الذكور والإناث في كل الأمور ، وإلغاء الفوارق بينهما .

هذه - فيما استطعنا حصره وفيما نرى - أبرز القيم التي تحملها في طياتها ممارسات العولمة ، والتي تسعى المجتمعات والدول المعولمة بمؤسساتها المختلفة أن تنشرها في العالم بين « دول الأطراف » ، وقد آثرنا أن لا نخوض في شرح كل واحدة منها ، وبيان الصور أو الأشكال التي تتجسد فيها ، وذلك لننتقل إلى محاولة تقييم مجملة على العموم ، نبين فيها مدى تحقق صفة الإنسانية وفكرتها في هذه القيم ، وبلفظ آخر سنحاول الإجابة عن السؤال : هل قيم العولمة قيم إنسانية ؟

وقد رأينا أن هذا التقييم يستدعي توضيح المقصود بـ « الإنسانية » أولاً ، فنقول في ذلك :

الإنسانية : وصف منسوب إلى الإنسان ، ونريد به هنا أكثر من معنى :

• **الإنسانية** - كوصف لفعل أو سلوك - **بمعنى أنه يلائم فطرة الإنسان** وما ركب فيه من غرائز واستعدادات ولد بها الإنسان ، ويلائم ما يتكون منه من عناصر ، فالغريزة الجنسية واحدة من الغرائز الفطرية ، فالسلوك الذي يقمعها أو يلغيها سلوك غير إنساني ، والحاجة إلى الطعام غريزة ، لذا فإن السلوك الذي يقمع الحاجة إلى الطعام أو يلغيها (التجويع) هو سلوك غير إنساني ؛ وبطبيعة الحال لا ينبغي أن يفهم أن السلوك الجنسي أو السلوك الطعامي الذي يصل إلى الحد الذي يضر بالإنسان فرداً أو جماعة هو سلوك إنساني ، وإنما السلوك الإنساني في هذين المجالين هو السلوك الذي يحقق إشباع هاتين الغريزتين ضمن الضوابط التي تمنع إلحاق الضرر بالفرد أو الجماعة . ومثل ذلك يقال في بقية الغرائز كالتملك وغيرها .

ومن أمثلة الاستعدادات الاستعداد للتعلم ، فالسلوك الذي يؤدي إلى إخفاء هذا الاستعداد أو إلغائه هو سلوك لا إنساني ، أما السلوك الذي يبرز هذا الاستعداد ويصقله وينميه هو سلوك إنساني ، فالتعليم سلوك إنساني والتجهيل سلوك لا إنساني ، وهكذا في جميع الاستعدادات التي يولد بها الإنسان . والأمر هنا في الاستعدادات كما في الغرائز من حيث الحاجة في تنمية الاستعدادات وصقلها إلى ضوابط حتى تكون إنسانية - وهذه الضوابط تمنع أن تنقلب تنمية الاستعدادات ضرراً على الفرد أو على الجماعة .

• **الإنسانية** - كوصف لفعل أو سلوك - **بمعنى أنه يؤدي إلى المحافظة على الوجود الإنساني** وتكميله - على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة - بحيث

يقترب الإنسان باتجاه تحقيق كماله اللائق به كإنسان ، فما كان كذلك فهو إنساني ، وما أدى إلى عكس ذلك فهو لا إنساني ، فأفعال مثل الصدقة وإغاثة المهلوف وكفالة اليتيم وإطعام الطعام وإفشاء السلام وما شاكلها ، كل فعل منها يساهم في الحفاظ على الوجود الإنساني وبقائه أو تكميله وترقيته والسمو به ليصل إلى درجة أعلى من حيث هو إنسان ، كما أن أفعالاً أخرى كالقتل أو الاعتداء بالتعذيب أو السرقة أو الغش واحتكار السلع أو أكل مال اليتيم أو الرشوة أو ما شاكلها ، كل فعل منها إذا ما مارسه الإنسان انحط في إنسانيته وابتعد عن السمو والكمال ، فإذا ما اجتنب الإنسان أمثال هذه الممارسات والأفعال كان هذا الاجتناب سلوكاً إنسانياً .

• **الإنسانية - كوصف لفعل أو سلوك - بمعنى أنه يلائم الناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأنسابهم ولغاتهم واختلاف عصورهم وأماكنهم** ، فلا يكون ملائماً لفئة بعينها أو عنصر بعينه أو أمة بعينها يحقق مصالحها وحدها فحسب ، ولا يهتم بمصالح الناس الآخرين أو أنه يضر بها ، وإنما يهتم بمصالح الناس جميعاً في العالم بأسره ، فما كان كذلك فهو سلوك إنساني وما كان غير ذلك كان سلوكاً غير إنساني . إن السلوك الذي تبرز فيه الأنانية سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى المجتمع أو الدولة ، هو سلوك لا إنساني ، أما السلوك الذي يظهر فيه الإيثار ، سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى الجماعة ، فهو سلوك إنساني ، لأنه سلوك يوسع دائرة المصلحة والخير خارج دائرة الذات ، ذلك أنه كلما كانت دائرة السلوك الخارج عن نطاق الذات أكبر وأوسع كانت درجة إنسانية هذا السلوك أكبر .

• **الإنسانية - كوصف لفعل أو سلوك - بمعنى أنه يجعل الإنسان - كل إنسان وأي إنسان - غاية في ذاته** . ويجعل الفعلُ أو السلوك الإنسان غاية في ذاته إذا كان مقصود الفعل وغايته تحقيق خير الإنسان ومنفعته ، أما إذا كان الفعل أو السلوك ينظر إلى الإنسان على اعتبار أنه وسيلة لغاية أخرى ، مثل زيادة الربح أو الإنتاج أو تحقيق

أهوائنا ومصالحنا المتنوعة ، فإنه سيكون لا إنسانياً ، إذ الإنسان في سياقه وسيلة . إن إجراء التجارب على الإنسان لاختبار قدرة سلاح ما أو معرفة ما يترتب على استخدامه من نتائج هو سلوك لا إنساني لأنه جرى التعامل فيه مع الإنسان على أنه وسيلة فحسب من أجل الوصول إلى غايات أخرى .

والواقع أن معاني الإنسانية الرئيسة - التي سنجعلها معياراً لنقد قيم العولمة كما سنرى بعد قليل - هي في حقيقة الأمر معانٍ متكاملة ومتداخلة لا تعارض بينها .

قيم العولمة في ضوء معيار الإنسانية

ذكرنا فيما تقدم أبرز قيم العولمة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية ، ونبدأ الآن بعرضها على معيار الإنسانية الموضح آنفاً لنرى مدى تحقق هذه الصفة في قيم العولمة والسلوكات التي تجسدها .

رأينا في مجال القيم الاقتصادية أن المال في سلوكات العولمة الاقتصادية غاية في ذاته ، فجميع الأنشطة الاقتصادية تهدف لتحقيق هذه الغاية ، أعني جمع المال وزيادته ، وعليه فإن النشاط الاقتصادي في سلوك العولمة وعند أصحابها يكون ناجحاً إذا حقق هذا الهدف ، وازدادت الأموال والثروات . حقاً إن السلوك الاقتصادي كما تمارسه الدول المعولِمة سلوك معقد يحتاج إلى الخبراء المتخصصين لفهم أبعاده المختلفة ، وقوانينه المتشابكة ، لكننا نرى أن الحديث عن غاية هذا النشاط الاقتصادي (الرأسمالي) بتحديدها في المال وزيادته وجمعه يظل صحيحاً ، ونحن هنا نحاكم أمرين ، الغاية من جهة والنوايا من جهة أخرى ، فيكون سؤالنا : هل غاية سلوك العولمة الاقتصادي إنساني ؟ وهل النيّة لدى الفاعلين في هذا السلوك إنسانية ؟

أظن أن ما قدمناه من توضيح لمعاني الإنسانية يجعل الإجابة الموضوعية عن هذين السؤالين سهلة المنال ، فإذا أخذنا هذه الغاية - المال - فهل جمع المال

وزيادته إنساني بمعنى ملاءمته لفطرة الإنسان ؟ الجواب عن ذلك بالإيجاب فحب المال وجمعه والرغبة في تكثيره أمر مغروز في النفوس فهو يلائم الفطرة الإنسانية ، فجمع المال لا يقمع هذه الفطرة أو يلغيها . لكن هل هناك ضوابط في هذا السلوك تمنع إشباع الإنسان لهذه الفطرة (حبّ المال) بحيث لا تلحق الضرر بالإنسان فرداً أو جماعة ؟ إن الذي لاحظه ويلاحظه الكثيرون هو أن السلوك الاقتصادي للدول المعولِمة قد ألحق الضرر بالدول الأخرى وحمّلها أعباءً كثيرة فوق طاقتها من الديون وفوائد الديون وخدمتها بحيث لم تعد معظمها - إن لم نقل جميعها - قادرة على الاعتماد على الذات وتنمية قدراتها الذاتية ، وازدادت الدول الغنية المعولِمة غنى ، وازدادت الدول النامية فقراً وديوناً .

هكذا نرى أن عدم وجود الضوابط في السلوك الاقتصادي لمنع الضرر عن الناس جميعاً يجعل **قيمة المال كما تتجسد في العولمة قيمة لا إنسانية** ، بالرغم مما قلناه من كون جمع المال وحب زيادته أمر إنساني فطري ، والأمر هنا شبيه بما ضربناه من أمثله حول غريزتي الجنس والطعام في شرح هذا المعنى .

أما الإجابة عن السؤال : هل النيّة لدى الفاعلين في سلوك العولمة الاقتصادية إنسانية ؟ فالجواب عنه سيكون شبيهاً بالجواب عن السؤال السابق آنفاً ، إن نية أن يجمع الإنسان مالاً ويكثِّره أمر فطري ، فهو إنساني ، فإذا اقترنت هذه النيّة بنية أخرى ترى أنه لا ينبغي أن يكون هناك أية قيود أو ضوابط في سبيل جمع المال وتملكه وتكثيره ، فإن هذه النيّة عندئذ لن تكون إنسانية ، لما سبق ذكره من إلحاقها الضرر إما بالذات أو بالآخرين .

فإذا أخذنا المعنى الثاني للإنسانية ، وهو المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله وطرحنا هذا السؤال : هل جمع المال وتكثيره يؤدي إلى المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله على المستويين الفردي والجماعي ؟ الجواب بصورة عامة

سيكون بالإيجاب ، فالمال وسيلة هامة يستخدمها الإنسان لتلبية حاجاته المختلفة في هذه الحياة ، فيحافظ بذلك على استمرار وجوده وبقائه في أتم وضع وجودي ممكن ، فنحن هنا نقيم المال من حيث هو وسيلة لتحقيق غاية غير المال فيكون الحكم على إنسانية الوسيلة فرع الحكم على غايتها . وهذا الحكم صحيح باعتبار الغاية المنضبطة وهي تلبية حاجات الإنسان واستمرار بقائه في وضع وجودي تام . أما إذا أدى المال في استخدامنا له إلى أن يرهق الإنسان ويزيد من متاعبه ومعاناته ويضر به جسمياً أو معنوياً على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة كان ذلك الاستخدام للمال لا إنسانياً .

والآن ، إذا نظرنا في سلوك الدول المعولِمة لنرى إن كان يؤدي إلى المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله ؛ في الجواب عن ذلك نقول :

إن سلوك هذه الدول قد أدى إلى تحسين مستوى الوجود الإنساني في العديد من الجوانب لإنسان هذه الدول المعولِمة من خلال تلبية الحاجات المادية المتنوعة ، فهو بهذا الاعتبار سلوك إنساني ، لكن الأمر وصل إلى حد الحاجات غير الضرورية أو الكمالية لدرجة أصبحت تلبية هذه الحاجات تسبب في كثير من الأحيان ضغوطاً نفسية واجتماعية ، أدت إلى اضطرابات صحية لهذا الإنسان ، حيث رسخت سلوكات العولمة معاني الاستهلاك في مستوى الكماليات الزائدة والرفاهية التي تفوق سلبياتها إيجابياتها ، وعليه يمكن القول في هذا الجانب إن هذه السلوكات لا إنسانية ، أي إن **الأمر هنا اختلط فيه الإنساني بغير الإنساني .**

أما بالنسبة لأثر هذه السلوكات العولمية على إنسان الدول الأخرى ، فالملاحظ أنها لم تحقق له إلا القليل في اتجاه بقائه وتحسين مستوى حياته ووجوده ، وأدت إلى الكثير من السلبيات في الاتجاه نفسه ، وذلك من خلال نشرها ومحاولتها ترسيخ أساليب الاستهلاك وتلبية الحاجات الكمالية قبل تحقيق التنمية الضرورية ، ليظل هذا

الإنسان يلهث وراء السلع الاستهلاكية المتجددة في كل يوم ، الأمر الذي يجعله يعيش حياة فيها من الضنك والمعاناة الشيء الكثير ، وإن كان الأمر - بطبيعة الحال - لا يخلو من عدد من الإيجابيات باتجاه تكميل الوجود الإنساني ، **فها هنا مرة أخرى نجد أن الإنساني قد اختلط بغير الإنساني .**

فإذا انتقلنا لعرض سلوكات العولمة في المجال الاقتصادي ، حيث تتجسد فيها قيمة المال ، على المعنى الثالث للإنسانية ، الذي يرى أن الإنسانية هي ملاءمة السلوك للناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأنسابهم ، لرأينا عدم توفر هذا المعنى في قيمة المال المتجسدة في سلوك الدول المعولِمة ، ذلك السلوك الاقتصادي الذي غايته جمع المال وتكثيره ، كثيراً ما يلجأ إلى ذلك بالتعامل بسلع لا حاجة للإنسان إليها ، أو سلع تلحق ضرراً ، وبشكل عام فالضوابط التي تمنع الضرر الفردي والجماعي في النشاط الاقتصادي الموجه بقيمة المال ليست كافية ، ربما أمكن القول مع قدر من التحفظ بأن هذا السلوك ملائم للناس في الدول المعولِمة لكنه من غير الممكن أنه ملائم للآخرين من الناس في الدول الأخرى ، وعليه نقول : **إن سلوك العولمة المعبر عن قيمة المال سلوك لا إنساني في ضوء معنى ملاءمة الإنساني للناس جميعاً .**

وأخيراً نعرض هذا السلوك الاقتصادي المجسد لقيمة المال على المعنى الرابع من معاني الإنسانية ، ذلك الذي يرى أن السلوك الإنساني يجعل الإنسان غاية في ذاته ، فنقول : لقد تقدمت الإشارة إلى أن هذا السلوك يجعل **المال** : كسبه وزيادته غاية في ذاته ، فإذا كان الأمر كذلك فواضح أنه سلوك لا إنساني ، إذ الإنسان فيه ليس المقصود ، وقد يقال إن المال يؤدي إلى إحكام سيطرة مالكه وهيمنة صاحبه على الآخرين ، فهو وسيلة إلى غاية أخرى ، إذا كانت هذه هي الغاية من جمع المال وزيادته ، وهذه الغاية موجودة في السلوك الاقتصادي المعولم ، فهي غاية لا إنسانية

لأن مقصودها مصالح أو خير فئة من الناس بجعلها تتحكم في فئة أخرى ، ومثل هذا التحكم يجعل الفئة الأخرى وسيلة لتحقيق مصالح الفئة الأولى فلا يتحقق معنى جعل الإنسان غاية في ذاته .

مما تقدم من توضيح لسلوكات العولمة التي تجسد قيمة المال باعتبارها القيمة العليا للنشاط الاقتصادي ، وتقييمنا لهذه السلوكات باعتبار معيار الإنسانية في ضوء الغاية الكبرى لها وفي ضوء نيَّة الفاعلين لها ، نصل إلى النتيجة الآتية :

إن سلوك العولمة في المجال الاقتصادي ليس في جملته إنسانياً ، وإن ما فيه من جوانب إنسانية محدودة فاختلط الإنساني باللاإنساني لدرجة غلبت فيها الجوانب اللاإنسانية على الجوانب الإنسانية .

هذه النتيجة العامة بنيت – كما أشرنا آنفاً – على محاكمة القيمة العليا للسلوك الاقتصادي ، وقد أشار البحث إلى قيم أخرى فرعية أو أدنى ، هي في حقيقتها قيم – وسائل ، فكل منها يمكن النظر إليه كقيمة في حد ذاتها ، لكنها في الوقت نفسه وسيلة لتحقيق قيمة أعلى ، فقيم الإنتاج والاستهلاك تؤديان إلى زيادة العمل ، والعمل هو السبيل إلى الإنتاج وهو بطبيعة الحال له قيمة في ذاته ، لكنه في سياق النشاط الاقتصادي وسيلة أكثر منه غاية أو قيمة تطلب لذاتها ، ومثل ذلك في استخدام العلم والتكنولوجيا ؛ معلوم أن للعلم قيمة ذاتية ، لكن التركيز على العلم والاهتمام به في سياق سلوك العولمة الاقتصادي هو من أجل زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة المال ، حتى المؤسسات الدولية والاتفاقيات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ، كل ذلك وسائل ابتكرها أصحاب رؤوس الأموال والدول المعولِمة من أجل تحقيق زيادة المال الذي يؤدي إلى زيادة الهيمنة والسيطرة على الإنتاج والأسواق من أجل زيادة المال مرة أخرى ، وكذلك الحال في قيم الدعاية والإعلان وأساليب التسويق المختلفة .

والملاحظة العامة التي يجدها الناظر في سلوكات العولمة الاقتصادية - والتي سنراها في كل السلوكات الأخرى - هي هيمنة القيمة المعروفة بالميكيافلية ، فالغاية المنشودة في أي مرحلة أو مستوى من مستويات هذا السلوك الاقتصادي يغلب عليها هذا المبدأ وهذه القيمة ، وحين تكون الغايات أساساً ليست إنسانية على نحو تام ، فإن وسائلها ستكون على شاكلتها أيضاً ، إن استخدام المواد الكيماوية أو الهرمونات في زيادة الإنتاج النباتي أو الحيواني مع العلم بما له من أضرار على صحة الإنسان ، قد يسمح به لدى الدول المعولِمة أو بعضها ما دام المستهلك من غير هذه الدول ! ! ! إنه بلا أدنى شك سلوك لا إنساني .

هكذا تظل النتيجة التي ذكرناها آنفاً بشأن **غلبة اللاإنسانية على الإنسانية في السلوك الاقتصادي المعولم - من وجهة نظرنا - نتيجة صحيحة .**

* * *

إذا انتقلنا إلى مناقشة **القيم التي يجسدها سلوك العولمة السياسية** في ضوء معيار الإنسانية ، سنجد أن القيمة الكبرى في هذا المجال هي قيمة **المصلحة الخاصة للدول المعولِمة** ، فالمطلوب هو تحقيق جملة المصالح الخاصة لهذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة ، فإذا عرضنا هذه القيمة على معاني الإنسانية الأربعة ، سنجد أولاً أن تحقيق المصلحة الخاصة ينسجم مع فطرة الإنسان في حب الذات (أي الأنانية) ، لكن هل سلوك الدول المعولِمة - المنسجم في أصل دوافعه مع الفطرة - له ضوابط تمنع إلحاق الضرر بالذات أو بالآخر ، أو تمنع الآخر من تحقيق مصالحه مثلما الدول المعولِمة ؟

إن مثل هذه الضوابط تكاد تكون غير موجودة ، أو لنقل إنها محدودة جداً ، إن من حق أي دولة أن تسعى لتحقيق مصالحها ، لكن الإنسانية تتضمن أن لا يكون ذلك

على حساب مصالح الآخرين وتجاهلها أو قمعها ، وعلى ذلك فإن سلوك الدول المعولِمة في المجال السياسي هو سلوك اختلط فيه الإنساني باللاإنساني ، والملاحظ لممارسات الدول المعولِمة في مجال السياسة والتعامل مع الدول الأخرى وما يجري في مجلس الأمن على سبيل المثال ، يجزم بأن الجانب اللاإنساني في سلوك هذه الدول السياسي أكبر بكثير من الجانب الإنساني .

فإذا أخذنا المعنى الثاني للإنسانية ، أعني المحافظة على الوجود الإنساني أو تكميله ، نجد أن تحقيق المصلحة الخاصة للدول المعولِمة يمكن أن ينطبق عليه هذا الوصف ، لكنه لا ينطبق على الدول الأخرى ، فسلوكات العولمة السياسية عملت وتعمل على تهديد الوجود الإنساني للدول الأخرى ، وأحياناً إلى تدميره ، كما في أفغانستان والعراق ، والسبب هنا - كما قلنا آنفاً - عدم وجود ضوابط تمنع تحقيق المصلحة الخاصة للدول المعولِمة أن تلحق الضرر بالدول الأخرى . وهكذا يكون سلوك العولمة ، في ضوء معنى الإنسانية هذا ، سلوكاً مختلطاً يغلب عليه الجانب اللاإنساني .

أما نقد سلوك العولمة في ضوء المعنى الثالث للإنسانية ، وأعني ملاءمة السلوك لجميع الناس على اختلاف أجناسهم وألوانهم ، فإن ما تقدم من تحليل وتوضيح في ضوء المعنيين السابقين يكفي للإجابة ، فسلوك الدول المعولِمة في المجال السياسي لا يلائم الناس في الدول غير المعولِمة ، وهو في ضوء هذا المعنى سلوك لا إنساني .

أما المعنى الأخير للإنسانية ، وهو أن يجعل السلوك الإنساني من الإنسان غاية في ذاته ، فإن عرض سلوك الدول المعولِمة السياسي عليه ، يبين دون عناء أنه سلوك لا إنساني ، لأن القيمة الكبرى التي يجسدها هي قيمة المصلحة الخاصة ، والمصلحة الخاصة هي الهيمنة والسيطرة على الدول الأخرى في ثرواتها وأسواقها وقراراتها ،

وربما يقال : إن هذه المصالح المقصود بها الإنسان في هذه الدول المعولِمة ، فلو صحّ ذلك فإن إنسان الدول الأخرى ليس مقصوداً بهذه المصالح ، **ولذلك فإن سلوك العولمة في المجال السياسي سلوك لا إنساني ، والقيم التي تجسدت في هذه السلوكات هي قيم لا إنسانية .**

وتشيع العولمة في الدول الأخرى قيماً مثل : الحريات وحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، والشرعية الدولية ، وهي قيم تستهوي العقول على المستوى النظري لدرجة يمكن للباحث النظري أن يصنفها بأنها قيم إنسانية ، لكن الممارسات التي تجري على أرض الواقع بصدد هذه القيم بيّنت وتبيّن أن الدول المعولِمة اتخذت هذه القيم والشعارات المرتبطة بها لتحقيق مصالحها الخاصة فحسب ، لقد جاءت قوات أمريكا العسكرية متحالفة مع الدولة المعولِمة الأخرى تحت شعار تحرير العراق ونشر الديمقراطية وستار الشرعية الدولية ، وواقع الحال الذي يعرفه كل أحد يغني عن الإجابة ، لقد كانت هذه القيم وشعاراتها - كما وصفها حسن حنفي - « **كل منها كلمة حق يراد بها باطل ، تبطن غير ما تظهر وتخفي غير ما تعلن** »[1] . إن سلوكات العولمة التي جسدت هذه القيم ظاهرياً لا حقيقة هي سلوكات لا إنسانية في الجانب المتصل بالدول الأخرى غير المعولِمة ، ذلك أنه يمكن أن يجادل البعض بأن الدول المعولِمة تجسد هذه القيم في تعاملها في داخل دولها ، فالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات كلها متحققة في مجتمعات هذه الدول ، وبالتالي فهي قيم إنسانية ، ربما كان هذا صحيحاً في داخل هذه الدول ، لكن الأمر ليس كذلك عندما يتعلق بالدول الأخرى ، كما هو معروف في العديد من الوقائع ، وبالتالي فإننا **لا نستطيع أن نصف هذه القيم التي تجسدت في السلوكات السياسية للدول المعولِمة بأنها قيم إنسانية وسلوكات إنسانية ، لاختلاط الإنساني فيها بغير الإنساني وغلبة اللاإنساني عليها .**

---

(١) حنفي والعظم ، ما العولمة ؟ ، ص٢٢ .

سأكتفي بهذا الحكم العام على القيم السياسية للعولمة المتفرعة عن القيمة الكبرى ، ذلك أن التحليل والنقد المتقدم لهذه القيمة الكبرى (المصلحة الخاصة للدول المعولِمة) يمكن استخدامه في نقد هذه القيم والسلوكات التي تجسدها في ضوء المعاني الأربعة للإنسانية .

ربما تحسن الإشارة هنا إلى القيمة الميكافيلية في السلوك السياسي للدول المعولِمة ، فنقول : إنها على استعداد لفعل أي شيء ممكن أو متاح لتحقيق القيمة الكبرى ، أعني المصلحة الخاصة ، سواء أكان هذا الفعل إنسانياً أو غير إنساني ، لقد كانت مبررات غزو العراق أكاذيب نشرت على العالم بأسره ، ولم تتحرج الدول المعولِمة من إعلانها واتخاذها وسيلة لتحقيق مصالحها في الهيمنة والاستيلاء على ثروة هذه الدولة .

* * *

ننتقل إلى مناقشة **القيم التي تجسدها سلوكات العولمة في المجال العسكري** ، فنجد أن القيمة الكبرى هي قيمة الأمن ويليها قيمة القوة لتحقيق الأمن والدفاع عن مصالح الدول المعولِمة ، إن قيمة الأمن قيمة تنسجم مع الفطرة الإنسانية ، فالحاجة إلى الأمن هي حاجة موجودة عند جميع الناس أفراداً أو مجتمعات ، وبالتالي فإنها – من زاوية النظر هذه – تكون قيمة إنسانية ، ومثل ذلك يمكن أن يقال عن قيمة القوة باعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن وللمحافظة على المصالح . لكن يظل السؤال الذي طرحناه أكثر من مرة فيما تقدم من مناقشات لقيم العولمة ، وهو : هل هناك ضوابط لقيمة الأمن وقيمة القوة تمنع مراعاتها إلحاق الضرر بالذات أو بالآخرين من غير الدول المعولِمة ؟ إن واقع سلوك العولمة يقول إنه لا توجد مثل هذه الضوابط ، بل إن الأمر في واقع الممارسة واضح جداً ، فرأس الدول المعولِمة أمريكا ، تفترض افتراضاً أخطاراً خارجية تهدد أمنها وتضع استراتيجيات لما سمته

« ضربات استباقية » ، بل وتقوم بهذه الضربات بالفعل ، وتدمر دولاً ومجتمعات بحجج ومبررات غير مؤكدة ، فعلت ذلك في أفغانستان والعراق ، وهي تتحدث الآن عن سوريا وإيران ، إن سلوكات كهذه تجسد قيماً لا إنسانية دون أدنى ارتياب ، لأنها إذا كانت ملائمة للفطرة عن الدول المعولِمة فهي مضادة ومعارضة للفطرة - أعني الحاجة إلى الأمن والحفاظ على المصالح - عند الدول الأخرى ؛ وهكذا فإن هذه القيم العسكرية التي يجسدها سلوك العولمة قد اختلط فيه الإنساني بغير الإنساني ، وطغى الجانب اللاإنساني على الجانب الإنساني فيها .

إذا نظرنا إلى هذه القيم في ضوء المعنى الثاني من معاني الإنسانية ، وهو المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله ، سنجد أن هذا المعنى متحقق بالنسبة للدول المعولِمة إلى درجة تسمح بوصفها بأنها إنسانية ، لكننا سنجده غير متحقق بالنسبة للدول الأخرى ، إن استخدام الأسلحة المخصبة باليورانيوم والقنابل العنقودية وغيرها من الأسلحة المحرمة دولياً هو أحد سلوكات العولمة التي قامت بها أمريكا في بلدان مثل أفغانستان والعراق وغيرهما ، ومثل هذه السلوكات هي لا إنسانية في ضوء هذا المعنى من معاني الإنسانية . فها هنا أيضاً اختلط الإنساني بغير الإنساني مع طغيان الجانب اللا إنساني .

وإذا نظرنا إلى هذه السلوكات العسكرية في ضوء المعنى الثالث للإنسانية ، وهو ملاءمته للناس جميعاً على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وأنسابهم وأعراقهم ... ، فسنجد الأمر واضحاً : إنها سلوكات تلائم الناس في الدول المعولِمة ، ولا تلائم الناس في الدول الأخرى ، وعليه نستطيع القول : إن سلوكات العولمة في المجال العسكري تجسد قيماً اختلط فيها الإنساني باللاإنساني مع طغيان الجانب اللاإنساني بدرجة كبيرة .

أما النظر إلى سلوكات العولمة العسكرية وقيمها في ضوء المعنى الرابع للإنسانية ، وهو جعل الإنسان غاية في ذاته ، فنقول فيه : إن قيمة الأمن تستهدف بطبيعة الحال الإنسان وتحقيق أمنه ، ويمكن أن يقال إنها قيمة إنسانية في هذا الجانب ، ولكننا إذا نظرنا إلى قيمة الأمن وقيمة القوة والسلوكات التي تجسدها في التعامل مع الدول الأخرى وإنسانها ، سنجد أنها لا تولي إنسان هذه الدول قيمة أو اعتباراً يذكر ؛ فقصف الناس ومساكنهم بالأسلحة الثقيلة الفتاكة والمحرمة دولياً ، وزج الناس في السجون وتعذيبهم بدرجة مهينة للإنسان المعذِّب والمعذَّب معاً ، وغير ذلك من سلوكات لا إنسانية ، تجعلنا نحكم بأن هذه القيم – في ضوء هذا المعنى – طغى فيها الجانب اللاإنساني على الجانب الإنساني .

أما القيمة الميكافيلية فهي واضحة هنا ، فإنه لا يوجد لدى الدول المعولِمة حرج في اتخاذ أية وسيلة لتحقيق الغايات العسكرية ، وقد سبق أن قلنا إن الفكرة الميكافيلية هي دوماً فكرة لا إنسانية .

من كل ما تقدم من تحليل ونقد للقيم التي تجسدها العولمة في المجال العسكري نستطيع القول : **إن قيم العولمة في المجال العسكري قد طغى فيها الجانب اللاإنساني على الجانب الإنساني طغياناً كبيراً وبخاصة في الجانب المتعلق بالدول غير المعولِمة .**

لننظر الآن في **قيم العولمة والسلوكات التي تجسدها في المجال الثقافي** ، في ضوء معاني الإنسانية الأربعة . وقد اجتهدنا في إبراز القيم الرئيسة في هذا المجال الواسع جداً والمتعدد الجوانب ، إذ يمكن لمن يريد الاستقصاء أن يبرز عدداً آخراً غير قليل من القيم الثقافية الفرعية .

أول القيم الثقافية في العولمة هي قيمة الحرية الفردية ويليها الحريات الاجتماعية ، وهذه الحريات تعني أن لا تفرض أية قيود على الفرد أو الجماعة

تمنعهم من فعل ما يرغبون فعله ، ومن هذه الحريات : حرية التملك ، وحرية العمل ، وحرية الانتقال ، وحرية الرأي ، وحرية السلوك الاجتماعي في التعامل مع الذات أو مع الآخرين ، وحرية العلاقات بين الذكور والإناث ، وغير ذلك من الحريات المعروفة .

إن فكرة الحرية على المستوى النظري تنسجم وتتفق مع المعنى الأول للإنسانية ، وأعني موافقة الفطرة وعدم التعارض معها ، لكن ممارسة الحريات الفرية أو الجماعية بلا قيود أو ضوابط أمر متناقص مع ذاته من الناحية العملية ، فحريتي الفردية ستصطدم مع الحريات الفردية للآخرين وبالتالي يصبح الأمر غير ملائم للفطرة ، من هنا كان لا بد من الضوابط لكل واحدة من الحريات .

إن ممارسة الحريات في سياق العولمة قد وعت ضرورة وجود الضوابط إلى حد كبير حين يكون السلوك متعلقاً بممارستها بين أفراد وجماعات الدول المعولِمة ، أما في حالة التعامل مع الدول الأخرى فان مساحة الحريات التي تمنحها الدول المعولِمة لا تراعي - إلا في نطاق قليل ومحدود جداً - الضوابط التي تمنع ممارسة الحريات الفردية أو الجماعية من إلغاء حرية الآخرين أفراداً أو جماعات .

هذا جانب من المسألة موضوع التحليل ، أما الجانب الآخر فهو أن هذه الدول المعولِمة تسعى لنشر ثقافتها المتجسدة في سلوكات تمارس الحريات الفردية والاجتماعية بطرق وأشكال تختلف قليلا أو كثيرا عما لدى الدول الأخرى وتجتهد في ترسيخ القيم التي تجسدها هذه السلوكات عند أفراد وجماعات هذه الدول الأخرى ، وتتخذ لذلك من الوسائل أحدثها وأكثرها تأثيراً ، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال والمؤسسات الثقافية والبحثية ، ونشر اللغة ومراكز تعليمها وغيرها من وسائل ، كل ذلك مستخدم لهذا الغرض ، ولعل أخطر هذه الوسائل هو الأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية وشبكة الإنترنت التي تنقل إلى الآخرين نقلاً حياً جذاباً طرق

وأشكال التعامل مع جوانب الوجود المختلفة : الأبناء مع الآباء ، والأبناء مع الآباء ، والذكور مع الإناث ، والعلاقات الأسرية والاجتماعية ، والأصدقاء والأعداء ، ويصل الأمر إلى العلاقات الدولية ، وكذلك طرق وأشكال التعامل مع النبات والحيوان ومع الكون الطبيعي ، ومع الأدوات والوسائل ، ومع الأفكار العلمية وغير العلمية ، ومع الزمان والوقت ، ومع الغيب ، كل هذا وأكثر أصبح يدخل إلى بيوت الناس في الدول الأخرى ، فيشاهدها الصغار والكبار ؛ ومن غير المعقول والمقبول القول إن هذا كله لا يترك أثراً ما على هؤلاء الناس .

إذا عرضنا هذه السلوكات الثقافية على معيار الإنسانية في ضوء المعنى الأول لها (ملاءمة الفطرة الإنسانية) نجد أنها والقيم التي تجسدها ، وأعني الحريات الفردية والاجتماعية ، قد اختلط فيها الإنساني بغير الإنساني بسبب طريقة التعامل مع الآخر ، وبسبب عدم وجود ضوابط كافية تمنع الضرر عن الفرد وعن المجتمع ، إن بعض الممارسات الثقافية في سياق العلاقات الاجتماعية هي أقرب إلى التسيب والانفلات من الضوابط ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الأضرار على المستوى الفردي والجماعي .

إذا نظرنا إلى قيم ثقافية أخرى في العولمة والسلوكات التي تجسدها ، مثل قيم المنفعة ، واللذة والمتعة ، والرفاهية ، سنجد أنها في جوهرها ملاءمة للفطرة ، ولكن المشكلة مرة أخرى في الضوابط التي تمنع تجسيد هذا القيم في السلوك من أن يُلحق الضرر بالفرد أو الجماعة ، فهذه الضوابط وإن كانت موجودة بشكل أو بآخر ، لكنها ليست كافية في دفع كل الأضرار التي يمكن أن تنتج من السلوكات المجسدة لهذه القيم . قيمة المنفعة تركز على المنفعة المادية في الدرجة الأساس ، وقيم اللذة والمتعة والرفاهية لم تحقق للإنسان الغربي في المقام الأول الاستقرار

النفسي والسعادة المنشودة ، بل إن متابعة ما ينتجه النظام الرأسمالي من وسائل المتعة والرفاهية قد أرهق الإنسان في لهاثه للحاق بهذه الوسائل والحصول عليها .

وعليه ، نستطيع القول : إن هذه القيم أيضا قد اختلط فيها الإنساني بغير الإنساني في ضوء المعنى الأول للإنساني .

من القيم الثقافية في العولمة والتي تظهر في سلوكات متنوعة ، قيمة التجديد والتحديث المستمر ، ويتجلى هذا في ابتكار أدوات ووسائل جديدة في التعامل مع جوانب مختلفة من الوجود ، بل ومع الناس فيما بينهم أحيانا ، ولعل لهذا الجانب صلة بالمنطلق العلماني الذي يرفض القديم والتقليدي ، وصلة بالنظام الرأسمالي الذي يسعى لزيادة الثروة والدخل المالي من خلال ابتكار أدوات ووسائل جديدة كل يوم حتى لا تتوقف عجلة الإنتاج .

إن التجديد والتحديث أمر مرغوب بشكل عام ، ويتوافق مع الفطرة التي تحب ذلك وتنشط به ، وتملّ من البقاء على الأمر الواحد والنمط الواحد ، لكن التجديد والتحديث حين يتجاوز الحد لدرجة يصبح فيها الإنسان مرهقاً من كثرة التجديد والتحديث وتلحقه الأضرار المادية والمعنوية بسبب ذلك ، فإنه يصير أمرا لا إنسانياً . وعلى ذلك فقيمة التجديد والتحديث في سلوك العولمة قد اختلط بها الإنساني بغير الإنساني والحال فيها شبيه بما قلناه في القيم الثقافية الأخرى .

أما قيمة المساواة الجنسية (الجنسوية **Gender**) التي تسعى إلى التجسد في سلوكات لا يتميز فيها الذكر عن الأنثى ، بل ولا يكون هناك أدنى إشارة إلى ذكر أو أنثى أو أية فروق بينهما ، هذه السلوكيات حديثة ورافقت ظهور العولمة ، وتجسدت في عدد من المظاهر الصارخة منها : اعتبار زواج المثليين أمراً قانونياً ومشروعاً ومادياً ، ليست فيه مخالفة لأعراف أو تقاليد أو جرحاً للذوق العام .

إن هذه القيمة مخالفة للفطرة الإنسانية ، وهي لذلك قيمة لا إنسانية ، وسلوك العولمة يحاول نشر هذه القيمة في الدول الأخرى من خلال وسائل الإعلام والأفلام والمسلسلات ، وكذلك باستغلال نفوذ الدول المعولِمة في المجال الدولي من خلال المؤتمرات الدولية ، مثل المؤتمر العالمي للسكان في بكين والقاهرة (عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥) وغيرها من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمرأة والطفل وحقوق الإنسان .

والحق أن عرض هذه القيم الثقافية والممارسات التي تجسدها على المعاني الثلاثة الأخرى للإنسانية توصل إلى النتيجة نفسها ، وهي أن هذه القيم الثقافية قد اختلط فيها الإنساني بغير الإنساني ، إذ هي لا تجعل الإنسان أكثر همها ، فليس هو دائما الغاية المقصودة .

وهكذا ، بالرجوع إلى النتائج التي وصلنا إليها بشأن القيم في مجالات العولمة الرئيسية (الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية) نستطيع أن نقرر النتيجة العامة ، وهي أن **سلوك العولمة وقيمها قد اختلط فيها الإنساني باللاإنساني وأن الجانب اللاإنساني يكاد يكون هو الطاغي ، وخصوصا فيما يتعلق بالعولمة المتجهة إلى الدول غير الغربية .**

هل يمكن إصلاح قيم العولمة ، وكيف ؟

انتهينا من التحليل والنقد فيما تقدم إلى أن قيم العولمة ليست قيماً إنسانية تامة ، وذلك من خلال عرضها على معاني الإنسانية (الأربعة) ، وأن الإنساني فيها مختلط باللاإنساني ، وهذا يعني أن هناك أضراراً تنجم عن سلوك العولمة المجسد لهذه القيم ، على المستوى الفردي والجماعي ، الأمر الذي يعني أنها في وضع تحتاج فيه إلى الإصلاح إذا ما كانت الغاية هي الإنسان في ذاته ، كل إنسان دونما تمييز .

إن هذا الشرط الأخير هو أول خطوات إصلاح العولمة إنه إصلاح النيّة والقصد ، ذلك أن الأمور بنواياها ، « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » ، ومن كانت هجرته لغاية أخرى من تجارة أو زواج أو غيره « فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

النيّة هنا هي نيّة الفاعل صاحب الدور الأكبر في سلوك العولمة والمؤثر فيه ، وهو الغرب بقيادة أمريكا ، فهل يا ترى لدى الغرب وعلى رأسه أمريكا النيّة لتصير قيم العولمة وسلوكها قيماً إنسانية ، تلائم الفطرة الإنسانية في كل مكان وتكملها ، لا تفرق بين الناس لا باعتبار الجنس أو اللون أو خلافه ، وتجعل الإنسان أي إنسان غاية في ذاته وليس وسيلة لتحقيق غايات أو مصالح أخرى ؟

وما دمنا نتحدث على مستوى الفكر النظري فإن ما سنكتفي بقوله هنا هو أن قيم العولمة وسلوكها لا يصلحان إلا إذا كانت مثل هذه النيّة الإنسانية موجودة حقا لدى الدول المعولِمة في الدرجة الأولى ولدى الدول المعولَمة في الدرجة الثانية .

ويرتبط بالنوايا أمر آخر ، وهو الأهداف والغايات ، فكما اشترطنا أن تكون النيّة إنسانية فإننا نشترط أن تكون الأهداف التي سيحققها سلوك العولمة إنسانية ، تتوافر فيها كل معاني الإنسانية التي ذكرت في هذا البحث ، فالأهداف لا ينبغي أن تقتصر على تحقيق مصلحة دول بعينها وتعيق الدول الأخرى عن تحقيق أهدافها ، وهذا يمكن أن يتحقق بدرجة كبيرة إذا ما جعلت كل دولة في أهدافها الإنسان باعتباره غاية في ذاته ، فلا يكون هدف دولة ما الهيمنة والسيطرة على ثروات دولة أو دول أخرى والتحكم في سياستها وقراراتها ، أو يكون هدف دولة فرض ثقافتها (طرق تعاملها مع جوانب الوجود) على دول أخرى بحجة أن هذه الثقافة هي الأكمل ، وهي في حقيقة الأمر ليست ثقافة إنسانية ، ومثل ذلك يقال في كل الأهداف التي تسعى العولمة لتحقيقها .

ما نقوله هنا سيكون شبيها بما قلناه آنفا من كون واضع الأهداف التي سيأتي سلوكه محققاً لها هو المطالب بأن تكون أهدافه إنسانية لا تقتصر على تحقيق مطالبه ومصالحه وحدها ، فهل يا ترى يمكن للدول المعولِمة أن تفعل هذا ؟

سنكرر أيضا ما قلناه آنفاً ، فما دمنا نتحدث على مستوى الفكر النظري ، فلا بد لنا من القول بأن قيم العولمة وسلوكها المجسِّد لها لا يمكن إصلاحها إلا إذا تغيرت أهدافها القائمة وأصبحت كلها أهدافاً إنسانية ، وهذه مهمة الدول المعولِمة في الدرجة الأولى ، ومهمة الدول المعولَمة في الدرجة الثانية وفي جانب من هذه المهمة .

فإذا افترضنا أن النوايا صحّت فصارت إنسانية ، وأن الأهداف استقامت وتحققت بوصف الإنسانية ، فإنه يبقى أن تصير قيم العولمة قيماً إنسانية ، وهذا الأمر هو الجزء الأهم والأصعب في المشكلة ، كيف يمكن لقيم العولمة أن تصير إنسانية بالمعنى التام لمصطلح الإنسانية .

يحتاج الأمر في نظرنا إلى توضيح فلسفي يتعلق بمصدر القيم ، فنقول في ذلك : **لا يعدو مصدر القيم أحد اثنين ، الإنسان أو الله** ، (والله هنا خالق كل شيء ، الكون والإنسان) كما بين الفيلسوف الفرنسي **لويس لافيل Louis Lavelle** (ت ١٩٥١ م)[1] ، والإنسان مخلوق وعلمه بذاته وبغيره من الموجودات التي تحيط به محدود كما يقرر أهل العلم ، وعليه فإن الإنسان حين يضع لسلوكه وتعاملاته في هذه الحياة مع جوانب الوجود المختلفة قيماً تحكمها وتوجهها ، فإن هذه القيم ستأتي بالضرورة على شاكلة علمه المحدود ، أي سيكون فيها قصور عن الوفاء بشرط الإنسانية ، هذا إذا ما افترضنا أن وضعه القيم قد تجرد عن الهوى والمصالح الشخصية ، وهو أمر في واقع الحال غير متحقق .

---

(١) عادل العوا ، **القيمة الأخلاقية** ، ص٢٠٢ . وانظر كتابنا : عزمي طه السيد ، **الفلسفة : مدخل حديث** ، ص٢٠١-٢٠٣ .

أما حين يكون واضع القيم للإنسان في تعامله مع جوانب الوجود المختلفة هو خالق الإنسان وخالق الوجود ، أي الله سبحانه وتعالى ، فإنه إذ هو الخالق - سيضع أكمل القيم التي تناسب الإنسان كل إنسان أي ستكون قيماً إنسانية بكل معاني الإنسانية ، ذلك لأن الله الخالق لكل شيء لديه العلم الكامل بمخلوقاته ، ثم إنه لكماله في العلم والقدرة والمُلك ليس له هوى أو مصلحة أو حاجة ، إذ هو غني عن كل هذه الأمور ، فيكون في وضعه للقيم مريداً خير الإنسان لا خيره هو سبحانه وتعالى عن الحاجة والنقص ، لقد أخبرنا الحق سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بهذه المعاني في آية جاءت على صورة استفهام استنكاري ، حيث قال جلَّ وتعالى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الملك : ١٤] لكن هذه المعاني هي المعاني المقبولة عند أصحاب العقول السليمة ، إذ يدعمها ما نشاهده جميعاً ، وهو أن الذي يصنع آلة لتقوم بعمل معين هو الأقدر على وضع الشروط والضوابط والمعايير التي تمكِّن هذه الآلة أن تؤدي العمل الذي صممت من أجله على أكمل وجه ممكن .

قصدنا من هذا التوضيح الفلسفي للسؤال عن مصدر القيم أن يعيننا على توضيح وتدعيم ما نحن بصدده وهو الإجابة عن السؤال : هل يمكن إصلاح قيم العولمة ، وكيف ؟ ونعود لنتابع إجابتنا فنقول : لقد بذل الإنسان الغربي قصارى جهده وطاقته في وضع قيمه التي توجه سلوكه في الحياة معتمداً على عقله وقدراته وما وصل إليه من علم ، ومن ذلك قيم العولمة ، ولعل **فوكوياما** الذي قال **بنهاية التاريخ** وأنه لا مزيد على قيم الحضارة الغربية الليبرالية وقيم العولمة يكون صائباً في رأيه ، إذ ليس في قدرة إنسان الغرب أن يأتي بجديد في هذا السياق ، ذلك أنه لم يلتفت إلى وجود قيم أخرى من المصدر الآخر المتاح أمام الإنسان ، وأعني الله سبحانه وتعالى ، وعلى ذلك فإن الطريق يكاد يكون مسدوداً لإصلاح قيم العولمة وجعلها قيماً إنسانية أمام الإنسان المنطلق في تحديد قيمه وقيم العولمة من الفكرة العلمانية ، وأن الطريق الآخر المتاح

له لإصلاح هذه القيم ، بما فيها قيم العولمة ، هو الأخذ بالقيم الإلهية الربانية التي وضعها الله سبحانه وتعالى للناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم ، فكانت ملائمة للفطرة التي فطرهم عليها ، ومحافظة على سلامة وجوده ومعينة له على الترقي إلى الكمال اللائق به كإنسان ، ناظرة إليه على أنه غاية في ذاته .

إن البحث سيطول بنا إذا ما أخذنا كل قيمة من قيم العولمة ورأينا جانب القصور فيها ، وكيف جاءت القيم الربّانية التي لم يقم البشر بتغييرها أو تحريفها ، كاملة في أصل نزولها وتبليغها للناس ، وكيف أنها تستطيع إصلاح القصور في هذه القيم التي وضعها الناس ، وأن إصلاحها وتتميم نقصها إنما هو في حقيقة الأمر استبدالها لتحل محلها في الممارسة والسلوك القيمة الإلهية الربّانية .

إن كل الضوابط المفقودة في قيم العولمة – كما أشرنا في تحليلنا ونقدها لها فيما تقدم – موجود في القيم الإلهية الربّانية كما وردت في الوحي الإلهي – الإسلام ، وهي قيم إنسانية بكل معاني الإنسانية الوارد ذكرها فيما تقدم .

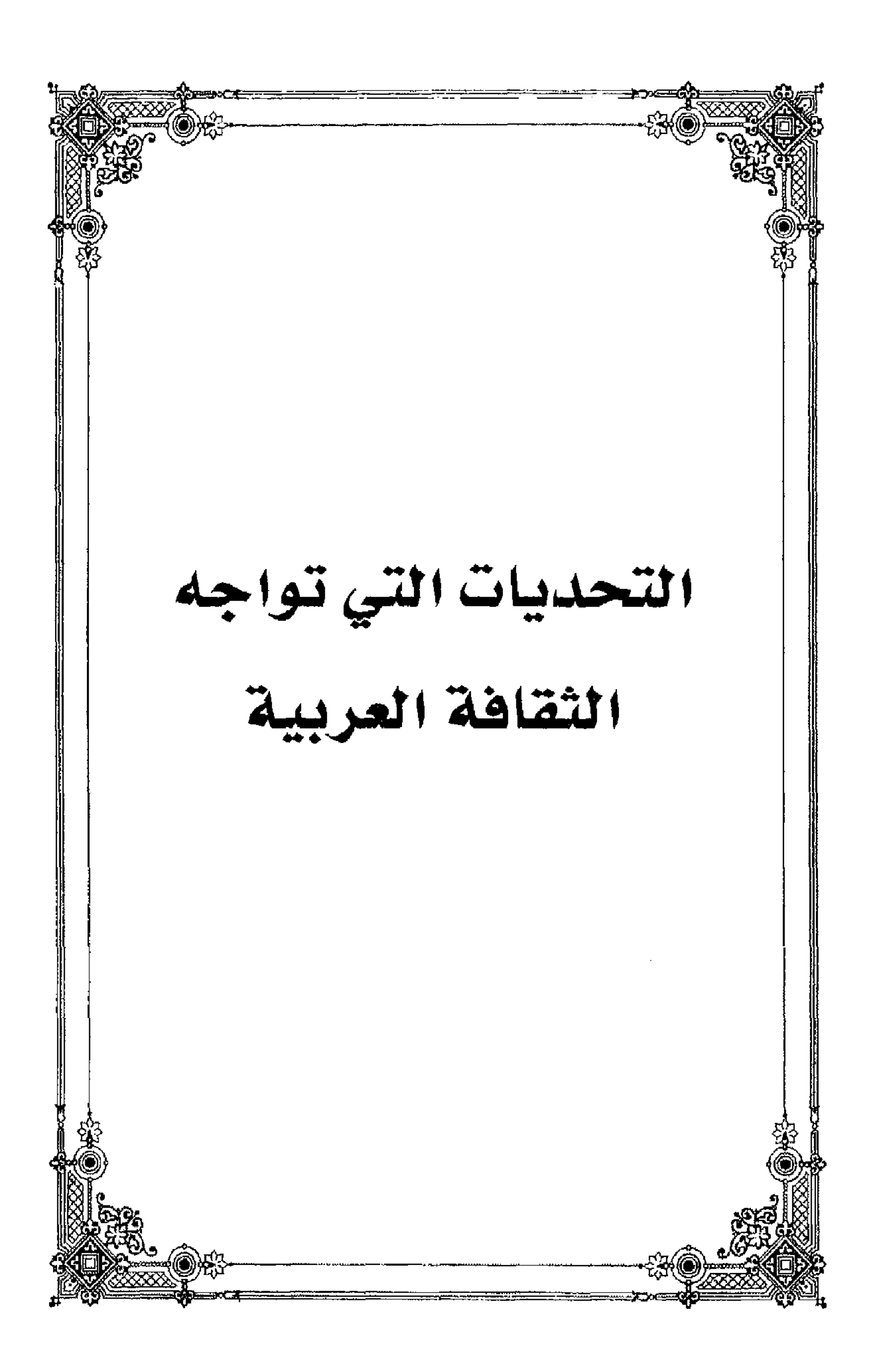
هل يمكن أن يحدث هذا الأمر وكيف ؟ الجواب هو أن حودث مثل هذا الأمر يحتاج إلى الفاعل ذي الإرادة الحرَّة ، الواعي بحقيقة أهدافه وغايته في هذه الحياة ، والذي خلصت نيته لتحقيقه (أعني تحقيق إصلاح قيم العولمة) ، هذا الفاعل هو في الدرجة الأولى الدول المعولِمة ، فإذا لم تتوفر النيّة لدى هذه الدول لإصلاح قيم العولمة ، فان الإصلاح سيكون مستحيلاً أو قريباً من ذلك .

إن بيان ما في هذه القيم من قصور واقتراح البدائل قد يغير قليلاً أو كثيراً ، وهو في كل الأحوال عمل لا بدَّ منه على مستوى الفكر النظري ، لكن يظل الأمر مرهوناً باعتقادات الدول المعولِمة التي انطلقت منها قيم العولمة ، فالنوايا لن تتغير إلا إذا تغيرت المنطلقات الاعتقادية ، أي الإيدولوجيا التي تعتنقها هذه الدول المعولِمة – وهي منطلقات عَلمانية – ، وصارت منطلقات ربّانية .

إن الدول المتأثرة بالعولمة يمكنها من جانب آخر أن تفعل شيئاً ما باتجاه التخفيف من أضرار العولمة عليها وعلى غيرها على مستوى الفكر النظري وعلى مستوى الممارسة العملية ، فمهمة الفكر توضيح الحقائق واقتراح الحلول ، وتأتي المهمة العملية ببذل كل الجهود الممكنة لنقد الأخطاء وبيان جوانب القصور ، والعمل المشترك فيما بين هذه الدول للوقوف أمام أخطاء قيم العولمة المتجسدة في سلوكها المتعدد الجوانب ، وإجبار هذه الدول المعولِمة على أن تغير في سلوكها ، الأمر الذي إن حدث سيكون تغييراً في القيم التي يجسدها في السلوك .

إن الدول العربية والإسلامية المتضررة من الجوانب اللاإنسانية في قيم العولمة تستطيع فعل الكثير شريطة أن تتوفر لديها الإرادة الحرّة والنيّة الصادقة والأهداف الواضحة ، فبالتعاون والعمل المشترك يمكنها مواجهة أخطار العولمة وتحدياتها ، بل ويمكنهم فعل ما هو أكثر من ذلك ؛ أن يوجدوا عولمة أخرى تقوم على قيم إسلامية إنسانية ، وتقضي على القطبية الواحدة المهيمنة في هذه الأيام ، وتسود العالم بقوة الحق المدعوم بالقوة المادية ، ذلك أنه لا بدَّ للحق من قوة تدعمه وتحميه وتنصره وتنشره .

إن الحال اليوم أن من يملك القوة لا يملك الحق ، ومن يملك الحق لا يملك القوة ، والنداء إلى الأمة التي تملك الحق الذي زودها به الحق سبحانه وتعالى ، هو النداء الذي نادى به الحق هذه الأمه بقوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال : ٦٠] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [الرعد : ١١] .



التحديات التي تواجه الثقافة العربية

التحديات التي تواجه الثقافة العربية

سأقوم، توطئة للبحث بتحديد المعاني المقصودة بالألفاظ والمصطلحات الواردة في عنوان المحاضرة، وأبدأ بـ :

مفهوم التحديات :

المقصود بالتحديات قوى أو أحوال طبيعية، أو أمور أو أوضاع اجتماعية إنسانية، غير مرغوبة ومخالفة لما نعتقده أو نطمح إليه، وتشكل عوائق أمام تحقيق أهدافنا وغاياتنا على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة، وتهدف بعض هذه الأوضاع أو الأمور - في الوقت نفسه - إلى تحقيق الغلبة والهيمنة لها على أوضاعنا وجوانب حياتنا المختلفة، وجعلها تابعة لها .

وسوف يقتصر البحث على التحديات الاجتماعية الإنسانية التي هي من فعل الإنسان دون التحديات الطبيعية الناشئة عن الأحوال الطبيعية التي لا مدخل للإنسان في إيجادها، كتحدي الصحراء والجفاف ووجود مناخ صعب حراً أو برودة وما شابه ذلك .

مفهوم الثقافة :

سبق أن حددنا مفهومنا للثقافة، ونورده هنا من باب التذكير، فنقول :

الثقافة (بعامة) معرفة عملية مكتسبة تنطوي على جانب معياري وتتجلى في سلوك الأفراد الواعي في تعاملهم في الحياة الاجتماعية مع الوجود (في أجزائه

المختلفة)[1] [أي التعامل مع الله (خالق كل شيء) ، ومع الذات ، ومع الآخر ، ومع الكون الطبيعي ، ومع الأفكار ، ومع الوسائل والأدوات ، ومع الزمن ، ومع الغيب] .

مفهوم العربية (والعرب) :

لفظ العربية - كما هو واضح ومعلوم - نسبة إلى العرب ، والعرب شعوب تشكل أمة تقطن حيزاً جغرافياً يمتد من الخليج العربي وجبال زاجروس شرقاً إلى شاطئ المحيط الأطلسي غرباً ، ومن جبال طوروس والسواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى شاطئ المحيط الهندي والصحراء الكبرى الإفريقية جنوباً ، وينتمون إلى النسب العربي ، ويتكلمون اللغة العربية ، ولهم تاريخ واحد ، ويدينون - الغالبية العظمى منهم - بدين واحد هو الإسلامية ، ويمارسون عادات وتقاليد متشابهة إلى حد كبير ، وتسود مجتمعاتهم الجزئية قيم واحدة ، ويشتركون جميعاً في المصير والمستقبل كما اشتركوا في الماضي في التاريخ والحضارة .

المقصود بالثقافة العربية

في ضوء ما تقدم من تحديد للثقافة وتوضيح لـ العرب ، يمكننا القول بأن **تلك المعرفة العملية المكتسبة التي تنطوي على جانب معياري (مجموعة من القيم) مستمدة من عقيدة الأمة العربية وتراثها المشترك ، وتتجلى في سلوك الأفراد الواعي في تعاملهم في الحياة الاجتماعية مع الوجود (في أجزائه المختلفة)** .

---

(١) قسمنا الوجود في هذا المقام إلى خالق ومخلوقات ، تأسيساً على القضية الوجودية الأولى : الله خالق كل شيء ، ثم إن الله واحد لا كثرة فيه ، أما المخلوقات فلا حصر لها ، لكنه يمكن تصنيفها إلى أقسام كبرى ، وقد اخترنا التقسيم الآتي لها : الذات ، والآخر ، والكون الطبيعي ، والأفكار ، والوسائل والأدوات ، والزمن ، والغيب .

فالثقافة العربية في تحديدنا هذا لا تعنى جانباً بعينه مما هو شائع أو مترسب في الأذهان ، كأن تكون الفكر أو الأدب أو الفنون أو التعليم ، أو الأخذ من كل علم أو فن بطرف ؛ إن لكل واحد من هذه الأمور صلة ما بالثقافة ، إلا أن كلاً منها مصطلح خاص ، وله مجاله ومعالجاته الخاصة به ، ومعظمها نظري الطبيعة ، في حين أن المعنى الذي نقصده هنا أدخل في نطاق علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) ، ونحن نطرحه كتعريف يدخل ضمن تعريفات هذا العلم ، لكننا نزعم أنه يتميز عليها باستيفائه لشروط وضع المصطلح العلمي[1] ؛ إن جوهر الثقافة العربية هي المعرفة بكيفية التعامل مع جوانب الوجود المختلفة ، هذه الكيفية التي يضبطها ويحكمها جانب معياري يشكل منظومة من القيم ارتضتها هذه الأمة في ماضيها وحاضرها .

والآن ، إذا ركبنا معاني هذه الألفاظ التي تضمنها العنوان ، أمكننا القول بأن :

التحديات التي تواجه الثقافة العربية هي مجموعة من الأمور أو الأوضاع الاجتماعية الإنسانية المتصلة بالعالم العربي غير مرغوبة ومخالفة لما تطمح إليه الأمة العربية في تعاملها مع الوجود بأجزائه المختلفة (أي في ثقافتها) ، وتمثل صعوبات أو تشكل عوائق أمام تحقيقها للحالة المثلى التي ينبغي أن يكون عليها هذا التعامل (أي تحقيق هويتها الثقافية في صورتها الأكمل) ، وأن بعض هذه الأمور والأوضاع يهدف - في الوقت نفسه - إلى الهيمنة على الثقافة العربية (أي على كيفية تعامل الأمة العربية مع الوجود بأجزائه المختلفة) بالعمل على فرض طرق تعاملها مع الوجود على الأمة العربية .

انتقل الآن إلى الحديث عن هذه التحديات التي تواجه الثقافة العربية ، فنسأل : هل هذه التحديات موجودة حقاً ، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد رياضة فكرية ؟

---

(١) سبق ذكرها وبيانها وهي : الوضوح والتمييز ، والقدرة على حل المشكلات المرتبطة بالمصطلح علي المستوى النظري ، وعلى المستوى العملي أيضاً إذا كان يرتبط بالمصطلح قضايا عملية في الواقع .

ستجيب هذه المحاضرة عن هذا السؤال ، بالتأكيد على أن هناك تحديات قائمة بالفعل على أرض الواقع تواجهها الثقافة العربية ، وأنها تشكل خطراً حقيقياً على هذه الثقافة ، وأنها من الكثرة والتعدد بحيث لا بد للباحث عنها وفيها من محاولة تصنيفها تسهيلاً لدراستها . ونرى أنه من المناسب تقسيم هذه التحديات إلى قسمين :

- **تحديات داخلية** ، وهذه ترجع في نشأتها وتجلياتها إلى ظروف وأوضاع وأسباب قائمة وموجودة داخل الأمة العربية ومجتمعاتها .

- **تحديات خارجية** ، وهذه ترجع في نشأتها وتجلياتها إلى ظروف وأوضاع وأسباب وفواعل قائمة وموجودة خارج الأمة العربية ومجتمعاتها .

وبالنظر في التحديات الداخلية القائمة في داخل الأمة ، يمكن قسمة هذه التحديات إلى قسمين بينهما بطبيعة الحال ترابط وتداخل ، وأثر وتأثير ، وهما :

- **تحديات تواجه الثقافة العربية على مستوى الفرد** ، تعيقه عن تجسيد ثقافته العربية في سلوكه باعتباره فرداً ينتمي إلى هذه الثقافة .

- **تحديات تواجه الثقافة العربية على مستوى المجتمعات والأمة العربية** ، تعيقها عن تجسيد هذه الثقافة العربية في حياتها . وهذان النوعان بينهما تفاعل جدلي بالضرورة ، فما هو فردي يترك أثره على الجماعة والعكس صحيح .

أما التحديات الخارجية التي تواجه الثقافة العربية فيمكن تصنيفها بأكثر من طريقه ، وقد اخترنا لها التصنيف الثلاثي الآتي :

- **تحديات ترجع إلى المشروع الصهيوني** .

- **تحديات ترجع إلى المشروع والقوى الإمبريالية الغربية والعولمة** .

- **تحديات ترجع إلى ما يسمى الشرعية الدولية** .

وهذه الأقسام الثلاثة أيضا - كما سنرى بعد قليل - بينها ترابط ، بل وتحالف في العموم ، وخصوصاً فيما يتعلق بموقفها من الثقافة العربية .

أبدأ ببيان موجز لـ :

التحديات الداخلية على مستوى الفرد :

- **تحدي تنمية استعدادات الفرد وقدراته المختلفة** : العقلية والوجدانية (العواطف والانفعالات) والجسمية والروحية ، وذلك ليصبح قادراً على تجسيد ثقافته وتنميتها (أي تنمية تعامله مع جوانب الوجود) إلى أقرب درجة ممكنة من الحالة المعيارية لهذه الثقافة ، هذه التنمية للاستعدادات والقدرات لتصل إلى أعلى درجاتها الممكنة تساهم في التصدي للتحديات الثقافية الأخرى ، فكلما كانت هذه التنمية أعلى درجة كانت قدرة الفرد على مواجهة التحديات الأخرى أكبر .

هذا التحدي قائم باستمرار وفي كل الظروف ، والمسؤولية فيه تقع على عاتق الأسرة أولاً ، ثم على المؤسسات التربوية في المجتمع ، ثم هو مسؤولية الفرد نفسه بعد ذلك حين يصل إلى مستوى الرشد والمسؤولية .

وإذا كانت تنمية الجانب العقلي لدى الأفراد في غاية الأهمية ، فإن تنمية الجانبين الوجداني والروحي لا تقل في أهميتها عن الجانب العقلي ، وتحتاج منا مزيد اهتمام .

- **تحدي غياب القدوة الحسنة** ، هذا التحدي قائم في الوقت الحاضر ، فلم يعد الوالدان أو الأساتذة هم القدوة الحسنة للأبناء في مراحل حياتهم الأولى ، وذلك لكثرة ما يعرض على شاشات التلفزة ووسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمقروءة من نماذج لشخصيات يفترض فيها أن تكون قدوة للآخرين بصورة عامة ، لكن هذه النماذج المختلفة نادراً ما تكون قدوة حسنة ، إن العربي المسلم قدوته الكبرى هو

الرسول صلى الله عليه وسلم ، والله سبحانه وتعالى وجهنا لنجعله كذلك وذلك في قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، وبطبيعة الحال فهناك عظماء حقيقيون في تاريخ الأمة العربية القديم والحديث يمكن أن يتخذوا قدوة حسنة بالفعل . إن وجود القدوة الحسنة يساهم في ترسيخ الهوية الثقافية العربية للفرد ، لأن ذلك يعني السلوك الحسن على شاكلة النموذج أو القدوة الحسنة الملتزمة بالجانب المعياري للثقافة العربية .

- **تحدي التقليد الأعمى** لأنواع السلوك والعادات غير العربية وبخاصة الغربية ، فأنواع السلوك والعادات الغربية في الملبس والمأكل والمشروب والكلام والغناء والرقص وقضاء أوقات الفراغ وتعامل الأبناء مع الآباء والتعامل بين الذكور والإناث وكل أنواع التعامل في الحياة (أي الثقافة الغربية) ، تعرض علينا صباح مساء وتدخل إلى بيوتنا دون استئذان ، حاملة معها الكثير من الغث والقليل من السمين النافع ، والتحدي هنا كبير في جانبه الفردي ، وهو أيضاً – كما في التحدي السابق – مسؤولية الأسرة والمجتمع ، لكنه بعد ذلك مسؤولية الفرد أيضاً ، وخطورة هذا التحدي المتمثل في التقليد ، أنه يترك أثره في الأفراد من سن الطفولة ، التي هي سن التقليد ، فإذا نشأ الطفل على سلوكيات معينة وشب عليها وكانت سلبية ومعارضة لثقافته ، فإن اقتلاعها بعد ذلك سيكون أمراً غير يسير . وهذا التحدي الفردي هنا هو جزء من تحدي الغزو الثقافي الموجه للأفراد وللمجتمع . إن التقليد الأعمى لا يجعل للفرد شخصية مستقلة ولا هوية ثقافية متميزة .

- **تحدي تنظيم الوقت واستثماره** ؛ والمقصود قدرة الفرد على استثمار وقته الاستثمار الأمثل والأنفع ، إن الشباب هم أولى فئات المجتمع بالانتباه إلى هذا التحدي ، حتى لا يضيعوا أوقاتهم سدى دون استغلالها في الأعمال التي تفيدهم وتفيد مجتمعهم .

والرسول عليه الصلاة والسلام وجه المسلمين إلى أهمية فترة الشباب واستغلال قوة الفرد فيها وذلك في حديثه الشريف : [اغتنم خمساً قبل خمس ، شبابك قبل هرمك ... الخ] ؛ إن الفرد حين لا يضيع وقته فيما لا جدوى منه ، يكون قد أضاف سمة إيجابية إلى هُويته الثقافية وشخصيته ، وساهم في مواجهة التحديات الثقافية التي تهدف معظمها إلى استهلاك أوقاتنا فيما لا طائل من ورائه .

- **تحدي العادات الاستهلاكية** ، والمقصود هو الإسراف أو التركيز على جانب الحاجات الكمالية التي لا تحقق تلبيتها أية تنمية حقيقية للإنسان وإنما تستهلك ماله وصحته ووقته ، وتزيد من مشكلاته ، من ذلك الإسراف في المأكل والملبس والمشرب ، والتدخين واستخدام الأدوات والأجهزة التي لا تدعو إليها حاجة سوى التباهي ، والسياحة غير الهادفة وغيرها من مظاهر الترف الزائد . إن مثل هذه العادات الاستهلاكية تقلب سلم أولويات الفرد واهتماماته ، فتصرفه عن الأولويات الحقيقية لتحل محلها أولويات مزيفة ، الأمر الذي ينعكس على هويته الثقافية وشخصيته .

هذه فيما نرى أبرز التحديات الداخلية على مستوى الفرد ، وننتقل إلى الحديث عن :

التحديات الداخلية التي تواجه الثقافة العربية على مستوى المجتمع :

الناظر إلى المجتمع وأحواله سيجد العديد من هذه التحديات ، وسنكتفي بإيراد ما نراه أبرزها :

- **تحدي الوعي بالهُوية الثقافية العربية** ، والمقصود بهذا التحدي أن المجتمع العربي بعامة يواجه صعوبات في نشر وترسيخ الوعي بالهُوية الثقافية العربية الواحدة ، وأن ملامح هذه الهوية وسماتها الرئيسة لم تعد أمراً واضحاً في الأذهان والوجدان ،

فبعد أن كانت أنشودة: «بلاد العرب أوطاني» تكرر على مسامع التلاميذ في المدارس بصورة يومية، غابت هذه الأنشودة وهذا الشعار، وحل محلها شعارات قطرية ترسخ الهُوية القطرية في وعي الناشئة على حساب الوعي بالهُوية العربية، وساهمنا في الوطن العربي - بشكل مقصود أو غير مقصود - في تقليص الوعي بالهُوية العربية، حتى بات الأمر عائقاً يحول بين الأمة العربية وتحقيق أهدافها في أن يكون لها هوية ثقافية عربية الخصائص، وراسخة في النفوس.

- **التحدي التربوي**، والمقصود به أن المؤسسات التربوية المختلفة في المجتمع تعاني من قصور وعجز يعيق تحقيق هذه المؤسسات للأهداف المنشودة في تجسيد الثقافة العربية وترسيخها في السلوك الفردي والجماعي.

أمام المؤسسات التربوية **تحدي إعداد المعلم المربي** الذي يؤمن بأن عمله في مهنة التربية والتعليم هو رسالة وليس مجرد وظيفة يتقاضى عليها راتباً نهاية كل شهر، وعلى المجتمع أن يعيد إلى المعلم الاحترام والتقدير والمكانة الاجتماعية التي يستحقها، وهذا تحد غير يسير؛ وأمام المؤسسات التربوية **تحدي تعليم الدين** بشكل يحقق وظيفة الدين في حياة الأفراد والجماعات بحيث تتجسد في هذا السلوك الهُوية الثقافية العربية هذه الهوية التي تستمد خصائصها الجوهرية من الإسلام؛ وأمام المؤسسات التربوية **تحدي تعليم اللغة العربية** بطريقة ميسره فعالة وغرس محبتها في نفوس الناشئة لا النظر إليها على أنها لغة قديمة غير عصرية؛ وأمام المؤسسات التربوية **تحدي إعداد الناشئة للحياة مزودين بالعلم وبالعادات الذهنية الإيجابية** مثل القدرة على التفكير المنطقي السليم والمنتج، وعلى التفكير النقدي البناء، وعلى الحوار واحترام الرأي الآخر، وعلى تحمل المسؤولية، بجانب توعيتهم بصورة سليمة بجميع مشكلات أمتهم الأساسية والتحديات الكبرى التي تواجهها، وتزويدهم بأفضل الحلول المثالية والواقعية لمعالجتها والتصدي لها.

ومن المؤسسات التربوية التي تواجه تحديات عديدة الجامعات ، إذ يكاد يكون هناك إجماع بين أساتذة الجامعات على أن هناك حاجة لإصلاح الجامعات والتعليم الجامعي وتطويره لكل تحقق الجامعة أهدافها في إعداد جيل من الشباب مؤهل بالعلم النظري والعلم العملي معاً ، وعلى وعي بقيم العروبة والإسلام ، قادر على مواجهة الحياة وخدمة أمته ومجتمعه .

وإصلاح الجامعات والتعليم الجامعي عملية مطلوبة باستمرار ، لكنها أكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر ، والناظر في الجامعات نظرة شمولية يستطيع أن يلاحظ عدداً من معوقات الإصلاح ، بعضها يتعلق بالأنظمة والتشريعات الإدارية والأكاديمية ، وبعضها يرجع إلى أعضاء هيئة التدريس وإعدادهم ونظرتهم إلى مهنتهم ، وتنمية قدراتهم وخبراتهم ، وبعضها يرجع إلى الخطط الدراسية للمواد الجامعية ، وبعضها يتعلق بالطلبة وشؤونهم وطريقة قبولهم في الجامعات ، وبعضها يتعلق بتمويلها ، وبعضها يتعلق بالبحث العلمي الذي تقوم به ، وأخيراً – ولعله ليس آخراً – عوائق تتصل بعلاقة الجامعة بالمجتمع وخدمته وبمؤسساته المختلفة .

والحق أن هذا التحدي كبير ، وهو من أخطر التحديات من حيث إن معظم الذين سيقودون الأمة في المواقع المختلفة في الحياة يمرون بالجامعات .

إن مسؤولية المؤسسات التربوية ودورها كبير ورئيس وأساس في بناء الأمة وفي تحقيق هويتها الثقافية وفي مواجهة التحديات التي تواجهها الأمة وثقافتها ، ولا نبالغ إن قلنا إن إصلاح التربية ومؤسساتها هو إصلاح للمجتمع وللأمة ولأحوالها المختلفة ، إن لم تكن جميعها فمعظمها ، وبالتربية التي تراعي قيم الأمة الثقافية تتحصّن الأمة ضد أشكال الغزو الثقافي المختلفة .

- التحدي الإعلامي ، والمقصود بذلك أن الإعلام بكل أدواته وأشكاله يجب أن يوجه لتوعية الناس بحقيقة أوضاعهم ومشكلاتهم والحلول المناسبة لها ، وأن يساهم في استثارة هممهم لكل عمل نافع ولرد أي عدوان على أمتهم وأوطانهم ، وأن يقوم بدوره التربوي في نشر العلم وتعليم الثقافة النافعة المفيدة لعامة الناس ، والتأكيد على قيم الأمة وترسيخها ومحبتها ، وعرض الثقافة السليمة الأصيلة لهذه الأمة (أي كيفية التعامل مع جوانب الوجود المختلفة) ، إن قصور الإعلام عن الوفاء بهذه الغايات هو تحد كبير أمام الثقافة العربية وهذا التحدي يعيق بلا شك تحقيق الغاية التي تطمح إليها الأمة في جانب الثقافة ، وأعني تحقيق هويتها الثقافية على أكمل صوره ممكنة ، ولا نبالغ إن قلنا إن دور الإعلام ليس أقل من دور المؤسسات التربوية ، والتحدي الكبير الذي تواجهه الثقافة العربية في هذين المجالين (التربية والإعلام) هو غياب التنسيق فيما بينهما ، فالذي يحدث بصورة ملحوظة أن هناك تعارضا بينهما من حيث النظر إلى الغايات ، فقد تقوم المؤسسات التربوية بمحاربة التغريب وبيان سلبياته على هُوية الأمة الثقافية وتقوم أجهزة الإعلام بتزين التغريب بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الأفلام الغربية التي تعرض لنا نماذج الحياة الغربية في صورة فنية جميلة وجذابة .. ، فتحدث الازدواجية في نفوس الناشئة بين ما تعلمه المدارس والجامعات وما تعرضه وتعلمه أجهزة الإعلام بطريقتها ، وينعكس ذلك كله سلباً على الهُوية الثقافية العربية فيعيق تحقيقها في الصورة المرغوبة .

إن الإعلام اليوم قوة كبيرة وسلاح له أولويته بجانب الأسلحة الأخرى في الدفاع والهجوم والغزو والمواجهة ، ولا يزال استخدامه بصورة إيجابية فعاله يشكل تحدياً أمام الأمة وأمام ثقافتها هي بحاجة إلى التغلب عليه لتحقيق ثقافتها العربية في أكمل صورة ممكنة وأعزها ..

- **التحدي السياسي** ، والمقصود بذلك قصور الإدارات السياسية في الأمة العربية عن تحقيق غاية الأمة وطموحاتها ، وقد بات هذا الأمر واضحاً لأبناء هذه الأمة أكثر من بعض التحديات الأخرى ، ويتضمن هذا التحدي عدداً من التحديات الفرعية ، أبرزها : **تحدي الديمقراطية** في اختيار الحاكم واتخاذ القرارات وبخاصة المصيرية منها ، و**تحدي استقلال القرار السياسي** وعدم التأثر بالضغوط الخارجية ، و**تحدي وضع سياسيات لمواجهة الأخطار الخارجية** ، و**تحدي وضع سياسات لمعالجة المشكلات الداخلية** على جميع الأصعدة ، و**تحدي ممارسة الحريات المختلفة** ، و**تحدي العدالة وتكافؤ الفرص** ..الخ .

إن التحدي السياسي المحتمل في قصور الإدارات السياسية عن تحقيق أهداف الأمة ، التي أحدها تحقيق الهوية الثقافية للأمة في أكمل صورة ممكنة ، هو أحد العقبات الرئيسة التي تواجه الثقافة العربية ، وبدون إدارات سياسية قادرة وحكيمة ومتعاونة لن تتمكن الأمة من ممارسة ثقافتها على النحو الذي تطمح إليه .

- **التحدي الاقتصادي** ، والمقصود به قصور الأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي عن تحقيق الغايات الاقتصادية التي تطمح إليها الأمة ، الأمر الذي يبعدها عن تحقيق هُويتها الثقافية . إن مشكلتي الفقر والبطالة تحديات اقتصادية ومثلها تدني معدل دخل الفرد ، كذلك عدم تطوير وسائل الإنتاج إلى الحد الكافي الملائم ، وهناك قائمة تفصيلية طويلة بهذه التحديات ، لكن خبراء الاقتصاد يركزون على تحديات كبرى ورئيسة ، منها : تحدي إرادة اتخاذ القرار السياسي بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، لقد ظهرت فكرة السوق العربية المشتركة قبل فكرة السوق الأوروبية المشتركة ، لكن الأخيرة أصبحت واقعاً ، أما الأولى فظلت مجرد فكرة وحلم جميل أو طموح طوباوي ، وهناك تحدي التنمية البشرية هذه التي ستؤدي إلى التنمية الاقتصادية باعتبار العنصر البشري هو الفاعل الرئيس في

التنمية الاقتصادية ؛ ولا ينفك التحدي الاقتصادي الداخلي عن تأثره بالتحديات الخارجية التي برزت بعد معاهدة التجارة الدولية وتطبيق العولمة .

وتكمن أهمية التحدي الاقتصادي وضرورة مواجهته - كما هو معلوم - في أنه ينعكس ويؤثر على التحديات الأخرى ، فله انعكاساته السياسية والاجتماعية والتربوية والإعلامية ، الأمر الذي ينعكس على تجسيد الهوية الثقافية .

- **التحدي الاجتماعي** ، والمقصود به أن حركة الحياة الاجتماعية في المجتمع العربي الناتجة عن اجتماعهم معاً تنطوي على جوانب من القصور تعيق الأمة عن تجسيد هويتها الثقافية العربية بصورة واضحة . هذا التحدي يتداخل مع التحديات السابقة ويتقاطع معها في أكثر من موضع ، إذ كلها فعاليات ذات طابع اجتماعي ، لكننا سنذكر هنا الجوانب التي لم يرد ذكرها فيما تقدم ، والتي تعتبر وفقاً للممارسات العلمية الإجرائية تحديات اجتماعية ، فنذكر أبرزها ، بادئين بِـ :

• **التحدي في مجال القيم الاجتماعية** ، هذه القيم التي لها أهمية كبرى في تحقيق وتجسيد وتحديد الهُوية الثقافية العربية ، فالتحدي في مجال القيم الاجتماعية يعني وجود قصور في الوعي بهذه القيم (والمقصود بطبيعة الحال القيم الإيجابية) والقصور في تحقيقها وتجسيدها بحيث تؤدي وظيفتها في حياة الناس والأمة ؛ هناك تحدي **قيمة العلم والتعليم** ، وهذه من القيم الواضحة الأهمية لكن لا زالت الأمة العربية مقصرة في إنجاز العلم ابتداءً ، إذ نحن الآن نستورد العلم كما نستورد الأجهزة كالسيارات والهواتف وغيرها ، فالبحث العلمي الأصيل ضئيل جداً ، ومشاركة الأمة العربية في تقدم العلم تكاد تكون معدومة ، كما أنها مقصرة في مجال التعليم ونشره بين أبناء الأمة كماً وكيفاً ، فضلاً عن انتشار الأمية الهجائية وغيرها ...

- وهناك **قيمة العلم العملي التطبيقي** ، بمعنى استثمار العلم النظري في حياة الإنسان لتسهيلها وترقيتها .

- وهناك **قيمة التخطيط للمستقبل** وتحديد الأهداف القريبة والبعيدة للأمة حيث تكاد هذه أن تكون غير موجودة على مستوى الأمة ، الأمر الذي يهدد هويتها بالاضمحلال إن لم يكن بالتلاشي ؛ وهناك قيمة التعاون والعمل المشترك الجماعي .

- وهناك **قيمة التواد والتراحم والتكافل** بين أبناء الأمة مثل كفالة الأيتام والأرامل والفقراء والمحتاجين والمرضى .

- وهناك **قيمة الاعتدال في الإنفاق والاستهلاك** وعدم الانجراف وراء الإسراف ، ونحن نعطي لهذه القيمة أهمية اقتصادية كبرى ، والكثير من أبناء الأمة العربية غافلون عنها وعن أهمية تطبيقها الذي ينعكس على حالة الأفراد الاقتصادية ويقلل مشكلاتهم ، كما ينعكس إيجاباً على اقتصاد المجتمع بعامة ، إن تجسيد هذه القيمة في سلوكنا هو إحدى وسائل مقاومة العولمة ومقاومة الخطر الصهيوني ومعظم الأخطار الخارجية (التي سيرد ذكرها فيما يلي) ، وظني أنا عن كل هذا غافلون .

- وهناك **التحدي المتعلق برعاية الأطفال ورعاية الشباب** ، فالرعاية السليمة المتكاملة الواعية والهادفة لهاتين الفئتين ستؤدي إلى إيجاد أمة صالحة إيجابية قادرة على مواجهة مشكلاتها وإيجاد الحلول لها ، وتجسيد هويتها الثقافية .

- وهناك **تحدي النزاعات الداخلية المختلفة** ، المذهبية والطائفية والقطرية والجهوية والحزبية وغيرها ، إن كل أنواع النزاعات الصغير منها والكبير تضيع الجهود وتهدر الطاقات وتفرق ولا توحد ، وتنتهي إلى تضييع الهوية العربية الواحدة .

- وهناك **تحدي المشاركة الشعبية** نخصه بالذكر لأهميته وإن كان موجوداً بصورة غير مباشرة في التحديات السابقة، والحق أن هذا باب واسع يمكن أن تدخل فيه شتى أنواع الفعاليات والأنشطة الاقتصادية والسياسية والتربوية والمتعلقة بالشباب، والمتعلقة بكفالة كل المحتاجين والضعفاء، وتلك المتصلة بالدفاع عن مصالح الأمة وحقوقها والرد على من يريد بها سوءاً.

إن هذا التحدي الآن كبير، ومواجهته بتفعيل هذه المشاركة بطريقة منظمة هو المطلوب، ووسائل تحقيق هذا المشاركة الشعبية الفعالة عديدة، منها إيجاد الأحزاب الفاعلة، والجمعيات التعاونية والخيرية المختلفة والنقابات المهنية، واللجان التطوعية المتخصصة، كل في جانب معين، هذا فضلاً عن المشاركات ذات الطابع الفردي كالتبرع الشخصي، وتقديم صاحب الخبرة لخبرته وغير ذلك من أوجه المشاركة العديدة.

إن المجتمع العربي قد تعود لفترة غير قصيرة على شيء من السلبية في انتظار أن تقدم له الدولة كل ما يحتاجه، ولعله آن الأوان لفتح الباب أمام المشاركة الشعبية الفعالة في التصدي لكل ما تواجهه الأمة من تحديات؛ إن هذه المشاركة هي من أقوى الوسائل التي تحقق الهوية الثقافية للأمة.

ننتقل الآن إلى:

التحديات الخارجية التي تواجه الثقافة العربية، وقد كنا حددناها في ثلاثة تحديات رئيسة، وسنقدم قبل الحديث عن كل منها بقول عام نؤكد فيه أن المنطقة العربية تشكل منطقة مستهدفة من قبل الغرب بعامة ومنطقة مصالح استراتيجية بالنسبة له، كان هذا في الماضي، وهو اليوم أوضح وأشد وأشرس مما كان في الماضي، خصوصاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي وانتهاء ما كان يعرف بالحرب الباردة بينهما، وتزامن ذلك مع ظهور الصحوة الإسلامية التي

شملت العالم الإسلامي بعامة والعربي بخاصة ، ويدل على هذا الاستهداف بصورة صارخة الوضوح احتلال أمريكا للعراق ، حيث تحقق لها بهذا الاحتلال قدر عظيم من مصالحها الاستراتيجية . والخطر الذي يواجهه العالم العربي من القوى الغربية متعدد الجوانب : اقتصادي وسياسي وعسكري ، والأخطر من كل ما سبق الثقافي والحضاري ، وهذا كله واضح في تصريح للسيد **فيلي كلايس** ، سكرتير عام حلف الأطلسي ، في عام ١٩٩٥م حيث قال بأن الأصولية الإسلامية (ولا فرق عند الغرب وحسب ذهنيتهم بين العرب والمسلمين ، فكلهم في نظرهم هوية واحدة) « تمثل نفس التهديد الذي كانت تمثله الشيوعية للغرب .. ، إن حلف الأطلنطي يمكن أن يساهم في مواجهة هذا التهديد الذي يمثله المتطرفون الإسلاميون من حيث قيام الحلف بإعادة تحديد دوره بعد الحرب الباردة ؛ فإن حلف الأطلنطي هو أكثر من كونه تحالفاً عسكرياً ، فهو قد ألزم نفسه بالدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التي ربطت أوروبا الغربية بأمريكا الشمالية »[1] .

ونتقل قولاً آخر لأحد الأكاديميين الغربيين من أصل يهودي ، والذي عمل ويعمل مستشاراً لوزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية ، وهو **البرفسور برنارد لويس** ، وهو مأخوذ من كتابه : **الشرق الأوسط والغرب** ، يؤكد فيه حرص الغرب على تغريب المنطقة العربية ونجاحهم في ذلك إلى حد كبير ، يقول برنارد لويس : « إن التغريب في المنطقة العربية أدى إلى تفكيكها وتجزئتها ، وإن هذا التفكيك السياسي واكبه تفكيك اجتماعي وثقافي . والواقع أن إلحاق المنطقة بالغرب ، لم يكن ممكنا إلا عن طريق تفكيكها وتجزئتها ، ولو أعطيت لأي سياسي في العالم ، مسألة يسألونه (يطلبون) فيها أن يسعى لإلحاق المنطقة العربية بالغرب ، لما اختار غير الأسلوب

---

(١) نقلاً عن : د .أحمد يوسف ، ورقته في المؤتمر العام السادس لرابطة الجامعات الإسلامية ، المنعقد في جامعة آل البيت/ نوفمبر ١٩٩٩ ، نقله عن جريدة الخليج عدد : ٨/ ٢/ ١٩٩٥م .

الذي اختاره الغرب فعلاً ، وهو تفكيك المنطقة بالفتن الطائفية والتفتيت الاجتماعي والثقافي وافتعال الخصومات والخلافات وتوسيع مواطن الاختلاف والمبالغة في إبرازها ، وليس من شك في أن من يسعى إلى هذا يحزنه مشهد السلام بين الطوائف ، ويسعده اندلاع التقاتل بينها . ولعل من يستبعد دور الغرب في إشعال فتيل هذا التقاتل ، هو واحد من أثنين : خادع أو مخدوع »[1] .

هذان القولان في نظرنا يعبران عن أهداف الغرب في استهداف العالم العربي ، بكلام صريح لا مجال لتأويله عند كل من يحسن الظن في نوايا الغرب تجاه الأمة العربية ، أليس التغريب هو نقيض الهُوية الثقافية العربية ؟ بلى إنه كذلك .

نعود إلى الحديث عن التحديات الخارجية الثلاثة ، وأولها :

- **تحديات الصهيونية العالمية والمشروع الصهيوني** المتمثل في احتلال فلسطين ، وفي أهدافه التوسعية التي تشمل جميع أجزاء الوطن العربي .

معلوم أن الصهيونية العالمية إنتاج يهودي ، ابتكره اليهود ليحققوا من خلالها وبوساطتها أهدافاً مختلفة بعضها كبيرة عريضة وبعيدة وبعضها الآخر أقرب منالاً ، إن غاية الصهيونية القريبة والتي تحققت بعد نصف قرن من انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧م هي استيطان أرض فلسطين وإقامة دولة لليهود فيها ، ثم غايتهم الأبعد بعد ذلك هو احتلال الوطن العربي من النيل إلى الفرات ، فإن لم يكن ذلك ممكناً بطريق الاحتلال العسكري ، فإنه في نظرهم ممكن من الناحية الاقتصادية والسياسية ، أما الهدف الأعظم فهو السيطرة على العالم : حكوماته وسياساتها واقتصاده وثقافته ، وهو أمر قد تحقق لهم منه قدر كبير ؛ ألسنا نرى رئيس أكبر دولة في العالم يعمل وكأنه ناطق رسمي باسم حكومة إسرائيل ورئيس وزرائها

---

(١) نقلاً عن : د . أحمد يوسف ، المصدر الآنف الذكر .

شارون ؟ ألا ترى حكام العالم الغربي في أوربا وقادتها يتوددون لليهود وزعمائهم ، وينتقون كلماتهم بحذر شديد كلما تحدثوا عن إسرائيل وجرائمها ؟ وكأن قادة إسرائيل هم من عينهم في مناصبهم ، فهم يخشون إغضابهم حتى لا يفقدوا هذه المناصب العالية ، ثم أليست أفعالهم تدل على ذلك . إن قادة الغرب يعدون إسرائيل ودعمها بلا حدود استراتيجية ثابتة ، والأمر صحيح ، لكن الأمر فيه أكثر من ذلك ، لقد بين عدد من الباحثين في الغرب أن أصابع الصهيونية واليهود لم تكن بعيدة عن أحداث القرن العشرين تعبث لصالحهم : الحربين العالميتين الأولى والثانية ، إنشاء عصبة الأمم ثم هيئة الأمم بعد ذلك ، وقبلها اتفاقية سايكس - بيكو ، ووعد بلفور . ثم الانتداب البريطاني لفلسطين وهزيمة ١٩٤٨م ، مروراً بالعولمة بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية ، وانتهاءً باحتلال العراق .

إذا تركنا هذا وعدنا إلى أقرب المشاهد الصهيونية إلينا نجد إسرائيل التي تهدد باحتلالها أرض فلسطين الهوية الثقافية العربية ؛ إنها لا تتحدى شعب فلسطين فحسب بل تتحدى الأمة العربية بأسرها وتتجاوزها إلى الأمة الإسلامية ؛ فقوتها العسكرية تفوق ما لدى الدول العربية مجتمعة ، واقتصادها يسعى لفرض نفسه على كل أسواق الدول العربية ، تمهيداً لفرض القرار السياسي عليها ، القرار الذي سيكون ضد الهوية الثقافية العربية .

لقد ابتكرت الصهيونية - متحالفة مع الغرب - مصطلحات تناقض الهُوية الثقافية العربية وتهدف إلى محوها من الذهنية العربية ، مثل مصطلح الشرق الأوسط بدلا من العالم العربي والوطن العربي ، ومصطلح الشراكة الأوروبية المتوسطية ، وأخيراً مصطلح الشرق الأوسط الكبير ، لتدخل إسرائيل تحت مظلة هذه التسميات كطرف شرعي ، وتتراجع الهوية العربية وتندحر ، هذه الهوية العربية هي في جوهرها الهوية الثقافية العربية .

والغريب أن عدداً غير قليل من المثقفين والإعلاميين ووسائل الإعلام ينساقون مع هذه التسميات ولا ينبهون أو ينتبهون إلى ما تنطوي عليه من مخاطر تهدد الهوية الثقافية العربية في الصميم . إن خطر الصهيونية - متمثلة في أداتها ومشروعها القائم على أرض فلسطين - يستهدف بالفعل الإنسان العربي ، بدءاً بإنسان فلسطين ، وجوداً وتاريخاً وحضارة وعقيدة وثقافة وكرامة وحرية ... إنها باختصار تستهدف الهوية الثقافية العربية التي تعني كل أبناء الأمة العربية الإسلامية بل إنها تتجاوز في استهدافها وتحديها ذلك لتصل إلى الأمة الإسلامية والهُوية الإسلامية ، كما أشرنا آنفاً ، والصهيونية كالغرب لا يميزون كثيراً بين العرب والمسلمين فهم عندهم سواء من حيث استهدافهم ومعاداتهم ، ولا غرابة في ذلك فهم حلفاؤهم ضد الأمة العربية .

سأكتفي بهذا القدر عن التحدي الصهيوني ، فإن تفاصيله واضحة أمام عيوننا نشاهدها صباح مساء ، لكننا نلفت النظر إلى أن تفاصيل هذا التحدي المتمثل في الجرائم الصهيونية البشعة قد كادت أن تصبح أمراً عاديا مألوفاً كدنا أن لا نحس معه بخطورة الأمر على أمتنا وهويتها الثقافية ، إن هذه المشاهد اليومية ينبغي أن تحفزنا للعمل أكثر لمواجهة الخطر المحدق بهويتنا الثقافية العربية .

- **التحديات التي ترجع إلى القوى الإمبريالية والعولمة** : معلوم أن الاستعمار حين ترك البلاد العربية كاحتلال ، سرعان ما عاد ليتخذ صوراً وأشكالاً أخرى : استعمار اقتصادي وسياسي وفكري وثقافي ، فالدول الغربية تعتبر المنطقة العربية منطقة مصالح إستراتيجية لها : لموقعها الجغرافي المتوسط بين دول العالم ، ولثرواتها العديدة وأهمها النفط ، ولتكون سوقاً لمنتجاتها ، ولتنشر فيها وبين أبنائها ثقافتها فتظل عاجزة تابعة لا تشكل خطراً عليها ولا على مصالحها ، ولتجردها من أقوى أسلحتها المعنوية وهو ثقافتها التي باتت تشكل خطراً على ثقافة الغرب العلمانية وتطرح نفسها بديلا

محتملا للثقافة الغربية ، فهم يتحسبون لهذا الخطر أكثر مما نتصور ، تدل على ذلك حربهم المعلنة على العرب والإسلام تحت مسميات الحرب ضد الأصولية وضد الإرهاب ، ومحاولاتهم السافرة للتدخل في مناهج التعليم الديني في البلاد العربية والإسلامية .

إن تحديات الدول الإمبريالية الغربية اليوم للثقافية العربية تكاد تشمل كل المجالات الرئيسية : الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية ؛ القروض المشروطة التي تمنحها للدول العربية بفوائد عالية ، القيود التي تفرضها على نشاطها الاقتصادي ، والعقبات التي تضعها أمام التنمية الاقتصادية ، والاتفاقيات الثنائية التي تكون عادة لصالح الدول الأقوى ، كل ذلك يكرس التبعية الاقتصادية للغرب ، إنهم يضغطون لدرجة الفرض على الدول العربية لشراء السلاح الذي لم يعد مواكباً للتقدم التكنولوجي لاستنزاف ثروات هذه الدول .

أما التبعية السياسية فباتت واضحة لا تخفى على أحد ، إن أمريكا باتت تتدخل في كل قراراتنا السياسية ذات الشأن ، ولا بد من استئذانها قبل اتخاذ أي قرار سياسي هام ، فأمريكا أصبحت شرطي العالم المرهوب وبخاصة عند الدول العربية ، أما التحدي العسكري فمظاهره بارزة للعيان ، فتدخل قوات التحالف الغربي بقيادة أمريكا جاهزة للتدخل لضرب أي قطر عربي يخالف سياسة أمريكا ، وما حدث للعراق بعد عام ١٩٩٠ من اعتداءات استمرت حتى انتهت باحتلاله عسكرياً ، وضرب أفغانستان واحتلالها قبل ذلك ، ليست بأمور بعيدة عنا ، وهي تجسيد لهذا التحدي العسكري السافر ، الذي يهدف في النهاية إلى فرض الثقافة الأمريكية التي تريدها أمريكا ، وفرض هيمنتها على الأمة العربية وثقافتها ، مستغلة قوتها وغطرستها التي جعلتها القطب الأوحد المتحكم في أمور هذا العالم وسياساته .

ويمكن القول إن الغرب قد تمكن من هيمنته وفرض إرادته على العالم العربي في المجالات السابقة ، وهو الآن بصدد الهيمنة على المعقل الأخير لهذه الأمة ، وآخر

خطوط دفاعها ، ذلك هو ثقافتها العربية وجوهرها عقيدتها ؛ وجاءت العولمة محاولةً تحطيم هذا الحصن الأخير والقضاء على هذا المعقل . خرجت علينا العولمة التي تقودها أمريكا ومعها الغرب بمصطلح صراع الحضارات ، وقبله كان حوار الأديان ، ثم ظهر مصطلح حوار الحضارات من إيران بديلا لمصطلح صراع الحضارات وأخيراً ظهر مصطلح تحالف الحضارات ،وهو المصطلح الأقرب إلى الاتجاه الصحيح في العلاقة بين الحضارات ، أطلقه رئيس وزراء إسبانيا الحالي ، لكنه لم يجد صدى واسعاً . إن المشكلة لدى الغرب بعامة أنه غير مستعد للحوار الحقيقي المتكافئ ، إن الحوار عنده يعني قبول الآخرين بقيمة وثقافته وتسليمنا لهم بتخلف ثقافتنا وقيمنا ، وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي الحالي « بوش » حين قال : « إما معنا أو ضدنا » ؛ لقد أقفل بذلك باب الحوار بين الغرب والعرب والمسلمين تمهيداً لإكمال تفوقه وهيمنته الاقتصادية والسياسية والعسكرية بالهيمنة الثقافية ، هذه التي يتحدثون عنها اليوم بصورة مباشرة سافرة غير مستترة ، وهم يصرحون بذلك تصريحاً لا تلميحاً ، ويطالبوننا بالالتزام بقيمهم ...

يمارس الغرب الإمبريالي ضدنا غزواً ثقافياً ، يريد من خلاله فرض ثقافته علينا بقصد الهيمنة والغلبة والسيطرة ، فهو يريد أن يكون تعاملنا مع أنفسنا ومع الآخرين ومع الكون ومع الله أيضاً على وفق الثقافة الأمريكية العَلمانية ، ومن الحق أن نقول : إن جزءاً من هذا الغزو الثقافي نستجلبه نحن بأيدينا ، ويمارس الغرب علينا غزواً فكريا يتجلى فيما يصدره لنا من أفكار في شتى مجالات الفكر : الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والسياسي والإداري ، ونحن نستورد كل ذلك فرحين به ، لأننا غير قادرين على إنتاج الفكر في هذه المجالات ، وولعاً بتقليد الغالب - كما ذكره ابن خلدون - لقد وصل الأمر بالغرب إلى غزونا في قيمنا الثقافية ، كالذي حدث في المؤتمرات الدولية العديدة : المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فينا عام ١٩٩٣م ،

والمؤتمر العالمي للسكان في القاهرة عام ١٩٩٥م ، والمؤتمر العالمي حول المرأة في بكين عام ١٩٩٤م ، وغيرها ، وكل هذه المؤتمرات التي يقودها الغرب تعرضت لجانب أو أكثر من قيم ثقافتنا العربية التي ترجع إلى ديننا الإسلامي ، وتطاولت بشكل مباشر على هويتنا الثقافية العربية .

ولا يتم الحديث عن تحدي الإمبريالية والعولمة دون الحديث عن التحدي الخارجي الذي أسميناه :

- **تحدي الشرعية الدولية** ؛ هذه التي اتخذتها الدول الغربية - وعلى رأسها أمريكا - أداة ووسيلة أضفت عليها طابع الشرعية الدولية ، لإحكام الهيمنة والسيطرة على دول العالم الثالث وفي مقدمتها الدول العربية .

والمقصود بالشرعية الدولية هنا هو استخدام المنظمات الدولية لإصدار قرارات ذات صفة دولية ، تطبق - تحت شعار الشرعية الدولية - على الدول الضعيفة ومنها الدول العربية ، وهي قرارات تحقق فقط مصالح الدول الكبرى الغربية عند التحقيق ، وتبدأ هذه المنظمات بهيئة الأمم ومجلس الأمن ، إلى منظمة التجارة الدولية والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة اليونسكو ، إلى آخر قائمة المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ، هذه المنظمات التي تشكل قراراتها ما يسمى بالشرعية الدولية هي إحدى الأدوات التي تستخدمها أمريكا بالدرجة الأولى ومعها الغرب لنشر العولمة ، أي إحكام الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والفكرية على دول العالم الثالث والدول العربية في مقدمتها ، بل وتصل أهداف العولمة (الأمريكية) إلى الدول الغربية الأخرى ؛ لقد شكا مسؤولون في فرنسا وكندا من الغزو الثقافي الأمريكي الذي يكاد يهدد خصوصيتهم الثقافية .

إن أبرز الأمثلة على تحدي الشرعية الدولية هو هذه المؤسسات الاقتصادية التي تتحكم في الاقتصاد العالمي الجديد ، وهي : البنك الدولي ، وصندوق النقد

الدولي ، ومنظمة التجارة الدولية ، هذه التي أصبحت أجهزة وأدوات تعمل لصالح الدول الكبرى ، وعلى رأسها أمريكا ، وحتى مجلس الأمن بات يفرض العقوبات الاقتصادية على الدول الضعيفة ومنها الدول العربية بسبب أو بدون سبب ، أو تلوح بالتهديد بها لمن يخرج عن سياسة هذه الدول ذات النفوذ ، ويمارس ثقافة في السياسة أو الاقتصاد أو في جوانب الحياة الأخرى بعامة مخالفه .

وبعد ، فقد رأينا ضخامة التحديات التي تواجه الأمة العربية وثقافتها من حيث الكم والكيف معاً ، ولا نرى أن نقف عند هذا الحد في بحثنا فنلقي اليأس في النفوس ، وهو أسوأ التحديات التي يمكن أن تواجهها ثقافتنا العربية ، فإذا تسلل اليأس إلى نفوسنا وعشعش فيها - لا قدر الله - فسوف تكون هويتنا الثقافية في الحضيض .

والسؤال : كيف نواجه كل هذه التحديات الثقافية ؟ والجواب : إن مواجهة هذه التحديات أمر ممكن بلا شك وإن كان ليس يسيراً ، وتكمن هذه المواجهة في استثمار طاقات الأمة المادية والمعنوية وفقاً لقيم الثقافة العربية .

استثمار الطاقات المادية

إن الأمة العربية تملك من الطاقات البشرية والثروات المادية والموقع الجغرافي ما تستطيع به مواجهة كل ما ذكر من تحديات ، وشرط ذلك هو توحيد الجهود وتضافرها بإخلاص وهو أمر يستدعي اتفاقاً وتوافقاً وتخطيطاً سليماً ، أما إن بقيت الطاقات والجهود جزئية قطرية جهوية فئوية ومبعثرة ، فإن الأمة لن تفلح في مواجهة هذه التحديات وعلى كل قطر أن يدرك أن مصلحته الخاصة تتحقق في أعلى درجاتها بهذا الشرط وحده . إن توحيد الجهود من أجل استثمار طاقات الأمة المادية في مختلف المجالات يحتاج أولاً إلى إرادة شعبية وسياسية معاً ، ثم بعد ذلك وضع الخطط والبرامج التي توحد الجهود والطاقات وتحقق ما بينها من تكامل وفق أهداف

وغايات واضحة هي أهداف وغايات الثقافة العربية . وعلى القطاعات التربوية والإعلامية أن تقوم بدورها لتسهيل تنفيذ هذه الخطط والبرامج .

استثمار الطاقات المعنوية

إن الأمة العربية متخلفة عن الدول الكبرى اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وفكرياً ، لكنها تملك سلاحاً يفوق كل هذه القوى المادية ويأتي في مقدمتها ، إنه سلاح الايمان بالله وسلاح القيم ، قيم الحق والخير والعدل التي انبثقت من دين الإسلام (وهو دين الغالبية من سكان الوطن العربي) ومن الأديان السماوية الأخرى ، إن هذا السلاح هو خط دفاع الأمة الأخير العصي على الاجتياز وقت الأزمات والهزيمة ؛ وهو أيضا أمضى أسلحتها في مواجهة الهيمنة والغطرسة والاستعلاء .

أما مواجهة غول العولمة الذي يهدد الهوية الثقافية والوجود معاً ، فإني أقترح في مواجهته استثمار واحد من جوانب قوتنا المعنوية غير المستثمرة ، هذا الجانب هو الاعتدال في الإنفاق والاستهلاك ، وله في تراثنا العربي الإسلامي اسم آخر هو **الزهد** ؛ وليس المقصود بالزهد الامتناع التام عن نعيم الدنيا في المأكل والمشرب ومتع الحياة وكمالياتها ، وإنما الاعتدال في ذلك وعدم التهالك على متع الدنيا وزينتها . لو مارست الأمة العربية خُلُقَ الزهد ، لوفرت على نفسها الكثير من المليارات في شتى المجالات ، نقول هذا لأن العولمة في أحد جوانبها سعي إلى ترسيخ عادات الاستهلاك وعادات الشراء بين الناس ؛ من ذا الذي يجبرني أن أشتري شيئا لست بحاجة ماسة إليه ؟ لقد جاء الناس يوماً إلى أحد الزهاد يشكون غلاء اللحم ، فقال لهم : أرخصوه ؛ قالوا : كيف ؟ قال : لا تشتروه ، وأنشد لهم شعراً منه قوله :

فإذا غلا شيء على عدمته   فيكون أرخص ما يكون إذا غلا

هذه أمثلة سريعة لجوانب القوة المعنوية غير المستثمرة لدينا ، وكلها لو أُحسن استثمارها ستعيننا في مواجهة هذه التحديات إلى حد كبير .

هناك جانب آخر أو قوة أخرى نملكها لكنها ليست مفعلة بالقدر اللازم، وتحتاج إلى تفعيل، وأعني بها المشاركة الشعبية في كل مجالات الصمود والمواجهة والرد على التحديات، هذه المشاركة المتوقعة من كل الهيئات الشعبية والأحزاب والنقابات والجمعيات والأفراد، أن الشعوب هي التي بإرادتها تقرر مصيرها، وما أصدق قول الشاعر أبي القاسم الشابي:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

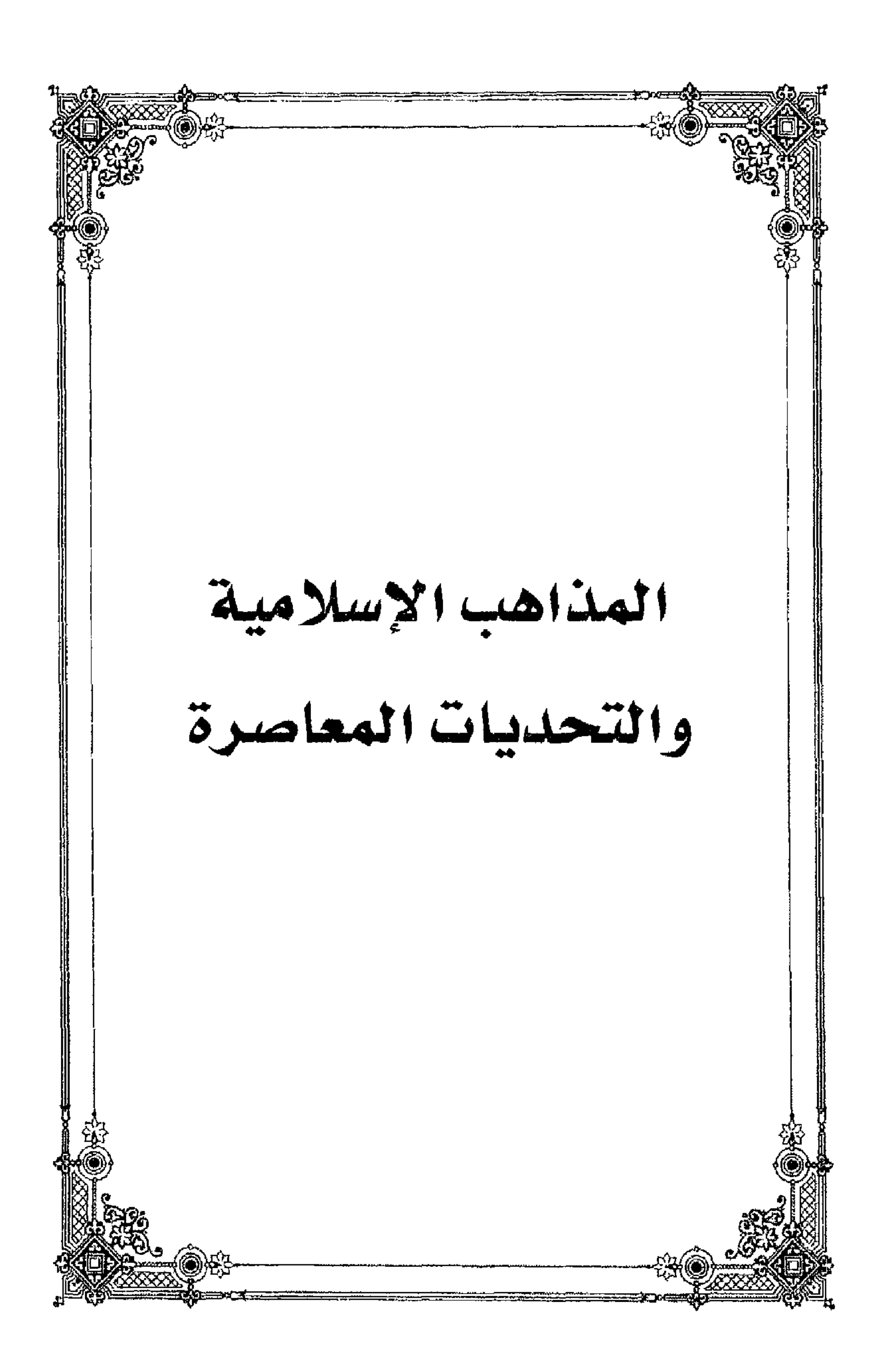
إن المواجهة الشاملة التي تحصن الأمة أمام كل هذه التحديات الثقافية هي ببساطة في القول: أن تعرف الأمة وأفرادها ثقافتها العربية وأن تنشّأ عليها في الأسرة والمدرسة والشارع ومن خلال أجهزة الإعلام ومن خلال القوانين والتشريعات، وأن تبيّن خصائصها ومزاياها الإنسانية لتصبح موضوع اعتزاز ومحبة في الوقت نفسه لمن ينتمي إليها، ثم تجسيدها في سلوك الأمة أفراداً وجماعةً.

إن تحقيق ذلك ليس بالأمر الهين، وهو بحاجة إلى خطة قومية وخطط وطنية متناسقة ومتكاملة، وهذا الأمر سيكون أيسر وأوجب حين يدرك كل قطر في هذه الأمة أن مصلحته الحقيقية هي في تعاونه وتكامله مع أشقائه الذين يشاركونه الآمال نفسها والمصير نفسه والذين يواجهون معاً الأخطار ذاتها.

وختاماً أقول: التحديات كبيرة، والأمل في التغلب عليها كبير، ولا ينبغي للأمة العربية أن تيأس، ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].(١)

---

(١) وأشكر للمجمع الثقافي دعوته الكريمة لنا لإلقاء هذه المحاضرة في هذه المؤسسة الثقافية الراسخة التي وصلت ثمار جهودها إلى كافة أرجاء الوطن العربي الكبير، والشكر موصول إلى سعادة الأمين العام للمجمع وجميع القائمين على هذا الصرح الثقافي العربي الأصيل.



المذاهب الإسلامية والتحديات المعاصرة

المذاهب الإسلامية
والتحديات المعاصرة

تتناول هذه الورقة – كما يشير عنوانها – القضايا الرئيسة الآتية :

بيان المقصود بالمذاهب الإسلامية وأنواعها وما بينها من صلات ، كما هي قائمة على أرض الواقع الحالي .

بيان المقصود بالتحديات المعاصرة وتصنيف أنواعها ، كما هي حادثة في واقع الأمة الحالي .

بيان صلة المذاهب الإسلامية بهذه التحديات ، وما يمكن أن تقوم به منفردة ومجتمعة في مواجهتها .

وسوف تنهج هذه الورقة منهج التحليل – إلى حد كبير – للوصول إلى ما يمكن الوصول إليه من نتائج ، دون أن يكون ذلك المنهج معزولاً عن معطيات الواقع إن في الحديث عن المذاهب أو عن التحديات أو عن دور المذاهب في مواجهتها .

المذاهب الإسلامية

نبدأ ببيان المقصود بالمذاهب فنقول :

المذهب مجموعة من الآراء النظرية قد يصل بعضها مرتبة النظرية أو الآراء

النظرية والعملية[1]، تدور حول مجال من مجالات الفكر أو مجالات الحياة، وتكون هذه الآراء - في الغالب - مترابطة ومتسقة فيما بينها، كما يكون لهذه الآراء غاية ما، نظرية أو عملية، يجتمع حولها جماعة من الناس هم ممثلو المذهب وأتباعه، ويتفق هؤلاء الممثلون والأتباع على صواب آراء مذهبهم ويعملون على نشرها والدفاع عنها.

هذا التحديد (التعريف) يبين - فيما نرى - حقيقة المذهب بعامة ذلك أنه أورد العناصر الرئيسة الجوهرية التي لابد منها لقيام المذهب، لكننا قد نزيد هذا التحديد توضيحاً بذكر بعض الأمور التي تلازم المذاهب في العادة، فنقول: إن ممثلي المذاهب وأتباعها قد يصل اعتقادهم وثقتهم بصواب آراء مذهبهم إلى درجة التعصب الأعمى، فيعدون آراء مذهبهم هي وحدها الحق والصواب وما عداها هو الخطأ والباطل المنحرف عن جادتي الحق والصواب، كما قد يصل الأمر إلى أن يضحي بعض ممثلي المذهب أو أتباعه بحياته في سبي الثبات على اعتقاده بصواب مذهبه، ثم قد يصل المر إلى ما هو أكثر من ذلك، وهو محاولة نشر آراء المذهب وفرضها على الآخرين بالقوة والقهر والغلبة، وهذه كلها أمور حدثت في تاريخ المذاهب في العالم الإسلامي.

إذا عدنا إلى تحديد المذهب الذي قدمناه آنفاً، لوجدنا أن العناصر الرئيسة في المذهب هي:

أ- مجموعة من الآراء (النظرية أو النظرية والعملية) المترابطة والمتسقة في الغالب.

ب- مجال ما من مجالات الوجود أو الحياة ترتبط به هذه الآراء والنظريات وتدور حوله أو تبحث فيه، ووصف الوجود يشمل كل ما هو موجود سواء أكان وجوده

---

(١) الفرق بين الآراء النظرية والآراء العملية هو في غاية كل منها، فالآراء النظرية غايتها معرفة حقيقة الأمر الذي تبحث فيه فحسب، أما الآراء العملية فغايتها العمل أو الفعل أو السلوك أو التطبيق، والآراء العملية السديدة لا بد أن تكون مستندة ومستمدة من أراء نظرية تتصف بكونها حقائق.

مادياً يدرك بالحواس مما يقع في عالم الشهادة أم وجوداً لا يدرك بالحواس مما يقع في علام الغيب ؛ وأما الحياة فنقصد بها جملة تعاملات الناس مع جوانب الوجود المختلفة (الخالق الواحد والمخلوقات التي لا حصر لها) .

ج- وجود ممثلين وأتباع للمذهب ، يصدقون بصواب ما فيه من آراء ويعملون على نشرها ويدافعون عنها .

د- غاية ما ، يسعى أصحاب المذهب إلى الوصول إليها وتحقيقها ، متوسلين في ذلك بآراء المذهب . وقد تكون الغاية ذات طبيعة عملية نظرية فحسب ، وهذا في المذاهب العلمية ، وقد تكون طبيعتها عملية ذات صبغة اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو تربوية أو سياسية ، والذاهب ذات الغايات العملية غالباً ما تجمع آراؤها بين الجانبين النظري والعملي معاً .

والمذاهب الإسلامية في تحديدها لا تختلف عن المذاهب إلا في النسبة إلى الإسلام ، وهذه النسبة تظهر في الآراء النظرية والعملية (العنصر الأول) حيث تكون فيها مستمدة من الإسلام ، عقيدة وشريعة أو مؤسسة عليه ، كما تظهر في عنصر الأتباع الذين هم مسلمون ، وأما الغاية في المذاهب الإسلامية ، فإن ظاهرها أنها غاية الدين ، بمعنى تحقيق العبادة لله من خلال الحفاظ على الدين عقيدة وشريعة وتطبيقه في الحياة ، لكنه في أغلب الأحوال يمتزج بهذه الغاية الدينية غايات خاصة للمذهب و أتباعه ، لا يعلن المذهب الإسلامي عنها بشكل صريح في العادة ، باستثناء المذاهب السياسية .

ويمكن تصنيف المذاهب إلى ثلاثة أقسام :

مذاهب فكرية عقدية (إيديولوجية) ؛ ومذاهب فقهية شرعية ، ومذاهب اجتماعية سياسية .

وبالنظر في الطبيعة الأساسية الغالبة لكل قسم ، يمكن للناظر ملاحظة أن المذاهب الفكرية العقدية (الإيديولوجية) ذات طبيعة نظرية غالبة ، وأن المذاهب الفقهية الشرعية ذات طبيعة عملية غالبة ، وأن المذاهب الاجتماعية السياسية تجمع بين الطبيعتين النظرية والعملية .

وقد حدث في تاريخ المذاهب الإسلامية أن يكون للمذهب السياسي آراء اعتقادية ، فيجمع بين كونه مذهباً عقدياً وسياسياً في آن معاً ، وقد يتبنى المذهب السياسي مذهباً فقهياً معيناً ، فيجمع بين كونه مذهباً سياسياً وفقهياً في آن معاً ، آراؤه الفكرية العقدية وآراؤه الفقهية الشرعية وآراؤه السياسية ، كالذي نجده في مذهب الشيعة الإمامية .

بعد الذي قدمنا عن المذاهب ، سنورد توضيحاً مجملاً لكل واحد من أنواع هذه المذاهب بقصد توضيح طبيعة كل نوع ، الأمر الذي نرى أنه ييسر لنا تحديد دور المذاهب في مواجهة التحديات المعاصرة ونبدأ بـ :

المذاهب الفكرية العقدية

أشرنا آنفاً الى أن الغالب على هذا النوع من المذاهب الطبيعة النظرية ، ذلك أن المذهب الفكري أو العقدي هو الذي يؤمن أصحابه وأتباعه بصواب مجموعة من الأفكار والمبادئ أو الرؤى تتعلق بحقيقة الإنسان والحياة والوجود ، أو حقيقة بعض الجوانب منها ، ويرون أن هذه الأفكار والمبادئ والرؤى هي التي تحدد لهم أهدافهم وغاياتهم في هذه الحياة ، وهي التي توجه سلوكهم ونشاطهم في الحياة لتتحقق لهم هذه الأهداف والغايات فيتحقق لهم بذلك الخير والسعادة ، وأنها لذلك تستحق أن يضحي الإنسان من أجل اعتقادها ونشرها والدفاع عنها ، ولذلك قيل في الاعتقادات أنها « عقدة على القلب » . وتكون المذاهب الفكرية العقدية في الغالب أميل إلى

الثبات وعدم التغير في أفكارها وما تؤمن به ، ومع ذلك فإنه يجري على أغلبها شيء من التعديل أو التطوير الذي لا يخرج المذهب عن أفكاره الرئيسة ، فإذا وصل الأمر إلى تعديل الأفكار الرئيسة أو تغييرها أصبحنا إزاء مذهب جديد .

ويرى الباحثون المعاصرون في المذاهب الفكرية العقدية (الإيديولوجيات) أن الأفكار والرؤى لمذهب ما ترتبط بفئة معينة من فئات المجتمع (طبقة ، عرق ، زمرة ذات خصائص معينة ، قطاع خاص ، ...الخ) ، ويكون لهذه الفئة حاجاتها الخاصة أو مصالحها أو طموحاتها ، وتكون أفكار المذهب وما فيه من آراء أو رؤى ملبية لهذه الأمور الخاصة بهذه الفئة .

وفي تعليقنا على هذا الرأي الأخير نقول : إن فيه قدراً كبيراً من الصواب ، وربما أضفنا إليه القول بأن حاجات الفئة التي تعتنق مذهباً فكرياً عقدياً معيناً وكذلك مصالحهم وطموحاتهم ، قد تكون من تحديد أنفسهم وفق ما يتصورونه من خير لهم ، وقد تكون مستمدة من ديانة وضعية أو إلهية ، وقد ترتد هذه الحاجات إلى الأمرين معاً .

والمذاهب الفكرية العقدية الإسلامية ينطبق عليها الوصف المتقدم إلى درجة كبيرة ، فما من مذهب منها إلا وضع ما حدده الإسلامي من مصالح وحاجات وغايات في حسابه واعتباره ، ثم أضاف إليها بصورة مباشرة صريحة ، أو بصورة غير مباشرة وضمنية أهداف فئة من المسلمين وطموحاتهم ومصالحهم وجعلها تحت مظلة ما حدده الإسلام من أهداف .

وليس مقام هذه الورقة التحقق من صدق هذا التفسير ، لكن مما يؤيده أن نرى قدراً مشتركاً من الأفكار المستمدة من الإسلام بين هذه المذاهب الفكرية العقدية الإسلامية ، وان الجانب الآخر من الأفكار التي تخص كل مذهب يمكن توضيحه وتفسيره في ضوء مصالح وحاجات خاصة للفئة التي تتبع هذا المذهب وتؤيده .

إن الوعي بهذه الحقيقة والإقرار بها من قبل أتباع المذاهب المختلفة ، سوف يؤدي – فيما نرى – إلى تسهيل الحوار بينها وتيسير تقاربها ، ومن ثَمَّ إمكانية تعاونها للتصدي للتحديات المعاصرة العديدة التي تواجهها الأمة الإسلامية .

المذاهب الفقهية الشرعية

يهتم الفقه – كما هو معلوم – بالأحكام العملية الشرعية لكل ما يقع من أمر في حياة الناس ، وقد ظهرت المذاهب الفقهية في فترة متأخرة عن ظهور الإسلام ، بعد مرور قرنين من الزمان حين ظهر فقهاء أعلام كانوا يجتهدون في استنباط الأحكام الشرعية في الأمور والقضايا التي تقع للناس ، وليس فيها حكم في الكتاب والسنة ، وقد كان لكل واحد من الفقهاء الأعلام طريقة ومنهج خاص به في الاستنباط الفقهي تختلف في بعض أصولها عن طريقة ومنهجه وكان لكل واحد تلاميذ ، فصار لكل مدرسة ، ثم تحولت المدرسة إلى مذهب له أتباعه ، ووصل المر في مراحل متأخرة إلى أن يتعصب أصحاب المذهب الفقهي لآراء مذهبهم فيرونها الصواب وحده وما عداها الباطل .

من الأمور التي لا يجهلها أهل العلم مما يحسن التذكير به في هذا المقام ، الأمور الآتية :

- إن اختلاف المذاهب الفقهية هو في أحكام جرى استنباطها عن طريق الاجتهاد ، وأنه ليس بين المذاهب الفقهية اختلاف حول مسائل فيها أحكام صريحة في الكتاب أو السنة الشريفة ، أي مسائل فيها نصوص قطعية محكمة (قطعية الثبوت والدلالة) .

- إن الأحكام الاجتهادية كلها أحكام ظنية مبنية على الظن الراجح لدى المجتهد ، ولهذا أباب بيّنها علماء الأصول بالتفصيل ، ونحن نقول هنا من باب التذكير : إن

المجتهد يستفرغ وسعه في بيان مراد الله سبحانه وتعالى في الواقعة التي يجتهد فيها ، وما دام الله سبحانه وتعالى لم يعلمنا بمراده في هذه الواقعة بصورة صريحة (من خلال الوحي كتاباً أو سنَّة) ، فإن المجتهد مهما بلغ من دقة الاجتهاد ، فستظل الأحكام التي وصل غليها باجتهاده ظنية ظناً راجحاً ، ذلك أن مراد الله سبحانه وتعالى لا يعرفه على وجه اليقين إلا الله ، فإن أعلمناه علمناه ، وإن لم يعلمنا به اجتهدنا في معرفته فكان اجتهادنا ظنياً لا قطعياً .

أوردنا هذين الأمرين هنا دون غيرهما من الأمور المتعلقة بالمذاهب الفقهية الشرعية ، لأنهما – في نظرنا – مفتاحان هامان في معالجة الموضوع الذي نحن بصدده ، والوعي بهما لدى أتباع المذاهب يقلل من حدة التعصب للمذهب ، ونساعد في التقريب بين هذه المذاهب ، ومن ثَمّ إمكانية تعاونها للتصدي لمواجهة التحديات المعاصرة التي تواجهها الأمة الإسلامية .

المذاهب الاجتماعية السياسية

هذا النوع من المذاهب له آراؤه وأفكاره ونظرياته الخاصة به ، لكنه يتميز عن المذاهب الفكرية العقدية والفقهية الشرعية بإعلانه لغايته السياسية ، أي الوصول إلى الحكم وإدارة شؤون المجتمع وسياسته ، كما يقوم المذهب السياسي بوضع الخطط والبرامج العملية التي يرى أنها يمكن أن توصله الى هذه الغاية . ويرافق المذهب السياسي وما يطرحه من أفكار أو برامج ، دعوى أنه يعمل ما يعمل من أجل المصلحة العامة للأمة وتحقيق خيرها وعزتها ، والتسمية الشائعة في الوقت الحاضر للمذاهب السياسية هو اسم الأحزاب السياسية .

وتنطلق المذاهب السياسية الإسلامية من العقدية الإسلامية في الأساس ، ولكنها قد تختلف فيما بينها بالتركيز على جانب من الجوانب العقدية أو أكثر ، فتتباين

أفكارها ، ثم قد تختلف في الاستراتيجيات التي يتبناها كل مذهب (حزب) سياسي من أجل الوصول إلى الغاية السياسية المعلنة للحزب ، وقد يمتد التباين إلى الأساليب والإجراءات العملية التي تتوسل بها للوصول إلى غايتها ، فيزداد التباين بين هذه المذاهب .

ويجدر هنا التنويه إلى الأمور الآتية :

- إن اختلاف المذاهب السياسية في الأفكار الاعتقادية التي يتبناها هو الأمر الأكثر تأثيراً في اختلافها ، يليه في التأثير الإستراتيجيات العامة ، وأقلها تأثيراً في حدة الاختلافات هو الأساليب والإجراءات العملية .
- إن اشتراك المذاهب السياسية المتعددة في الغاية الواحدة ، أعني الوصول الى الحكم ، يخلق بينها تنافساً ، وقد يشتد هذا التنافس فيصل الى درجة الصراع المادي والاقتتال إذا لم يكن التنافس منضبطاً وشريفاً ، وإذا لم تضع هذه الأحزاب لأنفسها خطوطاً حمراء لا يجوز تعديها .
- إن مسئولية المذاهب السياسية في مواجهة التحديات التي تواجهها الأمة في العصر الراهن أكبر من مسؤولية المذاهب الفكرية العقدية والمذاهب الفقهية الشرعية ، ذلك أن المذاهب السياسية تتصدى لمهمة قيادة الأمة من خلال الوصول إلى الحكم ، وهي الغاية المعلنة لهذه المذاهب .

ذكرنا هذه الأمور لأننا نرى أن ذلك يساعد في توضيح موقف المذاهب السياسية من التحديات المعاصرة .

نتتقل الآن إلى الحديث عن :

التحديات المعاصرة

المقصود بالتحديات قوى وأوضاع طبيعية أو أمور وأوضاع اجتماعية إنسانية غير مرغوبة ومخالفة لما نعتقده أو نطمح إليه ، تشكل عوائق أمام تحقيقنا لأهدافنا وغاياتنا على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعة ، وبعض هذه الأوضاع أو الأمور (الاجتماعية الإنسانية) تهدف - في الوقت نفسه - إلى تحقيق الغلبة والهيمنة لها على أوضاعنا وجوانب حياتنا المختلفة وجعلها تابعة لها .

والجانب المقصود في هذا البحث هو التحديات الاجتماعية الإنسانية التي هي من فعل الإنسان ، دون التحديات الطبيعية التي لا مدخل للإنسان في إيجادها ، كتحدي الصحراء والجفاف والمناخ القاسي حراً أو برودة أو ما شابه ذلك .

أما لفظ المعاصرة هنا فيشير إلى الفترة الأخيرة التي نعيشها ولا نزال ، ولم نغادرها أو ننتقل منها إلى غيرها . ولا أرى أن محاولة تحديد هذه الفترة كمياً بالسنوات سيؤدي إلى زيادة في الدقة العلمية للمعالجة في سياق هذه الورقة ، وربما أكتفي بالقول إن الفترة المعاصرة التي سيكون الحديث عن التحديات فيها لا تقل عن نصف قرن من الآن باتجاه الماضي ، وأنها تمتد أيضاً من الآن إلى عدد من الأعوام القريبة القادمة .

ولعله من الواضحات أن التحديات المعاصرة المقصودة هي تلك الموجهة إلى العالم الإسلامي ، ويدخل في ذلك - بطبيعة الحال - العالم العربي .

وعليه يكون المقصود بـ التحديات المعاصرة :

« القوى أو الأمور والأوضاع الاجتماعية الإنسانية التي يتعرض لها العالم الإسلامي في الفترة الراهنة ، غير المرغوبة والمخالفة لما يعتقده هذا العالم وما يطمح

إليه ، وتشكل عوائق أو تمثل صعوبات أمام تحقيقه لأهدافه وغاياته على مستوى الأفراد وعلى مستوى الجماعة ، وبعض هذه الأوضاع والأمور تهدف – في الوقت نفسه – إلى تحقيق الغلبة والهيمنة لها على أوضاع هذا العالم وجوانب حياته المختلفة وجعلها تابعة لها » .

فإذا كان هذا هو المقصود بـ التحديات المعاصرة ، فإن الناظر في أحوال الأمة الإسلامية في هذا العصر سيجد عدداً كبيراً من التحديات التي تواجهها ، ولا يجد الباحث بدّاً – أمام كثرة عددها – من اللجوء إلى تصنيفها تصنيفاً ما ، ليسهل التعامل معها ، وهذا ما سنقوم به في هذه الورقة محاولين الاختصار في الشرح التفصيلي والاقتصار على التنبيه إلى مكمن الخطورة في كل فرد من أفراد أنواع هذه التحديات ، وذلك تمشياً مع مناسبة المقام ، فنقول :

هذه التحديات المعاصرة التي تواجه العالم الإسلامي ، هي في غالبيتها العظمى تلك التي تواجه الأمة العربية والثقافة العربية التي أوضحناها في البحث السابق ، ولذلك لا نرى حاجة هنا إلى تكرار توضيحها ، ونكتفي بالتذكير بعناوينها الرئيسة والإحالة فيها إلى البحث السابق .

تنقسم هذه التحديات إلى :

- تحديات داخلية ، وهذه ترجع في نشأتها وتجلياتها إلى عوامل وأوضاع وأسباب قائمة في داخل العالم الإسلامية وموجودة فيه ، وبعض هذه التحديات قائم على مستوى الفرد وبعضها الآخر قائم على مستوى المجتمعات والأمة .
- تحديات خارجية ، وهذه ترجع في نشأتها وتجلياتها إلى ظروف وأوضاع وأسباب وفواعل قائمة وموجودة خارج العالم الإسلامي .

بعد هذا التذكير والإحالة ننتقل إلى الحديث عن مواجهة هذه التحديات من قبل المذاهب المتنوعة .

المذاهب ومواجهة التحديات

بعد أن أشرنا للتحديات المعاصرة التي تواجه الأمة الإسلامية ، ورأينا ضخامتها كمّا وكيفاً ، نطرح التساؤل الذي تحاول الورقة الإجابة عنها ، وهو كيف يمكن للمذاهب الإسلامية المختلفة مواجهة هذه التحديات ؟

لا نظن الإجابة سهلة ويسيرة بحيث تستوعبها ورقة بهذا الحجم ، ومع ذلك سنقوم بمحاولة الإجابة هذه ، وسنقدم في البداية إجابة عامة ، ثم نتلوها بعد ذلك بإجابة أكثر تفصيلاً ، فنقول أولاً :

إن مواجهة التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية تحتاج إلى تضافر جهود جميع مؤسسات الأمة وأجهزتها ومذاهبها وتوحيدها من أجل استثمار طاقات الأمة المادية والمعنوية ، فإنه بهذه الطاقات - التي تمثل أشكالاً متعددة للقوة - يمكن مواجهة هذه التحديات .

إن المذاهب الإسلامية بأنواعها المختلفة ، تستطيع - من خلال ما لديها من آراء وأفكار وأتباع - أن تقوم بالدور الأبرز والأكبر في توحيد جهود الأمة واستثمار طاقاتها العديدة ، ذلك أن هذه المذاهب تمثل الفئات الفاعلة والمؤثرة في الأمة ، وهي التي ينبغي أن تفرز القيادات التنفيذية التي تقود هذه الأمة .

فإذا كان الأمر كذلك فأوجب ما ينبغي أن يتم بين المذاهب الإسلامية المختلفة أن تتقارب في آرائها وغاياتها ووسائلها ، ثم بعد تتعاون فيما بينها لمواجهة هذه التحديات بكل إمكاناتها وطاقاتها المادية والمعنوية .

هذا ما قصدناه بالإجابة العامة ، أما الإجابة الأكثر تفصيلاً فسنوردها من خلال ما يمكن أن يقوم به كل نوع من أنواع المذاهب الإسلامية ، ثم إجمال ما يمكن

أن تقوم به جميعها ، ونبدأ بـ :

المذاهب الفكرية العقدية والتحديات المعاصرة

أشرنا آنفاً إلى أن توحيد الجهود لمواجهة التحديات يحتاج أولاً إلى أن تتقارب المذاهب فيما بينها ، وهذه هي الخطوة الأولى .

إن التقريب بين المذاهب الفكرية العقدية الإسلامية - وهذه مقصود حديثنا - أمر ممكن إذا ما أراد ممثلوها أن يقوموا بهذا الأمر ، ذلك أن هذه المذاهب متفقة في أصول العقدية الرئيسة ، وهي إنما تختلف في اجتهاداتها في قضايا فكرية اعتقادية فرعية ، ولهذا يمكن لجميع المذاهب أن تتمسك بما هو مشترك من أفكار وأن يجرى الحوار حول القضايا الفرعية المختلف فيها بعقلية متفتحة لقبول الرأي الآخر إذا ما كان الدليل عليه هو الأقوى ودون أن يعتبر أي مذهب أنه هو وحده المالك للحقيقة في هذه الأمور الاجتهادية الفرعية .

وليس من الضروري أن يؤدي التقريب بين هذه المذاهب إلى التطابق في كل الأفكار ، بل الذي يهم أن تنظر جميع المذاهب إلى هذه التحديات ، وتبدأ بالتفكير في كيفية مواجهتها ، فتقوم بتقديم الأفكار التي تؤدي إلى توعية أتباعها أولاً ، والآخرين بعد ذلك ، بأخطار هذه التحديات وبكيفية التصدي لها فكرياً واعتقادياً وعملياً .

وهذا الأمر يحتاج إلى عقد حوارات مباشرة وغير مباشرة من ندوات ومؤتمرات وكتابات وغيرها ، بين أتباع هذه المذاهب الفكرية وقادتها .

أما جانب المصالح والحاجات والطموحات لأصحاب هذه المذاهب التي أشرنا إلى ارتباطها بأفكار المذهب ونظرياته ، فهي في الغالب العقبة الكبرى أمام التقارب وتوحيد الجهود ، ولا نرى مخرجاً من هذه العقبة إلا بالنظر إلى مصلحة الأمة قبل مصلحة الفئة والمذهب ، وإدراك أن مصلحة المذهب والفئة لا تتحقق في

أفضل صورها إلا من خلال تحقق مصلحة الأمة ، وأن هذا يتطلب من كل مذهب التنازل عن بعض مصالحهم الخاصة من أجل المصلحة العامة ، إيماناً منهم بأن هذا الفعل فيه مرضاة الله بجانب الحفاظ على مصالحهم الخاصة من خلال الحفاظ على المصلحة العامة للأمة .

إذا تمَّ تجاوز هذه العقبة فإن الباب سيكون مفتوحاً أمام ما هو مطلوب من تعاون لتوحيد الجهود وتضافرها لاستثمار طاقات الأمة المختلفة وتوجيهها لصد هذه التحديات العديدة .

المذاهب الفقهية والتحديات المعاصرة

ما ذكرناه آنفاً من ضرورة التقريب والتقارب بين المذاهب تمهيداً للتعاون فيما بينها لمواجهة التحديات ينطبق على المذاهب الفقهية .

إن مدخل التقريب بين المذاهب الفقهية هو وعي أتباع المذاهب بحقيقة الاجتهاد الفقهي الذي هو مطلب مستمر للأمة الإسلامية بسبب ما يستجد من وقائع وأحداث وأمور - كما هو معلوم - والذي هو الأداة العلمية الأولى ليظل الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان ، هذه الطبيعة ، هي ما تقدم قوله من كون الحكام الاجتهادية ظنية وليست قطيعة ، فإذا وعى أصحاب المذاهب الفقهية هذه الحقيقة وعياً تاماً أصبحت الطريق بعد ذلك ممهدة للتقريب والتقارب فيما بينها ، وقلَّ التعصب للمذهب إلى حدّه الأدنى ، إن لم يتلاشى ، ذلك أن الوعي بمفهوم الظن الراجح في أنه يحتمل الخطأ بنسبة أو بأخرى مع ميل النفس إلى ترجيح الصواب ، لا يجعل المرء معصباً لمذهبه ، يرى فيه وحده الحق والصواب ، ويجعله ينظر إلى الأحكام الاجتهادية في غير مذهبه نظرة احترام وعلى أنها تحتمل الصواب .

ومما يلزم عن حقيقة ظنية الأحكام الاجتهادية مما يعين على التقريب وعدم التعصب أن لا يُلزم المقلد بإتباع اجتهادات مذهب معين إلزاماً صارماً ، وإنما يترك

له باب الاختيار من بين الاجتهادات الصادرة عن علماء اعترف بهم جمهور علماء الأمة أنهم مجتهدون تحققت فيهم شروط الاجتهاد ، ذلك أن أحكامهم كلها ظنية ، فإن تخيّر المقلد اجتهاد واحد من هؤلاء المجتهدين فلا إثم عليه ولا عدوان ، ولكنه عليه أن يتأكد أن هذا الذي يقلده هو من أهل الاجتهاد حقاً وليس من مدعي الاجتهاد الكُثر . إن الدين يسر ، والله يريد بعباده اليسر ولا يريد بهم العسر ، وتعدد الاجتهادات في الأمر الواحد فيه يسر وتيسير . هذا فضلاً عن كون التزام المقلد بإتباع مذهب فقهي بعينه يرسخ فكرة تمايز المذاهب واختلافها الأمر الذي يعمل ضد فكرة التقريب والتقارب بين المذاهب لا معها .

فإذا ما تحقق التقارب بين المذاهب ، فإن الأجواء تصبح مهيأة للقيام بتوحيد الجهود في مواجهة التحديات العديدة ويكون ذلك أولاً بالتخلي عن جانب من مصالح المذهب وأتباعه الخاصة - إن وجدت - من أجل المصلحة العامة وهي دفع الضرر عن الأمة ، ثم تتخذ الوسائل والإجراءات كعقد المؤتمرات الفقهية ، وتعزيز المجامع الفقهية الممثل فيها المذاهب الفقهية المختلفة ، والتصدي بالبحث والاجتهاد لهذه التحديات بإصدار الأحكام الشرعية الملائمة التي تكفل مواجهة هذه التحديات والتصدي لها ، وتتوحد جهود المذاهب وأتباعها وجهود الأمة في ضوء هذه الاجتهادات لمواجهة هذه التحديات العديدة .

المذاهب السياسية والتحديات المعاصرة

قبل أن تتصدى المذاهب السياسية لمواجهة التحديات المعاصرة لا بدَّ - كما تقدم القول - من القيام بالتقريب بينها لكي يصبح توحيد جهودها أمراً ممكناً .

إن المصلحة الخاصة لكل واحد من الأحزاب الاجتماعية السياسية واضحة ، غذ هو يريد الوصول إلى الحكم دون غيره من الأحزاب ، وما تقدم قوله عند الحديث عن

النوعين السابقين من المذاهب بشأن العلاقة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة يقال هنا أيضاً ، فلا بدَّ أن يتنازل أصحاب كل مذهب سياسي عن بعض مصالحهم الخاصة في سبيل تحقيق المصلحة العامة ، حتى يمكن التقريب بينهم ومن ثَمَّ التعاون .

كما أن التنافس بين المذاهب السياسية في الوصول إلى الحكم ينبغي أن يكون تنافساً شريفاً ، وفق مبادئ أخلاقية وضوابط دينية وإنسانية ، فلا تستخدم أساليب الغش والخداع أو أساليب القوة والإرهاب أو غير ذلك من الأساليب غير المقبولة في الدين وعند العقلاء ، من أجل الوصول إلى الحكم .

يبقى جانب الأفكار والآراء أو الرؤى التي يعتنقها المذهب السياسي (الحزب) ، والاستراتيجيات والآليات التي يضعها لتحقيق أهدافه ، إن التقريب بين المذاهب السياسية فيما يتعلق بالأفكار أمر ممكن إذا ما نظرت هذه المذاهب إلى الآراء المشتركة فيما بينها ، واتخذتها منطلقاً للتعاون ، ثم بعد ذلك أن تقيم حواراً فيما بينها حول الآراء والأفكار المختلف حولها ، تمهيداً لتوحيد جهودهم لمواجهة التحديات ، التي هفي في حقيقتها عوائق أمام جميع المذاهب (الأحزاب) وتشكل خطراً على الأمة أولاً ، وعلى كل واحد منها بعد ذلك . أن الوعي بهذه الحقيقة الواضحة ينبغي أن يدفع جميع المذاهب إلى التحاور والتعاون ووضع البرامج وخطط العمل المشتركة لمواجهة كل هذه التحديات .

هناك عقبة تحول دون التقارب ، ومن ثَمَّ التعاون بين الأحزاب السياسية ، وهي أن المذهب (الحزب) السياسي الذي يصل إلى الحكم ويتحكم في إدارة شؤون المجتمع ، إذا لم يتح للمذاهب الأخرى أي شكل من أشكال المشاركة ، ولو كان ذلك من خلال المعارضة وإعطاء الحرية للأحزاب لتقول رأيها في قضايا الأمة والتحديات التي تواجهها ، فإن التقارب والتعاون في مثل هذه الحالة سيكون عسيراً أو ممتنعاً .

إن على الأحزاب السياسية أن توجد وسائل وآليات يمكن باستخدامها وتطبيقها أن تفرز من بين هذه المذاهب السياسية من هو أقدر على إدارة حكم المجتمع وسياسته ، بحيث يدعمه أكبر عدد من أفراد هذا المجتمع .

إن على المذاهب السياسية أن تدرك أنه لا سبيل لها لتحقيق مصالحها إلا إذا عملت بتعاون وإخلاص فيما بينها لمواجهة التحديات التي فيها تحقيق مصلحة الأمة .

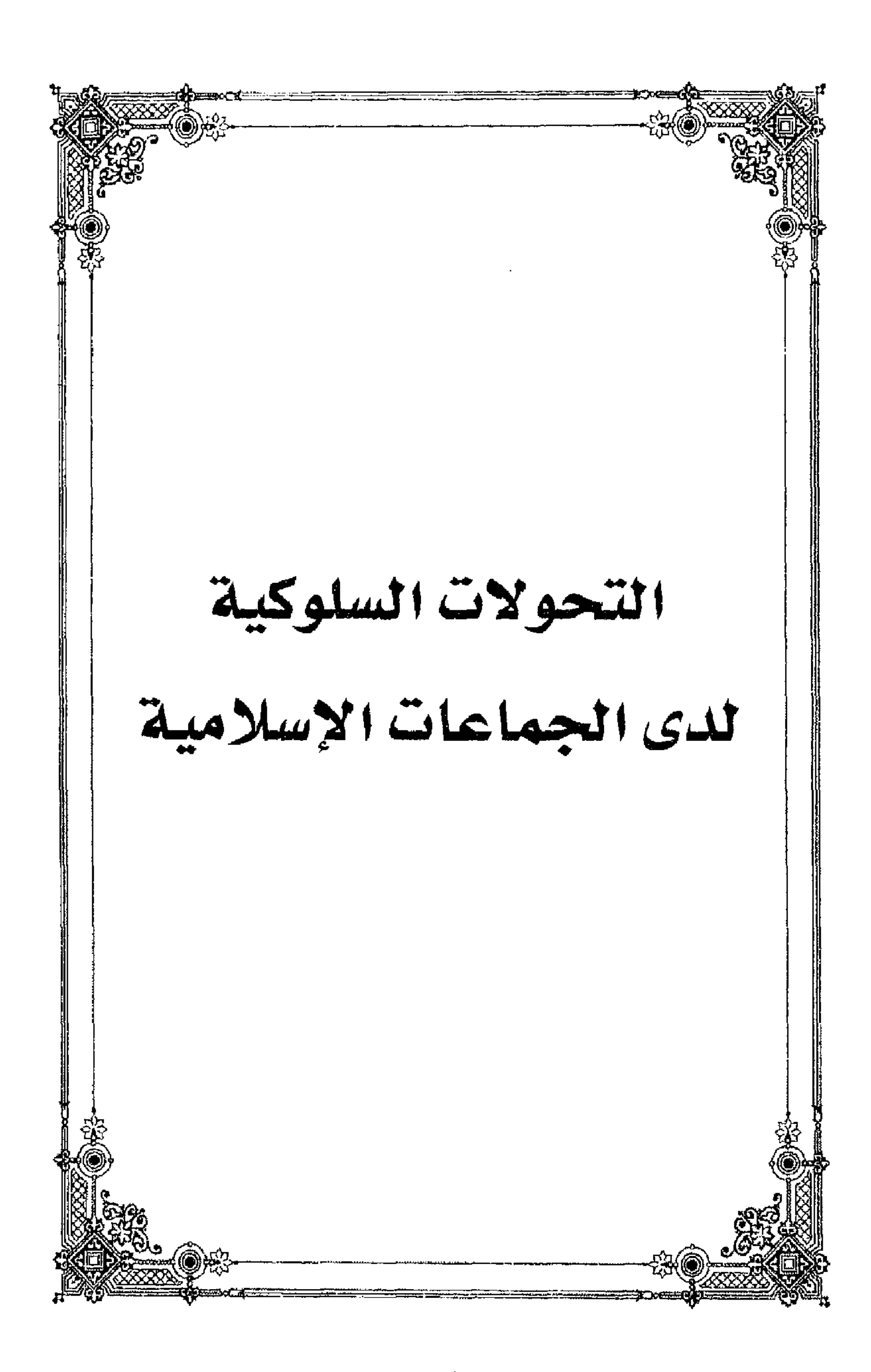
ولا نرى أن ندخل في اقتراحات أو تفصيلات إجرائية لتحقيق هذا المطلب ، لكننا نستطيع الإشارة إلى تجربة أولية قامت بالفعل في السنوات القريبة الماضية ، وهي مؤتمر الأحزاب العربية ، الذي يضم في عضويته أكثر من مائة حزب عربي ، ومن ضمنها عدد من الأحزاب الإسلامية ، وتبنى الأعضاء في هذا المؤتمر ميثاقاً يشير إلى ثوابت الأمة والالتزام بها والى المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة والالتزام بالتعاون لمواجهتها . هذه إحدى الآليات الممكنة للتعاون بين المذاهب (الأحزاب) الإسلامية في مواجهة التحديات المعاصرة .

خلاصة وخاتمة

المذاهب الإسلامية على اختلاف أنواعها من فكرية عقدية وفقهية شرعية واجتماعية سياسية ، تعد طلائع الأمة ، وكل واحد منها يتصدى لقيادة الأمة في مجاله ، لهذا كانت مسؤوليتها أمام الأمة وأمام الله مسؤولية كبيرة ؛ أن تعمل لما فيه مصلحة الأمة أولاً وتقدمها على مصالحها الخاصة ، وأن يكون سلوك أتباع المذاهب وفكرهم بما يتفق مع دين الله وشريعته في التعاون « على البر والتقوى » ، وتجسيد الأمة الإسلامية كما يريدها الله سبحانه وتعالى في قوله الكريم : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات : ١٠] وأن يفهموا النزاع والخلاف بين أبناء الأمة ، وبين مذاهبها على أنه خلاف بين أخوة ، وان الله يأمرهم بأن يصلحوا بينهم ﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات : ١٠] ؛ وهذه الخطوة هي الخطوة اللازمة لكي تتمكن هذه المذاهب - كل في مجاله - من مواجهة التحديات التي تكاثرت على الأمة الإسلامية في هذا العصر ، وهي كما رأينا تحديات داخلية وخارجية ولا بد من الالتفات إليها والاهتمام بمواجهتهما معاً ، فكلها مخاطر وعوائق وأضرار ينبغي على الأمة دفعها .

والحق أن الأمة الإسلامية لن تكون قادرة على مواجهة التحديات بجهود المذاهب وحدها ، بل لا بد للسلطة في هذه الأمة أن تكون عوناً لها ، وحتى تكون السلطة قادرة على هذا التعاون لا بد من أن تكون سلطة خالية من الفساد بكل أشكاله ، الإداري وغيره ، ويكاد يجمع المفكرون المعاصرون بعامة في أنحاء الأمة الإسلامية على أن الإصلاح السياسي والإداري للسلطة أمر مطلوب ، وهو من الأولويات لتحقيق الإصلاح العام ومواجهة التحديات بحيث تستطيع السلطة استثمار طاقات الأمة وطاقات المذاهب والأحزاب والتعاون معها وتوحيد الجهود لهذه المواجهة .

ختاماً ، ندعو الله العلي القدير أن ييسر للأمة أسباب مواجهة ما تتعرض له من تحديات عديدة ، وأن يوحد جهود أبنائها ومذاهبها وحكامها لتحقيق خير الأمة حتى تعود العزّة لهذه الأمة .



التحولات السلوكية لدى الجماعات الإسلامية

التحولات السلوكية
لدى الجماعات الإسلامية

أرى من الملائم القيام ببعض التحديدات الممهدة للوصول إلى صلب الموضوع ، وأعني تحديد مفهوم كل من الحركات الإسلامية والتحولات السلوكية .

ونبدأ بتحديد المقصود بالحركة في هذا السياق . فنقول : الحركة هي تجمع شعبي منظم (أي فيه قيادة وقاعدة وتراتب في المواقع يسهِّل التواصل المتبادل بين قيادة هذا التجمع وقاعدته) ويؤمن المنتسبون إلى هذه الحركة بمجموعة من المبادئ والأفكار يعتقدون صوابها وقدرتها على تحقيق التغيير والإصلاح (وهو ما يعرف بأيديولوجية الحركة) ، ولهذا التجمع الشعبي أهداف متعددة (اجتماعية أو أخلاقية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها) وله غاية قصوى هي في جوهرها تغيير الوضع القائم والوصول إلى إدارة شؤون الوطن أو الأمة ، وله برامج تتفق مع مبادئها وأفكارها وترى أن تطبيقها يوصل إلى تحقيق هذه الغاية .

أما الحركة الإسلامية فهي حركة منسوبة إلى الإسلام وتتجلى نسبتها إلى الإسلام في أن التجمع الشعبي الذي يكوّن الحركة هو من المسلمين ، وأن منطلقاتها ومبادئها وأفكارها إسلامية ، وأهدافها وغاياتها إسلامية ، وكذلك برامجها-باعتبارها وسائل - هي إسلامية أو لا تتعارض مع مبادئ الإسلام وقواعده وأحكامه ، وعليه فالحركة الإسلامية (بعبارة موجزة) هي تجمع شعبي منظم يؤمن أفراده بمبادئ الإسلام وأفكاره المتعددة وقدرتها على التغيير والإصلاح وله أهداف وغاية قصوى مستمدة من الإسلام .

إذا انتقلنا إلى عبارة التحولات السلوكية فلا نظن أن معناها العام مبهم ، فالتحول يعني الانتقال من موضع إلى آخر ، أو من حال إلى حال آخر ، أو من طريقة و شكل إلى طريقة وشكل آخر ، أما لفظ السلوك فهو من الألفاظ كثيرة التداول ، والعلماء المعاصرون في مجال العلوم السلوكية يرون أن السلوك هو كل ما يصدر عن الإنسان من أنشطة وأفعال يمكن ملاحظتها ، أما العلماء المسلمون قديماً - خصوصاً الصوفية - فكانوا يرون أن السلوك يشمل الأفعال الظاهرة التي يمكن ملاحظتها من أفعال تجري على الجوارح أو اللسان وتشمل أيضاً الأفعال الباطنة التي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر كالإخلاص والنوايا وغيرها . وهذه الأفعال الباطنة تؤثر في السلوك الظاهر وتلاحظ آثارها ونتائجها ، وكثيراً ما يكون لها الأثر القوي في السلوك الظاهر . ولهذا سنأخذ هنا في تحديد السلوك بالمعنى الذي يجمع الأفعال الظاهرة والباطنة التي تصدر عن الإنسان .

والسلوك الإنساني فيه مستويات رئيسان : هما : السلوك الفردي والسلوك الجماعي ، أي سلوك الجماعة ، وفي حالة الحركات الإسلامية فإن هناك بالفعل سلوك جماعي يقوم على تشابه الأفكار التي يعتقدها أفراد الحركة الواحدة ، فيؤدي ذلك إلى سلوك جماعي تشترك فيه الحركة فيبدو وكأنه سلوك فرد واحد ، بعقل واحد .

وعليه ، يمكن القول إن المقصود بالتحولات السلوكية هو تغيير السلوك وانتقاله من حال معين ومن طريقة بعينها ومن شكل مخصوص إلى حال آخر وطريقة أخرى وشكل مختلف عن سابقه .

وفي ضوء ما تقدم نستطيع تحديد وتوضيح المعنى المقصود بعبارة : التحولات السلوكية لدى الحركات الإسلامية بأنها تغير سلوك الحركات الإسلامية الفردي والجمعي من حال معين و طريقة بعينها وشكل مخصوص إلى حال آخر وطريقة أخرى وشكل مختلف عن سابقه .

ويحسن التنبيه إلى أن المعالجة هنا ستركز على السلوك الجمعي للحركات الإسلامية أكثر من السلوك الفردي .

* * *

لعله من المعلوم أن ظهور الحركات الإسلامية المتعددة ، يرجع إلى أسباب وأحوال داخلية وأخرى خارجية ، وأن نجاح قادة حركة ما في تأسيسها واستقطاب مجموعات من الأتباع لا يكون إلا إذا كان المجتمع - في جزء منه على الأقل - لديه الاستعداد والقابلية لتقبل أفكار الحركة ومنهجها ، باعتبارها قادرة على تغيير الواقع المأزوم أو غير المرغوب الذي تعيشه ، وتغييره إلى واقع أفضل من خلال الإيمان بالله وتطبيق تعاليم الإسلام تطبيقاً أقرب ما يكون إلى الصورة المثالية الصافية .

نشير في عجالة إلى أبرز الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى ظهور الحركات الإسلامية الحديثة والمعاصرة ، والهدف من ذكر هذه الأسباب هنا هو أن التحولات في سلوك حركة ما لا يحدث إلا إذا تغيرت الأسباب والعوامل القائمة وظهرت وقائع أو أسباب جديدة .

لقد ظهرت الحركات الإسلامية المختلفة تنادي بإصلاح واقع المجتمعات الإسلامي والأمة الإسلامية الذي ساده - كما رأت هذه الحركات - انحراف عن العقيدة تجلى في ممارسة العديد من البدع ، وفسادٌ في السلوك بسبب الابتعاد عن تطبيق شريعة الله في حياة الناس ، وظلم الحكام وفسادهم هم وأعوانهم الذي لا يحكمون بما أنزل الله ، يضاف إلى ذلك فساد الأوضاع الاقتصادية كانتشار البطالة والفقر في المجتمع ، وفساد الأوضاع الاجتماعية من انتشار الممارسات غير إسلامية والتفاوت بين فئات المجتمع وازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء . فهذه كلها عوامل ساعدت على ظهور هذه الحركات الإسلامية .

أما العوامل الخارجية فتجلت في وجود الاستعمار لبلاد المسلمين أو في احتلالها أو في انتشار ثقافة غربية ، وخصوصاً الثقافة الغربية ، في المجتمع الإسلامي وتفشيها بين أفراد المجتمع ومؤسساته .

وقد اختلف تركيز واهتمام كل حركة من الحركات الإسلامية على بعض الأسباب أو العوامل أكثر من البعض الآخر ، الأمر الذي انعكس بالضرورة على سلوكيات كل حركة منها ، فهناك من الحركات من ركز على تصحيح الفساد في العقيدة وتخليصها من كل أنواع الشرك وخصوصاً الشرك الخفي ، وهناك من ركز على محاربة الفساد الاجتماعي أو ركز على الفساد السياسي أو على مقاومة الاحتلال الأجنبي لبلاد المسلمين ، وهناك من ركز على أكثر من جانب من هذه الجوانب .

كيف نبحث التحولات السلوكية لدى الحركات الإسلامية ؟ لا بدّ في ذلك من البدء برصد سلوك هذه الحركات على مستوى الخطاب والأدبيات من جهة ، وعلى مستوى الممارسة على أرض الواقع من جهة أخرى ، لإبراز ما جرى على هذا السلوك من تحولات ، ثم محاولة تفسير ذلك بطريقة موضوعية من خلال إظهار العلاقة والترابط بين بعض الوقائع والظروف والأحداث وبين ما جرى من تحولات .

والواقع أن مثل هذه الدراسة تحتاج إلى جهد بحثي غير قليل ، لا نزعم أن ورقة كهذه ستوفي الموضوع حقه من البحث ، لكن الذي يمكن أن نقدمه هنا هو محاولة لاستجلاء جوانب الموضوع والوقوف على بعض الأفكار العامة التي تعين على فهم هذا الموضوع .

في ضوء محاولة الاستجلاء العامة هذه ، نرى أنه بالإمكان تصنيف أنواع التحولات السلوكية لدى الحركات الإسلامية إلى ما يلي : سلوك معتدل ومقبول ، وسلوك منحرف عن منطقة الاعتدال ، أو مغالٍ ، أي متطرف ، غير مقبول ، وهذا السلوك المتطرف قد يكون مغالاة وإفراطاً وقد يكون تساهلاً إلى درجة التفريط .

أما المعيارية التي لجأ إليها المراقبون والملاحظون في تصنيف سلوك الحركات الإسلامية فتختلف بحسب الجهة المراقبة التي تقوم بالتقييم وتصدر الأحكام، فالغرب بعامة، وأمريكا على وجه الخصوص، يصنفون سلوك الحركات الإسلامية في ضوء مصالحهم المرتبطة ارتباطاً استراتيجياً وثيقاً بمصالح الدولة الصهيونية، فأصدروا أحكامهم على الجماعات والحركات التي تقاوم الاحتلال الصهيوني أو الأمريكي بأنها جماعات إرهابية دونما نظر إلى أية معايير غير هذه المصالح، بل وأصدروا أحكامهم على معظم من يتمسك بشعائر دينه وواجباته الدينية من المسلمين بأنه أصولي متطرف أو إرهابي.

أما في داخل المجتمعات الإسلامية فقد اختلف التقييم واختلفت الأحكام بحسب الجهة أو الحركة التي تصدرها، فهناك أحكام صدرت عن السلطات الحاكمة، وأخرى عن جماعات أو أحزاب، وغيرها عن أفراد أو مفكرين أو هيئات أو مؤتمرات علمية أو فكرية، وكان معيار التقييم عند معظم هذه الجهات والفئات هو الإسلام كتاباً وسنة، مع الاستئناس بتاريخ الأمة الإسلامية خصوصاً في عصورها الأولى.

وبالرغم من أن مرجعية التقييم واحدة، إلا أن الاختلافات كانت موجودة، وذلك بسبب طريقة الفهم المختلفة لنصوص الإسلام لدى هذه الجهات والفئات، وهو أمر يرجع إلى اختلاف منطلقات الفهم من جهة وإلى الأهداف والغايات التي تسعى الجهة أو الفئة لتحقيقها.

فإذا كان واقع الحال كذلك، فكيف الخروج من هذه الاختلافات في التقييم إلى اتفاق أو ما هو قريب منه؟ الجواب الذي نقترحه هنا هو أن تكون منطلقات الفهم والتقييم مبنية على علم بطبيعة الإسلام، ودوره ووظيفته في حياة الإنسان وروحه وجوهره ومقاصده التي جاء الدين لتحقيقها، إذا جاء فهم نصوص الدين، كتاباً وسنة على هذا النحو، فإننا على ثقة كبيرة بأن الاختلافات في الأحكام، اعتدالاً وتوسطاً

أو غلواً وتطرفاً ، ستكون في أدنى الحدود ، إن لم تكن معدومة ، ذلك أننا حين نضع نصب أعيننا في أحكامنا مقاصد الدين والشريعة فوق مقاصدنا الحركية أو الجهوية أو السياسية أو غيرها ، فإن الاتفاق يصبح سهل التحقق ، وما اختلف الناس إلا باختلاف أهوائهم ومصالحهم التي نصبوها لأنفسهم بأنفسهم ، أما حين يتجردون من هذا الأمر ، ويحكمون المصالح والمقاصد التي حددها لهم خالقهم ، فإنهم لن يجدوا فيه اختلافاً ، وإن وجد اختلاف فإنه سيكون ضئيلاً وفي أمور فرعية جداً ، وليس في أمور رئيسة أصولية .

بقي أن نقول في مسألة تقييم السلوك عند الحركات الإسلامية أنه لا ينبغي أن يتصدى له كل أحد ، وإنما من كان من أهل العلم حقاً المشهود لهم عند الخاصة والعامة بذلك ، العالم بحقيقة الدين الإسلامي وطبيعته ووظيفته ومقاصده وروحه وجوهره ، الذي لا يغلب مصلحته وهواه ومقاصده على مقاصد الدين ، مثل هؤلاء العلماء هم الذين علينا أن نسمع لتقييماتهم وأحكامهم في مثل هذا الأمر وفي غيره من الأمور التي تعرض للمسلمين أفراداً أو جماعة ، وأن نعرض عن غيرها من الأحكام التي لا تتمتع بهذه المواصفات والضوابط ، سواء أكانت من الداخل أم من الخارج ، فهؤلاء العلماء ينبغي أن يكونوا المرجعية التي نحتاج إليها ، ونحترم أحكامها واجتهاداتها ، ونسلك في ضوئها .

وإذا كنا قد صنفنا آنفاً أنواع السلوكات الجماعية لدى الحركات الإسلامية إلى سلوك معتدل ومقبول ، وإلى سلوك منحرف أو مغالٍ وغير مقبول إفراطاً وتفريطاً ، واقترحنا معيارية لهذا الحكم فهم حقيقة الدين ومقاصده ، فإنه يحسن بعد ذلك أن نشير إلى أبرز مظاهر السلوك المعتدل المقبول ، وكذلك إلى ضده ، أي السلوك المنحرف أو المغالي غير المقبول ، فنقول في صفات السلوك المعتدل الوسطي

المقبول أنه سلوك :

- يحترم كرامة الإنسان ويصونها ولا تعتدي على حرماته .

- يشارك في تحقيق الأمن للإنسان في مجتمعه وللإنسانية ويعين عليه .

- يرى أن كل من نطق بالشهادتين فقد دخل في دائرة الإسلام وحماه .

- يدعو إلى دين الله بالتي هي أحسن ، ويمارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفق موقعه في المجتمع وفقاً لمبادئ الرحمة والإحسان والحكمة .

- يتعامل مع المسلمين بالعدل والإحسان والأخوة وروح التكافل بعيداً عن التخويف والإرهاب .

- لا يكفر أحداً من القبلة يقرّ بما أطلق عليه العلماء « المعلوم من الدين بالضرورة » .

- لا يتعصب لمذهب ما تعصباً يصل به إلى إبطال المذاهب الأخرى غير مذهبه .

- يدرك أن اجتهادات العلماء هي أحكام شرعية ظنية وليست قطعية ، فيكون شعاره : رأيي صواب يحتمل الخطأ ، ورأي غيري يحتمل الصواب .

- لا ينظر إلى فروع الدين نظرته إلى أصوله ، ويتعامل معها بالتقييم نفسه ، أو إلى السنن على أنها فرائض .

- لا يرى تغيير الحاكم المسلم غير المقسط في حكمه بالخروج عليه والثورة للإطاحة به ، وإنما باتباع الطرق السلمية والأساليب الديمقراطية المتاحة .

- يتعامل مع غير المسلمين الذي لم يعتدوا علينا ويخرجونا من ديارنا بالبر والعدل ، ومع غير المسلمين الذين يقاتلونا في الدين وأخرجونا من ديارنا أو أعانوا على إخراجنا بعدم موالاتهم ومواجهة أفعالهم هذه ومقاومتها ، وهذا كله صريح في

قوله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الممتحنة : ٨-٩] .

- يتعامل مع الحيوان والنبات وجميع أجزاء الكون بروح الرفق والإحسان .

والناظر في هذه السلوكات يجد أنها جميعها ترجع إلى الإسلام ، وتمثل روحه السمحة ، ومقاصده التي تجعل من الإنسان غاية في ذاته ، وأنها سلوكات تسمو بالإنسان إلى أعلى درجات الكمال الإنساني على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، وأنها تمثل الوسط الذي يبتعد عن التطرف غلواً أو تساهلاً .

وإذا كان - كما قيل - « وبضدها تتميز الأشياء » و « الضد يظهر حسنة الضد » فإن عكس هذه السلوكات وضدها سيكون سلوكاً متطرفاً سواء أكان ضداً في الغلو أم في التساهل .

ولا نرى بأساً من ذكر أبرز السلوكات المنحرفة أو المغالية أو المتطرفة ، نشتقها من السلوكات المعتدلة المذكورة آنفاً ، وذلك ، أولاً ؛ لأن ضد ما أمر به الدين فهو شرّ وتطرف ، وخصوصاً أضداد هذه السلوكات المعتدلة الآنف ذكرها ؛ وثانياً ، للتأكيد على السلوك المتطرف غير المقبول وإبرازه .

وهكذا يكون السلوك المتطرف المنحرف وغير المقبول ، سلوك :

- لا يحترم كرامة الإنسان ولا يحافظ عليها ، ويعتدي على حرماته ، فهذا غلو وتطرف في جانب الإفراط ، فإن كان لا يفعل شيئاً ألبتة للحفاظ على كرامة الإنسان فهذا سلوك منحرف متطرف تفريطاً .

- لا يشارك في تحقيق الأمن للناس في مجتمعه وللإنسانية ولا يعين عليه ، وهذا سلوك متطرف تساهلي أو تفريط ، فإذا كان السلوك يشارك في بث الخوف والفزع والرعب بين الناس وللإنسانية ، فإنه سيكون سلوكاً متطرفاً مغالياً إفراطاً .

- لا يرى أن النطق بالشهادتين يدخل صاحبه في دائرة الإسلام وحماه ، فهذا غلو وتطرف وإفراط ، وأما التفريط التساهلي في هذا الأمر فهو أن لا يكترث للنطق بالشهادتين ولا يعطيه أي أهمية .

- لا يدعو إلى دين الله بالتي هي أحسن ، بل بالعنف والتعنيف والقوة والقهر والإكراه ، فهذا سلوك غلو وتطرف في اتجاه الإفراط ، ويقابله في الطرف الآخر من لا يدعو إلى دين الله ألبتة ولا يكترث لذلك ، فذلك إفراط وتطرف تساهلي . ومثل ذلك الذي يمارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متجاوزاً موقعه في المجتمع مستخدماً العنف والقوة والإكراه والتعنيف الزائد عن الحد والتقنيط من رحمة الله ، فذلك غلو وتطرف في جانب الإفراط ، ويقابله في الطرف الآخر الذي لا يمارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ألبتة ، فلا يمارس أضعفه وهو الفعل القلبي ، فذلك هو التطرف التساهلي .

- يتعامل مع المسلمين بالظلم والقسوة والغلظة بروح الأنانية والمصلحة الشخصية ، متسلطاً عليهم ، مرهباً لهم ، لا يراعي منطقاً ولا حكمة ، هذا السلوك غلو وتطرف في اتجاه الإفراط ، وهناك في المقابل السلوك الذي لا يهتم صاحبه فيه بأمر المسلمين ، شعاره « لا يعنيني » ، فهذا سلوك فيه غلو وتطرف تساهلي .

- الذي يكفر أهل القبلة بطريقة عشوائية وجماعية مخالفة لأدنى مخالفة صغيرة ، أو لمخالفته رأيه أو اجتهاده ، أو فهمه لنص من نصوص الدين بالرغم من اعتقاده بأصول الدين وقيامه بأركان الإسلامي ، فهذا غلو وتطرف في جانب الإفراط ،

وهذا السلوك خطير جداً - كما هو معلوم - لأن حكم الكافر حقاً أن يحل قتاله ودمه وماله . ولما يترتب على التكفير العشوائي بلا موجب من فتنة وخطر على أمن الناس والمجتمع ، وجدنا الإسلام يضع شروطاً وقيوداً كثيرة لتضيق دائرة الحكم بالتكفير ، وهو ما لا يراعيه المتطرفون المغالون .

ويقابل هذا الغلو في الطرف المقابل التطرف التساهلي الذي لا يكترث ألبتة ولا يهتم ، إن كان الفرد مسلماً أو كافراً .

- يتعصب لمذهب ما لدرجة يرى فيها الصواب المطلق مع هذا المذهب وما دونه الخطأ والصواب ، وهذا هو التطرف في جانب الغلو والإفراط ، ويقابل هذا السلوك سلوك من لا يعترف بآراء المذاهب كلها ولا يكترث بمعرفة الحق من الباطل ، والنافع من الضار ، فهذا السلوك غلو وتطرف تساهلي .

- لا يدرك أن الأحكام الشرعية الاجتهادية أحكام ظنية ، ويتعامل معها على أنها قطعية ويكون شعاره « اجتهادي يقين قطعي » ، فذلك غلو وتطرف في اتجاه الإفراط ، ويقابله الذي لا يكترث للأحكام الاجتهادية ولا يقدرها أي تقدير وكأنها لا قيمة لها ولا وجود ، فهذا غلو وتطرف تساهلي .

- ينظر إلى فروع الدين ومسائله الجزئية نظرته إلى أصول الدين وأركانه ، وينظر إلى النوافل والسنن وكأنها فروض أو أكثر من ذلك ، فذلك غلو وتطرف من جهة الإفراط ، وفي المقابل هناك السلوك الذي لا يراعي فرقاً في أصول وفرع ولا يكترث بأي منهما ، ولا يقيم وزناً لسنة أو فرض ، فذلك غلو وتطرف في اتجاه الإفراط والتساهل .

- يرى أن تغيير الحاكم المسلم غير المقسط في حكمه لا بد أن يتم بطرق القوة والثورة عليه والخروج على طاعته مهما كلف ذلك من ثمن ، فلا مهادنة معه ولا

نصح ، ولا سير على الطرق السلمية أو الديمقراطية المتاحة ، فهذا سلوك فيه غلو وتطرف باتجاه الإفراط ، ويقابله السلوك الذي لا يكترث بالحاكم ظلم أم عدل ، ولا يقوم بأي سلوك من نقد أو نصح أو غيره تجاه الحاكم غير المقسط ، فذلك غلو وتطرف باتجاه التفريط .

- يتعامل مع غير المسلمين الذي اعتدوا على المسلمين وأخرجوهم من ديارهم أو ظاهروا على إخراجهم بالبر إليهم والتعاون معهم وتقديم كل المساعدات لهم ، مما يرسخ عدوانهم ، فهذا غلو وتطرف باتجاه الإفراط ، ويقابله السلوك الذي لا يقف فيه الأفراد والجماعات لا يحركون ساكناً أمام العدوان ، فهذا غلو وتطرف باتجاه التفريط . ويتعامل مع غير المسلمين الذي لم يعتدوا علينا ولم يخرجونا من ديارنا ولم يظاهروا على ذلك بالظلم والاعتداء وإثارة الشحناء والبغضاء وتأليب المسلمين عليهم ، هذا السلوك غلو وتطرف باتجاه الإفراط ، ويقابله السلوك الذي يهمل التعامل مع هذا النوع من غير المسلمين بغير الاكتراث ، والتجاهل التام فذلك غلو وتطرف باتجاه التفريط .

وهؤلاء مخالفون معارضون للأمر الإلهي الواردة في الآيات (٨-٩) من سورة الممتحنة الواردة آنفاً .

- يتعامل مع الحيوان والنبات وجميع أجزاء الكون بسلوك مدفوع بحب السيطرة والغلبة والعدوان والقهر (قهر الطبيعة) ، فذلك غلو وتطرف باتجاه الإفراط ، ويقابله السلوك الذي لا يكترث لهذه الكائنات والموجودات ألبتة ، يتساوى عنده وجودها وعدمه ، ونفعها وضرها ، فهذا غلو وتطرف باتجاه التفريط .

هذه فيما نرى أبرز مظاهر السلوك المتطرف على مستوى الأفراد والجماعات ، حددناه في ضوء المعيار والمرجعية الإسلامية التي تتجلى - كما أشرنا فيما تقدم - في

فهم طبيعة الدين ووظيفته وأهميته في حياة الإنسان وفي ضوء مقصاده الرئيسة وروحه التي تتصف بالرحمة والسماحة والقسط والتوازن في كل الأمور .

* * *

لعله بقي سؤال يستحق الطرح ويستحق الإجابة عنه حتى تتم معالجة الموضوع المطروح ، هذا السؤال هو :

ما الأمور أو الأسباب التي تجعل سلوك حركة أو جماعة إسلامية يتحول من حال الاعتدال المقبول إلى واحدة من حالتي التطرف والغلو غير المقبولة ؟ وما هي الأمور أو الأسباب التي تؤدي إلى تحول سلوك حركة أو جماعة إسلامية من التطرف إلى حال الاعتدال المقبول ؟

إن النظرة التاريخية الاستقرائية إلى نشوء الحركات الإسلامية يشير إلى أن معظمها - وليس جميعها - قد بدأ سلوكاً معتدلاً إلى حد كبير ، ذلك أن هذا النشوء جاء استجابة إلى ظروف غير سوية سواء على المستوى السياسي ومستوى الحكم ، حيث كان الحكم بغير ما أنزل الله فكان نشوء الحركة في جانب منه يهدف إلى إصلاح الحكم ، ورده إلى الحكم بما أنزل الله من شريعة .

وغالباً ما تكون الحركة في أول أمرها غير مالكة لأسباب القوة التي تمكنها من الثورة على الحكم وتغييره بوساطتها ، فتلجأ إلى الاستعانة بالآراء الفقهية المعتدلة التي ترى تغيير الحكم ورده إلى الحكم بما أنزل الله من خلال الطرق السلمية ، وحين لا يستجيب الحكم لمطالب هذه الحركة ويشعر بالخطر عليه من الانتقادات أو النصائح السلمية لهذه الحركة يبدأ في تضييق الخناق على أتباعها واعتقالهم ، وقد يصل الأمر إلى تعذيبهم بقسوة وظلم واضحين ، أو يصير الأمر إلى إعدامهم ، فيتولد عند بعض أفراد هذه الحركة شعور بالإحباط والغضب الشديد بسبب الظلم والقهر والمعاناة ، ويروا أن الحركة الأم بسلوكها المعتدل لم تستطع رفع الظلم والقهر

عنهم وإنصافهم ، فيقررون التحول إلى تبني الأفكار المتطرفة ، إفراطاً أو تفريطاً ، إما لينتقموا من الحاكم الظالم وأجهزته ، أو من يسنده ويتعاون معه ، أو حتى من الناس العاديين الذين لم يظهروا كرهاً أو عداءً لهذا الحاكم ، فكأنهم في نظر هذه الفئة يدعمون هذا الظالم في استمرار ظلمه ؛ وهكذا ، وتحت ضغط هذه الخبرات ووطأتها الشديدة ، يبدأون بالبحث عن أسانيد من الدين ، القرآن والسنة ، وربما كانت مجتزأة من سياقها ، يرون فيها ما يؤيد تكفير الحاكم وأعوانه وربما المجتمع بأسره باستثناء جماعتهم ، ولن يعدموا نصوصاً كهذه ، فتصبح هذه الأفكار قناعة راسخة لديهم ، ويرافق ذلك حالة نفسية محبطة غاضبة حاقدة ، فيؤدي ذلك كله إلى تحول في سلوك هذه الجماعة ، وتبدأ ممارسة سلوك الغلو والتطرف المفرط باسم الإسلام ، غير عابئين بمقاصد الشريعة وروحه السمحة .

لقد أثبتت الدراسات السلوكية الاجتماعية أن السلوك العدواني يرتبط بدافع داخلي هو الشعور الناجم عن عدم القدرة على تلبية الحاجات ، فليس السلوك العدواني المتطرف أمراً فطرياً وإنما هو في جانب كبير منه رد فعل للإحباط القوي ، فهو سلوك مكتسب .

كما أبانت الدراسات أيضاً أن ممارسة العدوان تؤدي إلى زيادة ممارسته إذا أدى العدوان إلى نتائج إيجابية مرغوبة لدى صاحبه ، وأنه إذا كان يؤدي إلى نتائج سلبية ليست مرغوبة لدى صاحبها ، فإن هذا السلوك يمكن أن يتغير من قبل صاحبه .

وللمعرفة بعامة والمعرفة الدينية بخاصة دور في تدعيم سلوك التطرف العدواني أو في تخفيض حدته أو تغييره إلى السلوك المعتدل .

وإذا كانت الأحوال والأوضاع السيئة والظالمة تؤدي إلى السلوك العدواني المتطرف ، فإنه إذا ما تغيرت هذه الأوضاع ، فإن السلوك العدواني سيقل إن لم يتغير

إلى سلوك معتدل ومقبول . ذلك أن تحسن الأوضاع وتقليل حدة الظلم يؤديان إلى تقليل الإحباط الذي يؤدي إلى التطرف والعدوان .

وعليه ، يمكن أن نلخص أسباب السلوك العدواني المتطرف في المعادلة الآتية :

١ . أوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية سيئة وظالمة ← إحباط شديد + معرفة دينية مجتزأة ← سلوك عدواني متطرف .

٢ . سلوك عدواني متطرف ← نتائج إيجابية مرغوبة (للمتطرف) ← زيادة السلوك العدواني المتطرف .

أما التحول من السلوك العدواني المتطرف إلى سلوك أقل تطرفاً أو سلوك معتدل ، فتمثله المعادلتان الآتيتان :

١-سلوك عدواني متطرف ← نتائج سلبية غير مرغوبة + معرفة دينية سليمة ← سلوك أقل تطرفاً أو سلوك معتدل .

٢-تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة والظالمة ← تقليل الإحباط + معرفة دينية سليمة ← سلوك أقل تطرفاً أو معتدلاً .

هذا التحليل كان منصباً على السلوك العدواني المتطرف في داخل المجتمع الإسلامي ، وقد رأينا فيه كيف أن للظروف والأوضاع السيئة والظالمة والقاسية أثر كبير في توليد الإحباط المؤدي إلى العدوان والعنف والتطرف ، وأن هذا الشعور بالإحباط والدافع إلى التطرف والعدوان يقوى بدرجة كبيرة إذا ما وجد له سنداً معرفياً من الدين ، حتى ولو كان هذا السند مجتزءاً أو فسر وفهم بطريقة خاطئة من الناحية العلمية أو الدينية أو منهما معاً .

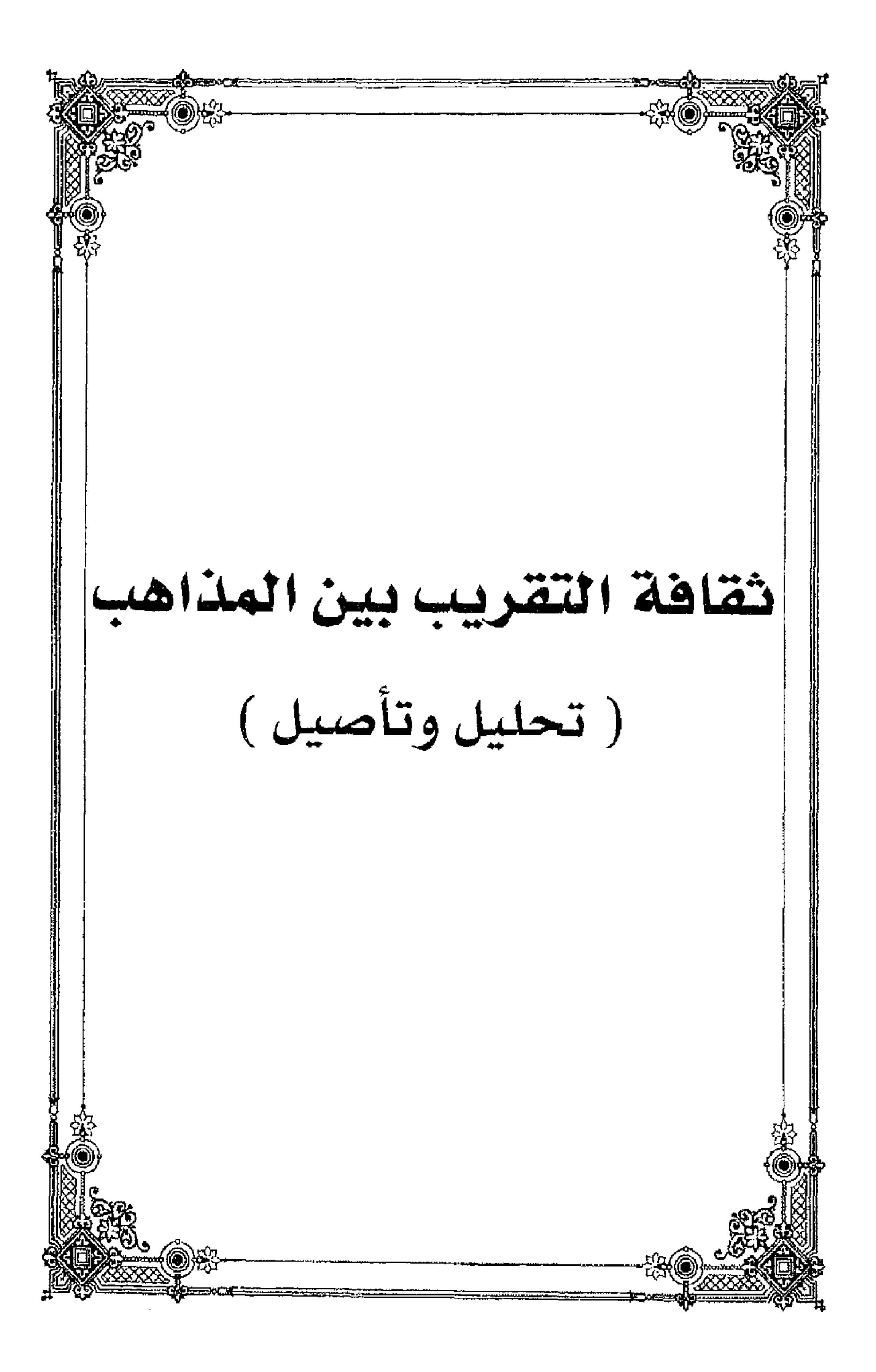
أما الأوضاع الخارجية التي تأتي من خارج المجتمع الإسلامي وتؤثر فيه ، فإن التحليل نفسه ينطبق عليها ، فإن كانت أوضاعاً ظالمة قاهرة سيئة مستكبرة ومهينة للإنسان وكرامته ، فإنها ستولد في نفوس الناس بعامة إحباطاً قوياً يدفع عدداً من الأفراد إلى مجابهة هذه الأوضاع الظالمة القاهرة بأفعال عدوانية وعنيفة ، ويزيد من قوة الدافع لهذه الأفعال وجود معرفة دينية تحث المسلمين على التصدي لرد العدوان وإزالة الظلم والقهر والإذلال والاحتلال الخارجي ، فإذا كانت هذه الأفعال موجهة إلى المعتدي الخارجي الظالم القاهر الذي يتعمد إذلال الآخرين ، وامتهان كرامتهم ، كان ذلك وفقاً لميزان الشريعة ومقاصدها ونصوصها الواضحة - كما في آيات سورة الممتحنة الواردة فيما تقدم (٨-٩) - يكون مقاومة مشروعة في معيار الدين كما هي مشروعة في كل المعايير ، ولا يجوز أن يوصف مثل هذا العمل العنيف ضد الظالم الخارجي تطرفاً أو عدواناً ، كما تفعل أمريكا والدول الغربية ومعهم الدولة الصهيونية فيسمون من يقاوم المحتل وعسفه وظلمه بالإرهاب .

* * *

وإذا كان الموضوع العام لهذا المؤتمر هو الإرهاب المعاصر ، فإنه لا ينبغي أن نغفل ذكر أوضح شكل من أشكال الإرهاب المنظم في هذا العصر ، ونقصد به إرهاب الدول وخصوصاً الدول التي باتت تتحكم في مصير دول أخرى ومنها الدول الإسلامية وتتدخل في شؤونها وتخطط لتقرير مصيرها ومستقبلها في ضوء مصالحها وبعيداً عن مشاركة شعوب هذه الدول ومصالحها . إن أكبر إرهاب معاصر يمارس هو الذي مارسته أمريكا في اليابان حين أبادت مدناً بأكملها ، وما مارسته من تدمير وتقتيل في أفغانستان وغير من البلدان ، وما جرى في العراق ويراه كل إنسان فينفطر قلبه حزناً ويمتلأ غيظاً وإحباطاً ، كما أن أكبر إرهاب في هذا العصر بجانب إرهاب الدولة الأمريكية ، هو إرهاب الدولة الصهيونية المقامة على أرض عربية إسلامية هي

أرض فلسطين ، في طردها لأصحاب الأرض وقتلها للأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ وهدمها للبيوت وتقطيع الأشجار وتجريف المزارع وإذلال الناس في حلهم وترحالهم ، إن هذا إرهاب لا نظير له في التاريخ المعاصر إنه إرهاب يجب أن يُدان كل من لديه ذرة من حس إنساني ، ومن باب أولى أن يُدان هذا السلوك العدواني الإرهابي من قبل المسلمين المعتدى عليهم وعلى إنسانيتهم وكرامتهم وأن يعملوا على رده وردعه ما استطاعوا إلى ذلك من سبيل ، إن جميع الذرائع التي تقولها هذه الدول التي تمارس الإرهاب ، إذا ما وزنت بمعايير الدين الإسلامي المشار إليها في هذا البحث في تمييز السلوك المنحرف المتطرف من السلوك المعتدل المقبول ، لن تجد لها ما يسندها ، بل إن الشرائع الدولية والعقول السليمة والضمائر الحية غير المنحازة لن تقرّ مثل هذا السلوك أو تقبله أو تبرره .

إن علينا معاشر المسلمين ونحن نملك المعايير القسط في الحكم على كل سلوك يقوم به الإنسان فرداً أو جماعة ، أن نرفع صوتنا بالقول الحق والأحكام الحق ، والوصف الحق لكل سلوك يصدر عن حركة أو جماعة أو دولة ، فيوصف السلوك المنحرف الإرهابي بوصفه الذي يستحقه والسلوك المعتدل بوصفه الذي يستحقه ، ولا نكون في ذلك متابعين لما يسوقه ويصدره الغرب وإعلامه من مصطلحات وتشويهات للوقائع والحقائق ، وتهم بلصقها بنا ونحن منها براء ، وأن ننبه ونبين السلوك المنحرف المتطرف في داخل مجتمعاتنا ونبرزه ونحاربه ، ونشجع السلوك المعتدل المقبول ونعززه ، وننظر في أسباب السلوك المنحرف لنعالجها ونقللها على مستوى الأوضاع والظروف السيئة الظالمة وعلى مستوى المعرفة الدينية المجتزأة والفهم الجزئي السطحي القاصر لها ، حرصاً على نشر الأمن والأمان في مجتمعاتنا ، وأن نعمل جميعاً ، الحكومات والشعوب لتحقيق هذا المطلب الهام والرئيس لكل مجتمع ، مطلب الأمن .



ثقافة التقريب بين المذاهب

(تحليل وتأصيل)

ثقافة التقريب بين المذاهب

(تحليل وتأصيل)

ستقوم هذه الورقة بتحليل المصطلحات الواردة في عنوانها ، لتصل من ذلك إلى تأسيس وتأصيل لمفهوم ثقافة التقريب بين المذاهب الإسلامية . ومعالجتنا في هذه الورقة ، وإن تعرضت لثقافة التقريب بين المذاهب بعامة ، إلا أن مقصودها وتركيزها سيكون على المذاهب في واقع الأمة العربية والإسلامية .

نبدأ بحثنا بتوضيح المقصود بلفظ المذاهب ، ومع أنه لفظ مألوف وشائع في التداول بين المتعلمين والمثقفين ، إلا أن ذلك لا يمنع من القيام بتحديد المعنى المقصود به ، لتحقيق شرط علمي رئيس هو شرط الوضوح ، هذا فضلاً عن كون المعالجة سترتكز في جانب رئيس منها إلى هذا التحديد ، فنقول :

المذاهب مجموعة من النظريات أو الآراء النظرية والعلمية ، في مجال من مجالات الفكر أو الحياة ، تكون في الغالب مترابطة ومتسقة فيما بينها ، ولهذه النظريات أو الآراء (أي المذاهب) ممثلون يقولون بصوابها ، ويعملون على نشرها بين الآخرين والدفاع عنها ، وقد يتجاوز الأمر - في ضوء ما هو ممارس في الواقع - إلى التعصب لصواب هذه النظريات أو الآراء فيعدونها وحدها الحق ، وما عداها الباطل أو الخطأ المنحرف عن جادة الصواب .

في ضوء هذا التحديد للمذهب يلاحظ المرء بسهولة أن هناك عنصرين رئيسين فيه ، هما : **وجود نظريات وآراء في مجال ما ؛ ووجود ممثلين** (أو أصحاب) للمذهب يصدقون بصوابها ، ويعملون على نشرها ويدافعون عنها .

والمجالات التي تختص بها النظريات أو الآراء في مذهب ما قد تكون في واحد من مجالات الفكر النظري ، أي تكون غاية الآراء (النظرية) في هذا المجال بيان حقيقة جانب من جوانب من الوجود العديدة ؛ فهناك مذهب في بيان حقيقة الوجود بعامة ، أو التربية أو السياسة أو الاقتصاد ، إلى آخر ما هنالك من مجالات للفكر النظري . وقد تكون النظريات أو الآراء في مذاهب أخرى ذات طبيعة عملية متصلة بالحياة ، وأعني بالحياة تعامل الإنسان مع جوانب الوجود المختلفة ، بعضها أو كلّها ؛ وتكون غايتها هي العمل والتطبيق والفعل والسلوك بعامة ، وقد تجمع بين الغايتين النظرية والعملية ، فطبيعة الأمور أن المذاهب (العملية) في الحياة لا تكون في العادة منفصلة عن المذاهب (النظرية) في الفكر ، فالمذاهب العملية تكون مبنية على فكر نظري ، ومرتبطة بمذاهب فكرية .

ولضبط حدود المعالجة هنا ، سنقوم بتصنيف المذاهب في الفكر والحياة إلى ثلاثة أقسام : **مذاهب فكرية عقدية (إيديولوجية) ؛ ومذاهب فقهية شرعية ؛ ومذاهب سياسية** . وبالنظر في الطبيعة الأساسية الغالبة لكل قسم يمكن للناظر ملاحظة أن :

- المذاهب الفكرية العقدية (الإيديولوجية) ذات طبيعة نظرية غالبة ؛
- المذاهب الفقهية الشرعية ذات طبيعة عملية غالبة ؛
- المذاهب السياسية تجمع بين الطبيعتين النظرية والعلمية .

وأود أن أؤكد هنا أن هذا التصنيف لطبائع المذاهب هو تحليل يقصد منه الوصول إلى فهم الموضوع المطروح للمعالجة والبحث بالدرجة الأولى ، وأن المذاهب

جميعاً – في واقع الحال – تمتزج فيها الغايتان والطبيعتان النظرية والعلمية .

أنتقل الآن إلى توضيح المقصود بلفظ التقريب ، الوارد في عنوان هذا الموضوع ، مجتهداً في بيانه بطريقة إجرائية ، فأقول :

التقريب في المعنى اللغوي أن تدنو أشياء متباعدة كل واحد منها من الأشياء الأخرى بفعل إرادي مقصود ، فليس التقريب عملاً طبيعياً آلياً يتم دون تدخل فاعل له مريد .

والتقريب بين المذاهب يعني : أن تدنو هذه المذاهب ويقترب كل واحد منها من المذاهب الأخرى ؛ وهذا الدنو أو الاقتراب – وهو المعنى المراد بيانه – يتم من قبل فاعلين يقومون بفعل التقريب هذا بإرادة وعن قصد واضح الأهداف والغايات . ويكون هذا الدنو أو الاقتراب في واحد أو أكثر من الأمور الآتية :

- **في النظريات والآراء المؤسسة للمذهب ؛**
- **في الأهداف والغايات التي يسعى المذهب لتحقيقها ؛**
- **في الوسائل والإجراءات التي يتوسل بها المذهب لتحقيق أهدافه وغاياته ؛**
- **في الحالة الوجدانية (العواطف والانفعالات) لأصحاب المذاهب المصاحبة لعملية الاقتناع بصواب النظريات أو الآراء ، أو لعملية نشرها وتطبيقها والدفاع عنها ؛ وهذه الحالة لها جانبان : داخلي موجه نحو المذهب وخارجي موجه نحو المذاهب الأخرى .**

أما اللفظ الأخير الوارد في عنوان الموضوع ويحتاج إلى بيان المقصود منه – إذ يشكل بيانه في سياقه هنا مقصد البحث – فهو لفظ ثقافة ، وقد سبق بيانه فيما تقدم ، فنكتفي هنا بالتذكير بتعريفنا للثقافة ، وهو :

الثقافة (بعامة) معرفة عملية مكتسبة ، تنطوي على جانب معياري وتتجلى في **سلوك الأفراد الواعي في تعاملهم في الحياة الاجتماعية مع الوجود في أجزائه المختلفة** (الخالق والمخلوقات) .

وأنتقل الآن إلى توضيح مفهوم الثقافة الخاصة بموضوع بحثنا وتحديدها ، أعني الثقافة المتعلقة بالتقريب بين المذاهب فأقول :

ثقافة التقريب بين المذاهب هي معرفة عملية مكتسبة تنطوي على جانب معياري ، وتتجلى في السلوك الواعي لأصحاب المذاهب وأتباعها في تعاملهم مع المذاهب الأخرى .

وفي شرح هذا التحديد ، وتقديم المزيد من البيان حول حقيقة هذه الثقافة ، نقول :

- هذه الثقافة **معرفة عملية** ، أي إن هذه الثقافة التي نبحث فيها وعنها هي معلومات أو قضايا غاياتها العمل والفعل والسلوك والتطبيق ، وهي ليست مجرد معلومات نظرية غاياتها بيان حقائق الأمور فحسب ، دون الالتفات إلى العمل والتطبيق .
- وهي **مكتسبة** ، أي أن الإنسان يحصل عليها بعد أن كانت غير موجودة لديه ، وهو يكتسبها ويتعلمها بطرق الاكتساب والتعلم المختلفة المعروفة : من البيئة والقدوة والأساتذة والكتب وعن طريق الحوار وغير ذلك من طرق الاكتساب والتعلم .
- وتنطوي هذه المعرفة **على جانب معياري** ، يبين ما ينبغي أن تكون عليه هذه الثقافة الخاصة ، « وما ينبغي أن يكون » يمثل من جهة الصورة الأمثل والأكمل التي نسعى للوصول غليها في تعاملنا مع المذاهب الأخرى وأصحابها ، ويمثل من جهة أخرى المعيار الذي نحتكم إليه ونقيس في ضوئه سلوكنا الفعلي قرباً منه أو بُعداً ، وكما يمثل دافعاً وحافزاً داخلياً يحركنا أيضاً لتحقيقه . ومن هنا كانت معرفة

هذا الجانب المعياري الأمثل ، أمراً رئيسياً وفي غاية الأهمية لاكتساب هذه الثقافة الخاصة وتجسيدها في سلوكنا .

- وهذه المعرفة المتقدم وصفها ، تمامها في العمل بها ، كما قال القدماء : « العلم مبدأ العمل والعمل تمام العلم » ، فإذا لم تظهر هذه المعرفة واضحة في سلوكنا ، فإنه لا يمكننا القول إن لدينا ثقافة خاصة بالتقريب بين المذاهب .
- ولابد أن تكون عملنا وسلوكنا - المتعلق بالتقريب بين المذاهب - **عملاً واعياً** ، أي نقوم به ، ونحن نعرف الغاية المقصودة من فعله ، ونعرف الطريق والمنهج الموصل لهذه الغاية ، ونعرف الوسائل والأدوات التي بمعونتها نصل إلى هذه الغاية ، بل ونعرف أيضاً ما يمكن أن يعترض طريقنا من صعوبات وعقبات ومدى قدرتنا على تجاوزها والتغلب عليها .

وبالنظر في تحديدنا لـ **ثقافة التقريب بين المذاهب** ، والتوضيح الذي تلاه آنفاً ، نجد أن هذه الثقافة الخاصة تندرج تحت أربعة من مجالات الثقافة المشار إليها في تعريف الثقافة المتقدم ذكره ، وهي :

- مجال التعامل مع الأفكار ، (أي النظريات والآراء التي تشكل القاعدة النظرية للمذاهب) .
- مجال التعامل مع الآخر (أي الأشخاص الذين يمثلون المذاهب الأخرى غير مذهبنا) .
- مجال التعامل مع الوسائل والأدوات (أي تلك الأمور والأشياء ، المادية وغير المادية التي يستعان بها في فعل التقريب بين المذاهب) .
- مجال التعامل مع الله سبحانه وتعالى (وذلك لأن تعاملنا مع أي جانب من جوانب الوجود المخلوق ينبغي أن يكون وفقاً لمراد الله ولما يحبه ويرضاه سبحانه وتعالى) .

وإذا انتقلنا خطوة أخرى لبيان هذه المعرفة التي تشكل **ثقافة التقريب بين المذاهب**، نجد المدخل لبيان ذلك فيما سبق قوله، وهو أن هذه الثقافة تستمد من الثقافة الخاصة بالمجالات الأربعة الآنفة الذكر (التعامل مع الأفكار، والآخر، والوسائل والأدوات، والله سبحانه وتعالى)، وذلك لتحقيق هذا التقريب في الأمور الرئيسة (التي سبق ذكرها عند تحديدنا لمعنى التقريب بين المذاهب)، (أعني : النظريات والآراء، والأهداف والغايات، والوسائل والإجراءات، والحالة الوجدانية) .

فإذا كانت ثقافة التقريب بين المذاهب تُستمد من هذه المجالات الأربعة، وكانت المذاهب - كما حددناها في هذه الورقة - أنواعاً ثلاثة (فكرية عقدية، وفقهية شرعية، وسياسية)، فإن هذه الثقافة التي نبحث فيها وعنها سيكون فيها مبادئ عملية مشتركة ترجع إلى هذه المجالات الأربعة، ومبادئ أخرى تخص كل نوع من أنواع هذه المذاهب، وتختلف فيما بينها بحسب اختلاف طبيعة المذهب .

وعليه، نرى أن توضيح ثقافة التقريب بين المذاهب يستلزم بيان هذه المبـادئ المشتركة أولاً، ثم تلك التي تخص كل واحد من أنواع هذه المذاهب .

نبدأ بالحديث عن ثقافة التقريب بين المذاهب المشتركة لكل أنواع المذاهب، فنبدأ بـ :

أولاً : ثقافة التقريب بين المذاهب فيما يتعلق بالنظريات والأفكار :

النظريات والأفكار التي تؤسس للمذاهب على اختلاف أنواعها، إما أن تكون مباشرة من النصوص المحكمة من الوحي الصادق (نحن هنا نتحدث عن الإسلام) ؛ أو مستمدة من الوحي الصادق بصورة غير مباشرة، أي بطريق الفهم والاستنباط ؛ أو تكون من الاجتهاد العقلي لمؤسسي المذهب وأصحابه .

وفعل التقريب بين النظريات والآراء التي هذه مصادر استمدادها ، سيكون أمراً ميسوراً إذا ما عرفت طبيعة كل نوع منها ؛

فالأفكار أو النظريات المستمدة بصورة مباشرة من الوحي الصادق المحكم (الآيات المحكمة والأحاديث المتواترة) لا ينبغي أن تكون محل اختلاف بين مذاهب المسلمين ، ولو حدث خلاف حولها فإن التذكير بالنص المحكم يزيل الخلاف على الفور ويؤدي مهمة التقريب ، ومن يصر على مخالفة فكرة أو نظرية عبّر عنها نص محكم بصورة مباشرة لا تأويل فيها ، فهو معاند يطلب دليلاً على طلوع الشمس في أثناء النهار ، بل إن هذه النظريات أو الأفكار ينبغي جعلها مرجعاً ومعياراً وضابطاً للنظريات والآراء الأخرى ؛

والنظريات أو الأفكار المستمدة من الوحي الصادق بطريق الفهم والاستنباط ، فهذه لا بدّ واقع فيها الاختلاف لأسباب عديدة ، معروفة لدارسي الفقه وأصوله ، بعضها يرجع إلى طبيعة النصوص ، والبعض الآخر يرجع إلى الإنسان الذي حاول الفهم وقام بالاستنباط ، وقدرات الناس في هذين الأمرين متفاوتة ، والتقريب في النظريات والآراء من هذا النوع له فيما نرى - مستويان :

الأول : تقريب يحققه ضبط مناهج الفهم والاستنباط ومحاولة الاتفاق عليها من قبل أصحاب المذاهب المختلفة ، لأن الاتفاق على مناهج سليمة في الاستنباط ييسر الوصول على النتائج نفسها أو إلى نتائج متقاربة ؛

والثاني : تقريب يحققه فهم طبيعة النظريات والآراء المستنبطة من النصوص ، وهي أنها نظريات وآراء لا ينظر إليها من الزاوية المنهجية على انها تمثل الحقيقة التامة أو اليقين القطعي ، وإنما هي حقيقة نسبية أو ظن راجح ، هذا الفهم بطبيعة هذا النوع من الأفكار يترتب عليه أن لا يكون تمسك أصحاب المذهب بنظرياتهم وآرائهم

التي تندرج تحته على أنها الحق المطلق الوحيد ، وأن ما عداها باطل ، وأن ينظر إلى آراء ونظريات المذاهب الأخرى على أنها تستحق أن ينظر فيها وأن تقدر وأن يجري التحاور معها للتشارك في الوصول إلى الأصوب من الآراء .

أما النظريات أو الأفكار التي تأتي نتيجة الاجتهاد العقلي (غير المتأثر بنصوص الوحي) ، من قبل أصحاب المذهب ، فهذه أيضاً يقع فيها الاختلاف ، فالاجتهادات العقلية تختلف باختلاف مسلمات أصحابها ومقدماتهم من جهة ، ودقة مناهجهم واستدلالاتهم من جهة أخرى ، والتقريب بين المذاهب في هذا النوع من الأفكار له أيضاً مستويان :

الأول : تقريب يرجع إلى ضبط مناهج الاستدلال على هذه الأفكار ، وهو أمر يتم بضبط المسلمات والمقدمات وبضبط خطوات الاستدلال وشروطه ؛

والثاني تقريب يحققه الوعي بطبيعة هذا النوع من الآراء ، التي يقر المفكرون

وعلماء المناهج عموماً في هذا العصر بأن الصدق والحق فيها نسبي ، وذلك في ضوء المتاح لنا من المعلومات المستخدمة مقدمات للاستدلال وبالنسبة له .

هذا الفهم لطبيعة هذا النوع من النظريات والأفكار يترتب عليه أيضاً أن نتمسك في وضع أفكارنا بمنهج الاستدلال السليم الذي يؤدي إلى تقليل الخلاف وإلى التقريب ، كما يؤدي أيضاً إلى عدم تمسك أصحاب المذهب بنظرياتهم وأفكارهم باعتبارها الحق المطلق ، الأمر الذي ينبغي أن يلزم عنه من الناحية العملية النظر في أفكار المذاهب الأخرى على أنها محتملة للحق والصواب مثلما أفكار مذهبنا ، وعدم وصفها بالباطل دون برهان مبين .

ثانياً : ثقافة التقريب بين المذاهب فيما يتعلق بأصحابها وأتباعها .

أصحـاب المذاهـب وأتباعـها هـم مسلمـون ، وهم أخـوة في الإسـلام ، لذلك ينبغي أن يكون تعاملهم فيما بينهم وفقاً لتوجيهات الإسلام في تعامل المسلمين فيما بينهم ، وهذه التوجيهات لا بدّ أن تثمر تقريباً بينهم كأشخاص وبالتالي بين المذاهب التي ينتسبون إليها .

فصاحب المذهب حين يتعامل ملتزماً بآداب وثقافة الأخوة الإسلامية مع أصحاب المذاهب الأخرى توضيحاً لمذهبه أو رداً على مذاهب غيره أو محاوراً لهم ، فإن مثل هذا التعامل الملتزم سيمنع أي تباعد وتشاحن ، وفي المقابل يقرب أصحاب المذاهب من بعضهم .

إن صاحب المذهب حين ينظر إلى أخيه صاحب المذهب الآخر في ضوء توجيهات الإسلام ، من مثل قوله عليه الصلاة والسلام : « المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه .. إلخ » ، وقوله : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » ؛ وحين يلتزم بعدم إيذاء أخيه المسلم من خلال كيل التهم له كالكفر والزندقة والفسق والتحقير وما شابه ذلك ، التزاماً منه بهدي الرسول عليه الصلاة والسلام في مثل قوله : « من كفر مسلماً فقد كفر » ، وقوله : « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم » ، فإنه في الحقيقة يقوم تلقائياً بالتقريب بينه وبين نظيره ، وبالتالي بين مذهبه والمذاهب الأخرى .

وخلاصة هذه الثقافة في هذا العنصر (التعامل مع أصحاب المذاهب) هو أن التقريب بين المذاهب يحصل بصورة عادية وتلقائية ، إذا كان أصحاب المذاهب ملتزمين بثقافة الأخوة في الإسلام .

ثالثاً : ثقافة التقريب بين المذاهب فيما يتعلق بالوسائل والأدوات .

الوسيلة هي كل ما نستعين به للوصول إلى هدف ما أو غاية معينة ، فالوسائل مرتبطة في الاستخدام بالأهداف والغايات ؛ أما الأداة فهي كل ما نستعين به على إنجاز عمل ما ، فالأداة مرتبطة في الاستخدام بعمل ما . والوسائل والأدوات قد تكون مادية وغير مادية ، كما أنهما يتداخلان في الاستعمال اللغوي إذ كلاهما يستعان به ، لكن هذا التداخل لا ينفي تباين مفهوم كل منهما . ونظراً لما بينهما من تشابه وتداخل رأينا الحديث عنهما تحت عنوان واحد .

تتخذ المذاهب – في العادة – وسائل أو أدوات لتحقيق أهدافها وإنجازها أعمال معينة ، مثل : تعليم المذهب ، أو نشره ، أو الدفاع عنه ضد منتقديه ، أو غير ذلك من الأهداف أو الأعمال ، وقد نصنف هذه الوسائل أصنافاً ، فنقول على سبيل المثال : وسائل مشروعة وغير مشروعة أو قانونية وغير قانونية أو أخلاقية ، وغير أخلاقية أو سليمة وغير سليمة أو غير ذلك من التصنيفات .

والمبدأ العام في الثقافة الإسلامية أن تكون الوسيلة أو الأداة مشروعة ، كما هي الغاية أيضاً .

إن استخدام وسائل وأدوات مشروعة ليس فيها حرمة شرعية هو فعل يساهم في التقريب بين المذاهب ، لأنها وسائل يقبل بها كل مسلم ولا يعاندها ، ولأنها في طبيعتها الشرعية الإسلامية ستكون سمحة ، مقرّبة لا منفّرة أو مباعدة .

إن اللغة وسيلة وأداة في التعبير عن أفكارنا ووجداننا وتواصلنا ، والتقريب بين المذاهب يستلزم أن نقدم لغة وخطاباً واضحاً لا غامضاً مبهماً ، موحداً لا مفرقاً ، سمحاً حسناً : ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة : ٨٣] ، لا فظاً أو قبيحاً .

قد يستخدم المذهب وسائل الإعلام المختلفة في نشر المذهب أو الدفاع عنه

أو غير ذلك ، لكن الإسلام يطالب أصحاب هذا المذهب أن يكون استخدامهم لهذه الوسائل ، من صحافة مقروءة أو مسموعة أو مرئية أو الإنترنت أو غيرها ، استخداماً منضبطاً بضوابط الإسلام الأخلاقية الشرعية ، وحين يكون الأمر على هذا النحو فإن التقريب هو الذي سيحل مكان التنافر والتباعد .

وقد تستخدم بعض المذاهب وسائل العنف وأدواته ، فكيف يكون تقارب بين مذاهب تتوسل بالعنف لنشر مذهبها أو إظهار صوابه ؟ إن ثقافة السماحة والإحسان والكلمة الطيبة هي التي تقرّب بين المذاهب .

وعلى العموم ، ينبغي على أصحاب المذاهب أن يقدروا الوسائل قدرها في أنها وسائل فحسب ، يستعان بها لتحقيق غايات معينة ؛ فالمال وسيلة ضرورية في حياة الناس ، وقد يستخدمه أصحاب المذاهب ، لكن حين يصبح المال غاية في ذاته ، فإن الأمور ستفسد لا محالة ، وعندئذ قد تتخذ (المذاهب) من الوسائل والأدوات لتحقيق هذه الغاية (أعني المال) ما يترتب عليه من التنافر والتباعد والفرقة الشيء الكثير ، كالرشوة وشراء الأقلام والذمم وغير ذلك من مفاسد .

رابعاً : ثقافة التقريب بين المذاهب فيما يتعلق بالله سبحانه وتعالى .

الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء ، وهذا يلزم عنه خضوع كل شيء وطاعته لله خالقه ، وذلك هو العبادة ، ومعلوم أن الغاية التي خلق من أجلها الإنسان هي عبادة الله وحده ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦] ، ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء : ٢٣] ، وهذا يعني أن كل سلوك من قول أو فعل ظاهر أو باطن ينبغي أن تكون غايته عبادة الله ، ويكون ذلك كذلك إذا كان تنفيذاً لفعل أمر الله به أو امتناعاً عن فعل نهى الله عنه ، أي فعلاً لكل ما يحبه الله ويرضاه ، وأن يكون ذلك الفعل خالصاً لوجه الله لا يشرك المرء فيه مع الله أحداً أو غرضاً .

هذا المعنى العام ينطبق على أصحاب المذاهب في كل جوانب نشاطهم المذهبي : إنشاء المذهب وتعليمه ونشره والدفاع عنه وغير ذلك من المناشط . إن أصحاب المذاهب حين يلتزمون بتطبيق المفاهيم الإسلامية في تعاملهم مع المذاهب الأخرى وأصحابها - وهي مبادئ معروفة لعامة المسلمين المتعلمين - فإن النتيجة الضرورية اللازمة عن مثل هذا السلوك هو التقارب فيما بينها إلى أقصى الدرجات بدلاً من التباعد والتنافر والتناحر . إن مفاهيم مثل الإخلاص لله وتوحيده ، وتقوى الله وخشيته ، ومفاهيم الإيمان والإحسان وغيرها من المفاهيم الإيمانية ، حين يجري الالتزام بها ، سيكون لها نتائج إيجابية تثير تعجّب العقل العادي على مستوى التقريب بين المذاهب ، بل على مستوى حياة الناس وتعاملاتهم فيما بينهم بعامة .

إن الله سبحانه وتعالى حين يكون الغاية القصوى من سعينا في هذه الحياة ، وحين يكون التقرب إليه بطاعته فيما أمر به ونهى عنه هو مطلبنا وهدفنا ، فإن الخلافات المذهبية ستقل إلى أدنى درجاتها ؛ لأن أغراض المذاهب وأهدافها ستكون أغراضاً وأهدافاً دنيا أو جزئية بالنسبة للغاية الكبرى التي يقتضيها التعامل مع الله سبحانه وتعالى ، أي تحقيق العبودية له ، وقد يتنازل صاحب المذهب عن بعض أهداف مذهبه أو يعدلها ، إذا تبيّن له - وهو المخلص لله في عبوديته - أن هذه الأهداف والأغراض تتعارض مع هذه الغاية الكبرى ، وتكون النتيجة أن تتقارب المذاهب في أهدافها ، فيزداد ما بينها من تقارب .

والذي نراه هو أن تطبيق أصحاب المذاهب وأتباعها لثقافة التعامل مع الله هو من أهم الأمور التي ينبغي أن تتضمنها ثقافة التقريب بين المذاهب وترسخها من خلال الممارسة لدى أتباعها .

أنتقل بعد هذا إلى توضيح أبرز جوانب ثقافة التقريب بين المذاهب التي تخص كل نوع من أنواع المذاهب (الفكرية العقدية ، والفقهية الشرعية ، والسياسية) .

أولاً : ثقافة التقريب بين المذاهب التي تخص المذاهب الفكرية العقدية :

المذهب الفكري أو العقدي هو ذلك الذي يؤمن أصحابه وأتباعه بصواب مجموعة من الأفكار والمبادئ أو الرؤى تتعلق بحقيقة الإنسان والحياة والوجود أو حقيقة بعض الجوانب منها ، ويرون أن هذه الأفكار والمبادئ والرؤى هي التي ينبغي أن توجه سلوكهم في الحياة ليتحقق لهم الخير والسعادة ، وأنها لذلك تستحق أن يُضحى الإنسان من أجلها . ولذلك قيل في الاعتقادات بعامة إنها « عقدة على القلب » . وتكون المذاهب الفكرية العقدية في الغالب أميل إلى الثبات وعدم التغير في أفكارها وما تؤمن به ، ومع ذلك فإنه غالباً ما يجري على المذاهب التعديل أو التطوير .

والباحثون في المذاهب الفكرية العقدية (الإيديولوجيات) يربطون هذه الأفكار التي يعتقدها مذهب ما بفئة معينة من فئات المجتمع (طبقة ، عرق ، جيل ، زمرة ذات خصائص اجتماعية أو ثقافية خاصة ... إلخ) لها حاجاتها أو مصالحها أو طموحاتها ، وتكون أفكارهم ونظرياتهم ملبية لها .

إذا ركزنا على بعد الأفكار والعقائد في هذا النوع من المذاهب بحثاً عن التقريب بينها في هذا الجانب ، نجد أن أحد المبادئ الرئيسة لثقافة التقريب هنا هو أن يسعى أصحاب كل مذهب إلى البحث عن الأفكار الأساسية المشتركة بين مذهبهم والمذاهب الأخرى ، وأن يحاولوا إبرازها والرجوع إليها فيما يمكن أن يكون بينهم من حوار حول الأفكار المختلف فيها ، فإذا أمكن تقليل مواضيع الخلاف وتكثير مواضيع الاتفاق ، أدى ذلك إلى التقريب المنشود ؛ ثم إنه لا بدّ في الحوار بين المذاهب ، من أن تكون غايته التشارك بين المتحاورين من أجل الوصول إلى أصوب الأفكار أو الاقتراب من ذلك ما أمكن ، فإن لم يحدث ذلك وبقيت أفكار مختلف فيها ، فعلى أصحاب

المذاهب أن يعذروا بعضهم فيما اختلفوا فيه ، ويحترم كل واحد منهم اجتهاد نظرائه الفكري ، ولا يجعلوا هذا مدخلاً للطعن والتباعد .

هذه الثقافة يمكن تطبيقها على المذاهب الاعتقادية الإسلامية المعروفة باسم الفرق الاعتقادية ، فهي مذاهب متفقة في أصول الاعتقاد الكبرى وتختلف في اجتهاداتها في قضايا اعتقادية فرعية كلها أو بعضها . وهنا يمكن لأصحاب هذه المذاهب إن أرادوا التقريب فيما بينهم ، أن يتمسكوا ويركزوا على ما عليه اتفاق بينهم ، ويتحاوروا حول ما هم فيه مختلفون .

أما جانب المصالح والحاجات والطموحات لأصحاب المذهب التي أشرنا إلى ارتباطها بأفكار المذهب ونظرياته ، فلعلها هي العقبة الكبرى أمام التقريب بين المذاهب ، وذلك حين يتمسك أصحاب كل مذهب بالأفكار أو النظريات التي تحقق حاجاتهم ومصالحهم . ولا نرى مخرجاً من هذه العقبة إلا بالالتزام بالثقافة الإسلامية المتعلقة بالتعاون بين الناس على البرّ والتقوى وما يرضى الله ، ويحقق المصلحة للأمة في الدرجة الأولى ، والاعتصام بحبل الله الذي هو دينه ، فتُقدم مصلحة الأمة على مصلحة المذهب ومصلحة الفئة التي يمثلها . ومعلوم أن التعاون بين الناس وبين المذاهب لا ينجح إلا إذا تنازل الأفراد أو أصحاب المذهب عن بعض مصالحهم الخاصة من أجل المصلحة العامة إيماناً منهم أن مثل هذا الفعل فيه مرضاة الله ، وفيه أيضاً الحفاظ على مصالحهم الخاصة من خلال الحفاظ على المصلحة العامة . بهذه الثقافة يصبح التقريب بين المذاهب الفكرية والاعتقادية أمراً ممكناً ميسوراً .

ثانياً : ثقافة التقريب بين المذاهب التي تخص المذاهب الفقهية الشرعية :

المذاهب الفقهية الشرعية - كما هو معلوم - تهتم بالأحكام العملية الشرعية لكل ما يقع من أمور في حياة الناس ، واختلاف المذاهب له أسباب ، أهمها اختلاف

القواعد الأصولية التي اعتمدها كل مذهب في استنباط الأحكام الشرعية . ومعلوم أن هذه المذاهب الفقهية لم تختلف فيما بينها حول أمور فيها نصوص قطعية محكمة (قطعية الثبوت والدلالة) ، وإنما في أمور جرى استنباط الأحكام الشرعية بصددها من المصادر الأصلية ، فهذه المذاهب اختلفت في اجتهاداتها الفقهية .

والتقريب بين هذه المذاهب أمر ميسور وممكن إلى درجة كبيرة ، وذلك إذا وعى أصحاب المذاهب وأتباعها ثقافة التقريب الخاصة بالمذاهب الفقهية وجسدوها في سلوكهم العلمي والعملي تجاه المذاهب الأخرى . وثقافة التقريب هذه تبدأ من الوعي بحقيقة الاجتهاد الفقهي ، الذي هو مطلب مستمر للأمة الإسلامية بسبب ما يستجد من وقائع وأحداث وأمور - كما هو معلوم - والذي هو أداة الإسلام العلمية الأولى ليظل الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان .

إنه من باب تذكير أهل العلم ، أن نقول : إن طبيعة الأحكام الاجتهادية ظنية وليست قطعية ، إذ إن المجتهد يستفرغ وسعه وجهده في بيان مراد الله في الواقعة أو الأمر الذي يجتهد فيه ، وما دام الله سبحانه وتعالى لم يعلمنا بمراده في هذه الواقعة بصراحة ، فإن المجتهد مهما بلغ من دقة الاجتهاد ، إلا أن الأحكام الاجتهادية التي يصل إليها تظل ظنية ، أي هي - في نظر صاحبها وفي نظر غيره أيضاً - ظن راجح يحتمل قدراً يُعتمد عليه من احتمال الصواب .

إذا وعى أصحاب المذاهب الفقهية هذه الحقيقة وعياً تاماً ، أصبحت الطريق بعد ذلك ممهدة للتقريب والتقارب فيما بينها ، وقلَّ التعصب للمذهب إلى حدّه الأدنى ، إن لم نقل تلاشى تماماً ، إن وعى مفهوم الظن الراجح ، أنه يحتمل الخطأ بنسبة أو بأخرى لكن ميل النفس إلى الصواب ودرجة احتماله أكبر ، لا يجعل من المرء متعصباً لمذهبه ، يرى فيه وحده الحق والصواب ، ويجعله ينظر إلى الأحكام الاجتهادية في المذاهب الأخرى نظرة احترام وتقدير .

هناك أمر آخر نرى أنه يلزم عن حقيقة ظنية الأحكام الاجتهادية ، وهو : أن المقلد ليس ملزماً بالضرورة أن يتبع اجتهادات مذهب فقهي بعينه ، وله أن يختار من بين اجتهادات المذاهب ما يراه أنسب ، ما دام أصحاب هذه الاجتهادات مجتهدون عدول تحققت فيهم شروط الاجتهاد .

ومع هذا يرى بعض أصحاب المذاهب ضرورة أن يلتزم المقلد مذهباً بعينه ، حتى لا يتتبع الأيسر من الاجتهادات في كل مذهب ، ولسنا نرى هذا الرأي بهذه الصرامة ، أعني الإلزام ، إذا كانت الاجتهادات - كما أشرنا آنفاً - صادرة عن علماء تحققت فيهم شروط الاجتهاد . إن الدين يسر ، والله يريد بعباده اليسر ولا يريد بهم العسر ؛ ثم إن التزام المقلد باتباع مذهب فقهي بعينه يرسخ فكرة تمايز المذاهب واختلافها ، الأمر الذي يعمل ضد فكرة التقريب بين المذاهب الفقهية لا معها .

وهكذا نرى أن ثقافة التقريب بين المذاهب الفقهية يجب أن تستثمر حقيقة ظنية الأحكام الاجتهادية ، وتتخلى عن فكرة التزام المقلد باتباع اجتهادات مذهب بعينه . وما نحسب المجامع الفقهية التي تصدر اجتهاداتها الجماعية إلا وسيلة من وسائل التقريب بين المذاهب الفقهية في هذا العصر .

ثالثاً : ثقافة التقريب بين المذاهب التي تخص المذاهب السياسية :

المذاهب السياسية هي مذاهب لها أفكارها ونظرياتها ، لكنها تتميز عن المذاهب الأخرى (أعني الفكرية العقدية ، والفقهية الشرعية) بإعلانها غايتها السياسية ، أي الوصول على الحكم وإدارة شؤون المجتمع وسياسته ، وهي تصنع لذلك - بجانب الأفكار والنظريات - الخطط والبرامج العملية التي نرى أنها يمكن أن توصلها إلى هذه الغاية ويرافق المذاهب السياسية وما تطرحه من أفكار أو برامج عمل ، دعوى

أنهم يعملون ما يعملون من أجل المصلحة العامة للأمة وتحقيق خيرها وعزَّتها . والتسمية الشائعة في هذا العصر للمذاهب السياسية هو اسم : الأحزاب السياسية .

إن التقارب بين المذاهب السياسية يكون عسيراً إن لم يكن مستحيلاً ، حين يتحكم حزب بعينه في أمور الحكم والسياسة ولا يتيح للمذاهب الأخرى أي شكل من أشكال المشاركة ، ولو كان ذلك من خلال المعارضة بالقول والرأي ، لكن التقارب بين هذه المذاهب السياسية سيكون ممكناً إذا وجدت أدوات ووسائل تفرز من بين هذه المذاهب (الأحزاب) من هو أقدر على إدارة شؤون حكم المجتمع وسياسته ، وكان يدعمه أكبر قدر من أفراد هذا المجتمع . والذي يسهل أمر التقارب أكثر أن تكون المصلحة العامة للمجتمع هي الموجِّه لسلوك كل مذهب من هذه المذاهب ، ويخضع أصحاب المذهب لضروراتها .

هناك جانب آخر يساهم في التقريب بين المذاهب السياسية ، وهو جانب الأفكار والنظريات التي يتبناها المذهب ، والخطط التي يضعها للوصول إلى غايته في الحكم ، وهذا الجانب يغلب عليه الطابع النظري ، ولذلك كانت الثقافة التي تقرب بين المذاهب (الأحزاب) هو الاتفاق على الأفكار المشتركة بينها من جهة ، وعلى ما يسمى ثوابت الأمة من جهة أخرى ، والتمسك بها واتخاذها مرجعاً ومعياراً عند الاختلاف ، ثم إقامة الحوار المتواصل بين هذه المذاهب حول الأفكار والقضايا والخطط التي فيها اختلاف بحيث يكون الهدف من الحوار التشارك في الوصول إلى أصوب الآراء وأفضل الخطط لتحقيق مصلحة الأمة .

إن هذه المبادئ التي أشرنا إليها آنفاً تشكل منطلقاً لبناء ثقافة تقرب بين المذاهب السياسية يعيها أصحاب هذه المذاهب وأتباعهم ، ويجسدونها في سلوكهم المذهبي السياسي .

خاتمة :

ما قدمناه في هذه الورقة محاولة لتأصيل وتأسيس **ثقافة التقريب بين المذاهب**، استخدمنا فيها منهج التحليل إلى حدٍّ كبير، آملين أن تكون الأفكار التي قدمت فيها، منطلقاً لتفصيل أوفى لهذه الثقافة، بحيث تصبح معرفة ميسورة لأصحاب المذاهب وأتباعهم، يسهل اكتسابها وتجسيدها في سلوكهم بوعي نتائجها الإيجابية العديدة، على الأمة وعلى المذاهب نفسها .

لقد قلنا ما قلناه في هذه الورقة، دون أن نؤكد على أمر في غاية الأهمية، وهو أمر معنوي وترتيبه في إجراءات التقارب والتقريب بين المذاهب يأتي أولاً، ذلك الأمر هو وجود نيّة التقارب لدى المذهب وأتباعه، بينهم وبين المذاهب الأخرى وأتباعها، ذلك أنه مع غياب هذه النية لن تصل المذاهب إلى شيء يُعتد به في أمر التقريب والتقارب .

ولعل القارئ الكريم قد لاحظ أن **ثقافة التقريب بين المذاهب** هي ثقافة جزئية خاصة من الثقافة الإسلامية، وأن التزام المذاهب وأتباعها بالثقافة الإسلامية يؤدي بصورة تلقائية إلى حصول التقارب المرغوب فيه والمنشود .

وفق الله المذاهب إلى التقارب فيما بينها، وجزى الله المشرفين على هذه الندوة النافعة عن عملهم الخير هذا، الجزاء الأوفى .



الدين والتنمية العلمية

الدين والتنمية العلمية

يتناول هذا البحث بيان ما بين الدين والتنمية العلمية من علاقات في ضوء المعرفة بحقيقة كل منهما ووظيفته في حياة الإنسان على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع . لقد كان للدين بعامة دور هام في حياة الإنسان من حيث توجيهها وبيان غايتها وتحديد علاقات الإنسان بالكون والآخر ، كما كان العلم على الدوام وسيلة من وسائل قوة الإنسان مادياً ومعنوياً ، وكان لتطبيقاته في حياة الإنسان آثار إيجابية في الأغلب وسلبية في بعض الأحيان . إن كلاً من الدين والعلم يتجهان نحو الإنسان وحياته ، ومن هنا كان البحث عن العلاقات بين الدين والعلم والتنمية العلمية أمر مشروع ومطلوب بيانه ، وتصبح الحاجة إلى ذلك أكثر إلحاحاً في مجتمع كالمجتمع العربي المسلم الذي يرى أن الدين منهج شامل لكل جوانب الحياة .

ستبدأ هذه الورقة بتقديم تعريف وتوضيح لكل واحدة من مفردات العنوان : الدين ، ثمَّ العلم ، ثم التنمية والتنمية العلمية لتكون هذه التعريفات والتوضيحات منطلقاً لفهم العلاقة بين الدين والتنمية العلمية من جهة ، وتكون – من جهة أخرى ضابطاً يبين حدود البحث ومداه ؛ وستنتقل الورقة بعد ذلك لبيان العلاقات بين الدين والتنمية العلمية ، وتنتهي ببيان أبرز ما أدى إليه البحث من نتائج في هذا الموضوع .

*　　　*　　　*

نبدأ بتوضيح مفهوم الدين والمقصود منه، فنقول: الدين المقصود في بحثنا هنا هو الإسلام، والإسلام هو وضع إلهي يضم جانبين: جانب نظري هو العقيدة، وهي جملة من القضايا الوجودية الكبرى تبين حقيقة الإنسان والكون والحياة وخالق كل شيء (الله سبحانه وتعالى)؛ وجانب عملي هو الشريعة، وهي جملة ما ورد في هذا «الوضع الإلهي» من أوامر ونواه وتوجيهات عملية ترشد الإنسان إلى كيفية التعامل في هذه الحياة مع جوانب الوجود كلها { مع الله [خالق كل شيء]، ومع المخلوقات: الأنا (أو الذات)، والآخر (بكل دوائره)، والكون الطبيعي، والأفكار، والزمان، والأدوات، والوسائل، والغيب }، وهذا الوضع الإلهي بجانبيه بلّغه عن الله سبحانه وتعالى وعرّف الناس به رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم الذي تلقاه وحياً بواسطة الملاك جبريل عليه السلام. وللدين - الإسلام وظيفة كبرى في حياة الناس، يمكن التعبير عنها بكلمة واحدة جامعة لمعاني عديدة هي الهداية،

والهداية تعني الإرشاد إلى أمرين رئيسين: الأول معرفة الغاية التي ينبغي أن يكون سلوك الإنسان متجهاً لتحقيقها، وهي الغاية التي خلق الإنسان من أجلها، ومعرفة هذه الغاية لا يقدر على تحديدها أحد غير خالق الإنسان خالق كل شيء الله سبحانه وتعالى؛ والثاني معرفة السلوك أو الطريق الموصل إلى هذه الغاية. والإنسان في سلوكه في هذه الحياة لا بدَّ أن يتعامل مع جميع جوانب الوجود وأجزائه طوعاً أو كرهاً، (وهي المشار إليها آنفاً). وبطبيعة الحال فإن مجرد المعرفة بهذين الأمرين لا يكفي لجعل الإنسان مهتدياً، فلا بدّ لتمام الهداية من تجسيد هذه المعرفة بهذين الأمرين في السلوك.

وهداية الإسلام هي الهداية الإلهية الأكمل والأصوب والأمثل، وتوضيح ذلك أن الإنسان محتاج إلى الهداية، وأنه لو تُرك ليهدي نفسه ويرشدها إلى سبل التعامل مع

جوانب الوجود وكيفياتها ، فإنه يمكنه ذلك ، لكن مثل هذه الهداية الإنسانية لن تكون هي الأفضل أو الأمثل أو الأصوب ، وسيعتريها النقص ، لأنها ستعكس علم الإنسان الذي هو قليل قياساً إلى مطلق العلم بحقيقة الإنسان وحقيقة الوجود ، وهو مصداق قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء : ٨٥] ، ومسألة الهداية مسألة علمية في جوهرها ، فإن الذي يقدر على إرشاد الإنسان لأفضل السبل والكيفيات في التعامل مع جوانب الوجود لا بدّ أن يكون لديه العلم الوافي الكامل بالإنسان وبالوجود كله ، وهذا العلم غير ممكن ولا متاح للإنسان بالرغم مما وصل إليه من علم ، وبجانب هذا الشرط العلمي هناك شرط أخلاقي الطابع ، وهو أن لا يكون واضع الهداية صاحب هوى أو له مصلحة ذاتية في وضعه لهذه الهداية ، وهذا الشرط الأخلاقي يصعب جداً ، بل إنه مستحيل في حق الإنسان ، فمن يتصدى من البشر لمثل هذه المهمة لا بدّ أن يتأثر بهواه من جهة وبمصلحته الشخصية أو مصالح فئته الاجتماعية أو جماعته الخاصة أو على الأقل ظروف مجتمعه ومصالح هذا المجتمع . إن هذين الشرطين لا يتحققان إلا في الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء : الوجود والإنسان ، فمن حيث هو خالقهما فهو العليم الأعلم بهما ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك : ١٤] ، ومن حيث هو كامل غير محتاج إلى مخلوقاته غني عنها ، فإنه في هدياته للإنسان في تعامله مع الوجود يريد خير الإنسان ، ويريده أن يحقق في حياته وتعامله مع جوانب الوجود كماله اللائق به من حيث هو إنسان . نخلص من هذا التحليل إلى أن الهداية الأكمل والأصوب والأمثل لا تكون إلا من عند خالق الإنسان وخالق كل شيء ، وهو الله سبحانه وتعالى . والله سبحانه وتعالى علّمنا هذه الهداية من خلال رسله وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام ، والهداية الإلهية الأكمل هي تلك التي بلّغها خاتم الرسل والأنبياء صلوات الله عليهم جميعاً ، محمد بن عبد الله ، إنها الإسلام ، ذلك أنها في أصلها – الوحي لم يصبها تغيير أو تحريف .

وتمتاز هداية الإسلام (الإلهية) بأنها شاملة لكل جوانب السلوك الذي يقوم به الإنسان ، وسوف يكون مفهوم الهداية هو مدخلنا لبيان صلة الدين بالتنمية العلمية ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله .

نتقل بعد هذا إلى توضيح المقصود بالتنمية والتنمية العلمية في ضوء الاستخدام اللغوي أولاً ، ثم في ضوء التداول الاصطلاحي ، فنقول :

التنمية لغة الزيادة ، وتشمل الزيادة في الجانبين الكمي والكيفي ، وفي ضوء الاستخدامات اللغوية لألفاظ النمو والنماء ، مثل قولنا : نما الزرع أو النبات ونمت الماشية ، يلاحظ أن النماء يحتاج إلى عوامل داخلية في الشيء النامي ، أي لا بدَّ من وجود استعداد لدى الشيء للنماء حتى ينمو ، كما يحتاج إلى رعاية من خارج الشيء تعين هذه الاستعدادات لتتحقق في الواقع وبالفعل .

أما المعنى الاصطلاحي : فإن المتتبع له في المظان المتخصصة يجد أن المصطلح - في أول ظهوره-وضعه « العلماء والمفكرون والسياسيون في الغرب لترسيخ النظرة الاستعلائية في التميز والتفرقة بين المجتمعات الغربية الراقية المتقدمة والمجتمعات اللاغربية التي يطلق عليها الآن اسم : المجتمعات النامية ، كبديل مهذب عن كلمة المجتمعات المتخلفة التي كانت تستخدم إلى ما قبل العقد السادس من القرن الماضي »[1] .

والمصطلح بالإنجليزية هو **Development** وترجمته إلى مصطلح تنمية ترجمة جيدة لما لهذه اللفظة من دلالات إيجابية تبعد عنه الشبهات التي رافقت وضع المصطلح باللغات الأجنبية .

لقد كان مفهوم « التنمية » عند واضعيه يشير إلى إحداث تغيرات في المجال الاقتصادي المادي لتلبية الحاجات المادية الأساسية ، ثم جاءت مرحلة أخرى فتوسع

---

(١) أحمد أبو زيد ، مقالة على الانترنت ، www .balagh .com)

مفهوم التنمية - عند الغربيين - ليشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وكثر الحديث عن « التنمية الشاملة » ، وظلت معايير التنمية الشاملة مع ذلك معايير مادية ، ثم ظهر أخيراً مفهوم « التنمية المستدامة » يقصد بها الانتباه والاهتمام إلى الأجيال القادمة وحاجتها هي الأخرى إلى التنمية كما هي حاجة الأجيال الحاضرة ، والواقع أن هذا التطور في دلالات المفهوم يشير إلى تفكير مرحلي مرتبط بمصالح آنية لواضعي المصطلح ودلالاته ، وقد ساهمت منظمات الأمم المختلفة في بلورة هذه الدلالات ونشرها ، وحث الدول « النامية » على تطبيقها ، وأحياناً إجبارها . وعند هذا الحدّ قد لا يبدو هناك أية أخطاء أو سلبيات أو سوء نية ، لكن ذلك كله يظهر حين نعلم أن الغرب والأمم المتحدة بمنظماتها العديدة تريد للبلدان النامية أن تضع نصب أعينها النموذج الغربي في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة وكل جوانب الحياة لتتجه جهودها في التنمية إلى الوصول إليه ، فتصبح في النهاية وكأنها نسخة عن المجتمعات الغربية .

من هنا يأتي دور المفكرين ورجال السياسة والخبراء ، وكل من يهمه أمر التنمية ، أن نأخذ هذا الأمر في الحسبان ؛ هل نريد تنمية تجعل حياتنا ومجتمعاتنا صورة ونسخة عن المجتمعات الغربية ؟ أم نريد تنمية تحقق لنا حاجاتنا الفعلية ، وتبرز هُويتنا المرتبطة بعقيدتنا وتعززها وترسخها ؟

نؤكد فنقول : إن المطلوب هو الخيار الثاني ، وهذا يعني أن لا نعتمد على الأدبيات الغربية في مجال التنمية ونأخذ بها تقليداً أعمى ، بل علينا أن ننظر فيها نظرة فاحصة ناقدة ، نتبين من خلالها الأهداف والمقاصد التي تؤدي إليها كل المقترحات ، ونستفيد فقط مما ينسجم مع أهدافنا وحاجاتنا وطموحاتنا ومشروعنا الحضاري ، الذي يختلف بالضرورة عن المشروع الغربي والنموذج الغربي .

أكتفي بهذا التوضيح الموجز لمصطلح التنمية ، خاتماً الحديث عنه بوضع تحديد للتنمية التي نتحدث عنها وننشدها ، فنقول :

التنمية هي : جهود إرادية جماعية منظمة ومتواصلة تقودها الدولة الوطنية ويشارك فيها القطاعان الرسمي والمدني ، مستثمرة إمكانات الأمة وطاقاتها المادية والمعنوية والبشرية ، وتشمل كافة جوانب الحياة الإنسانية (المادية وغير المادية) ، تهدف إلى تلبية حاجات الأمة وتحسين مستوى حياتها ومعيشتها ، وفقاً لخطط تراعي أولويات الحاجات القائمة والحاجات المستقبلية للأمة سعياً نحو تحقيق النموذج الأمثل للحياة المنبثق من رؤية الأمة الشاملة للحياة ومشروعها الحضاري المرتبط بهذه الرؤية .

إذا انتقلنا على توضيح المقصود بـ « **التنمية العلمية** » فأرى أنه يحسن بنا توضيح المقصود بـ « العلم » الذي سنضيف التنمية إليه ، ثم نقود بإضافة المعنيين (التنمية والعلم) لنصل إلى مفهوم التنمية العلمية المقصود ، فنقول :

العلم بشيء ما هو أن يكون لدينا خبر أو أخبار عن هذا الشيء ، ففي العلم موضوع للعلم هو الذي نقدم الأخبار عنه ، وهناك الخبر أو الأخبار التي تخبر بها عن هذا الموضوع ، وتتصف هذه الأخبار بأنها تم التحقق من صدقها ، فهي صادقة ، أي مطابقة لواقع الموضوع وحاله . والخبر الواحد عن الموضوع بهذا الوصف يُسمّى حقيقة علمية .

أما العلم بمعنى الواحد من العلوم ، فهو جملة من الحقائق حول موضوع معين تتصف بالاتساق ، تم الوصول إليها باستخدام منهج ملائم في البحث ، وجرى التحقق من صدقها ، وتنتظم هذه الحقائق (الجزئية) تحت حقائق كلية تستند في صدقها إلى صدق الحقائق الجزئية التي بنيت عليها هذه الحقيقة الكلية (التي تسمى قانوناً) ، وقد يكون لدينا – مع تكاثر الحقائق الجزئية والحقائق

الكلية (القوانين) – حقائق أكثر عموماً وشمولاً تسمى النظريات العلمية تشمل كل نظرية عدداً من القوانين وتفسرها .

وإذا كان مفهوم العلم بمعنى الواحد من العلوم قد اتضح ، فإن العلم بمعنى العلوم جميعها يمكن أن يتضح من معنى العلم الواحد .

هناك أمر يحسن ذكره في هذا المقام ، وهو أن العلم – قديماً وحديثاً – يُفرِّق فيه بين جانبين : الجانب النظري وتكون غايته معرفة حقيقة الشيء ، والجانب العملي وغايته العمل أو الفعل أو التطبيق ، وأن الجانب العملي في العلم يكون مبنياً ومرتبطاً ومنبثقاً من الجانب النظري . كما يحسن التنبيه إلى ما هو ملاحظ في واقع الحال من كون العلم العملي يشمل جانبين : العلم العملي التعاملي ، الذي يبين لنا كيفية التعامل مع أمر من الأمور (إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد أو آلة ... إلخ) ، والعلم العملي الإنجازي الذي يتحول إلى منجزات على أرض الواقع وفي حياة الإنسان ، على تنوع هذه المنجزات .

أمر آخر – في هذا المقام – يحتاج إلى بيان ، وهو توضيح النسبة إلى العلم في قولنا : علمي ، فنقول في ذلك : إن نسبة أمر أو نشاط أو جهود إلى العلم يشمل عدداً من الأمور التي تتصل بالعلم ، نحاول حصرها في الآتي :

– اكتساب العلم بطرق الاكتساب المتعددة ومن المظان والمصادر المختلفة ، هو سلوك علمي .

– إنتاج العلم من خلال البحث العلمي الذي يوصل إلى نتائج علمية جديدة ويضيف إلى العلم في ميدانه ، هو سلوك علمي .

– تصنيف الكتب العلمية التي توضح ما وصل إليه الإنسان في علم من العلوم ليستفيد منها طلبة العلم ، ويواصلوا مسيرة العلم ؛ هو سلوك علمي .

- ترجمة الكتب والمقالات العلمية من لغة إلى أخرى ليتسنى لأبناء اللسان الأخير الاطلاع عليها ، هو سلوك علمي .
- تعلم العلم لطالبيه ، كالذي يحدث في المدارس والمعاهد والجامعات والمراكز العلمية التعليمية وغيرها ؛ هو سلوك علمي .
- تحويل العلم النظري (القوانين والنظريات) إلى علم عملي تعاملي أو إنجازي ، هو سلوك علمي .
- تطبيق العلم العملي في حياة الإنسان في صورة أدوات وآلات ووسائل (أي منجزات) ؛ هو سلوك علمي .
- كل أمر لا يتم إلا به أحد هذه الأمور السابقة ، يمكن نسبته إلى العلم فيكون أمراً علمياً .

والآن ، بعد أن أوضحنا المقصود بالتنمية والمقصود بالعلم والعلمي أصبح من اليسير بيان المقصود بـ التنمية العلمية ، ونبيّنه في القول الآتي :

التنمية العلمية هي جهود إرادية جماعية منظمة ومتواصلة تقودها الدولة الوطنية ويشارك فيها القطاعان الرسمي والمدني مستثمراً إمكانات الأمة وطاقاتها المادية والمعنوية والبشرية ، تتجه إلى كل ما هو علمي ، قاصدة إلى زيادته كماً وكيفاً ، بهدف تلبية حاجات الأمة وتحسين مستوى حياتها ومعيشتها ، وفقاً لخطط خاصة بهذا المجال (العلمي) تراعي أولويات الحاجات القائمة والحاجات المستقبلية للأمة سعياً نحو تحقيق النموذج الأمثل للحياة المنبثق من رؤية الأمة الشاملة للحياة ومشروعها الحضاري المرتبط بهذه الرؤية .

هذا التحديد أوضح العناصر الرئيسة أو الأفكار الرئيسة التي توضح مفهوم « التنمية العلمية » ، فأشار إلى أن التنمية العلمية :

- جهود إرادية يختارها الإنسان ، فهي عمل إرادي مقصود ؛ وأنها
- جهود جماعية يشترك فيها الأفراد من خلال مواقع محددة لكل فرد ضمن هذا العمل الجماعي الذي يتشارك ويتعاون فيه القطاعان الرسمي والمدني .
- وهذا التحديد يجعل الدولة هي المسؤول الأول عن قيام هذه الجهود والتخطيط لها ومتابعتها ، وكل ما يلزم للقيادة من أمور ولوازم .
- وهذه الجهود لا ينبغي أن تترك للظروف والمصادفات والاهتمامات الفردية والخاصة ، بل ينبغي أن تتم ضمن خطط واضحة المعالم والأهداف والوسائل .
- خطط التنمية العلمية لا ينبغي أن تنفصل عن الخطط العامة للدولة أو الأمة ، بل هي متصلة بها ومشتركة معها في الأهداف والغايات هذه التي ينبغي أن تنبع من واقع الأمة وحاجاتها مراعية أولوياتها الحالية والمستقبلية ومنسجمة مع رؤيتها الشاملة للحياة ، الأمر الذي يلزم عنه أن لا تكون هذه الجهود تقليداً أعمى لنماذج أخرى في بلدان مختلفة في حاجاتها ورؤيتها الشاملة للحياة . وهذا الحرص على عدم التقليد الأعمى لا يعني بطبيعة الحال عدم الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى في ميدان التنمية العلمية ، فلا يكون الأمر تقليداً أعمى ، وإن وجد تقليد أو ما يشبه التقليد أو المحاكاة فيكون عن بصر وبصيرة معاً .
- وهذه الجهود في مجال التنمية العلمية تشمل كل ما سبق لنا ذكره من أمور علمية تنسب إلى العلم ، وعليه لا ينبغي أن يتبادر إلى الأذهان أن المقصود بالتنمية العلمية البحث العلمي فحسب ، بالرغم من أهميته الكبيرة .

بعد الذي قدمنا ، أصبح الوصول على بيان علاقة الدين بالتنمية العلمية أمراً أيسر ، وهذه العلاقة يمكن تحديدها انطلاقاً من الوعي التفصيلي بوظيفة الدين الكبرى والأساس ، وهي الهداية ، وعليه نستطيع تحديد العلاقة بين الدين والتنمية

العلمية في النقاط الآتية :

١- لا يقصر الدين مفهوم العلم والتنمية العلمية على مجال واحد بعينه كالعلوم الدينية الشرعية أو العلوم الطبيعية والكونية أو الهندسة أو العلوم التطبيقية ، وإنما ينظر إلى كل علم نافع ، ويجعل شعار الفرد المسلم : ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه : ١١٤] ، أي زدني من كل علم نافع ، وقد سبق قولنا أن التنمية هي الزيادة .

٢- يحثنا الدين على بذل الجهود في اكتساب العلم وإنتاجه ونشره وتطبيقه ، ويعدُّ ذلك عبادة تقرب إلى الله سبحانه وتعالى ، يقول سبحانه وتعالى في هذا المعنى : ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة : ١١] ، ويقول في آية أخرى : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر : ٩] ، وهذا استفهام استنكاري جوابه واضح بيّن أن العالم درجته عند الله ، بل وفي الدنيا كذلك أعلى من درجة الجاهل ولا يستوي معه ، وهذا حث على طلب العلم والاستزادة منه .

وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اطلبوا العلم ولو في الصين » وما نظن قطعاً أن الذي يذهب إلى الصين طلباً للعلم يقصد العلوم الشرعية وإنما مقصوده في الغالب العلوم الأخرى غير الشرعية . والحق أن المرء ليعجب من كثرة النصوص التي تحث على طلب العلم والاستزادة منه وتنميته ونشره وتعليمه للناس إلى حدّ لا نكاد نرى مثيلاً له في أي دين أو حضارة أخرى غير الإسلام وحضارته .

٣- يعدُّ الدين التنمية العلمية من فروض الكفاية ، فهي أمر واجب على الأمة بأسرها ، فإذا قام به البعض على الصورة المطلوبة الكافية سقط التكليف عن

الآخرين ، وإن لم يكن ذلك فالأمة كلها مقصرة وآثمة ، يقول سبحانه وتعالى : ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة : ١٢٢] ، فظاهر الآية الاهتمام بالفقه في الدين ، ولكن إذا ضم إلى هذه الآية النصوص التي تتحدث عن العلم بإطلاق وعرفنا أن الدين والفقه فيه شامل لكل جوانب الحياة ، وكل عالم في علم من العلوم فهو فقيه في علمه المرتبط بالدين كان المعنى الإجمالي العام للآية الكريمة أن التفقه في كل العلوم أمر واجب على الأمة يقوم به البعض لأن ذلك من الدين .

٤- يحدد الدين للتنمية العلمية الوجهة التي تتجه إليها هذه التنمية حتى تتحقق للأمة عزتها وكرامتها ، ويتحقق لها خيرها وتصبح حياتها أحسن وأيسر ، وتساهم في تحقيق المهمة التي انتدب الله سبحانه وتعالى الإنسان من أجلها وجعله مسؤولاً عنها وهي الخلافة في الأرض ، وهو المعنى الواضح في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة : ٣٠] ، فالتنمية العلمية لا بدَّ أن تهدف إلى هذا ، وألا تقتصر فقط على تحسين مستوى المعيشة وتحقيق مزيد من الرفاهية للإنسان متناسية عزّة الأمة وكرامتها ، وإذا كان هذان الأمران لا ينالان إلا بالقوة وأدواتها المختلفة فعلى التنمية العلمية أن تهتم بهذا الجانب في خططها ، لأن عزّة الأمة لا تنال إذا كانت الأمة ضعيفة وكانت لا تملك وسائل الدفاع عن نفسها .

٥- يطلب الدين بقوة ووضوح وحزم من العلم والتنمية العلمية أن تتجه إلى ما فيه النفع للناس ، وما له جدوى حقيقة في حياتهم ، حتى لا تضيع الجهود فيما لا طائل من ورائه ، لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعيذ في دعائه من

العلم الذي لا ينفع ، وهذه الاستعاذة تشمل البعد عن اكتسابه وتعلمه وإنتاجه ونشره وكل ما يتصل به من أمور ، لأنها ستكون على شاكلته لا نفع منها .

٦- ويرتبط بالنقطة السابقة بيان المقاصد التي ينبغي أن يتجه العلم والتنمية العلمية لتحقيقها ، وهي المقاصد الشرعية التي اتفق العلماء عليها في تحديدها العام ؛ حفظ الدين والنفس والعقل ، والنسل ، والمال ؛ ويندرج تحت كل واحدة منها مقاصد فرعية تفصيلية ، فجهود التنمية العلمية ينبغي أن تأخذ في تخطيطها هذه المقاصد الشرعية وتجتهد في المساهمة من جانبها في تحقيقها قدر الطاقة .

هذه النقطة والتي قبلها يبينان أن التنمية العلمية في نهاية الأمر وفي جوهرها ليست غاية في ذاتها ، وإنما هي وسيلة إلى غايات وأهداف ومقاصد حددها الدين ، كما أنه يحسن التأكيد أيضاً على مسألة تحديد الأهداف والمقاصد والغايات ، فقد توهم البعض أن العلم قادر على تحديد أهداف الإنسان في الحياة وتحديد غايته فيها ، والحق أن العلم لا يحدد الأهداف والغايات ، لكنه يقدم الوسائل التي تعين الإنسان في تحقيق أهدافه .

٧- كما أن الدين يقدم منهج الأولويات في هذه الجهود وقواعده المرشدة ، فأول هذه القواعد المنهجية المرشدة في تحديد الأولويات في التنمية العلمية وغيرها ، هي قاعدة : درء المفاسد مقدم على جلب المنافع ، ثم يأتي بعد قاعدة شد الحاجة ، فالضروري مقدم على الحاجيات وهذه مقدمة على التحسينات والكماليات ، فهذه قواعد شرعية وعقلية في الوقت نفسه تعين المخطط لجهود التنمية في تحديد أولويات عمله وجهوده حتى لا تضيع الجهود أو بعضها سدى وتذهب نتائجها إلى غير المقصود .

٨- يقدم الدين للتنمية العلمية المعايير التي تقاس إليها جهود التنمية قرباً أو بعداً ،

أي الحالة الأمثل المطلوبة ، كما يقدم الدين الضوابط التي ينبغي أن لا تخرج عنها جهود التنمية العلمية ، وهي ضوابط اعتقادية وأخلاقية ومعرفية ومنهجية . وفي كل واحدة من هذه تفاصيل نشعر أن المقام لا يتسع لتفصيلها .

٩- يبين الدين أن التنمية العلمية ليست عملية مادية صرفة ، بل إنها في جميع جوانبها ومراحلها يجب أن تكون عملاً روحياً ، والعمل الروحي هو كل عمل نقوم به طاعة لله سبحانه وتعالى وطلباً لرضاه لأن الله سبحانه وتعالى يحبه من خلال طلبه منا فعله ، حريصين فيه على هذا المعنى الذي هو الإخلاص . إن جهودنا حين تكون مقترنة بهذه المعاني التي محلها القلوب أولاً ، ستكون أفعالاً روحية تسمو بأرواحنا إلى درجات القرب من الله ، وفي هذه الحالة سنشعر بعون الله لنا وتيسيره الصعاب أمامنا ، وسنرى الزيادة والبركة في النتائج بصورة واضحة تفوق ما كان مخططاً له ومتوقعاً من هذا التخطيط .

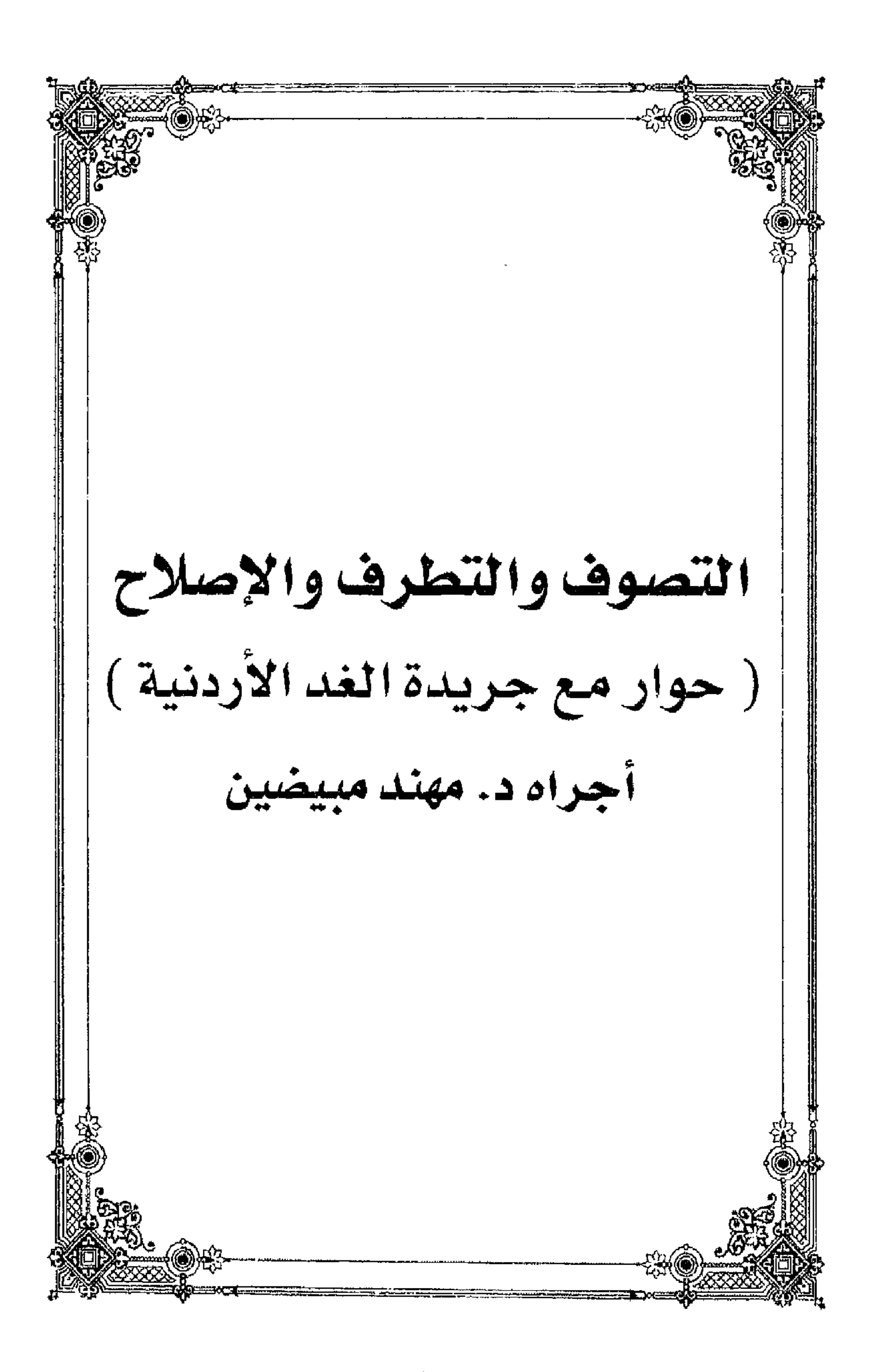
١٠- يوجه الدين التنمية العلمية إلى تحقيق السلام مع البيئة التي يعيش فيها الإنسان ، فلا يجعل همّه السيطرة عليها أو قهرها ، وإنما هو في كل ما يبذله من جهود في مجال التنمية العلمية منطلق من كون ما في بيئته من موارد وموجودات مسخرة له لتعينه على إنجاز المهمة التي انتدبه لها خالقه ، وهي الخلافة في الأرض ، الأمر الذي يعني أن يتعرف على هذه البيئة وخصائصها وقوانينها وعلاقاتها ، ليتمكن بعد ذلك من الاستفادة منها بما لا يفسدها ، والذي يضبط أن لا يحصل فساد البيئة على يد الإنسان هو خروجه عن مقاصد الدين إلى مقاصده هو الموجهة بأهوائه ومصالحه الشخصية .

يقول الحق سبحانه وتعالى في هذه المعاني : ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان : ٢٠] ،

﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ ﴾ [الروم : ٤١] ، ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] ، وغير ذلك من الآيات كثير .

التنمية العلمية الحقة ، أي التي تسعى إلى تحقيق الغاية القصوى التي خلق الإنسان من أجلها ، وهي العبادة ، بمعنى طاعة الله والالتزام بكل أوامره والابتعاد عن كل ما نهى عنه ، كما تهدف إلى تحقيق مقاصد الدين ، مثل هذه التنمية المهتدية بإرشادات الدين وتوجهاته وتوجيهاته والمنضبطة بقيمه وضوابطه هي سبب من أسباب الرزق ، فالحق سبحانه وتعالى يربط بين هذه الغاية وبين الرزق ، فمن حقق الغاية ضمن الرزق ، قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الذاريات : ٥٦-٥٨] . إن التنمية - كما تقدم القول آنفاً - فرض كفاية والقيام بها بالإخلاص لله عبادة ، فإذا تمَّ جاءت النتائج التي أحدها الرزق ، إن الإنسان يتخذ الأسباب والله سبحانه وتعالى يتولى النتائج ، وحين تكون الأسباب وفقاً لما يحبه الله ويرضاه ، فإن ما يتوقع من نتائج سيفوق ما قدّره العبد : ﴿ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء : ٢٠] .

التنمية العلمية تزيد معرفتنا بالله سبحانه وتعالى وتجعلنا أكثر خشية له ، وتوضيح ذلك أن التنمية العلمية تجعلنا أكثر علماً ومعرفة بخصائص الأشياء والموجودات ، التي هي مخلوقات الله سبحانه وتعالى ، وعليه فكلما كانت معرفتنا بالمخلوق أكثر كانت معرفتنا بخالقها أكثر ، فمن هنا تأتي الخشية : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر : ٢٨] .



التصوف والتطرف والإصلاح

(حوار مع جريدة الغد الأردنية)

أجراه د. مهند مبيضين

التصوف والتطرف والإصلاح

(حوار مع جريدة الغد الأردنية*)

أجرى الحوار د . مهند المبيضين

يرى أ .د عزمي طه السيد عميد البحث العلمي في جامعة آل البيت أن التصوف الحقيقي يعبر عن جوهر الإسلام النقي ، وأن ثمة ما ادخل على الفكر الصوفي مما جعل البعض يرون فيه سبب تأخر ، وفي المقابل يدعو إلى نشر الفكر الصوفي النقي للمساهمة في إنقاذ المجتمع من نزعاته المادية وغلوه وتطرفه الناتج إما عن الابتعاد عن الدين تارة أو بسبب التفسير والتأويل غير الصحيح لنصوص الشرع ، وهو ما أنتج فكرة التطرف ، ويرى عزمي طه أن الحركة الصوفية كانت تمارس جانب الدعوة ونأت عن المواجهة والمقاومة إلا في حالات الدفاع عن الأوطان من خلال الرُبط والزوايا ، كما أنه يقر بأن معرفنا عن التصوف أتت بداية من دوائر الاستشراق وهو لا يرفض العملي منها ، لكنه يدعو لدراسة التصوف من الداخل وعبر أدوات معرفية إسلامية .

يعتقد عزمي طه أن على الغرب تغيير سلوكه في التعايش مع الآخر قبل أن يتجرأ – الغرب – على ترشيح التصوف كممثل للإسلام المستقبلي ، ويرى أن التصوف بإمكانه أن يرشد المجتمع ويكون بمثابة العامل الواقي أو المضاد لما يمكن تسميته بالعنف ، الذي نتج بسبب رفض الآخر وإقصاء العقل وتقليص هامش التعدد في إطار الأمة الواحدة وهو ما يمكن لجامعة آل البيت أن تنهض به حسب اعتقاده .

---

* مقدمة المحاور (د. مهند المبيضين) .

ولد عزمي طه السيد في بلدة دورا من مدينة الخليل ، وحصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة أدنبرة في المملكة المتحدة ، ثم عمل في التدريس الجامعي في جامعات في الإمارات العربية المتحدة ، وجامعة العلوم التطبيقية وجامعة آل البيت ، وهو عضو في العديد من اللجان العلمية والبحثية العربية والوطنية ، وشغل العديد من المواقع الأكاديمية .

يستند عزمي طه في رؤاه وفكره إلى نتاج علمي غزير ومتنوع جمع بين تأليف الكتب والترجمة والبحث العلمي .

التصوف وحقيقته

الغد : بداية دعنا نحدد للقارئ مفهوم التصوف وماهيته وحقيقته من دون أن نذهب إلى ما يمكن تسميته آداب التصوف وطقوسه .

أ. د. عزمي طه : التصوف الإسلامي هو سلوك إرادي ظاهري وقلبي متواصل مستند إلى شريعة الإسلام ، دعامته الفضائل الخلقية الإسلامية ، له دوافع وحوافز ترجع إلى استعداد خاص يتفاوت لدى الأفراد ، وإلى عقيدة الإسلام ، وإلى تجربة شخصية مرتبطة بظروف بيئية . وهدف هذا السلوك هو التقرب من الله ، وغايته القصوى الوصول إلى الحضرة الإلهية والاتصال بها ، الأمر الذي يترتب عليه حدوث الفناء واكتساب العرفان والتحقق بالطمأنينة والسعادة القصوى .

إذن ؛ جوهر التصوف تقرب إلى الله سبحانه وتعالى وهذا التقرب يتم بالقيام بالفرائض كلها ثم بالنوافل ، وهذه لا تشمل العبادات المعروفة من صلاة وصيام وزكاة وحج فحسب ، وإنما تتعدى ذلك إلى فعل كل ما يحبه الله ويرضاه من الأفعال والأقوال الظاهرة والباطنة ، هذا بإيجاز هو وصف التصوف الإسلامي الصحيح والمقبول .

الغد : ما تفضلتهم به يتفق مع قول ابن تيمية : « لفظ التصوف أدخل فيه أمور يحبها الله ورسوله وهذه يؤمر بها » فهل لكم أن تبينوا لنا ما قاله ابن تيمية أيضا بأنه : « قد أدخل في لفظ التصوف أمور كثيرة يكرهها الله ورسوله » ؟

أ. د. عزمي طه : كل فعل أو سلوك يحبه الله ورسوله هو من التصوف وداخل فيه ، ومطلوب فعله من المسلم ومن الصوفي على حدّ سواء ، أما الأمور التي لا يحبها الله ورسوله فهي ما نهي عن فعله أو الاقتراب منه ، وقد دخل إلى التصوف الإسلامي عبر تاريخه الطويل العديد من الأمور التي لا أصل لها في الإسلام ، أو هي مخالفة لمقاصد الإسلام ، ومن ذلك فهم التوكل على الله على أنه تواكل ، أي ترك الأخذ بالأسباب ، أو ترك التعليم طمعاً في الوصول إلى المعرفة الإلهية ، فساهم ذلك في نشر الجهل بين الناس ، وكثرة ادعاء الكرامات ، ووصل الأمر ببعض مدعي التصوف إلى القول برفع التكاليف بدعوى الوصول إلى الله ومعرفة الحقائق ، أو دعوى محبة الله والوصول إلى مقام الرضا . وكذلك ما يشاهد عند بعض الطرق من أمور هي في حقيقتها شعوذة أو عبث ، إذ لا أصل لها في الدين مثل إدخال أسياخ الحديد في الجسم أو السكاكين في عظم الرأس وما شابه ذلك مما لا علاقة له بالتقرب إلى الله البتّه .

وعلى العموم وجد في الممارسة الصوفية عدد من السلبيات الأخرى ، لكن ذكرها لا يعني أن التصوف وممارسته عبر تاريخه في العالم الإسلامي لم تكن له إيجابيات عديدة أيضاً ، قد تأتي في أسئلتكم مناسبة لذكر بعضها .

الغد : إلى أي مدى ترون بأن التصوف مثل شكل جانب الدعوة لا المواجهة مع الآخر عبر تطوره التاريخي ورغم الكثير مما أثير ضده ؟

أ. د. عزمي طه : تطور التصوف من الزهد الذي كان في جوهره سلوكاً سلبياً ، باتجاه عدم الانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وزينة الحياة

الدنيا ، وحدد الصوفية هدفاً لهم هو التقرب من الله ، وغاية قصوى هي الوصول إلى حضرته .

إذن ، التصوف في أصل نشأته لم يواجه الآخر ، وإنما تحول عن ذلك إلى غاية أخرى ، ولم يدخل التصوف في مواجهة الآخر - أي المخالفين له - إلا حين قويت الطرق الصوفية بعد القرن الخامس الهجري ، وكثر أتباعها وأصبحوا يشكلون فئة من المجتمع لها مصالحها الخاصة ، عندها بدأت المواجهة مع الذين يحاولون أن ينالوا من هذه المصالح . لقد أتى وقت في بعض الأقطار الإسلامية لم يكن السلطان فيه يمضي أمراً إلا بموافقة شيخ مشايخ الصوفية ، في هذه المرحلة وأمثالها وجدت مواجهات مع الآخر .

هذا مع الآخر في الداخل ، أما مع الآخر من الخارج ، فإنه من الأمور المعلومة أن الصوفية قد قاموا بدور في مواجهة عدوان الدول غير المسلمة على بلاد المسلمين ، وذلك فيما عرف باسم المرابطة والربط ، حيث كان الصوفية يتعبدون ويمارسون رياضاتهم الروحية ، فإذا اعتدى أحد على ثغور الإسلام كانوا هم خط الدفاع الأول في مواجهة العدوان ، وهنا يحسن التأكيد على أن هذه المواجهة لم تكن ابتداءً عدوانا وإنما مبادرة في رد العدوان . فالتصوف هو دعوة إلى الله وتربية في جوهره ، وليس فيه المواجهة مع الآخر إلا في ظروف خاصة منها ما أشرنا إليه آنفاً .

القطيعة مع التصوف

الغد : هناك جدل حول مشروعية التجربة الصوفية ، وهذا الجدل أخذ يتبلور في الصيغة التالية : « هل كان الجدل المثار عن التصوف تعبيرا عن القطيعة التي لم تصل المفكر المسلم الحديث والمعاصر مع التراث الصوفي وحسب ام ان هناك اسبابا أخرى » ؟

أ. د. عزمي طه : تستمد مشروعية التصوف الإسلامي من الإسلام ، من الكتاب والسنة ، وهذا ما حرص الصوفية قديماً وحديثاً على إبرازه وإثباته ، فبينوا أن علومهم مأخوذة من الكتاب والسنة ، وحرروا في ذلك كتباً وفصولاً عديدة .

ولا ننكر وجود جدل حول مشروعية التجربة الصوفية في الماضي وفي الحاضر ، ونحن نرى أن جانباً من هذا الجدل يرجع إلى أمرين ، الأول : سوء فهم لحقيقة التصوف من قبل بعض الصوفية أنفسهم ومن الآخرين أيضاً ، والثاني : العديد من الممارسات التي دخلت إلى حلقات الصوفية وسلوكهم مما لا أصل في الدين ، وما افترضته في سؤالك من وجود قطيعة بين المفكر المسلم الحديث والمعاصر وبين التراث الصوفي يمكن إرجاعه إلى سوء فهم حقيقة التصوف ، والجهل بحقيقة التصوف يفتح الباب أمام معاداته ، فالإنسان عدو ما يجهل - كما قيل - وبمناسبة ذكر القطيعة مع التراث ، نود أن نؤكد أن المفكر المسلم المعاصر لا ينبغي أن يتبنى موقف القطيعة مع تراثه بل عليه أن يجعل فكره امتداداً للتراث في صورة من الصور : التجديد أو التطوير أو النقد البناء الذي يبقي الإيجابي وينفي السلبي ، أو إعادة صياغة ما يمكن أن يستثمر من هذا التراث في صورة ملائمة للعصر أو غير ذلك من الصور .

الغد : هناك قطيعة حدية مع التصوف بالذات كونه متهما بالإسهام بتغييب العقل وتعميق الدروشة وهذا باعتقادنا مما أحال بين التصوف وانتشاره في لحظات حرجة ، فما رأيكم بذلك ؟

أ. د. عزمي طه : القطيعة التامة إذا حلت فإنها ستكون كارثة ، وهي شبيهة بمن يبني بناءً على غير أساس ، ندرس في تاريخ الفكر والحضارات أن أوروبا بعد أن أخذت من علوم المسلمين ، عزّ عليها أن تربط نهضتها بالأصل العربي الإسلامي ، فقاموا يبحثون عن جذور لفكرهم وربطوه وأسسوه على الفكر اليوناني القديم ، حتى إن أحد فلاسفة القرن العشرين - هوايتهد - صرّح بأن كل ما جاء به المفكرون الغربيون

إن هو إلا هوامش وتعليقات على ما أتى به الفيلسوفان الكبيران أفلاطون وأرسطو . إننا نرى أن الاتصال بالتراث والارتباط به قضية حضارية كبرى ينبغي مراعاتها دون أن يعني ذلك أن نعيش الماضي ونعيش التراث كما هو - كما أشرت آنفاً .

الغد : يرى بعض الدارسين أن من أسباب الأحكام القبلية غير العادلة عن التصوف تكمن في كون المعرفة عن التصوف كانت في البداية نتاجا غربيا وهي معرفة قادمة من دوائر الاستشراق ، إلى أي حد كان ذلك صحيحا ؟

أ. د. عزمي طه : كانت أكثر الدراسات الحديثة في القرنين الماضيين حول التصوف قد أجريت على يد المستشرقين ، ومعلوم أن حركة الاستشراق وازدهارها قد ترافقت مع حركة الاستعمار ، ولا نشك أن هؤلاء المستشرقين قد قدموا دراسات نافعة في بيان حقيقة التصوف وتاريخه ، وعوامل نشأته والآثار المترتبة عليه ، وأثره في الحياة الاجتماعية وما إلى ذلك من مباحث ، لكن هؤلاء المستشرقين وقعوا في أخطاء منهجية لا زلنا ننظر فيها ونحاول نقدها وتصحيحها ، من هذه الأخطاء البحث وفقاً لأفكار مسبقة ، وعدم متابعة الاستدلالات حتى نهايتها ، والهوى الناتج عن المركزية الأوروبية ، وقياس أفكار الآخر وسلوكه على معايير الغرب ، ثم إنه في حالة دراسة التصوف ، هناك قضية منهجية خاصة بدراسة التصوف ، وهي أن الباحث في موضوع التصوف يصعب عليه أن يقدره إلا إذا مارس منهج المعايشة الحية ، أي لا بدّ أن يكون لديه ذوق للظاهرة ولو يسيراً ، والصوفية وغيرهم يؤكدون أن فهم التصوف ومنهجه ذوقي ، أي ذاتي ، وأنه من ذاق عرف ومن لم يذق لم يعرف . ومن أخطاء المستشرقين في دراسة التصوف مما يرجع إلى الأحكام القبلية أنهم اتجهوا في البحث إلى إيجاد أصل أو مصدر غير إسلامي للتصوف ، فكان عند البعض التراث الفارسي القديم ، وعند غيرهم التراث الهندي وعند آخرين التراث اليوناني وعند فريق رابع

الديانة المسيحية ، وعند فريق غير هؤلاء جميعاً اليهودية ، وكل هذه الآراء فيها تكلف كبير ولا تثبت أمام النقد العلمي .

بطبيعة الحال تركت هذه الآراء والبحوث أثراً عند بعض الدارسين والمفكرين المعاصرين ، فتبنى بعضهم مثل هذه الآراء التي جعلت الأحكام على التصوف الإسلامي سلبية في كثير من الأحيان ، ومع كل ذلك فإن دراسات المستشرقين عن التصوف وأعلامه هي جهود - من الناحية العلمية الصرفة - يجب أن يشكروا عليها ، وعلى الدارسين أن يدرسوها دراسة نقدية ، فلا يؤخذ ما فيها من وجهات نظر على أنها حقائق مسلم بها .

التصوف والتطرف والعلمنة

الغد : بعد فشل الكثير من الخطابات الثقافية والمعرفية والأيديولوجية ، هل يمكن ان تشكل العودة للتصوف مجال ضرورة لإنقاذ المجتمع من هاوية التطرف بترشيد الطاقات الإيمانية ؟

أ. د. عزمي طه : أوافق على القول بفشل الكثير من الخطابات الثقافية والمعرفية والأيديولوجية ، وهذا يستدعي من الباحث أن ينظر في أسباب هذا الفشل ، وأعتقد أن هذا الفشل يرجع إلى أسباب في الخطاب نفسه حين لا يكون ملامساً لضمير الأمة وحاجاتها ومشكلاتها ، ويركز على مصالح فئة خاصة أو مجموعة بعينها ، وحين لا يكون مؤسساً على عقيدة الأمة أو يأتي مخالفاً أو مضاداً لها ، كما يرجع الفشل إلى سبب آخر هام ، وهو أن أي خطاب ، لكي ينجح لا بدّ أن تسانده قوة السلطة والسلطان ، وقديماً قيل : « وما نفع حق لم تؤيده قوة » ، فالهوة أو الفجوة الواسعة بين الخطاب والسلطة يفشل الخطاب ، والتوافق والتعاون والدعم من السلطة لخطاب ما يكون سبباً في نجاحه ، كما لا يفوتني هنا التنويه إلى العوامل الخارجية التي لها القدرة

في هذا العصر ، بسبب كثرة أدواتها وتنوعها - على إفشال أي خطاب ليس له جذور ولا تدعمه السلطة .

الغد : دعنا نركز على العودة للتصوف ؟

أ. د. عزمي طه : إذا كان السؤال هل العودة إلى الخطاب الصوفي تنقذ الموقف ؟ أنا لا أرى أن التصوف وحده والخطاب الصوفي وحده يمكن أن يحل محل الخطابات الأخرى ، ولكن - وهذا مهم أن يلتفت إليه - أن الخطاب الصوفي المبني على فهم سليم لحقيقة التصوف التي بدأت حديثي بتوضيحها ، يساهم مساهمة كبيرة في أمرين : الأول ، إنقاذ الموقف العام للأمة ، بما ينطوي عليه من تربية أخلاقية عالية وتزكية للنفوس فيحل بذلك الأزمة الأخلاقية في المجتمع ، وهذا أمر مهم ، فضلاً عن روح الإيثار التي يتربى عليها الصوفية نحو الآخرين مما يسهل تنظيم الجهود لإزالة الضرر القائم ، والأمر الثاني أن ما نشهده اليوم من سلوك متطرف ومغالاة في تكفير الناس واستباحة لدمائهم ، دون أدنى وجه حق من الدين أو العرف أو الخلق ، هذه المواقف يستطيع الخطاب الصوفي أن يبدلها وأن يغيرها وأن يعالجها بحيث يعود بالناس إلى روح التسامح وإلى روح التقارب ، ذلك أن من إيجابيات التصوف عبر تاريخه أنه كان سبباً في تقليل الخلافات والخصومات بين الفئات والفرق والأفراد ، فغاية الصوفي تتجاوز ذلك كله ، وتتجه إلى الله سبحانه وتعالى وتركز على التقرب منه .

الغد : هناك من يرى أن التصوف قد ينجح في دحر أفكار العلمنة وذلك عبر تعميق الجانب الإيماني الروحي والتركيز كما قلتم على الفضائل ، وبنفس الوقت هناك خشية من الإغراق في الغيبيات والروحانيات على حساب العقل ، كيف يمكن إحداث التوازن هنا ؟

أ. د. عزمي طه : التصوف الإسلامي الحق هو تصوف يستند إلى عقيدة الإسلام ، والسلوك فيه سلوك إسلامي ، وإذا وجد سلوك لا أصل له في الإسلام وشريعته ، فهو

عند الصوفية الحقيقيين مرفوض، ونحن نركز على مصطلح «صوفية حقيقية»، لأن التصوف - كما قال أبو حامد الغزالي - «باب المدعي فيه كثير»، من هنا كان التصوف مضاداً للأفكار العلمانية التي لا أساس لها في الدين والشريعة أو تضاد الدين وتعارضه، نعم، إن التصوف يمكن أن ينجح في دحر أفكار العلمنة - كما ورد في سؤالكم - بسبب قوة ارتباطه بالدين وبالتوجه إلى الله، والتصوف مليء بالروحانيات التي مظهرها الصحيح العبادة بالمعنى العام والواسع وفيه إيمان بالغيبيات، على أن من سلبيات التصوف أن يعتقد الصوفي بغيبيات غير تلك التي جاءت في الوحي الصادق: الكتاب والسنة الصحيحة المؤكدة، وهذا ما نحذر منه: أن نخترع غيبيات لا أساس لها في الوحي الصادق، فالله وحده هو مصدر العلم بالغيبيات، ويبقى في النهاية أن التصوف يحدّ من المادية التي نجدها في العلمانية ويسعى لتحقيق التوازن بين المادي والروحي في حياة الناس.

صورة الإسلام والإصلاح

الغد: بما أن أكبر الكتل الإسلامية بشرياً اليوم - شرق آسيا - انتشر فيها الإسلام بفعل العامل الأخلاقي الذي حملته طرق الصوفية والتجارة الإسلامية، هل يمكن أن ينجح التصوف اليوم في تغيير الصورة النمطية عن الإسلام؟

أ. د. عزمي طه: إذا كان المقصود بالصورة المنمطة عن المسلمين اليوم هي صورة الإنسان العدواني والإرهابي والمتطرف الذي يسير وراء شهواته ووراء تعدد الزوجات، وما إلى ذلك من صور رسمها الغربيون للمسلم، فإن التصوف والحركات الصوفية التي كانت أحد عوامل انتشار الإسلام في الماضي في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وغيرهما من البلدان، يستطيع بالفعل أن يغير هذه الصورة عن المسلم، أولاً في داخل المجتمع نفسه، وثانياً في الخارج، وذلك من خلال الالتزام

بالسلوك الأخلاقي الفاضل الذي تسوده روح التسامح والتعاون والمحبة والبعد عن كل الرذائل ، ويستطيع التصوف - المنتشر اليوم في المجتمعات الغربية - أن يقوم بدور كبير في هذا الأمر وأن يغير هذه الصورة السلبية عن الإسلام والمسلمين من خلال السلوك الأخلاقي المعتدل لأتباعه .

الغد : بعد أحداث ١١ سبتمبر طرح فريق من الخبراء الأميركيين إمكانية تعميم التجربة الصوفية لتكون الشكل المستقبلي للإسلام ، فهل يمكن للتصوف ذلك ، او هل يقبل ان يؤدي ذلك الدور ؟

أ. د. عزمي طه : الخبراء الأميركيون يطرحون أموراً عديدة على العالم الإسلامي منها - كما هو معروف - موضوع الإصلاح بعامة ، والتجربة الصوفية - كما أشرنا في سؤال سابق - قادرة على تقديم نماذج إنسانية تتمتع بقدر كبير من الأخلاق السامية المتسمة بالاعتدال والتسامح مع الآخر ، بل والتعاون معه من أجل الخير المشترك في ضوء روح الإسلام السمحة المتسمة بالاعتدال واحترام الآخر الذي لا يعتدي على المسلمين ولا يخرجهم من ديارهم ، بل يطلب أن نبرّ هذا الآخر ونحسن إليه ، وهو المعنى الوارد في قوله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة : ٨] . أما مع المسلمين فيما بينهم ، فهم أخوة ، رحماء بينهم ، يتجاوزون عن الإساءات ويصفحون ولا تشغلهم الخلافات والنزاعات ، فهم متوجهون في سلوكهم إلى الله ، الأمر الذي يعني أن عدم تركيز النظر على الخلافات والمنازعات ومحاولة تجاوزها .

الغد : بشكل اكثر دقة ، هل يمثل التصوف الإسلام في زمن الإصلاح ؟

أ. د. عزمي طه : لا شك أن التصوف الإسلامي يجسد معاني في التعامل مع الآخر في الداخل وفي الخارج ، وإذا كانت التجربة الصوفية صافية خالية من أية

عناصر خارجة عن الإسلام فإنها ستكون خير ممثل للإسلام المطبق في صورته السمحة الوسطية المعتدلة ، وما أظن إلا أن الجميع يطمحون إلى أن يكون الإسلام على هذه الصورة ، فها هم المسلمون يعانون من بعض الذين يمارسون التطرف والغلو باسم الإسلام ، فنحن نتوقع لمستقبل الإسلام كل خير ، وأن يمارس بالصورة التي تبرز خصائصه الإنسانية المعتدلة ، والتجربة الصوفية والتصوف في مقدوره أن يساهم في هذا إلى درجة كبيرة .

إنما بقي أن نقول للخبراء الأميركيين أن يوجهوا النصح إلى حكومتهم في أن لا تكون معتدية على الآخرين ، فكما أنهم يطلبون من المسلمين أن يتغيروا ، فنحن نطالبهم أيضاً أن يتغيروا حتى يمكن التعايش والتعاون بدلاً من التنافر والتباغض وفرض السياسات بالقوة .

الغد : هل يمكن الحديث عن تقابل بين مصطلحي التصوف والإصلاح ، بمعنى هل يمكن للتصوف أن يدخل في عملية الإصلاح ؟

أ. د. عزمي طه : الجواب عن هذا السؤال مرتبط بما تقدم قوله في إجابة السؤال السابق ، فقد أوضحنا في كتاب لنا عنوانه : في حقيقة التصوف وتاريخه ودوره الحضاري ، ما يمكن أن يقدمه التصوف الإسلامي من مساهمة أو دور في المشروع النهضوي الحضاري للأمة ، ويدخل في ذلك إصلاح بعض الأوضاع الفاسدة التي هي بحاجة إلى إصلاح ، وشرط ذلك أن تكون ممارسة التصوف على النحو المقبول الذي لا خروج فيه عن الإسلام ، اعتقاداً وسلوكاً ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يساهم التصوف الإسلامي في ترسيخ الهوية الثقافية للأمة ، وأن يدعم قضية الإيمان والعمل الصالح ، وأن يقلل من الخلافات بين فرق المسلمين وأحزابهم ، وأن يساهم - بما فيه من زهد معتدل - إلى تحسين الوضع الاقتصادي بالتقليل من الاستهلاك والتركيز على الإنتاج النافع ، وربما كان أكبر جانب إيجابي يساهم في عملية الإصلاح هو

الجانب الأخلاقي والتربوي أو ما يمكن أن يسمى اليوم بالفساد وهو أمر خطير تشكو منه مجتمعاتنا ، ذلك أن أحد وسائل الصوفية ومدار سلوكهم ومجاهداتهم هو ما يسمى في اصطلاح الصوفية التخلّي والتحلّي ، أي التخلّي عن الرذائل والتحلّي بالفضائل ، وما أظن أحداً يشك في أن إصلاح الأخلاق والفساد الأخلاقي هو من أهم جوانب الإصلاح في المجتمعات إن لم يكن أهمها .

التصوف ومستقبل الإسلام

الغد : يرى شتيفان رايشتون - أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة بوخوم الألمانية - أن مستقبل الإسلام سيكون للتصوف حتماً ، فهل تتفقون معه أم لا ؟

أ. د. عزمي طه : هذا الرأي يجد هوىً في نفسي ، ولكن النظرة العلمية والتدقيق في هذا الرأي ، يشيران إلى قضية مفهومة في سياق الفكر الغربي ، وهي ما يعبر عنه قانون الجدل الهيجلي - نسبة إلى هيجل - من الانتقال من الفكرة إلى نقيضها ، ثم إلى التأليف بينهما ، فالفكر الغربي يغلب عليه إلى الآن الجانب المادي ، وهو بصدد الانتقال إلى الجانب الروحي ، وأشعر أن هذا الباحث الألماني قد قاس الأمر في حالة الإسلام على قانون الفكر الغربي ، وأعتقد أن من يفهم حقيقة الإسلام والفكر المنطلق منه يجد أن هذا القانون لا ينطبق عليه ، وإنما ينطبق على الفكر غير المؤسس على الإسلام ، ذلك أن المفكر المسلم يأتي ابتداءً إلى منطقة الوسط والاعتدال ، فلا يذهب إلى فكرة ثم ينتقل إلى نقيضها ، ثم بعد ذلك إلى فكرة وسط تؤلف بينهما ، فإذا وافقنا على رأي هذا العالم ، فكأننا نوافق على أن الإسلام الآن - وهذا ما أظنه في ذهن الباحث - تغلب عليه الجوانب المادية وجوانب العنف المادي وجوانب التطرف في الاتجاه المضاد للروحانية .

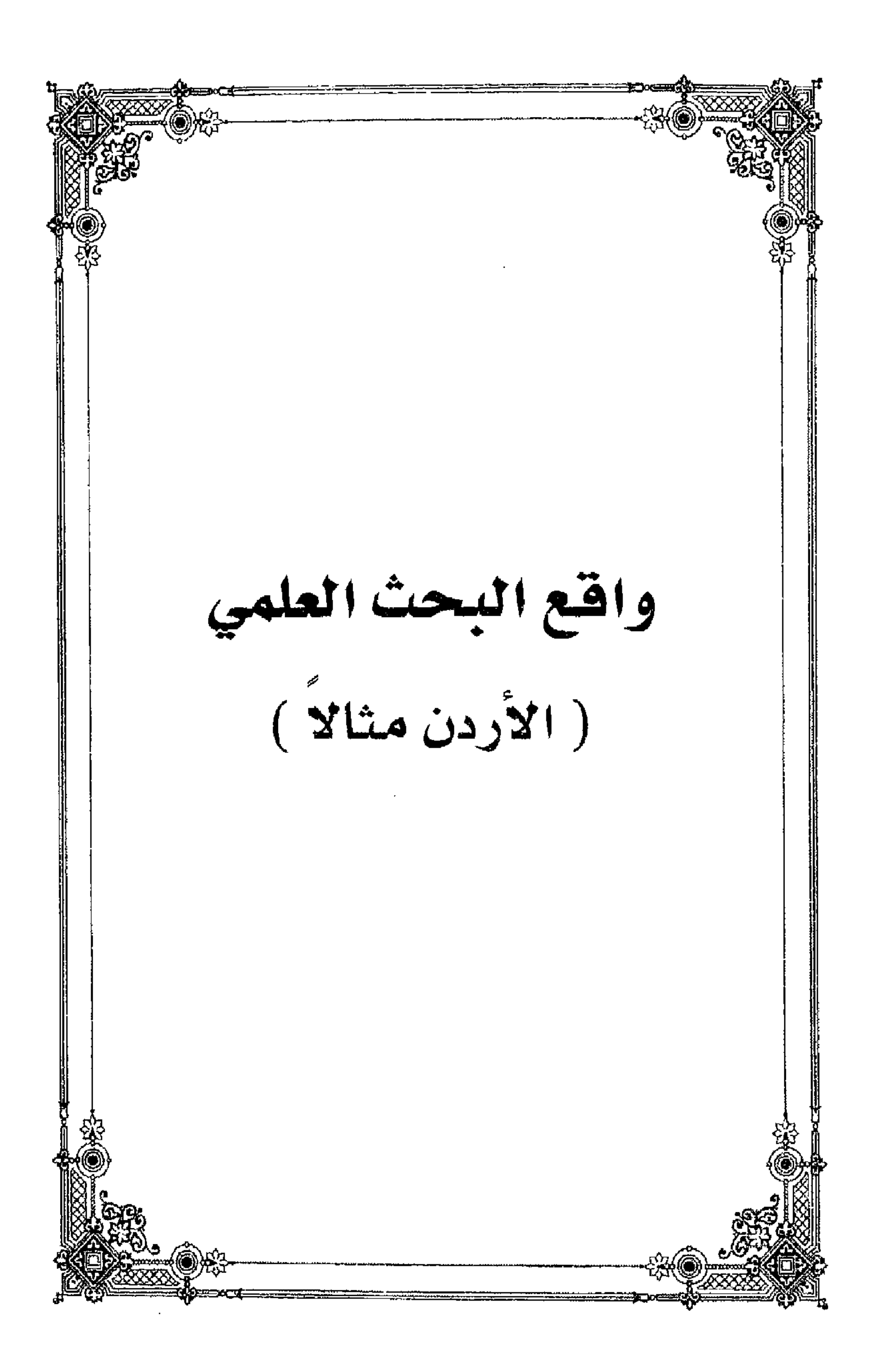
الغد : صحيح أن قياس شتيفان رايشتون جاء بمعايير غربية ، لتتحدث عن مستقبل التصوف برأيه ؟

أ. د. عزمي طه : إن رأي رايشتون هذا بحكم الضرورة سينتقل في المستقبل على سلوك التصوف المعبر عن الجانب الروحي غير المنشغل بأمور الدنيا والحياة ومشكلاتها ، وربما يكون تحليلنا غير صائب في أن ما بني عليه هذا الرأي ليس قانون التطور الهيجلي ، لكن الذي أودّ أن أقوله هنا هو أن مستقبل الإسلام سيكون إن شاء الله في تطبيق الإسلام في صورته النقية السمحة التي تعيد كل توازن مفقود في حياة المسلمين ، وأنه إذا كانت نظرية علاج الأدواء بأضدادها نظرية صحيحة ، فإننا نشعر أن التصوف سيكون له دوره في علاج بعض ما يعاني منه المسلمون اليوم ، وإذا كان التصوف الصحيح هو المقصود ، أعني الذي لا يخرج عن الإسلام وحدوده ، فإنني أستطيع القول متفائلاً بأن التصوف سيكون له دور واضح في المستقبل ، وأنه يمكن أن يقوم بدور حضاري في المشروع النهضوي للأمة .

الغد : أنتم في جامعة إسلامية بدأت كمشروع حاضن لأفكار التعدد والحوار في إطار الوحدة ، كيف يمكن لهذا الجامعة أن تستعيد رسالتها وان تتقدم بمبادرة التصدي لخطاب التطرف ؟

أ. د. عزمي طه : جامعة آل البيت التي أتشرف بالانتساب إليها والعمل فيها منذ بدايات تأسيسها ، قامت بالفعل - كما ورد في سؤالكم - على فكرة التعددية المذهبية ، والاهتمام بالحوار العلمي الذي يقصد منه الوصول إلى الصواب ، فهي تدرس فقه المذاهب السبعة ، وتبين في مناهجها وخططها الدراسية أن هذه التعددية ليست شراً ، وإنما هي خير وتوسعة على المسلمين وإثراء للإسلام وإظهار لما فيه من اليسر والسماحة والاعتدال ، وتكون هذه الدراسة للمذاهب الإسلامية المختلفة مقرونة بمحاولة لفهم هذه الآراء ومنطلقاتها والأسس التي قامت عليها ، وهي كلها

أسس ومنطلقات إسلامية ، وذلك حتى يتم تقدير هذه الآراء تقديراً علمياً بعيداً عن التعصب المذهبي ، وهو شكل من أشكال التطرف ، كما حرصت المناهج والخطط الدراسية على إبراز صفات الإسلام الأساسية من شمول وتوازن ووسطية واعتدال وسماحة وبعد عن الغلو والتطرف في الدين والأحكام وفي السلوك ، وهذا في حقيقة الأمر جزء رئيس من رسالتها التي حددها لها مؤسس هذه الجامعة المغفور له الملك الحسين بن طلال حين أمر بإنشائها ، وهي الرسالة ذاتها التي يشرف على رعايتها ويواصل تنفيذها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ، فهو يرى في هذه الجامعة منارة لتخريج أجيال من الشباب على وعي بحقيقة الإسلام وخصائصه السمحة التي أشرنا إليها ، وعلى وعي في المقابل بحقيقة التطرف والغلو والتكفير وغير ذلك من المفاهيم السلبية وأنها ليست من الإسلام في شيء ؛ فإنه بمثل هذا الوعي المبني على أدلة علمية موضوعية تستطيع الأجيال الناشئة أن تواجه المستقبل وتحدياته بثقة وإيمان . فدور جامعة آل البيت في هذا التوجه دور بارز ومتميز وندعو الله أن يستمر هذا التوجيه لما فيه خير الأردن والأمة الإسلامية برعاية قائد البلاد الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه .



واقع البحث العلمي

(الأردن مثالاً)

واقع البحث العلمي

(الأردن مثالاً)

هذه ورقة يغلب عليها الطابع النظري ، والخبرة الشخصية تهدف إلى الإجابة عن طرفي الموضوع الذي تجري معالجته وهما واقع البحث العلمي في الأردن وما يطمح إليه فيه ، وسنبدأ هذه المعالجة بتوضيحات هي بمثابة مقدمات تعين في تعميق الوعي بموضوع البحث العلمي بعامة .

أبدأ بتوضيح **المقصود بـ : البحث العلمي** ، فنقول :

البحث هو السلوك (الذهني والعملي) الذي نبذله للوصول إلى شيء أو أمر غير متاح لنا أو موجود بين أيدينا . وقد يكون البحث منظماً أو عشوائياً .

والعلم (بعامة) هو معلومات (أو قضايا أو جمل خبرية) عن موضوع واحد أو أكثر جرى التحقق من صدقها بطرق معتمدة عند أهل العلم .

وعليه يكون :

البحث العلمي هو السلوك (الذهني والعملي) المنظم (له خطوات وإجراءات وضوابط) الذي نبذله للوصول إلى معلومات صادقة لم تكن متاحة لنا حول موضوع ما . وهذا السلوك يكون في الغالب إجابة عن تساؤلات تعبّر عن وجود مشكلة نظرية أو عملية تسمى عند الباحثين بمشكلة البحث .

لماذا البحث العلمي ؟

هذا السلوك المسمى البحث العلمي لا يبدأ إلا إذا كان لدى من يمارسه مشكلة ما ، سواءٌ أكانت نظرية أم عملية ، فإذاً نحن نقوم بالبحث العلمي لحل مشكلة ما تواجهنا في حياتنا .

وبما أن كل واحد منا يواجه في حياته أنواعاً مختلفة من المشكلات ، وعليه أن يبذل جهده في حلها حلاً يتصف بالصدق والصواب ، إذا كان الأمر كذلك ، كان البحث العلمي ضرورة إنسانية لكل أحد ، ولأن البحث العلمي - كما أسلفنا - سلوك منظم ، وإتقان تنظيمه يحتاج إلى التعلم ، صار من الضروري لكل واحد من الناس أن يتعلم القيام البحث العلمي بالقدر الذي يناسب حاجاته ، وهو أمر لا يقتصر على البالغين وطلبة الجامعات المتخصصين ، بل إنه في نظرنا حاجة للإنسان في كل مراحل حياته ، من طفولته الأولى حتى انتهاء المدة المقسومة له .

إن الأمم التي تقدمت في ميدان الحضارة حرصت على تعليم أبنائها منذ نعومة أظفارهم في مراحل التعليم الأولى البحث العلمي .

هذا على مستوى الفرد ، أما على مستوى الوطن والأمة ، فإن أي مشروع حضاري تريد الأمة أن تنهض به ، يحتاج إلى عدة ركائز أبرزها العلم ، والمقصود العلم الذي لا تستورده الأمة بل تنجزه إنجازاً من خلال البحث العلمي ، أي إنه لا حضارة دون البحث العلمي .

آمل أن يكون هذا التوضيح كافياً في إبراز أهمية البحث العلمي وفي الإجابة - في الوقت نفسه - عن سؤال : لماذا البحث العلمي .

أنواع البحث العلمي الرئيسية :

هناك نوعان رئيسان في البحوث العلمية هما :

- البحوث العلمية النظرية ، وتكون الغاية فيها الوصول إلى معلومات جديدة صادقة حول حقيقة الموضوع أو المشكلة التي نبحث فيها .
- البحوث العلمية التطبيقية ، وتكون الغاية فيها الوصول إلى معلومات جديدة صادقة حول موضوع أو مشكلة قائمة في الواقع يترتب عليها فعل أو سلوك أو إنجاز ما ملموس (أدوات وأجهزة وما شابه) أو حتى تطوير وتحسين منجز ما موجود أو طريقة عملية مستعملة أو ما شابه ذلك .

وهناك ترابط بين هذين النوعين ، ولكن البحوث النظرية تأتي في أولاً في الترتيب المنطقي والأهمية ، فالثانية تستند إلى الأولى وتعتمد عليها اعتماداً أساسياً لا غنى عنه .

واقع البحث العلمي في الأردن :

أشرت آنفاً إلى أن البحث العلمي يشمل كل المراحل العمرية ، لكن التركيز في هذه الورقة سيكون على البحث العلمي الذي تقوم به مؤسسات علمية كالجامعات أو المراكز البحثية المتخصصة .

سنعالج هذا الواقع بالنظر في النقاط الآتية :

١) لا توجد استراتيجية واضحة للبحث العلمي مرتبطة بالمشروع الوطني .

يمكن القول إن التنمية الشاملة والمستدامة مطلب وطني ، وجزء من المشروع الوطني ، لكن بمجرد النظر في الأمر تبدأ التساؤلات تتوالى : ما طبيعة هذه التنمية ؟ ما أولوياتها ؟ ما النموذج الذي نريد تحقيقه ؟ وهل تحقيق التنمية أن نقلد اليابان ،

مثلاً أو كوريا الجنوبية أو أمريكا أو ماليزيا أم أن الأمر ينبغي أن يتجاوز التقليد ؟ إن وضح الرؤية في تفاصيل المشروع الوطني ستكون موجهاً مرشداً وبوصلة دقيقة لما ينبغي أن يكون عليه البحث العلمي .

٢) هناك قصور في أهم عنصر من عناصر البحث العلمي ، وأعني بذلك الباحثون .

- هناك قصور في أعداد الباحثين المتفرغين للبحث العلمي ، وفي إعدادهم العلمي ، وخصوصا من وصولا إلى مراحل الماجستير والدكتوراة ، فبجانب القصور في بعض الجوانب المنهجية لدى بعض الباحثين ، هناك قصور في بعض الجوانب المنهجية لدى بعض الباحثين ، هناك قصور يكاد يكون عاماً في إلمامهم بفلسفة المناهج بعامة وفلسفة العلم الذي يتخصصون فيه بخاصة الأمر الذي يجعل مساهماتهم في البحث العلمي تدور في إطار يسمى النموذج العلمي **Scientific Paradigm** ، وتجعل مساهماتهم في تقدم المعرفة العلمية وابتكار مجالات جديدة في العلوم محدودة إن لم تكن منعدمة .
- وهناك قصور في البحث المشترك من خلال فريق من الباحثين ، وميل إلى النزعة الفردية واضح .
- وهناك قصور في جانب معنوي ، وأعني به الإخلاص في البحث للحق والحقيقة ، الذي هو في الوقت نفسه إخلاص لله الحق سبحانه وتعالى .
- هناك قصور في جانب الحد من هجرة الباحثين إلى البلدان التي تتوافر فيها قيمة علمية بحثية .

٣) هناك قصور في جانب الأدوات والوسائل ، المادية والمعنوية ، وهو ما يطلق عليه أيضاً : البنية التحتية للبحث العلمي .

- فهناك قصور في المختبرات والورش اللازمة لإجراء البحوث والأجهزة المتقدمة

لإنجاز البحوث في العديد من المجالات ، الأمر الذي يدفع الكثير من الباحثين إلى الذهاب إلى البلاد الأجنبية التي تتوافر فيها هذه الإمكانات لإنجاز بحوثهم .

- وهناك قصور - في كثير من الأحيان - في توفير الدعم المالي اللازم لبعض البحوث التي تحتاج لنفقات كبيرة .

- وهناك قصور في توفير البيئة البحثية الملائمة التي تشجع الباحث على القيام ببحوثه ، ومن جوانب هذا القصور في البيئة البحثية ، على سبيل المثال ، البيروقراطية ، والتشريعات المعقدة ، والإدارات التي تبحث عن نقاط في التشريعات لإعاقة المشاريع البحثية ، الأمر الذي يدفع بالباحثين أحياناً إلى اليأس وفقدان الحماس ، وهناك شيء من القصور في توفير المعلومات من دوريات وكتب وبيانات في بعض الأحيان ، ومن ذلك دفع المكافآت في الحالات التي تستدعي ذلك لتكون حافزاً من الخارج للباحثين .

- هناك قصور في توفير قاعدة بيانات ملائمة عن النشاط العلمي البحثي .

٤) **هناك قصور في التنسيق بين الجهات التي تقوم بالبحث العلمي من جامعات ومراكز بحثية مختلفة في الدولة** ، وقد ظهر ذلك مرات عديدة في عقد عدة مؤتمرات من عدد من الجهات في الموضوع نفسه . لقد حاولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال اللجنة العليا للبحث العلمي تنظيم هذه المسألة على مستوى الدولة ، لكن إنجازها في هذا الجانب محدود جداً حتى الآن ، وأملنا أن يكون إنجازها ونجاحها في هذا الصدد أكبر في القريب العاجل .

ومن مظاهر القصور في التنسيق عدم التعاون في رصد المشكلات القائمة في أرض الواقع مما يحتاج لبحوث علمية ، وكذلك اقتراح خطط بحثية وطنية تخدم جوانب التنمية المختلفة والمشروع الوطني للأردن .

٥) **هناك قصور من جانب القطاع الخاص في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة بشكل عام ، من حيث عدم تقديم الدعم المالي للجهات التي تقوم بأبحاث علمية ،** خصوصاً تلك التي ستنعكس آثارها الإيجابية عليهم ، وكذلك هناك قصور في البحوث ذات الطبيعة الاستثمارية والأهم من ذلك وجود قصور في الوعي بأهمية البحث العلمي لتطوير وزيادة إنتاج مصانعهم أو مزارعهم أو تجارتهم ، الأمر الذي يجعل منتجاتهم غير قادرة على المنافسة – في ظل العولمة الاقتصادية – وغير قابلة للتطوير . إن أصحاب هذه المصالح في القطاع الخاص في الأردن ينظرون إلى الاستثمار السريع ويرون أن الإنفاق على بحث علمي ، ربما تحتاج نتائجه بعض الوقت ليظهر آثارها الملموس ، هو زيادة في النفقات تقلل من الدخل ، وهذا عكس ما يجري في البلدان المتقدمة صناعياً حيث يعولون على البحث العلمي كخطوة أولى تؤدي إلى زيادة الدخل ، ويترتب على هذه النظرة أن تعاون هذا القطاع الخاص مع الجهات التي تقدم الخدمات والخبرات البحثية أقل بكثير مما ينبغي أن يكون .

٦) **هناك قصور في بعض الجوانب الشكلية للبحث العلمي** ، وكلمة شكلية لا تعني أنه لا أهمية لها ، وإنما تعني الصورة التي يتم بها البحث ويظهر عليها . ففي الكثير جداً من البحوث في مجالات العلوم الأساسية والتخصصات العلمية والهندسية وغيرها ، تكتب البحوث باللغة الإنجليزية ، وقليل منها بالعربية ، وقد يكون لهذا الأمر بعض الإيجابيات والمنافع القريبة العاجلة ، لكن السلبيات التي تحصل على المستوى الاستراتيجي والمشروع الوطني والمدى الطويل ستكون أكثر بكثير من الإيجابيات ، ونقول في هذا قولاً قاطعاً : عن أمة تكتب بحوثها بغير لغتها هي بالضرورة لا تكتب لأمتها ، وإنما للأمة التي كتب البحث بلغتها .

إن كتابة البحوث بغير اللغة العربية والمصطلحات العربية يعني أن يظل العلم والبحث العلمي غريباً مغترباً مستغرباً أو كما قال الشاعر: غريب الوجه واليد واللسان.

ومن الأمور التي فيها قصور شكلي أن نجعل مرجعيتنا في تقييم بحوثنا وقدير أهميتها الآخر، فنحن نعيش إلى درجة كبيرة العقدة التي تحدث عنها ابن خلدون وهي: ولع المغلوب في الاقتداء بالغالب وتقليده. والتقليد ضد الأصالة. لقد أضعفنا بأنفسنا الثقة في أنفسنا، وفي كل يوم يزداد إضعافنا لثقتنا بأنفسنا في جوانب عديدة من جوانب البحث العلمي.

٧) هناك قصور لدى عدد من الباحثين في مجالات العلوم والهندسة بشكل خاص في الوعي بضرورة أن تلبي البحوث العلمية التي يقومون بها حاجات قائمة في مجتمعنا، وأن تعطى مثل هذه البحوث الأولوية في الاهتمام، فإذا فرغنا من تلبية حاجاتنا نظرنا إلى حاجة المجتمعات الأخرى. إن كثيراً من أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات غايتها استيفاء شروط الترقيات العلمية في المقام الأول.

إن كثيرا من الباحثين في الجامعات يقومون ببحوث مشتركة مع أساتذة في جامعات غربية، تقدم لهم فيها التسهيلات المختلفة لكن نتائج هذه البحوث في الغالبية العظمى من الحالات ينتفع منها الشريك الغربي، ولا ينتفع بها مجتمع الباحث إلا بصورة عارضة ومحدودة، لأن البحث عالج مشكلة هناك وليس مشكلة لدينا.

٨) هناك قصور في نشر ثقافة البحث العلمي التي تبين أهميته وطرائقه ومناهجه ودوره في المشروع الحضاري للأمم والأوطان، ليس فقط على مستوى التعليم العالي أو بعض فئات المجتمع أو النخب البحثية، بل على جميع المستويات التعليمية والاجتماعية كل بما يناسبه.

إن الحياة هي تعامل الإنسان مع جميع جوانب الوجود، وما ينتج عن هذا التعامل، وإن هذا التعامل كله مشكلات تحتاج إلى تفكير علمي لمواجهتها، أي إلى بحث علمي. فتعلم البحث العلمي هو تعلم التفكير العلمي وهو الذي يسهل لنا تلبية حاجاتنا وتحقيق طموحاتنا في حياة أفضل، حياة حرّة عزيزة كريمة.

وبعـد؛

فإنني لم أقصد أبداً أن أقول إن أمور البحث العلمي وأوضاعه في الأردن سيئة للغاية، ولكننا قدمنا ما لاحظناه في الواقع من جوانب القصور عن الحالة التي نطمح إليها، والقصد هو إتمام هذا القصور جهد الإمكان لتكون صورة البحث العلمي المستقبلية في الأردن في أنصع صورة وأتمها.

إن معاجلة جوانب القصور وتلافيها أو التقليل منها يقربنا من الطموح المنشود والمشروع الذي سيكون أداة لتحقيق المشروع الوطني لهذا الوطن الغالي الأردن أعزه الله وسائر بلاد العرب والمسلمين.

أبرز أعمال المؤلف العلمية

أولاً : بحوث منشورة في كتب :

- **الكندي ورأيه في العلم بالمقارنة مع أفلاطون وأرسطو** ، (رسالة ماجستير) ، جامعة الكويت ، ١٩٧٦م .

- **آراء الغزالي في المنطق** ، (رسالة دكتوراة بالإنجليزية) ، جامعة أدنبرة - بريطانيا ، ١٩٨١م .

- **في الصناعة العظمى للكندي** ، دراسة وتحقيق ، قبرص ، دار الشباب ، ١٩٨٧م .

- **نظرية العلم عند الغزالي** ، العين ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٧م .

- **تطور الفكر الغربي** (بالاشتراك) ، الكويت ، مكتبة الفلاح ، ١٩٨٧م .

- **تطور الفكر الفلسفي** (بالاشتراك) ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العين ، ١٩٩٠م .

- **مقالة ثابت بن قرة في تلخيص ما بعد الطبيعة** ، دراسة وتحقيق ، قبرص ، دار الشباب ، ١٩٩٣م .

- **فلسفة الدين عند الفارابي** ، قبرص ، دار الشباب ، ١٩٩٤م .

- **مدخل جديد إلى الثقافة الإسلامية** ، المؤسسة العربية الدولة للتوزيع ، ١٩٩٤م .

- **الثقافة الإسلامية** (بالاشتراك) ، عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، (٦ طبعات) ، ١٩٩٥م ، ١٩٩٩م ، ٢٠٠٢م ، ٢٠٠٣م ، ٢٠٠٤م .

- **الثقافة الإسلامية** ، مقرر رقم ٠٢٠٦ (بالاشتراك) ، منشورات جامعة القدس المفتوحة ، ١٩٩٦م .

- **محاضرات في مناهج البحث عند العلماء المسلمين وفي مناهج البحث العلمي الحديث** ، (مذكرة) ألقيت على طلبة الماجستير في جامعة آل البيت خلال الأعوام (١٩٩٦-٢٠٠٣م) مركز ميس الريم ، المفرق (ط١/ ٢٠٠٠م ، ط٢/ ٢٠٠٢م) .

- **حقيقة التصوف الإسلامي ودوره الحضاري** ، ط٢ ، المؤسسة العربية الدولية للتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠م .

- **الدين والأيديولوجيا في مشروع الفارابي السياسي** ، دار المسار للنشر والتوزيع ، المفرق ، ٢٠٠٢م .

- **الفلسفة ، مدخل حديث** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٣م .

- **التحديات التي تواجه الهوية العربية** ، منشورات مؤتمر الأحزاب العربية ، عمّان ، ٢٠٠٣م .

- **التصوف الإسلامي : حقيقة وتاريخه ودوره الحضاري** ، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٤م .

- **الثقافة والثقافة الإسلامية : رؤية جديدة وعلم جديد** ، أمانة عمّان الكبرى ، ٢٠٠٧م .

- **الثقافة العربية وتحدياتها في عصر العولمة** ، وزارة الثقافة ، عمّان ، ٢٠٠٨م .

- **علم الثقافة الإسلامية : مدخل** ، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٨م .

ثانياً : أبرز البحوث المنشورة في مجلات علمية وأعمال مؤتمرات :

- تطور الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي (بالإنجليزية) ، **المجلة الفلسفية العربية** ، العدد الثالث ، ١٩٩٤م .

- منهج الكندي العلمي ، **المجلة الفلسفية العربية** ، العدد الرابع ، ١٩٩٥م .

- رؤية جديدة للثقافة الإسلامية والمثقف في عالم متغير ، **أفكار** ، وزارة الثقافة ، عمان ، العدد ١٢٤ ، ١٩٩٦م .

- اعتقادات الفارابي في السعادة ، **مجلة الجمعية الفلسفية المصرية** ، العدد الخامس ، ١٩٩٨م .

- التصوف الإسلامي والمشروع الحضاري ، **مجلة كلية الآداب**/ جامعة القاهرة ، المجلد ٥٨ ، العدد (٢) ، ١٩٩٨م .

- مشروع التجديد الفكري عند ابن رشد وصلته بمقصد الشارع وقانون التأويل ، **ندوة العطاء الفكري لأبي الوليد بن رشد** ، تحرير : د . فتحي ملكاوي ود . عزمي طه السيد أحمد ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي وجامعة آل البيت ، عمان ، ١٩٩٩م .

- المقصدان العلمي والأخلاقي لمعاني أسماء الله الحسنى عند الغزالي ، **المنارة للبحوث والدراسات** ، جامعة آل البيت ، ٢٠٠٢م .

- الثقافة : مراجعة نقدية للمفهوم ورؤية جديدة له (دراسة فلسفية انثروبولوجية) ، ملتقى عمان الثقافي التاسع ، بعنوان : **التنمية والثقافة** ، وزارة الثقافة ، عمان ، أيلول ، ٢٠٠٠م .

- مصادر الإسلام الرئيسية (بالإنجليزية) ، مقال منشور ضمن كتاب : **تراث الإنسانية** ، المجلد الرابع ، اليونسكو ، باريس ، ٢٠٠٠م .

- تحديد المفهوم العلمي لكل من الثقافة والثقافة الإسلامية ، بحث منشور ضمن : أعمال المؤتمر العلمي الثالث لكلية الشريعة بجامعة الزرقاء الأهلية المنعقد في تموز ٢٠٠٠م ، بعنوان : **تدريس الثقافة الإسلامية في الجامعات** ، عمان ، ٢٠٠٣م .

- إعلان تأسيس علم الثقافة الإسلامية ، بحث منشور ضمن : أعمال المؤتمر العلمي الثالث لكلية الشريعة بجامعة الزرقاء الأهلية المنعقد في تموز ٢٠٠٠م ، بعنوان : **تدريس الثقافة الإسلامية في الجامعات** ، عمان ، ٢٠٠٣م .

- مكانة فلسفة الكندي في الحضارة الإسلامية ، ندوة الفلسفة الإسلامية المنعقدة في الجامعة الأردنية بالاشتراك مع جامعة برجام يونج ، مايو ٢٠٠١م ، **مجلة البيان** ، جامعة آل البيت ، المفرق ، ٢٠٠٢م .

- مشروع التجديد الفكري عند ابن خلدون ، **إسلامية المعرفة** ، العدد ٥٠ ، ٢٠٠٧م .

- فلسفة العبادة في الإسلام ، **مجلة التسامح** ، عُمان : وزارة الأوقاف .

- فلسفة الهداية في الإسلام ، غير منشور .

ثالثاً : أعمال الترجمة المنشورة :

- **القانون الدولي وقضية فلسطين** (مترجم عن الإنجليزية) ، تأليف : سيف الوادي الرمحي ، دار كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٣م .

- **الكندي وبطلميوس** (مترجم عن الإنجليزية) ، بحث للمستشرق المعروف فرانز روزنثال ، ضمن : في الصناعة العظمى ، دار الشباب للنشر ، الكويت ، ١٩٨٧م .

- **محاورة كراتيليوس لأفلاطون** (مترجم عن الإنجليزية) ، وزارة الثقافة ، عمان ، ١٩٩٥م .

المؤلـف

الأستاذ الدكتور عزمي طه « السيد أحمد »

أستاذ الفلسفة

• من مواليد دورا - الخليل .

• حصل على الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية من جامعة أدنبره - بريطانيا ، عام ١٩٨١م .

• عمل في التدريس الجامعي في كل من جامعة أدنبره - بريطانيا ، وجامعة الإمارات العربية المتحدة ، وجامعة العلوم التطبيقية - الأردن ، وجامعة آل البيت - الأردن ، وجامعة اليرموك - الأردن ، وجامعة العلوم الإسلامية العالمية - الأردن ، والجامعة الأردنية - الأردن .

• شغل وظيفة رئيس قسم الفلسفة في جامعة الإمارات العربية المتحدة ، وعميد شؤون الطلبة في جامعة العلوم التطبيقية ، ورئيس قسم الفلسفة وعلم الاجتماع ، وعميد متطلبات الجامعة وعميد البحث العلمي في جامعة آل البيت - الأردن .

• عضو في عدد من الجمعيات الفلسفية واللجان ومجالس التعليم العالي والهيئات العلمية المتخصصة .

• أستاذ الفلسفة الإسلامية، والمنطق ، ومناهج البحث .

• رئيس تحرير المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية (سابقاً) .

هموم ثقافية في عصر العولمة

Cultural Issues in the Contemporary Globalization Era

هذا الكتاب

مقتبس من تقديم الأديب والمفكر العربي : إبراهيم العجلوني

هذا كتابٌ هو مرآةُ صاحبه بمعنى ، وقطعةٌ بالغةُ الدّلالة من نُمْرُقَةِ عَقْلِهِ وديباجةِ منطقِهِ بمعنى ، وأُنموذجٌ لما تَشتدُّ حاجتنا إليهِ من وعي غير مُسْتَلَبٍ بمعنىً ، إلى غير ذلك من دقائقَ ولطائفَ تتخايل ما بين السُّطور ...

هذا الكتاب الجديد لصديقنا الحبيب الأستاذ الدكتور عزمي طه السيد أحمد عن هموم الثقافة العربيّة في عصرِ العولمة ، يُعَدُّ - بحقٍّ - كتاباً في النقد الحضاري ، قبل أن يكون كتاباً في تأمُّل اللحظة التاريخيّة التي تعبرها ثقافتنا ، وفي تبيُّنِ أدوائها ؛ فَضْلاً عما يتراءى فيه من سمات الأصالة الذاتية ...

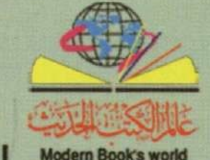
إنّ ما ذهب إليه المؤلف الكريم قمينٌ بأنْ يُعْتَبَرَ مواجهةً منطقيةً وتحليليةً - وعلى غير مثالٍ سابق في حدود علمي - لواقع السياسة والفكر في العالم العربي ، وإسهاماً موزوناً في إصلاح هذا الواقع التي استشرى فيه الفَسَادُ وأصبحَ أمرُهُ كُلُّه فُرُطا ..

إن كاتبنا هنا رَجُلُ إصلاح من نمطٍ عزيز وطراز فريد . لا يعتريه الوهن أو يتسلل إلى روحه القنوط ... تستوقفه الجُزئيات بدلالاتها كما تستوقفه الكُلّيات ، ويَصْبِرُ لتفتيش المقولاتِ وتحليل النظريات صَبْرَه لِوزْيِ وإذكاء العزائم واستنهاضِ المروءات ، ويُبدئُ ويعيدُ في ذلك كأنّما هو يتمثّلُ قول الشاعر :

أأنـــا العاشـــق الوحيـــد لـ   تبعـــات الهـــوى عـــلى ؟

إن أستاذَنا الكريم ، من أولي العزم من أهل النظر وأصحاب المجاهدات ، وإن ذلكَ حَسْبُهُ يومَ تُنصَبُ الموازين للعامِلين .





عالم الكتب الحديث
Modern Book's world
للنشر والتوزيع
الاردن - اربد - شارع الجامعة
www.almalkotob.com

تلفون : ٧٢٧٢٢٧٢ ٢ ٩٦٢+ / فاكس : ٧٢٦٩٩٠٩ ٢ ٩٦٢+
الرمز البريدي : (٢١١١٠) / صندوق البريد : (٣٤٦٩)
almalktob@yahoo.com

9789957708689